مجلة

كلية المصطفى الجامعة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تعنى بالدراسات والبحوث العلمية والإنسانية

العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث الدولي

(التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص

ـ المعوقات وآفاق النجاح)

٢٠١٩

الرقم الدولي : ISSN2522-3097

Website: almustafauniversity.edu.iq

E-mail: almustafa_magazine@yahoo.com

١٤٤٠ هـ ٢٠١٩ م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية المصطفى الجامعة

وقائع المؤتمر العلمي الثالث الدولي

(التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص

ـ المعوقات وآفاق النجاح)

١٦-٢٠١٩/٣/١٧

٢٠١٩م ١٤٤٠ هـ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية المصطفى الجامعة

وقائع المؤتمر العلمي الثالث الدولي

قال تعالى :

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

برعاية معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي

(أ.د. قصي عبد الوهاب السهيل) المحترم

وتحت شعار (بالتكامل والتعاون ننهض بعراقنا الحبيب)

تقيم كلية المصطفى الجامعة مؤتمرها العلمي الثالث الدولي الموسوم

بـ (التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات

القطاع الخاص - المعوقات وآفاق النجاح)

وذلك على قاعة تموز في فندق عشتار شيراتون في تمام الساعة التاسعة من صباح يومي السبت والأحد الموافقين ١٦-٢٠١٩/٣/١٧

الهيئة الاستشارية:

١- أ.د مصطفى سيد محمد	/جامعة عين شمس	عضواً
٢- أ.د ضياء الدين زاهر	/ جامعة عين شمس	عضواً
٣- أ.د عبد العزيز السنبل	/جامعة الملك عبد العزيز	عضواً
٤- أ.د شاكر عبد الأمير العطار	/ جامعة بغداد	رئيساً
٥- أ.د جواد كاظم عبد	/ جامعة بابل	عضواً
٦- أ.د لطيفة عبد الرسول	/ الجامعة المستنصرية	عضواً
٧- أ.د سعيد جاسم الاسدي	/ جامعة البصرة	عضواً
٨- أ.د طلال خليفة سلمان العبيدي	/ جامعة بغداد	عضواً
٩- أ.م.د أحمد زيدان	/ جامعة بغداد	عضواً
١٠- أ.م.د أحمد علي أكبر	/ الجامعة التكنلوجية	عضواً
١١- أ.م.د . صباح دعير صيني	/مدير الاحصاء – دائرة التعليم الجامعي الاهلي	عضواً
١٢-أ.م. د . طارق محمد حمزة	/ معاون مدير دائرة التعليم الجامعي الاهلي	عضواً

هيئة التحرير:

١- أ.د نهاد صبيح سعد	رئيساً
٢- أ.د أحمد ياسين عبد علي	عضواً
٣- أ.م.د قتيبة عباس حمد	عضواً
٤- أ.م.د أسعد محمد جعفر	عضواً
٥- أ.م.د عبد الأمير عبد العزيز	عضواً
٦- أ.م.د علي عبد الرسول حمودي	عضواً
٧- أ.م.د سهير إبراهيم صاحب	عضواً
٨- أ.م.د خالد علي عبيد	عضواً
- م.م علي عبد الكريم حسين	منسق المجلة

قواعد النشر في المجلة

١- تتخصص المجلة بنشر البحوث ذات التخصصات العلمية والإنسانية .

٢- تعرض البحوث المقدمة للمجلة على هيئة التحرير؛ لبيان ملاءمتها ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث .

٣- يتم عرض البحث مسبقاً على لجنة السلامة اللغوية ولجنة السلامة الفكرية بالنسبة للتخصصات الإنسانية قبل إرسال البحث إلى التحكيم العلمي .

٤- تلتزم هيئة التحرير بإرسال البحوث إلى خبراء علميين من الاختصاص نفسه عدد (٢) وفي حالة الرفض من أحدهم يرسل إلى خبير ثالث لغرض الترجيح .

٥- تلتزم هيئة التحرير بعدم الكشف عن أسماء المحكّمين ، لضمان سرية التحكيم ولرفع، الرصانة العلمية وكذلك تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث في الصفحة الأولى من البحث فقط . وأن يلتزم الباحث بعدم الإشارة إلى هويته أو مكان عمله في ثنايا البحث .

٦- تكون حقوق الطبع للبحث ملكاً للمجلة عند قبوله للنشر، ولا يحق النقل والاقتباس عنه إلا بعد الإشارة إلى المجلة .

٧- لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد .

٨- تحتفظ هيئة التحرير بحق أولوية النشر للبحوث مع مراعاة التنويع في النشر بحسب المحاور المعتمدة .

٩- ما ينشر في المجلة من بحوث ودراسات تعبّر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة تحرير المجلة أو وجهة نظر الكلية .

شروط النشر :

١- قبول البحوث المقدمة للنشر باللغتين العربية والانكليزية .

٢- يقدم الباحث ثلاث نسخ من البحث مطبوعة على (A4) ويضم ملخصاً باللغتين العربية والانكليزية وأن لا يزيد الملخص عن ١٥٠ كلمة .

٣- يكون الطبع ببرنامج Microsoft Word ونوع الخط Simplified Arabic بالنسبة للبحث باللغة العربية أما البحوث باللغة الانكليزية فيكون نوع الخط Times new Roman.

٤- يكون حجم الخط (١٤) للمتن و (١٢) للهوامش و (١٦) للعنوان الرئيس و (١٥) للعنوان الفرعي .

٥- أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) صفحة .

٦- يتعهد الباحث أن يكون البحث غير مقدم للنشر مسبقاً إلى جهة أخرى .

٧- تقديم نسخة الكترونية من البحث على قرص (CD) بعد إجراء التعديلات المطلوبة من المحكمين .

٨- ترفق السيرة الذاتية للباحث مع البحث .

٩- يكون التوثيق العلمي للهوامش على وفق الآتي :

أ- كتابة الهامش في متن البحث في الصيغة الاتية (اسم الملف،السنة،الصفحة).

ب- كتابة الهامش اسفل الصفحة وفق الاتي : (اسم المؤلف ، عنوان الكتاب ، دار الطبع ، بلد الطبع ، السنة ، الطبعة ، ص).

حقوق الطبع محفوظة لكلية المصطفى الجامعة
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد : ٢٢٤٨ لسنة ٢٠١٧

اللجنة العلمية للمؤتمر :

١- أ.د . نهاد صبيح سعد الطائي (كلية المصطفى الجامعة)	رئيساً
٢- أ.د. علي عبد الحسين زوين (كلية الكوت الجامعة)	عضواً
٣- أ.د. عبد جواد كاظم العامري (كلية النسور الجامعة)	عضواً
٤- أ.د. محسن عويد (كلية النسور الجامعة)	عضواً
٥- أ.د. حكمت جميل (جامعة ولاية ميشيغن)	عضواً
٦- أ.د. تغريد هاشم النور (جمعية الكيميائيين الامريكيين)	عضواً
٧- أ .د. طلال خليفة سلمان العبيدي (جامعة بغداد)	عضواً
٨- أ.د. حيدر فخري هادي (كلية المصطفى الجامعة)	عضواً
٩- أ.م.د. جاسم سلمان محمد (كلية النسور الجامعة)	عضواً
١٠- أ.م.د. مازن سمير الحكيم (كلية المصطفى الجامعة)	عضواً
١١- أ.م.د. سهير ابراهيم حاجم (كلية المصطفى الجامعة)	عضواً
١٢ - أ.م.د. احمد زيدان محمد (جامعة بغداد)	عضواً
١٣- م.د. طالب زيدان الموسوي (كلية الكوت الجامعة)	عضواً

اللجنة التحضيرية للمؤتمر :

١- د. خالد علي عبيد (كلية المصطفى الجامعة)	رئيساً
٢- م.م. حسين فتيخان منسي (كلية المصطفى الجامعة)	عضواً ومقرراً
٣- أ.د. أحمد ياسين عبد علي (الجامعة العراقية)	عضواً
٤- أ.د. زينب البرزنجي (كلية الكوت الجامعة)	عضواً
٥- أ.م.د. قتيبة عباس حمد (الجامعة العراقية)	عضواً
٦- م.د. حسن داخل عبد (كلية الكوت الجامعة)	عضواً
٧- م.د. حسام ضياء كامل (كلية المصطفى الجامعة)	عضواً
٨- م.د. علاء عبد الحسين الحلي (كلية الكوت الجامعة)	عضواً
٩- د. مصطفى عبد الجواد العامري (كلية النسور الجامعة)	عضواً
١٠- م.م. واثق نعيم (كلية الكوت الجامعة)	عضواً
١١- م.م. علي عبد الكريم حسين (كلية المصطفى الجامعة)	عضواً
١٢- م.م. حيدر كريم عبد العباس (كلية النسور الجامعة)	عضواً
١٣- السيد حاتم المسعودي (كلية المصطفى الجامعة)	عضواً إعلامياً
١٤- السيد حذيفة عباس عبد الله (كلية النسور الجامعة)	عضواً

اهداف المؤتمر :

١-العمل على تفعيل التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص .

٢-صياغة رؤية علمية أكاديمية لتحقيق التكامل .

٣- نشر ثقافة التكامل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص .

٤- تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتنمية المستدامة عبر التكامل .

٥- تنمية الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص .

٦-تطوير البحث العلمي في الدفع بعملية التكامل .

٧- إيجاد تشريعات قانونية وإدارية ملائمة لتفعيل التكامل .

محاور المؤتمر:

١. دور المؤسسات التعليمية والبحثية في تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص .

٢. التكامل الإداري في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص .

٣. أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التكامل .

٤. أهمية التشريعات القانونية والإدارية في تحقيق التكامل .

٥. دور القيادات الإدارية في الدفع نحو التكامل .

٦. الآثار الاقتصادية للتكامل في المجتمع .

٧. أثر البحث العلمي في تحقيق التكامل .

برنامج الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العلمي الثاني الدولي

(التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص - المعوقات وآفاق النجاح)

ت	الفعالية	التوقيت		
١	النشيد الوطني	٩,٠٠ص		
٢	تلاوة ايٍ من الذكر الحكيم	٩,٠٥ص		الطالب كرار علي يحيى - كلية الكوت الجامعة
٣	الكلمة الترحيبية	٩,١٥ ص		أ.د. نهاد صبيح الطائي - رئيس اللجنة العلمية - عميد كلية المصطفى الجامعة
٤	كلمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٩,٢٥ ص		
٥	كلمة وزارة التخطيط	٩,٣٥ ص		الاستاذ عبد الزهرة الهنداوي / مدير قسم العلاقات العامة في وزارة التخطيط
٤	كلمة رابطة وادي الرافدين للتطوير وتنمية التعليم العالي الأهلي في العراق	٩,٤٥ ص		الدكتور طالب الموسوي رئيس رابطة الجامعات والكليات الاهلية العراقية
٥	الفلم الوثائقي للكلية	٩,٥٥ ص		
٦	محاضرة عن التكامل المؤسساتي في جامعة فلادمير الروسية	١٠,٠٥ ص		الاستاذ الدكتور اليكسي بانفيلون (جمهورية روسيا الاتحادية) مسؤول العلاقات الخارجية في جامعة فلادمير الروسية
٧	محاضرة بعنوان مساهمة العلماء الوافدين في الداخل والخارج بالتعليم العالي والبحث العلمي	١٠,٢٠ ص		الاستاذ الدكتور حكمت جميل جامعة ميشغن (الولايات المتحدة الامريكية)
٨	الجلسة الأولى (قاعة تموز) يوم السبت ٢٠١٩/٣/١٦	١٠,٣٥ ص	إدارة الجلسة	أ.د. صالح الرفاعي (كندا)- رئيساً أ.د. حيدر فخري هادي-مقرراً
٩	افتتاح المعرض العلمي والفني السنوي الرابع	١١,٠٠ ص		نتاجات مشاريع الطلاب- المعرض الفني والتشكيلي
١٠	وجبة الطعام	١٢,٣٠ م		
١١	الجلسة الثانية (قاعة تموز) يوم السبت ٢٠١٩/٣/١٦	١,٣٠ م	إدارة الجلسة	أ.د. عبد جواد العامري-عميد كلية النسور رئيساً أ.د. راضي كاظم الراشدي مقرراً

١٢	الجلسة الثالثة (كلية المصطفى الجامعة) ١٧ /٣/ ٢٠١٩ قاعة قسم الصيدلة	١٠,٠٠ م	إدارة الجلسة	أ.م.د. اسعد محمد جعفر رئيساً أ.م.د. احمد طارق نعمان مقرراً
١٣	الجلسة الرابعة (كلية المصطفى الجامعة) ٢٠١٩/٣/١٧ القاعة الرئيسة	١٠,٠٠ص	ادارة الجلسة	أ.د. سالم علي عباس رئيساً أ.د. تغريد هاشم النور مقرراً
١٤	الجلسة الخامسة (كلية المصطفى الجامعة) ٢٠١٩/٣/١٧ قاعة قسم القانون	١٠,٠٠ص	ادارة الجلسة	أ.م.د. مازن سمير الحكيم رئيساً أ.م.د. ندى عبد الكاظم مقرراً
١٥	الجلسة السادسة (كلية المصطفى الجامعة) ٢٠١٩/٣/١٧ قاعة قسم القانون	١٢,٠٠م	ادارة الجلسة	أ.م.د. عبد الامير عبد العزيز رئيساً د. خالد علي عبيد مقرراً
١٦	الجلسة السابعة (كلية المصطفى الجامعة) ١٧ /٣/ ٢٠١٩ القاعة الرئيسية	١٢,٠٠ م	ادارة الجلسة	أ.د. قحطان رحيم وهيب رئيساً م.م. مروة محمد الراشد مقرراً
١٧	الجلسة الثامنة (كلية المصطفى الجامعة) ١٧/٣/ ٢٠١٩ قاعة قسم الصيدلة	١٢,٠٠ م	ادارة الجلسة	أ.م.د. سهير ابراهيم حاجم رئيساً د. علي يوسف الطائي مقرراً
١٨	الجلسة التاسعة (كلية المصطفى الجامعة) ٢٠١٩/٣/١٧ القاعة الرئيسية	٢,٠٠ م	ادارة الجلسة	أ.م.د. علي عبد الرسول حمودي رئيساً م.م. محمد علي حسن مقرراً
١٩	تلاوة التوصيات	٢,٣٠ م		
٢٠	توزيع الشهادات التقديرية	٣,٠٠م		

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية المصطفى الجامعة

الكلمات التي ألقيت في افتتاح المؤتمر

أ.د. نهاد صبيح سعد الطائي / عميد كلية المصطفى الجامعة

كلمة الاستاذ الدكتور نهاد صبيح سعد الطائي - رئيس اللجنة العلمية - عميد كلية المصطفى الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة على سيد المرسلين النبي العربي محمد بن عبد الله (صلى الله عليه و على آله و أصحابه الطيبين الطاهرين إلى يوم الدين)

السيد ممثل معالي وزير التعليم العالي و البحث العلمي الأستاذ المساعد الدكتور عبد المنعم الشويلي المحترم مدير دائرة التعليم الجامعي الأهلي

السيد ممثل معالي وزير التخطيط المحترم الأستاذ عبد الزهرة الهنداوي المحترم

أ.د. محمد خير الغباني رئيس اتحاد الجامعات الدولية المحترم

السادة رؤوساء الجامعات و عمداء الكليات المحترمون

السادة الضيوف المحترمون

الزملاء التدريسيون و الباحثون و الضيوف المحترمون جميعاً

أهلا و سهلا بكم في رحاب مؤتمرنا هذا

ينعقد مؤتمرنا العلمي الثالث الدولي هذا العام و هو بزي جديد يحمل عنوان (التكامل بين المؤسسات الحكومية و مؤسسات القطاع الخاص –المعوقات و آفاق النجاح) برعاية كل من كلية النسور الأهلية الجامعة و كلية الكوت الأهلية الجامعة و كلية المصطفى الأهلية الجامعة و رابطة وادي الرافدين لتطوير و تنمية التعليم العالي الأهلي في العراق..

إن ما يعزز أهمية دور التكامل في الحياة اليومية المشتركة هو خلق الإنسان كلاً متكاملا و ليس مجزءاً كما في قوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم (و لقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ،ثم جعلناه نطفة في قرار مكين، ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر ، فتبارك الله أحسن الخالقين) سورة المؤمنون.

السيدات والسادة .. الحضور الكرام .....

إن تبّني مؤتمرنا التكامل عنواناً له ، لأن أهميته تتأتّى من كون التكامل هو أحد المداخل الاستراتيجية لتحقيق خطط التنمية المستدامة عن طريق تحفيز النمو و التغيير و التطوير في القطاعات ذات النفع المشترك.. فهو عقد شراكة بين الأقسام المتناظرة و المتوائمة بين الجامعات والكليات الحكومية و الجامعات و الكليات الأهلية لغرض إنجاز الأهداف المشتركة التي يتم تحديدها عبر المشاركة بين قيادات القطاعين الحكومي العام و القطاع الأهلي الخاص.

و نحن كرجال تربية و تعليم فإن التكامل كمنهج يعني تقديم المعرفة في نمط وظيفي في صورة مفاهيم مترابطة تغطي الموضوعات المختلفة دون أن يكون هناك تجزئة او تقسيم للمعرفة إلى ميادين منفصلة كما هو في منهج المواد المنفصلة ومنهج الربط و منهج الدمج و هومن ناحية ثانية يعتمد في تخطيطيه و تنفيذه على إزالة الحواجز التقليدية التي تفصل بين جوانب المعرفة. مما يتيح للمتعلم اكتساب المفاهيم التي توضح له وحدة المعرفة و دورها في حياته اليومية، فالمناهج التي تقوم على أساس التكامل يكتسب الطلبة من خلالها الاتجاهات و القيم و الميول و المفاهيم و التعميمات و أساليب التفكير المبدعة و المهارات المختلفة .

السيدات ..السادة ..الحضور الأفاضل...

لقد حقق الشعب العراقي النصر العظيم و الكبير على زمر الإرهاب الداعشي البغيض و أصبح من أولويات واجباتنا كأفراد و مؤسسات دولة متنوعة : تأكيد الأمن و الأمن الغذائي و البناء الفكري السليم و الاهتمام بالإعمار و التنمية البشرية و الاقتصادية و الصناعية و نبذ الطائفية وإشاعة المحبة و السلام وتقبّل الآخرين و التسامح وتصحيح مفاهيم التطرف و غرس الثقافة الوسطية و الاعتدال..

في الختام فإن من واجب العرفان أن نذكر بالشكر و التقدير صلابة سواعد قواتنا الامنية من جيش باسل، و شرطة اتحادية مقدامة ، و قوات جوية جسورة و ابطال الحشد الشعبي المقدس ،و أن نذكر أيضاً بالرحمة و الغفران شهداءنا الأبرار في معارك البطولة و الشرف و الفداء، و الشكر موصول لمن تجشّموا عناء السفر و الترحال للمشاركة في مؤتمرنا هذا كما نشكر الأساتذة الضيوف و الباحثين الذين رفدوا مؤتمرنا هذا بخلاصة فكرهم و أبحاثهم.. و خالص الشكر للذين عملوا على إعداد

وتنظيم هذا المؤتمر و ما قدموه من عناية و رعاية و اهتمام جزاهم الله عنا خير الجزاء.

والسلام عليكم و رحمته و بركاته

أ.د. نهاد صبيح سعد الطائي

عميد كلية المصطفى الجامعة

كلمة الأستاذ المساعد الدكتورعبد المنعم الشويلي مدير التعليم الجامعي الأهلي في وزارة التعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي في هذا اليوم المبارك والمحفل العلمي المتميز أن أنقل إليكم تحيات معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتمنياته لكم بالنجاح. إن مؤتمركم هذا الذي يمثل الخطوة المهمة والأشد خطورة وهي التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص يعد من المؤتمرات المهمة على مستوى الجامعات والكليات الأهلية ، وأنا منذ عام ٢٠١٦ عندما كنت معاوناً لمدير دائرة التعليم الأهلي رايت القائمين على هذا المؤتمر متألقين متحابين يحدوهم الجانب العلمي الرصين الذي يسعون عن طريقة إلى إقامة مؤتمرات علمية رصينة، ويعقد هذا المؤتمر بالتعاون بين كلية المصطفى الجامعة، وكلية الكوت الجامعة ،وكلية النسور الجامعة تحت عنوان مهم هو " التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص- المعوقات وآفاق النجاح " وقد سعت هذه الكليات الثلاث إلى مدّ أواصر التعاون بينها وبين اتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات العالمية والمنظمات الدولية والكليات والجامعات الأهلية الأخرى والجامعات الحكومية من داخل العراق وخارجة ، وفي الختام أبارك لكم هذا الإنجاز العلمي وهذا المحفل العلمي الرصين والمتميز ، وأتنمى لكم النجاح والسداد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أ.م.د. عبد المنعم الشويلي

مدير التعليم الجامعي الأهلي في وزارة التعليم العالي

stafa University College
sopotamia Association
of Iraq
Higher
ion
research
me

كلمة الدكتور طالب الموسوي رئيس رابطة الرافدين لتطوير التعليم الأهلي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين أبي القاسم محمد و على آله الطيبين الطاهرين وصحبة المنتجين إلى يوم الدين

أما بعد في هذا الجمع المبارك من علماء العراق والعالم في أرض بغداد أرض التراث والحضارة والعلم الذي أسست فيها أقدم مدارس التعليم والتاليف والترجمة والنشر، ببيت الحكمة، والجامعة المستنصرية، والمدارس العلمية الأخرى كالمدرسة النظامية وغيرها ، أقدم شكري وتقديري إلى ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي الاستاذ المساعد الدكتور عبد المنعم الشويلي مدير دائرة التعليم الجامعي الأهلي، وشكري وتقديري إلى جميع رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات ،والسادة الباحثين والحضور الكرام على حضورهم مؤتمرنا هذا، وشكري وتقديري إلى أعضاء هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء لحضورهم مؤتمرنا هذا. أهلا وسهلا بكم جميعاً.

وأخص بالشكر والتقدير الكليات الثلاث المؤسسة لرابطة إلجامعات والكليات الأهلية ولأول مرة في تاريخ العراق ينضوي تحت هذا الاتحاد أكثر من ٥٠ جامعة وكلية أهلية عراقية من أجل وحدة الرأي والموقف والمساندة المحلية والدولية ، فشكري وتقديري إلى كلية النسور وكلية المصطفى وكلية الكوت على جهودهم في انعقاد هذا المؤتمر الدولي الثالث ،وإلى كل الجهود التي بذلت في استقبال الوفود من شرق الأرض وغربها ، للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر من جامعات ومؤسسات محلية ودولية حكومية وأهلية ومؤسسات المجتمع المدني ، نجمع العلم والأدب والفن في خدمة العراق وأهله .

إن البلدان لا تتقدم ولا تتطور إلاّ من خلال البحث العلمي في الجامعات والمعاهد والكليات والمراكز البحثية ، وإيماناً منا نحن الكليات الأهلية بأن البحث العلمي أساس التنمية البشرية وأن التعليم الخاص يشارك التعليم العام في هذا المضمار ، وأن التثقيف الجيد والتمويل الجيد والإدارة الجيدة تؤدي إلى نجاحات كبيرة في المؤسسات العامة والخاصة . إن التعليم الخاص أصبح ركيزة أساسية في العراق، ولا

بد منه من أجل توفير فرص العمل للأساتذة من الخريجين الجدد والمتقاعدين من الجامعات الحكومية والحد من هجرتهم خارج البلد، لأنهم ثروة وطنية لا بد من الحفاظ عليها .

لقد حدّ التعليم الخاص كثيرا من هجرة الطلبة خارج العراق لطلب العلم أو البحث عن فرصة للتعلم، فقد وفر التعليم الخاص فرصة لهم في كلياته وجامعاته ولما له من مردود إيجابي كبير اقتصادي وتربوي وعلمي على أبنائنا الطلبة وأسرهم . إن العقبات التي تواجه التعليم العالي الأهلي في البلاد تتمثل في بعض فقرات القانون النافذ رغم انها مشرعة بقانون ، وعلي سبيل المثال المادة ٥١ من قانون التعليم العالي النافذ الأهلي تنص على أن الدولة تخصص قطع أراض للجامعات والكليات الأهلية، ولم يطبق أحد هذه المادة وهذا يتطلب ان تتعاون المؤسسات الحكومية والأهلية لتجاوز ذلك، لأن التعليم الخاص يجذب أكثر من ٣٠% من الطلبة وهو يقدم الى ميزانية الدولة مقدار ٣% من إجمالي الإيرادات الكلية لهذه الكليات . إن مؤسسات العلم الموقرة في كل دول العالم تعد من المؤسسات ذات النفع العام وتكون معفاه من الرسوم والضرائب دعماً لها .

وأخيراً نشكر كل من أسهم في إقامة هذا المؤتمر العلمي المميز ، نتمنى للجميع التوفيق والسداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د. طالب الموسوي

رئيس رابطة الرافدين لتطوير التعليم الأهلي

الجلسة الأولى في قاعة تموز الساعة العاشرة والنصف صباحاً

يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٣/١٦

ت	رئيس الجلسة	مقرر الجلسة
	أ.د. صالح الرفاعي (كندا)	أ.د. حيدر فخري هادي
	اسم الباحث ومكان العمل	عنوان البحث
٢	أ.د. كاظم كريم الجابري / عميد كلية صدر العراق الجامعة	التخطيط الاستراتيجي طريقة لجودة تطوير المؤسسات الجامعية
٣	أ.د. قارة حداش الهواري - جامعة وهران واحد احمد بن بله / الجزائر	الخدمات الجامعية في الجزائر
٥	أ.د. كريم سالم الغالبي / جامعة القادسية رئيس ابحاث اقدم هناء صلاح الجنابي / وزارة التخطيط	القطاع الخاص ودوره في تنمية الموارد البشرية في العراق
٦	أ.د. إحسان عيدان عبد الكريم / جامعة البصرة	واقع التعليم العالي في الجامعات العراقية المشاكل والحلول
٨	د. أسامة عبد اللطيف / كلية مزايا الجامعة م.م. كرار فاضل خلف	ذكاء الأعمال بالقطاع الخاص وتأثيرة في الإبداع التنظيمي في القطاع الحكومي
٩	أ.م.د.سمير داود سلمان عميد كلية النخبة د. زياد خلف عودة / دائرة التعليم الأهلي د. رائد خيون / دائرة التعليم الأهلي	التعددية الحزبية ودور القضاء الإداري في حمايتها
١١	م.م. محمد أمين حفاف / الجزائر م.م. حمزة إبراهيمي م.م. خولة خمري	التنمية المستدامة والحكم الراشد بين التحديات الاجتماعية ورصانات المستقبل دراسة تحليلية في ماليزيا
١٢	احمد ياسين عبد د.شاكر حمود صلال	التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص

الجلسة الثانية في قاعة تموز الساعة الواحدة بعد الظهر

يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٣/١٦

ت	رئيس الجلسة	مقرر الجلسة
	أ.د. عبد الجواد العامري	أ.د. راضي كاظم الراشدي
	اسم الباحث ومكان العمل	عنوان البحث
١	م.د. أحمد عبد السلام أحمد م.د. زياد طارق ابراهيم - جامعة سامراء	اثر التخطيط الاستراتيجي على تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي للعاملين في فنادق شمال العراق
٢	أ.د. ابتهاج اسماعيل يعقوب / الجامعة المستنصرية م.م. عقيل حسين شنيشل	التكامل التطبيقي لمعايير المحاسبة الدولية في تحقيق استدامة الأرباح في القطاع الحكومي بالإشارة إلى معيار IFRS15
٣	د. مصطفى أحمد رجب / المعهد التقني - بعقوبة	أثر البحث العلمي من خلال رصانة التعليم في الجامعات
٤	م.م. علي هادي م.م. جاسم هادي / كلية الكوت الجامعة م.م. سحر نصير حسين	تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراق أنموذجاً للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٤
٥	الباحث خالد زيدان عبد الهادي /البنك المركزي العراقي الباحثة منار هيثم	التخطيط الاستراتيجي ودورة في تقرير الفاعلية التنظيمية
٦	د. محمد مصلح مهدي صالح	التشبية في اشعار نيمايوشيح
٧	أ.م.د. علاء كاظم فرحان / الجامعة التكنلوجية الباحثة نبأ عبد القادر	تحسين مفتاح إدارة شبكات التجسس اللاسلكية باستخادم تقنية Zig Bee والخريطة الميدانية
٨	م.د. رائد فاضل الشيخلي / جامعة الفراهيدي أ.م. علاء ادهام / جامعة بغداد	تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة عبر التكامل والشراكة بين القطاع الخاص والعام
٩	د. أحمد علي عبود / عميد كلية القانون جامعة الكفيل د. محمد عبد الرحيم الحسناوي / جامعة الكفيل	التكامل بين المؤسسات الحكومية وشركات الهاتف النقال في حماية حق الخصوصية
١٠	د. زينه صاحب كوزان - كلية الامام الكاظم م.م. علي عبد الرزاق عبد الرضا	التكامل القانوني في مجال الاستثمار بالمرافق العامة

الجلسة الثالثة في قاعة كلية المصطفى الجامعة الساعة العاشرة صباحاً

يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٣/١٦

ت	رئيس الجلسة	مقرر الجلسة
	أ.م.د. أسعد محمد جعفر	أ.م.د. احمد طارق نعمان
	اسم الباحث ومكان العمل	عنوان البحث
١	Jehan Saleh Ahmed Ibrahim Zeghaiton Chaloob Muqtadir Tayyeh Hussein	A Method Based on α-cut in Fuzzy DEA
٢	أ. م.د. محمد فاروق طوالبيه / الجزائر	البحث العلمي وثلاثية التخطيط التطوير التكامل بين مؤسسات القطاع العام والخاص
٣	أ.م.د. قتيبة عباس حمد م.د. رؤى ماجد طه / الجامعة العراقية كلية التربية للبنات	دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص الجامعات انموذجاً
٤	أ.م.د. علي سلمان السلامي / كلية أصول الدين الجامعة	التعليم العالي في العراق بين متطلبات إدارة الجودة وحاجات سوق العمل والواقع
٥	د. شذى احمد محمد	Evaluation of emergency services for elderly at nursing home in Baghdad City
٦	د. ضياء حسين لطيف	التفويض الدستوري للقرارات الإدارية التي لها قوة القانون
٧	د. سعد عبد العزيز / كلية المامون الجامعة د. سناء احمد كاظم	الطريقة التقنية الرياضية الجديدة لمشاركة البيانات السرية باستخدام الرياضيات
٨	م.م. علي طاهر م.م. ياسر عباس م.م. مازن مجيد اجاويد	استخدام مراقبة التخلص من الاضطراب النشط ومعامل الكسب الحرج لتحديد المعاملات انياً

الجلسة الرابعة في قاعة كلية المصطفى الساعة العاشرة صباحاً

يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٣/١٧

ت	رئيس الجلسة	مقرر الجلسة
	أ.د. سالم علي عباس	أ.د. تغريد هاشم النور
	اسم الباحث ومكان العمل	عنوان البحث
١	أ.د. فاختة شاكر رشيد / كلية المصطفى الجامعة م.م. رسل عبد الواحد	معايير التدقيق الداخلي وأهمية الالتزام
٢	أ.م.د. أحمد سعدي حسين / الكلية التقنية الطبية	تقييم السكر التراكمي للحوامل في العراق وضغط الدم
٣	م.م. عمر واثق طه / كلية المصطفى الجامعة م.م. إسراء جواد كاظم م.م. شيماء شكري	تصميم وتنفيذ ماكنه تقرير واطئة الكلفة
٤	أ.م. شذى أحمد محمد / معهد التقني الطبي - المنصور د. منى عبد الكاظم / كلية التقنيات الصحية والطبية	نوعية الحياة للمرضى المصابين بالعمى في بغداد
٥	أ.م. ندى رزوقي احمد - الجامعة التكنلوجية	العلاقة بين التدخين للسكائر وترسب كريات الدم الحمراء
٦	د. رافد خيون دبيسان د. زياد خلف عودة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	تنفيذ حكم التحكيم الصادر في منازعات العقود الإدارية دراسة مقارنة
٧	م.د. رائد فاضل الشيخلي / كلية الإسراء	دور ادارة الموهبة في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة
٨	م.م. مروة محمد الراشد - كلية المصطفى الجامعة	دراسة العزلات البكتيرية المعزولة من مرضى جروح الحروق وقابليتها لمقاومة المضادات الحيوية
٩	أ.م.د. حميد علي احمد م. فريد حسين احمد م. د.عماد علي محمود /الجامعة العراقية/كلية الادارة والاقتصاد	تأثير ادارة الجودة الشاملة في تحقيق التميز المؤسسي دراسة عينة لعدد من الكليات الاهلية في بغداد

الجلسة الخامسة في قاعة كلية المصطفى الساعة الثانية عشرة

يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٣/١٧

ت	رئيس الجلسة	مقرر الجلسة
	أ.م.د. مازن سمير الحكيم	أ.م.د. ندى عبد الكاظم
	اسم الباحث ومكان العمل	عنوان البحث
١	م.م.دنيا طالب كاظم - معهد الادارة التقني	دور تكنولوجيا المعلومات واثرها في إدارة الجودة الشاملة
٢	د . سامي غني عطره / كلية المصطفى الجامعة	نماذج الإساليب الكمية ودورها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية المثلى
٣	أ.م.د. قتيبة عباس حمد ا.م.د. سرى طه ياسين - الجامعة العراقية	التخطيط الاستراتيجي مفتاح التكامل للنهوض بالاقتصاد ومؤسساته
٤	م. ماجد جودة جاسم م.م. رسل خليل رحم - كلية المصطفى الجامعة	قياس الكفاءة التشغيلية وفاعلية تسليم الخدمة الى الزبائن باستخدام تقنية DEA دراسة مقارنة لشركات الاتصالات العاملة في العراق
٥	م.م. لبنى عبد النبي ا.م.د. مازن سمير الحكيم - كلية المصطفى الجامعة	Stand-Alone Solar Energy Application System: Smart Sunflower Station - Case Study
٦	م. زينب جهاد تقي - الجامعة التكنلوجية	المستخلص المائي لقشور الرمان كعامل مضاد لاكسدة الجذورالحرة
٧	م.م. لمياء غاوي فجر - كلية المصطفى الجامعة	دراسة توضح تأثير اللكتين الموجود في عزلات بكتريا المكورات العنقودية ومستخلصات بعض النباتات على فصائل دم الانسان الاربعة

الجلسة السادسة في قاعة كلية المصطفى الساعة الثانية عشرة

يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٣/١٧

ت	رئيس الجلسة	مقرر الجلسة
	أ.د. قحطان رحيم مهيب	م.م. مروة محمد الراشد
	اسم الباحث ومكان العمل	عنوان البحث
١	أ. م.د. خليل اسماعيل ابراهيم / كلية المصطفى الجامعة	أثر النمو الزراعي بالعراق في مستويات الأسعار للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧
٢	أ. م.د. عمار سعدون البدري - الجامعة التقنية الوسطى أ.م.د. محمد فؤاد بن عثمان - جامعة اوتارا – ماليزيا	المشاكل المترابطة والدور الوظيفي للبرلمان العراقي
٣	د. بلال جاسم صالح - كلية الرشيد الجامعة	متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الأندية الرياضية العراقية وانعكاسها على الاداء المتميز دراسة استطلاعية على عدد الأندية الرياضية العراقية
٤	م.د. زياد خلف عودة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	مسؤولية الدولة عن التعويض عن أخطاء القضاة
٥	م.د. زياد خلف عودة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أ.م.د. مصدق عادل - جامعة بغداد - كلية القانون	مدى مواءمة قانون التعليم العالي الاهلي مع المتطلبات العملية في العراق
٦	م.د. زياد خلف عودة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	أثر السكر في المسؤولية الإدارية
٧	د. حسام ضياء كامل - كلية المصطفى الجامعة م.م. علي حسين ياور	جريمة الابتزاز الإلكتروني وآليات المكافحة
٨	أ.م.د. مازن سمير الحكيم - كلية المصطفى الجامعة م.م. حسين فتيخان منسي	الابتزار الالكتروني المفهوم والخصائص
٩	د. علي يوسف الطائي - كلية المصطفى الجامعة	Association between erectile dysfunction (ED) as a perceived adverse effect with poor adherence to cardioprotective therapy.

توصيات المؤتمر

١- السعي إلى تطوير آليات التكامل بين التعليم الجامعي الحكومي والتعليم الجامعي الأهلي بما يحقق التكامل المبني على أسس علمية رصينة .
٢- العناية بالتعليم الجامعي الحكومي والأهلي وتفعيل دورها في بناء رأس المال الفكري الذي يسهم في بناء الوطن .
٣- وضع أسس واضحة للتعاون والتكامل بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة للقطاعين العام والخاص .
٤- تعزيز تكامل الأدوار بين الشركاء لتحقيق التنمية الاقتصادية .
٥- توسيع النشاطات الإنتاجية بما يخدم تطوير القطاعين العام والخاص ، وتوفير فرص العمل اللازمة لمعالجة مشاكل البطالة .
٦- تعزيز الاستثمار وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية .
٧- إعادة النظر في التشريعات والقوانين بما يوفر بيئة ملائمة لآلية التكامل بين القطاع العام والخاص .
٨- إعطاء القطاع الخاص دوره الريادي في البلد ضمن القوانين والتشريعات النافذة .
٩- تفعيل التكامل بين الأقسام المتناظرة والمتوائمة في الجامعات الحكومية والأهلية في جوانب المناهج والأنشطة والفعاليات التطبيقية كافة .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية المصطفى الجامعة

البحوث المشاركة في المؤتمر

الجلسة الاولى

ملاحظة : جميع البحوث خاضعة للاستلال الالكتروني

الجلسة الأولى في قاعة تموز الساعة العاشرة والنصف صباحاً

يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٣/١٦

ت	رئيس الجلسة	مقرر الجلسة
	أ.د. صالح الرفاعي (كندا)	أ.د. حيدر فخري هادي
	اسم الباحث ومكان العمل	عنوان البحث
٢	أ.د. كاظم كريم الجابري / عميد كلية صدر العراق الجامعة	التخطيط الاستراتيجي طريقة لجودة تطوير المؤسسات الجامعية
٣	أ.د. قارة حداش الهواري - جامعة وهران واحد احمد بن بله / الجزائر	الخدمات الجامعية في الجزائر
٥	أ.د. كريم سالم الغالبي / جامعة القادسية رئيس ابحاث اقدم هناء صلاح الجنابي / وزارة التخطيط	القطاع الخاص ودوره في تنمية الموارد البشرية في العراق
٦	أ.د. إحسان عيدان عبد الكريم / جامعة البصرة	واقع التعليم العالي في الجامعات العراقية المشاكل والحلول
٨	د. أسامة عبد اللطيف / كلية مزايا الجامعة م.م. كرار فاضل خلف	ذكاء الأعمال بالقطاع الخاص وتأثيرة في الإبداع التنظيمي في القطاع الحكومي
٩	أ.م.د.سمير داود سلمان عميد كلية النخبة د. زياد خلف عودة / دائرة التعليم الأهلي د. رائد خيون / دائرة التعليم الأهلي	التعددية الحزبية ودور القضاء الإداري في حمايتها
١١	م.م. محمد أمين حفاف / الجزائر م.م. حمزة إبراهيمي م.م. خولة خمري	التنمية المستدامة والحكم الراشد بين التحديات الاجتماعية ورصانات المستقبل دراسة تحليلية في ماليزيا
١٢	احمد ياسين عبد د.شاكر حمود صلال	التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص

التخطيط الاستراتيجي طريقة لجودة تطوير المؤسسات الجامعية

إعداد
الأستاذ الدكتور كاظم كريم الجابري
عميد كلية صدر العراق الجامعة

٠٧٨١٧٣٠٥٠٤١

أهمية البحث

١. ضعف التخطيط الاستراتيجي في الكثير من المؤسسات الجامعية، لغموض مفهومة وعدم وجود قناعة فيه ونوعية ثقافة العاملين ... الخ
٢. نقص الإعداد والتأهيل والتدريب المناسب في مجال التخطيط الاستراتيجي ومنهجيته واساليبه وإجراءاته.
٣. عدم وجود أفراد مؤهلين في هذه المؤسسات للقيام بهذه المهمة .
٤. عدم اهتمام أعضاء هيئة التدريس او العاملين في المؤسسات الجامعية في دورات التخطيط الاستراتيجي على المستوى الفردي.
٥. كثرة مشاغل أعضاء هيئة التدريس في العمل التدريسي بسبب الزيادة الكبيرة في عداد الطلبة، فضلاً عن أعباء اخرى.
٦. لا يوجد او نقص التمويل المطلوب المناسب لتغطية المشاريع التي تقترح في الخطط ، كالتجهيزات التعليمة والبحثية والمرافق الأخرى مما يقلل الاهتمام بالخطط الإستراتيجية.
٧. قلة التشجيع والمساندة لإقامة خطط وعدها كماليات، وانما الامور تسير بشكل اجتهادي.
٨. غياب المعايير الاساسية للجودة يؤثر على وضع الخطط ، اذا لاتعرف المؤسسات الجامعية بالدقة مستوى التطوير والتقدم الحاصل لديها.
٩. الإدارات العليا غير مهتمة بشكل جدي لأتباع التفكير الاستراتيجي كمنهج للفكر والعمل في المؤسسات.

وهناك أسباب كثيرة أخرى

هدف البحث

يهدف البحث الحالي التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير المؤسسات الجامعية باتجاه جودة المخرجات مع وضع خطة كأنموذج لتطوير المؤسسة الجامعية.

تعريف التخطيط الاستراتيجي Strategic planning

هناك تعاريف عديدة تنبع من حالة المؤسسة وطبيعة عملها والغايات التي يوضع من اجله التعريف والفلسفة التي يؤمن بها المخطط ، ولكن يمكن القول بانه مجموعة من الأنشطة

والإعمال والتي تحدد خلال فترة زمنية هدفها رفع كفاءة الخدمات التي تقدمها الجامعة في ضوء الرؤيا والرسالة والقيم والأهداف التي تحددها تلك المؤسسة.

أهمية التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الجامعية

١. تهيئة المؤسسة للتعامل مع تحديات البيئة الخارجية والداخلية بكفاءة وفعالية عالية.
٢. تحليل بيانات عن القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه الجامعة او الكلية باستخدام تحليل سوات (swot) للاكتشاف المبكر للمشكلات من اجل حلها والسيطرة عليها.
٣. يحدد وبدقة الرؤية والرسالة واهداف الكلية للمستقبل وبصورة واضحة كي تكون خارطة طريق وعمل للعاملين في الكلية لوجود معايير قياسية تشمل بالاهداف.
٤. اتخاذ قرارات هامة لتحقيق تميز الكلية وتقدمها وتفوقها للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للطلبة ويسهم في تدعيم المركز التنافسي ويسهم في استمرارها وبقائها .
٥. يسهم في استخدام الموارد المتاحة والامكانات المتوفرة بصورة اكثر فعالة وكفاءة .
٦. ترتيب الاولويات والاهمية لكل مشروع حسب الاهداف البعيدة المدى والمتوسطة والسنوية والفصلية،بحيث تضع معالجة وحلول هذه الاهداف حسب الاولويات .
٧. وضع معايير لكفاءة الانشطة المختلفة في الكلية كالادارة والمناهج وعضو هيئة التدريس وغيرها لقياس مدى نجاح وتقدم وتطور هذه الانشطة في ضوء الجودة الشاملة.
٨. القضاء على الاجتهاد والارتجال والفوضى في العمل.
٩. الحفاظ على الوقت ويشغل على الاقل من ٢٠-٤٠ % من وقت المؤسسة.

العوامل الأساسية التي تجعل التخطيط الاستراتيجي ضروري

- التغيير.
- المنافسة.
- متلقي الخدمات (الطالب) .
- التقنية أو الاليات بطريق تطوير المؤسسة .
- الاطلاع على المستجدات العالمية في مجال تخصص الكلية.
- اعداد برامج علمية ومناهج تعليمية ودراسات عليا ذات جودة اكاديمية عالية.
- الرصد المستمر لتفاعل الكلية مع متغيرات المجتمع الثقافي والاجتماعي .

- الاهتمام بالشراكة المجتمعية بين الكلية ومؤسسات المجتمع المحلي.
- تطوير طرق التعليم والتعلم واساليب القياس والتقويم والاختبارات من حيث توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتقنيات التعلم الحديثة.

ماهو التخطيط الاستراتيجي؟

- علم يفتح لنا ابواب قد تكون مغلقة.
- يسهم في تنمية المهارات اليدوية في الادارة.
- يحدد لنا نوع العمل لانه من الصعب على المدير ان يغطي كل تفاصيل عمله.
- يسهم في الوصول للهدف بكلفة واخطاء اقل فهو عمل تطويري.

فهو يجيب على الأسئلة الآتية :-

اين نحن الان؟

اين نريد ان نصل؟

كيف نصل؟

كيف نعرف اننا وصلنا

فالخطة الاستراتيجية :هي خطة الربح والانتصار او المحافظة على المستوى، واحياناً الخسائر بسبب المنافسة المقبولة على المدى البعيد(ربح- تطوير).

- فكر على المدى البعيد ⟸ نفذ على المدى القصير

اشياء مهمة في التخطيط الاستراتيجي (امتلاك هذه الاشياء لدى المخطط) قبل وضع الخطة

- وضع الخطة وتقويمها.
- عرض الخطة الاستراتيجية.
- الوقت مهم.
- كيف يمكن تحليل البيئة الخاصة بالكلية داخلياً.
- كيف يمكن تحليل البيئة الخارجية المحيطة بالكلية.
- النظر في افضل مخرجات (اعلى ربحية).
- تجاوز الاخطاء التي قد تصادفك في تنفيذ الخطة.
- اختيار الاشخاص ذوي الخبرة والمؤمنين في وضع الخطة.

ما هي العناصر المطلوب توفرها في الخطط الإستراتيجية؟

١) الاستشراف : وهو التفكير المتوقع لما ستكون عملية الخطة وتطبيقها وتكاد تكون شبه غيبية معتمدة على حواس التخيل والحواس غير الملموس (يمتلك الانسان ٣٧ حاسة تقريباً).

٢) التفكير المنظم : وهذا يعتمد على تنظيم الجهاز العصبي والقدرات العقلية،كالفهم والتركيب والتحليل والتقويم والاستنتاج والاستقراء ...بحيث يحلل البيئة الداخلية والخارجية ويفهم وضع الخطة وما ستحققه وتكون شفافة وواضحة لديه ،ولديه القدرة على توقع :

أ- معوقات البيئة.

ب- قادراً على تطبيق الخطة بسلاسة وسهولة.

ت- ايجاد افضل الحلول المبتكرة لمواجهة المشكلات المحتملة وحلها.

٣) يمتلك رؤيا للخطة وللمؤسسة : وهو الانموذج التصوري لما ستكون عليه المؤسسات ومستقبلها ورسالتها وابتكار الانشطة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية والفرعية للمؤسسات.

٤) يمتلك دافعية عالية : له دافعية لاتوقفها المشكلات والعقبات ويحرك بها العاملين معه ، من اجل تنفيذ الخطة ومتابعة تقويمها دون الشعور بالملل والاحباط والتعب : مع التركيز على الحوافز التي تقدم للعاملين.

٥) ان يسمح للجميع وبمختلف مستوياتهم في المشاركة وحسب قدراتهم وامكاناتهم بالتخطيط ووضع الخطة وتنفيذها الى من (الفها) الى (يائها) وعدم التفرد.

٦) مؤمن بالتغيير:لانه سمة العصر.

علاقة الجودة بالتخطيط الاستراتيجي

تعاني جامعتنا من مشكلات عديدة اخرتها عن زميلاتها الجامعات العالمية بعد ان كانت من أفضل الجامعات بالمنطقة من حيث نوعية المخرجات والبحث العلمي ، فقد كان الطالب المتخرج من الجامعات العراقية يوظف او يقبل في الدراسات العليا في أكثر الجامعات العالمية مكانة علمية، فضلاً عن عدم توفر مستلزمات الدراسة الحقيقية وعدم او سوق عمل او خطط تنمية تحرك الجامعات لتطوير ، مخرجاتها ، فكثرة

البطالة من حملة الشهادات الجامعية واحياناً العليا، وعدم وجود خطط إستراتيجية او متوسطة المدى تأخذ بنظر الاعتبار منهج الجودة الشاملة وتطبيقاتها ، يجعلها في مراكز متأخرة عالمياً فقد حاولت بعض الجامعات العراقية تطبيق الجودة الشاملة ولكنها لم تصل الى قوة الجودة ان المشكلات التي تواجهها الجامعات بامكان حلها بالخطط الاستراتيجية لان فلسفة الجودة تعتمد على الجمع بين (جودة التصميم ، وجودة المطابقة ، وجودة الاداء) وهي تتكامل مع ممارسات عملية لادارة الاستراتيجية في الجامعة، وهناك توافقات وجسور قوية بين التخطيط و الادارة الإستراتيجية وادارة الجودة الشاملة والوصول الى عالمية الاداء الجامعي ، حيث تدلنا الخطط الإستراتيجية الى تطبيقات ناجحة للارتقاء بالجامعات وتطوير المستوى العلمي وتسمح لها بالتوظف في الخارج او القبول بيسر في الجامعات العالمية ان عدم التوافق بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل خلق مشكلة كبيره اثر وادى الى تراجع مستوى ادائها، يضاف الى ذلك زيادة عدد الجامعات من حيث الكم وعدد التخصصات وعدد الطلبة المسجلين في هذه الجامعات خلق مشكلة بين التعليم العالي وزارة التربية التي زادت مخرجاتها من طلبة الدراسة الإعدادية في السنوات الاخيرة ، اذ لايوجد معاهد قبل الاعدادية تستوعب جزء من الطلبة (كاعداديات الزراعة والصناعة والتجارة والفنون ..... الخ) مما يضطر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى قبول هذه الاعداد الكبيرة في الجامعات العراقية والتي قد لا تتناسب و طاقتها الاستيعابية والتي لا تتحمل هذه الاعداد ، مما ادى الى ضعف الخدمات المقدمة للطالب ، ان المخرجات السنوية يضيف عبئاً كبيراً على المجتمع ، فالبطالة تزداد سنوياً بين خريجي الجامعات وفي جميع الاختصاصات . ان هذه المشكلات ومشكلات كثيرة أخرى تعيق عمل الجامعات العراقية من الوصول الى مستوى مخرجات العالمية والحصول على شهادة الضمان والاعتراف الدولي يؤشر الحاجات الى وضع خطط لتطوير وتحسين ادائها وجودة مخرجاتها . ان ممارسة الجودة في الجامعات العراقية لا زالت محدودة او البعض منها شكلية لم تثمر بشكل محسوس في معالجة مشكلات الجامعة والارتقاء الى مستوى عالي من الاداء وتحسين العملية التعلمية ، الكثير من المؤشرات وورش العمل والاعلام الجامعي اثار موضوع تحسين الاداء والجودة الشاملة ووضعت الوزارة معايير لتحسين الأداء الا ان العمل في الجامعات يتطور ببطء .ان الخطط الإستراتيجية أصبحت حاجة ملحة للكلية او الجامعة في معالجة مشكلاتها وادخال نظم ادارية متطورة فيها ستقود حتماً الى أختيار قيادات ادارية ذات خبرة يمكنها ان تقود الجامعات

او الكلية باتجاه التنظيم والتخطيط والتطور والتشجيع والرقابة والتقويم ، وهو من متطلبات الخطط الإستراتيجية، لان العمل من خلال الخطط عملاً منظماً وليس عشوائياً او قائماً على أجتهاد المسؤول. لان التخطيط يقود الى اعلى تطبيقات اداريه وممارسات في حقول المعرفة الادارية والتي من بينها العمل المؤسسي والجودة الشاملة، ان واقع التعليم العالي في الجامعات العراقية يفتقر الى غياب الخطط الإستراتيجية والخطط بصورة عامة ، فالإدارة الإستراتيجية أصبحت ممارسة مهمة وان ممارسة العملية الادارية التقليدية جزءاً من ممارسة عملية الادارة الإستراتيجية وتعرف (بالتنفيذ الاستراتيجي) اوالادارة التشغيلية (والتنفيذية) (ابو السراب واخرون، ٢٠١٠) . ان تطبيق ادارة الجودة الشاملة في جامعة عربية بحاجة الى قيادة استراتيجية وبناء محيط استراتيجي لضمان الانتفاع منها (الخفاجي والغالبي ، ٢٠٠٣)

عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قامت منظمة اليونسكو مكتب العراق وبالتعاون مع شبكة العلماء العراقيين في الخارج (نيسا) بتدريب عدد كبير من قيادات ضمان الجودة في كليات الهندسة وفي غرس ثقافة الجودة في الجامعات العراقية وهي جزء من نظام التعليم العالي في العراق ، واحد أهداف المشروع هو وضع اطار تنظيمي وعملي لضمان جودة البرامج في الأقسام الأكاديمية يتضمن الأسس والعمليات التي تتخذها الأقسام لضمان جودة التعليم والتعلم والبحث العلمي ، والبرنامج يحتوي علي أنشطة عديدة وطموحه، ومن الأهداف الإستراتيجية للجامعة في العراق (ان تصبح الجامعة ضمن افضل عشرة جامعات في بريطانيا) والسؤال هو نحن الان في السنة الدراسية٢٠١٨/٢٠١٩ اي مضى على المشروع حوالى ثمانية سنوات ولم يتحقق اي من الاهداف الإستراتيجية التي وضعتها اليونسكو؟ وبالتعاون مع اليونسكو وضعت وزارة التربية والتعليم خطة استراتيجية شاملة امدها عشرة سنوات فيها مشروعات عديدة لم يطبق منها ولا مشروع فضلاً عن انها خطة عامة لم تستطيع الجامعات ترجمتها الى خطط عملية واقعة او إجرائية وبقيت على الرفوف

مكونات الخطة الإستراتيجية(أنموذج خطة)

اولاً :- نبذة تاريخية عن المؤسسة (مرحلة التمهيد)

ثانياً:- المسح الشامل

ثالثاً:- تحديد الرؤيا والرسالة والاهداف

رابعاً:- تصميم وصياغة الخطة الاستراتجية للجامعة (الكلية) (أنموذج خطة)

- تحليل البيئة الداخلية والخارجية باستخدام تحليل سوات swot
- تحديد الاهداف الاستراتيجية

خامساً :- تطوير الخطة الاستراتيجية
سادساً:- تطبيق وتنفيذ الخطة الاستراتيجية
سابعاً:- تقويم ورقابة تنفيذ الخطة الاستراتيجية
ثامناً:- القيام بالتغيرات المطلوب

أولاً: نبذة تاريخية (مرحلة التمهيد)

كتابة عدة سطور كمقدمة عن المؤسسة تهيأت أذهان العاملين للخطة وقد نحتاج الى تدريب العاملين في كيفية وضع مقدمة الخطة وتنفيذها وتقوميها من اجل رفع معنوياتهم واستعداداتهم وللإيمان بالخطة وأهميتها في تطوير المؤسسة وهذا يتطلب ما يأتي:-

- المسح الشاملة والدقيق للمؤسسة وماتحويه من إمكانات مادية وبشرية ونباتات ونظم ادارية ومناهج وهذا يتضمن .
- تاريخ في المجتمع المحلي ودورها في تخريج حاجات المجتمع
- تطور حجم المؤسسة من المخرجات وحسب السنوات
- الدرجات العلمية والألقاب التي نعمل في هذه المؤسسة
- الشهادات (دكتوراه، ماجستير)
- الجهات التي تنافس المؤسسة من حيث مستويات مخرجاتها (الأولية العليا)
- مساهمة المؤسسة في رفد مؤسسات المجتمع من مشروعات واستشارت وبرامج على المستوى المحلي والعالمي وبراءات الاختراع.

❖ الخطة الإستراتيجية ينبغي ان تجيب عن الاسئلة التالية.

لماذا الخطة ؟ ⟸ من انا ؟ ماذا نفعل ؟
الواقع ردم الفجوة
اين نريد ان نصل؟ ماهي مؤسساتنا اليوم ؟
⟸ ماذا نريد لها ان تصبح ؟

كيف سنصل ؟ ⟸ كيف سنعرف اننا وصلنا ؟

ولتحويل هذه الاسئلة الى الجانب التطبيقي،فأن المؤسسة تسعى الى استخدام الطرق التي توصلنا الى الهدف بأقل الخسائر والجهد والاخطاء وانها تسعى مثلاً:

- مانوعية الطالب المتخرج الذي نسعى اليه؟
- هل يتوافق مع حاجات السوق ؟
- هل يتوافق مع المخرجات العالمية للمؤسسات الاكاديمية العالمية؟
- هل يحقق جودة المخرجات ؟
- مانوع المناهج والبرامج المقدمة ؟
- مانوع الخدمات المقدمة للطالب ؟
- مانوعية الادارة ومدى مناسبتها مع الادارة الحديثة ؟

وبهذا فأن التفكير بوضع هذه الافكار والاسئلة في المقدمة ، فأنها سترسم لنا خطة مرسومة فيها مواقف وعلامات ومفاهيم وافكار موضوعة على الورق ومراجعتها عند وضع الخطة لمتابعة ومعرفة كل خطوة او نقطة تقدمنا بها.

ثانياً : المسح الشامل

تقوم المؤسسة بأقامة مسح شامل ومتكامل لكل زوايا المؤسسة ابتداءاً من المدخلات الى العمليات ثم المخرجات ومايتضمنها من انشطة ومناهج وبرامج وبنى تحتية وهيكل اداري وابنية وساحات ومساحات خضراء وقاعات للدراسات الاولية والعليا....الخ لان ذلك سيحدد في وضع الخطة لاحقاً نقاط القوة والضعف.

ثالثاً : تصميم الرؤية والرسالة والاهداف

الرؤيا vision

الرؤيا هي حلم ولم نبدأ بعد وانما تصور مستقبلي لما ستكون عليه المؤسسة (حاجة المؤسسة) بغض النظر عن الظروف المحيطة بالمؤسسة،لان الاهداف والرسالة هي ادوات تنفيذية ومعيارية لتحقق الرؤيا،وهي نابعة من استيعاب رسالة المؤسسة والاهداف المنبثقة عنها وانسجام ذلك مع ظروف البيئة الخارجية والداخلية.

ومثال على ذلك ((تتطلع الكلية / للزيادة والتميز في مجال مخرجاتها من الدراسات الاولية والعليا والبحث العلمي في المستقبل خدمة للمجتمع)).

الرسالة Mission

هي سبب وجود المؤسسة (الكلية) في مرحلة التأسيس يوضع لها رسالة تميزها عن بقية الكليات،وتعمل على تدريب واعداد مخرجاتها ليكونو عاملين اكفاء في البلد الذي توجد فيه المؤسسة وليكونوا عناصر جيدة وكفوءة ومخلصة لانجاز رسالة الكلية التي تم تسليحهم بها في مجال الوظيفة التي هم فيها، فالرسالة تجيب على التسؤلات التالية.

١- (من انت؟ اي الكلية)

٢- (ماذ تفعل الكلية الان ؟)

٣- (لماذا تفعل الان ؟)

نموذج الرسالة كلية التربية

" بناء انسان لان يكون مدرساً مربياً مزوداً بالمعارف النظرية والتطبيقية بما يضمن التنمية البشرية المستدامة ، واظهار وتنمية القدرات المختلفة بما يتناسب مع تطور العصر الحال وتلبي حاجات المجتمع .)

الأهداف الإستراتيجية Strategic Goal

وضع الأهداف الإستراتيجية من المهارات المهمة للقائد الفعال ،فصياغتها يحتاج الى فهم الواقع الحالي وتحليله بصورة دقيقة ثم وضع اهداف لحل مشكلات الواقع الحالي ثم الانتقال الى المستقبل والذي حددته الخطة ، وان يكون هدف عام تشتق منه مجموعة اهداف جيدة فيها مواصفات يمكن تحقيقها.

والأهداف الجيدة تتضمن :

١. الابتعاد عن العمومية في صياغة الهدف ،مثلاً ((تهدف الكلية الى تنمية القدرات العقلية للطلبة))

٢) قابل للقياس بمعنى عند الانتهاء من الدرس او الخطة يمكن قياس الهدف بادوات للقياس المعروفة ويعطي نتائج

٣) نابعة من رسالة المؤسسة ، أي انه يتم أشتقاقه من الرسالة .

٤) واقعي ومنسجم مع بيئة المؤسسة أي قابل للتحقيق.

٥)محدد بوقت زمني ويذكر في الخطة(٣) اشهر او ستة اشهر او سنة خمسة سنوات اذا كان هدفاً عاماً....الخ

العوامل التي تؤثر على تحقيق الأهداف

أ- العوامل الداخلية وهي ظروف الكلية الموضوعية كالإدارة ،الموقف المالي،نوعية المدخلات...الخ وهي عوامل قوة وضعف في وقت واحد وبالإمكان السيطرة عليها.

ب- العوامل الخارجية وهي الفرص والتهديدات التي تأتي من البيئة المحيطة والتي لايمكن السيطرة عليها كالوضع الاقتصادي للبلد،الكليات المنافسة التغيرات في الوضع الاجتماعي والسياسي وغيرها.

عند وضع الأهداف لابد من الملاحظات الاتيه:-

- تحديد الغايات من الخطة (ماذا تريد من الخطة ان تحقق.
- تحديد الأولويات (الأهم ثم المهم) وهكذا
- مراجعة الهدف والتأكد من صلاحيته وإمكانية تحقيقه.

رابعاً:تصميم وصياغة الخطة الإستراتيجية الجامعة / الكلية

قبل البدء بتصميم الخطة الإستراتيجية لابد من معرفة أنواع الخطط وهي:

أ) تصنيف الخطط من حيث نوعيتها

١. خطة رئيسية
٢. خطة فرعية
٣. خطة بديلة

ب) من حيث المدى الزمني

١. قصيرة المدى (تشغيلية) اقل من سنة وهي احياناً تكون تجزأة للخطة بعيدة المدى (لتحقيق متطلبات مرحلية للعمل وانشطة الخطة)
٢. متوسطة المدى اقل من خمسة سنوات واكثر من سنة واحدة تخدم الاهداف.
٣. بعيدة المدى الحد الادنى خمسة سنوات وتسمى احياناً خطة خمسية او عشرية او خمسين سنة وهكذا فهي مهمة وحيوية ولايمكن التخلي عنها.

ملاحظة :

الخطط بعيدة المدى تجزأ الى خطط قصيرة المدى لتحديد الاهداف التي من الممكن تحقيقها وهكذا في كل سنة فأننا نحقق كذا وكذا اهداف الى حين انجاز الخطة بعيدة المدى،فالهدف العام يصاغ للخطة بعيدة المدى ثم يجزأ الى اهداف فرعية.

اختيار الاستراتيجيات

هناك استراتيجيات متعددة يمكن للمؤسسة ان تختارها تذكر منها برنامج بورتر Porter البرنامج يعتمد على الابتكارات والمنافسون ومنهج See-Draw-Think- SDTP Plan ومنهج SWOT سوات تم اختيار هذا المنهج لأنه المناسب للخطط في مجال المؤسسات الجامعية

تحليل سوات swot

هو منهج تحليلي يساعد على التركيز على الجوانب الايجابية التي تسهم في الوصول للهدف،او هو يسهم في فهم المؤسسة (الكلية) ويساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة ووضع استراتيجية لتطوير المؤسسة في ضوء ماتم تحليله،اين نحن الان (تحليل الواقع) والى ماذا نريد ان نصل (المستقبل) فهو يحوي (swot) اربعة عناصر رئيسية

- الظروف الراهنة (قوة المؤسسة) .S.Strength s
- نقاط الضعف التي تعيق الوصول للهدف في المؤسسة .W.Weaknesses
- فرص المؤسسة .O. Oppertunitites
- التهديد : ماهي التهديدات الخارجية التي تحول دون قيام المؤسسة بالتطور (المنافسون،كليات اخرى،العوامل الاجتماعية،الاقتصادي للبلد T.threat s

والمخطط التالي يوضح ذلك :-

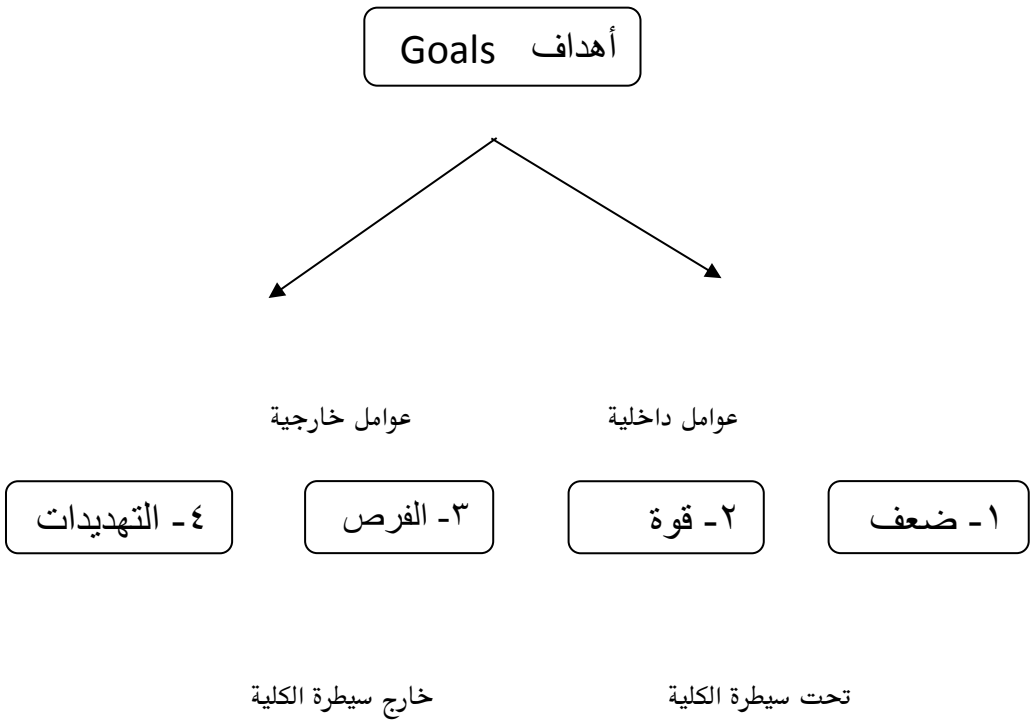

قبل البدء بتحليل العوامل الخارجية والداخلية لابد للمخطط من طرح بعض الأسئلة ، نذكر منها

- ما هي مدخلاتنا؟
- ما هي مخرجاتنا؟
- ما هي العمليات التي نقوم بها لتطوير المخرجات؟
- ما هي المشكلات التي تعيق الوصول للهدف
- ما مكان القوة في مؤسستنا؟
- كيف نرضي الزبائن (طلبة، والمجتمع المحلي)؟
- ما هي الإدارة الناجحة؟
- ما هو الجهد المالي المتوفر؟
- ما هو احتمال نجاح الخطة؟

بعد إجراء تقويم ذاتي لعمل الكلية وأنشطتها العلمية والتربوية والإدارية والطلابية والبنى التحتية يتم الوقوف على :-

اولاً: تحليل البيئة الداخلية

ويعني تحديد نقاط القوة والضعف وهو تحت السيطرة ، ويعني أعداد دراسات شاملة ومتكاملة مع مراعاة لكل المجالات الوظيفية والفنية والعلمية والتربوية والإدارية وكل ما يخص عمل الكلية باستخدام أساليب التقويم العلمية بأتباع الخطوات الاتية :-

١- تحديد نقاط القوة

وهي الخصائص الايجابية التي تتميز بها الكلية كالاقسام العلمية والادارية والمواقع والبناية والمختبرات والأجهزة والساحات الخضراء وساحات الالعاب الرياضية وقاعات المؤتمر وغيرها.

امثلة عن جوانب القوة في بعض الكليات

- وجود رؤية ورسالة واهداف للكلية محور القدرة المؤسسة
- شعبة تقويم الاداء وضمان الجودة محور الهيكل التنظيمي
- وجود ادارة تتفهم جوانب العملية التعليمية ودعمها ادارياً محور القيادة والحوكمة
- الاهتمام باقتراح الطلبة والتدريسيون والعاملين الثقافة واخلاقيات المهنة
- إدخال بعض الإداريين في دورات تدريبية في الجامعة والوزارة للجهاز الاداري والجهات الاخرى
- يقوم التدريسيون بوضع اختبارات موضوعية للامتحانات التقويم المؤسسي
- تنوع البرامج الدراسية في الكلية لانجاز المنهج المقررات الدراسية

٢-تحديد نقاط الضعف

وهي الخصائص السلبية مادية اوغير مادية تجعل الكلية عاجزة عن منافسة قريناتها من الكليات او مخرجاتها ذات جودة ضعيفة يمكن للمؤسسة ان تضع نقاط ضعفها بالتقويم الذاتي وفق محاور تحددها الكليات بصورة شفافة بعيدة عن المحابات او المجاملة وانما عرض الواقع كماهو لان ذلك سيؤدي حتما الى معالجة مناطق الضعف وايجاد الحلول للمشكلات وهذا حتماً سيضع الكليات في موقع افضل.

ثانياً : تحليل البيئة الخارجية

وهنا يعتمد على التقويم الخارجي للمؤسسة وهي مشكلات او صعوبات تواجه الكلية وهي خارج عن السيطرة ،ومنها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تستفيد من مخرجات هذه الكلية،فضلاً عن المنافسون ،او كل مايحيط بأية مؤسسة من الخارج،والتقويم الخارجي يتحدد بالاتي:

١- تحديد نقاط الفرص

وتتحدد بالخصائص الايجابية التي تظهر في بيئة الكلية من الخارج كمنافسة الكليات الأخرى ووجود خصائص ايجابية لدى هذه الكلية مقارنة بالمنافسون،كجودة المخرجات،على الفرص :-

- الاستفادة من قسم تقويم الأداء وضمان الجودة بالجامعة لتقديم الدعم الفني مجال التقويم المؤسس وإدارة الجودة . ⟵ محور البرامج الدراسية.
- المشاركة في ورش عمل ودورات تدريبية من قبل قسم ضمان الجودة في الجامعة مجال القدرة المؤسسية ⟵ السلوكيات أخلاقيات المهنة.
- تدعم الجامعة /الكلية في استكمال الهيكل الاداري لها بصورة مستمرة مجال الهيكل التعليم ⟵ الهيكل الإداري.
- وجود خبراء في تخصصات نادرة من الخارج للاستفادة منهم مجال القيادة والعولمة ⟵ القيادة والحكومة.

٢- تحديد نقاط التهديدات

وهي الخصائص السلبية التي تواجه الكلية من الخارج كإزالة الحواجز بين الكليات الأخرى المنافسة لهذه الكلية،اواستخدام نظم تعليمية قديمة وصعوبة الانتقال الى نظم تعليمية حديثة (كنظام المقررات) وهذا يتطلب تحليل دقيق لمعرفة المعوقات والمشكلات الخارجية لان المنافسون هم مرآة المؤسسة كي تعرف اين هي ومتى تصل الى مستوى اعلى المنافسين وهناك الكثير من الخصائص السلبية التي يمكن ان تظهر بالتحليل الخارجي وعلينا وضعها بدقة وتحديدها لمعرفة طرق واساليب معالجتها ، وهناك بعض الأمثلة :-

- نظرة المجتمع لرسالة الكلية من خلال مخرجاتها ← محور القدرة المؤسسية
- تعيين احتياجات الكلية من الهيكلية (ادارية وفنية وتدريسية) يرجع للقيادات العليا ← هيكل التنظيمي .
- الموارد المالية المتاحة من قبل الجامعة غير كافية لتطوير الكلية ← محور الموارد المالية والمادية.
- عدم وجود فرص لتعين مخرجات الكلية ← محور خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

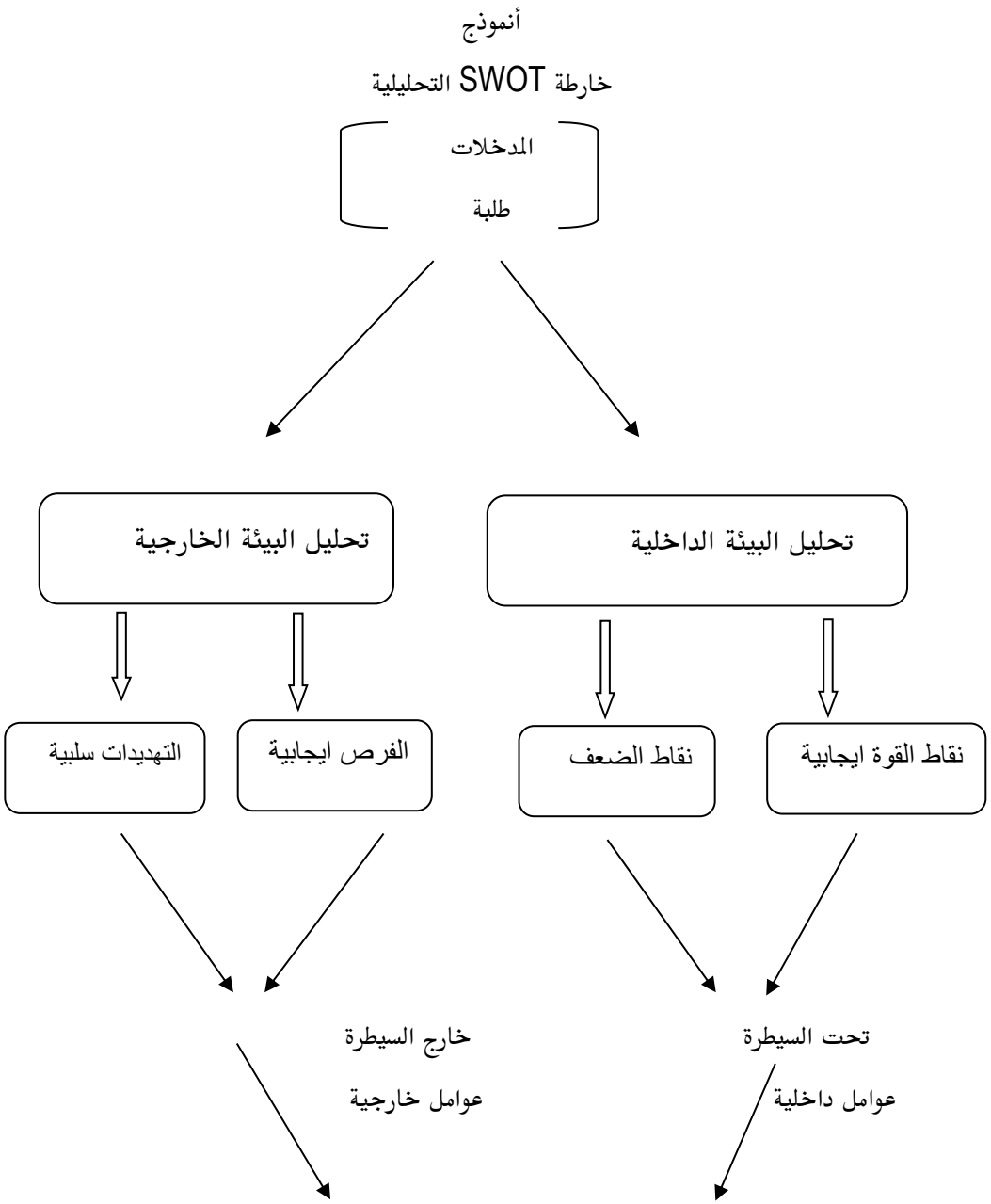

مصفوفة كاملة من البيانات التي تخدم واضع الخطة الإستراتيجية للمؤسسي

هناك معايير تسمى الاعتماد المؤسسي والذي يمكن ان تقدم خدمة للمخطط في اعتمادها عند تحليل البيانات وتغطي اغلب جوانب عمل المؤسسة وهي :

ت	نشرة المؤسسة	ت	الفاعلية التعليمية
١	التخطيط الاستراتيجي	١	الطلاب والخريجون
٢	الهيكل التنظيمي	٢	المعايير الاكاديمية
٣	القيادة والحوكمة	٣	البرامج والمقررات الدراسية
٤	المصداقية واخلاقيات المهنة	٤	التعليم والتعلم والتسهيلات الداعمة
٥	الجهاز الاداري	٥	اعضاء هيئة التدريس
٦	الموارد المالية والمادية	٦	البحث العلمي والانشطة التعليمية
٧	المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة	٧	الدراسات العليا
٨	التقويم المؤسسي وادارة الدولة	٨	التقييم المستمر للفاعلية التعليمية

يمكن للمخطط في الكلية ان يشتق من هذه المعايير كمشاريع تستنبط من واقع الكلية وحاجاتها لتطوير جوانب والاستمرار في عمل جوانب أخرى وان كل مشروع ينبغي ان:-

١. يحدد تحديداً دقيقاً وفقاً لأهداف المؤسسة ورسالتها .
٢. توصيف دقيق لكل مشروع.
٣. آليات تنفيذ هذه المشاريع.
٤. السقف الزمني المحدد لانجاز هذه المشاريع من حيث أهميتها وأولياتها،ونقترح المشاريع التالية والتي قد تكون مشتركة بين الكثير من الكليات بمختلف اختصاصاتها وهناك مشاريع في كلية التربية ابن رشد لخطة خمسيه حيث وضعت لخمسة سنوات للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٠:

وهي كالاتي:-

اولاً : مشروع تطوير مهارة اللغة الانكليزية لأساتذة وطلبة الكلية الأولية والعليا.
ثانياً : مشرو ع تطوير مهارة اللغة العربية لأساتذة وطلبة الكلية الأولية والعليا.
ثالثاً : مشرو ع تطوير مهارات طرائق التدريس.
رابعاً : مشروع تطوير مهارات استخدام الحاسوب للطلبة والأساتذة
خامساً : مشروع تطوير مهارات الحوكمة في التعامل داخل المؤسسة.
سادساً : مشروع تطوير عمل الجهاز الإداري
سابعاً : مشروع تطوير تنمية العلاقات المجتمعية .
ثامناً : مشروع ادخال الجودة في المناهج والعمل الإداري.

تاسعاً : مشروع تطوير البحث العلمي والدراسات العليا.
عاشراً : مشروع تطوير أساليب التقويم الذاتي والتقويم الخارجي وغيرها من المشاريع المهمة التي تنشط من المؤسسة.

ان اتباع استراتيجية سوات swot سيعطينا تحليلاً كاملاً عن المؤسسة بما تحتويه من بيئة داخلية (القوة والضعف) والبيئة الخارجية (الفرص والتحديات) فلابد للكلية (المؤسسة) ان تعرف اين هي من العالم الخارجي؟ وما نقاط القوة التي تتمتع بها وماهي نقاط الضعف التي تعيق عملها والتي عليها مواجهتها وحلها ؟ فالتحليل الاستراتيجي ليس عملاً سهلاً وانما يحتاج جهد وطاقة ودقة ورصيد من البيانات وتجميعها على شكل قائمتين تحليل البيئة الداخلية وقائمة تحليل البيئة الخارجية فالهدف من هذا التحليل :

١. تحليل كامل للبيئة الداخلية والخارجية.
٢. الالتزام بالخطة الاستراتيجية من حيث المشاريع ونوعيتها
٣. الالتزام بأنجاز المشاريع حسب الاولوية.
٤. الالتزام بأنجاز المشاريع حسب التوقيتات الزمنية.
٥. وجود المرونة الكافية في تطبيق الخطة الاستراتيجية عند حالات الطوارئ الخارجية والداخلية ومواجهة الحالات التي تحدث فجأة .
٦. الانتباه للفجوة الاستراتيجية ، وهي المسافة بين الواقع والطموح.

فأن هدف الكلية سيتحقق وستصل الى ماتصبوا اليه خاصة وعندما يكون الهدف لمجاراة الكليات ذات المستوى المتقدم علمياً وادارياً وغيرها.

خامساً:تطوير الخطة الإستراتيجية

وهي مرحلة تسبق تطبيق الخطة الإستراتيجية وهو أشبه بالمراجعة ويمكن من خلال توجيه بعض الاسئلة ومنها:

- ماهو احتمال نجاح الخطة ؟
- مانحن عليه ؟
- هل وضعت الخطة كل الاحتمالات التي ستواجه التطبيق ؟
- ماهو المستقبل المطلوب ؟
- هل هناك علاقة متينة بين الر سالة والاهداف ؟
- ماهو شكل الادارة وكيف تدار الخطة ؟

- كيف يمكن ان نجعل واقع الكلية أكثر فعالية وأفضل مماهي عليه؟
- جعل سمة التغير نحو الأحسن السمة السائدة في جميع أنشطة الكلية؟
- هل هذه المشاريع ستسهم فعلاً في تطوير (الكلية،القسم) ونقلها نقلة نوعية الى امام؟

وغيرها من الاسئلة كي نكون على علم ودراية بجميع تفاصيل ومكونات الخطة وفهمها فهماً علمياً واعياً كي نتمكن بشكل مرن وسلسل ودون عقبات في بتطبيق الخطة.

سادساً :تطبيق الخطة

بعد اكتمال كل الاجراء المتعلقة بوضع الخطة والجهات التي تقوم بتطبيق الخطة وفهم لتفاصيل الخطة من حيث الاختصاص والادوار التي تقوم بها الجهات والأشخاص في تنفيذ وتطبيق الخطة نقوم بالاتي:

كيف نبدأ بتطبيق الخطة ؟

- الاهتمام بالزمن لكل مشروع عند التطبيق ؟
- المراقبة المستمرة للتنفيذ؟
- ابقاء النظر المستمر على الرؤية والرسالة والاهداف وعدم الابتعاد عنها.

سابعاً : مرحلة تقويم ومراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية

وتعد هذه المرحلة من المراحل المهمة لانها ستكشف لنا الكثير عند التطبيق والتقويم على انواع تسير بشكل متزامن مع التنفيذ وهي :

١) التقويم الأولي قبل البدء بتطبيق الخطة.
٢) التقويم المستمر ويحصل عادة عند انجاز اجزاء من المشروع ويراقب نوعية الانجاز والزمن المخصصة لكل جزء.
٣) التقويم النهائي ويكون عادة بعد تنفيذ المشروع لمعرفة مدى تحقيق الجهات المنفذة للمشروع الخطط الخاصة بالمشروع وفق السقف الزمني المحدد لكل مشروع ومستوى التطور والتقدم الحاصل في العمل والفرق بين مرحلة البدء بالمشروع والانتهاء منه أي هل حققنا الطموح.

والتقويم عادة يتطلب :

أ- معايير خاصة بالتقويم وكيف نطورها.

ب- من الذي يقوم بالمراقبة والتقويم ،فالخطة تحتاج الى مسؤولين في التنفيذ والتقويم والمراقبة.

ثامناً : القيام بالتغيرات المطلوبة

يجب ان تكون خطتنا غير تقليدية ولاتسلك وسائل قديمة وضعيفة ومجترة وانما تتصف بالابداع لان الابداع يفتح لنا افاقاً وسبلاً جديدة وخبرات مضافة ويسرع في عملية انجاز الخطة ويحفز جميع العاملين المعنيين بتنفيذ الخطة وتدفع للمشاركة الفعالة في العمل وتصبح خطة شاملة ، وينتشل العاملين من العمل الروتيني المقيت الى الفكر الابداعي ويزيد من حجم العمل والرضا وتطبيقه ان تغيير المفصل و المرفق او اجزاء المشروع الذي شملته الخطة سيحسن من جودة الاداء وبنقل المؤسسة الى حالة جديدة بعد التغير وهذا يتطلب من العاملين الاستعداد لاستقبال الانشطة المطورة والنظر في كيفية تحسينها او تطويرها هي الاخرى لان الخطط المستمرة ترتبط بالجودة وتحسن من كل نشاط بصورة مستمرة.

الاستنتاجات

- لا توجد خطط في كل المؤسسات الجامعية وهذا عيب كبير في قرن لا تسير الحياة فيه بصورة عشوائية، لان التكنولوجية الحديثة والسرعة في الابتكار والتجديد الذي وصل الى الساعة فرض على كل المؤسسات ومنها الجامعة وضع خطط و السير وفقها.
- الكليات والجامعات جميعها تعتمد كلية في انجاز مهامها وأعمالها على التعليمات وعلى اجتهاد القيادات في تسير اعمالها وتحدد تلك القيادات مسيرة الجامعة / الكلية وفقاً للرؤيا التي يؤمن واجتهاد هذا القائد او ذاك.
- الكثير من القيادات الجامعية لا تمتلك رؤيا حقيقية لمستقبل مؤسساتهم بسبب ضعف الكفاءة والخبرة في هذا المجال وعدم وجود (دورات تدريبيه لهذه القيادات)
- ان التطور البطئ الذي تشهده المؤسسات الجامعية ترك اثراً في عدم وجود بحث تطبيقي عملي يسهم في حل مشكلات المجتمع واعتماد البحوث النظرية او بالاحرى ان الوزارة لم ترصد مبالغ وأموال للبحث العلمي فقط للتدريسيين

التوصيات

توصل البحث الحالي الى مجموعة من التوصيات يمكنها ان تساعد القيادات الجامعية في اعتماد التخطيط الاستراتيجي في حل الكثير من المعضلات والمشكلات التي تقف امام تطبيق الجودة الشاملة وتطوير العمل المؤسسي في الجامعة / الكلية وهي :-

١) ضرورة تدريب القيادات الجامعية على :-

أ- الأيمان بأهمية الخطط الإستراتيجية وعدها وسيلة لتطوير الجامعة / الكلية.

ب- كيفية وضع خطة إستراتيجية بمشاركة ملاكات متخصصة في التخطيط لاستراتيجي في الكلية او الجامعة

ج- ان التخطيط الاستراتيجي يقود الى تطوير المؤسسة و يحسين من جودة الأداء وصولاً الى الجودة الشاملة .

٢) التأكيد على ان التخطيط الاستراتيجي يسهم في الربط بين تطوير المؤسسة من اجل الوصول الى جودة المخرجات في التعليم وهو هدف استراتيجي.

٣) ان للخطط الإستراتيجية دوراً مهماً في تنمية الموارد البشرية في الجامعة.

٤) ان للخطط الإستراتيجية دوراً في العائد الاقتصادي من التعلم.

٥) ان التخطيط الاستراتيجي يسهم في مواجهة التحديات التي تواجهها الجامعة لانه يستشرف المستقبل ويضع المخطط التوقعات ومنها التحديات التي تواجه الجامعة / الكلية في المستقبل ومن امثلة اساليب دراسة المستقبل هي:-

١- اسلوب دلفي ٣- أسلوب تحليل النظم وغيرها من الاساليب

٢- اسلوب بيرت

٦) ان التخطيط هو اسلوب موضوعي في التفكير (تقدير مشكلة معينة واقتراح الحلول المناسبة لها).

٧- التخطيط تفكير تحليلي ديناميكي متكامل يراعي التكامل بين عناصر العملية التربوية من حيث المد خلات والمخرجات ، فهو يقدم بيانات كامله للمخطط ويكون دوره في توظيف هذه البيانات في الخطة

المصادر

١) أبو الرب ، عماد وقدادة ، عيسى والوادي، محمود والطائي، رعد ٢٠١٠ ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي (بحوث ودراسات) دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، ط١

٢) الجابري ، كاظم كريم ، ويعقوب ، يوسف (٢٠١٨) التخطيط التربوي ، ط١ ،دار المناهج للنشر والتوزيع عمان

٣) الخفاجي ، نعمة عباس والغالبي ، طاهر محسن (٢٠٠٣) تأثير المحيط الاستراتيجي على تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية ، بحوث المؤتمر الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء الأهلية ، الأردن ، ٣٣ – ٧٣-٨٢

٤) داود ، فضيلة سلمان (٢٠١٩) الإدارة الإستراتيجية مفاهيم أساسية وممارسات تطبيقية (ط٢) دار البيان للطباعة والنشر ، بغداد العراق

٥) كلية التربية ابن رشد (٢٠١٥) الخطة الإستراتيجية للأعوام (٢٠١٥-٢٠٢٠) مكتب نور الحسن للطباعة والاستنساخ / بغداد/ العراق

الخدمات الجامعية في الجزائر

الأستاذ قارة حداش الهواري

جامعة وهران واحد أحمد بن بلة

الديوان الوطني للخدمات الجامعية

المقر الجزائر العاصمة

تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مديرية الخدمات الجامعية

التعليم في الجزائر مجاني من التحضيري إلى التعليم العالي

لا فرق بين الطالب الجزائري والأجنبي

كل طالب جزائري له منحة جامعية

رسوم التسجيل الجامعي السنوي: ٢٢٠دينار

اليورو الواحد يساوي ٢٠٠ دينار جزائري

لقد أرسى مؤتمر الصومام أسسا ومبادئ ثانتة في ٢٠ أوت ١٩٥٦ قبل الاستقلال بخمس سنوات ليعيش الشعب الجزائري في كنف الحرية والوحدة والأخوة في ظل المبادئ الإسلامية الحنيفة والعقيدة السمحة. وأن يتمتع بخيرات الوطن الباطنية والظاهرة، وأن يتعايش مع جيرانه وإخوانه عيشة الاحترام والتقدير. ومن بين هذه الأسس، إجبارية التعليم ومجانيته ودعم الطالب الموهوب والمبدع وبعثه للتخصص والبحث في الخارج، وتحمل كل مصاريفه. فهذه مبادئ كانت من أول الاستقلال وإلى يومنا هذا لم تتغير ولم تتحول رغم بعض المحاولات لزعزعة هذه المكاسب العظيمة. واليكم بعضها في هذه الإحصائيات الرسمية من مديرية الخدمات الجامعية بوهران بئر الجير.

تكاليف الإيواء في السنة: ٤٠٠ دينار جزائري، ما يعادل أثنين يورو

تكاليف الإطعام: - وجبة الفطور: ٠,٥٠ دينار جزائري.

- وجبة الغداء: ١,٢٠ دينار جزائري.

تكاليف النقل في السنة: ١٣٥ دينار جزائري.

وضعية الإيواء للسنة الجامعية ٢٠١٨-٢٠١٩

إلى تاريخ ٣١ ديسمبر٢٠١٨

الإقامة الجامعية	الجنس	عدد المقيمين
الإقامة الجامعية دور ابراهيم بلقاسم	ذكور	١١٩١
الإقامة الجامعية الأمير عبد القادر	ذكور	٧٧٤
الإقامة الجامعية ١٩ ماي ١٩٥٦	ذكور	٧٩٥

الإقامة الجامعية زوبيدة جبيب	اناث	٧٦٨
الإقامة الجامعية رزوق بلخير	ذكور	٩٠٩
الإقامة الجامعية زدور ابراهيم ٢	اناث	١٤٢٥
الإقامة الجامعية حي البدر	اناث	٧٤٨
مجموع الذكور		٣٦٦٩
مجموع الاناث		٢٩٤١
المجموع الكلي		٦٦١٠

وضعية النقل الخاصة بمديرية الخدمات الجامعية بئر الجير وهران

النقل الحضري	٥٣
النقل الشبه الحضري	٣٣
المجموع الكلي	٨٦

أعداد الطلاب:

المستفدين من الإطعام	المستفيدين من النقل	ممنوح		المقيمين	
1 155 90٠ في اليوم	923 480	926 311		490 769	
	الطلاب المتنقلين بالقطار 25 000	920 689	وطني	483 031	وطني
		5 622	أجنبي	7 738	أجنبي

النقل:

نقل نصف حضري	نقل حضري
2 308	3 598

البنى التحتية:

عدد الإقامات الجامعية	عدد مديريات الخدمات الجامعية
435	66

عدد المطاعم:

مطاعم ملحقة بها	مطاعم مركزية
448	108

البنى التحتية الرياضية والإجتماعية- ثقافية:

مكاتب البريد	البنى التحية الإجتماعية الثقافية		البنى التحتية الرياضية	
	قاعات متعددة الخدمات	قاعات الأنترنت	قاعات متعددة الرياضات	الملاعب
59	253	374	182	419

العلاج:

الأطباء	سيارات الإسعاف	المستوصفات
879	148	367

أعداد الموظفين:

المجموع	المتعاقدين	أعوان التنفيذ	أعوان الإتقان	أعوان التطبيق	إطارات تنفيذيين
70 268 موظف	48 051	8 416	3 176	4 313	6 312

الخدمات التي يقدمها الديوان الوطني للخدمات الجامعية

المنح

أي طالب مسجل في شعبة التعليم العالي يستفيد من منحة للدراسة الجامعية

الإقامة

الإقامة متاحة فقط للطلاب الذين يقيمون على بعد ٥٠ كم أو أكثر للأولاد ، من المكان التسجيل البيداغوجي و ٣٠ كم أو أكثر للفتيات.

النقل

النقل مضمون لجميع الطلاب ، وبالتالي توفير جسر بين المساكن الجامعية ومؤسسات التعليم العالي.

الإطعام

أي طالب ، خارجي أو مقيم ، يستفيد بوجبة في مطاعم الجامعة.

الوقاية الصحية

تمتلك المساكن الجامعية الهياكل اللازمة والوسائل الصحية لحماية الطلاب المقيمين من جميع المخاطر.

النشاطات

تم تجهيز مساكن الجامعة بالبنية التحتية ، والوسائل اللازمة لإنشاء النوادي والجمعيات لممارسة الأنشطة العلمية والثقافية والرياضية.

الديوان الوطني للخدمات الجامعية بالأرقام:

الطلبة الممنوحين
٣١١ ٩٦٢

الطلبة المقيمين
٧٦٩ ٤٩٠

الطلبة المستفيدين من النقل
٤٨٠ ٩٢٣

الطلبة المستفيدين من الإطعام
٩٠٠ ١٥٥ ١

القطاع الخاص ودوره في تنمية الموارد البشرية

رئيس أبحاث اقدم
هناء صلاح احمد الجنابي
وزارة التتخطيط /العراق

الاستاذ الدكتور
كريم سالم حسين الغالبي
جامعة القادسية / العراق

الملخص:

بات من المؤكد أن المصدر الحقيقي لثروة أية أمة ، لم يعد في امتلاك الخامات أو الآلات ، وإنما في بناء القوى البشرية ، فهي العنصر الفاعل في تمكين الدول من المنافسة الحالية. وإدراكا" لهذه الحقيقة بدأ الاهتمام واضحا" بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعية القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على الإبداع والابتكار في المجالات التقنية الحديثة، وتم تبني عدة إستراتيجيات في هذا المورد لاسيما في مجال التعليم والتدريب المهني . يهدف البحث الى تقويم دور القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ووضع رؤية استراتيجية مثلى لتطويره تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل مساهمته في هذا المجال. وبغية تحقيق هذا الهدف تم اعتماد المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي والتحليلي للمقاربة والاستدلال عل النتائج. أظهرت الدراسة تعاظم دور القطاع الخاص في الاونة الاخيرة ،بل ثمة أجماع على أهمية دوره في تحقيق التنمية المستدامة نظرا" ما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الابداع والابتكار بما يضمن القدرة على المنافسة. لاسيما وأن القطاع الخاص قادر على الاستجابه أكثر لمتطلبات السوق والمساهمة في تأهيل وتدريب ورفع مستوى أداء الموارد البشرية التي تحتاج -وبشكل مكثف- إلى إعادة تأهيل بما يتوافق مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي المعاصر . وهنا لابد من أصلاح الاطار العام للسياسات والتشريعات عبر تنفيذ برنامج حكومي أكثر أستجابة للحاجات ذات الاولوية للقطاع الخاص ، ومن الضروري العمل على تهيئة بيئة أعمال ملائمة وشراكة حقيقية مع القطاع العام في التخطيط لبرامج التدريب والتنسيق والتمويل. أضافة ال دعم مراكز التدريب والبحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير لعمل مؤسسات القطاع الخاص في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية : القطاع الخاص ،موارد بشرية ،مناخ أعمال ، الاستراتيجية ،تنمية أقتصادية ،

abstract

The real source of wealth of any nation lies in human resources, conscious "of this fact seemed obvious interest in" human resource development and improve the quality of the workforce and increase production efficiency and its ability to create and innovate. The research aims to indicate the role of the private sector in the development of human resources in the Arab world and a vision to develop an optimal strategy to reflect the correct understanding and clear visualization of the mechanisms and ways of activating its contribution in this area. In order to achieve this goal has been the adoption of inductive and descriptive and analytical method. The study showed the growing role of private and important sector in achieving sustainable development because of "what is distinguished by its entrepreneurial spirit and risk-taking and orientation towards creativity and innovation, especially since the private sector is able to respond more to market demands and contribute to the rehabilitation and training and raising the performance of the human resources that need to rehabilitate level in line with contemporary global economic system requirements It is necessary to work on creating an enabling business environment, and a real partnership with the public sector in the planning of training programs, coordination, funding and support training and research centers to be a source of innovation and the development of the work of the private sector in this area.

المقدمة

بات من المؤكد أن المصدر الحقيقي لثروة أية أمة ، لم يعد في امتلاك الخامات أو الآلات ، وإنما في بناء القوى البشرية ، فهي العنصر الفاعل في تمكين الدول من المنافسة الحالية.

وإدراكا" لهذه الحقيقة بدأ الاهتمام واضحا" بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعية القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على الإبداع والابتكار في المجالات التقنية الحديثة، وتم تبني عدة إستراتيجيات في هذا المورد لاسيما في مجال التعليم والتدريب المهني استجابة لمتطلبات برامج وخطط التنمية الشاملة.

ويتفق المختصون أن الإنسان هو محرك عملية التنمية وقائدها وأن كفاءة المؤسسات ترتبط بكفاءة مواردها البشرية ، تلك الكفاءة التي تصقل بالتعليم والتدريب واستخدام الوسائل والأساليب التي تدعم ذلك باتجاه الإبداع واتخاذ القرارات الناجحة والميزة التنافسية.

ويحتل القطاع الخاص دورا" محوريا" في تحقيق عملية التنمية المستدامة ، بعد ان أصبح شريك أساسي مع الهيئات العامة للدولة في أحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وقد تجسد ذلك بوضوح اكثر مع ظهور بوادر العولمة ومؤسساتها الدولية التي نادت بضرورة تفعيل دور القطاع الخاص والتحول نحو اقتصاد السوق " أضافة الى ما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الابداع والابتكار بما يضمن القدرة على المنافسة.

من هذا المنطلق نجد ان القطاع الخاص والموارد البشرية من بين المواضيع الحديثة التي وجدت لنفسها أهتماما" كبيرا" من قبل معظم دول العالم ،وقد اثبتت الدراسات والبحوث وجود علاقة أرتباط ايجابية بين مساهمة القطاع الخاص ومؤشرات تنمية الموارد البشرية كما" ونوعا" .علما" ان نجاح العديد من منظمات الاعمال الحديثة على جودة ماتملكه من راس المال البشري وتتمثل هذه الجودة بمقدار المعرفة والمعلومات المتاحة للعمالة البشرية ،بعد ان اصبحت المعرفة احدى المجالات الاساسية للتطور والتنافسية بين تلك المنظمات ،ان ذلك يستدعي ضرورة وضع استرا تيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دور هذا القطاع في التنمبة المستدامة من خلال تحسين مناخ الاعمال، توفيرالتمويل

اللازم والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ،وهي محاور تعد مهمة ومؤثرة في تطور مكانة هذا القطاع وتحسين أدائه.

والسؤال المطروح :**الى أي مدى استطاع القطاع الخاص أن يسهم في تحقيق تنمية الموارد البشرية ؟ وهل بأستطاعة هذا القطاع المساهمة بفاعلية في تحقيق ذلك؟**

وللاجابة على هذه التساؤلات وغيرها ،تم تقسيم البحث الى المحاور الاتية:

اولا":التأصيل النظري للقطاع الخاص في الفكر الاقتصادي.

ثانيا":تنمية الموارد البشرية ...المفهوم والاهمية.

ثالثا": مساهمة القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية.

رابعا": الافاق المستقبلية للقطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية.

الخاتمة.

اولا": التأصيل النظري للقطاع الخاص في الفكر الاقتصادي.

يعد القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الإقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والإبتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، و التأثير إيجابا على عملية النمو الإقتصادي والحد من الفقر، إذ أنه ورغم ما شهده الفكر الإقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في النشاط الإقتصادي في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره في فعاليات النشاط الإقتصادي. سنناقش في هذا المحور فقرتين الاولى تتعلق بمفهوم ونشاة القطاع الخاص والثانية التأصيل النظري له في الفكر الاقتصادي.

١-مفهوم ونشأة القطاع الخاص.

تناولت الكثير من الدراسات والأدبيات الاقتصادية توضيح مفهوم القطاع الخاص ، وبالرغم من تعدد التعاريف وتباينها فإنها تلتقي في تعريفهُ في إطار السمات العامة التي

يتسم بها وكذلك في إطار الدور الذي يضطلع به في الاقتصاد إلى جانب القطاعات الأخرى ، وجاءت تسميات وتعابير عدة للقطاع الخاص ، وهذا ناتج عن اختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه ، فمنهم من يرى القطاع الخاص حسب نوع الملكية فتسمى الملكية الفردية أو قد تسمى الملكية الخاصة ،

وعلى هذا الأساس عُرف القطاع الخاص بأنه ُذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية المباشرة ، إذ يشمل النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المنشآت الخاصة ، والأفراد والمنظمات التي تهدف إلى تحقيق الربح والتي عادة ًما تسمى بالقطاع الخاص، وكمعنى اصطلاحي تنموي يعني ذلك القطاع الذي يضم المنشآت التي لاتسهم الحكومة في رأس مالها ويملكها بالكامل شخص طبيعي أو اعتباري وطني أو أجنبي، ويعرف أيضا ًبأنهُ مجموعة الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، ذات الصيغة الفردية والأسرية أو المؤسساتية التي تقوم أساسا ًعلى المبادرة الخاصة والتدبير الحر وتخضع هذه الأنشطة إلى آلية السوق وحركته، وعرفه ُآخرون بأنه ذلك القطاع الذي يشير إلى النشاط الاقتصادي لمجموعة من الأفراد الذين يهدفون من وراء نشاطهم إلى تحقيق الربح على أن يكون هذا المشروع ذا عائد مرتفع ، وما يحصل عليه الأفراد من أرباح تعود إليهم بعد اقتطاع الضريبة من هذه الأرباح ، ، ويمكن تعريفه بأنه ُجزء من الاقتصاد تكون أنشطته ُ تحت رقابة وسيطرة الوحدات غير الحكومية وهدف هذه الوحدات هو الحصول على أقصى ربح ممكن من خلال استخدام مواردها وقدراتها كافة بكفاءة عالية **(الدعمي،3 201:،12).** ويعرف على أنه:"عنصر أساسي ومنظم في النشاط الإقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة**(**OECD,2004:17) .

يستنتج من التعاريف السابقة ، إن القطاع الخاص هو العمود الفقري لاقتصاد السوق الذي له الدور الرئيس في الإنتاج والاستخدام والابتكار والمبادرة ، وفي هذا السياق ، فأن كثيرا ًما يحدث خلط كبير بين مفهوم القطاع الخاص ومفهوم آلية السوق،لكون السوق الآلية الأساسية لتخصيص الموارد والملكية الخاصة هي الشكل العائد في ملكية الأشياء .فقد يؤدي القطاع العام دورا ًقياديا ًفي الحياة الاقتصادية مع الاعتماد الكبير على آلية السوق للاستفادة من مزاياه الاقتصادية سواء من جانب

تفضيلات المستهلكين (الطلب) أم من جانب المنتجين (العرض)، فضلاً عن إن القطاع العام قد يعتمد على هيكل الأسعار النسبية كمؤشر لأوضاع التوازن الاقتصادي العام وعلى العكس من ذلك فأن القطاع الخاص أحياناً يأخذ مسارا مغايراً دون أن يكون لآلية السوق سوى دور شكلي فيجري عقد الصفقات بين المتعاملين الكبار دون أدنى اعتبار لتفضيلات المستهلكين أو لهيكل الأسعار النسبية، ويظن بعضهم أن اقتصاد السوق يعمل في غياب الحكومة غير أن للحكومة دوراً مهماً في وضع قواعد السوق من خلال المجال التنظيمي، فيضمن تنفيذها للتغلب على ما يسمى بفشل السوق ، بمعنى آخر لابد وأن تتدخل الحكومة لوضع الشروط والحدود على النشاط الإنتاجي كضمان توفير المنافسة المشروعة وحماية المستهلكين والحد من الاحتكار ومحاربته وضمان الاعتبارات الصحية والأمن وغير ذلك ، وهكذا فأن نظام السوق لا يمكن أن يقوم دون دولة قوية ومؤثرة قادرة على وضع الضوابط والقواعد السليمة التي يتم من خلالها النشاط الإنتاجي .

بدأت نشأة القطاع الخاص في البلدان المتقدمة مع نشأة النظام الرأسمالي ، الذي استند إلى مبدأ حرية التملك وحرية العمل والمبادرة الفردية في المجال الاقتصادي ، إذ يمثل القطاع الخاص أهم وجوه علاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي ، الذي استغرقت نشأته ثلاثة قرون هي السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر إذ سميت هذه الفترة (بالتراكم المسبق) ، ويمكن معرفة المظاهر الأولى للرأسمالية من خلال نزعة تراكم الثروة في بعض الدول الأوربية، وهكذا بدأ عهد يتسم بهيمنة القطاع الخاص، وبخاصةً بعد قيام الثورة الصناعية (الرأسمالية الصناعية) عام 1776. أما في البلدان النامية بدأت ملامح ظهور القطاع الخاص تحديداً في منتصف القرن الثامن عشر، مع بداية التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحديث للبلدان المتقدمة ، من خلال نشاط المبادرات الفردية لبعض التجار وبرؤوس أموال ضئيلة في إقامة أعمال محدودة نسبياً، إلا إنها كانت مهمة قياساً بما يجري من العمليات التجارية ، ويبدو واضحاً أن بداية نمو القطاع الخاص كانت ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة التي نما قطاعها الخاص على قاعدة عريضة وقوية من دعم الرأسماليين التجار، وفي القرن العشرين بعد إن شرعتْ البلدان النامية في الحصول على استقلالها من الاستعمار الغربي ، اتجهت إلى وضع سياسات معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية وفي ظل حكومات وطنية حاولت أن تنجز عمليات التنمية بتدخلات واسعة ، مما دفع بالأنظمة الاقتصادية نحو الشمولية وإتباع التوجيه المباشر متأثرة بذلك النهج الاشتراكي للاتحاد السوفيتي التي

عززت مفاهيم دور القطاع العام وهمشت دور القطاع الخاص إن لم يكن إلغاؤهُ نهائيا **(كلارك ،15:2013)**، فكان الهم الأساسي للسلطات هو تحقيق تنمية تعتمد على التصنيع الثقيل ورصد الأموال اللازمة للتنمية ولكن النتيجة كانت عكس ذلك ، فقد تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقمت مشكلة المديونية الخارجية وتدهورت معدلات التبادل التجاري ، فلم يكن أمام البلدان النامية من حلول لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها إلا تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت مسميات إصلاحات اقتصادية وتكيفات هيكلية وبإدارة عليا من(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بهدف تنشيط اقتصادها وتخفيف القيود التنظيمية والتي تتضمن مجال توسيع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخفض مستويات التدخل الحكومي . وهكذا تحولت معظم البلدان النامية ، وعلى مدى ثلاثين عاماً الماضية ، من نموذج النمو بقيادة الدولة إلى النمو المعتمد بدرجة أكبر على القطاع الخاص ، فتبنت تلك الدول سياسات أكثر استقراراً للاقتصاد الكلي وزادت من حجم انفتاحها للتجارة والاستثمارات الخاصة ، فأدت هذه الإصلاحات إلى تحول هيكلي خلال (1989-2013) انعكس في زيادة دور القطاع الخاص الذي ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من (9.8%) عام 1989 إلى (64.8%) عام 2013 وبمعدل زيادة سنوية بلغت (11.1%)**(كلارك، 18:2013).**

٢- التأصيل النظري في الفكر الاقتصادي.

اقر الإسلام الملكية الخاصة ووضع أصولها مستنداً في ذلك إلى القران الكريم ، فهو يعترف بحق المالك في الانتفاع بملكه ، وحق التصرف فيه وحمايته من كل اعتداء. وقد دعا الإسلام إلى التزاوج بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع لأنهُ السبيل الوحيد لإيجاد التوازن في المجتمع ، ويعني هذا أن القطاع العام والقطاع الخاص يسيران جنباً إلى جنب في الاقتصاد الإسلامي من اجل إدارة التنمية الاقتصادية ، فكلاهما أصل يكمل الآخر، وكلاهما مقيد للصالح العام ، وانسجاماً مع هذه النظرة ، يقوم الاقتصاد الإسلامي على التنسيق بين حق الفرد في ممارسة الحرية الاقتصادية ، وحق الجماعة في تنظيم هذه الحرية على وفق مجموعة ضوابط والتزامات **(كورناي،63:2013).**

أما في الفكر الرأسمالي تكونت فكرة المذهب الفردي (الملكية الخاصة)، مستندة إلى القانون الروماني الذي أعطى للملكية الخاصة هويتها الرسمية ، لكل

شخص في أن يعقد ما يشاء من العقود بحكم ملكيته ُالخاصة بمعنى أن يكون لأي مالك فعل ما يشاء بملكه باستعمال المال المملوك له ُوباستغلاله وبالتصرف فيه تصرفا ماديا ًوقانونيا ً، فهو يقر أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك للأفراد في ظل حرية كاملة لا تتدخل فيها الدولة ولا تحدها إلا الضرورة القصوى . وعلى هذا الأساس نهض الفكر الرأسمالي مرتكزا ًعلى الملكية الخاصةوبدافع الربح وهذا يجد تبريرا ً له ُ في نظرية الرفاهية الاجتماعية ، فالفرد وهو يسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح ، يحاول زيادة إنتاجه ُوتحسينه ُكما ًونوعا ًمما يصب في المصلحة العامة ، دون تدخل من جانب الدولة ، أي تقليص دورها حتى اقتصر على مفهوم الدولة الحارسة التي تؤدي خدمات الدفاع والأمن والعدالة .

أخذ الفكر الكلاسيكي بالنظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة للأموال وعلى حرية التعاقد والاستهلاك والإنتاج بدافع الربح النقدي ، مستندا ًفي ذلك إلى فروض المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة بسيادة المنافسة التامة ، وتميز المنتج والمستهلك بالرشد الاقتصادي ، وتساوي الادخار مع الاستثمار عبر سعر الفائدة وحيادية النقود ومرونة الأجور والأسعار ووجود قانون ساي في الأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المكافئ له ُ . ثم وقعت أزمة الكساد(1929-1933) وجاءت نظرية كينز التي عبر فيها عن مرحلة تطور الرأسمالية وهي مرحلة رأسمالية الدولة التي يمتزج فيها رأس المال الخاص مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. أما المدرسة النقودية التي كان رائدها الأول ميلتون فريدمان، فلديها تفسير آخر للقطاع الخاص في النظام الرأسمالي، إذ رأوا أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام، وأن الحرية الاقتصادية شرط حاسم لضمان نمو اقتصادي مستقر، ويمكن أن يتم ذلك من خلال أدوات السياسة النقدية، وعن طريق إعطاء القطاع الخاص التسهيلات والضمانات المختلفة.

أما الاشتراكية التي ظهرت عند نجاح ثورة أكتوبر عام1917 في روسيا ، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت نظاما" سياسيا" واقتصاديا" واجتماعيا" في الاتحاد السوفيتي ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية ،كانت ترتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، والتخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي وتحتم على إلغاء دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ولكن هذه الصيغة قد تبلورت فيما بعد عندما انتصر التيار الإصلاحي على التيار المحافظ ، إذ تم الجمع بين مفهوم

الاشتراكية ومفهوم الرأسمالية بمفهوم واحد هو(الاشتراكية السوقية). لذا أعطت الدولة اهتماماً متزايدا" للقطاع الخاص من خلال تحديد الدور الذي ترغب فيه بأن يضطلع به في عملية التنمية الاقتصادية.

ثانيا": تنمية الموارد البشرية ...المفهوم والاهمية.

في العقود الثلاثة السابقة لعقد التسعينات من القرن العشرين ، كان التعبير الاكثر شيوعاً هو تنمية الموارد البشرية ، حيث كان التركيز على العنصر البشري باعتباره وسيلة للتنمية وفي نهاية المطاف تزايد الاهتمام بهذا العنصر ليكون وسيلة التنمية وغاياتها ايضاً . وكان المحور الاساس لهذا المضمون تأهيل الكوادر والتدريب والتعليم والاهتمام بتوفير الاحتياجات الاساسية للمجتمع .

وفي مطلع التسعينات بدا واضحاً ان هناك اتجاهين على المستوى الدولي يتعارضان بالنسبة لموقفهما من التنمية البشرية ، الاول يقوده صندوق النقدي الدولي (IME) والبنك الدولي (IB) ، وهو يركز على النمو الاقتصادي اساساً ، والثاني يقوده برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ، وهو يحاول جاهداً ومن خلال تقاريره عن التنمية البشرية ان يضع البشر اولاً في صلب العملية التنموية . هذا التوجه يعد قفزة في الفكر التنموي حول هذا المفهوم ، فقد ركز بالاضافة الى تشكيل القدرات البشرية على الانتفاع من هذه القدرات بحيث اعيد التوازن بمقوله (ان الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها).**(القصيمي ،5:1993)**

مما ادى الى تغيير مفهوم التنمية البشرية من مجرد اشباع النواحي الفسيولوجية للفرد الى مفهوم التنمية البشرية الاوسع ، والذي يرتبط بجودة حياة الفرد باشباع حاجاته الفسيولوجي والسيكولوجية معاً ، وفي البداية كان ينظر الى مفهوم تنمية الموارد البشرية على انها مقابل لمفهوم رأس المال البشري ويقصد به كل ما يزيد من انتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة .

وقد وردت مفاهيم عديدة لتنمية الموارد البشرية منها ما يتعلق بالنشاطات الخاصة بالقوى العاملة في المنظمات والمحافظة على تلك الكفاءات وتنميتها وتحفيزها كيما يمكن هذه المنظمات من بلوغ اهدافها بكفاءة وفاعلية **(نصرالله،3:2011).**

ويقصد بتنمية الموارد البشرية زيادة عملية المعرفة بالقدرات والمهارات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات والتي يتم انتقاؤها واختيارها في ضوء ما يجري من اختيارات مختلفة بغية رفع مستوى كفاءتهم الانتاجية لاقصى حد ممكن **(منصور،8:2005).**

وفي مفهوم آخر تهتم تنمية الموارد البشرية برفع مستوى مهارات وخبرات الافراد الملائمين لاداء العمل وذلك عن طريق التدريب الملائم لطبيعة العمل المطلوب انجازه**(عليش،28:1971).**

هذا ويمكن التعرف الى مفهوم تنمية الموارد البشرية ونظامها وعناصرها بشكل اكثر وضوحاً عن طريق المنظومة المتكاملة التي تتعلق بعناصر العرض والطلب الخاصة بالموارد البشرية والتي تشمل تنمية هذا المورد من ناحية واستثمارها من ناحية اخرى وتتضمن هذه المنظومة ثلاث مجموعات **(سنكي ،2010:بدون صفحة).**

- مصادر العرض من القوى العاملة مخرجات التعليم والتدريب والعمال الوافدة والعمالة العائدة
- مجالات ومواقع الطلب على القوى العاملة .
- قنوات الارتباط بين جانب العرض من القوى العاملة والطلب عليها .

ان تنمية الموارد البشرية بمعناها العام عبارة عن تنمية شاملة للقدرات الذاتية وزيادة مهارات ومعارف الافراد العاملين في المنظمة .

اما الكاتبان دون وستيفي (E. stephens , J.Dunn) يعرفان تنمية الموارد البشرية بتعبير اقتصادي يمكن ان توصف بأنها تراكم رأس المال البشري وانها استثمار فعّال للتنمية الاقتصادية ، وان عملية التنمية ترتبط بتنمية الموارد البشرية وتمكن الفرد من الحصول على حياة كريمة وغنية .

ان كفاءة المنظمات تعتمد في المقام الاول على كفاءة العنصر البشري ونجاحها يعتمد على ايجاد افضل العناصر البشرية وهناك من ينظر الى تنمية الموارد البشرية بأنها نشاط مستمر ومنتظم ينطوي على اربعة انشطة اساسية متكاملة ومترابطة وهي : اختبار الافراد الحاصيلن على التأهيل والاعداد العلمي الاساسي للذين تتوفر فيهم

الصلاحيات والقدرات الشخصية والنفسية ، اللازمة للنجاح في العمل والتدريب العلمي لهؤلاء الافراد والتثقيف المستمر المنظم **(نعيمة،277:2009).**

وينبغي التمييز بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم تنمية الموارد البشرية ويحدث أحيانا" الخلط بين المفهومين ،كونهما يسران في اتجاه واحد لانهما يركزان على الاهتمام بالعنصر البشري فالتنمية البشرية تهتم بتطوير قدرات الانسان وهي عملية تهدف الى توسيع الخيارات المتاحة امام الناس وهذه الخيارات هي اساساً غير محدودة ويمكن ان نميز بين ثلاث خيارات كما وردت في تقرير البرنامج الانمائي للامم المتحدة منذ صدوره عام ١٩٩٠.

تتمثل في الصحة والتعليم والدخل ، ثم تضمن هذا المفهوم ابعاداً جديدة ولم يعد يقتصر على توزيع الثمار المادية للتنمية كالفقر والحرمان البشري وحقوق الانسان والانصاف والاستدامة والتمكين والمعرفة والتقنيات الحديثة ، وهي في حالة نزوع دائم لترقية الحالة الانسانية للبشر ، جماعات وافراد وبلوغ الغايات الانسانية الاخلاقية الاعلى ، الحرية والعدالة والكرامة الانسانية ، في حين ان تنمية الموارد البشرية تتمثل بزيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات بهدف رفع مستوى كفاءتهم الانتاجية لاقصى حد ممكن .

كما ان التنمية بهذا المعنى لا تعني فقط زيادة الثروة او الدخل للمجتمع او حتى الافراد وانما النهوض باوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع . وتعتبر ادارة الموارد البشرية من اهم وظائف الادارة لتركزها على العنصر البشري والذي يعد اثمن مورد لدى الادارة والاكثر تاثيراً في الانتاجية على الاطلاق.

ان ادارة وتنمية الموارد البشرية تعتبر ركناً اساسياً في غالبية المنظمات، حيث تهدف الى تعزيز القدرات التنظيمية ، وتمكين الشركات من استقطاب وتأهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية.

وفي ضوء هذه المفاهيم تكاملت رؤية موضوعية تعبر عن عملية تنمية الموارد البشرية في شكل منظومة متكاملة تستهدف تحقيق نتائج استراتيجية تسهم في بناء قدرات وطاقات المنظمة وتمكينها من التفوق والتمييز في مجالات النشاط التي تباشرها.

هذا وقد اخذت اهمية تنمية الموارد البشرية تتعاظم بدلالة تعاظم الدور الاساسي الذي اصبح يلعبه المورد البشري في تمكين المنظمة من مواجهة تحديات البيئة والوصول الى تجسيد مشاريعها التنافسية بما يحقق لها قدرة اكبر على تحقيق رضا الجميع.

وتكمن اهمية الموارد البشرية كونها تمثل الموارد الرئيسية في المنظمة وهم الافراد والعاملين وبالتالي فهي اهم واغلى اصول المنظمة في القرن الحادي والعشرين ، اذ ان ما يميزها عن باقي هذه الاصول ، انها اصول مفكرة قادرة على الابتكار والابداع ، هذا بافتراض ان الادارة تعمد للافادة المثلى من مواردها البشرية ، فمهما اهتمت الادارة بتحديث التجهيزات وتعزيز القدرة التمويلية ، وحددت اهدافاً طموحة للانتاج والتسويق والتمويل فأن كل هذا لن يتسنى تحقيقه دون البشر ، وتجدر الاشارة الى انه بمرور الوقت تتناقص فيه الموارد المادية مثل المناجم والمباني والتجهيزات الآلية بالتقادم والاستهلاك لكن الموارد البشرية تتزايد بقيمتها وانتاجيتها بالخبرات المتراكمة ويعود الاهتمام العالمي بتنمية الموارد البشرية الى ان البشر هم الثروة الحقيقية لاي دولة ولاي امة ، وكلما تمكنت الامة من الحفاظ على ثروتها البشرية ، وعملت على تنمية قدراتها عن طريق التاهيل والتدريب المستمر لاكسابها القدرة على التعامل مع كل ماهو جديد يظهر على الساحة الدولية بين الحين والاخر ، كلما تقدمت هذه الامة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بين الامم الاخرى. وقد ايقنت هذه الامم تلك الحقيقة ، فاحسنت التخطيط الاستراتيجي ونفذت برامج محددة لتنمية هذه الثروة البشرية ونجحت فيما خططت ونفذت ، وها هي اليابان خير شاهد على نجاحها في هذا المجال ، وها هي الصين تخطو بخطى ثابتة ومدروسة نحو قيادة العالم من خلال هذه الثروة البشرية الهائلة التي جعلت منها ميزة تميزها عن سائر الامم. وبإخضاع تجربة النمور الاسيوية للفحوصات التنموية بمعمل تاريخ الفكر الاقتصادي نجد ان تفسيرها يندرج تحت مفهوم راس المال البشري، ذلك المفهوم الذي يقوم على ان البشر هم الثروة الحقيقية للامم ، لذا فأن قدرات أي امة يكمن فيما تمتلكه من طاقة بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية.

ثالثا": مساهمة القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية.

شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة في دور القطاع الخاص في مختلف اقتصادات الدول النامية ومنها الدول العربية، وذلك في إطار برامج الإصلاح الهيكلي والتكييف

الاقتصادي المعروفة، فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية وتحفيز عملية النمو الاقتصادي ، وقد تعاظم دور وأهمية القطاع الخاص في الآونة الأخيرة، وتوافق ذلك مع ما تم الاتفاق عليه في إطار قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والإجتماعية التي عقدت في الكويت يومي ١٩ و ٢٠ يناير من عام ٢٠٠٩، وذلك في الجانب المتعلق بالقطاع الخاص والمنصوص عليه في إعلان الكويت.**(الكواز وآخرون،4:2009).**

وقد كشفت اوراق العمل التي قدمت بمؤتمر أقتصاديات الشرق الاوسط ودور القطاع الخاص الذي عقد في مدينة الرياض في كانون الاول عام 2013حول دور القطاع الخاص في التنمية ،في أسناد مهمة ادارة التنمية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص ويقتصر دور الحكومات عل وضع التشريعات وسن القوانين التي تكفل توفير بيئة محفزة لعمل القطاع وبالشكل الذي يسهم في تفعيل العملية الانتاجيةوتنشيط حركة التصدير وخلق فرص عمل جديدة..**(حافظ،2:2013).**

لابد هنا من الاشارة الى ان القطاع الخاص هو جزء لا يتجزأ من بنية مجتمعية شاملة فلا يمكن للقطاع الخاص أن يكون واحة يسودها الرقي في وسط مجتمع انساني ما يزال يعاني الكثير من اوجه التخلف والفقر والامية ولغرض تقويم دور القطاع الخاص في هذا المجال لابد من تحليل مستوى الاداء الاقتصادي العربي كونه البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص ويستمد منها فعالياته المختلفة لاسيما في الجوانب ذات العلاقة بمحددات تنمية الموارد البشرية وهي التعليم والصحة والتدريب

١. الواقع التنموي في العالم العربي :

تعكس مؤشرات الاداء الاقتصادي العربي أمران : الاول طبيعة هيكلية الاقتصاد في الدول العربية التي يغلب فيها قطاع السلع الاولية بوجه خاص سلعتي النفط والغاز الطبيعي والامر الثاني تراجع مستوى الاداء في معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمؤشرات الانفاق والاستثمار والادخار ومعدلات التضخم والبطالة ان ضعف الاداء الاقتصادي يعود الى التداعيات الناتجة عن الظروف الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن ، اضافة الى تدني اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاساته السلبية على الدول العربية النفطية. وتواجه الدول العربية عدة تحديات سيتم الاشارة اليها تباعاً .

أ. **المؤشرات الديمغرافية** : يعتبر حجم وكفاءة الموارد البشرية احدى الركائز الاساسية للاقتصادات الصاعدة ، وقدر ركزت الدول العربية كغيرها من الدول النامية في مراحل التنمية الاولى على عنصر رأس المال بهدف دفع عملية التنمية ، ولم يحض العنصر البشري القدر الكافي من الاهتمام ومن المناسب الاشارة الى اجمالي عدد السكان في الوطن العربي الذي بلغ (٣٧٨) مليون نسمة عام ٢٠١٤ ، وبمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي (٢,٢%) وهو يفوق مثيله في جميع اقاليم العالم الرئيسة .

وتشير البيانات المتاحة الى ان نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥-٦٥) بلغت (٦٥%) من اجمالي السكان ولا تزال نسبة الفئة العمرية (١٥ سنة فأقل) تمثل حوالي ثلث السكان ويتوقع ان تشهد المنظومة التعليمية ضغوط يفرضها الواقع الديموغرافي ويحدد قدرتها على استيعاب افواج جديدة من الشباب وتحسين نوعية التعليم وخلق فرص تعليمية جديدة ، ويقدر عدد القوى العاملة العربية حوالي (١٢٤) مليون عامل وفق بيانات منظمة العمل الدولية ، وهو يمثل (٣٣,٢%) من اجمالي السكان وانخفاض هذه النسبة يعود الى ارتفاع عدد السكان دون (١٥ سنة) وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل ويتراوح المعدل السنوي لنمو القو العاملة ما بين (١,٤) في المغرب وحوالي (١٤,٨) في قطر (التقرير الاقتصادي ، ٢٠١٥ : ٥٣) .

وتواجه الدول العربية مشكلة ارتفاع معدلات البطالة ، ويبلغ متوسط حصة الشباب بين العاطلين عن العمل حوالي (٤٤%) ويفوق نصف العدد في كل من الكويت وسوريا ومصر وعُمان واليمن وترتفع معدلات البطالة بين الشباب المتعلمين والحاصلين على شهادات جامعية ، حيث بلغت (٤٣%) في السعودية (٢٤%) في فلسطين (٢٢%) في الامارات والمغرب وهذا يدل على حجم التحديات التي لا تزال تواجه الدول العربية من حيث كفاءة وانتاجية الموارد البشرية .

ب. **قطاع التعليم** :

يعد التعليم الادارة الفعالة والمؤثرة في عملية تنمية الموارد البشرية ، ذلك لأن العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في حركة التقدم والتنمية ، ان ما يميز التعليم في الوطن العربي ضعف المستويات التعليمية والتدريبية في كل الدول العربية لاسباب عديدة منها تدني نسبة الانفاق على التعليم والتي قدرت بـ٤,٥% من الدخل القومي ويبقى هذا الانفاق غير فعّال ، حيث لا يؤدي الى زيادة انتاجية القوى العاملة ولا

يتناسب وحجم السكان المتزايد ، وتغليب الاهداف الكمية من حيث معدلات القيد وبناء المدارس على الاهداف النوعية مثل تطوير المناهج وادخال تعليم تقانات الحاسوب وتنمية المهارات والقدرة على الابتكار اضافة الى عدم وجود استراتيجية وسياسة وطنية ، وضعف مساهمة القطاع الخاص سواء فيما يتعلق بالشراكة مع مؤسسات التعليم او امتلاك وادارة مؤسسات تعليم وتدريب عدا الاردن ولبنان والسودان وتتجه اغلبها نحو التخصصات الاقل كلفة. نستنتج ان القطاع العام لم يعد قادر بمفرده على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم في الدول العربية وقد ادت الضغوط المتزايدة على موازنة الدولة ، ادى الى تدهور مستوى التعليم بصفة عامة وتهميش التعليم الاساس بصفة خاصة .

ج. **قطاع الصحة** :

يمثل البعد الصحي موقعاً مركزياً في دليل التنمية البشرية ، فالصحة وثيقة الصلة ببناء القدرات البشرية وتوظيفها ، حيث ان بناء القدرات البشرية مرهون بتمتع الانسان بحالة صحية بدنياً ونفسياً ، وتواجه الدول العربية مشكلات اساسية متداخلة تحد من قدرتها على التحرك للاقتراب من التغطية الشاملة للخدمات الصحية ، تكمن في محدودية توافر الموارد المالية ، اذ بلغ حجم الانفاق على قطاع الصحة حوالي (٦%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٤ . وهذا يقل عن المتوسط العالمي الذي بلغ (١٠,٢%) ، ويبقى النظام الصحي في الدول العربية غير فعّال ، ولا يزال القطاع الحكومي يتولى المسؤولية الرئيسة في تمويل قطاع الصحة في (١٤) دولة عربية تراوحت فيها نسبة الانفاق الحكومي على الصحة حوالي (٥٩,٣%) في تونس و (٨٢,٦%) في الكويت (التقرير الاقتصادي ، ٢٠١٥ : ٥٢)

د. **التدريب**

هو اعداد الفرد على عمل معين وتزويده بالمهارات والخبرات التي تجعله جديراً بهذا العمل وكذلك اكتسابه المعارف والمعلومات التي ترفع من كفاءته الانتاجية ، نفذت الدول العربية عدة برامج تدريبية تحت مظلة القطاع العام وبتمويل من الدولة ، وبرامج اخرى هدفت الى تنمية مهارات روح المبادرة الفردية كما في الاردن والكويت والامارات وانشاء حاضنات لتشجيع الشركات كما في تونس ومصر . ونظراً لعدم توفر بيانات كافية حول تلك البرامج فأنه من الصعب الخروج باستنتاج معين ، وفي

دراسة تقويمية للبنك الدولي قام بها في اطار مبادرة العالم العربي لـ(٧٥) برنامج للتشغيل والتدريب نفذت بشكل منفصل عن القطاع العام في (٩) دول عربية ، خلصت هذه الدراسة الى ضعف التنسيق مع مكاتب التشغيل ، وان (٧١%) منها تم تنفيذها خارج مجال العمل اي بفائدة محدودة من جانب تطوير المهارات، في حين كانت البرامج التدريبية التي ادرجت جانب دعم القدرة على البحث عن عمل حوالي ١٥% و ٢٤% فقط ادرج جانب تطوير مهارات المبادرات الفردية للمستفيدين وكانت اغلب هذه البرامج التدريبية تركز على الوسائل التقليدية . (Urdinola and et al:2010).

٢. القطاع الخاص في اطار التنمية

امام هذه التحديات التنموية في الوطن العربي اصبح القطاع الخاص معني اكثر من اي وقت مضى لينهض بدور فعّال ومؤثر مأمول بالتعاون مع القطاع العام في تحديد الاتجاه العام للتنمية المستدامة في الدول العربية ، علماً بأن معظم هذه الدول اخذت بنظام السوق الذي يقوم بشكل اساس على ركنين اساسين القطاع العام والقطاع الخاص لادارة وتنمية الاقتصاد في مختلف القطاعات من حيث تنظيم المؤسسات وتحديث اساليب العمل والمساهمة في تأهيل وتدريب ورفع مستوى اداء الموارد البشرية التي نحتاج الى اعادة تأهيل بما يتوافق مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي المعاصر .

ان مشاركة القطاع الخاص باتت ضرورة وطنية وقومية امام هذه التحديات انطلاقاً من الهدف القائل ان الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها لذا ينبغي الارتقاء بالموارد البشرية وبالتالي فان تنمية هذه الموارد في مقدمة اولويات اهداف خطط التنمية ولابد من اصلاح الاطار العام للسياسات والتشريعات عبر تنفيذ برنامج حكومي يستجيب للحاجات ذات الاولوية للقطاع الخاص ومساهمة الدولة بجملة من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني كمنح الاراضي التي تقام عليها المنشآت مجاناً او باسعار رمزية دفع القروض بدون فوائد واعفاء المعدات والتجهيزات الموردة من اي ضرائب (التميمي ، ٢٠٠٩ : ٢٤)

وتفيد النتائج التي توصلت اليها بعض الدراسات الحديثة بان عدد كبير من الدول العربية لم ينجح الى حد الآن في تطوير قطاع خاص قادر على المنافسة الدولية دون الحاجة الى مساعدة الحكومات وهذا يتطلب :

١. تحسين بنية الاعمال من خلال تحديث التشريعات وتبسيط الاجراءات .
٢. تطوير البنية التحتية المساندة لنشاط الفعاليات الاقتصادية .
٣. وضع المحفزات الضريبية ومالية خاصة لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص .
٤. دمج الاقتصاد غير المنظم من خلال مجموعة شاملة من السياسات .
٥. تحسين التعليم التقني والتدريب المهني .

ان مبادرات القطاع الخاص في مجال الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ظلت محدودة مقارنة بإمكاناته المادية الضخمة ، وما يقدم له من دعم وتشجيع من قبل الدولة ،وفي مجال تنمية الموارد البشرية يمكن للقطاع الخاص القيام بـــ : (حرب ، ٢٠٠٨ : ١٦)

١. ممارسة دور الحاكمية في اعداد وتطوير ووضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتعليم والتدريب وخلق الكوادر .
٢. المساهمة الفاعلة في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال امتلاك وادارة مؤسسات معنية بهذا الغرض .
٣. المساهمة في تمويل انظمة التعليم والتدريب المهني والتقني في مراحل التعليم الاساس عن طريقة ضريبة خاصة مثلاً .

رابعاً: الافاق المستقبلية للقطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية :

يبدو ان الوقت قد حان كي يأخذ القطاع الخاص دوره في تنمية الموارد البشرية من خلال انشاء المراكز التدريبية ذات الصلة المباشرة بقطاعات التنمية وادارتها ويقوم القطاع الخاص في العصر الحديث بدور جوهري في الاستثمار والتنمية والتشغيل لاسيما في مجال دعم مراكز البحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير لعمل مؤسسات القطاع الخاص ، ففي مجال التعليم ومع تطور النظام الاقتصادي ، بدأ القطاع الخاص بانشاء المدارس والمعاهد والجامعات واصبحت الدول تشجع استثماراته في هذا النشاط بحيث اثبتت جدارته وهو يرى ان الانفاق على البحث والتطوير ضرورة لتحقيق النجاح واستمراره . فهو يمتلك القدرة والاستجابة العالية للتطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات الى جانب السرعة والابداع مقارنة بالقطاع العام ، وثمة تجارب متقدمة شهدتها بعض الدول العربية في تدريب وتأهيل الشباب من خلال الجامعات والكليات والمعاهد الخاصة بعد ان اوجد شراكة حقيقية مع القطاع العام في مسيرة التدريب والتشغيل . ان اهم ما يعاب على النظام الخاص هو ما يتعلق بتخصيص

الموارد الاقتصادية ، حيث ان سعي القطاع الخاص الى تحقيق الربح بالدرجة الاولى قد يؤدي الى عدم مراعاة اي توازنات تخص عملية تخصيص الموارد في النشاط الاقتصادي ومن ثم يؤدي الى بروز اختلالات تدفع الى الوقوع في ازمات حادة . ان عملية وضع استراتيجية معينة تستهدف تطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في تنمية الموارد البشرية يمكن في جملة من الاليات والاجراءات التي يتوجب توفرها كي يتمكن القطاع الخاص من تحسين مستوى اداءة وكفاءته وكما يلي :(كريم ، ٢٠١١ : ١١)

١. **توفير مناخ وملائم ومحفز للأعمال** : من أهم الاليات التي ينبغي تحقيقها كشرط رئيسي لبناء استراتيجية لتطوير القطاع الخاص . وتعني بضرورة توفير افضل الظروف التي ينشط في اطارها القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتي تسمى بمناخ الاعمال ، ان اكبر خمس عوائق غير تمويلية هي عدم توفر خدمات الكهرباء وتعقيدات الاجراءات التنظيمية وارتفاع معدلات الضريبة والممارسات غير العادلة من جانب القطاع غير المنظم والفساد (IFC, 2010) وعليه فأن اتخاذ بعض الاجراءات للتغلب على تلك المعوقات سيولد حافزاً كبيراً للانطلاق نحو الامام .
٢. **الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والخاص** : ان العلاقة بين القطاع الخاص والدولة يجب ان تصبح شفافة لتأمين جو تنافسي سليم ، لكي تصبح علاقة تهدف الى الصالح العام عبر تطوير رؤية تنموية طويلة الامد واستخدام الكفاءات البشرية . حيث تزايد عدد البلدان التي اختارت التوجه نحو الشراكة بين قطاعيها بقصد فتح مجال آخر للتوسع في النشاط الخاص وتطويره وما يترتب من آثار ايجابية على معدلات النمو والحد من الفقر والتخفيف من قيود الانفاق والعجز في الميزانية من جهة مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد والمجتمع (همينع وآخرون : ٢٠٠٧ : ٨)
٣. **توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات** : ان ما تتطلبه اي استراتيجية تستهدف تطوير القطاع الخاص هو العمل على وضع الاليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص كونه يتيح المزيد من الفرص لتحقيق الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تعبئة المدخرات من قبل القطاع المصرفي ومساندة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق وتطوير اسواق رؤوس الاموال وما تساهم به من تمويل بالسندات او الاسهم ، اضافة الى وضع التحفيزات التي من شأنها استقطاب رؤوس اموال خارجية تسهم في

تطوير عمليات التداول مما ينعكس ايجاباً على الية تحويل القطاع الخاص . لاسيما وان الانظمة المالية والنقدية والمصرفية تعاني من قصور في معظم الدول العربية . لقد ان الاوان لنموذج تنموي بديل وعقد اجتماعي جديد ، لابد من نموذج يسعى الى دعم الثقة بين الحكومات وشعوبها والى تقاسم ثمار النمو بشكل اكثر عدالة . اضافة الى العمل بكل الوسائل والسياسات الحكومية لجذب القطاع الخاص للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني واعداد خطة عربية عاجلة للنهوض بهذا الواقع وتقديم الدعم المادي والمعنوي لبرامج التعليم والتدريب في مجال تنمية وتطوير الموارد البشرية .

ومن المؤكد يلعب القطاع الخاص دورا" فعالا" في المجتمع أقتصاديا"واجتماعيا" في ظل وجود مناخ ملائم للاستثمار من خلال تاهيل وتدريب الموارد البشرية وتوفير فرص عمل لها ومساهمنه في النمو الاقتصادي ،أضافة الى تخيف الاعباء المالية الملقاة عل كاهل القطاع العام. فيما اظهرت التجارب في مجال التنمية وخاصة في دول جنوب شرق آسيا (النمور الآ سيوية) والصين والهند ،ان العامل المشترك وراء هذا النجاح أنما يكمن في القدرة على تعظيم أستغلال الموارد البشرية والمادية والدور المتعاظم للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

الخاتمة :

تعد الموارد البشرية الركيزة الاساسية في مؤسسات المجتمع واحد دعائم التنمية المستدامة اذ ان العنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد والابداع والابتكار والتطوير يمكن ان يتغلب على ندرة الموارد الطبيعية عن طريق الاستغلال الامثل لطاقات المجتمع العلمية والانتاجية فضلاً عن الاستغلال الرشيد للموارد والاستثمارات المتاحة .

وفي ظل تزايد الاتجاه نحو أقتصاد المعرفة والعولمة وتحرير الاسواق ، هذا ما جعل المؤسسات تعتمد اعتماداً كلياً على تنمية الموارد البشرية والتدريب التي اصبحت محركاً للإنتاج والنمو الاقتصادي لدورها المحوري في صقل المهارات وتحريك القدرات وتنمية الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والمهنية والتقنية اللازمة لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل . واصبح من المتعارف عليه اليوم ان الموارد البشرية هي اهم الاصول التي تمتلكها المنظمات الحديثة وتستخدمها ، فالانسان هو العنصر المفكر الرئيس في الانتاج والخدمات وهو الوسيلة والغاية من عمليات

الانتاج للخدمات . ويبدو ان الوقت قد حان كي باخذ القطاع الخاص زمام المبادرة في تاهيل وتدريب وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص عمل لها من خلال أنشاء المراكز التدريبية والجامعات والمعاهد في ظل شراكة حقيقية مع القطاع العام بهدف الارتقاء في مجال التدريب والتنمية البشرية وصياغة المشاريع المهمة ومناخ ملائم ومحفز للأعمال. أن ذلك يستدعي ضرورة وضع استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دوره في هذا المجال ولابد من أصلاح الاطار العام للسياسات والتشريعات عبر تنفيذ برنامج حكومي أكثر أستجابة للحاجات ذات الاولوية للقطاع الخاص في أطار حوار فعّال بين الحكومة والقطاع الخاص.

المراجع العربية

١- ألدعمي، هدى زوير(2013) ، التنمية الاقتصادية في العراق (المشاكل والحلول)،الطبعة الأولـى، مركز الفرات للدراسات الإستراتيجية ،بغداد ،العراق.

٢- بن زاهي منصور،بن زاهي ، الساسي ، الشايب محمد ،(2005) ،التدريب كأحد مقومات الاساسية لتنمية الكفاءات البشرية ، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة ، ورقلة ،الجزائر .

٣- بودخدخ،كريم (2011) ،رؤية نظريةحول أستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ،بحث مقدم الى الملتقى الوطني الاول ،جامعة محمد الصديق بن يحى 21-20نوفمبر،جيحل ،الجزائر.

٤- التميمي،علي خليل(2009)،رؤية مستقبلية لدور القطاع الخاص في مؤسسات التدريب العربية،بحث مقدم الى منظمة العمل العربية،الندوة القومية 10-8 نوفمبر ،القاهرة.

٥- حافظ،طلعت زكي(2013) ،القطاع الخاص واقتصاديات الشرق الاوسط،على الموقع الالكتروني www.alarabiya.net/ar

٦- حرب،بيان هاني(2010) ،دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي،المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل،منظمة العمل العربية ،الرباط المغرب.

٧- سنكي،فادي (2010)،دور العولمة والتعليم في تنمية الموارد البشرية على الموقع www.nouhworld.comL/article

٨- صندوق النقد العربي (2015) ،القرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥،ابو ظبي الامارات العربية المتحدة.

٩- عليش، ماهر(1971) ، ادارة الموارد البشرية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر.

١٠- القصيمي، جورج (1993) ،"التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والضمون" ، اجتماع خبراء فريق بشأن التنمية البشرية في الوطن العربي ، القاهرة ، مصر.

١١- كلارك ، غريغوري(2013) ، الاقتصاد العالمي نشأتهُ تطوره ومستقبله ، ترجمة الأمين الأيوبي ، الطبعة الأولى ، ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ،لبنان.

١٢- الكواز،احمد وآخرون(2009) ،القطاع الخاص في التنمية :تقييم وأستشراف،أوراق مختارة من المؤتمر الدولي الثامن للمعهد العربي للتخطيط،بيروت ،لبنان.
١٣- كورناي ، جانوس(2013) ، تحقيق التحول إلى الملكية الخاصة،،مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ،واشنطن.
١٤- نصرالله ،حنا (2001)، ادارة الموارد البشرية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
١٥- نعيمة ،بارك (2009)، تنمية الموارد البشرية واهميتها في تحسين الانتاجية وتحقيق الميزة التنافسية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ، جامعة الشلف ، الجزائر.
١٦- همينغ،رستشارد وأخرون(2007) ،الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص،قضايا أقتصادية،صندوق النقد الدولي،نيويورك.
١٧- يوسف ،محمد محمود(2011) ،دراسة عن القطاع الخاص في الكويت ،الواقع والتحديات،على الموقع الالكتروني www.scholar.cu.edu.eg
١٨- International Finance Corporation(IFC) (2010). Scaling-up SME Access to Financial services in the developing world.
١٩- Urdinola, Angel ,A.Semlali and S.Brodman (2010),Non-public provision of Active labor Market programs I Arab-Mediterranean a Countries ; An Inventory of youth programs, Discussion paper o.1005,world Bank.

واقع التعليم العالي في الجامعات العراقية :

المشاكل والحلول

الاستاذ الدكتور احسان عيدان عبد الكريم السيمري

فرع الاحياء المجهرية – كلية الطب – جامعة البصرة

٠٠٩٦٤٧٨٠١٤١٠٨٣٨

الخلاصة

يهدف البحث الى التعرف على طبيعة المشاكل العلمية والاقتصادية والادارية والتقنية في ادارة البحث العلمي في المؤسسات العلمية في العراق من وجهة نظر علمية مقارنة .

إن البحث العلمي في العراق ليس فاعلاً أو مؤثراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية رغم وجود ثروة معرفية عربية. وذلك بسبب انتهاج سياسة بحثية متخلفة وغير قابلة للتطور في مؤسسات معظم هذه البلدان لاعتماد البحث والتطوير في البلدان العربية على الدعم والتمويل الحكومي حصراً وانعدام مساهمة القطاع الخاص بجهود البحث والتطوير. وكذلك بسبب عدم الاهتمام بالبحث العلمي في العراق عموماً بسبب عدم إدراك جدواه ويظهر ذلك من خلال حجم الإنفاق المنخفض جداً في مجال البحث والتطوير. بالإضافة الى التبعية التكنولوجية للخارج لحل المشاكل الإنتاجية والتنموية بسبب انعدام الثقة بالكوادر والمؤسسات البحثية المحلية مما يعمق الواقع الحالي للبحث العلمي العراقي.

Higher education REALITY

in Iraqi universities

Professor dr. ihsan edan alsaimary

Department of microbiology – college of medicine – university of basrah

e.mail: ihsanalsaimary@gmail.com

mobile: 009647801410838

summary

The aim of the present investigation was interested in the identify of various scientific , economic and technical problems in management of scientific researches in the various Iraqi universities according to comparison view.

The scientific research in Iraq was not effected in the social , political , economic and technological basis of life , that's disappointment was according to underdeveloped research planning and non-modified in most of scientific institutes in Iraq that are political – dependent and non of any role of private section to support these researches.

Also there are a various causes of the scientific research problem discussed in the present study such as : war , unarrengment of political support and management , migration of most of Iraqi scientists and other factors .

المقدمة

أن الفجوة الكبيرة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة لا يمكن تقليصها ألا بالاستخدام الأمثل للإنسان من خلال الاستثمار فيه ، فالمعرفة المنتجة التي يمكن إن تقدمها مؤسسات التعليم العالي والمبينة على أسس البحث العلمي يمكن إن تنتج قوى عاملة مؤهلة ومدربة للنهوض بالمجتمع .

إن نظرة سريعة إلى واقع التعليم العالي والبحث العلمي في العراق تؤشر تراجع المستوى العلمي لخريجي الجامعات العراقية بشكل عام ، إذ أن إعداد الطلبة يكاد يقتصر على الجانب النظري وعدم الاهتمام بالجوانب التطبيقية سواء على مستوى التطبيق أو البحث العلمي ، مما أسهم في إعداد كوادر علمية تمارس التدريس والبحث العلمي في الجامعات العراقية بمستوى متدني لضعف المهارات البحثية لديهم ،الأمر الذي انعكس سلبا على واقع البحث العلمي ، إن الجامعة هي الحاضنة والراعية للبحث العلمي وان أي خلل في وضيفتها سوف ينعكس سلبا على مجمل أنشطتها العلمية وفي مقدمتها البحث العلمي .

مما لاشك فيه ان الظروف التي مر بها العراق خلال فترة الثلاثة عقود الماضية تركت بصماتها الحزينة على جميع اطراف المجتمع العراقي وبناه التحتية. هذه البصمات الحزينة سوف لاتنجلي ان لم تتكاتف الجهود المخلصة لاعادة اعمار ماتلفه النظام السابق بسبب عبثه بمقدرات دولة كان بامكانها ان ترتقي الى مصاف الدول المتقدمة بسبب ماتمتلكه من مصادر الثروة الطبيعية والبشرية. المحزن بالامر ان العقود الثلاثة الماضية شهدت نزوح اكثر من ثلاثة ملايين شخص الى خارج العراق بحثا عن ملاذ امن ونسمة من الحرية ولقمة عيش كريمة. وهم اذ تركوا البلاد باجسادهم قسرا لكن نفوسهم وعقولهم لازالت تتمسك بتربة ذلك البلد. الهجرة الجماعية شملت هجرة الكثير من العقول والكوادر العراقية المثقفة التي كان يمكن لها ان تساهم في دعم مشاريع التنمية والتطوير ان سنحت لها الظروف بذلك. عدد الكفاءات والعقول العراقية في المهجر تجاوز العشرات الالاف والكثير منهم يعمل في جامعات ومؤسسات ومستشفيات الدول الغربية ويساهمون في تطوير عجلتها الصناعية والتقنية. مشكلة النظام السابق انه كان نظام جاهل لم يدرك القيمة الحقيقية للانسان العراقي ناهيك عن اهمية الانسان المثقف. وتمكن بمخالبه الشريرة تمزيق البنى الحضارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي واعاد بعجلة التقدم الى الوراء بدلا من

ان يدفعها نحو الامام. العالم اليوم انتقل من عصر الحداثة الى عصر العولمة لكن الفرد العراقي بقى مغيبا عن التطورات التقنية التي شهدها العالم ولم يعرف اهمية الحاسبات الالكترونية والانترنيت والاقتصاد الالكتروني الا بعد زوال النظام في ٩ نيسان(ابريل) عام ٢٠٠٣. هجرة الكوادر العراقية التي كلفت خزينة الدولة الملايين من الاموال الطائلة في سبيل تعليمها وتخريجها من الجامعات العراقية سببت نزيف لم يندمل في جسد المجتمع العراقي. ومع ذلك لم يدرك النظام السابق خطورتها على الاقتصاد وبرامج التنمية في العراق. وربما لايدرك الكثيرون ان كلفة تدريس وتخريج طالب كلية الطب في العراق بلغت اكثر من ١٥ الف دينار عراقي في السبعينات او حوالي ٤٥ الف دولار. اي ان وجود اكثر من ٢٠٠٠ طبيب عراقي يعملون في مستشفيات بريطانيا الان كلف خزينة الدولة اكثر من ١٠٠ مليون دولار. الان وبعد زوال النظام السابق كيف يمكن اعادة بناء ماخربته الايدي الجاهلة؟ هذه الالاف المؤلفة من العقول العراقية المهاجرة التي تعمل الان في جامعات ومؤسسات ومستشفيات ومصانع الدول الغربية كيف يمكن الاستفادة من طاقاتها الابداعية في اعمال البناء والتعمير؟ هل يمكن اعادتها الى العراق بعد استقرارها في دول الغرب لفترات طويلة ام يمكن الاستفادة من طاقاتها الابداعية عن بعد؟

ان خطورة دور التربية والتعليم ومنه الدراسات العليا والبحث العلمي وأثرها الفاعل في حياة الشعوب، يستدعي منا التنادي الجاد لمراجعة واقع التربية والتعليم وتشخيص علله ووضع الرؤى والتصورات وإقتراح الحلول التي بمجموعها يمكن ان تؤدي الى صياغة مشروع وطني للمعالجة والنهوض بواقع هذا القطاع الحيوي.

هدف الدراسة

تحديد أهم إشكاليات البحث العلمي في المراكز والوحدات البحثية في ظل الشروط والممارسات التي ينبغي توافرها لغرض تطبيق معايير الجودة في الجامعات العراقية للحصول على شهادة الاعتماد من الجامعات الرصينة عالميا .

اشكاليات البحث العلمي في الجامعات العراقية

على الرغم من وجود هيئة البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تشكلت بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٥ وهي هيئة غير متفرغة ترتبط بالسيد مهمتها تحديد الإطار العام لسياسة البحث العلمي للمراكز والوحدات البحثية ومتابعة برامجها وتنشيط حركة البحث العلمي فيها . وهي لجنة استشارية ليس لها هيكل تنظيمي وإن اغلب قراراتها توجيهية مما جعلها غير فاعلة على العموم . وقد نظمت التعليمات رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٢ الصادرة من وزير التعليم العالي والبحث العلمي آلية عمل التدريسي الباحث في المراكز والوحدات البحثية ، وبالرغم من أهمية هذه التعليمات إلا أنها لم تنجح في القضاء على المشكلات التي تواجه البحث العلمي في المراكز والوحدات البحثية بسب :-

١- أنها لا تشير بشكل تفصيلي إلى كيفية تمويل البحث العلمي .
٢- ازدواجية الإشراف على المراكز والوحدات البحثية من قبل هيئة البحث العلمي ودائرة البحث والتطوير في الوزارة فضلا عن مديريات البحث والتطوير في الجامعات الملحقة بها .
٣ – ضعف التخصيص المالي الداعم للبحث العلمي كـ (المجلات العلمية الرصينة ، واليات نشر فاعلة ، ومنح إجازات التفرغ العلمي .... الخ) .
٤- غياب ثقافة البحث العلمي الجمعي (فرق العمل البحثية) إذ إن اغلب البحوث فردية لا تخدم قطاعات الإنتاج المختلفة في المجتمع المحلي .
٥- ضعف المهارات البحثية لدى اغلب الباحثين في المراكز والوحدات البحثية لان اغلبهم خريجي الجامعات العراقية فضلا عن قلة فرص تدريبهم في المؤسسات العليمة الرصينة خارج العراق .

ممارسات خاطئة في اداء البحث العلمي :

١- التساهل في تأسيس المراكز والوحدات البحثية وضعف متابعة أداءها من قبل الجهات المشرفة عليها .
٢ – غياب البيئة المناسبة للبحث العلمي لتشجيع الباحثين على تنفيذ بحوثهم العلمية بسبب النقص الحاد في الأجهزة والمختبرات والاشتراك في منظومات النشر العالمية على شبكة الانترنت .
٣ – قلة البحوث العلمية ذات المردود الاقتصادي للمجتمع المحلي ومؤسساته ، واقتصار مهام الباحثين على الإشراف على طلبة الدراسات العليا والبحث لإغراض الترقية العلمية .
٤ – محدودية فرص الكوادر البحثية للمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل خارج البلاد .
٥ – قلة فرص تدريب الكوادر البحثية خارج العراق .

الواقع الحالي للبحث العلمي العراقي

اننا حين نراجع الاحصائيات الدولية من خلال منظمة اليونسكو ومنظمة الإسيسكو والمؤتمرات والندوات المتخصصة بالجودة والاعتمادية، نجد ان التعليم العالي في العراق لم يعد له قيمة موجبة تذكر في الخط البياني وليس له تسلسلات يعتد بها مع الاسف!.

ان التشخيص الدقيق الصادق والمصارحة مع الذات دون جَلدِها، يتيحان لنا امكانية المعالجة عند توافر الإدارة المؤمنة بالتغيير والعازمة عليه والآخذة بأسبابه، مستفيدين من التجارب الناجحة للشعوب التي ارتقت إلى مصاف الأمم المتقدمة بفضل تطبيق البرامج النهضوية ونتائجها المتحققة التي يمكن لنا الاستفادة منها لتحقيق ما نرجو والسعي لاستعادة ميل الخط البياني بالاتجاه الموجب الصحيح.

لغرض الوصول الى استنتاجات دقيقة وصحيحة وللتعرف على اتجاهات التطور منذ بدايات فترة دخول العلم الحديث للعراق مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة، اتجهنا صوب دراسة البيانات التي توفرها مؤسسة (Scopus) و (SCImago Journal & Country Rank) واستخلاص بعض النتائج المهمة منها.

تظهر قاعدة البيانات النتائج العامة التالية:

١- اعلى عدد من النشريات في المجلات والادبيات العلمية العالمية هو ١٦٩٧ نشرة في عام ٢٠١٣.

٢- اعلى معدل للنشر تم في مجلة (Saudi Medical Journal) وهو ٢٧٠ نشرة (بحث).

٣- تفوقت جامعة بغداد بأعلى نسبة من النشر وهي ٢٧٦٠ نشرة في كل تاريخها. تبعتها جامعة الموصل (١٦٤٠) وجامعة البصرة (١٢٧٧).

٤- اكثر بلد مشارك مع العراق في تأليف البحوث هي ماليزيا.

٥- لا توجد إلا مجلتين عراقيتين ذات معامل تأثير (IF) وهي: Iraqi Journal of Veterinary Sciences ومعامل تأثيرها هو (٠,١٥) ومجلة New Iraqi Journal of Medicine ومعامل تأثيرها هو (٠,٠٣).

٦- من بين ١٦ دولة شرق اوسطية تبوأ العراق المرتبة السابعة لغاية ١٩٩٠ والمرتبة ١٢ منذ ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٣ وبقى في نفس المرتبة منذ ٢٠٠٤ ولغاية اليوم.

الانتاج العلمي العراقي منذ ١٩١٩ ولغاية اليوم والذي بلغ عدده ١٢٧٧٨ ما بين بحث ورسالة ومقالة القيت في مؤتمر وفصل في كتاب يظهر تصاعدا مستمرا فيما عدا فترة الحصار وبلغ اقصاه ٥٩٣٠ نشرة وفي الفترة منذ ٢٠١٠، كما هو مبين في الجدول ادناه:

Period	No. of Documents
1919-1930	10
1931-1940	21
1941-1950	11
1951-1960	32
1961-1970	85
1971-1980	914
1981-1990	1715

1991-2000	893
2001-2010	3167
2010-present	5930

بضعف انتاجية الباحث العراقي عند الاخذ بنظر الاعتبار عدد التدريسيين والباحثين الهائل. بما ان عدد أعضاء الهيئة التدريسية في عام ٢٠١٣ هو (٣٩٤٤٥)، وعدد طلاب الدراسات العليا في نفس العام هو (٢٧٥٤٠) لذا فالعدد الكلي للعاملين في المجال البحثي هو (٦٦٩٨٥) وبما ان عدد النشريات في نفس العام هي (١٦٩٧) فان نسبة انتاجية الباحث العراقي هي تقريباً ٤٠ تدريسي وباحث لكل نشرية. من الضروري التأكيد ان سبب ضعف هذه النسبة تعود بقدر ما الى تفضيل الباحثين العراقيين في نشر بحوثهم بالمجلات المحلية والتي لا تظهر في الاحصائيات الدولية. سبب هذا الاقبال على النشر في المجلات المحلية يعود الى ايام الحصار حيث اتجه الباحثون وبتوجيه من الدولة نحو البحوث "التطبيقية" اي النقلية وغير الاصيلة مما ادى الى ازدياد العزلة العلمية واستمر هذا التوجه الى يومنا هذا بسبب سهولة هذا النهج وعدم احتياجه الى تقنيات حديثة باهظة الكلفة، كما ان انعدام "الرقابة" العالمية التي يفرضها "استعراض الاقران" ساعد في انتشار الفساد العلمي وتزوير البحوث.

وبالرغم من ان جامعة بغداد احرزت المرتبة الاولى في عدد النشريات العالمية، الا انه عندما نأخذ بنظر الاعتبار عدد التدريسيين في الجامعة تفقد هذه الصدارة. تظهر، على سبيل المثال، نتائج عام ٢٠١٣ لمعدل الانتاج العلمي لكل تدريسي تفوق الجامعة التكنولوجية تليها جامعة كركوك ثم البصرة والكوفة، وجاءت جامعة بغداد في المرتبة الخامسة وجامعة الموصل في المرتبة التاسعة والمستنصرية في المرتبة الثالثة عشر بين الجامعات العراقية.

Source (Top 10)	No. of Documents	Impact factor for 2013
Saudi Medical Journal	270	0.6
Eastern Mediterranean Health Journal	155	0.747
New Iraqi Journal of Medicine	139	0.028

European Journal of Scientific Research	119	0.28
Arabian Journal of Geosciences	107	0.995
Iraqi Journal of Veterinary Sciences	99	0.147
Asian Journal of Chemistry	96	0.349
Acta Crystallographica Section E Structure Reports Online	75	0.23
International Journal of Pharmacy and Pharmaceutical Sciences	74	0.924
Transactions of the Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene	64	2.097

وبنظرة سريعة على المجلات المفضلة لنشر البحوث العراقية (الجدول ادناه) يتبين ضعف معامل تاثيرها، وبكون معظمها مجلات تهتم بنشر البحوث الطبية، وخصوصا الحالات الطبية النادرة وغير المشخصة سابقا.

وتحتل البحوث الطبية والهندسية اعلى معدلات النشر تليها بحوث الكيمياء والفيزياء والمواد وعلوم الحاسبات. ومن الغريب في بلد يعتمد على الطاقة كمورد رئيسي ان نجد بحوث الطاقة تحتل مرتبة متأخرة بعدد ٦٦٧ منشور فقط. كما انه ليس من المستغرب ان نجد البحوث الانسانية والاقتصادية والأدبية في المؤخرة لان معظمها تنشر محليا وباللغة العربية.

هذا ونجد ترتيب العراق ضمن ١٦ دولة شرق اوسطية مؤلما فقد احرز العراق المرتبة ١٠ في الترتيب المعتمد على معدل النشريات منذ ١٩١٩ ولغاية اليوم (الجدول ادناه). تصدرت تركيا الترتيب بأكثر من ٤٠٠ الف نشرية، تلتها اسرائيل ثم ايران بحوالي ٣٠٠ الف نشرية. اما العراق فلم ينتج الا اقل من ١٣ الف نشرية في تاريخه وهو معدل اعلى بقليل من عُمان وقطر.

Country	No. of Documents	%
Turkey	412849	27.56
Israel	392528	26.21

Iran	294836	19.68
Egypt	144741	9.66
Saudi Arabia	103893	6.94
Jordan	27893	1.86
UAE	27771	1.85
Kuwait	20730	1.38
Lebanon	20585	1.37
Iraq	12778	0.85
Oman	11492	0.77
Qatar	10759	0.72
Syria	5543	0.37
Bahrain	4750	0.32
Palestine	4134	0.28
Yemen	2589	0.17

وكمعدل للإنتاجية العلمية منذ ١٩١٩ الى ١٩٦٤ تبؤا العراق المرتبة السادسة متفوقا على ايران والسعودية الا ان مستواه تراجع الى المرتبة السابعة في الفترة ١٩٦٥ والى ١٩٩٠ وبنسبة ٢,٠٨% من معدل الانتاج العلمي للدول الستة عشر وتبوأت اسرائيل المرتبة الاولى بمعدل ٦٤,٩٥% من المعدل الاجمالي تبعتها مصر ثم تركيا. في خلال الفترة من ١٩٩١ الى ٢٠٠٣ نزل معدل الانتاج العلمي العراقي الى المرتبة ١٢ وبنسبة ٠,٤٢% من مجموع انتاج دول المنطقة فيما بقت اسرائيل في الصدارة بينما تمكنت تركيا من دفع مصر الى المرتبة الثالثة. وبالرغم من بقاء العراق في المرتبة ١٢ خلال الفترة ٢٠٠٤ الى يومنا الحالي إلا ان نسبة النشر العلمي ازدادت الى ٠,٨٢% من مجمل انتاج الدول الستة عشر. استطاعت قطر خلال هذه الفترة ان تتخطى انتاج العراق بينما بقى فقط كل من انتاج سوريا وفلسطين والبحرين واليمن متخلفا عن الانتاج العراقي.

اما بالنسبة الى H-Index وهو المؤشر الذي يقيس كل من الإنتاجية ودرجة الاقتباس (الاشارة) للأعمال المنشورة للعلماء فقد نزلت مرتبة العراق الى الدرجة الرابعة عشر ولم يبقى إلا البحرين واليمن بمعدل ادنى.

بدايات واقع البحث العلمي

أ. مُدخَلات الجامعة في الدراسات الأولية:

تعاني مُدخَلات الجامعة من إنخفاض في مستوى الإعداد العلمي والتربوي والنفسي والفكري للطلبة في المرحلة ما قبل الجامعة، وهذا مؤشر خطير جدا يؤثر على مستوى الطالب ويستمر معه لحين تخرجه ودخوله الدراسات العليا. يتضح ذلك في الجوانب الآتية:

١- عدم رغبة الطالب بشكل عام بالدراسة التي قُبِلَ بها مما يُوجِد انفصاما نفسيا بينهما له آثاره السلبية الواضحة على مستقبله.

٢- انخفاض المستوى الدراسي النظري والعملي، وعدم القدرة على الإيفاء بمتطلبات المرحلة.

٣- استمرار سلوكية الطالب (الثانوي) لدى الطلبة الجامعيين بسبب عدم تهيئتهم بمحاضرات تمهيدية وموجهة لهم نحو الافق الجامعي الجديد وبيان الواجبات والحقوق فضلا عن إستمرار إسلوب التدريس التلقيني والتعامل غير التربوي أحيانا وعدم تضمين المناهج لنشاطات لاصفية تتناسب والمرحلة الجديدة.

٤- عدم وضوح الرؤية المستقبلية وفقدان الأمل بجدوى الشهادة التي سيحصل عليها الطالب لتكون سببا لصناعة مستقبله ومستقبل بلده، مما يولد عنده عدم الاهتمام والجدية في الدراسة، وقد يهرب الطالب من الواقع الذي فُرض عليه إلى اعتماد أساليب غير حضارية تتنافى مع كونه طالبا جامعيا، وذلك باللجوء إلى (قوة ساندة سياسية او اجتماعية)!! أو فرض الإرادة أو الغش أو السلوكيات المشينة.

٥- عدم امتلاك معظم الجامعات لبيئات مناسبة تمتص الانفعالات النفسية والطاقات الزائدة مثل المراسم والقاعات الرياضية اليومية والمسرح والمتاحف والنوادي والمكتبات الحديثة والحدائق...الخ، وإن وجدت فمحدودة لا تستوعب اعداد الطلبة فضلا عن عدم احتوائها على التقنيات واللوازم المطلوبة.

إن هذه المؤشرات والمؤثرات السلبية على مستوى الطلبة العلمي والتربوي والنفسي يفرض على الوزارة السعي إلى حل هذه المشكلات بمراعاة النقاط الآتية:

١- التعاون مع وزارة التربية لوضع الحلول المناسبة في المراحل ما قبل الجامعية ضمن النقاط المشتركة التي تسهم في تحسين مستوى الطالب في رباعية التعليم المؤثرة (التدريسي والمناهج والاساليب والوسائل او التقنيات المستخدمة وبيئة الدراسة) على وفق المعايير الوطنية للإعتمادية و ضمان الجودة [١].

٢- التوقف عن سياسة القبول الشامل المعتمد على استيعاب جميع الطلبة والسعي الى جعل الدراسة الجامعية طموحا لا يناله سوى ذوي المستوى الدراسي الجيد، وايقاف التدخل بسياسة القبول من قبل البرلمان او الحكومة بحجج استيعاب الشباب لتجنب وقوعهم تحت تأثير مشاكل اجتماعية او أمنية وان هذه الحجج يمكن معالجتها باساليب اخرى[٢]، كما ان التجربة أثبتت أن التوسع في القبول يعود بالضرر على الطلبة أنفسهم وعلى مستقبلهم ومستقبل البلد عموما وذلك لما يسببه من إخلال في نسبة (طالب: التدريسي) و (طالب: المساحة م[٢]) فضلا عن نسبة الطلبة الى الخدمات المتوفرة في الجامعات او الكليات مثل المكتبة والخدمات الصحية والخدمات الأخرى، وتُقَيِّد الأستاذ بالمستوى العام للصف من غير القدرة على الإنطلاق بالطلبة المتميزين مراعاة لمستوى الاخرين، ونحو ذلك.

٣- دراسة سوق العمل ومعرفة الحاجات الفعلية لقطاعات التنمية ووضع الخطط لسد تلك الحاجات الآنية والمستقبلية بحيث تحاكي الأعداد المتخرجة حاجة السوق، كما هو الحال عالميا، مما يعني الإستثمار الأمثل للطاقات العلمية

١: تشرح لاحقا ضمن المعايير الوطنية للاعتمادية وضمان الجودة.

٢: تعتمد بعض الدول على قبول ثلث خريجي الاعدادية فقط في الجامعات الحكومية وتتيح للباقي الدخول الى الجامعات الخاصة بشروط ومعدلات محددة حسب الاختصاص، أو الإلتحاق بالمعاهد والمدارس المهنية او الدورات التأهيلية لمعاهد متخصصة للمهن العامة إذ لا يسمح بممارسة اية مهنة دون شهادة ممارسة مهنة.

العراقية ويحول دون وجود ظاهرة البطالة أو البطالة المقنعة، أو التخمة بالتعيين في اختصاصات غير مطلوبة وبالتالي ممارسة الوظيفة بإختصاص آخر[١].

٤- معالجة الخلل الحالي في مستوى الطلبة المنخفض العلمي والتربوي، بإيجاد وسائل تحدد نوعية الطلبة المقبولين في الدراسة الأولية أو رفع مستواهم بعمل امتحان كفاءة، لتحديد مستواهم قبل السماح لهم بالتسجيل، أو بفتح فصل تمهيدي تطويري، يُعتَمَد من قبل الجامعة المعنية ومن خلال كلياتها وأقسامها العلمية بحسب متطلباتها ولحين تجاوز هذه الهُوة في المستوى العلمي، ولدول أُخرى تجارب في ذلك يمكن الاستفادة منها مثل امتحانات الكفاءة العالمية التي تجرى للطلبة قبل الدخول إلى الجامعة كشرط للقبول فيها مثل امتحان الـ GRE وGMAT.

ب. المخرجات الجامعية:

إن المُخرَجات الجامعية هي الغاية من التعليم وثمرته النهائية، ولهذا لابد من السعي لتحسين مستواها واستثمارها بالكيفية الفضلى، وان نجاحها المهني والاكاديمي على المستوى العلمي والوظيفي والاجتماعي، وتحديد مستوى وقدرة الجامعات على تخريج قادة عمل ناجحين وليس حملة شهادات جدارية طلبا للمكانة الاجتماعية والوظيفية والسياسية، يتطلب منا إقتراح ما يأتي:

١- إعادة النظر في فلسفة العملية التعليمية وتحديد الرؤى والأهداف لكل كلية بشكل واضح ومحدد وبيان الآليات والوسائل المُوصِلة الى تحقيق تلك

---

١ يمكن تبني مشروع اعادة تأهيل خريجي الجامعات في الإختصاصات التي لا تجد لها فرصة للتعيين الى إختصاصات اكثر نفعا او حاجة في سوق العمل والتعيين وذلك بادخالهم بدورة تأهيلية مركزة لمدة سنه تقويمية يُمنَحون بعدها دبلوم عالي مهني وليس اكاديمي مثلا (يوجد في العراق اليوم وفرة في الاختصاصات الانسانية يمكن تحويل اختصاصاتهم الى إدارة او إدارة الكترونية او أرشفة الكترونية أو علاقات عامة واستقبال أو تسويق...الخ) تماشيا مع الإختصاصات المطلوبة في ظل التنمية المؤملة لاعادة العمار والبناء.

الأهداف بتطوير المناهج والمفردات وطرائق التدريس والتدريب والملاك التدريسي والمستلزمات المكانية والمادية وإيجاد أجواء جامعية (وفق المعايير الوطنية للجودة والاعتمادية التي ستذكر لاحقا) التي تستوعب طاقات الطلبة وتنفس عنها وتنمي قدراتها العقلية والجسدية والنفسية في مجال النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والفنية والمجتمعية.

ان تحقيق هذا الهدف يتطلب من الوزارة وضع رؤية محددة وملزمة بهذا الاتجاه وربط الجامعة بالبيئة الحاضنة لها، والتطلع والتعرف على بيئات وتجارب متطورة في ضوء برامج التواصل المشترك مع مؤسسات وجامعات داخلية وخارجية لصناعة أُفق أرحب مرتبط بماضي الأمة وإرثها العلمي الحضاري متطلعة إلى إعادة بناء الحضارة من جديد وفق أساليب ومعطيات معاصرة وعلى أسس المواطنة الصالحة.

٢- تنمية القدرات البحثية المُبَكِرة لدى الطلبة بإضافة موضوع إلزامي تحت عنوان عام مثلا (أدبيات وطرائق البحث) يتضمن تعليم الطلبة أساليب البحث وخطواته المتبعة لحل المشكلة العلمية بدءاً بالملاحظة وتشخيص المشكلة ومراجعة الأدبيات البحثية وكيفية إستخدام المكتبة الورقية والالكترونية للحصول على مراجعات علمية (Reviews) لوضع تصور للحل، ثم تصميم التجربة وإجرائها وانتهاءاً بالنتائج وكيفية التعامل معها وتحليلها وعرضها واستنتاج الحلول وتقديمها بأساليب إحصائية معتمدة. يكون هذا الدرس ملازما وممهدا للتطبيق أو التدريب الصيفي ومشروع بحث التخرج.

٣- ضرورة عدم اعتماد الكتاب المقرر المصدر الوحيد، بل إلغاؤه اصلا في الدراسات الجامعية، ولابد من إيجاد صيغة بديلة أو ساندة لمجانية التعليم بفتح (دار الكتب) المنهجية والمساعدة في كل جامعة أو كلية بسعر مدعوم واختيار طبعات طلابية أو شعبية زهيدة الثمن (كما كان معمولا به في جامعة بغداد حتى أواخر السبعينات من القرن الماضي). يتم ذلك بتوفير عدد من الكتب المعتمدة عالميا بعناوين متعددة في الاختصاص الواحد مستفيدين من تجارب عالمية مماثلة ويُترك الاختيار للطالب على وفق المفردات التي يُثبتها التدريسي بداية العام الدراسي بعد اقرارها من قبل أساتذة الفرع المعني.

يمكن في هذا المجال تفعيل مطبعة التعليم العالي وكذا الجامعات وبعض الكليات التي تمتلك مطابع، وأخذ إمتياز طباعة الكتب العالمية بتكاليف اقل، كما تفعل بعض الدول مثل الهند وماليزيا وروسيا. وينبغي ان لا نغفل حقيقة ان الكتب المعتمدة او المتداولة أو المشهورة عند بعض الاساتذة والطلبة اصبحت قديمة في منهجيتها وإن اعيدت طباعتها من جديد. وعلينا ان نتطلع الى ماهو جديد من المُؤَلّفات أو المطبوعات.

٤- تطوير أساليب التقويم والقياس (الامتحانات) الحالية والابتعاد عن الأسلوب الذي يعتمد قياس مستوى (حفظ الطالب) وليس قياس (مستوى ذكاء الطالب) أو قدرته على التفكير والتحليل والاستنتاج وتقديم الحلول. لقد ثَبُتَ بما لا يقبل الشك، فشل هذا الاسلوب في الحياة العلمية والعملية اللاحقة وفي الدراسات العليا خاصة، على خلاف إعتماد أساليب إختبار قدرات التفكير والتحليل والإستنتاج بالإمتحانات العملية والشفهية والأسئلة الشاملة القصيرة المُطَوّرَة او امتحان الكتاب المفتوح (Open Book) لبعض الاختصاصات[١].

٥- إلزام الوزارة نفسها والسعي للحصول على تشريع من مجلس النواب أو قرار من رئاسة الوزراء يمنع منح زيادة في الدرجات للطالب أو امتيازا لأولاده أو قبوله في الدراسات العليا استثناءا من الشروط، مكافئة له على عمل ما، مهما يكن هذا العمل نبيلا، لان (الدرجات ليست مَكرَمات)، بل تعد مقياسا لمستوى الطالب العلمي ودرجة ذكائه وتبيان مدى استعداده لنوع معين من الدراسة فقط وليس شيئا آخر للتكريم. وقد جربنا سابقا منح مثل هذه الامتيازات حيث ظهرت نتائجه السلبية واضحة جلية، والعاقل من اتعض بغيره، فكيف اذا ينبغي ان يكون اتعاضه بنفسه ؟!

٦- نتيجة للتفاوت الواضح بين الجامعات في إمكانية التأهيل واسلوب القياس والتقويم وتفاوت معدلات الخريجين في الدراسة الجامعية الأولية فضلا عن (أسباب أُخرى مؤسفة) تخل بحقيقة قياس مستوى الطلبة والمقارنة بين الجامعات المختلفة، يصبح من الضروري التفكير بحل لهذه المشكلة الخطرة.

[١] يمكن الرجوع في هذا الموضوع الى اساتذة التقويم والقياس في كليات التربية وتجارب الجامعات العالمية لتطوير أساليب الاختبار.

ج-واقع الدراسات العليا

لقد بلغت الدراسات العليا (في داخل العراق وخارجه) ذروتها وحققت معظم أهدافها المرجوة منها، منذ ابتدائها حتى أول العقد الثامن في القرن الماضي إذ إنها ما لبثت ان انخفضت انخفاضا بيّناً وأنخفض معها عدد طلبة البعثات بسبب التوجُه الخاص لقيادة البلد آن ذاك باقتصاره على أنواع محددة من الدراسات العليا الخادمة لاهداف خططها، ولانشغال الدولة بالحروب وتوظيف ميزانيتها لها فضلا عن الحصار العلمي الذي بدأ اواسط الثمانينيات من القرن الماضي.

إن كل هذه الظروف فضلا عن الواقع السياسي، قد سببت فقدان الكثير من الكفاءات العلمية، فالخسائر البشرية نتيجة للحروب و الهروب أوالهجرة أو العمل في غير الاختصاص أدت إلى قطع حلقة التواصل العلمي مع الجيل التالي.

أما الخط البياني للدراسات داخل القطر فقد شهد ارتفاعا كبيرا في عدد الطلبة، وهو ما أملته الحاجة إلى سد النقص نتيجة للفراغ الحاصل في عدد الكفاءات العلمية، يقابله انخفاض في النوعية، فأصبحت المخرجات بشكل عام لا ترقى إلى المستوى المطلوب منها، ويمكن اجمال ذلك الهبوط لنوعية الدراسات العليا في النواحي الآتية:

أ: الدراسات الإنسانية :

ان الدارس لواقع الدراسات العليا للعلوم الانسانية يلحظ وجود نقاط خلل وضعف في كثير من النواحي التي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

١- ضُعف مستوى الإعداد النظري للطالب، بشكل عام في السنة التحضيرية.

٢- ضعف المحتوى العام للرسالة او الأطروحة والاعتماد في البحث على البحث الآلي من الشبكة العنكبوتية دون إعمال المنهجية البحثيه والتدقيق في المعلومات المستحصلة منه فاصبح الطالب كاتبا ناقلا اكثر من كونه باحثا مدققاً وناقدا ومضيفاً للنتائج.

٣- تكرار الرسائل الجامعية جزءا أو كلا مع تغيير في العناوين والإخراج فقط.

٤- غياب المنهجية العلمية الشاملة التي تعتمد خطة وطنية متكاملة لإحياء التراث العلمي العربي الإسلامي وخدمته وتطويره.

٥- ضعف الربط المتكامل للعلوم مع بعضها في خدمة القضايا الاجتماعية والتنمية البشرية باستخدام وسائل معاصرة.

٦- غلبة الموضوعات البحثية التوصيفية دون إعمال الفكر بالتحليل والاستنتاج، أو تقديم مشاريع ذات رؤية مستقبلية مطورة للواقع.

٧- شكلية الإشراف على طلبة الدراسات العليا وضعفه غالبا بل قد يصل الى حد عدم قراءة المشرف للرسالة او الأُطروحة والاكتفاء بالتوجيه العام، بسبب الاعداد الكبيرة من الطلبة لكل تدريسي مشرف، واتخاذ الإشراف وسيلةَ كسبٍ مادي لدى البعض بسبب ضغط متطلبات الحياة يقابله شحة في المدخول المالي فضلا عن ترقي البعض منهم إلى مراتب علمية غير مؤهلين لها بسبب الخلل في تعليمات الترقيات العلمية وآلياتها.

ب. الدراسات العلمية:

١- ضعف مستوى الإعداد النظري للطالب الدارس بشكل عام في السنة التحضيرية.

٢- ضعف المحتوى العام للرسائل والاطاريح.

٣- نمطية المواضيع المدروسة ومحاكاة المطروحة سابقا مع تغيير طفيف في التطبيق وربما تعاد بحوث مطبقة في مكان ما من العالم بل قد يكون في جامعات عراقية اخرى!

٤- تخلف الوسائل العلمية والتقنيات المستخدمة في البحث بالمقارنة مع المستوى العالمي.

٥- العزوف عن المشكلات العلمية المعقدة التي تتطلب مهارات نظرية او رياضية وقدرات علمية عملية عالية.

٦- قلة وضعف (المدارس البحثية) التي تَتَبِع أهدافا محددة ومنهجا تراكميا لتخريج طلبة ذوي غايات بحثية مدروسة.

٧- قلة الدراسات التي تتناول حافات العلوم ومستجداته أو الإضافة إليها بل انعدامها اصلا .

٨- ضعف مستوى المشاريع المعتمدة في الدراسات العليا وقصورها عن حل المشكلات العلمية المحلية في مجال الزراعة والصناعة والإنتاج وغيرها، وعجزها عن استحداث نظريات او طرائق جديدة في الانتاج لعدم تكامل المنظومة البحثية الاستثمارية للبحوث.

٩- ضعف المعالجات الإحصائية والرياضية ومحدوديتها بمفاهيم بسيطة وسطحية وبالتالي قلة النتائج والتوصيات التطبيقية وفق آليات محددة لتحويل النتائج إلى واقع عملي ملموس بمشاريع ريادية.

١٠– عدم وجود جهة مستثمرة للنتائج التي تم الحصول عليها من البحوث الرصينة على قلتها، مما ينتج عنه إهمال معلومات مهمة وفقدان الرغبة للتواصل العلمي الجاد والإضافة من قبل الباحث، مما يولدُ إنكفاءا لدى الباحثين الاخرين للاقدام على مثل هذا النوع من البحوث الجادة.

١١– عدم وجود جهة حكومية (تابعة الى وزارة التعليم العالي أو العلوم والتكنولوجيا أو الصناعة أو جهاز التقييس والسيطرة النوعية) متبنية لهذه المشاريع واعادة تسويقها وفق دراسات الجدوى الاقتصادية للمستثمرين في القطاعين الحكومي والخاص.

١٢- عدم القدرة على تسجيل براءات الاختراع بشكل طبيعي لوجود خلل في آلية التسجيل وتدخل الشخصانية للمقومين وإدارة التسجيل احياناً.

حلول مشكلات البحث العلمي في العراق

على الرغم من تعدد أسباب تراجع البحث العلمي في الجامعات العراقية والتي نتجت أساسا بسبب هجرة العقول والعزلة الطويلة التي فرضت على العقل العراقي ، وما

رافق عملية التغيير من تحديات كبيرة عرقلت عملية النهوض الجدي بواقع البحث العلمي إلا إن إمامنا الكثير من الحلول للنهوض بالبحث العلمي منها :-

١- الاعتراف بأهمية البحث العلمي في الجامعات العراقية كونه يمثل الحلقة المتقدمة في النهوض بالتعليم العالي .

٢ – دعم سياسة النشر في الجامعات العراقية وتزويد كل جامعة بمطبعة مستقلة لنشر الإنتاج العلمي لكوادرها .

٣ – تفعيل الاتفاقيات الثقافية مع الجامعات الأجنبية وتبادل الأساتذة معها لرفع المستوى العلمي للأستاذ العراقي .

٤ – ضرورة متابعة إصدار قانون المراكز البحثية الجديد لما يتضمنه من ايجابيات قد تحسن الأداء البحثي للعاملين فيها .

٥ – وضع سياسات واضحة للايفادات تشمل كافة أعضاء الهيئات التعليمية و البحثية والاهتمام بتشجيع البحوث المشتركة .

٦ – تسهيل منح إجازات التفرغ العلمي لأعضاء الهيئات التدريسية لانجاز بحوثهم في الجامعات الرصينة خارج البلاد.

استنتاجات عامة واقتراحات

لم يستطع العراق ولغاية اليوم النهوض من كبوته العلمية والمعرفية والتي ابتدأت في سبعينات القرن الماضي، وبينما تمكنت إيران، والتي كان انتاجها العلمي لغاية ١٩٩٠ لا يختلف كثيرا عن الانتاج العلمي العراقي، من احراز المرتبة الثانية في الانتاج العلمي لدول المنطقة في العشر سنوات الماضية تراجعت مرتبة العراق ٥ درجات الى المرتبة ١٢. ولو قارنا التطور السنوي لدول المنطقة منذ ١٩٩٦ لوجدنا ايران في مقدمة الدول في تحقيقها لأعلى معدلات الزيادة النسبية تليها تركيا واسرائيل ومصر والسعودية.

تظهر البيانات المنشورة ليس فقط ضعف حجم الانتاج العلمي العراقي على مر تاريخه الحديث بل ضعف نوعية الانتاج حيث اظهر مقياس النوعية حصول العراق على ٤٦ درجة مقارنة بنوعية البحوث الاسرائيلية التي قاربت ٤٦٠ درجة. ولم تتعدى مجمل الاشارات للبحوث العراقية ٢١ الف اشارة مقارنة ب ٣٦ الف اشارة لسوريا و ١،١٣٥،٧٩٠ اشارة للبحوث الايرانية.

وبالرغم من تأكيد هذه البيانات على ضعف الانتاج العراقي في البحث العلمي فأن بوادر نهضة علمية حقيقية تلوح في الافق وتؤكدها نفس البيانات عبر تسجيلها لزيادة هائلة في الانتاج المنشور في خلال السنوات الاخيرة بالرغم من ان معظمه كما يبدو هو نتاج بحوث طلبة الدراسات العليا خارج العراق.

بما ان كثير من الانتاج العلمي العراقي ينشر محليا باللغة العربية او بلغة انكليزية سيئة، وليس له اي تاثير ملحوظ محليا وعالميا ويمكن ان يوصف بانه انتاج ردئ لذا يصبح من المهم اعادة النظر في سياسة النشر العلمي لتتبنى مهمة الغاء المجلات العلمية العراقية التي تصدرها الكليات والجامعات وتشجيع حركة الترجمة الى الانكليزية لبحوث التاريخ والاقتصاد والاجتماع والاداب وغيرها من الدراسات الانسانية لغرض نشرها في المجلات العالمية. يجب ان نتبنى فلسفة جديدة تبنى على اساس ان البحث الذي لا يمكن نشره في مجلة عالمية حقيقية لا يستحق النشر في مجلة محلية.

خلاصة الرأي، اننا نحتاج الى ثورة علمية تتبناها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العلوم والتكنولوجيا، وتدعمها الدولة بكل وسائلها وإمكاناتها المالية والبشرية، تهدف الى مضاعفة الانتاج العلمي في كل سنتين على أقل تقدير، وتؤكد على النشر في المجلات والأدبيات العالمية، وتشجع البحث والإنتاج العلمي المشترك مع الباحثين في خارج العراق لغرض الاسراع في دمج البحث العلمي العراقي بمنظومة البحث العلمي العالمي.

المصادر :

- نظام رقم (١) لسنة ١٩٩٥ (نظام مراكز البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

- تعليمات رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٢ (هيكل عمل الباحث في مراكز البحث العلمي والوحدات البحثية في وزارة التعليم العالي والبحث العملي) .جريدة الوقائع العراقية الرقم (٣٩٤٦) في ٢٠٠٢/٩/٢.

- سامي مهدي العزاوي (٢٠١٠) (البحث العلمي في العراق : ملاحظات أولية) ورقة مقدمة إلى لجنة التخصصات الإنسانية حول وضع سياسات البحث العلمي للمجالس العلمية لهيئة البحث العلمي). المشكلة بموجب الأمر الوزاري ذي العدد ٢٢٥٨ في ٢٠١٠/١/٢٥ .

- سمير كامل الخطيب (٢٠١٠) " دليل تطبيق معايير الجودة الشاملة في المنظمة التعليمية للحصول على شهادة الاعتماد " منشورات هيئة التعليم التقني – بغداد .

- تقرير لجنة التخصصات الإنسانية (٢٠١٠) (وضع سياسات البحث العلمي للمجالس العلمية لهيئة البحث العلمي)

ذكاء الأعمال بالقطاع الخاص وتأثيره على الإبداع التنظيمي بالقطاع الحكومي

(دراسة تطبيقية في مصارف القطاع الخاص - الناصرية)

م . د . أسامة عبد اللطيف أحمد
قسم إدارة الأعمال
كلية مزايا الجامعة

م . م . كرار فاضل خلف السعيدي
قسم إدارة الأعمال
كلية مزايا الجامعة

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى التعرف على ذكاء الاعمال بالقطاع الخاص ودوره في تعزيز الابداع التنظيمي بالمؤسسات الحكومية. طبق البحث ميدانياً في مصارف القطاع الخاص في الناصرية وعلى عينة عشوائية من الموظفين العاملين في هذه المصارف والمكونة من (١١٣) فرد، واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اذ تكونت من محورين الأول لذكاء الاعمال والثاني للأبداع التنظيمي ، وتم تحليل البيانات من خلال البرنامج الاحصائي AMOS وبرنامج SPSS .اعتمد البحث على فرضية رئيسية مفادها "وجود علاقة واثر بين ذكاء الاعمال بالقطاع الخاص والابداع التنظيمي بالقطاع الحكومي " وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات ومنها أوضحت نتائج البحث ان المصارف بالقطاع الخاص قيد البحث لديها تصور عن ذكاء الاعمال فيما يتعلق باستخدام نظام ذكاء الأعمال لتحديد الاتجاهات والفرص والتهديدات في بيئة الأعمال فضلاً عن ذلك المعلومات المستمدة من نظام ذكاء الأعمال تساعد بشكل كبير في صياغة الاستراتيجية التنظيمية ومساعدة المدراء التنفيذيين بالقطاع الحكومي بشكل كبير من قبل نظام ذكاء الأعمال لاتخاذ القرارات الا ان بعض المجالات تحتاج الى فهم افضل لممارسات التطبيق فيما يتعلق في استثمار المؤسسات الحكومية الموارد اللازمة لاقتناء وصيانة البنية التحتية لذكاء الاعمال والبنية التحتية لذكاء الأعمال يجب ان تحسن حتى تتمكن من الاستجابة السريعة لاستخدامات النظام . فضلاً عن ذلك وضعت عدد من التوصيات أهمها صياغة استراتيجيات لتنفيذ ذكاء الاعمال بالقطاع الخاص لتعزيز الابداع التنظيمي بالقطاع الحكومي تتلاءم مع خصائص البيئة العراقية ومتطلباتها وتفعيل الدورات التدريبية للكوادر حول ذكاء الاعمال والتطبيقات المهمة لضمان خلق روح عمل جيدة وبالتالي تحقيق الابداع التنظيمي الجيد للمؤسسات الحكومية.

الكلمات المفتاحية (الرئيسة): ذكاء الاعمال، البنية التحتية لذكاء الاعمال، فريق ذكاء الاعمال، قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية، قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية، الابداع التنظيمي، ابداع التصنيع، ابداع العملية، الإبداع الإداري.

Abstract

The current research aims to identify the business intelligence in the private sector and its role in enhancing organizational creativity in government institutions. The survey was conducted in the private sector banks in Nasiriyah and a random sample of 113 employees. The survey questionnaire was used as a main tool for collecting data, which consisted of the first two areas of business intelligence and the second of organizational creativity. The data were analyzed through the statistical program AMOS and SPSS. The research depends on a main hypothesis that "the relationship between business intelligence and the private sector and organizational creativity in the government sector." The research reached a number of conclusions, including the results of the research showed that private sector banks in question have a vision of intelligence The business intelligence system helps greatly in formulating organizational strategy and helping executives in the government sector largely by the business intelligence system to make decisions but some areas need to be Better understanding of application practices regarding the investment of government institutions resources for the acquisition and maintenance of business intelligence infrastructure and the infrastructure of business intelligence should be improved so that they can respond quickly to system uses. In addition, a number of recommendations have been formulated. The most important of these recommendations are the formulation of strategies to implement business intelligence in the private sector to enhance the organizational creativity in the government sector in accordance with the characteristics of the Iraqi environment and its requirements.

Key words: Business intelligence, business intelligence infrastructure, business intelligence team, business intelligence capabilities, strategic business intelligence capabilities, organizational innovation, manufacturing innovation, process innovation, management innovation.

المقدمة :

لقد أبدى خبراء الإدارة الكثير من التركيز والاهتمام في الماضي بالمعرفة والتعلم في المؤسسة، إلا أن الأمور تغيرت في الوقت الحاضر وذلك بسبب ظهور العولمة حيث جرى الكثير من التغييرات في بيئة المنافسة تحت ظل العولمة، وظهور آفاق جديدة لمفاهيم المعرفة والخبرة والتراكم المهني، بالإضافة إلى أصول أخرى تمتاز بها المؤسسات مثل العلامة التجارية والسمعة وولاء الزبائن، حيث أصبح التعرف على حاجات الزبائن من الأمور البالغة الأهمية حتى فاقت في بعض الأحيان أهمية الموارد التقليدية ومهارات قوة العمل.

إن القدرة على الاستغلال الفعال للمعلومات والمعرفة المجمعة حول ذكاء الاعمال بالقطاع الخاص تمثل اليوم قوة تنافسية كبيرة للمؤسسة. فالمؤسسة التي تكون قادرة على جمع، وتخزين، وتحليل وفهم حجم كبير من البيانات حول زبائنها يمكنها تركيز أنشطتها التسويقية حول المعرفة المستخرجة والحصول على ميزات تنافسية دائمة. وذلك من خلال الاستعانة بما يسمى ذكاء الأعمال (BI) الذي يعمل على توظيف التكنولوجيا ومجموعة من النماذج الرياضية والمنهجيات التحليلية للحصول على معلومات ومعرفة مفيدة لتحسين و تطوير جودة القرارات.

من هذا المنطلق سوف يتركز البحث حول استخدام ذكاء الاعمال بالقطاع الخاص وكيف يستفيد منه القطاع الحكومى فى تعزيز الابداع التنظيمى

ولغرض تحقيق الهدف من البحث تم تقسيمه الى أربع محاور حيث تضمن المحور الأول منهجية البحث اما المحور الثاني فقد تضمن الجانب النظري للبحث اما فيما يتعلق بالمحور الثالث فقد تضمن الجانب العملي للبحث وأخيرا تضمن المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

المحور الأول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث:

تواجه المنظمات تحديات كبيرة في تلبية الطلب المتزايد على خدمات تكنولوجيا المعلومات متمثلة بضغوط التكلفة والتعقيد والطلب على الابتكار، وزيادة الحاجة إلى إظهار قيمة استثمارات تكنولوجيا المعلومات ، مع زيادة التركيز على الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات في المنظمات المعاصرة، لا بد من اكتساب فهم أعمق للعوامل التي تحكم قدرة تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات. ومع ذلك هناك القليل جدا من الفهم لما تشكله قدرات تكنولوجيا المعلومات للمؤسسة وكيف يمكن قياسها، حيث أصبحت سلاحاً تنافسياً قوياً وعلى الإدارة ان تدرك أهمية هذا السلاح في دعم وتحقيق الميزة التنافسية، اذ يعتمد نجاح المنظمات على قدرتها في تحديد ومعرفة احتياجات ورغبات الزبائن وتحديد السوق المستهدف، ومدى اشباع الحاجات بشكل أفضل من المنافسين.

وعلى أساس ما تقدم يمكن وضع تساؤل البحث الرئيسي: الى أي مدى يؤثر ذكاء الاعمال على الابداع التنظيمي في مصارف القطاع الخاص وتتفرع منة التساؤلات الاتية:

١. هل هناك علاقة بين بعد البنية التحتية لذكاء الاعمال والابداع التنظيمي؟

٢. هل هناك علاقة بين بعد فريق ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي؟

٣. هل هناك علاقة بين بعد قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية والابداع التنظيمي؟

٤. هل هناك علاقة بين بعد قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية والابداع التنظيمي

٥. هل تدرك مصارف القطاع الخاص أهمية ذكاء الاعمال والى أي مدى تهتم بذكاء الاعمال والابداع التنظيمي؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث بالنقاط الاساسية التالية:

١. إسهام البحث في لفت انتباه إدارة مصارف القطاع الخاص إلى ضرورة الاهتمام بتفعيل مفاهيم وأساليب ادارية معاصرة مثل ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي الموجهة للأفراد بشكل خاص وللمصارف بشكل عام.

٢ يمثل البحث الحالي اسهاماً معرفياً يركز على متغيرات مهمة متمثلة بذكاء الاعمال والابداع التنظيمي.

٣. تشخيص ووصف مستوى أهمية متغيرات البحث ميدانياً.

٤. تنبع أهمية البحث الحالي كونه يقدم مقياس علمي لتوفير قاعدة من المعلومات يمكن من خلالها التعرف على الابداع التنظيمي لدى الافراد العاملين.

٥. . يمكن البحث من معرفه مصارف القطاع الخاص حول ذكاء الاعمال ودورة في تعزيز الابداع التنظيمي.

ثالثاً: اهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية :

١. التحقيق من وجود ارتباط بين ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي وتحديد مسار هذه العلاقة في مصارف القطاع الخاص.

٢. اختبار ملائمة نموذج البحث والمتضمن محورين هما: ذكاء الاعمال، والابداع التنظيمي من خلال استخدام معادلة النمذجة الهيكلية (Structural Equation Modeling) وبالاعتماد على برنامج (AMOS,V.24).

٣. اختبار علاقة التأثير بين المتغيرات الرئيسة والفرعية في مصارف القطاع الخاص.

٤. اختبار علاقة الارتباط بين أبعاد ذكاء الاعمال الابداع التنظيمي في مصارف القطاع الخاص.

٥. التعرف على مستوى ادراك الافراد العاملين في مصارف القطاع الخاص لأهمية متغيرات البحث من خلال إجابات افراد العينة.

رابعاً: المخطط الفرضي للبحث

يقدم المخطط الفرضي للبحث تصوراً أولياً عن مجموعة علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث المتمثلة بذكاء الاعمال والابداع التنظيمي وكما موضح في الشكل (١)

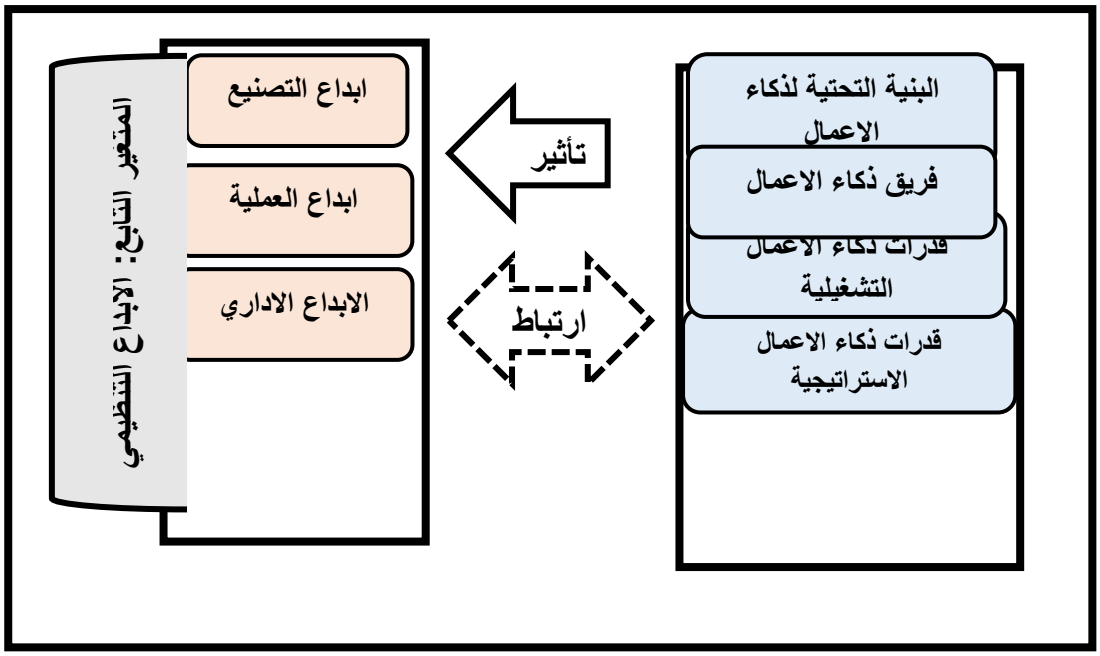

الشكل (١) المخطط الفرضي للبحث : المصدر: من اعداد الباحثان

خامساً: فرضيات البحث:

يستند البحث الى فرضيتين رئيستين مفادهما:

الفرضية الرئيسية الاولى للبحث (هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لذكاء الاعمال في الابداع التنظيمي) و يتفرع منها الفرضيات التالية:

١. هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد البنية التحتية لذكاء الاعمال في الابداع التنظيمي.

٢. هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد فريق ذكاء الاعمال في الابداع التنظيمي.

٣. هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية في الابداع التنظيمي.
٤. هناك تأثير ذات دلالة إحصائية لبعد قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية في الابداع التنظيمي.

الفرضية الرئيسية الثانية للبحث (هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي) والتي يتفرع منها الفرضيات التالية:

١. هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد البنية التحتية لذكاء الاعمال والابداع التنظيمي.
٢. هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد فريق ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي.
٣. هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية والابداع التنظيمي
٤.هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية والابداع التنظيمي

سادساً: مقياس متغيرات البحث:

تمثلت متغيرات البحث بمتغيرين، المتغير المستقل والمتمثل بذكاء الاعمال (البنية التحتية لذكاء الاعمال ، فريق ذكاء الاعمال ، قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية ، قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية) حسب مقياس (Fink et al., 2017:13) المكون من (25) فقرة ، والمتغير التابع الابداع التنظيمي (ابداع التصنيع ، ابداع العملية ، ابداع اداري) حسب مقياس (Mirghafoori et al., 2017 :12) المكون من (11) فقرة وكما موضح في الجدول (١)

الجدول (١) ترميز فقرات مقياس البحث

ت	المتغيرات	الرمز	ابعاد البحث	المصدر	عدد الفقرات المقياس
١	`	I B	البنية التحتية لذكاء الاعمال	(Fink et al.,	٦
			فريق ذكاء الاعمال		٦
			قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية		٦

		قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية		2017:13)	٧
٢	الابداع التنظيمي	O I	ابداع التصنيع	(Mirghafoori et al., 2017 :12)	٤
			ابداع العملية		٤
			ابداع اداري		٣

المصدر: من اعداد الباحثين

سابعاً: مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بالعاملين في مصارف القطاع الخاص في الناصرية ،اذ تم اختيار عينة عشوائية منهم تمثلت ب (١١٣) فرداً جرى اختيارهم بشكل عشوائي وذلك استناداً الى (Sekaran, 2010 , p.315) والذي أورد جدولاً يبين فية حجم العينة الملائم عند مستويات مختلفة من مجتمع الدراسة الأصلي ، حيث تم توزيع (١١٣) استبانة استرجع منها (١٠٨) جميعها صالحة للتحليل وعلى النحو الموضح في الجدول (٢)

الجدول (٢) مجتمع وعينة البحث

مجتمع البحث	الاستبانات الموزعة	الاستبانات التي تم استردادها	الاستبانات الصالحة
١٦٠	١١٣	١٠٨	١٠٨

المصدر: من اعداد الباحثين

المحور الثاني: الجانب النظري

١. تعريف ذكاء الأعمال:

لقد أصبح ذكاء الأعمال (Business Intelligence)عنصراً أساسياً في قطاع تكنولوجيا المعلومات. ويعد مصطلح ذكاء الأعمال قديماً لكنه كان عاماً أو ذا معنى ملتبس، فلقد كان يستخدم كمرادف لدعم القرار، والتحليل، ومخازن البيانات. أما الآن

فقد أصبح لذكاء الأعمال تعريف أكثر وضوحاً، وأصبحت له تطبيقات مفهومة بشكل أفضل.

وتوجد عدة تعاريف لمفهوم ذكاء الأعمال، فقد عرفته (Langit) بأنه: "طريقة لتخزين وعرض البيانات الأساسية للمؤسسة بحيث أن أي شخص في المؤسسة يمكنه أن يطرح أسئلة بسرعة وبسهولة حول بيانات دقيقة وفي حينها. ويسمح ذكاء الأعمال الفعال للمستخدمين النهائيين باستعمال البيانات لفهم لماذا تؤدي الأعمال إلى نتائج معينة كهذه، ويقرر حول الفعل المتوقع المبني على البيانات الماضية، والتنبؤ بدقة بالنتائج المستقبلية".

وعرفه (Stackowiak, Rayman &Greenwald) بأنه: "امتلاك الوصول المناسب إلى البيانات المناسبة أو المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الإدارية المناسبة في الوقت المناسب".

وعرفه (Vercellis)بأنه: "مجموعة من النماذج الرياضية، والمنهجيات التحليلية التي تستغل بصفة نظامية البيانات المتاحة لاستخراج معلومات ومعرفة تفيد في دعم عمليات صنع القرارات المعقدة".

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن ذكاء الأعمال هو عبارة عن إجراءات موجهة نحو المستخدم النهائي تعتمد على توظيف التكنولوجيا، ومجموعة من النماذج الرياضية، والمنهجيات التحليلية للحصول على معلومات ومعرفة مفيدة لتحسين و تطوير جودة القرارات.

ويوجد العديد من الشركات التي أنجزت أنظمة ذكاء أعمال، لكن يمكننا اعتبار شركات: Microsoft)Oracle,(IBM, الرائدة في هذا المجال.

٢. نشأة ذكاء الأعمال:

لقد كانت المؤسسات تمثل وحدات تنظيمية – آلية – وظيفية وبشرية كما كانت في الوقت نفسه وحدات معلوماتية. وأن نظام الملفات والوثائق والتقارير والاتصالات المباشرة أو غير المباشرة كانت تمثل أدوات من نظام المعلومات. ومع دخول و استخدام الحاسوب كانت أنظمة المعلومات هي المجال الأكثر استفادة منه حيث تحولت أنظمة المعلومات التقليدية القائمة على القلم والورقة إلى أنظمة معلومات قائمة على الحاسوب. ومع الاستخدام التجاري الواسع للإنترنت كانت أنظمة المعلومات القائمة

على الحاسوب هي الأكثر استفادة من هذا التحول. حيث لم يعد نظام المعلومات مجرد أجهزة محملة بالمعلومات وإنما تحول إلى شبكات داخلية (Intranet)و بالترابط مع الزبائن والموردين تحولت إلى شبكة خارجية (Extranet)و بالترابط مع مجموعة شركات ذات اهتمامات مشتركة تحولت إلى شبكة أعمال (Business Network) من ضمنها شبكات القيمة المضافة (VANs) (شبكات الطرف الثالث متعدد المسارات و متعددة الشركات لتقديم البيانات على أساس الاشتراك)، وشبكات المناطق كما هو الحال في شبكات المناطق المحلية (LAN)والواسعة (WAN). فقد تم الانتقال من نظم معالجة البيانات والصفقات(TPS)إلى نظم المعلومات الإدارية (MIS) في الستينات والسبعينات، ومن ثم نظم دعم القرارات (DSS)في السبعينات و الثمانينات، ونظم المعلومات التنفيذية (EIS)و الإستراتيجية(SIS) ونظم الذكاء الصناعي (AI) وأنظمة إدارة المعرفة في الثمانينات والتسعينات، وأخيرا الأنظمة الشبكية والتجارة والأعمال الالكترونية في التسعينات ولا زالت تتطور بسرعة كبيرة في العقد الحالي استجابة للحاجات المتزايدة إلى المعلومات في الإدارة والأعمال.

"إن أنظمة (TPS)و (MIS) و (DSS) كلها تقدم خدمات للمديرين بشكل عام. ولكن هذه الأنظمة تتسم بأنها ليست موجهة بشكل مركز إلى الإدارة العليا كما أنها في الغالب تتضمن معلومات كثيرة تتطلب الدراسة والتحليل، وهذا ما ليس لدى الإدارة الوقت الكافي أو الاهتمام التفصيلي لها. لهذا فإن الحاجة كانت ماسة لأنظمة معلومات موجهة للإدارة العليا التي تحتاج إلى معلومات مركزة وملخصة، وسهلة الوصول والاستخدام، وقابلة للفهم والاستخدام بسرعة. هذه الأنظمة تتمثل في أنظمة المعلومات التنفيذية (EIS) الموجهة لصنع القرارات غير المهيكلة على المستوى الاستراتيجي". "لكن من بين أهم مشاكل هذه الأنظمة أنها تحتاج إلى قدر من الأعمال اليدوية لتحويل وتحميل البيانات من مصادرها الأصلية". "كما أن هذه الأنظمة باهظة التكاليف وغير مرنة وموجهة للإدارة العليا فقط، لذلك تم استبدال وتوسيع تطبيقاتها بتطبيقات ذكاء الأعمال مثل Scorecards[تعبير مرئي يظهر المؤشرات المفتاحية لأداء المؤسسة في المرحلة الماضية لفئة المديرين في المستوى الاستراتيجي]،Dashboards[تعبير مرئي يظهر المؤشرات المفتاحية لأداء المؤسسة في الزمن الحقيقي أو قربه، ويعمل في المستوى التشغيلي للمؤسسة]، وإدارة الأداء (Performance management)، و"تطبيقات تحليلية" أخرى". وقد أدى تنامي احتياجات المؤسسات في مجال اتخاذ القرارات إلى حجم كبير من المعلومات ومصادر متنوعة، إلى ظهور تكنولوجيات

جديدة تتمثل أساسا في مستودع أو مخزن البيانات (DataWarehouse) ومتجر البيانات (Datamart) وبذلك اتجهت أدوات ذكاء الأعمال (BI) نحو التحليل متعدد الأبعاد باستعمال أنظمة المعالجة التحليلية على الخط (OLAP). الشكل رقم (٢): علاقة ذكاء الأعمال بأنظمة المعلومات الأخرى

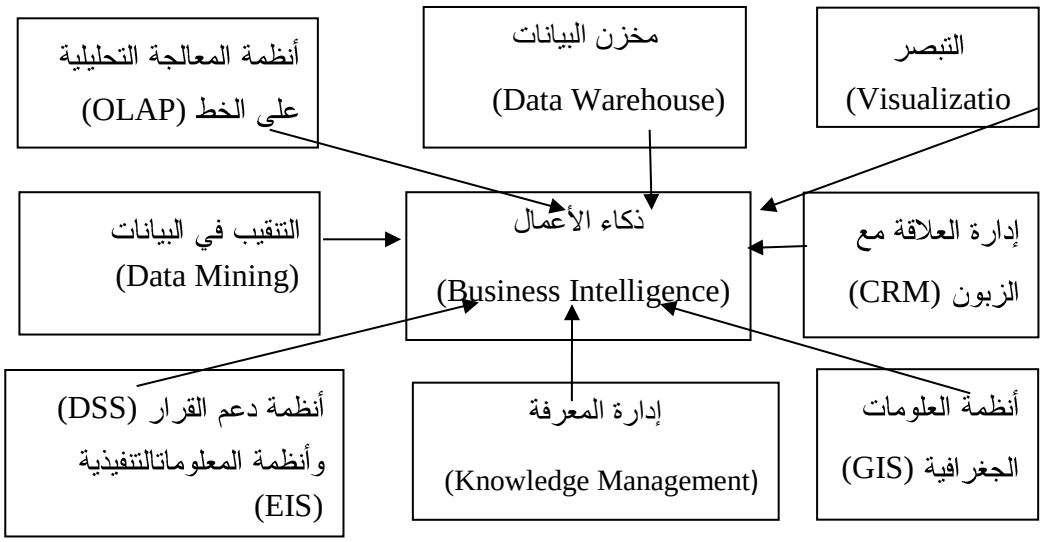

المصدر: Negashsolomon (2004) "Business Intelligence", ***Communications of the Association for Information Systems***, V. 13, P. 179.

المطلب الثاني: أدوات ومجالات تطبيق ذكاء الأعمال

١. أدوات ذكاء الأعمال:

إن ذكاء الأعمال حقل واسع جدا يتضمن تقنيات من أنواع مختلفة فيما بينها لتكوين نظام يتصف بالذكاء، يخدم المؤسسة لتطوير إمكاناتها الحالية لتطبيق الإستراتيجية الحالية وتطويرها بما يخدم تحقيق الأهداف.

والشكل التالي يوضح معمارية نموذجية لنظام ذكاء الأعمال تتضمن أهم مكوناته:

الشكل رقم (٣): معمارية نموذجية لنظام ذكاء الأعمال

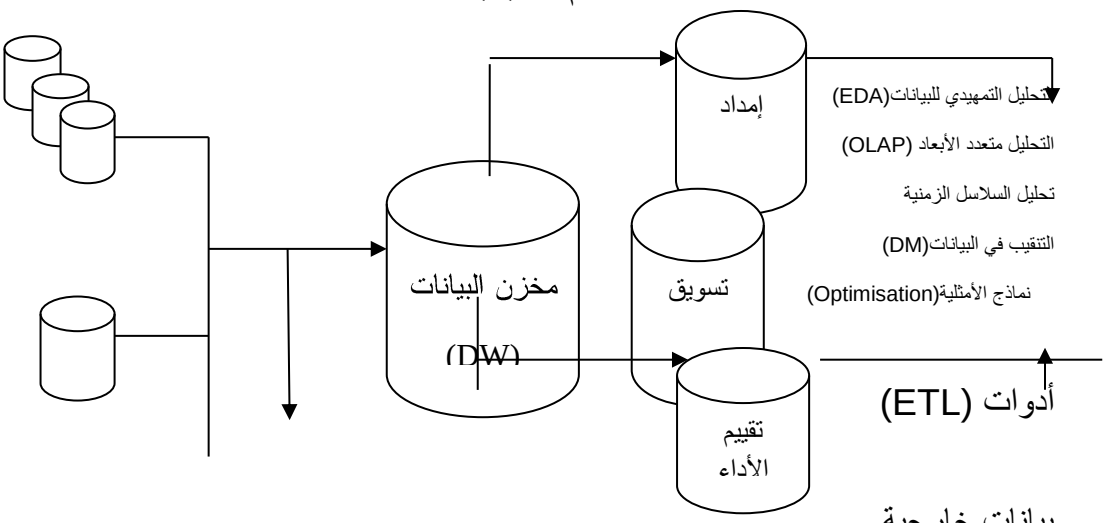

المصدر: Vercellis, C. (2009) ***Business Intelligence: Data mining and optimization for decisionmaking***, Chichester, UK, John Wiley& Sons Ltd, P. 9.

من خلال الشكل رقم (٣) يتضح أن ذكاء الأعمال يتكون من ثلاثة عناصر هي:

أ. مصادر البيانات:

كمرحلة أولى في عمل ذكاء الأعمال يجب جمع ودمج البيانات المخزنة في مصادر أولية وثانوية مختلفة، والتي يكون غالبا غير متجانسة من حيث النوع والمصدر. هذه المصادر تتمثل في جزئها الأكبر في البيانات المرتبطة بالنظم العملياتية للمؤسسة، الجزء المتبقيهو بيانات خارجية.

ب. مخزن البيانات(Data Warehouse)ومتجر البيانات(Datamart):

يعرفمخزن البيانات (DW) بأنه: "عبارة عن قاعدة بيانات تؤمن التقارير وأدوات الاستعلام، وتقوم بتخزين البيانات الجارية والبيانات التاريخية (الجديدة و القديمة) والإحصائية، التي تستخلص من نظم العمليات المختلفة وتوحدها لأغراض الحصول

على التقارير والتحاليل الإدارية وصناعة القرار". وعادة ما تتكون مخازن البيانات من متاجر البيانات (Datamarts) يتضمن كل واحد منها بيانات خاصة بمجال معين.

وبالاعتماد على تقنية الاستخراج، والتحويل، والتحميل(ETL)يتم خزن البيانات من المصادر السابقة في مخازن البيانات ومتاجر البيانات من أجل دعم تحاليل ذكاء الأعمال.

ج. المنهجيات التحليلية لذكاء الأعمال:

يتم استخراج البيانات من مخازن البيانات ومتاجر البيانات وتستخدم لتغذية تحاليل ونماذج ذكاء الأعمال بهدف دعم اتخاذ القرارات. من بين أهم المنهجيات والأدوات التي يعتمد عليها نظام ذكاء الأعمال في إجراء تحاليله نجد ما يلي:

- **التحليل متعدد الأبعاد (OLAP):**يعتمد علىمجموعة من التكنولوجيات التي، وبالاعتماد على عرض متعدد الأبعاد للبيانات، تسمح للمحللين ومتخذي القرارات بمعالجة بياناتهم بصفة تحليلية، تفاعلية، سريعة ورؤية بيانات المؤسسة من عدة زوايا (أبعاد).

- **التحليل التمهيدي للبيانات (EDA):**منهجية لتحليل مجموعات من البيانات من خلال تلخيص خصائصها الرئيسية في شكل يسهل فهمه في كثير من الأحيان من خلال الرسومات البصرية وبدون استخدام نموذج احصائي أو وضع فرضية إحصائية

- **تحليل السلاسل الزمنية:** يفيد تحليل السلاسل الزمنية في دراسة تطور الظواهر عبر الزمن وتحديد اتجاهاتها والتحكم في مساراتها والتنبؤ بقيمها المستقبلية.

- **التنقيب في البيانات (Data Mining):**تستخدم عملية التنقيب في البيانات أدوات مختلفة في تحليل البيانات لاكتشاف أشياء غير معروفة سابقا وأنماط وعلاقات صحيحة في مجاميع بيانات كبيرة. يمكن أن تتضمن هذه الأدوات نماذج إحصائية وخوارزميات رياضية وطرق التعلم بالحاسوب مثل الشبكات العصبية وأشجار القرار.

- **نماذج الأمثلية(Optimisation):**وهي نماذج تستخدم للبحث عن الحل الأمثل من بين مجموعة من الحلول الممكنة.

٢. تطبيقات ذكاء الأعمال:هناك العديد من مجالات تطبيق ذكاء الأعمال،والجدول التالي يوضح بعض التطبيقات لذكاء الأعمال:

الجدول رقم (٠١): استعراض لبعض تطبيقات ذكاء الأعمال

المجال	المعلومات	التبصر	القرار
إدارة العلاقة مع الزبون	تحديد قيمة حياة الزبون بواسطة الخدمات المقدمة للزبون	تحليل أثر محفظة المنتوجات و الخدمات الإضافية على قيمة الزبون	تخفيض الخدمات الإضافية المقدمة للزبائن الأقل قيمة من اجل تخفيض تكاليف الخدمات المقدمة لهم
المبيعات	تاريخ المبيعات معبر عنه كميا أو نوعيا وفقا لمجموعات المنتوجات	البحث في أثر التغير في أسعار المنتوج على حجم المبيعات	تصحيح أسعار مجموعات خاصة من المنتوجات
المالية	تكاليف الوحدة الواحدة من المنتوج المصنع مقارنة مع المبيعات	تحليل الربحية لتحديد المنتوجات الأقل ربحا	تغيير عملية الإنتاج من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج
الإمداد	معلومات حول طرق النقل البحري ذات العلاقة بتكاليف النقل	أمثلة (Optimisation)الطرق لتدنية تكاليف النقل	تغيير إجراءات اختيار الطريق أو النقل.

ابعاد ذكاء الاعمال:

١. البنية التحتية لذكاء الاعمال Business intelligence Infrastructure:

٢. فريق ذكاء الأعمال Business intelligence Team

٣. قدرات ذكاء الأعمال التشغيلية Operational Business intelligence Capabilities:

٤. قدرات ذكاء الأعمال الاستراتيجية Strategic Business intelligence Capabilities

الابداع التنظيمي Organizational innovation

١- مفهوم الإبداع التنظيمي:

يحيط مفهوم الإبداع شيئاً من الغموض لأنه يغطي حقلاً واسعاً، فضلا عن أنه يعد وعاءً لإنتاج الافراد المتنوعين معرفياً في المنظمة، وتحاول الباحثة التأطير لمفهوم الإبداع التنظيمي بعد التعرف به لغة وأصلاً، فقد جاء مفهوم الإبداع في اللغة العربية متشعباً واختلط بمفردات أخرى حسب اجتهادات الباحثين وتنوع مداخلهم، وجاء معنى الإبداع في لسان العرب على انه ((عدم النظر واشتق من الفعل بدع الشيء يبدعه بدعاً، وابتدعه إنشاه وأبداه)) (الكبيسي، ٢٠٠٢: ١٩) وقد ورد ذكر مصطلح الإبداع في كتاب الله القران الكريم كقوله تعالى (بَديعُ السَمواتِ وَالأرضَ) سورة البقرة :الآية (١١٧) معناه أن الله عز وجل خلق الكون وحده لا شريك له ولم يسبقه احد بمثالٍ قبله أو صنعٍ مثله، كذلك فقد تناولت الأدبيات والدراسات مفهوم الإبداع وقد اظهر عدد من الباحثين في هذا المجال ليعرفوا الإبداع كل حسب وجهة نظره المستوحاة من دراساته واتجاهاته فيرى (عيسى، ١٩٩٩: ٣) .

إن مصطلح الإبداع يستند على ثلاثة أمور:

أ) إن الإبداع عمل واع وجهد دؤوب لا يأتي من دون عناء.

ب) إن الابداع فعل تغير كونه توليداً وأدواته الخيال، التصور والمعرفة بأنواعها.

ج) الإبداع ابتكار تستنبط فيه الحقائق غير المعروفة من حقائق معروفة في الأصل.

فقد عرّفه(Hippel, 1988: 17) بأنه صنع شيء ما بشكل جديد يعتمد في تركيبه على اشياء موجودة اصلا, وعُرف بأنه ((العملية او النشاط الذي يؤدي إلى إنتاج يتصف بالجدة والأصالة والقيمة من أجل المجتمع (ACKSON, CH, 2000, J-223-239)

وعرف (TORRONCE)الإبداع بأنه (عملية تحسين للمشكلات والوعي بمواطن الضعف والثغرات وعدم الانسجام والنقص في المعلومات والبحث عن الحلول والتنبؤ وصياغة فرضيات جديدة واختيارها وإعادة صياغتها أو تعديلها من اجل التوصل إلى الحلول أو ارتباطات جديدة باستخدام المعطيات المتوافرة ونقل او توصيل النتائج الى الآخرين (عواشريه، ٢٠٠٩: ٦) ويرى

(Terziovski&Samson,2oo1:24) ان الابداع عملية معقدة من السهل تحديدها لأهميتها الاساسية في تحقيق النجاح المنظمي، ولكن من الصعب ادارتها حيث ان اشتداد المنافسة العالمية وتقصير دورة حياة المنتج تؤدي الى ضرورة الابداع ، كما يرى(حسن) الإبداع على انه مجموعة خصائص الأفراد وقدراتهم وسمات الأفراد للتفكير الإبداعي منطلقين من فكرة أن الفرد المباح يمتلك مهارات إضافية للإبداع مثل القدرة على تحمل الغموض وعدم الحكم المبكر على الأشياء وانفتاحه على الخبرات الجديدة المتنوعة او مهارات شخصية مثل حب الاستطلاع والمثابرة وروح المجازفة والقدرة على تغيير المشكلات (حسن، ٢٠٠٠: ٣٣١)، ويعرف الكبيسي الإبداع بأنه المزيج من الطلاقة والمرونة والأصالة والقدرة على التوسع والحماسية نحو الأفكار التي يمكن الفرد من الانطلاق من أمس التتابع العادي للتفكير الذي يؤدي الى إنتاج يتصف بالجدة والأصالة والقيمة، أو هو إيجاد حلول جديدة للمشكلات شريطة انه يتم التوصل اليها بطريقة مستقلة (الكبيسي، ٢٠٠٢: ٩٤).

وقد عرف الابداع بانه (نقل او تحويل المعرفة الحالية الى افكار جديدة وتطبيقها على شكل منتج جديد يضيف قيمة للزبون) (www.flexiblearing.nelluu)، وعرفه (kotler,1997,335) هو (اي سلعة او خدمة او فكرة تدرك من قبل فرد وقد تكون للفكرة زمن طويل ولكنها تُعد جديدة بالنسبة للفرد الذي يرى بنفسه انها جديدة ، وقد أكد كل من (porter&stern,1999, 335) على أن الإبداع هو (تحويل المعرفة الى منتجات، خدمات، عمليات جديدة تتضمن اكثر من علم وتكنولوجيا، إذ تشتمل على البصيرة لمقابلة حاجات الزبون)، ويقدم (Griffin,1995: 251 & Moorhead) تعريفا للإبداع يركن على انه (عملية عقلية معرفية او نمط من التفكير التباعدي يتصف بالخلاقة والمرونة والأصالة والحماسية للمشكلات، وينتج عنه ناتجا ابتكاريا) ،اما (Robbins,1996:105) عرف الابداع بأنه القابلية على جمع الافكار واخراجها فريدة من نوعها او جعل ترابطات بين هذه الافكار وقد لا تكون هذه

متولدة من الشخص نفسه كي يصبح مبدعا، ويرى (القريوني، ٢٠٠٥:11) الإبداع بأنه (يشتمل على خطوة إضافية وهي تطبيق الافكار الخلّاقة بما يؤدي الى تقديم منتجات جديدة ويضيف قيمة ملحوظة للمنظمة، اما تحقيق مزيد من الارباح او تقليل التكامل ويُعد عنصر المخاطرة عنصراً أساسياً لازماً لتحقيق الإبداع). واستناداً لما تقدم يرى الباحثان (إن الابداع التنظيمي هو(بزوغ فكرة لدى شخص ذات قدرات عقلية وابداعية وذكاء عالٍ لم يستطع احد الوصول اليه ، يقوم بتطبيقها على ارض الواقع بشكل امثل ويتميز بالجدة والاصالة والمرونة والقيمة لحل المشكلات).

٢) مراحل الإبداع

ان الابداع التنظيمي يمر بمراحل عديدة وكما موضح بالشكل (5) (خير الله جمال، ٢٠٠٨: ٧٣-٧٤):

أ) الإعداد: وهي تحديد الاعمال الامامية اي دراسة المعلومات والابحاث ذات العلاقة بموضوع ما.

ب) الاندماج مع المشكلة: وهي دراسة المشكلة من جميع الزوايا والاحتمالات والحقائق والابداع بمعنى معاينة الشكل بكامل تفاصيله وملابساته.

ج)احتضان المشكلة: اجعل عقلك الباطن يحتضن هذه المشكلة بعد ما استوعبها العقل الواعي، دع العقل الباطن والذي يحتوي على عملية الابداع والابتكار والتجميع يبحث عن حل للمشكلة.

د)الوصول الى الحل: تجميع مرحلتا الاعداد والاحتضان لينتج عنها الحل بصورة مفاجأة بحيث تطفو على عقلك الواعي فتقول (وجدتها).

هـ)التقييم: وهي مرحلة اختيار الافكار وتمحيصها وتطبيق المعايير عليها ومن ثم الحكم عليها بالصلاحية او عدمها.

و)التطبيق: وهي مرحلة ترجمة الابداع الى واقع عملي بمعنى ان افكارك الابداعية اصبحت ملموسة ومفيدة وقيمة وعملية.

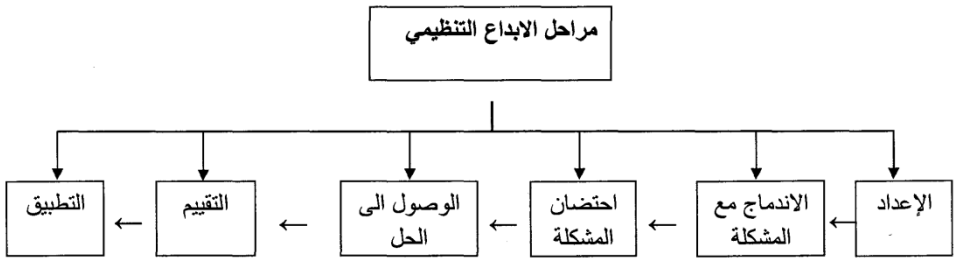

المصدر: خير الله، جمال انيس، الإبداع الإداري، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،٢٠٠٨، ٧٣-٧٤.

٣) نماذج الإبداع التنظيمي

لقد وضح الكُتّاب والباحثون مجموعة من النماذج الاساسية المتعلقة بالابداع التنظيمي وهي على النحو الآتي:

أ- نموذج (Rossman_١٩٣١)

لقد وضح (Rossman) أنموذجه اعتماداً على (Wallas) فقد أجرى دراسته على (٦١٥) مديراً في عام (١٩٣١) وتوصل الى وضع أنموذجا للإبداع مؤكداً على كونها عملية لا شعورية وغير موجهة، يتألف هذا النموذج من سبع خطوات وهي

أ) ملاحظة الحاجة.
ب) جمع المعلومات.
ت) تحديد الحلول.
ث) تحليل ملائم لهيئة الحلول لبيان ميزاتها ومساوئها.
ج) ولادة الفكرة الجديدة.
ح) التجربة واختيار الحلول الموضوعية.

ب - أما (Kotler, 2000:٥٥٥) فقد قدم نموذج تبني الأبداع يتبنى النموذج الأبداع تسويقياً من خلال ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: مرحلة الإدراك والتي تشير إلى أن المستهلك يصبح واعياً بالإبداع لكن لديه نقص في المعلومات. ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة التأثير وتشمل خطوتين هما الاهتمام والتقويم ثم المرحلة الثالثة : وهي مرحلة السلوك وتشمل على خطوتين هما الحكم والتبني.

٤) الإبداع التنظيمي

وبناءً على ما طُرِح من نماذج الابداع التنظيمي وحسب وجهة نظر منظريها، فيمكن تحديد مكونات الابداع التنظيمي بـ(تمكين العاملين، الابداع في اتخاذ القرار، تشجيع الابداع،التخطيط الاستراتيجي

أ) تمكين العاملين:

هو مشاركة العاملين في انجاز القرارات واعطائهم المزيد من الحرية في العمل والتصرف والرقابة الذاتية مع دعم قدراتهم ومهارتهم بتوفير الموارد الكافية والمناخ الملائم وتأهيلهم فنيا وسلوكياً والثقة فيهم ويُعَد دور القيادة في انجاح التمكين في غاية الاهمية، لأن التمكين يتطلب من القيادات والإدارات العليا التنازل عن شيء من النفوذ الذي تتمتع به والاستعداد القوي لذلك التنازل، وإعادة توزيع ذلك النفوذ على العاملين في مختلف مشتريات المنظمة ولكن واقع الامر فإن التنازل عن شيء من قوته لصالح المرؤوسين لا يعني فقدانه لتلك القوى، لان القادة الناجحين هم الذين تزداد قوتهم عندما يشاركهم الآخرون بها، استنادا لما تقدم ترى الباحثة ان القيادات وفي تبنيهم وانتمائهم لرؤية القائد والدفاع عنها بشكل ذاتي والمشاركة هي مقوم من مقومات التمكين في المنظمات المعاصرة فلابد من توفير مناخ المشاركة وتحفيز العاملين على التفكير الابداعي لتحسين العمل ومنح حق المسائلة الموضوعية لصالح المنظمة دون تحفظ او تردد ويتطلب من الموظفين ان يستخدموا حلاً حكيماً وتحكيم رأيهم في جميع المواقف والاوقات(الجنابي، ٢٠١٣: ١٠).

ويعرف الباحثان تمكين العاملين بأنه ((هو إعطاء المزيد من الحرية في العمل ومشاركة العاملين في اتخاذ القرارات ودعم قدرتهم ومهارتهم الابداعية)).

ب- الإبداع في اتخاذ القرار

((هو عملية ترتبط في إعادة صياغة اتخاذ القرارات في إطار المنظمة بشكل عام مع التركيز على مفهوم المنظمة المتعلمة التي تعمل كوحدة واحدة بشكل مبدع ويمكن تحقيق ذلك بتوافر الشروط التالية وهي :

١- إن اتخاذ قرارات إبداعية يتطلب وجود مدراء ذوي تفكير عميق يعملون من مختلف المستويات التنظيمية.

٢- إن اتخاذ قرارات إبداعية يتطلب أن يتعلم المدراء او متخذو القرار حل المشكلات كعالج بصورة ابداعية.

٣- ان اتخاذ القرارات الإبداعية يتطلب تنمية المهارات والقدرات الابداعية وتعزيزها بشكل مستمر وذلك باكتساب المعرفة وذلك بالتشكيك وإثارة التساؤلات.
٤- ان اتخاذ القرارات الادارية بشكل عام والإنتاجية او الخدمية بشكل خاص لا تعلن عن نفسها بل يجب ان تشخص وتوضع على طاولة الحل والمعالجة (الفضل، ٢٠٠٩: ٧٥).

واستنادا لذلك يرى الباحثان إن أدوات اتخاذ القرارات هي التي تضمن عملية الابداع في هذا الجانب، وان عمل المدير الحقيقي او القائد الاستراتيجي هو اتخاذ القرار الذي يميز البديل الافضل والامثل بين البدائل المختلفة والمتاحة وبالتالي اختيار البديل الامثل الذي يعرض قابلية الذكاء الاستراتيجي لدى المدير وقدرته على الإبداع واعتماد هذا الذكاء كأساس منهجي لاتخاذ القرار.

ج) تشجيع الإبداع:

يُعد تشجيع الابداع في المنظمات الحكومية وغير الحكومية ذو أهمية كبيرة فهو(ركيزة للتطوير الهادف الى رفع مستوى الاداء ولا يأتي ذلك إلا من خلال تلمس عوائد الإبداع داخل وخارج المنظمات)، اذ تُعد تهيئة الأجواء المناسبة للعاملين في المنظمة هي الركيزة الأساسية لإطلاق مواهبهم وإبداعاتهم في انجاز الأعمال وحل المشاكل وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط ويلحظ أن المنظمات الغربية تولي هذا الجانب أهمية قصوى في البحث والدراسة المتعمقة في تشجيع الإبداع لغرض او بهدف معالجتها للمشكلات او المنافسة مع الآخرين ولا ريب أن ما وصلوا إليه من تقدم ليس وليد الصدفة بل يعتمد على تهيئة الأجواء الملائمة للمبدعين والموهوبين في إبراز طاقاتهم واستثمارها الاستثمار الأمثل. إذ أن حضارات الأمم والشعوب تنهض على اكتشاف المبدعين من أبنائها (توفيق، ٢٠٠٩: ٤٨)، واستناداً لما تقدم يرى الباحثان بأنه إعطاء امتيازات لتنمية قدرات العاملين وحفزهم للأداء المتميز والإبداع وتهيئة المناخ الملائم لإطلاق إبداعاتهم باستخدام القادة لذكائهم الاستراتيجي.

د) التخطيط الاستراتيجي

يعد التخطيط الاستراتيجي ومنا ينجم عنه من أهداف بعيدة المدى، وما يتبعها من أهداف متوسطة وقصيرة المدى وتحويلها الى برامج وسياسات وفعاليات لتحليل الاوضاع السائدة محلياً وعالمياً، وتدرس الاحتياجات المتغيرة وتبعاتها على أعمال المنظمات وما يعنيه كل ذلك من فرص او تهديدات وتقوم المنظمات بتشخيص قدراتها وإمكانياتها الداخلية، بعدها تسعى المنظمة لوضع الاستراتيجيات الملائمة للتكيف مع

المعطيات (كاستغلال الفرص المتاحة والتغلب على التهديدات) للحفاظ على استمرارية بقائها وصولاً بها لتتبوأ الموقع الريادي في جميع مجالات أنشطتها.

وعرف (Hussy) التخطيط الاستراتيجي بأنه (جزء مهم من الإدارة وعنصر حيوي من عناصرها لأنه يعبر عن إدراك المستقبل وتهيأة مستلزمات التعامل معه، فهو يجسد الآفاق الفكرية والفلسفية لإدارة ويواكب مراحل تطورها (الغالبي، ٢٠٠٧: ١٠٣) قد ازدهرت اهمية التخطيط الاستراتيجي في عصر العولمة والمتغيرات المتلاحقة والمنافسة الحادة في البيئة الخارجية/ حيث يشير (Steiner) إلى أن التخطيط الاستراتيجي يقوم على أربعة عناصر مهمة هي: (الغالبي، ٢٠٠٧: ١٠١)

- المستقبلية في اتخاذ القرار: أي ضرورة تحديد بدائل يمكن اتباع أي منها مستقبلاً.
- العملية: أي أن التخطيط الاستراتيجي هو عملية تبدأ بتحديد الأهداف ثم السياسات وطرائق الوصول الى الاستراتيجيات
- الفلسفة: التخطيط الاستراتيجي هو اتجاه وطريقة في الحياة وجزء مهم من العملية الإدارية.
- الهيكلية: وهي عبارة عن عملية منظمة تسعى لتحديد الغايات والاهداف والسياسات والاستراتيجيات.

ابعاد الابداع التنظيمي

١. ابداع التصنيع Manufacturing innovation:

٢. ابداع العملية Processing innovation:

٣. ابداع اداري Administrative innovation:

المحور الثالث: الجانب العملي

اولاً: الصدق الاحصائي لمقاييس البحث:

تم التحقق من الصدق الاحصائي لمقياس البحث وكما موضح في الخطوات المدرجة ادناه:

١. الصدق الظاهري لمقياس البحث:

لغرض التحقق من ان فقرات المقياس تم صياغتها بشكل يحقق الهدف الأساسي لها، وهو تمثيل ابعاد المقياس تمثيل صحيح بعد ترجمة المقياس من اللغة الإنكليزية الى اللغة العربية تم عرض مقياس البحث على جملة من الخبراء المحكمين والبالغ عددهم (٥) من ذوي الاختصاص في مجال إدارة الاعمال لذا تم إعادة صياغة بعض الفقرات بناءً على مقترحاتهم لتصبح أكثر وضوح ودقة للمستجيبين.

٢. **ثبات مقياس البحث:** يوضح الجدول (3) الاتساق الداخلي لكل فقرة من فقرات المقياس، اذ تم التحقق من ثبات مقياس البحث من خلال استخدام معامل ألفا كرو نباخ.

الجدول (3) ثبات مقياس البحث

متغيرات البحث	ابعاد المقياس	ألفا كرو نباخ
ذكاء الاعمال	البنية التحتية لذكاء الاعمال	٠.917
	فريق ذكاء الاعمال	0.912
	قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية	0.912
	قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية	٠.917
الثبات الكلي لمقياس ذكاء الاعمال`	0.904	
الابداع التنظيمي	ابداع التصنيع	٠.913
	ابداع العملية	0.909
	ابداع اداري	٠.936
الثبات الكلي لمقياس الابداع التنظيمي	٠ .901	
الثبات الكلي لمقياس البحث	0.922	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss,v.24

ثانياً. الإحصاء الوصفي:

تشكل الإحصاءات الوصفية مجموعة من الأدوات الإحصائية التي تصف الخصائص الأساسية لمجتمع الدراسة وتلخص البيانات بطريقة واضحة ومفهومة.

الجدول (٤) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الاستجابة تجاه ابعاد ذكاء الاعمال

ابعاد ذكاء الاعمال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
البنية التحتية لذكاء الاعمال	3.4707	.62478	متوسط
فريق ذكاء الاعمال	3.7431	.68968	مرتفع
قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية	3.6204	.67641	مرتفع
قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية	3.8247	.85336	مرتفع جدا

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Spss,v.24

يتضح من الجدول (٤) أعلاه ان **بعد قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية** وهو أحد ابعاد ذكاء الاعمال حصل على اعلى وسط حسابي بلغ مقداره (٣,٨٢٤٧) وهذا يدل على ان نظام ذكاء الأعمال يمكن في الوقت الحقيقي تحديد الاتجاهات لعينة الدراسة وكذلك يستخدم نظام ذكاء الأعمال لتحديد الاتجاهات والفرص والتهديدات في بيئة الأعمال فضلاً عن ذلك المعلومات المستمدة من نظام ذكاء الأعمال تساعد بشكل كبير في صياغة الاستراتيجية التنظيمية ومساعدة المدراء التنفيذيين بشكل كبير من قبل نظام ذكاء الأعمال لاتخاذ القرارات وكذلك. **اما بعد البنية التحتية لذكاء الاعمال** فقد حصل على اقل وسط حسابي بلغ مقداره (٣,٤٧٠٧) وهذا يدل على ان البنية التحتية لذكاء الأعمال تمكن وقت لاستجابة السريعة لاستخدامات النظام بشكل متوسط وكذلك تستثمر المنظمة الموارد اللازمة بشكل متوسط لاقتناء وصيانة البنية التحتية لذكاء الاعمال.

الجدول (٥) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى الاستجابة تجاه ابعاد الابداع التنظيمي

ابعاد الابداع التنظيمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
ابداع التصنيع	3.8310	.75161	**مرتفع جدا**
ابداع العملية	3.7199	.68939	**مرتفع**
ابداع اداري	3.5926	.94427	**المتوسط**

المصدر: من اعدا الباحث بالاعتماد على مخرجات Spss,v.24

يتضح من الجدول (٥) أعلاه ان بعد **ابداع التصنيع** وهو أحد ابعاد الابداع التنظيمي فقد حصل على اعلى وسط حسابي بلغ مقداره (٣,٨٣١٠) وهذا يدل على ان مصارف القطاع الخاص دائما رائدة في تقديم خدمات جديدة وفي هذه المصارف تتوفر الموارد المالية للموظفين للبحث والمشاريع الجديدة واخيراً يتم تدريب الموظفين في عينة البحث لتطوريهم من اجل تقديم منتجات جديدة ومتفوقة. اما فيما يخص بعد **الابداع الإداري** فقد حصل على اقل وسط حسابي بلغ مقداره (٣,٥٩٢٦) وهذا يدل على استخدام المنظمة أنظمة ادارية جديدة بشكل متوسط مثل (نظم التوظيف والتقييم ونظم دعم اتخاذ القرار) وكذلك كانت مصارف القطاع الخاص رائدة في تقديم أنظمة إدارة جديدة بشكل ضعيف (مثل التوظيف ونظم التقييم الجديدة) واخيراً فمصارف القطاع الخاص متحفظة في إدخال أنظمة الإدارة الحديثة (مثل أنظمة التوظيف، نظام تقييم جديد).

ثالثاً. اختبار الفرضيات:

1. الارتباط بين المتغيرات : يمثل معامل الارتباط احد أساليب أو طرائق الإحصاءات الاستدلالية أذ يستخدم لمعرفة طبيعة واتجاه ودرجة العلاقة وقوتها ومعنويتها للعلاقة الخطية بين متغيرين فضلاً عن ذلك يشير الإحصاء الاستدلالي الى الإحصاءات التي تمكننا من الحصول على استنتاجات من بيانات العينة، وتعميمها على مجتمع الدراسة (Zikmund *et al.*, 2010,p.413) . والجدول (6) يوضح الارتباط بين متغيرات وابعاد الدراسة.

الجدول (6) علاقات الارتباط لمتغيرات وابعاد المخطط الفرضي

متغيرات وابعاد البحث	البنية التحتية لذكاء الاعمال	فريق ذكاء الاعمال	قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية	قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية	ذكاء الاعمال	ابداع التصنيع	ابداع العملية	ابداع اداري	الابداع التنظيمي
البنية التحتية لذكاء الاعمال	1								
فريق ذكاء الاعمال	.543**	1							
قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية	.516**	.761**	1						
قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية	.560**	.562**	.569**	1					
ذكاء الاعمال	.773**	.856**	.851**	.836**	1				
ابداع التصنيع	.572**	.596**	.599**	.550**	.695**	1			
ابداع العملية	.616**	.646**	.630**	.572**	.739**	.663**	1		
ابداع اداري	.280**	.343**	.370**	.314**	.393**	.347**	.446**	1	
الابداع التنظيمي	.582**	.634**	.642**	.575**	.730**	.800**	.837**	.787**	1

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss, v.23

يتضح من الجدول (٦) وجود ارتباط إيجابي قوي بين ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي اذ بلغت قيمته الارتباط (0.730) وكذلك وجود ارتباط إيجابية فوق متوسط بين البنية التحتية لذكاء الاعمال والابداع التنظيمي اذ بلغت قيمة الارتباط (0.582)، وجود ارتباط إيجابية قوي بين فريق ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي اذ بلغت قيمة الارتباط (0.634) وكذلك وجود ارتباط إيجابي قوي بين قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية والابداع التنظيمي اذ بلغت قيمة الارتباط (0.642) واخيراً وجود ارتباط إيجابي فوق المتوسط بين قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية والابداع التنظيمي اذ بلغت قيمة الارتباط (0.575) وفقاً للباحث (Saunders ,et al., 2016,p.545). وهذا بدورة يسهم في تقديم مساندة لفرضيات البحث الرئيسية والفرعية.

2. اختبار التأثير بين المتغيرات

أ. **اختبار علاقة التأثير بين المتغيرات الرئيسة للدراسة:**

تم اجراء هذا الاختبار باستخدام تحليل المسار **(Path Analyze)** بواسطة برنامج التحليل الاحصائي **AMOS, V.24** لغرض التحقق من علاقة التأثير بين مقدرات تكنولوجيا المعلومات وسلوك المواطنة التنظيمية وتم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول (7) والشكل (5)وكالآتي:

الشكل (٥) علاقة التأثير بين المتغيرات الرئيسة للدراسة

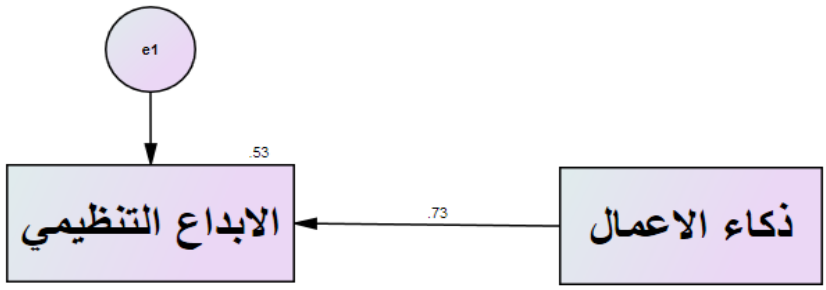

الجدول (7) علاقة التأثير بين المتغيرات الرئيسة للدراسة

المتغيرات الرئيسية			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
ذكاء الاعمال	<---	الابداع التنظيمي	.737	.055	15.518	***	قبول الفرضية

يلاحظ من الشكل (5) أن هناك مساراً يسلكه المتغير المستقل (ذكاء الاعمال) خلال تأثيره بالمتغير المعتمد (الابداع التنظيمي). وبناء على ما جاء في الجدول رقم (٧) والشكل المذكورين انفاً نتوصل الى قبول فرضيات التأثير الرئيسة، اذ يتضح وجود تأثير مباشر وايجابي ذي دلالة أحصائية لذكاء الاعمال في الابداع التنظيمي (قيم C.R أكبر من ١,٩٦) بلغ مقداره التأثير (0.73) مما يؤدي الى قبول الفرضية الرئيسة (Tabachnick and Fidell,2001: 687).

ب. اختبار علاقة التأثير بين ابعاد ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي: تم اجراء هذا الاختبار باستخدام تحليل العاملي بواسطة برنامج التحليل الاحصائي **AMOS, V.24** لغرض التحقق من علاقة التأثير ابعاد ذكاء الاعمال في الابداع التنظيمي وتم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول (8) والشكل (6):

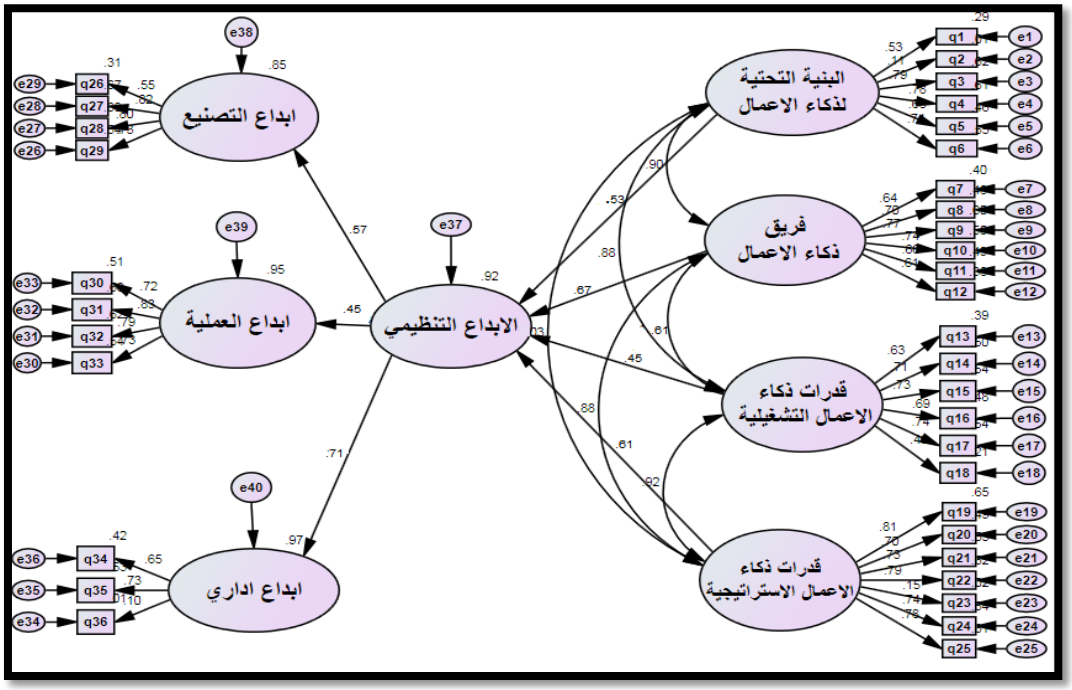

الشكل (6) علاقة التأثير ابعاد `ذكاء الاعمال في الابداع التنظيمي

الجدول (8) علاقة التأثير ابعاد ذكاء الاعمال في الابداع التنظيمي

	Estimate	S.E.	C.R.	P	النتائج
البنية التحتية لذكاء الاعمال ----> الابداع التنظيمي	٠.446	٠.048	9.371	***	قبول الفرضية
فريق ذكاء الاعمال -----> الأبداع التنظيمي	٠.338	٠.049	6.837	***	قبول الفرضية
قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية---> الابداع التنظيمي	٠.609	٠.074	8.247	***	قبول الفرضية
قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية---> الابداع التنظيمي	٠.448	٠.055	8.204	***	قبول الفرضية

وبناء على ما جاء في الجدول والشكل المذكورين انفاً نتوصل الى قبول فرضيات التأثير بين البنية التحتية لذكاء الاعمال والابداع التنظيمي اذ يتضح وجود تأثير مباشر وايجابي ذي دلالة إحصائية (قيم C.R أكبر من 1.96) بلغت قيمة التأثير (0.53) مما يؤدي الى قبول الفرضية (Tabachnick and Fidell,2001 ,p.687) ، و قبول فرضية التأثير بين فريق ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي فقد بلغت قيمة التأثير (0.67) لأن مستوى المعنوية اقل (0.05) وكذلك تم قبول الفرضية بين قدرات ذكاء الاعمال التشغيلية والابداع التنظيمي فقد بلغت قيمة التأثير (0.45) واخيراً تم قبول الفرضية بين قدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية والابداع التنظيمي فقد بلغت قيمة التأثير (٠,٦١) وهذا يؤكد ويعزز من صحة الفرضيات.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

١. أوضحت نتائج البحث ان مصارف القطاع الخاص لديها تصور عن ذكاء الاعمال فيما يتعلق باستخدام نظام ذكاء الأعمال لتحديد الاتجاهات والفرص والتهديدات في بيئة الأعمال فضلاً عن ذلك المعلومات المستمدة من نظام ذكاء الأعمال تساعد بشكل كبير في صياغة الاستراتيجية التنظيمية ومساعدة المدراء التنفيذيين بشكل كبير من قبل نظام ذكاء الأعمال لاتخاذ القرارات الا ان بعض المجالات تحتاج الى فهم افضل لممارسات التطبيق فيما يتعلق في استثمار مصارف القطاع الخاص الموارد اللازمة لاقتناء وصيانة البنية التحتية لذكاء الاعمال والبنية التحتية لذكاء الأعمال يجب ان تحسن حتى تتمكن من لاستجابة السريعة لاستخدامات النظام.

٢. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي الى وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي في مصارف القطاع الخاص وهذا ينسجم مع أهداف البحث والإطار النظري لها.

٣. وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين ذكاء الاعمال والابداع التنظيمي في مصارف القطاع الخاص ويرجع السبب الى ان ذكاء الاعمال يستخدم لتحديد الاتجاهات

والفرص والتهديدات في بيئة الأعمال والمعلومات المستمدة من نظام ذكاء الأعمال تساعد بشكل كبير في صياغة الاستراتيجية التنظيمية.

٤. التقنيات الحديثة المتمثلة بفريق ذكاء الاعمال وقدرات ذكاء الاعمال الاستراتيجية وقدرات ذكاء الاعمال التشغيلية تدعم تعزيز الابداع التنظيمي لدى العاملين يسهم في تحقيق الأداء الكفوء لمصارف القطاع الخاص.

5. أظهرت نتائج البحث أن ذكاء الاعمال يجلب العديد من الآثار الايجابية للأفراد والمنظمات فضلاً عن ذلك زيادة الرضا الوظيفي، والالتزام التنظيمي، مما يؤدي إلى تحقيق اهداف المنظمة و تحقيق الأداء التنظيمي المتميز.

٦. تمتلك مصارف القطاع الخاص البنية تحتية لذكا الاعمال ولكنها بحاجة للتطوير لغرض مواكبة أحدث التقنيات وللارتقاء بمستوى أداء تنظيمي أفضل.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل الية من الاستنتاجات وضعت بعض التوصيات وكلاتي:

١. ضرورة وضع خطة شاملة لغرض التطبيق الناجح لذكاء الاعمال وذلك من خلال التعاون بين بعض المصارف الحكومية والخاصة لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه مصنع المنسوجات وتحديد الهدف وما هي الفائدة التي ستعم جراء التطبيق ذلك.

٢. اعتماد منهج علمي لاستخدام ذكاء الاعمال في مصارف القطاع الحكومى بما يضمن زيادة كفاءة العاملين وتشجيعهم على العمل وتحسين العمليات التصنيعية.

٣. توفير تخصيص مالي لغرض تطوير البنية التحتية لذكاء الاعمال وتوفير الدورات التدريبية والحملات الإعلامية اللازمة لتطبيق هذا المفهوم فى مصارف القطاع الحكومى.

٤. تهيئة البيئة الإدارية لفريق ذكاء الاعمال لاستثمارها في عمليات الابداع التنظيمي في مصارف القطاع الحكومى .

٥. صياغة استراتيجيات لتنفيذ ذكاء الاعمال لتعزيز الابداع التنظيمي تتلاءم مع خصائص البيئة العراقية ومتطلباتها وذلك فى المصارف الحكومية.

٦. تفعيل الدورات التدريبية لكوادر المصارف الحكومية حول ذكاء الاعمال والتطبيقات المهمة لضمان خلق روح عمل جيدة وبالتالي تحقيق الابداع الاداري الجيد للمنظمة.

٧. الحاجة إلى عقد دورات تدريبية وورش عمل لكل من المديرين والموظفين في المصارف الحكومية تتضمن أحدث المفاهيم ومبادي ذكاء الاعمال كذلك توعية العاملين بمفاهيم ومتطلبات تنفيذ اذكاء الاعمال والمنافع الكبيرة المتوقعة منه.

المصادر العربية

١. نجم عبود نجم (٢٠٠٤):**إدارة المعرفة: المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات،** عمان، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع، صـ ٣٢٨-٣٢٩.

٢. عامر إبراهيم قنديل و علاء الدين عبد القادر الجنابي (٢٠٠٥):**نظم المعلومات الإدارية،** عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، صـ ٢٨٣.

المصادر الاجنبية[١]

1. Park, Y. K. (2011). The Dynamics of Opportunity and Threat Management in Turbulent Environments: The Role of Information Technologies. ProQuest LLC. 789 East Eisenhower Parkway, PO Box 1346, Ann Arbor, MI 48106.
2. Saunders, M. N., Lewis, P. and Thornhill, A. (2016). “Research methods for business students " . Seventh edition, Pearson Education Limited.
3. Sekaran, U., and Bougie, R. (2010). " Research Method For Business ", 5th ed, John Wiley and Sons Ltd.
4. Tabachnick, B.G., and Fidell, L.S. (2001). " Using Multivariate Statistics " . 4th ed. Boston Allyn and Bacon.

[١] سورة الشورى / الاية ٣٨ .

5. Zikmund, W., Babin, B., Carr, J., and Griffin, M. (2010). " Business research methods " . 8th ed., South-Western, Cengage Learning.
6. Fink, L., Yogev, N., & Even, A. (2017). Business intelligence and organizational learning: An empirical investigation of value creation processes. Information & Management, 54(1), 38-56.
7. Mirghafoori, S. H., Andalib, D., & Keshavarz, P. (2017). Developing green performance through supply chain agility in manufacturing industry: A case study approach. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 24(5), 368-381.
8. Langit, L. (2007) ***Fundations of SQL Server 2005 Business Intelligence***, USA,Apress, P. 01.
9. Stackowiak, R., Rayman, J. & Greenwald, R.(2007) ***Oracle Data Warehousing and Business Intelligence Solutions***, Indianapolis, USA, Wiley Publishing, inc, P. 03.
10. Vercellis, C. (2009) ***Business Intelligence: Data mining and optimization for decision making***, Chichester, UK, John Wiley & Sons Ltd, P. 01.
11. Rasmussen, N. H., Goldy, P. S. &Solli, P. O. (2002) ***Financial Business Intelligence***, New York, USA, John Wiley & Sons, Inc, P. 04.
12. Williams,S.& Williams,N.(2007), ***The Profit Impact of Business Intelligence***, San Francisco, USA, Morgan Kaufman Publishers, P. 09.

التعددية الحزبية ودور القضاء الاداري في حمايتها

م.د. زياد خلف عودة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة التعليم الاهلي الجامعي

م.د.رافد خيون دبيسان
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة التعليم الاهلي الجامعي

أ.م.د. سمير داود سلمان
عميد كلية النخبة الجامعة

٢٠١٧

المقدمة

ان التعددية الحزبية لما فيها من اهمية تؤثر سلباً وأيجاباً في النظام الديمقراطي على اعتبار ان الأحزاب تتسابق فيما بينها للوصول الى دفة السلطة ولكل حزب أيدلوجية وفلسفة ومشروع وطني يحاول ترجمته على ارض الواقع بنتهاج سياسة معينة الى مبتغاة . كما لايخفى ما للنظام الديمقراطي من أهمية بأعتباره أحلام الشعوب والمبتغى التي ناضل من اجلها الثوار والمفكرون والمنظرون .ولكن مانجد اليه الإشارة إلى الديمقراطية ليست نظاماً كم يشير اليه البعض إنما هي فكرة قد يصل اليها النظام المتبنى في هذه الدولة أو تلك . والديمقراطية وفق التصور السالف الذكر (اي انها فكرة وليست نظاماً) تعد منهاجاً يجسده الفكر الحديث والذي يرد أصل السلطة الى نظريتين أساسيتين هما ((نظرية سيادة الامه ونظرية سيادة الشعب)) وقد اثبت الواقع السياسي ان نتائج نظرية سيادة الشعب يتفوق نظرية سيادة الامة لذلك عدها البعض أساسا ومنهاجاً باعتبار ان الشعب مصدر السلطة وشريعتها لما احتاجت هذه الأفكار الى تجسيد وجدت مبتغاها في النظام النيابي والذي بموجبه يختار الشعب ممثلين عنه يمارسون السلطة غيابة عنه وله (الشعب) عزلهم أنى شاء . اذاً سيتركز البحث هنا على اثر تعدد الاحزاب على النظام النيابي بعناصره الأربعة ... وسنبحث هل ان اقرار فكرة تعدد الاحزاب في الوثيقة الدستورية ألقى بثماره على مجمل الحياة السياسية وكانت ثماراً ايجابية ؟ كما وسنبحث هل ان إنشاء قانون خاص للأحزاب يعد العلاج الناجح للسجالات والمناظرات ؟

أضافة الى اننا سنبحث دور القضاء الاداري في ارساء مبدأ التعددية الحزبية وحمايته لذلك استوجب الأمر الى مراعاة البحث الاتي.

المطلب الأول : التعريف بالأحزاب السياسية

-الفرع الأول :- التعددية الحزبية واهميتها في النظام النيابي

-الفرع الثاني :- قانون تعدد الأحزاب

(قرأه قانونية تحليلية)

-المطلب الثاني :- النظام النيابي مجسداً لفكرة الديمقراطية

الفرع الأول :- أركان النظام النيابي

الفرع الثاني :- الحقيقة القانونية للنظام النيابي

-المطلب الثالث :- اثر تعدد الأحزاب على النظام النيابي ودور القضائي في حمايته الاثران الايجابي والسلبي لتعدد الاحزاب.

الفرع الأول :- الأثر الايجابي والسلبي لتعدد الاحزاب

الفرع الثاني :- دور القضاء الاداري في حماية التعددية الحزبية

- الخاتمة –
- المطلب الأول :- التعريف بالأحزاب السياسية .

ان تنظيمات الأحزاب السياسية قد لا تكون على درجة واحدة من الرقي والوعي السياسي وقد يسيطر توجه او أغلبية تحمل معتقد واحد على مقدرات الحزب وايدلوجيته وطريقة عمله السياسية . وعلى الرغم من ان الدولة الإسلامية والتي كانت تمثل قمة الديمقراطية عندما كان القائد الديني والسياسي والعسكري شخص واحد هو عناية الرسول الأعظم محمد ابن عبد الله ((صلوات ربي وسلامه عليك)) الذي كان يحكم مفاصل الدولة الإسلامية تحت العناية السماوية والوحي الإلهي.فقد كانت المبادئ السماوية التي تجسدت بقوله تعالى ((وشاورهم في الأمر ..)) وقوله تعالى ((وأمرهم شورى بينهم ...))[١] هي التي كانت تمثل دعائم الدولة الإسلامية . الا ان هذا الواعز الديني والخلقي لم يؤثر تاثير كبيراً في الأحزاب السياسية في الوقت الراهن وبقت المصلحة وتحقيق المكاسب هو ما يهيمن على فلسفة الحزب . و يمكن ان نستثني من هذه القاعدة العامة الاحزاب ذات الميول الديني ((الأحزاب الإسلامية)) فهذه الأحزاب كانت تدعوا الى ارساء دعائم الإسلام وان تكون الغلبة لحكم الشريعة . وعلى الرغم من ذلك الا ان الفكر الطائفي المتطرف هو ما يميز دعوة هذه الاحزاب حتى غدت اسيرة لهذا الاتجاه وأفرغت اهدافها من محتواها تحت مطرقة التطرف الديني والتعصب الذي طالما ألقى بظلاله على أراء وأئتلافات هذه الأحزاب.

[١] د. سعد عصفور / المبادىء الاساسية في القانون الدستوري ولنظم السياسية – منشأة المعـــارف بالاسكندرية – ١٩٨٠ص١٥٠.

الفرع الأول : - التعددية الحزبية وأثرها في النظام النيابي المجسد لفكرة الديمقراطية.

تعد نظرية السيادة الشعبية او (سيادة الشعب) هي المهيمنة على الواقع السياسي و مؤدى هذه النظرية ان السلطة مملوكة للشعب وان الاخير يتكون من افراد يشتركون جميعهم في السيادة[١]

و هذه التصور السابق هو الذي اشار اليه جان روسو في العقد الاجتماعي عندما أجاز تجزئة السيادة على الافراد[٢] ونظرية السيادة الشعبية La souvevainete Popuiare هي التي دعت الى التعددية الحزبية على اعتبار ان الأحزاب تتكون من جمهور من الافراد صاحبين السيادة ويعرف الحزب بأنه ((جماعة متحدة من الافراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين ويشتمل هذا البرنامج على اغراض اجتماعية واقتصادية بالاضافة الى الفلسفة السياسية))[٣] و الاحزاب بهذه المعنى ذات اهمية بالغة في الفكرة الديمقراطية لان الاحزاب هي اصلاً ربيبة الديمقراطية كما يقال . والتعددية الحزبية تعني ان تتسابق مجموعة من الاحزاب ذات أيدلوجيات مختلفة اومتقاربة للفوز بدفة السلطة . وان التعددية الحزبية اهمية في جميع الدول وذلك لان موافقة الشعب على الشؤون والمشروعات العامة لا يتحقق على احسن وجه الا اذا وجدت جماعات منظمة تتولى توجيه الرأي العام وتنبه الى مزايا ومثالب المشروع المقترح[٤] كما وان احزاب المعارضة تتولى نوعاً من الرقابة تتمثل بصفة رقيب او المراقب على اعمال الحكومة وبالتالي تقف في وجهها في حال ارادت الحكومة ان تعصف بحقوق وحريات الافراد باصدار قوانين جائرة

---

[١] د. ثروت بدوي / النظم السياسية / جـ١ النظرية العامة مطبعة النهضة العربية – القاهرة ١٩٦٤ص١٤.

[٢] د. سليمان الطماوي / النظم السياسية والقانون الدستوري / دار المعارف المصرية / القاهرة ١٩٨٨ص٢٥٧.

[٣] د. نعمان احمد الخطيب / الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة / دار الثقافة المصرية / القاهرة ١٩٨٣ص٣٩٧.

[٤] جيرالد م . بومبر / مفاهيم الاحزاب السياسية الامريكية / ترجمة محمد نجار / دار النسر عمان ١٩٩٩ص١٠٣.

والاحزاب السياسية Les Parlis Politiaues تقوم على مذهب معين boctring colierenT. وبالتالي فتعدد الاحزاب دليل على الديمقراطية لان وقائع الاحداث تشير دائماً ان الدكتاتورية تقترن بوجود حزب واحد فالنازية والفاشية كانت تدل على جماعات او تنظيمات تأخذ طابع الأحزاب التي تنفرد بالسلطة تستأثر بها تحت فكرة الحزب الأوحد لذلك ان فكرة الديمقراطية السلمية لابد وان تقترن بوجود تعدد الأحزاب السياسية لان تنافس الاحزاب بشكل ايجابي يهدف الى الوصول الى خدمة الصالح العام وهذا التنافس يتم وفق المباديء الدستورية والشرعية[١] وتعدد الاحزاب يهدف الى تلاقح الاراء والمناهج خدمة للوطن والاختلافات فيما بينها ليست اختلافات جوهرية بقدر ما هي اختلافات رؤى وأيدلوجية[٢] وان الاحزاب تساعد الشعب على فهم السياسة بشكل صحيح وهنا نشير ان احزاب المعارضة يمكن ان تشكل اهمية في الفكرة الديمقراطية حيث ان تعدد الاحزاب يقود الى تشكيل ما يعرف بـ ((حكومة الظل)) وهي وسيلة تمارس بموجبها احزاب المعارضة نوعاً من الرقابة على الحكومة الفعلية . وعموماً فان هناك عدة اراء قيلت بشأن علاقة الاحزاب السياسية بالفكرة الديمقراطية حيث ذهب رأي الى ان الاحزاب السياسية هي التي خلقت الديمقراطية وان الديمقراطية الحديثة لايمكن

التفكير فيها الا بمفاهيم الاحزاب فالواقع ان حالة الاحزاب هي افضل دليل ممكن على طبيعة اي نظام واهم تمييز في الفلسفة السياسية الحديثة بين الديمقراطية والدكتاتورية يمكن ان نجده في مفاهيم السياسة الحزبية اذا فليست الاحزاب مجرد زعانف للحكومة الحديثة وانما هي منها مثل القلب . وتلعب فيها دوراً حاسماً وخلاقاً[٣] وهذا الرأي منتقد عند الجانب الاخر الذي يرى ان كثرة الاحزاب هي التي تعرقل سير التقدم والتطور والازدهار فطالما كانت الاحزاب تتصارع فيما بينها وتتعارض ولاتصوت وتنتقد بمبرر وبغير مبرر مما يؤدي الى ان تصبح الاحزاب وكثرتها حجر عثر امام البناء ويمكن اعتبار التجربة العراقية خير مثال على الرأي الثاني . وبالاضافة الى ذلك ان التعددية الحزبية هي من اكثر الانظمة الحزبية شيوعاً في العالم وله صور واشكال

---

[١] لمزيد من التفصيل تراجع / رسالتنا للماجستير الموسومة (مدى تمثيل النائب للناخبين في ظل النظام النيابي دراسة تحليلية) مقدمة الى كلية الحقوق – جامعة النهرين ٢٠٠٦ ص٩٥ وما بعدها .

[٢] موريس جيفرجيه / الاحزاب السياسية / ترجمة علي مقلد ط٣ مطبعة بيروت ١٩٨٠ص١١١ .

[٣] ابراهيم درويش / النظام السياسي / مطبعة النهضة القاهرة ١٩٧٨ص١٥١ .

متعددة حيث تختلف دولة الى اخرى في عدد الاحزاب السياسية الموجودة فيها من حيث التطبيق[١] فهناك نظام تعددي ثلاثي كما هو الحال في فرنسا سنة ١٩٤٥او الثلاثية البلجيكية التقليدية او تعددي رباعي ومثاله الرباعية السويسرية والاسكندنافية[٢] والتعددية الحزبية لاتوجد الا اذا وجدت قوى اجتماعية لها سياسية مختلفة وتتنافس على السلطة[٣] اما الاسباب المباشرة لتعدد الاحزاب فتكمن في انقسام بعض الاحزاب السياسية او تأسيس احزاب سياسية جديدة فضلاً عن اعتماد نظام الانتخاب النسبي والذي يعد بحق اقوى الاسباب المباشرة لتعدد الاحزاب وحيث من المؤكد كما يقول (موريس جيفرجيه) ان التمثيل النسبي يتفق دائماً مع التعددية الحزبية ومن اهم اثاره قطع الطريقة على اي اتجاه نحو الثنائية[٤] والخلاصة يمكن ان نقول ان نظام التعددية يؤدي الى اشتراك اكثر من حزب في تقاسم البرلمان ومن ثم الحقائب الوزارية وذلك لصعوبة حصول احد الاحزاب على الاغلبية المطلوبة الا ان القول لا يعني ان كل الاحزاب الممثلة في البرلمان ستشارك في تأليف الوزارة وانما تتولى هذه المهمة اكثر الاحزاب تمثيلاً في البرلمان في حين تتولى الاحزاب الاخرى مهمة المعارضة وهذا ما حدث في المانيا بعد انتخابات ٢٠٠٥ حيث اتفق الحزبان الكبيران (الديمقراطي المسيحي والديمقراطي الاشتراكي) على تأليف حكومة ائتلافية برئاسة الحزب[٥] الاول ويعد من اهم مزايا التعددية انه نظام يؤدي الى تباين الاتجاهات في الرأي العام بشكل اقرب الى الصواب لذلك فالتعددية تحقق اكبر تمثيل للقوى السياسية كما يقال ان التعددية تؤدي الى تحقيق

---

[١] جيفرجيه / المرجع السابق ص٢٤٢ .

[٢] د. صالح جواد كاظم د. علي غالب / الانظمة السياسية المكتبة القانونية – بغداد ١٩٩٠ ص١٤٤ .

[٣] اوستن رني / سياسة الحكم / ترجمة حسن ذنون بغداد ١٩٦٤ص٢٨.

[٤] د. سعاد الشرقاوي / دراسات في النظم الانتخابية / دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٧ ص١٢٢ .

[٥] د. حميد حنون خالد / الانظمة السياسية /ط٣/ دار العاتك للطباعة القاهرة ٢٠١٠ ص١٣٤ .

مفهوم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى حد كبير وذلك لان البرلمان يستفيد من انعدام التوازن الحزبي فيؤثر بشكل كبير في الحكومة[١] .

اما مثالب التعددية فتكمن في انعدام الاستقرار الحكومي حيث لا توجد اغلبية برلمانية تدعم الحكومة خلال الفصل التشريعي مما يؤدي الى التغيير والتبديل في الوزارة كما وان التعددية تثير الفرقة والانقسام حيث يقسم المجتمع الى مجموعات لكل مجموعة عقيدة سياسية كما وان التعددية تعجز عن الافصاح عن رغبات الشعب واتجاهاته بالنسبة الى قضايا الساعة . ومع ذلك فلا يمكن تعميم هذا القول لان الوعي السياسي والثقافي للشعب هو الذي يقف حداً امام مغالات وتوغل الاحزاب بالاضافة الى ذلك فان انماء الحس الوطني وتقديم المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية بالنسبة للاحزاب هو الذي يجذب الشعب الى اعلاء هذا الحزب واسقاط ذاك . و عموماً اذا كان الهدف من التعددية الحزبية هو اعلاء المصلحة العليا للبلد فاذا ما سلكت كل الاحزاب هذا الطريق فازت .

الفرع الثاني ...قراءة قانونية وتحليلية في قانون تعدد الاحزاب ..

ان قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته لم يكن سوى حبر على ورق ولم تكن نصوصية حقيقية ومطبقة على ارض الواقع . حيث كانت فكرة الحزب الاوحد هي التي تسيطر على الواقع السياسية وحتى بعد الضغط الدولي على السلطة الدكتاتورية الحاكمة في العراق انذاك انبرت التطورات الى انشاء تنظيمات جديدة لم تكن سوى مرأت للحزب الحاكم وتحذو حذوة وتأسست برعايته تحت ظله . وعموماً فلم يكن القانون السالف قد اتى اكله ولم يحقق اي سبب موجب من اسبابه . وبعد ٢٠٠٥ وبعد استفتاء الشعب على دستور ٢٠٠٥ العراقي الذي نص في مادته (السابعة) اولاً ..(يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الإرهاب او التكفير او التطهير الطائفي .....ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق وينظم ذلك بقانون ..)) وهذا يعني بمفهوم المخالفة امكانية تأسيس الكيانات السياسية التي تلتزم بالدستور والنهج الديمقراطي والمناهج الإسلامية وقد اشار الدستور الى التعددية الحزبية بشكل صريح . بالاضافة الى ذلك فقد نص الدستور ايضاً في الباب الثاني (

[١] استاذنا الدكتور سعد عبد الجبار العلوش / دراسات في العرف الدستوري شركة الانعام – بغداد – ١٩٩٠ ص٣٢ .

الحقوق والحريات) –الفصل الثاني (الحريات) على المادة (٣٩) الفقرة الأولى والتي نصت (حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية او الانظمام اليها مكفولة وينظم ذلك بقانون ..)في حين نصت الفقرة الثانية من ذات المادة على ان (لايجوز اجبار احد على الانضمام الى اي حزب او جمعية او جهة سياسية او اجباره على الاستمرار في العضوية فيها..) وهذا يعني ان المادة (٣٩) من الدستور نظمت حرية تأسيس الاحزاب ونظمت عمل الاحزاب واجازات للافراد عدم الانضمام لاي حزب ومنعت الانضمام الجبري . وهذا من دواعي الديمقراطية . وبعد الاطلاع على مشروع قانون الاحزاب المعد من قبل لجان مجلس النواب واللجان التخصصة و جمعيات المجتمع المدني بغية عرضة على التصويت لقراره داخل قبة البرلمان وجدت ان هذا المشروع يحمل في طياته ايجابيات وسلبيات ومثالب ولاهمية الموضوع والخوف على المصلحة الوطنية نسجل اعتراضات على هذا المشروع ومع ذلك لاينكر ان لهذا المشروع ايجابيات .

اولاً – ايجابيات قانون تعدد الاحزاب السياسية

وردت في مسودة مشروع قانون تأسيس الاحزاب السياسية جملة من الايجابيات وهي:-

١- ان القانون في حد ذاته يشكل نقطة تحول في الفكر السياسي والوعي الثقافي للمواطن العراقي والسلطة الحاكمة التي باتت مؤمنة بالفكر الديمقراطي .
٢- ان القانون رسخ فكرة التعددية الحزبية واجاز التنافس الشريف بين الاحزاب السياسية ذات الايدلوجية والفلسفة المختلفة ووضع المبادىء الدستورية حيز التنفيذ.
٣- اكد القانون على ان تعددية الاحزاب السياسية يهدف الى ايصال المجتمع الى اعلى درجات الرقي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ..
٤- ان القانون قضى بشكل نهائي على فكرة الدكتاتورية والتفرد بالسلطة وفكرة الحزب القائد او الحزب الاوحد .
٥- اكدت المادة الاولى من القانون على وجوب ان يعمل الحزب بـ (الوسائل المشروعة والسلمية والديمقراطية في اطار النظام الجمهوري طبقاً للدستور والقوانين)) مما يدلل ان قانون الاحزاب يحث الحزب على الحفاظ على المبادئ الدستورية وخصوصاً المادة الأولى من الدستور التي تنص ((جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ... نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي ..) .

٦- نص القانون في مواده (٣-٤) على مبادئ غاية في السمو وتدل على رغبة المشرع في ان تكون اهداف ومنهاج جميع الاحزاب على درجة من العلانية والوضوح لكي يسهل على القاصي والداني التعرف عليها .
٧- نص القانون في الفصل الثاني وبعض مواد الفصل الاول على اجراءات التأسيس والانتماء واستيفاء الرسوم وباقي الامور التنظيمية الاخرى والواضح ان هذه الاجراءات جاءت من تجارب الدول التي لها باع طويل في تأسيس الاحزاب واحترام التعددية الحزبية والرأي الاخر و السماح للمعارضة السياسة اذا كانت مبينة على نية صادقه في الحفاظ على المصلحة الوطنية . في العمل في وطن واحد

ان إجراءات التأسيس شابهت الإجراءات المتبعة في تأسيس الاحزاب السياسية في سويسرا وفرنسا وانكلترا مما يدلل على قناعة المشرع بالديمقراطية المتبعة في تلك النظم السياسية .

ثانياً – مثالب وسلبيات قانون تعدد الاحزاب

كما هو معلوم لازالت الديمقراطية تفكير جديد في العراق ولازال العراق حديث العهد بالفكر البرلماني النيابي الحر لذا جاءت بعض مشروعات القوانين في غير محلها في حين لازالت بعض القوانين المهمة على جدول اعمال مجلس النواب . وعلى الرغم من ايجابيات مشروع قانون الاحزاب الا ان هنالك سلبيات ومثالب لايمكن ان تنكر ابداً ويمكن اجمال هذه السلبيات في النقاط الاتية :-

١- نصت المادة الثانية منه على ان ((كل عراقي بالغ ومقيم في العراق حق المشاركة في تأسيس الاحزاب السياسية ..)) وهذا يعني ان الساكن في العراق وحدة فقط يؤسس وينتمي الى الاحزاب فما هو حال الاحزاب التي تأسست خارج العراق وهي مشاركة في ادارة البلاد او الاحزاب التي قد يؤسسها المثقفون في المهجر او المعارضة ..
٢- نصت المادة الثالثة على (....يلتزم الحزب باحترام المبادىء التي نص عليها الدستور ومبادىء حقوق الانسان ... واحترام حقوق وحريات الاحزاب الاخرى وتنظيمات المجتمع المدني ..) ونتسائل هنا ما هو الضامن لهذه الالتزامات ؟ ومن هي الجهة التي تحدد ان هذا الحزب او ذلك قد اوفى بالتزاماته ؟

٣- اشارت المادة (٥) على ان ((لا يجوز تأسيس الحزب السياسي على اساس الالحاد او الطائفية او المذاهب ...)) وهذه المادة زائدة وقد اشار اليها الدستور في المادة (السابعة) اولاً وبالتالي تدخل ضمن المادة الثانية من المشروع .

٤- نصت المادة ((السادسة)) (اولاً) على ((وان لايكون العضو محكوماً عليه بجريمة قتل ...)) وهذا منتقد فلفظ ((القتل)) على اطلاقه منتقد ذلك لان القتل قد لا يكون جريمة فهنالك القتل دفاعاً عن الشرف او القتل بدافع الشفقة او الرحمة والقتل خطأ . وكان لابد ان يكون النص ((محكوماً عليه بجريمة القتل العمد ..)) تلافياً من حرمان بعض الاشخاص اصحاب الفكر الراقي والقلب الرحيم والوطنية العالية ممن اخطأو دون عمد من الاشتراك او تأسيس الاحزاب .

٥- نصت المادة ((السادسة)) ((ثالثاً)) على ان ((يرافق طلب التأسيس سيرة شخصية تتضمن اسم ولقب ...)) وهنا نتسائل لماذا يذكر اللقب والاصل ان يكون هذا الحزب بعيد عن الطائفية والمذهبية ؟ ولماذا لايلغى هذا الشرط ؟

٦- اوجبت المادة ((الثامنة)) على ان يقدم طلب التأسيس ونسخة من النظام الداخلي للمفوضية المستقلة للانتخابات ولها ان تطلب اي تعديلات وعلى الجهة المؤسسة للحزب اجراء التعديلات المطلوبة من قبل المفوضية على النظام الداخلي خلال ((٣٠)) يوماً والا رفض طلب التأسيس .

وأرى ان في الامر مصادرة واضحة لديمقراطية التعددية الحزبية فلماذا اصبحت المفوضية صاحبة الحق في البت في تشكيل او تأسيس الاحزاب ؟ وما هو الضامن ان لاتتعسف المفوضية باستعمال سلطتها وتتصرف وفق اهواءها ؟ وكان الاجدى ان يعطى هذا الحق للمحكمة الاتحادية العليا لان القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون على عكس المفوضية المستقلة بالاسم فقط وبالإضافة الى هذه الانتقادات والمثالب وجدت ان هذا المشروع يحتوي على بعض الانحرافات التشريعية التي توجب تعديل بعض المواد بالإضافة إلى ماسبق بحثه ومثال ذلك .

- نصت م١٨ ثانياً من القانون على عقوبات تصل الى السجن لمدة ((ستة سنوات)) لمن يقوم من اعضاء الحزب اقامة علاقات سياسية في الخارج وكان الاولي ان تحال هذة المادة الى قانون العقوبات العراقي رقم ١١١لسنة ١٩٦٩ ((فصل الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي ..))

- لم يشر هذا القانون في اي مادة من مواده الى ضرورة ان تتحلى الاحزاب السياسية المؤسسة بالروح الوطنية واعلاء كلمة العراق والابتعاد عن التراشقات الاعلامية والاتهامات الكاذبة وان تقدم الادلة المستحصلة الى القضاء مباشرةٍ بدل ان تعتبر وسيلة وورقة ضغط سياسي .

المطلب الثاني :- النظام النيابي المجسد للفكرة الديمقراطية

ان النظام النيابي وجد في انكلترا المعروفة بدستورها العرفي الراسخ في ضمير الشعب الانكليزي[١] وان هذا النظام لم ينشأة على شكل نظرية انما تتابع الاحداث ساعد على التطور والنشأة وذلك لان المبدأ السائد في انكلترا هو مبدأ ((سيادة او سمو البرلمان)) والتي تعرف بـ Super mancy of Porliment وعبارة البرلمان تطلق على اجتماع مجلسي اللوردات والعموم[٢] وفي العهود القديمة كانت المملكة تتكون من ممالك لها جمعيات عمومية تسمى ((مجلس الحكماء)) تشارك مع الملك في وضع التشريع وتعيين رؤساء المقاطعات والاساقفة وفرض الضرائب . بالاضافة الى الاختصاص القضائي للمجلس كونه يمثل محكمة عليا وكان . بجانب ملك بريطانيا يوجد مجلس استشاري عال GveaT Coun مكون من كبار الاعيان وملاك الاراضي ورجال الكنيسة والنبلاء وهم يقدمون المشورة للملك[٣] ورغم وجود هذه المجالس الا ان دورها كان استشاري وليس لها اي دور تنفيذي وخاصة ابان سيطرة ملك قوي مثل هنري الثاني ١١٥٤-١١٨٩ والملك جان تير ١١٩٩-١٢٦١ الا ان الملك جان اجبر تحت ضغط الاساقفة على اصدار العهد الاعظم ١٢١٥((المكناكارتا)) وهي وثيقة قانونية

[١] د. عبد الرحمن القادري / الوجيز في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري / دار النشر المغربية / الدار البيضاء ص٩ .

[٢] د. عبد الحميد متولي / الوجيز في النظريات والانظمة السياسية دار المعارف – الاسكندرية – ط ١ ١٩٥٩ص٣٨٠ .

[٣] د. انمار علي حمود / التكييف القانوني للميزانية بين الفقة والتشريع / بحث منشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد العدد الاول ١٩٨٧ بغداد ص٣٣٩ .

توجب على الملك اخذ موافقة المجلس الكبير قبيل تشريع اي ضريبة[١] وبعد هذا التطور استقر المجلس الكبير على احتواء كبار الاساقفة ورجال الدين وسمي بـ House of Lord مجلس اللوردات ثم بدأ الامر الى تكوين مجلس اخر يتكون من فارسين عن كل مقاطعة وممثلين للحضر والريف بواقع فارسين عن كل رقعة[٢] وسرعان ما انفصل هذا المجلس تحت تأثير الاختلاف الطبقي وسمي مجلس العموم . وهذا الامر هو الذي كون المجالس النيابية التي عدت خير ممثل للشعوب باعتبار ان نظرية سيادة الشعب هي السائدة وهي التي اوجبت ان يوكل الشعب سلطته وسيادته الى نائب يمثله ويمارس السلطة والسيادة نيابة عنه[٣] .

الفرع الاول :- اركان النظام النيابي

ان للنظام النيابي أربع دعائم اساسية لا يستقيم اي نظام من غيرها و هذه هي

اولا- وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب

ثانيا- استقلال عضو البرلمان عن هيئة الناخبين

ثالثا- انتخاب البرلمان لميقات معلوم

رابعا- النائب يمثل الشعب كله

و سنستعرض هذه الاركان بشيء من الايجاز ؟

اولا- وجود برلمان منتخب .. كله او بعضه من الشعب فالانتخاب هو جوهر هذا النظام و بدون الانتخاب كما يقول الاستاذ بارتلمي لا يكون النظام النيابي سوى مسالة صورية

---

[١] د. سعاد الشرقاوي / النظم السياسية في العالم المعاصر منشورات دار الجامعة – بيروت ص١٩٤ .

[٢] د. صالح جواد الكاظم و د. علي غالب العاني (الانظمة السياسية / منشورات دار الحكمة – بغداد ١٩٩١ ص٣١ .

١- د. عبد الحميد متولي/ المرجع السابق ص٢١٢

او مجازية fiction[١] و مثاله ما تنسبه الدساتير من الصفة النيابية الى رؤساء الدول الذين يتولون دفة الحكم عن طريق الوراثة او يطلقونها على مجالس الشيوخ التي يكون أعضاؤها خارج الانتخاب كمجلس اللوردات في انكلترا او مجلس الاعيان في العراق[٢] و يضاف الى هذا الركن وجوب ان تتمتع هذه الهيئات النيابية بسلطات فعلية و تتمثل هذه السلطات بسلطة التشريع و الموافقة على الضرائب و الموازنة العامة و جميع السلطات الدستورية[٣]

ثانيا- استقلال عضو البرلمان عن هيئة الناخبين .. وهذا الركن يعني ان مهمة الناخبين الدستورية تنتهي بمجرد أختيارهم أعضاء البرلمان ثم يتولى الاخير دون الناخبين السلطة القانونية[٤] و عليه لا يتمتع الشعب هنا بحق الاعتراض على اعمال البرلمان لاننا هنا بصدد الكلام عن نظام نيابي بحت لذلك ليس للشعب هنا سوى مراجعة رئيس الجمهورية راجيا منه مباشرة حقه الدستورية في حل البرلمان او الاعتراض على مشروعاته بل ولا يجوز هنا استفتاء الشعب و لو استشاريا فقد رفض ذلك في فرنسا على اعتبار انه غير دستوري في ظل نظام نيابي و كذلك أبطل مجلس الدولة الفرنسي بعض قرارات المجالس البلدية لانها لم تباشر اختصاصها و تصدر هذه القرارات الا بعد استفتاء اهل البلدة [٥]

٢- د. محسن خليل / النظم السياسية و القانون الدستوري ج١ النظم السياسية دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٢ ص٢٢٦

٣- د.عثمان خليل عثمان / القانون الدستوري / الكتاب الاول مطبعة مصر ١٩٥٦ ص٢١٣

٤- د.سليمان الطماوي / المرجع السابق ص١٤٦

١- د. عبد الغني بسيوني/ النظم السياسية اسس التنظيم السياسي الدار الجامعية -بيروت ١٩٨٤ ص٢٠٩

٢- د. شمران حمادي / النظم السياسية / ط٤ – مطبعة الرشاد بغداد ١٩٧٥ ص٩١

ثالثا- انتخاب البرلمان لوقت معلوم –ان جميع اعضاء البرلمان المجلس المنتخب يجب ان يتم انتخابهم لميقات معلوم اي لا بد من تجديد هذا الانتخاب و بشكل دوري لان المجلس النيابي يمثل غالبية الشعب و هذه هي جوهر المشكلة وذلك لان طوال المدة قد تتباعد بين آراء الشعب و النائب او قد تغر طول المدة النائب فيتصرف وفق اهوائه لذلك كان لا بد ان يكون الانتخاب لوقت معلوم لكي يتم بعد ذلك(تجديد الثقة) بين النائب و الناخب عن طريق الانتخابات الجديدة[١] عموما فالدساتير تختلف في تحديد مدة عضوية النواب و لكن التحديد يتم وفق اعتبارين ..

١- ان لا تكون المدة المقررة في الدستور قصيرة مما لا يتاح هنا للنائب ان يعمل لصالح الشعب وذلك لقصر المدة .

٢- ان لا تطول هذه المدة بشكل غير مبرر مما يقود الى حدوث بون بين ارادة الشعب و بين هذه الارادات و تطلعات النائب [٢]

رابعا- النائب في البرلمان يمثل الشعب بأسره ..ان اهم قاعدة في النظام النيابي هي قاعدة التمثيل و ذلك لان النائب قبيل الثورة الفرنسية لم يكن يمثل سوى دائرته الانتخابية حسب و لكن بعيد الثورة استقرت هذه القاعدة بعد ان كان النائب يعد وكيلا و كانت علاقة النائب بالناخب خاضعة لعلاقة الوكيل بالموكل المنصوص عليها في القانون المدني[٣] و لقد كان امرا لا مفر منه ان ترسل كل دائرة انتخابية نائبا عنها و يحدد الناخبون لهذا النائب مهمته و ان يتولون دفع نفقاته و مرتباته من جيوبهم و لهم مقابل هذه التبعية مناقشة النائب في كل

١- د. سعد عصفور / المرجع السابق ص١٨٣

٢- د.عثمان خليل عثمان / المرجع السابق ص٢١٣

٣- د. مصطفى كامل / القانون الدستوري – مطبعة المعارف بغداد ١٩٤٤ ص٢٣٦

تصرفاته و لهم الحق في عزله حتى قبل ان يدنو[١] من نهاية مدته و كانت هذه الحالة تسمى الوكالة الالزامية للناخبين

و يترتب على ما جاء اعلاه :-

١- للناخبين اعطاء اوامر ملزمة للنائب

٢- النائب ملزم بعدم الخروج عن حدود التوكيل و ان يراعي مصلحته ناخبيه وحدهم حتى لو تقاطعت مع المصلحة العامة

٣- يحق للناخبين عزل نائبهم و استبدال غيره به حتى و لو لم تنته المدة و ذلك اذا اتى ذلك النائب تصرفا على غير هوى ناخبيه اعتبر كافرا بالعهد و ناقصا لمبادئه

٤- وجوب ان يقدم النائب حسابا للناخبين[٢]

و لكن الغت الثورة الفرنسية هذه المظاهر و قررت الجمعية التأسيسية في ٨ يوليو ١٧٨٩ الغاء جميع الوكالات الالزامية و قررت ان النواب المنتخبين عن كل مديرية Department لا يصح اعتبارهم نائبين عن هذه المديرية فقط انما هم نواب عن الامة كلها . و عليه ترتبت نتائج منها :-

١- الغاء الوكالة الالزامية Mondat imperative

٢- الغاء الاستقالة على بياض Demssion en blanc كان النائب يوقعها في الوقت السابق[١]

١- د. عبد الحميد متولي/ المرجع السابق ص٢١٣ و د. سليمان الطماوي المرجع السابق ص١٦٢

١- د. وحيد رأفت و د. ووايت ابراهيم / القانون الدستوري المطبعة المصرية – القاهرة ١٩٣٧ ص١٤٨

٣- لا يجوز عزل النائب قبل انتهاء مدته

٤- لا يشترط ان يرشح الناخب عن دائرته فقط لان النائب يمثل الشعب بمجموعه [٢]

الفرع الثاني :- الحقيقة القانونية للنظام النيابي ..

ان الكثير من الفقه لم يقف على الحقيقة القانونية للنظام النيابي و علاقته بفكرة الديمقراطية و انما يكتفي بالاشارة الى فكرة السيادة الشعبية التي تعد الاساس الايدولوجي و الفلسفي للنظام النيابي و عموما فالحقيقة القانونية للنظام النيابي تمكن في النظرية الواقعية التي دعها بها فلاسفة و مفكري الفقه الفرنسي بعد ان أبرز الجانب الاخر من الفقه النظريات التي تفسر اصل النظام النيابي و حقيقته القانونية و مدى ارتباط ذلك بالفكر الديمقراطي و خاصة بعد فكرة العقد الاجتماعي لهوبز و روسو و لوك : فقد قيلت ان اساس فكرة الديمقراطية تكمن في ان النائب عضو في المجتمع و هو قناة الوصل بين رؤى الناخبين و مقررات قبة البرلمان و لكن اننا نرى ان الفكرة الواقعية هي اساس تبرير الحقيقة القانونية لهذا النظام . و ذلك لان الديمقراطية النيابية لم تظهر و تنتشر في الانظمة السياسية المقارنة الا كضرورة اجتماعية و سياسية و قانونية بعد ما تعثر مباشرة الشعب

٢- د. محمد رفعت عبد الوهاب / الانظمة السياسية منشورات الحلبي – بيروت ٢٠٠٤ ص٢٦٠

٣- د. محمد رفعت و د. عاصم احمد عجيلة / النظم السياسية منشورات بيروت ١٩٨٦ ص٩٠

١- د. ثروت بدوي / المرجع السابق ص١٧٥

- د. سليمان الطماوي / المرجع السابق ١٦٠

- د. محمد كامل ليلة / النظم السياسية /الدولة و الحكومة / مطبعة دار الفكر العربي / القاهرة ١٩٦٨ ص٥٤١

- د. محمد الحافظ / الوجيز في القانون الدستوري و النظم السياسية / دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٦ ص٣١٤

للحكم بنفسه لتزايد نفوسه و نسماته . و طالما ان النظام النيابي لا يتعارض مع مبدأي السيادة الاممية و السيادة الشعبية على اعتبار ان البرلمان ينتخب من قبل الشعب و يمارس اختصاصاته تحت رقابته فأنه ليس مهما ان يتم تكييف هذه العلاقة بين النائب و الناخب بل ان المهم هو المحافظة على مبدأ مشاركة الشعب في الحكم سواء اكان ذلك بشكل مباشر او بشكل نيابي و لذلك فالنظام النيابي يتفق و ينسجم مع الفكر الديمقراطي و الاعتبارات العملية لامكانية ممارستها في الوقت الراهن اما اذا كان هنالك بعض مظاهر التعارض بين النظام النيابي و الفكر الديمقراطي فأن هذا التعارض ليس من طبيعته و جوهر النظام النيابي بل التطبيق الخاطىء هو الذي حقق التعارض في الدول التي لم يكتمل بها النضج السياسي[١] وان النظام النيابي هو احد دعائم التعددية الحزبية و النظام النيابي ذا صلة وثيقة به و ذلك لان تعدد الاحزاب في دولة ما يساعد على انتاج برلمان مهم و قوي و يهدف الى مصلحة الوطن اذا ما كانت هذه الاحزاب تؤمن بالفكرة الديمقراطية و احترام النقد الاخر البناء كما و ان تعدد الاحزاب و ازدهار النظام النيابي في علاقة طردية فالتعددية الحزبية و النظام النيابي من الفكر الديمقراطية الحديثة

المطلب الثالث:- اثر تعدد الأحزاب على النظام النيابي ودور القضاء في حمايته.

تتبنى اغلب الدول نظام تعدد الاحزاب بدرجات متفاوتة وذلك باستثناء بعض الدول الانكلوسكسونية و هي انكلترا و الولايات المتحدة الامريكية و كندا و نيوزلندا و استراليا التي تتبنى نظام الحزبيين فبعض الدول الغربية بها عدد كبير من الاحزاب مثل النمسا قبل سنة ١٩١٤ واسبانيا ما بين ١٩٣١-١٩٣٩ و في الدول الاسكندنافية توجد اربع احزاب و توجد في بلجيكا و النمسا ثلاثة احزاب و من الدول التي تتبنى نظام تعدد الاحزاب ايطاليا وفرنسا وان تعدد الاحزاب Systems du multipartisme

١- د. سعاد الشرقاوي / النظم السياسية في العالم المعاصر / مركز الدراسات الاستراتيجية – القاهرة ٢٠٠٧ ص٢٢٢

كما يرى المحللون يقوم بدور اساسي و هو تخفيف و احتواء صراع الطبقات[١] و تتراوح النظم الغربية بين تفضيل نظام تعدد الاحزاب او نظام الحزبين و يتوقف اختيار اي دولة بين نظامين على درجة جمود الفواصل بين الطبقات الاجتماعية داخل هذه الدولة و على مدى قوة وعي الطبقات اذ تميل الدولة الى نظام تعدد الاحزاب اذا كانت الفواصل شديدة بين الطبقات و كان وعي الطبقات قويا اما اذا كانت الفواصل غير شديدة بين الطبقات فانه يمكن تجميعها في طبقتين و بالتالي تميل الدولة الى نظام الحزبين ويتفق هذا مع تحليل كارل ماكس للاحزاب فهو يعتبر الاحزاب السياسية تعبيرا سياسيا عن الطبقات الاجتماعية فاذا كان التركيب الاجتماعي الاقتصادي يسمح بتقسيم المجتمع الى طبقتين فان النظام يتجه نحو نظام الحزبين السياسيين اما اذا كانت التركيبة الاقتصادية و الاجتماعية داخل الدولة تنقسم الى اكثر من طبقتين فاننا نجد انفسنا امام نظام تعدد الاحزاب[٢] و لما كان تعدد الاحزاب من الاهمية بمكان فان هذا التعدد القي بضلاله على الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و لذلك فالمنطق العادي للأمور قرر ان الاثر اما سلبي او ايجابي كما ان للقضاء وخاصة الاداري دورا" فاعلا" في حماية الحريات السياسية ومنها التعددية الحزبية .

الاول:- الاثر الايجابي والسلبي لتعدد الاحزاب على النظام النيابي ..

الثاني:- دور القضاء الاداري في التاييد على التعددية الحزبية

<u>الفرع الاول:- الاثر الايجابي والسلبي لتعدد الاحزاب..</u>

يرد النص على تعدد الاحزاب السياسية في مادة او مادتين في معظم الدساتير فالمادة ٤ من دستور ١٩٨٥ الفرنسي تنص على ((تسهم الاحزاب و الجماعات السياسية في التعبير عن الرأي بالاقتراع و هي تتكون و تباشر نشاطها بحرية و يجب

١- Philippe Foillard . Droit Constitution et institution s politiques Center de pubtication 1998

Paris . p. 55.

المرجع السابق ص١٩٥ /١د. سعاد الشرقاوي

عليها احترام مبادىء السيادة الوطنية و الديمقراطية)) كما و نصت المادة ٥ من الدستور المصري لعام ١٩٧١ و المعدلة في ٢٢ مايو ١٩٨٠ على ان يقوم النظام السياسي في مصر على اساس ....

تعدد الاحزاب و ذلك في اطار المقومات و المبادىء الاساسية للمجتمع المصري و ينظم القانون الاحزاب السياسية و في العراق نصت المادة (٧ اولا) و المادة (٣٩ اولا-ثانيا) من دستور ٢٠٠٥ على المبادىء الاساسية لتأسيس الاحزاب و التعددية الحزبية[١] و كما هو معلوم فالدستور الامريكي لعام ١٧٨٧ لم ينص على اهمية الاحزاب ولكن الاخيرة تلعب دورا مهما فيها . و قد اوضحت المادة(٤) من الدستور الفرنسي العلاقات بين الاحزاب و عملية الاقتراع و ذلك لان الفقه الغربي يرى ان الاحزاب السياسية هي سلطة اضافة الى سلطات الدولة الثلاث الاخرى و يسميها موريس هوريو ب(سلطة الاقتراع) pouvoir de suffrage و من هذا المنطلق يمكن اعتبار الاحزاب (مؤسسة تنظيم الاقتراع) une organization spontanee du pouvoi du suffrage[٢]

و جدير بالذكر ان هيئة الناخبين تؤثر على السلطات الاخرى فهي التي تختار اعضاء البرلمان و بالتالي فهي التي تنتخب الحكام . بل انها احيانا بواسطة الاستفتاء تقرر مباشرة دون حاجة الى وسيط . و من ثم تبدو الاحزاب عناصر هامة و حاسمة في النظم السياسية فكيف يمكن تحليل النظم السياسية البريطانية دون التعرض لنظام الحزبين الذي ساد حتى اوائل عام ١٩٨١ ؟ و كيف يمكن تفسير الهوة بين نصوص الدستور السوفيتي و بين ما كان يجري عليه العمل اذا لم ندرس دور الحزب الوحيد الذي ركز بين يدي الزعماء السوفيتي كل السلطة السياسية .

لذلك فان تعدد الاحزاب في النظم السياسية لها دور هام جدا. كما و تعد الاحزاب ضرورة في النظام النيابي ووجود تعدد حزبي هو مما تقتضيه طبائع الاشياء :- طبيعة

١د. عبد الحميد متولي/ المرجع السابق هامش ص٢٣٢

٢ يقول لوبيل (مدير جامعة هارفرد) (لا يمكن تصور اي تنظيم دون تعدد الاحزاب لانها تتولى ذلك فالتنظيم هو الوسيلة لخلق ارادة الامة) د. عبد الحميد متولي/ المرجع السابق ص٢٣٣

النفس البشرية و طبيعة الانظمة الديمقراطية النيابية و ذلك لان الاحزاب جماعات منظمة و ان نزعة حب الانظمام و الانظواء تحت لواء احدى هذه الجماعات هي كما يقول لوويل – احدى نزعات غرائز النفس البشرية فتلك الغريزة هي التي جعلت الانسان مخلوقا اجتماعيا [١] و هنالك حالتين عرضهما التاريخ يبين اثر تعدد الاحزاب و اهميتها في النظام النيابي و هما :-

اولا- ما كان معروفا عن مؤسس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية اذ كانو يرون ان الاحزاب السياسية شيء خطير يجب عدم تشجيعها و مع ذلك لم يمض زمن حتى برزت الاحزاب السياسية فانتخاب ثالث رئيس للولايات عام ١٨٠٠ انما كان كفاحا بين الاحزاب السياسية و انتخاب (جيفرسن) انما يرجع لجهود حزبه

ثانيا- كان رجال الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ يفخرون بانهم لا ينسبون الى حزب . و لكن التجربة اثبتت حاجة الناخب الى وجود الاحزاب فالناخب كما يقول (نورجاروNogaro) يحس الحاجة الى من يقوده الى من يقدم له برنامج و النائب بحاجة الى رؤساء و زعماء [٢] كما و اعتبر الاستاذ جورج بيردو ان الاحزاب ممثلة لمجموع اراء الشعب و تعدد الاحزاب دليل على تمثيل اوسع شريحة من الرأي العام و هذا ما اشار اليه عندما عرف الاحزاب بانه حركة فكرية و تنظيمية تمثل اوسع شريحة من شرائح الشعب و تمثل التعبير الصادق عن الرأي العام :- [٣]

Nous dirons que constitue un parti tout groupement d individus qui professenT les memes vues politiqes, sefforcant de lesfai prevaloir, alafois en y ralliant le plus grands

---

١- (نوجار الاستاذ بكلية الحقوق بباريس) عبد الحميد متولي المرجع السابق ص٢٣٤

٢- د. سعاد الشرقاوي / المرجع السابق ص٢٢٢ و ما بعدها

-p. Dubois ,La representation proportionnelle , soumise aL ,expereience Belge These, paris, 1906 ,p.161 et s.Maurice Hauriou . OP.Cit .P 148

٣ د. سليمان الطماوي / المرجع السابق ص٢٦٠

numbers possible de citoyen et en cherchant d conqueror le pouvoir , ou,de moins a influen ses decisions

كما و لاهمية تعدد الاحزاب السياسية فان الفقه الفرنسي ابرز نوعين من النظام تعدد الاحزاب و هما تعدد الاحزاب الكامل او التام

Le mutipartisme integral

و هنالك نظام اخر سمي ب(نظام تعدد الاحزاب المعتدل) Le multipartisme tempereو هذه النظم كانت تبحث اهمية تعدد الاحزاب في الفكر الديمقراطية و الاهمية التي تشكلها الاحزاب ذات الوعي في النظام البرلماني .و يضاف الى هذا الاثر الايجابي للاحزاب مجموعة نقاط تحسب لصالح تعدد الاحزاب و هي:-

١- ان تعدد الاحزاب يعني انها تنظيم على المستوى المحلي و المستوى القومي

٢- ان تعدد الاحزاب يقود الى نشر الايدلوجية الديمقراطية بين الناخبين .

٣- ان تعدد الاحزاب يقود الى الاتصال الدائم بين جمهور الناخبين و بين نوابهم داخل قبة البرلمان .

٤- كما ان تعدد الاحزاب يمثل نوعا من جماعات الضغط – pressure groups Groupes de pression على الحكومة كرقيب لممارسة الاصلاحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الخدمية .

الفرع الثاني- الاثر السلبي ..

مما لا يقبل الشك انه لما كان هنالك اثر ايجابي لتعدد الاحزاب فان هنالك اثر سلبي لهذا التعداد . و يكمن هذا الاثر فيما يسوقه الفقهاء من مساوىء لهذه الاحزاب و ذلك لان الاخيرة قد تزيد عوامل الانشقاق و الاضطراب في الدولة فتنقسم الشعب الى فرق يعمل كل منهما على مهاجمة الاخر بالدعايات و ان كانت ملفقة و الاعلانات و

ان كانت كاذبة[١] و غالبا ما يكون هذا الامر في الدول حديثة العهد بالديمقراطية اذ كثيرا ما يلجأ فريق معين الى قوة السلاح لغرض فرض وجهة نظره على الفريق الاخر فتراق الدماء كما هو مشاهد بكثرة في دول امريكا اللاتينية . و هذا الانتقاد يصوب الى النظام الديمقراطي الذي يقوم على تعارض الافكار هذا من جهة و من اخرى تنتقد الاحزاب لكونها تشتت قوى الدولة فبدلا من توجه القوى الى هدف واحد اذ بالاحزاب تقسم القوى الى مؤيدة و معارضة و هذا و لا شك يضعف الدولة و هذا الانتقاد يوجه الى الديمقراطية فانعدام المعارضة داخل الدولة كما هو في الديكتاتورية التي قد تسرع بالعمل على الرغم من الخطر العظيم التي تحمله الديكتاتورية بين طياتها و ذلك لان المعارضة تحول دون الاستبداد او التسرع فمثلا في انكلترا الدولة الديمقراطية نرى ان للمعارضة ذات اهمية الحكومة لان كلا منهما يعمل لصالح انكلترا : كما ان تعدد الاحزاب كما يقال تؤدي الى صب النظام الديمقراطي في قواعد جوفاء حيث تجبر القيادات داخل الاحزاب اعضاءها و خاصة ممن هم تحت قبة البرلمان للانصياع لاوامر الحزب حتى و لو لم يقتنع العضو بصواب هذا الرأي و هكذا تنعدم حرية النائب فيذهب الى البرلمان هو يعلم سلفا في اي جانب سيكون صوته و تصبح المناقشات داخل قبة البرلمان خطبا منبرية لا طائل من ورائها لانها لن تغير من مصير التصويت[٢] و هذا يعني ان النائب مكبلا باغلال اوامر ونواهي الحزب و تصبح السلطة الحقيقية مركزة بين الهيئات الرئاسية لكل حزب . وبالتالي فالنائب يعمل لصالح الحزب لا الشعب و في تقديرنا ان هذا الامر يعود الى عدم فهم الاحزاب لمعنى الديمقراطية و ان اهتمام هذه الاحزاب كان موجها الى السلطة و ليس الصالح العام . كما ان هنالك مجموعة من الامور التي سيقت بأعتبارها من سيئات تعدد الاحزاب و هي:

١- فالين (الاحزاب الجمهورية) باريس ١٩٤٨ (صور احد اعضاء برلمان انكلترا ذلك حيث قال سمعت في مجلس العموم خطبا كثيرة غيرت رأي و لكن لم اسمع خطبة واحدة غيرت صوتي

د. سليمان الطماوي هامش ص٢٦٠

٢ المرجع السابق ص٢٢٧ /٢- د. عبد الحميد متولي

١- ان البرلمان بمجموعه لا يمثل سوى اقلية من الشعب و ذلك بعد حذف الاصوات الفاشلة و اصوات الغائبين مما يؤدي الى هيمنة الاحزاب الكبيرة و اجبار الاحزاب الصغيرة على الانصياع لها و ان لا تحيد عنها قيد انمله[١]

٢- ان فساد نظام الانتخابات و عدم حيادية هيئات الانتخابات بسبب انضمامها او تأيدها لاحد الاحزاب بسبب مأزق عظيم داخل البرلمان[٢]

٣- عمليا اذا نظرنا الى تعدد الاحزاب السياسية كما يقال وما درجت عليه من اساليب فانه يصبح من المغالطة الادعاء بانها تمثل الرأي العام لانها تمثل مصالحها و منافعها الشخصية و الحزبية .[٣]

٤- يقال ان الاحزاب لا تمثل الا السياسة في حين انها يجب ان تمثل الاقتصاد و صحيح لان ذلك يقود الى ان يعتلي البرلمان نواب لا يفقهون من الامر شيئا

٥- كما و يقال ان التمايز وا لاختلافات لا تحقق بين الاحزاب المتعددة فحسب انما تتحقق داخل الحزب الواحد فهنالك تيارات متصارعة و اصطفافات داخل الحزب الواحد و السبب في ذلك يعود الى عدم الايمان الحقيقي بمبادىء الحزب و نظامه و هدفه لذلك ان هذه الصراعات الداخلية تترجم الى خارجية داخل قبة البرلمان التي تقود احيانا الى اعلان النائب استقلاله من الحزب.

---

١ مكتبة وزارة العدل ١٩٨١ ص٥٨/ مقدمة في علم السياسة /١-د. هشام الشرقاوي

٢- د.عبد الحميد العال الناري / النظرية العامة للقانون الدستوري و النظم السياسية / دراسة مقارنة – مطبعة الاسراء – القاهرة ٢٠٠٤ ص٥٩٩

M.Morabito ,DBourland ,HIstore constitutionnene et politique dela France (1789-1948) 4ed 1996

٣_ مالك بن نبي: شروط النهضة، دار الفكر، سوريا، ط٩، ٢٠٠٩، ص ١٠٣_١٠٢.

٦- ان نظام تعدد الاحزاب يؤدي الى تحالفات وائتلافات اما طائفية او دينية . وهذا بلا شك يصب ضررا في المصلحة الوطن .

٧- ان تعدد الاحزاب و فوزها بمقاعد متنأثرة داخل البرلمان يؤدي الى تشكيل الحكومة لتحقيق الاغلبية المطلوبة و التي تتنـــــاثر امام اول عائق يقابلها .

الفرع الثاني :- دور القضاء الاداري في ارساء التعددية الحزبية .

للقضاء الاداري دوراً ايجابيا" في التمكين من مباشرة الحياة السياسية من خلال حماية حرية تأسيس الاحزاب كونها المعبر الحقيقي عن الحياة السياسية والسبيل المتاح للوصول للحكم ليتحقق الحزب اهدافه وبرامجه ولذلك يقوم القضاء الاداري من خلال مراقبة الشروط الموضوعية والاجرائية ورقابة حماية عمل الاحزاب ووضع ضوابط للحل القضائي وموقفه من الدعاوي المقامه عليه على دور جلل في أرساء نظام تعدد الاحزاب .(١)

لقد اسهم القضاء الاداري والدستوري في أرساء التعددية الحزبية وتأكيد وجودها بوصفها احد الحريات العامة اللازمة لوجود مجتمع مدني وحياة ديمقراطية سليمة فلقد كان لمجلس الدولة المصري دوره في حماية التعددية الحزبية متمثلا"(بالمحكمة الادارية العليا) بدائرتها الأولى (دائرة الاحزاب السياسية) التي اصدرت احكاما بتأسيس العديد من الاحزاب السياسية(٢) وكذلك المحكمة الدستورية العليا التي قضت بعدم دستورية العديد من النصوص القانونية المقيدة لحرية تكوين الاحزاب(٣) ففي احد احكام القضاء الاداري قضت في ٢٠٠٩/٩/١٦ في الدعوى المرقمة ٥٧ طعن قضائي .

ب(عدم جواز اعتراض اللجنة الفنية في وزارة العدل على أمكانية تشكيل اي حزب مادام مستكملا" للاجراءات الشكلية وعدم جواز الادعاء بأن هذا الحزب لايخدم الحياة السياسية لان حرية تكوين الاحزاب وردت في الدستور دون قيد أو شرط)(٤)

١- د. محمد علي عبد السلام /الدور السياسي للقضاء.دار النهضه العربية القاهره ٢٠١٦ص٤٩٦

٢- حكم محكمة القضاء الاداري رقم ١١٨٣٤ لسنة ٤٦ قضائية عليا جلسة ٩ فبراير ٢٠٠٢ مجموعة المبادئ القانونية التي اقرتها المحكمة الادارية العليا القاهرة ٢٠٠٣ ص ٤٨ .

٣- د. محمد ابراهيم الوكيل / دور القضاء الاداري والدستوري في ارساء مؤسسات المجتمع المدني / دار النهضه العربية . القاهرة ٢٠٠٩ ص ١٨٢

٤- حكم محكمة القضاء الاداري الطعن رقم ٣٧٩٦٧ لسنة ٥٥ قضائية جلسة فبراير ٢٠١١ مجموعة احكام المحكمة الادارية ٢-١١ ص٢٠١

ولقد اشار قانون الاحزاب العراقي رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ على وجوب تقديم طلبات التأسيس الى دائرة الاحزاب في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات م((١١)) وان تحال الموضوعات الخلافية الى الجهة القضائية المشكلة في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات م ((١٤)) اما الطعن بقرارات محكمة الموضوع ترفع او تقدم الى المكمة الاتحادية العليا ((١٥)) من القانون وهذا امر منتقد وكان الاولى ان يترك المشرع للقضاء الاداري مهمة حسم الامور الخلافية .

عموما ان للقضاء الاداري في دول العالم دورا" بارزا" في تأسيس الاحزاب السياسية وتوفير الحماية اللازمة للتعددية الحزبية ويعتبر القضاء الاداري اول من اعتراف بحق الاحزاب في التعددية حتى قبل النص الدستوري او القانون.(١)

ولم يقتصر الامر في توفير الحماية اللازمة من جانب القضاء الاداري للتعددية الحزبية في مصر والعراق بل ان القضاء الاداري الفرنسي كان له قدم السبق في ذلك فبعد ان شرع قانون حرية أنشاء المؤسسات والهيئات رقم ١ يوليو ١٩٠١ فقد لعب المجلس الدستوري الفرنسي دورا" كبيرا" في تدعيم حرية تكوين الاحزاب فقرار المجلس الصادر في ١٦/يوليو/١٩٧١ الذي أقر بأن مقدمة دستور ١٩٤٦ و١٩٥٨ خضعت بالحماية الدستورية حق انشاء المؤسسات.(٢)

١- ينظر قرارات المحكمة الادارية العليا في مصر رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ و٣٢٨٢ لسنة ٢٤ قضائية ١٩٩٠/٤/١٤ منشورة في مجلس احكام المحكمة ١٩٨٥-١٩٨٣ ص٨٠

٢- -Auteur-Hamon-Franis-droit-constitutionnrl – Paris edition.2007 p.127

حيث أقر المجلس بحرية الافراد والجمعيات وانشاء المؤسسات بكل حرية ودون قيد او اذن مسبق وتتمتع بالشخصية القانونية وهذا ماورد في قانون الجمعيات لسنة ١٩٠١ كما واصبغ دستور ١٩٥٨ الفرنسي في المادة ((٤)) منه حماية خاصة لحرية تأسيس الاحزاب والجمعيات السياسية التي تشارك في الانتخابات العامة وتمارس نشاطها بكل حرية وعليها ان تحترم مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية السائدة في الدولة ويكفل لها القانون حرية التعبير عن الاراء للمشاركة في الحياة السياسية للامة .(١)

أما في بريطانيا فأن القضاء ايضا وفر الحماية اللازمة للتعددية الحزبية فلم يجيز القضاء الانكليزي وضع قيد او اجراءات لانشاء الاحزاب السياسية ومباشرة نشاطها ولا تحتاج الى اذن مسبق او ترخيص من الادارة لقيامها بشؤونها.(٢)

وكذا الحال بالنسبة لايطاليا فأن القضاء الاداري الايطالي وفر الحماية اللازمة للتعددية الحزبية حيث أكد القضاء على المادة ((٤٩)) من قانون تأسيس الاحزاب في ايطاليا الصادر عام ١٩٤٧ والتي نصت على حق تكوين الاحزاب للمساهمة في الديمقراطية ((٣))

الخلاصة ان القضاء الاداري ساهم وبشكل كبير وواضح في ترسيخ مبدأ حرية تأسيس الاحزاب والتعددية الحزبية .

١- Voir .jean. Robert, liberates publiques et adroit de inhume pairs. Montchrestien. 1988 . p1172

٢- البير مابليو ببرك/ الاحزاب السياسية في بريطانيا العظمى .ترجمة محمد برجاوي . مكتبة الفكر الجامعي ، منشورات عويدات . بيروت ١٩٧٠ ص٥

٣- كاوه ياسين سليم ، دور القضاء الاداري في حماية الحقوق والحريات العامة . دار الجامعه الجديدة الاسكندرية ٢٠١٦ ص٢٧٥

-الخاتمة-

ان التعددية الحزبية او تعدد الاحزاب ذات اهمية بمكان في النظام النيابي الممثل لفكرة الديمقراطية و ذلك لان هذه التعددية تحول دون استبداد فكرة الحزب الاوحد و بالتالي فهي حجر عثرة في طريق الدكتاتورية .الا ان هذه التعددية لم تأت اكلها و استحال قطف ثمارها و ذلك بسبب عدم وعي اعضاء الحزب و الفهم الخاطىء للديمقراطية و العمل الحزبي .. وعموما فأننا قد استنتجنا من بحثنا النتائج الاتية ..

- اولا- عدم وجود تكافؤ بين اعضاء الاحزاب السياسية او تفاهم او وحدة الهدف و هذا انعكس سلبا على مجموع الاحزاب و أدى الى ان تكون التعددية الحزبية تمثل صراعات على السلطة بدلا من العمل لصالح الوطن.
- ثانيا- ان قانون الاحزاب العراقي رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥ قد اغفل الكثير من المسائل المهمة التي كان يجب على المشرع ان يشير بانماله عليها و يضع لها حدا لكي لا تعكر صفو الحياة السياسية .
- ثالثا – ان قانون الاحزاب العراقية لم تولي اهتماما للواقع العملي للاحزاب الحالية و التي بدأت تشكل خطرا حقيقيا على العملية السياسية و على الوطن و استمرار هذا الامر ينذر بكارثة لا تحمد عقابها
- رابعا- وجدنا من خلال بحثنا ان التعددية الحزبية في العراق حديثة العهد بالديمقراطية وكان لها تأثير سلبي على النظام النيابي و كان اهم هذه التأثيرات هي تعبير الاحزاب عن مصالحها الشخصية و هدفها الوصول الى دفة الحكم او دسة السلطة
- خامسا- ان القول ان تعدد الاحزاب السياسية يعتبر مرأة صادقة للرأي العام انه محض خيال Fiction و كل برامجها الانتخابية مجرد اعلان و دعاية
- سادسا"- أفساح المجال للقضاء الاداري لكي يأخذ دوره الحقيقي في حماية الاحزاب السياسية وتوفير الدعم لها .
- سابعا"- على القضاء الاداري العراقي ان يكون جزئيا في بسط سيطرته وولايته العامة على الاحزاب السياسية وبشكل يساعد على تحقيق النصوص الدستورية .

و من الله التوفيق

قائمة المصادر والمراجع

١- ابراهيم درويش / النظام السياسي / مطبعة النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٨.
٢- اوستن رني / سياسة الحكم / ترجمة حسن ذنون / بغداد ١٩٦٤.
٣- د. انمار علي حمود / التكييف القانوني للميزانية بين الفقة والتشريع – بحث منشور في كلية الادارة والاقتصاد العدوا ١٩٨٧ بغداد .
٤- د. ثروت بدوي / النظم السياسية / جـ١ النظرية العامة مطبعة النهضة العربية – القاهرة ١٩٦٤.
٥- جير الدم . بومبر / مفاهيم الاحزاب السياسية الامريكية / ترجمة محمد النجار / دار النسر – الاردن ١٩٩٩.
٦- حكم محكمة القضاء الاداري رقم ١١٨٣٤ لسنة ٤٦ قضائية عليا جلسة ٩ فبراير ٢٠٠٢ مجموعة المبادئ القانونية التي اقرتها المحكمة الادارية العليا القاهرة ٢٠٠٣
٧- حكم محكمة القضاء الاداري الطعن رقم ٣٧٩٦٧ لسنة ٥٥ قضائية جلسة فبراير ٢٠١١ مجموعة احكام المحكمة الادارية ٢٠١١
٨- د. حميد حنون خالد / الانظمة السياسية / ط٣- دار العاتك للطباعة – القاهرة ٢٠١٠ .
٩- د. سعد عصفور / المبادىء الاساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية – منشأة المعارف – الاسكندرية ١٩٨٠.
١٠-د. سليمان الطماوي / النظم السياسية والقانون الدستوري دار المعارف المصرية – القاهرة ١٩٨٨.
١١-سمير داود سلمان / مدى تمثيل النائب للناخبين في ظل النظام النيابي / رسالة ماجستير ٢٠٠٦- جامعة النهرين .
١٢- د. سعاد الشرقاوي / دراسات في النظم الانتخابية – دار النهضة العربية – القاهرة ٢٠٠٧ .
١٣- د. سعد عبد الجبار العلوش / دراسات في العرف الدستوري – شركة الانعام – بغداد ١٩٩٩.
١٤- د. سعاد الشرقاوي / النظم السياسية في العالم المعاصرمنشورات دار الجامعة بيروت

١٥- د. سعاد الشرقاوي / النظم السياسية في العالم المعاصر / مركز الدراسات الاستراتيجية – القاهرة ٢٠٠٧ .
١٦- د. شمران حمادي / النظم السياسية / ط٤ – مطبعة الرشاد – بغداد ١٩٧٥.
١٧- د. صالح جواد /د. علي غالب / الانظمة السياسية/المكتبة القانونية / بغداد ١٩٩٠.
١٨- د. صالح الكاظم ود.على العاني/الانظمة السياسية منشورات دارالحكمة/بغداد ١٩٩١
١٩- د. عبد الرحمن القادري / الوجيز في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري دار النشر المغربية – الدار البيضاء ١٩٩١.
٢٠- د. عبد الحميد متولي / الوجيز في النظريات والانظمة السياسية – دار المعارف الاسكندرية – ط١ ١٩٥٩.
٢١- د. عثمان خليل عثمان / القانون الدستوري / الكتاب الاول مطبعة مصر ١٩٥٦.
٢٢- د. عبد الغني بسيوني / النظم السياسية / اسس التنظيم السياسي الدار الجامعية – بيروت ١٩٨٣ .
٢٣- موريس جيفرجيه / الاحزاب السياسية / ترجمة علي مقلد ط٣ مطبعة بيروت ١٩٨٠.
٢٤- د. محمد الحافظ / الوجيز في القانون الدستوري والنظم السياسية – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٦.
٢٥- د.محمد كامل ليلة/النظم السياسية/الدولة والحكومة دار الفكر العربي – القاهرة ١٩٦٨.
٢٤- د. محمد علي عبد السلام /الدور السياسي للقضاء.دار النهضه العربية القاهره ٢٠١٦

٢٥- د. محمد ابراهيم الوكيل / دور القضاء الاداري والدستوري في ارساء مؤسسات المجتمع المدني / دار النهضه العربية . القاهرة ٢٠٠٩ ص ١٨٢
٢٦- د. محمد رفعت و د. عصام احمد عجيلة / النظم السياسية منشورات بيروت – ١٩٨٦.
٢٧- د. محمد رفعت عبد الوهاب / الانظمة السياسية – منشورات الحلبي – بيروت ٢٠٠٤

٢٨- د. مصطفى كامل / القانون الدستوري – مطبعة المعارف بغداد ١٩٤٤.
٢٩- د. محسن خليل / النظم السياسية والقانون الدستوري جـ١ – النظم السياسية دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٢ .
٣٠- د. محمد عبد العال السناري / النظرية العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية / مطبعة الاسراء القاهرة ٢٠٠٤ .
٣١- د. نعمان احمد الخطيب / الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصر/ دار الثقافة المصرية – القاهرة ١٩٨٣ .
٣٢- د. هشام الشاوي / مقدمة في علم السياسة / مكتبة وزارة العدل ١٩٨١.
٣٣- د. وايت ابراهيم – د. وحيد رأفت / القانون الدستوري المطبعة المصرية – القاهرة ١٩٣٧.
٣٤- ينظر قرارات المحكمة الادارية العليا في مصر رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٦ ق بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ و٣٢٨٢ لسنة ٢٤ قضائية ١٩٩٠/٤/١٤ منشورة في مجلس احكام المحكمة ١٩٨٥-١٩٨٣

المراجع باللغة الانكليزية

1. M.Morabito ,DBourland ,HIstore constitutionnene et politique dela France (1789-1948) 4ed 1996 .

2. p. Dubois ,La representation proportionnelle , soumise aL ,expereience Belge These, paris, 1906 ,p.161et s.Maurice Hauriou . OP.Cit .P 148 .

3. Philippe Foillard . Droit Constitution et institution s politiques Center depubtication 1998 Paris . p. 55 .

4-Auteur-Hamon-Franis-droit-constitutionnrl – Paris edition.2007 p.127

5- Voir .jean. Robert, liberates publiques et adroit de inhume pairs. Montchrestien. 1988 . p1172

التنمية المستدامة والحكم الراشد بين التحديات الاجتماعية ورهانات المستقبل.

دراسة تحليلية لواقع التنمية الاقتصادية بماليزيا.

_ الأستاذة/ خولة خمري _الجزائر_

أستاذة وباحثة أكاديمية في تخصص تحليل الخطاب ومناهج النقد.

مركز الوفاق الإنمائي للدراسات والبحوث والتدريب _ماليزيا_ جامعة ديالى كلية التربية الأساسية.

_ الأستاذ/ حفاف محمد أمين _الجزائر_

أستاذ و باحث أكاديمي في تخصص العلوم السياسية والإدارية

جامعة الجزائر.

_ الأستاذ/ عبد الحليم كزيز _الجزائر_

أستاذ و باحث أكاديمي في تخصص لسانيات

جامعة عباس لغرور. خنشلة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبيبنا وقرة أعيننا محمد ابن عبد الله عليه وعلى اله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أفضل الصلاة وأتم التسليم.

ملخص:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة على جميع الأصعدة سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية هذا الأخيرة _الاقتصادية_ موضوع بحثنا يعد أحد أهم المواضيع التي باتت تشغل الرأي العام العالمي خاصّة مع التحولات الدولية التي يشهدها العالم والثورات التي باتت تجتاح الحكومات عامة والأنظمة العربية خاصة بعد ثورات الربيع العربي، وهو ما جعل هذه الدول تسعى حثيثة لتفعيل سبل التنمية الاقتصادية وتحقيق رفاهية شعوبها، ولنا قدوة في نموذج الحكومة الماليزية الرشيدة التي تعتبر أحد أبرز النماذج التي تسعى للحفاظ على كيانها وزرع قيم سيادة الأمة في شعبها في ظل التحولات الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها ماليزيا، وهو ما يحتم على الحكومة ضرورة مراعات الخصوصيات الحضارية والتنوع العرقي الذي تعرف به من خلال التفعيل العادل للجوانب الاقتصادية دون تمييز وسعيا لتحقيق للاندماج الاجتماعي.

ناهيك عن الطرح الآخر الذي أصبح تحديًا كبيرًا يواجه ماليزيا وهو مدى قدرة الحكومة على الحفاظ على تلك المكاسب الاقتصادية التي حققتها، وتفعيل سبل التنمية والقضاء على الفقر وزرع قيم الأمة بالمجتمع الماليزي.

وعليه نهدفُ من خلال هذه المقاربة إلى تتبع مسار النمُوذج الماليزي ومدى قدرة الحُكومة على مراعات الخصوصيات الحضارية في ظل التّنمية الاقتصادية الكبيرة التي تشهدها البلاد، وتكييف نظرية الاقلاع الحضاري بما يتلاءم مع التحول الكبير على مستوى المجتمع الماليزي من جوانبه المختلفة خاصّة مع التحديات الكبيرة دوليًا واقليميًا في ظل المركزية الغربية العالمية المهيمنة على الاقتصاد العالمي، كل ذلك سنطرحه من خلال محاولة إجابتنا على الأسئلة التَّالية:

_ كيف يمكن تحقيق التّنمية بتطبيق مشروع الاقلاع الحضاري لمالك بن نبي مع مراعات الخصوصيات الحضارية والعرقية التي تميز الحكومة الماليزية بقيادة مهاتير

محمد وهل يمكن نقل ذلك النموذج للوطن العربي خاصة بعد ثورات الربيع العربي لتحقيق التنمية الاقتصادية؟.

_ ما هو دور الإسلام وباقي المرجعيات الدينية في تأكيد اعتزاز المجتمع الماليزي بخصوصيات الحضارة الإسلامية، ناهيك عن كيف تمكن مشروع الاقلاع الحضاري لمالك بن نبي وتطبيقاته الميدانية في توجيه الفكر السليم بعيدًا عن العولمة الاقتصادية خاصّة وأنهم في مهب المعركة؟.

_ كيف تمكن مهاتير محمد من تحقيق تلك المستويات العالية من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي فبالرغم من التباينات الاثنية في عهده إلا أنه استطاع نقل ماليزيا إلى افاق دولة حديثة قادرة علي تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي؟

هذه الأسئلة وأُخرى سنحاولُ الإجابة عنها متّبعين آليتي التفكيك والتحليل، قصد سبر أغوار الاقلاع الحضاري للدولة الماليزية ومدى قدرة التّنمية الاقتصادية على النهوض بالبلاد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من جديد بعدما كانت تشهد تراجعًا كبيرًا سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، في ظل التصاعد الكبير لانفراط الخطاب الاستعماري للقوى الكبرى الذي يعكس سياسة حب السيطرة على الشعوب وان البقاء للأقوى كنوع من الاستعمار الجديد، بين خصوصية حضارية وتنوع عرقي وديني لطالما ميز الشّعب الماليزي، وكذلك مسائلات مشروع الاقلاع الحضاري لمالك بن نبي في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة الماليزية. **الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة، مالك بن نبي، الحكم الراشد، المركزية الغربية، النموذج الماليزي.

مقدمة:

يعتبر الحديث عن رفاهية الحياة وعلاقتها بالقفزة النوعية التي حققتها الحكومة الماليزية الرشيدة من بين المواضيع التي تشغل الساحة الثّقافية العربية والإسلامية بشكل كبير خاصة بعد عودة مهاتير، فقد أصبح هذا الموضوع موضوع الرأي العام خاصّة في ظل تصاعد وتيرة التراجع الاقتصادي العربي بشكل رهيب وكذا الحروب الاقتصادية والثقافية التي أصبحت هاجسًا خاصّة للدول العربية والإسلامية الضعيفة الفعالية في مسرح العلاقات الدولية، وهو ما حدى بالدول العربية والإسلامية إلى تكثيف الجهود أكثر سعيًا للنهوض بالاقتصاد العربي بإقامة ملتقيات وعقد ندوات للبحث والتخابر في سبل إماطة اللّثام عن هذا المخبوء، خاصة وأن التحول الاستعماري اليوم أخذ سبلاً جديدة ووسائل عديدة مختلفة عن تلك التي عهدناها مع الاستعمار التقليدي المباشر.

فقد أصبح السباق من مضمار التسلح إلى مضمار السيطرة الحضارية الثّقافية، لتصبح الثقافة السائدة هي الثّقافة الغالبة والثقافة التابعة هي الثّقافة المستلبة من طرف الثّقافة الغالبة وكله يروج له من خلال الاقتصاد لسلب المجتمعات المستضعفة رفاهيتها، وهو حال ما نراه اليوم من خلال ذلك الاستيلاب الثّقافي لبنية الهوية الإسلامية التي تشهد غزوًا رهيبًا لمقوماتها من طرف الثّقافة الغربية، بطرق وأساليب متعددة ومتنوعة مع تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة الأمر الذي سهل من وتيرة هذا الغزو في ظل التحول العالمي إلى نظام القطب الواحد وبالتّالي الثّقافة الواحدة والنظام الاقتصادي الواحد إثر بروز معالم النظام الدّولي الجديد بداية من تسعينيات القرن الماضي.

من خِلال ما سبق سنُحاولُ أن نرُوم في هذه الورقة البحثية اماطة اللثام عن سبل تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب وكشف كيف عملت الحكومة الماليزية الرشيدة على تطبيقها حتى وصلت إلى ما وصلت له من تطور اقتصادي ونمو اجتماعي في ظل المركزية الغربية Western Central باعتبارها نوعًا من الأنواع المبطنة للسيطرة على الشعوب واستعمارها اقتصاديا وثقافيا، في محاولة منا لمخاتلة تلك الأبعاد الامبريالية، وكشف كيفية توظيفها لسبل السيطرة الاقتصادية الغربية في مقابل تهميش أو إقصاء اقتصاديات الدول المستضعفة وسلب رفاهيتها، وكيف عملت الحكومة الماليزية الرشيدة على مواجهة كل هذا والنهوض الاقتصادي الكبير الذي شهدته وأدى إلى قفزة نوعية في تاريخ الدولة الماليزية بقيادة البطل القومي مهاتير محمد.

نحو فهم سبل الإقلاع الحضاري باستثمار العقل البشري:

يعتبر الحديث عن نظرية مالك بن نبي عن الاقلاع الحضاري وتطبيقاتها من طرف الحكومة الماليزية الرشيدة من خلال الاستثمار في عقول أفراد شعبها وكيف حققت تلك القفزة الاقتصادية الكبيرة أحد أهم المواضيع التي تلقى رواجا كبيرا بالبحث والاستقصاء نظرا لأهمية الكبيرة التي أصبحت تحظى بها دولة ماليزيا كقطب اقتصادي جديد بالعالم، هذه الأهمية التي تزداد يوما بعد يوم بسبب التغيرات الثّقافية والاقتصادية والحضارية عامة التي نعيشها في عصرنا اليوم عصر العولمة الاقتصادية والصراعات الثقافية خاصّة وأن العالم تحول إلى قرية كونية صغيرة وتوجه العالم إلى ما يسمى بنظام القطب الواحد وبالتالي النظام الاقتصادي والتربوي الواحد وهو ما وضع الحكومة الماليزية أمام تحديات اقتصادية كبيرة خاصّة في سبل الوقاية من الأزمات الاقتصادية التي يتخبط فيها العالم.

كل هذه الإشكاليات تطرح أسئلة عديدة لعل على رأسها كيف السبيل لتفعيل نظرية مالك بن نبي على أرض الواقع في أنظمتنا الاقتصادية العربية؟ وما الأدوات الفاعلة التي اتخذتها الحكومة الماليزية لبث روح الإقلاع الحضاري في نسيج بنية شعبها وإحداث الحراك العقلي المطلوب حتى حققت كل ذلك التقدم؟ وما السبل و الآليات التي اتخذتها الحكومة الماليزية لزرع كيفية روح الإقلاع الحضاري داخل نظامها التعليمي باعتباره اللبنة الأولى لتوجيه الشعب كخطاب تربوي له علاقة بنمو القطاع الاقتصادي؟ كبير وهل بالإمكان الحديث عن نقل أو ترحيل للنموذج الماليزي وتطبيقها بدولنا العربية؟.

كل هذا سنسعى لدراسته تحليلا وتفكيكا لنظرية مالك بن نبي عن الاقلاع الحضاري وكيف طبقته الحكومة الماليزية حتى نهضت بقطاعها الاقتصادي بعد ركود كبير.

سبل الخروج من شرنقة الهامشية إلى الفاعلية الحضارية:

لقد حدد مالك بن نبي سبلا معينة للخروج من هذا الركود الحضاري الذي تتخبط فيه الحضارة الإسلامية مبلورا إياها في عناصر تتمثل في الإنسان والتراب والوقت هذه الأقانيم الثلاثة التي عمل مهاتير مغاندي على تفعيلها داخل نسيج بنية المجتمع الماليزي فتحققت تلك القفزة الحضارية النوعية نتيجة تلك التوعية الثقافية والحضارية

التي قادتها حكومة رشيدة تميزت بالوعي الشديد بالسبل والأدوات الحقيقية للنهوض بالقطاع الاقتصادي الماليزي فلا يوجد اقتصاد بالعالم يمكن له النهوض دون أي يعي المجتمع بأهمية الوقت في الانتاج ولا يوجد نهوض اقتصادي دون وعي الحكومة بضرورة الاستثمار في عقل الإنسان، فاللبنة الأولى قبل أي نهوض لابد أن يكون على مستوى العقول لتتحرر من قيود الكسل و الخمول وعدم المبالات فموقع الدولة بين مختلف الدول الأخرى فالعملية هنا هي عملية قائمة على التفاعل الحضاري بين الحكومة وشعبها في نوع من السياسات الرشيدة.

الإنسان: وهو العنصر الفاعل حسب مالك في بناء الحضارة كونه الموجه الأول للفكر والعمل والمال فالتوجيه في الأساس هو اللبنة الأولى لربط الفكر بالعمل مثلما تجسد ذلك في الحضارة الأندلسية حيث يقول مالك بن نبي **"ونحن أحوج ما نكون إلى المنطق العملي الذي يبني طريقة ارتباط العمل بوسائله و معانيه، لأن العقل المجرد متوفر، غير أن العقل التطبيقي الذي يتكون في جوهره الإرادة والانتباه فشيء يكاد يكون معدوما، إننا نرى في حياتنا اليومية جانبا كبيرا من اللافاعلية في أعمالنا، إذ يذهب جزء كبير منها في العبث والمحاولات الهازلة، وإننا إذا ما أردنا حصرا لهذه القضية فإننا نرى سببها الأصيل في افتقادنا الضابط الذي يربط بني عمل وهدفهن بني سياسة و وسائلها، بين ثقافة ومثلها، بني فكرة وتحقيقها، فسياستنا تجهل وسائلها، و ثقافتنا لا تعرف مثلها العليا، وإن ذلك كله ليتكرر في كل عمل نعمله و في كل خطوة نخطوها"**[١]

إذن العنصر البشري واتخاذه كرأس مال للدولة له الدور البارز في فعالية وخروج الحضارة الإسلامية من دائرة الهامشية إلى المركزية والفاعلية الحضارية، من خلال تجسيد الإنسان للأفكار المجردة على أرض الواقع ليبرز الرجل الكوني النموذجي الذي نبحث عنه من خلال تفعيل الحكومة الرشيدة لمواطن الابداع في عناصرها الشبابية الموهوبة بغية تحقيق الرفاهية المطلوبة.

٢_ التراب: ويقصد به مالك استغلال كامل الثروات سواء المادية منها أو المعنوية المتاحة لنا لتشكيل الرفاهية المطلوبة للشعوب **"فلا يمكن الاستعانة دائما بما أنتجه الآخرون بل محاولة تجاوز ذلك إلى التفكير في الإنتاج، ويتم مواجهة ذلك بإنتاج**

[١] _ مالك بن نبي: تأملات، دار الفكر المعاصر، لبنان، دار الفكر سورية، ٢٠٠٩ ، ص٦٢.

حضارة توظف كل الطاقات الاجتماعية الموجودة و تنشئ تدرجيا و سائلها الفنية بقدر ما تتخلص من رواسب ومعوقات ما قبل الحضارة"[١].

وهو ما جسده المجتمع الأندلسي في استغلالهم لكل ما كان متاحا بين أيديهم، فظهر ذلك بشكل كبير في العمران أو في ما يعرف عند مالك بن نبي بالذوق الجمالي الذي يبعث في النفس الانشراح والسرور، فكانت القصور بجمالها الخلاب ساحرا مثل قصر قرطبة الذي مازال قائما ليومنا هذا ليتجاوز المسلمون آنذاك فكرة أن الآخرة هي جنة المسلم فقط والتغافل عن أعمار الأرض، فالمسلم مفطور على ما يسميه مالك بن نبي بالذوق الجمالي جامعا بين الدنيا والآخرة وهو المفهوم الحقيقي للإسلام وهو في النهاية ما يؤدي إلى السعادة الدنيوية والأخروية للعالم أجمع لا المسلم الكوني فقط، هذه الرسالة العظيمة التي تأسس لمعنى التقدم والتحضر على كافة الأصعدة يجب أن يحملها المسلم اليوم وأن يستثمر كل الأدوات المشروعة لإيصال رسالتنا: **"كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ولو ءامن أهل الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون"[٢].**

فالخيرية المذكورة في الآية الكريمة تبرز مدى فعالية للإنسان الكوني الإسلامي ومقدار عطائه الحضاري متفاعلا ثقافيًا وحضاريًا مع مختلف الثّقافات والأعراق مشكلة نسيجًا اجتماعيًا يحفظ التنوع الثّقافي، فالهوية الإسلامية قابلة للنمو الواعي بعيدًا عن فكرة الانبطاح فضلا عن ظاهرة التكديس التي ذمها مهاتير كثيرا، وهو ما أكدته زيغريد هونكه في أن التفاعل والتبادل الواعي أتاح للثّقافة العربية والإسلامية فرصة النمو والتقدم والانتشار لا الذوبان والتبعية والخضوع لآليات العولمة سواء الاقتصادية منها أو تلك الثقافية التي تنخر بواطن المجتمعات المستضعفة اليوم وتسلب هويتها سواء الثقافية أو الاقتصادية.

٣_ الوقت: لقد اقترن الوقت في الثقافة الإسلامية بالإنجاز والعمل وهو ما قام مهاتير بزرعه وسط أفراد المجتمع الماليزي وفي هذا يقول مالك بن نبي في معرض حديثه عن أهمية استغلال الوقت في تحقيق النهضة **"فنحن في العالم الإسلامي نعرف شيئا يسمى الوقت، و لكنه الوقت الذي ينتهي إلى عدم، لأننا لا ندرك معناه و لا تجزئته**

[١] _ سورة آل عمران: الآية ١١٠.

[٢] _ مالك بن نبي: شروط النهضة، مرجع سابق، ص ١٤٥،١٤٦.

الفنية، لأننا لا ندرك قيمة أجزائه من ساعة ودقيقة وثانية، ولسنا نعرف إلى الآن فكرة الزمن الذي يتصل اتصالا وثيقا بالتاريخ،...وبتحديد فكرة الزمن يتحدد معنى التأثري و الإنتاج، وهو معنى الحياة الذي ينقصنا، ...فالحياة والتاريخ الخاضعان للتوقيت كان وما يزالا يفوتنا قطارهما، فنحن في حاجة ملحة إلى توقيت دقيق، وخطوات واسعة لكي نعوض تأخرنا"[١].

فالوقت مرتبط بتوجيه الكفاءات بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب حتى يكون استثمار الوقت كما يجب، فيعرف الأنسان حقوقه وواجباته ويقوم بالعمل كما يجب بإتقان تام وصولا إلى الهدف المنشود وهو الفعالية الحضارية التي نبحث عن سبل كيفية إعادتها **"فالمجتمع الذي يرتفع وينمو فإن ذلك يعني أن لديه رصيدا من الواجب فائضا، وقد دعا القرآن الكريم العباد إلى الطريق المستقيم وهو الطريق الواجب، والحقوق تلحق بالواجب بطبيعتها"**[٢].

إذن من خلال هذه العناصر الثلاثة التي صاغها مالك بن نبي والتي قام بربطها كلها بما يسميه الفكرة الدينية التي هي جوهر بناء الحضارات وتفعيل حركتها التاريخية، يمكننا القول بأن العمل على تطبقها كفيل بعودة الفعالية الحضارية التي ميزت الحضارة الاسلامية في أوج عطائها خاصة في العهد الأندلسي الذي تميز بالتنوع الديني والثراء الثقافي، فكثرت التيارات الفكرية لكن ما ميزها التعايش الكبير فيما بينها عكس عصرنا اليوم، فنشأت المركزية الإسلامية من منطلق قوة الثّقافة لا ثقافة القوة كما هو عليه حال المركزة الغربية اليوم، وهو ما حقق الرفاهية لتلك المجتمعات من خلال تنمية واعية على جميع المستويات دون تفضيل لفئة على حساب أخرى ، كل ذلك عملت الحكومة الماليزية الرشيدة بوعيها الثاقب من خلال رجل عظيم قيضه الله لتحقيق نهضة لم تشهد ماليزيا مثلها من قبل وهو ما سنتبينه من خلال عمل مهاتير محمد على بعث روح الاسلام في المجتمع الماليزي وما يسمى بالتنمية بالإيمان حيث ركز كثيرا على التنمية الاجتماعية وتحسين ظروف المجتمع الماليزي.

مهاتير محمد والسياسة الرشيدة في التوفيق بين الدين وسياسة الدولة:

---

[١] _ مالك بن نبي: تأملات ، مرجع سابق، ص٣١.

[٢] _ محمد السيد سليم: الإسلام و التنمية في ماليزيا، مجلة الملتقى، مراكش، ددن، ع١٥، يناير ٢٠٠٧، ص ١١٥.

لقد واجه مهاتير محمد كغيره من الرأساء معضلة الدين والدولة، حيث تطلب التعدد العرقي للمجتمع الماليزي العمل على بناء نظام سياسي يقوم على التكاتف و التعاون بين مختلف الأعراق، مع ضرورة عدم قصر المفاهيم السياسية للنظام على الاحكام الإسلامية، وهنا ظهرت حنكة مهاتير في كيفية التوفيق بين القيم السياسية الإسلامية وطبيعة المجتمع الماليزي حيث عمل على مراعات مجموعة من الشروط تخص هذا المجتمع، بغية الحفاظ على وحدة الامة و سيادتها، وهنا استند النظام السياسي إلى ائتلاف عريض لمجموعة الاحزاب السياسية التي تمثل مختلف الأعراق، وهو ما اطلق عليه بالجبهة الوطنية التي يقودها التنظيم القومي المالايا المتحد، وهو تنظيم يمثل الملايا ويتعاون مع الاحزاب السياسية التي تمثل الصينيين و الهنود، غير ان القرارات الأساسية تتخذ في التنظيم القومي، واستثنت هذه الجبهة التنظيمات الإسلامية الداعية إلى اقامة دولة اسلامية في ماليزيا، كالحزب الإسلامي الماليزي[١].باستثناء الفترة الممتدة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٧، وهي الفترة التالية لبدء تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، التي ارتكزت على القيادة السياسية للملايا، بالتعاون مع الأعراق الاخرى، وهو ما تطلب عدم تبني شعارات إسلامية للنظام السياسي، وكان من نتيجة اضطرابات سنة ١٩٦٩، اهتمام النظام السياسي بضرورة الحفاظ على التوازن السياسية و الاجتماعي، عن طريق تبني بعض الشعارات الإسلامية تتوافق ومطالب الحركة الإسلامية، فالنخبة الماليزية الحاكمة كانت تسعى دوما إلى التوفيق بين مطالب الأعراق المختلفة طبقا لمتطلبات الحفاض على توازن الاوضاع السياسية للبلد والحفاظ على سيادة الأمة ووحدتها[٢].

إن السر في تحقيق هذا المبدأ التوافقي يكمن في تعميق الاحساس لدى الشعب الماليزي على اختلاف أعراقه وتعدده الاثني والديني بالمشروع الذي رفعته الحكومة الماليزية وهو مشروع التنمية، وقد مر المشروع التنموي الماليزي بالعديد من التحولات.

تطورات مسار تطبيق المشروع النهضوي الإسلامي بماليزيا:

[١] _ المرجع نفسه: ص ١١٦.

[٢] _ المرجع السابق: ص١١٦.

لقد مر المسار التطبيقي للمشروع النهضوي الإسلامي الماليزي بالعديد من التطورات بداية من تحقيق الاستقلال حيث شهد هذا التحول ثلاثة مراحل أساسية حيث بدات المرحلة الاولى مع استقلال ماليزيا سنة ١٩٥٧م، ممتدة إلى غاية سنة ١٩٦٩م على مدى ٧ سنوات كاملة حيث شهدت هذه الفترة موجة عنف شديدة نتيجة الاضطرابات التي كانت بين الأعراق المختلفة، اما المرحلة الثانية التي شهدت تولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء حيث امتدت طوال فترة السبعينات وصولا إلى سنة ١٩٨١م حيث انطلق مهاتير في اقامة الصلح بين بين الأعراق المختلفة عن طريق مشروع التنظيم القومي ومن ثم بدا المشروع الاسلامي بقيادة مهاتير يبرز شيئا فشيئا لتسقط الحكومة فيما بعد سنة ١٩٦٩م نتيجة الاضطرابات العرقية، لتاتي الحكومة التي بعدها مبلورة مشروع اقتصادي جديد يقوم على زيادة دمج الملايا في القوة الاقتصادية والاجتماعية ولم يكن الشعار الإسلامي واضحا بشدة إلا أن هزيمة العرب مع الكيان الصهيوني سنة ١٩٦٧م دفع الحكومة إلى تبني شعارات اسلامية نتيجة تصاعد حركة التيارات الاسلامية آنذاك حيث كانت هذه الشعارات تتوافق ومطالب هذه الحركات وقد ساعدت الظروف التي مرت بها ماليزيا آنذاك زيادة شدة تمسك الأجيال الجديدة من الملايا بالإسلام حيث وجدت فئات المجتمع ملاذها في الإسلام للتمسك بهويتها[١].

جميع هذه الظروف التي احاطت بالمجتمع الماليزي آنذاك دفعت مهاتير محمد إلى التوفيق بين متطلبات التنمية وبعث الروح الاسلامية تفاديا لأي اضطرابات جديدة غير مدروسة بين هذه الأعراق المختلفة.

سياسة مهاتير في التنمية الاجتماعية الاقتصادية:

لقد عمل مهاتير محمد على الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم من أجل كسب أكبر قدر ممكن من الأدمغة الفاعلة والتي يكون لها دور كبير في تحسين القطاعات الحساسة على المستوى البعيد حيث تضع الحكومة خطة استراتيجية كبيرة لاستقطابهم بكافة الوسائل فتعمل على توفير كافة الظروف الاجتماعية الملائمة لهم.

---

[١] _ المرجع نفسه: ص١٢٣.

كما نلحظ من خلال الخطط التنموية التي وضعها مهاتير أن جميع الاحزاب السياسية متفقة على التنمية الماليزية تتخذ من المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأداته رغم بعض الاختلافات الطفيفة بينهم في سبل تحقيق التنمية الاجتماعية لكنها ليست اختلافات جوهرية، فأكدت الحكومة على تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية في علاقة يحكمها التوازن، مع العمل على سبل الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة لسكان البلاد الأصليين من الملاويين والعمل على دمجهم وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية الرائدة التي تعود بالنفع على التنمية الاجتماعية، فضلاً عن زيادة قوة التماسك بين أفراد الشعب.

كما وفرت الحكومة لأفراد المجتمع إمكانيات أخذ العلم وتحصيله في مراحله المختلفة، وتسهيل التمرين والتدريب ورفع مستوى الإنتاجية من خلال وضع برامج اجتماعية تنموية تعمل على تدريب فئات المجتمع ودمجه في منظمات المجتمع المدني التي كان لها دور كبير في التنمية الاجتماعية وغرس قيم التكافل والتآزر بين أفراد المجتمع خاصة في الأزمات وقد عملت الحكومة الماليزية على دعم هذه المنظمات وبشكل كبير لما وجدته فيها من دور في العمل على تنمية المجتمع وتحسين مستوى معيشته، كما سعت الحكومة في اطار التنمية الاجتماعية على الاهتمام بترتيبات الارتفاع بالمستوى الصحي وتوقعات العمر من خلال توفير الأمن الصحي لهم، فنجحت في الارتقاء وتحسين مستويات معيشة الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب سواء كماً أو نوعاً، وهو ما زاد من معدلات ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشك كبير وتحسن ظروف المعيشة لدى الأفراد وتحق الرفاهية المطلوبة لكن وسط كل هذا توجد العديد من المهددات التي تهدد نجاح المشروع النهضوي الاسلامي الماليزي نذرها لتفادي الوقوع فيها.

المهددات التي تواجه المشروع النهضوي الإسلامي بماليزيا:

نقاط كثيرة تهدد نجاح المشروع التنموي الماليزي لعل على رأسها التعدد الاثني والعرقي فالمجتمع الماليزي يمتاز بتنوع رهيب من الناحية العرقية والدينية، فالمسلمون يشكلون فقط نصف سكان ماليزيا، والنصف الآخر لا يزال يمتلك القوة الاقتصادية، التي يستطيع من خلالها هدم كل ما تم بناؤه من تنمية اذا ما دب في ذهنه شعور بالتهميش من طرف الدولة، فهناك تخوف كبير من طرف الصينيين والهنود من تبعات تحول التوجه الذي تخطوه ماليزيا نحو التحول إلى النظام الإسلامي كما ان النخبة الثقافية للملايا ليس لديها تصور واضح عن مدى ارتباط الإسلام بالتنمية وهو ما جعل

الرؤى بين الأحزاب المختلفة متذبذبة فضلا عن ان ماليزيا تحاول أن تنسلخ في اطار اقتصادي آخر مختلف عن الدول المجاورة حيث ترفض الاندماج الكلي في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، أو في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي (الأباك)[١].

فالتعاون مع هذه التحالفات اقتصاديا يتطلب اندماج ثقافي واجتماعي ومحاولة التكيف مع متطلبات هذا الاندماج لكن الأحزاب السياسية مختلفة اختلافا شديدا في طبيعة هذا التحول نحو العمق الآسيوي، غير أن هذا الاختلاف والتطاحن لم يمنعهم من الاتفاق على أهمية ترقية البرنامج التعليمي والاعلامي حيث تزداد أهمية كبيرة بينهم من أجل الوقوف في وجه مد العولمة ودعم هوية قوة الملايا أمام عمليات التغريب كون الجانب التعليمي والإعلامي يهم وبشكل كبير في تشكيل العقل الانساني وبالتالي يتحكم في توجهات ومسارات حياته المستقبلية وقراراته تجاه الظروف التي تواجهه ولهو ما جعل الحكومة الماليزية تكثف جهودها للارتقاء بهاذين القطاعين.

كما يواجه المشروع النهضوي الاسلامي بماليزيا تبعات تراجع الأغلبية المالايوية المسلمة، كما أن المجتمع الماليزي يشهد في السنوات الاخيرة انفلاتا دينيا بتغذية من عمليات التبشير التي بدأت تتغلغل في المجتمع الماليزي بمختلف الوسائل الإغرائية فضلا عن انتشار عمليات التمييز العنصري بين المسلمين و غيره من التيارات الدينية، فالمجتمع الماليزي نتيجة هذه الاعراق المختلفة نتيجة عدم المعرفة الصحيحة في التعامل مع هذا التنوع أصبح مجتمعا هجينا قليل التجانس مما أثر وبشكل مباشر على التواصل بين مختلف تلك الأعراق.

خاتمة:

من خلال ما سبق نخلص إلى مجموعة النقاط التالية التي نرجو أن تسهم في ترميم تصدعات الاقتصاد العربي وتجسيد مفهوم القيادة الرشيدة بحق واتخاذ ماليزيا في ذلك كتجربة اسلامية ناجحة علنا نخرج من هذا السبات الاقتصادي التاريخي والانسداد الحضاري الجاثم على قلوبنا منذ أمد بعيد عرضنا للدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

• تم وصف مجتمع البحث من خلال المعلومات الموجودة على الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي.

١_التأكيد على ضرورة تجسيد القيم الإسلامية على أرض الواقع لا رفع الشعارات الإسلامية الرنانة وهي خالية من أي مضمون حقيقي على أرض الواقع، وضرورة الاهتمام بجوهر الإسلام ومحاولة بعث تلك القيم في مختلف المجالات سواء الاقتصادية منها او السياسية او بمجال التعليم الذي يعد اللبنة الاساسية لنهضة ماليزيا.

٢_الشورى والديمقراطية وجهان لعملة واحدة عنوانها تحقيق الاستقرار السياسي ونشر قيم الاحترام بين مختلف افراد المجتمع بجميع خصوصياتهم وتركيباتهم الحضارية والثقافية وهو ما يرفع شان الحكومة في عين شعبها وتزيد هيبتها في اذهانهم.

٣_ احد ابرز الازمات التي يمر بها الوطن العربي عدم القدرة على حسن التعامل مع الأقليات العرقية و الطائفية بالدولة ومفتاح تحقيق الديمقراطية حسن التعامل مع كل هذا الخليط العرقي المختلف و المتنوع من خلال عقد اتفاقيات وروابط مشتركة بينهم عملا على تحقيق مصلحة الوطن واعلاء المصلحة الوطنية فوق كل اختلاف عرقي او مذهبي وهو ما يجعل هذا التنوع مصدر قوة الدولة لا ضعفها وهو ما حققه مهاتير بماليزيا في حين غاب عن الدول العربية.

٤_حسن استغلال الازمات العالمية وكافة الظروف السياسية التي يمر بها العالم من اجل تشييد وبناء اقتصاد اسلامي قوي يدل على حنكة الحكومة و حسن تعاملها و تسييرها للازمات العالمية و هو ما جسدته الحكومة الماليزية الرشيدة من خلال الازمات الكثيرة التي مرت بها.

٥_ لابد من الوعي بان الاستقرار السياسي وحسن ادارة الفترات الانتقالية التي تمر بها البلاد سبب أساسي و مباشر في تحقيق القفرات الاقتصادية النوعية ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد التام على الذات لا التدخلات الاجنبية التي غالبا ما تكون مبنية على تحقيق مصالح خارجية وهو ما شاهدناه في كثير من دول الربيع العربي التي تشهد خرابا منظما على كافة الأصعدة خاصة بسوريا.

٦_حسن التعامل مع الدول المجاورة خاصة اذا كان يجمعهم روابط تاريخية مشتركة وضرورة الانخراط بحكمة سياسية في التكتلات الاقليمية والدولية لزيادة الموارد الاقتصادية وبناء قاعدة اقتصادية متماسكة وتجنب حدوث ازمات مع دول الجوار حتى لا تظهر أي أزمات اقتصادية تأثر على العلاقات الدبلوماسية بين الشعبين او الحكومتين وبالتالي يؤدي ذلك الى حدوث خلل اجتماعي يمتد لباقي القطاعات.

٧_ لابد من الاعتماد وبشكل اساسي على الاستثمار في العقل البشري من خلال تدريبه وتنميته على كافة المستويات كون الانسان هو السبب الرئيسي في تحقيق النهضة لا الاعتماد على قطاع المحروقات والنفط كما تفعل أغلب الدول العربية وهو ما ادى إلى حدوث خلل شبه دائم في القطاع الاقتصادي وهو ما يؤثر على باقي المجالات الاجتماعية و السياسية.

٨_ تفعيل حركة الوقف الإسلامي كمورد مساعد في التنمية الاقتصادية ووضع مؤسسات ولجان قانونية من طرف الدولة لتسيير ذلك وضرورة القيام على شؤون الزكاة ومراقبتها لتنمية اقتصاد الدولة.

٩_ لابد من التوزيع العادل لحركة سير المشاريع الاقتصادية بالبلاد وعدم الاقتصار على منطقة دون الأخرى لأسباب عرقية أو دينية كون ذلك قد يدخل البلاد في ازمات طائفية تهدر كل قيم سيادة الامة فضلا عن ظهور ازمات اخرى من مثل النزوح الجماعي نحو المناطق المتواجد فيها الاستثمار الاقتصادي طلبا للحصول على فرصة للعمل، فضلا عن ذلك سيخلق الطبقية بين افراد المجتمع الواحد وهو إن دل على شيء فإنما يدل على عدم قدرة الدولة على تحقيق قيم الديمقراطية وعدم احترام للخصوصيات الحضارية التي يتميز بها هذا الشعب عن باقي الشعوب و بالتالي تهتز صورة الحكومة في ذهن شعبها وهو ما تفطنت له الحكومة الماليزية الرشيدة وعملت على تحقيقه و بالتالي اسهم ذلك في تحقيق الفهم الصحيح لقيم سيادة الأمة كاملة لا سيادة فئة على حساب فئة أخرى.

١٠_لابد من الانضباط العملي وفق خطة مدروسة وسياسة استراتيجية منهجية لتحقيق المشروع النهضوي مع ضرورة توعية الشعب بضرورة استيعاب التقدم التكنولوجي الهائل الحاصل بالعالم وان المعرفة في عصرنا اليوم و طريقة تلقيها اصبحت تختلف عن السابق لذلك لابد من مواكبة هذا التقدم لذلك لابد من الاخذ بعين الاعتبار كل هذه النقاط.

١١_ التطبيق الميداني للمبادئ الاسلامية يخضع لضوابط معينة ولابد أن يلاقي بعض العراقيل لكن ذلك ليس مدعاة لترك المشروع و انما لابد من المرونة في تطبيقه ومراعات التغيرات الاجتماعية وطبيعة تكوين المجتمع القائم على التنوع العرقي فهناك فترات انتقالية تمر بها المجتمعات خاصة إذا كان هناك مشروع نهضوي تتبناه الحكومة وهو ما يستدعي الحنكة السياسية وحسن التعامل بما هو متوفر من شروط وظروف لتحقيق المبتغى المرجو.

الهوامش:

١_ مالك بن نبي: شروط النهضة، دار الفكر، سوريا، ط٩ ،٢٠٠٩، ص ١٠٣_١٠٢.

[٢]_ مالك بن نبي: تأملات، دار الفكر المعاصر، لبنان، دار الفكر سورية، ٢٠٠٩ ، ص٦٢.

٣_ سورة آل عمران: الآية ,١١٠

[٤]_ مالك بن نبي: شروط النهضة، مرجع سابق، ص ١٤٥،١٤٦.

[٥]_ مالك بن نبي: تأملات ، مرجع سابق، ص٣١.

[٦]_ محمد السيد سليم: الإسلام و التنمية في ماليزيا، مجلة الملتقى، مراكش، ددن، ع١٥، يناير ٢٠٠٧، ص ,١١٥

[٧]_ المرجع نفسه: ص ١١٦.

[٨]_ المرجع السابق: ص,١١٦

[٩]_ المرجع نفسه: ص١٢٣.

التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ـ المعوقات وآفاق النجاح

د. شاكر حمود صلال
كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة العراقية
ahmedyassin207@gmail.com

أ.د. احمد ياسين عبد
كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة العراقية
Shakir.sallal@aliraqia.edu.iq

مقدمة:

شهد عقد السبعينيات والعقد الذي سبقه في معظم البلدان النامية توسعاً هاماً في دور الدولة والحكومات مترجماً بأنشطة القطاع العام في جهود التنمية الاقتصادية، شملت هذه الأنشطة المجالات الإنتاجية والتوزيعية والخدمية لتحقيق الأهداف التنموية المرسومة، وانجاح جهودها. وحققت بلدان نامية عديدة نجاحات ملحوظة، أبرزها تسجيل معدلات نمو اقتصادي متزايدة خلال تلك المدة، وتطور القطاع الصناعي نسبياً بالمقارنة مع القطاع الزراعي وتقليص التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع المستوى المعاشي.

وفي عقد الثمانينيات عمل القطاع الخاص في تلك البلدان في بيئات حدّت كثيراً من إمكانية مشاركته -ان لم يتقيد في الكثير منها بتشريعات حالت دون تسخير إمكاناته المتواضعة- في الإسهام التنموي الفاعل.

وأجريت دراسات عدة على دور واتجاهات تطور دور القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية لبلدان عربية اتفقت جميعاً على ضرورة إعادة تقييم دور كل من القطاعين أعلاه.

أهمية البحث: يمكن ابراز اهمية البحث من خلال الآتي:

- تزايد الاهتمام بإشراك القطاع الخاص الى جانب المؤسسات الحكومية في دعم النمو والتنمية الاقتصادية.
- محاولة الوقوف على الأدوار التي تلعبها عملية التكامل بين القطاعين العام والخاص في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.
- معرفة أهم المشكلات والمعوقات التي تقف أمام عملية التكامل بين القطاعين العام والخاص والتي تؤثر سلبا في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: تنبع مشكلة البحث في السؤال التالي:

إلى أي مدى يسهم التكامل بين القطاعين العام والخاص في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر أهمها:

- ما مفهوم القطاع العام والخاص؟

- ما مفهوم التكامل بين القطاعين العام والخاص؟

- ما مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية؟

فرضية البحث: يتطلب تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية اللجوء إلى تحقيق التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

هدف البحث:

تنبع قيمة أي بحث علمي من تحقيق أهداف ونتائج ملموسة على ارض الواقع فمتى كانت علمية وعملية فهي تخدم الفرد والمجتمع على حد سواء وتتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- دراسة واقع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ومدى مساهمتها في مجال التنمية وتحديد المشكلات التي تواجه عملية الشراكة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.
- لفت انتباه الجهات الحكومية للاهتمام أكثر بالقطاع الخاص ومنحه مزيدا من التسهيلات الادارية لإشراكه في عملية التنمية.

هيكلية البحث:

يهدف البحث الى تحليل وتقييم دور الدولة متمثلاً بقطاعها العام، ودور النشاط الاقتصادي الخاص في النمو والتنمية الاقتصادية[1]، وذلك في سبيل الإسهام في تكوين صورة مستقبلية اوضح لما يتوجب أن تكون عليه الاتجاهات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

ومن أجل ذلك فقد توزعت اهتمامات البحث في اربعة محاور، في المحور الأول يتم التعرف على الخصائص الاقتصادية للقطاعين العام والخاص وفي المحور الثاني يتم تناول مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، وفي المحور الثالث يتم تناول أثر القطاعين العام والخاص في التنمية والتخلف، أما المحور الرابع فقد تناول الشراكة والتكامل بين

القطاع العام والقطاع الخاص، واختتمت الدراسة بمناقشة الاستنتاجات التي رسمتها أهم النتائج التي توصلت إليها.

1. المحور الأول: الخصائص الاقتصادية المقارنة للقطاعين العام والخاص:

ساد الاقتصادات النامية مع مطلع عقد السبعينيات اعتقاد مفاده أن قيام القطاع العام فيها يشكل تحول اشتراكي من خلال تملكه أو تملك الدولة وسائل الإنتاج في الاقتصاد والمجتمع، سواء كان الاقتصاد مخطط مركزياً أم لا، وسواء شمل التخطيط المركزي القطاعين العام والخاص أم الزم الأول به فقط، وذلك لاعتبارات عدة منها البنية الهيكلية للدولة ومدى الاعتناء بالمبادئ العامة ونظام القيم المتبع فيها وغير ذلك من التفاعلات الاجتماعية الداخلية.

وبالرغم من مكامن الإدارة التي يتوافر عليها هذا القطاع والدور الريادي الذي يمكن ان يضطلع به في كل مراحل التنمية، إلا انه في الوقت ذاته قد ساده قصور واضح واختلالات مشخصة متباينة من بيئة اقتصادية لأخرى خلال تجارب التنمية في العقود الثلاثة المنتهية وتعالت أصوات المطالبة بتمحيص أداء ودور القطاع الخاص في الوقت ذاته، مما استلزم تشخيصاً لمواطن الضعف في كلا القطاعين. وظهرت دراسات عديدة لباحثين اقتصاديين بارزين تناقش وتحلل اوجه القصور التنموي لهما وكحالة خاصة للاقتصادات العربية ودور القطاعين العام والخاص فيها تمازج الأبعاد المحلية والعربية والدولية وتتناول الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لعل أهمها دراسات يوسف صايغ [٢] من لبنان وإسماعيل صبري عبد الله من مصر وآراء سمير أمين[٣] من باريس وباسل البستاني[٣] من الأمم المتحدة (سوريا) وسالم توفيق النجفي[٤] وغيره من العراق وغيرهم مثل الشاذلي المعياري من تونس وطاهر كنعان من فلسطين وفتح الله ولعلو من المغرب، تناقش أعمالهم مؤشرات قصور الأداء ومدياته ودلالاته وأبعاد تطور الاقتصاد بين الخصخصة والتوجه نحو الرأسمالية (وآلية السوق) من ناحية وسبيل الخطة والنهج الاشتراكي وإعادة الإصلاح من ناحية ثانية وبين إشكالية الجمع بين العام والخاص التي تحتاج بلا شك الى مزيد من التوضيح والتعمق من ناحية ثالثة بوصفها خيارات مطروحة. والدراسة الحالية تسعى الى الحصول على تقييم موضوعي لكل من هذه الخيارات للتحقق من صحة فرضية الدراسة والتي تشير بوضوح الى دور وهيمنة القطاع العام وعدم إعفاءه من قيادة التنمية الاقتصادية.

ولأجل ذلك سوف تركز الدراسة في هذه الفقرة على أهم النقاط التي اتفقت أقلام الكتاب أعلاه على تشخيصها لكل من القطاعين العام والخاص وبما ينسجم والآراء المقبولة والممكنة في جهود التنمية الاقتصادية للمدة الماضية في البلد، ومن ثم استحضار دلالات الإيجابيات والسلبيات التي يتم استخلاصها في تحليل دور القطاعين العام والخاص في تجربة التنمية السابقة في الفقرة القادمة.

تتفق معظم الدراسات على خصائص معينة يتسم بها القطاع العام وأخرى يتسم بها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلدان النامية عامة والعربية خاصة على تباين اتجاهات الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها كل واحدة منها، ولعل أهمها فيما تعتقد هذه الدراسة بتوافر جهود التنمية الاقتصادية على الشائع منها بنسبة معينة مهما كانت صغيرة ومدى تأثيرها فعلاً على صياغة الإسهام السلبي او الإيجابي لأي من القطاعين في النمو والتنمية.

أ. ففي مقدمة مواطن الضعف في القطاع العام كثافة البيروقراطية الإدارية وبطؤ نشاطه الاقتصادي في الإنتاج والتوزيع، وهذه المسألة تسجل إيجابياً لصالح شركات القطاع الخاص التي تتحرك بصورة أسرع في الظروف المماثلة رغم ضخامة البعض منها إدارياً ومالياً.

ب. ضعف اكتراث وتحسس أصحاب القرار في المؤسسات العامة لطلب المستهلكين في السوق وبالتالي ضآلة استجابتهم في إدخال التعديلات الجوهرية على نوعية المنتج وعلى تنوعه بالقدر والسرعة اللذان يستجيب بهما القطاع الخاص الذي يعمل في ظل أجواء المنافسة وليس الاحتكار او شبه الاحتكار، وبالتالي تسجيل إيجابيات دوافع التحسين والتنوع وتعديل الأسعار لصالح القطاع الخاص أيضاً. ولكن من هذه النقطة بالذات تنسل السلبيات التي تنطوي عليها الاستثمارات الخاصة في استجابتها للسوق وبطرح التساؤل حول مدى انطواء هذه الاستثمارات على تنمية اجتماعية فضلاً عن النمو الاقتصادي؟ وفي الحقيقة هنا يأتي دور الدولة في تحقيق التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فبالنسبة لمجال الاستثمار المطلوب تشجيعه يتم إسناده بالتشريعات اللازمة، وبالنسبة للأرباح الفاحشة –ومن ثم تفاوت توزيع الدخول- يتم تصحيحها بالسياسات المالية والضريبية اللازمة بعيداً عن التدخل في آلية الأسعار والتشوهات التي يمكن ان تنجم عنها، ويتم تصحيح الخلل الاجتماعي إلى جانب آلية

العمل التي ترسم مجالات الاستثمار التي يحتاجها الاقتصاد وبما يتلاءم وإمكاناته وتفعيلها صوب الإنتاج الحقيقي والتنافسي.

ج. ضعف نظام الحوافز المادية لدى الإدارات العليا نزولاً إذ أن الفائض الاقتصادي مآله الى الدولة مالكة رأس المال مما يتولد عنه ضعف التحسس لنتائج عمليات القطاع الخاص من جهة وقصور مستويات الأجور والرواتب من جهة أخرى، بينما لا يعاني نظام الحوافز لدى القطاع الخاص من أي ضعف من هذا القبيل.

د. ضعف أنشطة الرقابة على الأجهزة الإدارية العليا في مؤسسات القطاع العام واقتصارها على الأهداف الكمية وقصور الإنتاج، ويهمل جانب ضعف التسويق مثلاً او تزامن التدفقات المالية مع تدفقات الإنتاج، في حين تكون الصورة متكاملة تقريباً لدى شركات القطاع الخاص، مع ربط بين الأجور والإنتاجية قريب جداً من الحدية.

ه. خضوع تعيين المدراء وكبار المسؤولين في مؤسسات القطاع العام وتبديلهم لاعتبارات بعيدة عن شروط الكفاءة والأهلية البحتة او تأتي الأخيرة بأهمية ثانية او ثالثة هذا إلى جانب تقييد تلك الإدارات في التحكم بتشغيل العمالة والعنصر البشري على رأي المبدأ القائل بالشخص المطلوب في المكان المناسب من وجهة نظر القيمة النوعية المضافة، ألا وهي أهم ضروب الكفاءة. وهذا ما لا تعرفه الإدارة الخاصة فضلاً عن تجاوزها الكثير الكثير من مشكلات التشغيل وهمومها مثل حالات التغيب والتهاون أثناء العمل وهدر الوقت. كل ذلك بسبب ارتباط الأجور بالإنتاجية الحدية وليس على أساس نظام الراتب المقطوع.

و. غالباً ما تمنح الدولة قطاعها العام أسعار صرف خاصة تختلف عما يعتمده القطاع الخاص وهذا يفضي إلى تضخيم زائف للأرباح والوضع المالي للأول وتشوهات نظام الإنتاج الذي تنسحب عليه سياسات التسعير للمنتجات بعيداً عن العرض والطلب وينعكس كل ذلك بارتفاع التكلفة الاقتصادية وسوء تخصيص للموارد وتبديد للإمكانات بعيداً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى ما تتركه من خلق أسواق سوداء وتشوهات نظام الأسعار، وموازنة ظاهرية منطوية على خلل وخاصة في حال إنتاج سلع مماثلة لما ينتجه القطاع الخاص.

ز. وقد يتوسع نشاط القطاع العام لتغطية أنشطة ومجالات يجدر تركها للقطاع الخاص والاكتفاء بالاستثمار بالصناعات الاستراتيجية في المراحل الأولى للتنمية بسبب

ضخامة رأس المال اللازم او طبيعة التقانة المستخدمة او تعذر إمكانات القطاع الخاص عن الولوج فيها كالأمن والخدمات العامة والاجتماعية. والسؤال الذي يطرح مع انغماس القطاع العام بأنشطة غير ملائمة لطبيعته وأهدافه يتعلق بمعالجة الفارق بالكفاءة، التي يتم تشخيصها مقارنة مع كفاءة القطاع الخاص وفي ظل تكلفة الفرصة البديلة؟ قد لا يمكن الإجابة بسهولة على هذا التساؤل ولكن قد يعثر على إجابة عليه في تساؤل آخر بالمقابل هو هل ان كل شركات القطاع الخاص كفوءة ومربحة ؟ وهل ان عموم شركات القطاع العام خاسرة وفق هذا المنظار؟

تؤكد النظرية الاقتصادية الى أن انخفاض الكفاءة سببه انحسار المنافسة وليس إلى أصل التملك وطبيعة النظام الإنتاجي ذلك أن ضغوط قوانين السوق كفيلة بتصفية الكيانات ضعيفة الأداء في القطاع الخاص بفاعلية أكثر مما في القطاع العام، كما أن تحول المنشأة العامة إلى شركة عامة أو خاصة لا يضمن استمرارية جعلها أو بقائها أكثر كفاءة إذا بقيت متمتعة بأي ميزة تمنحها شيء من الاحتكار. ويكون من الطبيعي أن يؤدي انخفاض الكفاءة المجردة إلى حراجة الصمود والبقاء في السوق والحفاظ على حصتها فيه كما أكدت عدة دراسات[٥]. فالقطاع الخاص لا تمتد تحت نظامه أيدي خفية، وانما أيدي بشرية من شأنها أن تعمل على تحديد مستوى الأسعار بشكل مقصود إلى حدٍ ما، وبالتالي تحديد أسعار عدد لا حصر له من السلع والخدمات دون الطريقة التي أعطتنا إياها نظريات التوازن العام لـ**باريتو ووالراس وجيوفنز وديستوفسكي** وغيرها ولكن ميزة هذه الأيدي ان في قبضتها رأس المال الباحث أبداً عن الربح أينما كان.

ويمكن إرجاع تدني كفاءة القطاع العام عن الخاص إلى مستوى الشعور بالمسؤولية العامة في إدارة القطاع العام باهتمام اقل مما يريدها به الأفراد أنفسهم لو كانت من ممتلكاتهم وهذا الشعور مستشر في الاقتصادات النامية عند التصرف إزاء الملكية العامة، على الرغم من وجود مدراء عامين ناجحين وعلى مستوى عال من الشعور بالمسؤولية العامة في الإدارة ... وهذه النتيجة مرتبطة بالنقطة الخامسة أعلاه وكلاهما يسهم كثيراً في ما هو مشخص في النقطة أولاً أعلاه، والمسألة لا تقف عند هذا الحد وإنما تتعداه إلى كل العاملين وهنا يصبح الدخول في علاقة الإنتاجية بالإدارة وليس بالأجر يسيراً وبشكل مقبول، ورغم أن هذه العلاقة لم تضع لنفسها أية آلية قابلة للتعميم في البيئات المختلفة إلا انه يمكن ملاحظة طبيعتها وإيلافها بشكل واسع سعة القطاع العام نفسه .

وعليه اذا ما وجدت حالة تدنٍ أو غياب في الكفاءة في مؤسسة عامة فما هو الحل ؟ هل يكمن في تغيير شكل الملكية والخصخصة ام في إعادة الإصلاح والتنظيم ؟ ام هناك حلولاً أخرى؟

1.1. طبيعة القطاعين العام والخاص في الدول العربية: [٧]

1.1.1. طبيعة القطاع العام:

أ. عدم كفاءة الإدارة.

ب. عدم الكفاءة في التسعيرة لمنتجاته.

ج. عدم جودة ونوعية السلع والخدمات التي تنتجها.

د. كبر حجم الخسائر المتحققة.

إن جملة الانتقادات الموجهة للقطاع العام لم تكن الحقيقة المطلقة، فليست الطبيعة الاحتكارية والملكية العامة السبب الرئيس للمشاكل في هذا القطاع، بل يجب أن لا نغفل المناخ العام الاقتصادي السائد والسياسات المحددة لنشاطه والمفروضة عليه والأهداف المتعددة المطلوب تحقيقها.

2.1.1. طبيعة القطاع الخاص:

هنا يعمل القطاع ضمن معايير اقتصادية خاصة منها:

أ. دافع الربح.

ب. تعظيم العوائد من الاستثمار.

ج. السعي إلى تخفيض التكلفة.

د. استغلال الموارد استغلالاً أمثل.

ه. مستوى إنتاج يرضي المستهلك.

و. ضمان استمرار الطلب في الوسط التنافسي.

ز. تحقيق كفاءة اقتصادية.

وبلا شك فإن الحكم ليس مطلقاً، فهناك جانب منه غير منظم ومنه الصناعات والأعمال الحرفية وعمل المرأة في المنزل والعمل في الحقل والمهن الصغيرة التي يمارسها الأفراد وهذه الأمور تلقي الظلمة والعتمة على ما يمثله القطاع الخاص من دور في عملية التنمية لعدم اشتماله على نتائج نشاطه الفعلي غير المنظم كافة.

ومن ثم فإن أنشطة القطاع الخاص في البلدان العربية واسهاماته استثماراً وإنتاجاً يتم احتسابها على أساس التقديرات الكلية للاقتصاد القومي وطرح اسهامات القطاع العام منه نحصل على إسهامات القطاع الخاص، وبذلك تكون النتائج غير مطمئنة وغير دقيقة وهذا ما يتبع في تقديرات الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.

2. المحور الثاني: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:[٥]

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الإنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة، الدخل القومي الحقيقي، الأجل الطويل، فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

وتعد هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل إحداث هكذا تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة) مَقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم. كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً في الأقل، والحقيقة إن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الإسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.

1.2. التنمية المستدامة:

تطرقنا في الفقرة اعلاه الى تعريف التنمية الاقتصادية إلا أنه لم يتطرق إلى حقوق الأجيال القادمة التي تمتد لفترات أوسع من فترة خطط التنمية موضوعة بحث التعريفات السابقة، وفي جانب العلوم الاقتصادية الحديثة التي تناولها الاقتصاديون خلال القرن الحادي والعشرين جاء مصطلح التنمية المستدامة الذي لا بد من التعريج على مفهومه خاصة فيما يتعلق منه بحدود البحث في المنطقة العربية.

تضمن تقرير Brandt land سمي هذا التقرير بإسم السيدة Harlem Brandt land رئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية في سنة 1983، وخلال العام 1987 ولأول مرة يطلق مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به التنمية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية، مع عدم الرهن بمستقبل الأجيال القادمة.

ويعرف تقرير براندت لاند التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الاجيال القادمة، وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي

في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.

ومن خلال التعريف الوارد أعلاه يمكن استخلاص عناصر التنمية المستدامة وهي:

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة).
- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع).
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها).
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية).

ويمكن تعريف التنمية المستدامة بمفهوم آخر يختلف عما ورد اعلاه على أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي

وفيما يتعلق بالوطن العربي فإن هناك جملة معوقات لتنفيذ التنمية المستدامة كما هو الحال في وجود معوقات أو محددات للتنمية عموماً ومنها: [٨]

- عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن وزيادة هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الدول العربية.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.

- البيئة السياسية.
- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.
- العولمة وآثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

3. المحور الثالث: أثر القطاعين العام والخاص في التنمية والتخلف:

ساد الفكر الاقتصادي ولمدة طويلة أن المقصود بالقطاع العام قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة في حين يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد. ويتضح أن الملكية هي المعيار السائد للتفريق بين القطاعين العام والخاص، وعلى هذا الأساس هناك ثلاثة قطاعات تعمل في اقتصاديات معظم البلدان النامية ومنها الوطن العربي هي:[٦]

أ. القطاع العام: ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة.

ب. القطاع الخاص: ويقصد به قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد.

ج. القطاع المختلط: ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة والأفراد بالاشتراك.

يوزع رأس المال في القطاع المختلط عادة بين القطاعين العام والخاص (إما محلي أو أجنبي) شريطة أن تزيد نسبة الدولة عن 50% أو 51% كما في التشريعات عموماً.

وبعد ظهور عملية التحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة) منذ مطلع الثمانينات فإن معيار الملكية لم يعد هو المعيار الوحيد، إذ أصبح معيار الإدارة محل اهتمام أكثر مما ترمي له من أهمية انفصال الإدارة من الملكية الخاصة في المشاريع الكبيرة رغم أن كلاً منها ينتمي إلى القطاع الخاص، بمعنى أن الحكومة تلتزم بإدارة الاقتصاد الوطني أو تجاوزها ذلك للتدخل في أمور إدارة القطاع العام من خلال ملكيتها له، وهذا الموضوع أثار اهتمام المختصين كثيراً فيما سمي بتحرير الاقتصاد القومي.

1.3. قوانين الاستثمار العربية وأثرها في العمليـــة التنمويـــة:

شهدت الاقتصادات النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، تحول في توجهات السياسات الاقتصادية، من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه، بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي- أم من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، أم من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية. وكان من أبرز مظاهر هذا التحول، سعي السياسات نحو زيادة درجات التحرر الاقتصادي لتعميق مستوى التكامل مع الاقتصاد العالمي، فأخذ العديد من هذه الاقتصادات يتخلى تدريجياً عن السياسات الحمائية وسياسات تعويض الاستيراد ويتحول نحو تبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار كسياسة تشجيع التصدير، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديلاً عن الاستثمار والادخار المحلي، بل هو مكمل له. إن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الضارة، التي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من المشاريع المحلية من عملية الإنتاج والاستثمار، وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية في تعظيم المنافع وتقليل التكاليف ولا تزال هناك مجموعة من الدول النامية ولأسباب غير اقتصادية، لا تمتلك القناعة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن رغبة هذه المجموعة في الحصول على عضوية منظمة التجارة الدولية، قد فرضت عليها، اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى تخفيف القيود على التجارة والاستثمار. إذ شهد العام 2001 إدخال (208) من التغييرات الناظمة للاستثمار في (71) بلداً، وكان 90% من هذه التغييرات يهدف إلى جعل مناخ الاستثمار أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر.[٩] وفي هذا السياق يحدد تقرير الاستثمار العالمي ثلاثة عوامل، يرى أنها كانت تشكل القوى الدافعة الرئيسة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، وفي عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية، **أولها** تحرير السياسات الاقتصادية، **وثانيها** التغيير التكنولوجي السريع وما رافقه من

انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات- أي تلاشي المسافات- أما القوة **الثالثة** فقد جاءت كنتيجة للقوتين السابقتين، وهي احتدام عملية المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسية - التي تتولى عمليات الاستثمار- فهذه العوامل الثلاثة مجتمعة هيأت الظروف الملائمة لقيام تلك الشركات بالبحث عن مواقع إنتاجية جديدة لزيادة كفاءتها الاقتصادية، فأخذت تنقل جزءاً من نشاطها الإنتاجي نحو الدول النامية، كما ساهم الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة هذه الضغوط التنافسية وفي تزايد الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة، إلى جانب كونها تتمتع بعدد من المزايا النسبية الديناميكية كالخبرات والمهارات وبسرعة استيعاب التكنولوجيا الجديدة وبانخفاض الأجور، ويمكن القول إن عملية تغيير المواقع التوطنية للشركات متعددة الجنسية قد اعتمدت على عدد من العوامل المتداخلة، ومن أهم هذه العوامل هو مدى وجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة وإدارة جيدة للاقتصاد الكلي، ومدى وجود حوافز مالية وضريبية وسياسات اقتصادية ليبرالية، فضلا عن الدور المحوري الذي تلعبه الظروف الإنتاجية السائدة في الدول المضيفة وفي مقدمة تلك الظروف، مدى وفرة العمل الماهر بتكلفة منخفضة وخلال المدة (1975-2000) تنامت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 20 ضعفاً، فبعد أن كانت 55 مليار دولار في العام 1975 وصلت إلى أقصى مستوى لها في العام 2000 فبلغت 1271 مليار دولار، إلا أنها سجلت تراجعاً حاداً في العام 2001 نتيجة لحالة الركود التي شهدها الاقتصاد العالمي وخاصة في الاقتصادات الثلاثة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الأوربي) فوصلت إلى 735 مليار دولار، ذهب أكثر من 68% منها إلى الدول المتقدمة وهي 503 مليار دولار، وبلغت حصة الدول الانتقالية 4% وهي 27 مليار دولار، وأما حصة الدول النامية فبلغت حوالي 28% وهي 205 مليار دولار، ذهب منها 94.365 مليار دولار أو ما يعادل 46% نحو دول جنوب وجنوب شرق أسيا، ولم تحظ الدول العربية سوى بـ 1% من إجمالي التدفقات العالمية أو ما يعادل 4%مجموع التدفقات الموجهة نحو الدول النامية، وجاءت المغرب بالترتيب الأول وحصلت على 2.658 مليار دولار والجزائر بالترتيب الثاني وحصلت على 1.196 مليار دولار، ومصر بالترتيب الثالث وحصلت على 510 مليون دولار وكان الترتيب الرابع من نصيب تونس وحصلت على 486 مليون دولار وجاءت الأردن بالترتيب الخامس وحصلت على 169 مليون دولار، وظل الجزء الباقي من الدول العربية متلقياً

هامشياً لتدفقات الاستثمار المباشر ولتقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الدول العربية في مناخ الاستثمار ومن ثم في نصيب تلك الدول من تدفقات الاستثمار. (١٠)

4. المحور الرابع: الشراكة والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص:

تدخل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته في النشاط الاقتصادي، حيث تزايد عدد البلدان التي اختارت التوجه نحو الشراكة بين قطاعيها العام والخاص قصد فتح مجال آخر للتوسع في النشاط للقطاع الخاص ألا وهو قطاع البنى التحتية والخدمات المرتبطة به والذي تنفرد به عادة الدولة من خلال مؤسساتها العامة.

إذ تشير بعض التجارب أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (النقل) هي الأكثر استقطابا للشراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية (الصحة والتعليم) وذلك للأسباب التالية:

- تمتع مشاريع البنية التحتية الاقتصادية بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها؛
- جاذبية رسوم الاستخدام بشكل أكبر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية؛
- تمتع مشاريع البنية التحتية الاقتصادية بأسواق أكبر مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

وزيادة على ما توفره الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أسواق جديدة لتطور نشاط القطاع الخاص وما ينجر عن ذلك من آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فإنها تسمح بتجنب تأجيل أو إلغاء تشييد هذه البنى التحتية في حال لم تكن الدولة وهي المكلفة بتشييدها قادرة على توفير مخصصاتها المالية، وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية القصوى التي تتمتع بها البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي.

كما أن الشراكة بين القطاع العام والخاص من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية من جهة، كما يمكنها من جهة أخرى اقتصاد النفقات الموجهة

للبنية التحتية وتوجيهها نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل تتكفل الدولة بأدائها وتحمل تمويلها مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد والمجتمع.[١١]

1.4. نماذج للشراكة والتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص:

شهد العقد المنصرم سعي دول العالم لتحسين ما تقدمه من خدمات عامة عن طريق إدخال عنصر المهارات المالية والتصميمية والتشغيلية والإدارية التي يتمتع بها القطاع الخاص.

وتعد تجربة المملكة المتحدة في اوائل التسعينيات الميلادية من القرن الماضي من الدروس المستفادة من خبراتها في عملية تخصيص الشركات العامة، إذ طورت ما يسمى ببرنامج الشراكة بين القطاعين لتوفير طيف واسع من الخدمات لمواطنيها، ويمكن تعريف الشراكة بأنها صيغة تعاقدية بين أي منشأة حكومية وشركة خاصة تقوم بموجبه الشركة الخاصة بتجديد وبناء وتشغيل وصيانة وإدارة وحدة حكومية أو إدارتها فقط جزئيا أو كليا لتقديم خدمة عامة. وفي ظل هذه الصيغة التعاقدية يمكن للحكومة أن تحتفظ بملكية المنشأة الحكومية إذا أرادت، ولكن القطاع الخاص يقوم باستثمار أمواله في تصميم وتنمية هذه المنشآت. وفي العموم يتقاسم الشركاء المخاطر والدخل المتحقق من هذه الشراكة.

وتختلف هذه الصيغة التعاقدية "الشراكة" عن عقود الخدمة المتعارف عليها (التشغيل والصيانة) لكون القطاع الخاص في عقود الشراكة يقوم باستثمار مبالغ طائلة في الأصول ويتحمل المخاطر، بينما يحصل القطاع الحكومي إما على إيرادات أو زيادة في الطاقة لتقديم الخدمات العامة. وهناك العديد من أساليب الشراكة أشهرها هو أسلوب الشركة الخاصة المسئولة عن إنشاء بنية تحتية جديدة **(مثل طريق أو مستشفى)** وتشغيل وصيانة وتمويل الأصل موضوع التعاقد، فضلاً عن تقديم الخدمة على مدى زمني طويل، يمتد غالباً إلى 25 سنة مقابل مدفوعات منتظمة من القطاع العام، ويتم جدولة هذه المدفوعات وفقاً لأسلوب يضمن تقديم خدمة رفيعة الجودة طول المدى الزمني للتعاقد، ويؤول الأصل موضع التعاقد إلى الحكومة عند انتهاء فترة التعاقد.

وهناك أساليب أخرى لا تؤول فيها ملكية الأصول إلى الحكومة بل تبقى الملكية لدى القطاع الخاص مثل أسلوب **(شراء، بناء، شغيل)** وأسلوب **(بناء- تملك- تشغيل)** وأسلوب **(تنمية- تشغيل).**

2.4. أهمية عقود الشراكة للحكومات:

تحتاج الحكومة لإبرام عقود الشراكة مع القطاع الخاص لأنه الأقدر والأكثر كفاءة في تقديم الخدمة للعملاء كونه الأكثر تركيزا على العميل، وبإفساح المجال للقطاع الخاص عبر عقود الشراكة ليجلب ما طوره عبر الزمن من مهارات لتلبية متطلبات العملاء وتطوير القيمة مقابل المال المدفوع يتم تقديم مستوى أفضل من الخدمات للمواطنين وتواجه الحكومات عبر العالم معضلة التعامل مع التوقعات الشعبية المتزايدة لخدمات عامة أفضل سواءا على صعيد الخدمات الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والسجون، أو على صعيد خدمات البنية التحتية مثل الطرق والكباري والسكك الحديدية في ذات الوقت الذي يتم فيه الإبقاء على العجز الحكومي منخفضا.

ولقد ركزت الحلول في الماضي على تقليص الإنفاق العام، وعلى نحو خاص الإنفاق الرأسمالي والإنفاق على صيانة وتشغيل البنية التحتية القائمة عندما تكون هناك ضغوط حادة على موازنة الدولة، وبينما تكون ميزانيات الإنفاق الرأسمالي والصيانة والتشغيل منفصلة في معظم الإدارات الحكومية، إلا أنه في الأوقات التي تزداد فيها الضغوط المالية، كثيرا ما تمثل ميزانيات الصيانة" بنود يستحسن الحصول عليها" على اعتبار أنها مجالات يسهل تقليصها لتخفيف الضغط على ميزانيات التشغيل" يجب الحصول عليها". وهذه استراتيجية تتسم بقصر نظر مفرط رغم شيوعها. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة بالنظر إلى عمليات التخطيط قصير الأجل التي تمارسها معظم مؤسسات الإنفاق بالقطاع الحكومي حينما يكون لهيمنة الميزانيات السنوية أولوية على النهج الاستراتيجي طويل المدى، ففي هذا السياق سرعان ما تتقلص الأموال ليس لتمويل البنى التحتية الجديدة فحسب، بل أيضا للصيانة والمحافظة على البنى التحتية القائمة مما يجعل هذه الأخيرة تتدهور أكثر حتى تصبح غير لائقة للاستخدام كليا، الأمر الذي يفرز المزيد من الضغوط تجاه المطالبة ببنى تحتية جديدة، ولهذا السبب يجب أن ينظر إلى إنشاء وتشغيل وصيانة البنى التحتية على أنها عملية متكاملة موحدة، وعملية توفير الأموال اللازمة لإنشاء بنى تحتية جديدة دون توفير أموال لتشغيلها وصيانتها لا ينتج عنه سوى تأجيل بروز المشكلة وليس حلها، وعلى سبيل المثال هذا ما يجعل على قدر من الأهمية سعي الدول للبحث عن حلول لتلبية متطلبات البنية التحتية لديها تقوم على "الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص".

إن تقديم خدمات ذات مستوى جيد مقابل كلفة معقولة من خلال عقود الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص قد شجع الكثير من الدول على إتباع نهج طويل المدى إزاء مسألة إنشاء وإدارة أصول القطاع الحكومي. ويقتضي إنجاز **"قيمة مقابل المال"**

في سياق تقديم خدمة ما أن توضع اعتبارات وافية للمخاطر والتكاليف على مدى زمني طويل عوضا عن التركيز على الإنفاق الرأسمالي قصير المدى، وبالنتيجة يمكن الحفاظ على جودة الخدمات على امتداد سنوات عديدة عند أدنى تكلفة على المدى الاقتصادي الطويل. بيد أن **"الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص"** لا تمثل عصا سحرية، ففي حين أنها يمكن أن تحقق منافع تخفيف الضغط على موازنة الدولة على المدى القصير إذ أن التمويل الخاص يربط الالتزامات المالية للقطاع الحكومي بتقديم خدمة لا يقدمها هذا القطاع، إلا أنه ربما يدفع بعض الحكومات للاعتقاد بأن هذا النهج يفرز بنى تحتية شبه **"مجانية"** كما أن مشاركة القطاع الخاص يجب أن لا تنطوي على تحريف للتوجهات المالية العامة أو تهرب من مسئولية الإدارة الحصيفة للأصول.

وتلعب قيود الميزانية دورا رئيسا في تشجيع العديد من الدول على استكشاف الحلول التي توفرها الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، إلا أن بعض الحكومات، مثل هولندا تبنت نظم "الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص" ليس فقط من أجل الحصول على المتطلبات المالية بقدر كبير من الكفاءة بل والأهم من ذلك هو سعيها لإصلاح القطاع الحكومي، ومن أبرز النقاط التي يثيرها منتقدي الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، هو أن تقديم الخدمات للمواطنين من مسؤولية الحكومات وأن القطاع الخاص الذي يستهدف الربح لا يمكن أن يضع مصالح المواطنين في محور تفكيره، غير أن تقديم العديد من الخدمات من قبل الحكومة يعد ممارسة حديثة نسبيا حيث درج الأمر قبل نحو مائة وخمسين عاما على قيام القطاع الخاص بتقديم العديد من الخدمات مثل النقل والصحة والتعليم وحتى في المملكة العربية السعودية قام القطاع الخاص قبل ما يقارب السبعين عاماً بتوفير الخدمات الكهربائية، وقد اضطلعت الحكومات بهذا الدور لاحقا من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين، بغض النظر عن مدى قدرة هؤلاء المواطنين على دفع المقابل أو مواقعهم الجغرافية، ضمن عوامل أخرى. وهذا يثير التساؤل حول دور الحكومة. إن دور الحكومة هو وضع السياسات والتشريعات التي تحكم هذه السياسات فإذا كانت هذه السياسة هي أن ينال كافة المواطنين تعليما مجانيا فإن دور الحكومة هنا ينحصر في الحرص على تحقيق ذلك. وإن تطبيق تلك السياسة والتقديم الفعلي لتلك الخدمة يتم على أفضل وجه من قبل تلك الأطراف التي تتمتع بالقدرة على تقديمها وفي ذات الوقت تحقق أفضل قيمة للمواطنين مقابل الكلفة واضعين في الاعتبار الضغوط على الموازنة العامة.

ويعزى الاهتمام الكبير والمتزايد بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على نطاق العالم أجمع مؤخرا إلى ريادة تجربة المملكة المتحدة بالذات خلال العشر سنوات الماضية. وإن تطوير وتحسين نموذج المملكة المتحدة هذا والذي يعرف أساسا باسم **"مبادرة التمويل الخاص"** هو الذي أوجد هذا الاهتمام الدولي المتزايد. أما في المملكة العربية السعودية فإن مشاريع الشراكة لا تتعدى مجرد استخدام القطاع الخاص لتقديم بعض الوظائف بأسلوب محدود للغاية، في حين أن مثل هذه المشاريع تقع فنيا ضمن التعريف الموسع للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، إلا أنها لا تتيح إنجاز نطاق المنافع الكامل، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال برنامج هيكلي يكون دافعه الرغبة في تعزيز الكفاءة وتحقيق قيمة مقابل المال، وأيضا من خلال جعل الأولوية لمصلحة المواطنين.

3.4. الفرق بين الخصخصة والشراكة:

تتمثل الخصخصة في البيع المباشر (الجزئي أو الكلي) للأصول الحكومية من خلال طلب عروض أو مزاد علني أو لمستثمر استراتيجي.

وإذا تم أداء العملية بصورة صحيحة وبتقييم سليم ودقيق لحجم الأصول المعنية وفي وجود هدف واضح للتخصيص وتسعير مناسب لخلق المنافسة فيمكن أن تتحقق نتائج بالغة الإيجابية للحكومة والمستهلك، ومن المفهوم أن العديد من الحكومات، خصوصا في الدول النامية، يساورها القلق إزاء فقد أصول وطنية إلى **(ما قد يحتمل أن يكون)** قطاع خاص مملوك لأجانب. والوضع الغالب في الخصخصة أن القطاع الحكومي يفقد السيطرة على الأصول لمصلحة القطاع الخاص باستثناء قدر معين من السيطرة التشريعية.

ويختلف أسلوب الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تماما بطريقة تقديم الخدمات إلى أو نيابة عن القطاع العام. وعادة يكون الأثر الملموس لهيكل نموذجي للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص هو استحداث منشأة أعمال مستقلة يتم تمويلها وتشغيلها من قبل القطاع الخاص ويكون الغرض هو إنشاء الأصل ثم تقديم الخدمة لعميل القطاع العام مقابل مدفوعات متكافئة مع مستوى الخدمة المقدمة. وعوضا عن أخذ آلية تقديم الخدمة الموجودة حاليا ونقلها بحذافيرها إلى بيئة تشغيل مختلفة تماما كما هو الحال في عمليات الخصخصة، فإن عملية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تحلل الخدمة إلى عناصرها الأولية وتبدأ في تعريف الخدمات التي ينبغي أن تقدم استنادا إلى النتائج التي يتم السعي لتحقيقها، أي أن مفتاح العملية هو تحديد ناتج

الخدمة المطلوبة وأن يتاح للقطاع الخاص تحديد ما هي المدخلات المطلوبة بما فيها البنيات التحتية والمهارات لتحقيق ذلك الناتج المطلوب. ونظرا لأن القطاع الحكومي هو الذي يحدد الناتج المطلوب في القطاع الخاص، فإن الأول يحتفظ بقدر كبير من السيطرة على معايير ونوعية الخدمة التي ستقدم وبأسلوب يختلف عن ما هو الوضع عليه في ترتيبات الخصخصة التي يفقد فيها القطاع الحكومي سيطرته بالكامل على الأصول الحكومية المباعة.

فضلا إلى ذلك تتميز عملية الخصخصة بأنها ترتيب دائم في حين أن عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص يكون لفترة زمنية محددة ومتفق عليها، وتعود السيطرة التشغيلية التامة "الملكية" إلى القطاع الحكومي عند نهاية مدة العقد، وهذه الطبيعة المؤقتة (BOT) أكثر أساليب الشراكة شيوعا للاتفاق ودرجة السيطرة التي يتمتع بها القطاع الحكومي، وهي أهم ما يميز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص عن الخصخصة. ويمكن القول بصفة عامة بأنه إذا كانت الخصخصة تعني سيطرة القطاع الخاص وتملكه للمنشآت العامة، فإن الشراكة هي أشبه ما تكون بالاندماج بين القطاعين الحكومي والقطاع الخاص بحيث يتحملان المخاطرة ويتقاسمان الفوائد سوياً.

يتضمن مفهوم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص عمل تعاوني ومشترك بينهما، لتوفير البنى التحتية والخدمات. وبدلا من أن يحصل القطاع الحكومي على أصل من الأصول الرأسمالية بدفع قيمته الكاملة فورا، بوسعه أن ينشئ مشروع قائم بذاته يموله ويشغله القطاع الخاص على أن توزع كل المخاطر المحتملة بين القطاعين الحكومي والخاص على أساس قدرة كل طرف على الإدارة والسيطرة على مثل هذه المخاطر، ويكون الغرض الوحيد لهذه المنشأة هو توفير خدمة لعميل وحيد هو القطاع الحكومي، مقابل مدفوعات معينة. وتنطوي هذه الخدمات عادة على إنشاء بنية تحتية جديدة (مثل طريق أو كوبري أو مدرسة أو مستشفى). وتكون الشركة مسئولة عن تصميم وبناء وتشغيل وصيانة وتمويل الأصل وتوفير الخدمة على مدى زمني طويل (غالبا 25 سنة) مقابل مدفوعات منتظمة من القطاع الحكومي.

وتختلف الشراكة بأنواعها بين القطاعين الحكومي والخاص عن الخصخصة فهي علاقة تعاقدية، فالعقد هو المحور الأساسي للعلاقة بين الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ويتضمن كل واجبات والتزامات الطرفين. ويحدد القطاع الحكومي في هذه العقود نوع ومستوى الخدمة التي يرغبها من القطاع الخاص، وإذا لم تقدمها منشأة

القطاع الخاص المتعاقدة فإنها تكون بالنتيجة منتهكة للشروط التعاقدية وقد يترتب على ذلك، على سبيل المثال، عدم حصولها على كامل المدفوعات المنصوص عليها في التعاقد،

خاتمة واستنتاجات:

ينبغي أن يكون وجود القطاع العام طرفاً مكملاً للقطاع الخاص وليس بديلاً عنه في اقتسام الإدارة والدور في ديمومة تحسين النشاط الاقتصادي وانما يكون الدور اللاحق الذي يوكل إليه أن يكون الطرف الذي يمتلك تحريك نقطة التوازن على عصا النمو الذي يحرك بها القطاع الخاص نشاطه إذا مالت به او معه في الاقتصاد بعيداً عن التوازن المستقر بالمفهوم الكلاسيكي المحدث. والقطاع العام بدوره ينبغي أن يُحكم عليه من قبل أصحاب القرار ومقارنته في ضوء ما يقدمه للاقتصاد من أداء دون محاولات التشبث به تيمناً بفلسفة اقتضتها مرحلة ما أو تجربة معينة.

يعكس القطاع العام فلسفة السياسة العامة المطلوبة في كل مرحلة من مراحل التحول الاقتصادي للعملية وبالتالي حكماً على كفاءة الأداء الحكومي من وراءه، ولذا نجد أنه لا يعمل من فراغ وفي الوقت ذاته لا يمكن تحميله مسؤولية تقصير يبدر من أداء القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بقدر ما يعكس بشكل دقيق فاعلية الاداء الحكومي في رسم صورة واضحة عن واقع النشاط الاقتصادي. فهو قد وقد لا يضطر وفق هذا المفهوم الى الدخول فــي الميدان الإنتاجي لنشاطٍ ما او لمرحلةٍ ما لمعالجة امرٍ محددٍ دون آخر دونما امتلاك أية أداة للتدخل في آلية عمل القطاع الخاص. وبهذا نتصور القطاع العام وهو يمتلك الأجهزة العلمية الكفوءة في رسم أبعاد الصورة التحليلية لمجريات الأنشطة الاقتصادية وتحليل البواعث المحكمة لأي توجه لدى القطاع الخاص وتأشير ما هو سلبي وما هو إيجابي منها وهو بذلك يجسد دور القطاع العام أيضاً في تقديم برامج تنموية معيارية امام الباحثين الاقتصاديين بحيث يتنافى مع القطاع الخاص في الاجتهاد في تصحيح أهداف نمو مشروعة ويتكافل معه في تجنب مهاوي الوقوع تحت طائلة التشريعات القانونية للدولة في الحالات غير المشروعة للتوسع والنمو. وبهذا يكون وجود القطاع العام في الدولة النامية ركناً جوهرياً ويتمتع بضرورة قصوى اكثر مما هو في البلدان المتقدمة ذلك انه في كلتا المجموعتين لا يضاهي القطاع الخاص في الأداء لو كان طرفاً في النشاط الإنتاجي.

واذا تكلمنا بواقعية أدق وبعيداً عن وجود قطاع ثالث مثل القطاع المختلط نجد ان دور كل من القطاعين العام والخاص يعطينا قبولاً اكيداً لفكرة وجود كلا القطاعين على أرضية واحدة وبالصورة التي رسمت أعلاه او مقارب لها بحيث يمتطيان صهوتي التسابق في مضمار واحد احدهما يمثل فرس التضخم المعهود والذي يعد فعلاً قدراً لا مناص منه في طريق التنمية لأسباب لا مجال للخوض فيها بهذا الصدد، والآخر يمثل طرادة النمو الحقيقي بوحدات نقدية قوية ومستقرة.

فنقطة البدء التي يتم التعامل بها مع تفعيل دور القطاعين في النشاط الاقتصادي كفرس رهان من حيث المبدأ والتقارب الشرطي مع الأهداف وقائدين كل منهما له ساحته وادواته في رسم جانبي السكة الاقتصادية الذي يرنو عليها قطار التنمية بسرعات متزايدة. ولا حاجة للتوغل كثيراً في تعقيدات الموقع الذي ينطوي على وجود أي منها ومواصفات الدور الذي يلعبه، فهي مسألة تأخذ معطياتها من واقع المستويات التي حققها البلد في المجالات الإدارية والثقافية والتقانية والاجتماعية. أما عن القطاع الخاص فهو كائنٌ وموجود وقديم قدم الاقتصاد نفسه وبرغم كل ما يؤشر له من جوانب إنمائية هامة وإيجابية إلا أنه لا يخلو من معايب لا يستطيع التخلص منها جاعلة إياه أعجز من أن يتمكن في غضون العقد المقبل من تقديم الإمكانات الريادية أو التطويرات الشاملة تقانياً أو ما يدل على امتلاكه الأفق الأوسع في رسم التوقعات الاقتصادية أو التنظير المعياري أو أي توليفة وافية من هذه الاتجاهات الأربع. والإنصاف بفرض القول باستحواذ القطاع الخاص على الدور الرئيس في النشاط الاقتصادي ولكن عليه أن لا يتوقع أن يكون بديلاً عن القطاع العام لا بل أن لا يغفل دور الأخير في استحثاث الخطى المنافسة له في الاتجاهات الأربع أعلاه من ناحية وفي امتلاكه لسطوة الحكم على المديات السلوكية للغرفة التجارية وامتيازاتها وبالتالي رسم المقاييس التي يؤخذ بناصيتها في المعالجة من قبل الدولة مالكة الإجراءات المطلوبة لتصحيح السياسات الاقتصادية اللازمة ومواكبة خطوات التنمية الاقتصادية الصحيحة، والاعتماد المتزايد على وجهة النظر أعلاه يطرح بعداً جديداً للتأشير الاقتصادي الذي يأخذ مداه الكامل فقط بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي يقترحها القطاع العام فقط ولا ينطوي على أي شيء اسمه تخطيط اقتصادي فيما يتعلق بتفصيل النشاط الاقتصادي الخاص وكل ما قد يسمح لنفسه بصياغته هو تأشير لا تخطيط وهذا الطرح يجنب التحليل الاقتصادي مسألة مركزية ولامركزية التخطيط والبيروقراطية التي سبقت الإشارة إليها في التنفيذ. أما القطاع المختلط فقد اثبت في الاقتصادات النامية نقله لمثالب القطاعين العام

والخاص أكثر من حمله مزاياهما وفي مقدمتها مقدرته على تعبئة موارد مالية ضخمة للاستثمار وتغطية الحاجات الاجتماعية ومن ثم تناقض وجهتي النظر العامة والخاصة أكثر من تآزرهما في سبيل تنمية اقتصادية حقيقية. فالقيادة الميدانية للنمو هنا يمكن ضمانها مع مزايا القطاع الخاص الديناميكية وروح المبادرة وسرعة الاستجابة والتحسس للطلب وخلق العرض الدائم وتحاشي البيروقراطية، وتنوع الإنتاج والربحية التفاؤلية لأية استثمارات مرغوبة وردم فجوات السوق الطارئة. وفي النهاية نجد أنه بجانب تنامي رأس المال والتحفظ إزاء التشغيل والأجور والأسعار التي يهتم بها القطاع العام على حساب التنمية الاقتصادية الكلية احياناً كثيرة تقترح أن تكون القيادة الإدارية والفكرية للنخبة معه ومن موقع التشريع والرقابة وموازنة الجوانب الاجتماعية للتنمية. ولذا يصعب القول بإمكانية تزاوج القطاعين وإنجاب قطاع ثالث هو القطاع المختلط على غير ما ذهبت إليه بعض الدراسات[١٢]. وعليه فان التصور المطروح في الغالب الأعم من خلال هذه الدراسة وللاقتصادات النامية المشابهة في ظروفها العامة لاقتصاد العراق بخاصة إعادة النهوض (Catching-up) أولاً في القطاعين العام والخاص بغية استئناف تحريك عجلة التنمية. يتجلى ذلك، في إعادة صياغة آلياتها الخاصة بالمناخ العام لقطاع الأعمال مع إعادة بناء الأساس المادي لها أي **"التراكم وتعبئة الموارد"** وتشغيلها مع خلق بيئة تقانية موسعة قائمة على ركنية الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير المحلي "الى جانب الحلقات الجاهزة المستوردة" مع أنشطة الاستثمار الصناعي والزراعي وربطها بأنشطة القطاع الخاص حصراً وتبني عدد من الإجراءات لعل أهمها: (مصدر)

أ. تخفيض القيود الداخلية والخارجية على أداء القطاع الخاص مع إحكام الرقابة على أنشطته.

ب. تعزيز أواصر التخطيط التأشيري بين القطاعين بما يقيس التوجهات التنموية العامة للدولة.

ج. العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليص هامش اللايقين اما مع النشاط الخاص وخاصة فيما يخص التضخم والمعلومات الكاملة عن السوق والبيانات والنشريات والادبيات المتخصصة في العلوم الاقتصادية.

د. الحد من مجالات المضاربة والرسملة وتعدد الوساطات والمراحل في الأنشطة التوزيعية وأية حلقات خدمية اقتصادية أو طفيلية تتوسط قطاعي الإنتاج والاستهلاك، والتركيز على معالجة العلاقات الصورية للاقتصاد مثل البيروقراطية والمحسوبية والترهل الاداري من أجل أداء أكفأ واكثر مرونة.

د. دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص واتجاهات الخصخصة اللذان يدعمان النمو والتنمية وخاصة في أنشطة الإنتاج السلعي بوجه خاص وبعض مجالات الأنشطة التوزيعية غير الاجتماعية مثل أسواق رأس المال واسواق الاسهم والصيرفة والى جانب التركيز على كفاءة منظومة الأنشطة الخدمية والاجتماعية العامة لمرحلة عشر سنوات مثلا او اقل قابلة لإعادة التقييم اللاحق.

ومن هذا الاتجاه تتلاقى وجهة النظر أعلاه مع الشروط المرجعية لعملية التنمية التي حددتها دراسات حديثة [١٣] تتلخص بكون التنمية عملية تراكمية ومطردة بطبيعتها لا تكتفي بطفرة مؤقتة؛ وان محركها داخلياً وذاتياً في الأساس؛ وفيها يتم التركيز على التربية والتعليم والبحث والتطوير التقني؛ وأن تتم في ظل اطار سياسي واداري ومؤسسي ملائم ومستقر.

وتدعم الدراسة بالعموم اتجاهات التحول الكفء إلى الخصخصة كبعد مؤسسي للنهوض بالأداء التنموي ليس إلا، وتلتقي مع التأكيد على قناعات حديثة [١٤] في تشخيص مثالب الاتجاهين الصرفين: الاشتراكي الذي عانى من المركزية المفرطة والبيروقراطية ثقيلة اليد وضعف نظام الحوافز المادية؛ واقتصاد قوى السوق في المبالغة في التركيز على التوسع بإطلاق حرية عمل القطاع الخاص وانفلاته وبالتالي في ظل ظروف لم تتوفر فيها الضوابط الناضجة بعد للاقتصاد والمجتمع. إن نجاح جهود التنمية يتطلب استراتيجية شفافة واضحة وسهلة التطبيق وتضمن التنسيق بين الأهداف المختلفة والمتناقضة احياناً بين القطاعين العام والخاص مع ما تشترطه من سمات المرونة الكافية لإتاحة المجال للتكيف مع الامور في تغيراتها. وتأييد إعادة إصلاح كفاءة القطاعين العام والخاص والنهوض بهما مع التشديد والتركيز على الكفاءة الإدارية للأول والاقتصادية للثاني، لا ترسيخ احدهما ولا المراوحة بينها على الاقل من منظار العقد الأول من القرن الجديد.

الهوامش والمراجع:

1. للتفريق بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ينظر التعاريف المختلفة التي أوردها فلامانك:
-Robert A. Flammang, "Economic Growth and Economic Development Counterparts or Competitors," **Economic Development and Cultural Change** , 28 (1) , 1979 , 47-61.
2. عبدالله، ابراهيم سعدالدين؛ والعيسوي، ابراهيم حسن، 1990، **التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة**، مجلة المستقبل العربي، السنة 13، العدد 139، ص:72.
3. الصائغ، يوسف، 1990، **مستقبل التنمية العربية ودور القطاعين العام والخاص فيها**، مجلة المستقبل العربي، السنة 13، العدد 142، ص:99-121.
3. أمين، سمير، 1987، **حول التبعية والتوسع العالمي للرأسماليين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص:150-165.
4. البستاني، باسل، 1992، **دور الدولة والقطاع الخاص في العمل الاقتصادي العربي المشترك**، مجلة دراسات عربية، الاعداد 10-11-12، ص:12-27.
4. النجفي، سالم توفيق، 1998، **حول مسألة الرأسمالية: رؤية للقرن الحادي والعشرين**، مجلة المستقبل العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد 238، ص:17-33.
5. للمزيد والتفصيل: د. علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل الى دراسة كفاءة اداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة:42، 1981، ص:42.
6. الصائغ، يوسف، 1995، التنمية العربية: من قصور الماضي الى هاجس المستقبل، منتدى الفكر العربي، عمان، ص:4-5؛ د. نوفل قاسم علي الشهواني، "حول مسألة الرأسمالية، رؤية للقرن الحادي والعشرين : تعقيب"، مجلة المستقبل العربي، قيد النشر.
6. الإمام، محمد محمد محمود، 1990، **محددات الأداء الاقتصادي، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

7. فاضل، عبده محمد، 2004، **الخصخصة**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

8. ويكبيديا، الموسوعة الحرة، تنمية مستدامة.

9. الجزيرة نت، الموقع الإلكتروني، المعرفة، ملفات خاصة، 2001 تداول السلطة في الوطن العربي.

10. World Investment Report 2002,FDI inflow and real / UNCTAD /

11. همينغ، ريتشارد؛ وآخرون، 2007، **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، ص:8.

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/issues/issues40/ei40a.pdf

12. مركز دراسات الوحدة العربية،" القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العرب ي" ، بحوث ومناقشات(الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالقاهرة، بيروت 1990م.

13. الصائغ، يوسف، 1995، **التنمية العربية: من قصور الماضي الى هاجس المستقبل**، منتدى الفكر العربي، عمان، ص:4-5.

14. عبدالفضيل، محمود، 1997، **التنمية العربية: من قصور الماضي الى هاجس المستقبل**، عرض كتاب، مجلة المستقبل العربي، السنة 20، العدد 221، ص:135-143.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية المصطفى الجامعة

البحوث المشاركة في المؤتمر

الجلسة الثانية

ملاحظة : جميع البحوث خاضعة للاستلال الالكتروني

الجلسة الثانية في قاعة تموز الساعة الواحدة بعد الظهر

يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٣/١٦

ت	رئيس الجلسة	مقرر الجلسة
	أ.د. عبد الجواد العامري	أ.د. راضي كاظم الراشدي
	اسم الباحث ومكان العمل	عنوان البحث
١	م.د. أحمد عبد السلام أحمد م.د. زياد طارق ابراهيم - جامعة سامراء	اثر التخطيط الاستراتيجي على تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي للعاملين في فنادق شمال العراق
٢	أ.د. ابتهاج اسماعيل يعقوب / الجامعة المستنصرية م.م. عقيل حسين شنيشل	التكامل التطبيقي لمعايير المحاسبة الدولية في تحقيق استدامة الأرباح في القطاع الحكومي بالإشارة إلى معيار IFRS15
٣	د. مصطفى أحمد رجب / المعهد التقني - بعقوبة	أثر البحث العلمي من خلال رصانة التعليم في الجامعات
٤	م.م. علي هادي م.م. جاسم هادي / كلية الكوت الجامعة م.م. سحر نصير حسين	تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراق أنموذجاً للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٤
٥	الباحث خالد زيدان عبد الهادي /البنك المركزي العراقي الباحثة منار هيثم	التخطيط الاستراتيجي ودورة في تقرير الفاعلية التنظيمية
٦	د. محمد مصلح مهدي صالح	التشبية في اشعار نيمايوشح
٧	أ.م.د. علاء كاظم فرحان / الجامعة التكنلوجية الباحثة نبأ عبد القادر	تحسين مفتاح إدارة شبكات التجسس اللاسلكية باستخادم تقنية Zig Bee والخريطة الميدانية
٨	م.د. رائد فاضل الشيخلي / جامعة الفراهيدي أ.م. علاء ادهام / جامعة بغداد	تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة عبر التكامل والشراكة بين القطاع الخاص والعام
٩	د. أحمد علي عبود / عميد كلية القانون جامعة الكفيل	التكامل بين المؤسسات الحكومية وشركات الهاتف النقال في حماية حق

	د. محمد عبد الرحيم الحسناوي / جامعة الكفيل	الخصوصية
١٠	د. زينه صاحب كوزان - كلية الامام الكاظم م.م. علي عبد الرزاق عبد الرضا	التكامل القانوني في مجال الاستثمار بالمرافق العامة

اثر التخطيط الاستراتيجي على تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي للعاملين في فنادق شمال العراق

اعداد

الدكتور احمد عبد السلام احمد

مدير قسم ضمان الجودة والاداء الجامعي/ جامعة سامراء

و

الدكتور زياد طارق ابراهيم

مدير قسم الشؤون القانونية/ جامعة سامراء

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التخطيط الاستراتيجي على الرضا الوظيفي في فنادق إقليم كردستان العراق، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من العاملين في فنادق إقليم كردستان العراق حيث اخذت عينة من المجتمع المبحوث بطريقة العشوائية البسيطة، والتي بلغت (٣٣٦) عاملاً. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود تخطيط استراتيجي في فنادق إقليم كردستان العراق بدرجة متوسطة، سعي إدارة الفنادق الى تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي. وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات من أهمها، العمل على نشر فلسفة الشفافية في التعامل مع القرارات المتعلقة بالتعويضات ودوران العمل فيها، ذلك ان الصدق والوضوح في مثل هذه القرارات ينعكس ايجابياً على معنويات الافراد العاملين في الفنادق.

المقدمة :

تعيش منظمات الاعمال في ظل عالم يتصف بكثرة تعقيداته، وكثرة عوامله المؤثرة و التغير المستمر، حيث يتوقف نجاح المنظمة أو فشلها على مدى مقدرتها على تحقيق رسالتها وغاياتها وأهدافها، والوسيلة الوحيدة أمام المنظمة لمتابعة تنفيذ استراتيجيتها أو تعديلها هي قيامها بعملية التخطيط الاستراتيجي(السكارنة،2015)، لذا فإن دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق تكامل الرضا الوظيفي له أهمية كبيرة في تحسين أداء المنظمة وتعزيز موقفها السوقي اي ان إدارة المنظمات المتقدمة تسعى الى تنمية العلاقة بينها وبين افرادها لضمان استمرار القوى العاملة ذات الكفاءات العالية، وإيجاد الدوافع لديهم في بذل المزيد من الجهد في الأداء، وهذا لا يأتي إلا بالأخذ بمنهج التخطيط العلمي والذي يعتبر السبيل الوحيد أمام المنظمات للحاق بركب المجتمعات المتقدمة . لذا يعد التخطيط الاستراتيجي أسلوب تفكير إبداعي وابتكاري يدخل فيه عامل التخطيط والتنفيذ معاً، وهو الطريقة التي تخصص بها المنظمة مواردها وتنظم

جهودها الرئيسة لتحقيق أغراضها، وهو صورة التوجه إلى ما يجب أن تكون عليه المنظمة مستقبلا، والهدف النهائي له هو المحاولة الجادة لإحداث حالة من التحكم في الظروف المحيطة لصالح متخذ القرار (مصلح،٢٠١٢).

ان توسع استخدام التخطيط الاستراتيجي على نظام واسع في المؤسسات على اختلاف أنواعها وأنشطتها في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، إذ أثبتت التجارب التطبيقية للتخطيط الاستراتيجي بأن المؤسسات التي تخطط استراتيجياً تتفوق في أدائها الكلي على المؤسسات التي لا تخطط استراتيجياً، فالتخطيط الاستراتيجي كأسلوب إداري يختلف عن غيره من أساليب الإدارة الفعالة في كون مبادئه الأساسية وأساليبه ونظرياته قد جرى تطويرها بمزيج من التجارب العلمية الميدانية والفكر المنهجي المتخصص، وهذه المبادئ والأساليب كانت وليدة واقع علمي ميداني مدعوم بفكر أكاديمي نابع من الحاجة إلى تطوير أداء المؤسسات على المدى البعيد لضمان بقائها، وإيجاد أجواء حيوية تستفيد من الإمكانات المتاحة بصورة فعالة .

لقد اكتسبت إدارة الموارد البشرية أهميتها من خلال العناية بالعنصر البشري باعتباره العامل الرئيس لزيادة الإنتاج وتزايد أهمية العلاقة الإنسانية وتحفيز العاملين وإشباع حاجاتهم ولان نجاح أو فشل كافة المنظمات مرهون بالعنصر البشري، بالإضافة إلى أن النفقات التي تحملها المنظمات لتغطية اجور وتعويضات العاملين تشكل جزءاً كبيرا من نفقاتها، لذا فأفضل استثمار يجب أن يوجه للأفراد العاملين من خلال زيادة رغبة العاملين بالاستمرار في العمل، ورضاه عن مهامه التي يؤديها، لذا يعتبر رضاؤه إحدى المهمات التي تسعى الإدارة في المنظمة وبالخصوص إدارة الموارد البشرية لتحقيقه، فالرضا الوظيفي لدى الأف ا رد في المنظمة يعكس كيفية توجيه سلوكهم الذي يحقق بذلك الولاء لتلك المنظمة .

وبناء على ما تقدم فقد حظي التخطيط الاستراتيجي باهتمام كبير من قبل إدارة الفنادق لما له من أهمية كبيرة في نجاح عمل تلك المؤسسات وزيادة فاعليتها، الأمر الذي حذا

بفنادق شمال العراق السعي نحو تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي، ومن أجل تحقيق غايتها المنشودة وزيادة فاعليتها وتحقيق الميزة التنافسية.

في هذه الدراسة سيتم عرض المبحث الأول لمنهجية الدراسة التي سيتبعها الباحث في إثبات هذه الدراسة من خلال تحديد المشكلة من قبل الباحثين، والأهداف التي ستحققها هذه الدراسة، وبناء نموذج من إعداد الباحثين يبين اثر التخطيط الاستراتيجي على تكامل الرضا الوظيفي في فنادق شمال العراق، والمبحث الثاني عرض للاطار النظري بشكل مختصر يبين أهمية التخطيط الاستراتيجي و الرضا الوظيفي، والمبحث الثالث النتائج والتوصيات.

اولاً: أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة بالآتي:

١. تستمد الدراسة أهميته، وذلك لزيادة أهمية موضوع التخطيط الاستراتيجي واستمراريته ليواكب آخر المستجدات في البيئة المحيطة من اجل الوصل الى تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي .

٢. تنبثق أهمية الدراسة ابتداءً من أهمية المتغيرات المبحوثة (التخطيط الاستراتيجي والرضا الوظيفي) بوصفها متغيرات معاصرة في الأدب الإداري والاستراتيجي، وإن دراستهما تساهم في إفادة الفنادق محل الدراسة من خلال تعريفهم بأهمية علاقة هذين المتغيرين في زيادة الوعي لمفهوم التخطيط الاستراتيجي وما سينتج عنه من تكامل للرضا الوظيفي.

٣. تنطلق أهمية الدراسة أيضاً من كونه بحث ميداني وأن فنادق شمال العراق المبحوثة بأمس الحاجة إلى الدراسات الميدانية، إذ ستوفر لها بيانات ومعلومات مباشرة يمكن توظيفها في في تحقيق التكامل للرضا الوظيفي.

ثانيا : مشكلة الدراسة

تعاني الفنادق بشكل عام من زيادة في معدلات دوران العمل وانخفاض مستويات الاداء وقلت التعويضات عما هو متوقع (Naidu2007,). والفنادق في شمال العراق بشكل خاص ليست بمنأى عن هذا الأمر.

لذلك قام الباحثين بزيارة استكشافية حول عنوان الدراسة الى عدد من الفنادق الموجودة في شمال العراق حيث تم مقابلة مجموعة من العاملين في مختلف الفنادق والمنتجعات فئات الخمس والأربع والثلاث نجوم و نجمتان من اجل معرفة هل هناك أثر التخطيط الاستراتيجي على تكامل الرضا الوظيفي بالإضافة إلى مقابلة بعض الادارة في تلك الفنادق حيث تم طرح مجموعة من الاسئلة حيث وجد الباحثين اثناء المقابلة تدني مستوى التطور الوظيفي لدى العاملين في الفنادق، قلة في زيادة الرواتب السنوية للعاملين، معدل سنوات الخبرة لبعض العاملين قد لا تتجاوز السنة وسنتين بالإضافة الى عدم الاكتراث الى الشهادة التي يحملها العاملين ،معدل دوران عالي للعاملين في تلك الفنادق .

ومن اجل تحقيق الغرض من الدراسة يجب الاجابة عن التساؤلات التالية:

- هل تفي نظم التعويضات بالغرض الذي وجدت من أجله في فنادق شمال العراق؟
- هل إن التباين في التخطيط الاستراتيجي له الأثر الواضح على الرضا الوظيفي .
- هل توجد علاقة بين التعويضات المقدمة للعاملين في فنادق شمال العراق ودوران العمل.
- هل هناك أثر للتخطيط الاستراتيجي على كل من التعويضات ودوران العمل.

وبناء على ما سبق ومن خلال الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء الزيارة الاستكشافية تبين أن هناك تراجع في الرضا الوظيفي لدى العاملين في تلك الفنادق وبالتالي تتمحور مشكلة الدراسة في بيان أثر التخطيط الاستراتيجي على تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي.

ثالثا : فرضيات الدراسة

فرضيات الدراسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (a =0.05) التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، الرسالة الأهداف، التحليل) على تحقيق التكامل للرضا الوظيفي بأبعاده (التعويضات، دوران العمل) في فنادق شمال العراق.

(H0) الفرضية الرئيسية الاولى: لا يوجد إثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) لأثر التخطيط الاستراتيجي على التعويضات.

(H1) الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد إثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) لأثر التخطيط الاستراتيجي على دوران العمل.

رابعا: المخطط الافتراضي للدراسة

يتناول المخطط الاجرائي للبحث التأثير ذو دلالة إحصائية لأثر التخطيط الاستراتيجي على تحقيق الرضا الوظيفي وحسب الشكل (١).

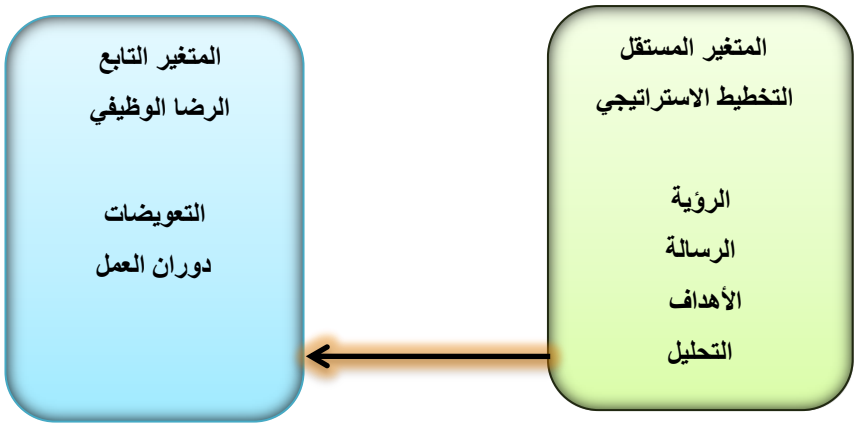

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر

العامري وآخرون، 2007;Hazard,Ralph & Smith,1997;1993Lewis,; 1997;).
Ninemeier&Hayes,2006)

خامساً: مصطلحات الدراسة

التخطيط الاستراتيجي: يعتبر التخطيط الاستراتيجي جهد منظم لصناعة القرارات المصيرية والذي يصيغ هوية المنظمة ويبرر وجودها وهو مجموعة من المبادئ والخطوات التي صممت لتساعد القادة والمدراء والمخططين ان يفكروا ويتصرفوا بشكل استراتيجي وهو الذي يساعد المنظمة على ان تصنع قرارات فعالة تؤدي الى تحقيق رسالتها وارضاء الفئات المستهدفة في ظل ما يحيط المنظمة من فرص وتحديات بالبيئة الخارجية ونقاط قوة وضعف في بيئتها الداخلية.

الرؤية: وهي المسار المستقبلي للمنظمة والذي يحدد الوجهة التي ترغب المنظمة الوصول إليها والمركز السوقي الذي تنوي تحقيقه ونوعية القدرات والإمكانات التي تخطط لتنميتها.

الرسالة: الإطار المميز للمنظمة عن غيرها من المنظمات الأخرى من حيث مجال نشاطها ومنتجاتها وعملا أيها وأسواقها ويهدف بيان السبب الجوهري لوجود المنظمة وهويتها وعملياتها وما رسالتها.

الأهداف: وهي النتائج النهائية هي مجموعة الأنشطة التي وضعتها منظمة بطريقة عملية التنظيم والتي تحدد متى نجاح التخطيط للانتقال من الموقف الحالي إلى الموقف المستهدف الذي تسعى إليه المنظمة.

التحليل: ويقصد بها عملية وهي مراجعة كل من البيئة الخارجية بغرض التعرف على أهم الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة وكذلك البيئة الداخلية بغرض التعرف على أهم نقاط الضعف والقوه والتي يجب أن تكون هذه العملية مستمرة لكي تخدم عملية التصميم الاستراتيجي.

الرضا الوظيفي: يعتبر الرضا الوظيفي مسألة حاسمة بالنسبة للمنظمات، لذلك يُعرّف بأنه ردة فعل الموظفين ومشاعرهم العاطفية الناتجة عن عملهم وخب ا رتهم الوظيفية، وهو موقف الموظفين نحو ظروف عملهم أو البيئات التي تؤثر على رغبتهم .

التعويضات: ويقصد بها جميع المكافآت المالية وغير المالية التي يحصل عليها العاملين الإداريين وغير الإداريين مقابل العمل والجهد الذي يؤدونه ويبذلونه في الفندق ومنها الراتب والإكراميات و إطعام العاملين .

دوران العمل: هي عملية خروج العاملين من المؤسسة أو دخولهم اليها بسبب الترقية أو النقل أو الغياب او الفصل أو التقاعد أو لأي سبب أخر .

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم استطلاع اراء العاملين في الفنادق شمال العراق حيث بلغ حجم المجتمع المبحوث (٤٩٢٠) عاملاً ولكون مجتمع الدراسة كبير ومتجانس اخذت عينة من ذلك المجتمع بالطريقة العشوائية البسيطة والبالغة (٣٥٧) فرداً وذلك استناد اَ إلى جدول تحديد حجم العينة المناسب في الدراسات الوصفية التحليلي من حجم المجتمع الذي أعده كرجسي ومورجان (Kregcie& Morgan1970)، وقد جرى توزيع الاستبيان على مفردات عينة الدراسة بواقع (٣٥٧) استمارة، وجرى استرجاع (٣٣٦) استمارة، اي ما نسبته (٩٤%) وبذلك اصبح حجم العينة هو (٣٣٦) فرداً.

سابعاً: منهجية الدراسة

لقد كانت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه المنهج الملائم للدراسة الحالية والتي تصف الظاهرة والمجتمع المبحوث وتحليلها باستخدام الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بعد جمع البيانات عن طريق أداة الدراسة (الاستبانة) بهدف التعرف على التخطيط الاستراتيجي واثرها على تحقيق التكامل للرضا الوظيفي .

ثامناً: اداة الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

اعتمد الباحث على المصادر التالية في جمع البيانات:

١-الجانب النظري: حيث تم جمع المعلومات من الدراسات السابقة والمقالات العلمية والرسائل الجامعية، والمراجع العلمية المعتمدة.

٢-الاستبانة: قام الباحثين بتطوير استبانة لقياس الفرضيات، حيث طورت هذه الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة ٥ نقاط، موافق ٤ نقاط، محايد ٣ نقاط، غير موافق ٢ نقطة، غير موافق بشدة ١ نقطة). وقد تم التحقق من صدق الاداة الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء، من اصحاب الخبرة في علوم الادارة، بقصد الإفادة من خبراتهم ومخزونهم المعرفي، حيث بلغ عددهم (٤) محكمين، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة هو التحقق من مدى انتماء الفقرات الى متغيرات الدراسة، حيث تم الاخذ بعين الاعتبار بجميع ملاحظاتهم. وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة اجزاء (الجزء الاول يقيس الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، والجزء الثاني يقيس ابعاد المتغير المستقل، والجزء الثالث يقيس ابعاد المتغير التابع) وقد احتوت الاستبانة على(٣٢) فقرة.

تاسعاً : صدق وثبات أداة الدراسة

قام الباحث باختبار الصدق الظاهري وذلك بهدف التعرف على الأسئلة المرتبطة ببعضها وللتأكد أيضا من مدى أتساق إجابة أفراد عينة الدراسة حتى تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها، حيث تم عرضها على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة من المحكمين من أساتذة الإدارة للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

وقد تم اعتماد ثبات الأداة من خلال معامل كرونباخ ألفا (Cronpach's Alpha) للاتساق الداخلي، وذلك للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع

البيانات اللازمة للدراسة الحالية. وفيما يتعلق بالحدود التي سوف تعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة، ولتحديد درجة المقياس حدد الباحثين ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع) بناء على المعادلة الآتية: (Sekaran, 2010) .

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

(٥-١)/٣ = ٤/٣ = ١,٣٣. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

المنخفض من (١)- أقل من (٢,٣٣).

المتوسط من (٢,٣٤) – (٣,٦٧).

المرتفع من (٣,٦٨) إلى (٥).

المبحث الثاني

الاطار النظري

أولا التخطيط الاستراتيجي

مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

تناول العديد من الباحثين والمفكرين مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف(Hubner at.el ,2016) التخطيط الاستراتيجي على أنه عملية توضيح الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى نشوئها كما وعرفها (الكبيسي،٢٠١٢) التخطيط الاستراتيجي هو عملية إدارية خاصة بوضع وإدامة العلاقة بين أهداف المؤسسة حسب وتطلعاتها، وإعادة ترتيب الأنشطة بالشكل الصحيح الذي يحقق النمو والأرباح في المستقبل أما (القحطاني ، 2010) فعرفه القدرة على التوقع والتوافق بين القدرات الذاتية للمؤسسة والفرص المتاحة أو التهديدات الناشئة عن البيئة الخارجية .بناء على ما تقدم من تعاريف يتضح أن التخطيط الاستراتيجي هو أسلوب أو طريقة تنتقل

بالمؤسسة الوضع أفضل بالمستقبل، تتبناه للوصول إلى تحقيق غاياتها وأهدافها النهائية بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية.

أهمية التخطيط الاستراتيجي وأهدافه:

من خلال التعاريف السابقة للتخطيط الاستراتيجي سوف نبرز أهميته بالنسبة للمؤسسة في جملة من النقاط الأساسية التي سيتم عرضها في هذا المطلب وكذا الى أهدافه:

أهمية التخطيط الاستراتيجي:

لقد تطرق العديد من الكتاب والباحثين لأهمية التخطيط الاستراتيجي نذكر منها:

-يوفر التخطيط الاستراتيجي الفرصة للعاملين في المنظمات من خلال مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات، الذي يشعرهم بالمشاركة وتحقيق نوع من الرضا لديهم (الكبيسي،٢٠١٢).

-تحقيق القدرة على التأثير والقيادة، لا أن تكون القرارات المؤسسة عبارة عن رد فعل للأحداث الجارية ومجرد مستجيبة لها.

-تحقيق القدرة على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية التي تضعها الإدارة (المدهون،٢٠١٣).

-التقليل من الآثار السلبية للظروف المحيطة التي تعمل على زيادة الكفاءة والفعالية (عطا الله،٢٠٠٥).

-التوقع بظروف عدم التأكد بالنسبة للعوامل البيئية الخارجية، وتشخيص آثارها على حركة الإدارة، وتحديد القيود التي تفرضها والفرص المتاحة، بما يسهم في تحقيق فعالية المؤسسة.

أهداف التخطيط الاستراتيجي:

تبلورت أهداف التخطيط الاستراتيجي في جملة من النقاط منها يساعد على تسهيل الاتصالات والمشاركات وتوجيه الإدارة العليا للموضوعات ذات الأولوية

(Nickols,2016).وتحديد الرؤية والأهداف بوضوح وتوفير العليا بحيث المعلومات للإدارة تتخذ قرارات أفضل وتحديد وتوجيه مسار العمل في المؤسسة صياغة وتطوير رسالة المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية المختلفة (Fadol at.el,2015). التخطيط الاستراتيجي في دعم أساليب اتخاذ القرارات المستقبلية في المؤسسة بشكل علمي قائم على الدراسة والتحليل والتوقع لاتخاذ أفضل القرارات وأكثرها قابلية للتنفيذ ويهدف التخطيط الاستراتيجي إلى أحداث تغيرات جوهرية وهامة في المؤسسة في فترة طويلة الأجل وتكاليف كبيرة، وجهود مهمة (الدجني ،٢٠١١) ويتميز التخطيط الاستراتيجي بالمرونة كي يستطيع مواجهة التغيرات المحتملة عند التنفيذ.

معوقات التخطيط الاستراتيجي:

يمكن ابراز معوقات التخطيط الاستراتيجي في النقاط التالية (العتيبي ،٢٠١٢) و (Bryson,2018):

-ضعف الموارد المتاحة، مثل قلة الموارد، صعوبة الوصول إليها، صعوبة إدارتها ونقص القدرات اللازمة لذلك.

-البيئة الخارجية مضطربة مما قد يجعل التخطيط متقادمً ا قبل أن يبدأ للتغير السريع في عناصر البيئة

القانونية والسياسية والاقتصادية.

-جمع معلومات غير ملائمة حول المتغيرات الاستراتيجية في البيئة.

-التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى وقت وتكلفة كبيرة.

-عدم قدرة المدير الاستراتيجي على ادراك الفرص والمخاطر الحقيقية.

ابعاد المتغير المستقل

الرؤية : هي المسار المستقبلي للمؤسسة الذي يحدد الوجهة التي ترغب في الوصول إليها، والمركز السوقي التي تنوي تحقيقه، ونوعية القدرات والإمكانات التي تخطط لتنميتها(٢٠٠٥، عطا الله). والرؤية لا يجب أن تتعارض مع بيان المهمة وهدف المؤسسة، فهي تركز على صورتها وما تريد أن تحققه، وما هو شكل المؤسسة عند تحقيق أهدافها (٢٠٠٨، هلال).

وبالتالي فإن وجود رؤية استراتيجية واضحة ومميزة يعد بمثابة حجر الزاوية في بناء وتحقيق الاستراتيجية الفعالة، فعملية صياغة الرؤية الاستراتيجية ليست مجرد سباق في اختيار الشعارات المنمقة والعبارات الجذابة ولكنها منهج في الفكر الاستراتيجي المتعلق بمستقبل المؤسسة، نوعية أنشطتها المطلوبة ومكانتها السوقية المتوقعة والذي يساعد في وضع المؤسسة لمسار استراتيجي فعال تلتزم به الإدارة (٢٠٠٩، عطا الله).

الرسالة : يرتبط وجود أي مؤسسة برسالة معينة تسعى إلى تحقيقها، وتستمد الرسالة مقوماتها الأساسية من القيم التي يحملها مؤسسوها ومن البيئة التي تعمل بها المؤسسة والمجتمع الذي تنتمي إليه، فرسالة هي الغرض أو سبب وجود المؤسسة في بيئة معينة، أنها وثيقة مكتوبة تمثل دستور المؤسسة ومرشد الرئيس لكافة القرارات والجهود، وتغطي عادة فترة زمنية طويلة الأمد، وقد عرفها(٢٠٠٧، اللوح). على انها الإطار المميز للمؤسسة عن غيرها من المؤسسات الأخرى من حيث مجال نشاطها ومنتجاتها وعملائها وأسواقها، ويهدف بيان السبب الجوهري لوجود المؤسسة وهويتها وعملياتها وممارساتها.

الأهداف : تحدد الأهداف توجهات المؤسسة، وتعكس مدى قدرتها على التفاعل مع بيئتها، وللأهداف دور كبير في اصدار القرارات الاستراتيجية، وتوضيح أولوياتها وأهمية كل منها، وتسهم الأهداف في تقييم أداء المؤسسة، والتعرف إلى معدلات نموها،

ومن ثم فإن المؤسسة في حاجة إلى وضع أهداف موضوعية وواضحة وعادلة وقابلة للتحقيق.

التحليل: يقصد بعملية التحليل الاستراتيجي للبيئة مراجعة كل من البيئة الخارجية بغرض التعرف على أهم التحديات التي تواجه المؤسسة، والبيئة الداخلية بغرض التعرف على أهم نقاط الضعف والقوة في المؤسسة (٢٠١٠، القحطاني). وعرف (٢٠٠٩، يونس) التحليل الاستراتيجي على أنه ضرورة التحليل البيئي كضرورة أساسية للتخطيط الاستراتيجي وعدم الاعتماد على الماضي، لأن المتغيرات تتنامى بسرعة ديناميكية، وما هو فرصة الآن قد يزول غداً، وما هو نقاط قوة قد يتحول إلى نقط ضعف وبالعكس، ويمكن أن يؤدي هذا التحليل إلى تغيير في رسالة المؤسسة، أو في أحد أهدافها أو في بعض أنشطتها واستراتيجيتها، أو قد يعزز الاستراتيجية القائمة للمؤسسة والإبقاء على نفس رسالتها.

ثانيا الرضا الوظيفي

مفهوم الرضا الوظيفي

إنّ جميع المنظمات سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، جميعها تقف على ركائز معينة ومن ضمن هذه الركائز تحقيق الرضا الوظيفي، وذلك من منطلق أن القوى العاملة تشكل حجر الأساس في أي عمل، وأن استثمار هذه القوى ينعكس بصورة إيجابية على جودة ومخرجات العمل، مهما كانت منتجات أو خدمات والتي تعكس نتائج الخطط التي تم وضعها، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من العمليات الإدارية (Shekhawat, 2016).

وقد عُرف الرضا الوظيفي على انه عملية تقييم مرتبطة مع وظيفة الفرد العامل في المنظمة، والتي يتم تحديدها عن طريق التقييمات الوجدانية والمعرفية للوظيفة (Sirca et al., 2012). وأنه المشاعر الإيجابية التي تعبر عن مدى حب الأفراد لوظائفهم (Roque, 2013)، ويمكن تعريف الرضا الوظيفي ايضاً على أنه مزيج من

المشاعر النفسية والفسيولوجية والظروف البيئية التي تجعل الفرد راض عن وظيفته (Rajput et al ،٢٠١٦) ، وقد اشار (Elewa ،٢٠١٧) أن الرضا الوظيفي هو الفرق بين ما يحصل عليه الشخص فعلاً من وظيفته وما يتوقعه.

أهمية الرضا الوظيفي

على الرغم من اختلاف التعاريف الخاصة بي مفهوم الرضا الوظيفي سوى ارتبطت به الحاجات لدى الفرد أو الشعور بتقبل العمل أو نحو ظروف العمل أو السعادة التي يشعر بها الفرد في مهنته فإن هناك اتفاق واضح على أهمية الرضا الوظيفي ومنافع هي المتعددة سواء على الفرد أو على المنظمة. كما أن للرضا الوظيفي تأثير إيجابي على خدمة العملاء، فالموظف ذو المزاج الجيد يكون

رضياً عن وظيفته مما يؤدي إلى إظهاره للمشاعر الإيجابية نحو العملاء، كما أن الموظف الراضي عن عمله لديه معدل تغيب منخفض عن العمل (Mohsen, 2015).

فالرضا الوظيفي يحفز العاملين للحد من الصراع الداخلي و معوقات الأداء الفعال، فالعلاقة بين الفرد والمنظمة علاقة تبادلية، اذ كل طرف توقعات من الطرف الآخر حيث يبذل الفرد الجهد في تحقيق اهداف المنظمة، ويتوقع المقابل المادي والمعنوي منها، كما أن المنظمات تسعة باستمرار إلى تقصي سلوك الأفراد لديها خاصة في ظل تزايد ضغوط العمل وهو مؤشر مهم لأجواء العمل الداخلية (Hetschko,٢٠١٨ & Chadi).

العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي

إن الرضا الوظيفي يرتبط بالرضا العام للفرد، إذ يغلب على الاف ا رد السعداء في حياتهم العائلية أن يكونوا سعداء في وظائفهم حيث تبين أن الموظفين الذين كانوا

يواجهون نزعات أسرية أقل رضا من غيرهم، بحيث ينقلوا تلك النزعات إلى أماكن عمله (Ismail & Razak, ٢٠١٦). الرضا الوظيفي والمشاركة في صنع القرار مرتبطان إلى حد كبير، حيث أن لهما تأثيرات على رضا الموظفين، فعندها يجد الفرد نفسه مؤثراً في مكان العمل، فكلما كان هناك احترام للذات وعلو لقيمتها وقدرتها كلما ساعد ذلك في الرضا الوظيفي، وأيضا للتمكين النفسي أثره على الرضا الوظيفي فكلما كان الفرد أكثر تحملاً للضغوط في العمل، والتكيف معها كلما كان أكثر رضا مقارنةً مع غيره (Mohsen, 2015) .

لذا نجد ان بعض الموظفين يتمتعون برضا أعلى إذ يعملون بدوام كامل، ومن ناحية أخرى فمنهم من يفضل العمل نهاراً ومنهم من يفضله ليلاً ومنهم من يميل للعمل بلا انقطاع ومنهم من يرتاح للنظام الذي يحتوي فترات راحة، (Elewa ،٢٠١٧).

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على الرضا الوظيفي ومنها طبيعة العمل والاجر و زملاء العمل و العلاقة بالرؤساء و بيئة العمل (Yoon et al ،٢٠١٦) .

ابعاد المتغير التابع

التعويضات : هو مقدار ما يحصل عليها العاملين في الفنادق من رواتب واجور مدفوعة لهم جراء تحملهم مسؤولياتهم والتزاماتهم بضوابط العمل. وإن المكافآت الأساسية التي يستلمها العاملين تشكل جوهر التعويضات المالية التي يحصلون عليها. هنا ويجب التفرقة بين الراتب والأجر، حيث يكون الراتب شهرياً أو سنوياً في حين تدفع الأجور وفقاً لساعات العمل المعتمدة يومياً أو أسبوعياً (العامري وآخرون ،2007).

وتصنف التعويضات إلى صنفين هما المباشر يتضمن دفع الأجر أو الراتب الى جانب الحوافز المالية لقاء العمل المؤدى خلال علاقة التوظيف. أما التعويض غير المباشر فيتمثل بالتسهيلات والخدمات التي تقدم للعاملين في المنشاة والتي لا تمثل تعويضاً مادياً يحصل عليه بشكل مباشر، وإنما يمثل قيمة معنوية لهم (Bibi et al ،٢٠١٦). ان

التعويضات المتمثل بالأجور والرواتب هي جزء من نظام التعويضات الإجمالية التي يتسلمها العاملون. إذ تتكون التعويضات المدفوعة من ثلاثة أجزاء أو مكونات. المكون الأول الراتب أو الأجر الذي يعتمد على نوع الوظائف. أما المكون الثاني فهو الحوافز المدفوعة وفق مستوى أداء العامل، في حين أن المكون الثالث يتضمن الفوائد والتسهيلات الأخرى التي تقدمها الإدارة للعاملين وهي التي تعكس التعويضات غير المباشرة (عباس،٢٠٠٦).

دوران العمل : عرف مصطلح (دوران العمل) من قبل (Price, 1977) على انه (نسبة عدد العاملين الذين تركوا العمل خلال فترة زمنية مقسوماً على متوسط عدد العاملين الموجودين في المنشأة خلال الفترة)، في حين يرى (Woods, 1995) على أنه عملية داخلية مرتبطة بملء الشواغر في أي وقت تشغر فيها الوظيفة. ويرى (العامري وآخرون ,2007). على أنه يمثل خروج العاملين من منشأة الأعمال أو دخولهم اليها بسبب الترقية أو النقل أو الفصل أو التقاعد أو لأي سبب أخر. في حين يرى (Tesone, 2005) على إنه الانفصال الإرادي والذي يقصد به العاملين الذين يستقيلون من الوظائف في المنشأت، أو الانفصال اللاإرادي والذي يقصد به العاملين الذين يفصلون من الوظائف في المنشأت.

بينما يرى كل من (Lashley, 2000) و (Ninemeier,et.al,٢٠٠٦) إن مفهوم دوران العاملين هو إحلال العاملين الذين تحتاج إليهم المنشأة أو إحلال للوظيفة حيث العاملون الآخرين يتركون العمل. في حين يرى الباحث إن دوران العمل يعكس نسبة العاملين الذين يتركون العمل في المنشأة لأسباب عديدة يمكن تجنبها، وكذلك لأسباب أخرى حتمية لا يمكن تجنبها.

ثالثا الدراسات السابقة ذات الصلة :

دراسة ابو زيد (٢٠٠٣) بعنوان: التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاعين العام والخاص دراسة ميدانية مقارنة .

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاعين العام والخاص، ومدى وضوح مفهوم هذا التخطيط لدى مديري الموارد البشرية في القطاعين، مدى تطبيق المفهوم في الممارسة الفعلية لأنشطة الموارد البشرية المختلفة، والفروقات في هذه الممارسة بين القطاعين العام والخاص، تمكن الدراسة من الوصول إلى مجموعة من النتائج من أهمها:-

- يوجد وضوح لدى مديري الموارد البشرية للمنظمات في القطاعين العام والخاص في مفهوم

التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية.

-أن منظمات القطاعين لا تستفيد من التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في حال كان اداء المنظمات لا يدعم ما تم تخطيط له مسبقاً.

- من أهم المعوقات التي تحول دون تبني خطة استراتيجية للموارد البشرية ضعف نظام التغذية العكسية في القطاعين، وضعف نظام الحوافز وتدني موقع إدارة الموارد البشرية لدى القطاع العام.

- توجد علاقة إيجابية بين الاداء وممارسة التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في بعض القطاعين العام والخاص.

دراسة الزغيلات (2003) بعنوان: دراسة تأثير نظام التعويضات على مستوى أداء العاملين في المصارف التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة الى معرفة مدى تأثير نظام التعويضات السائد في قطاع المصارف الأردنية على مستوى أداء العاملين فيها، إضافة إلى بيان أنواع التعويضات التي تقدمها هذه المصارف وكيفية منحها للعاملين. وقد تمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في

المصارف التجارية الأردنية. وكانت عينة الدراسة عينة طبقية عشوائية وعدد افرادها(656) موظفاً من مجموع العاملين في المصارف الأردنية لعام (2001). وتوصلت دراسة الزغيلات الى مجموعة نتائج منها: -

- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نظام التعويضات ومستوى أداء العاملين في المصارف التجارية الأردنية.

- وجود اتجاهات محايدة للأفراد نحو الراتب والعلاوات والتعويضات الإضافية المباشرة.

-إن اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة نحو المنافع والمزايا المقدمة لهم كانت إيجابية وعالية.

وبعد ذلك قدمت الدراسة مجموعة توصيات منها، (ضرورة ربط مستويات الرواتب بالأوضاع الاقتصادية السائدة، وزيادة العلاوات الحالية بإشكالها، والابتعاد عن إجبار الموظفين على العمل ساعات إضافية بعد الدوام.

وقد أهتم الباحث بدراسة الزغيلات (2003) كونها طبقت في قطاع البنوك وهو قطاع خدمي يشبه في جانب منه القطاع السياحي، ويمكن أن تستخدم نتائجها لأغراض المقارنة. علماً إن دراسة الزغيلات تناولت متغير التعويضات والذي هو جزء من الدراسة الحالية.

دراسة Choi (2006) بعنوان: تحليل العلاقة الهيكلية لمعدل دوران الموظفين في الفندق الكوريا .

فحصت الدراسة العناصر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على دوران العمل. كان مجتمع الدراسة مكون من فنادق ذات تصنيف الخمس والاربع والثلاث نجوم في مدينة (Busan) في كوريا. وجمعت البيانات عبر أستبانات وزعت على (500) عامل في الفنادق المذكورة. وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج منها أن هناك سبعة تركيبات كان لها علاقة بدوران العمل أستناداً الى نموذجها. وقدمت الدراسة أدلة

على العلاقة بين العوامل المسببة لدوران العمل والتعويضات التي تمنحها الفنادق المبحوثة، حيث وجدت أن هناك علاقة سلبية بين رضا العمل ودوران العمل. وضرورة تحسين بيئة العمل في الفنادق من خلال زيادة الأجور والتعويضات وأثر ذلك على الرضا عن العمل وبالتالي تخفيض دوران العاملين.

إستفاد الباحث من دراسة Choi (2006) في انها زودته بأفكار جديدة بشأن دوران العاملين، وهذا ماسيتم ضمه في الدراسة الحالية من خلال فحص علاقة التعويضات بدوران العاملين وأثرها على الأداء.

دراسة Aldehayyt & Twassi (2011) بعنوان : التخطيط الاستراتيجي وعلاقات الأداء المؤسسي في الأعمال التجارية الصغيرة

هدفت الدراسة الى تحديد خصائص التخطيط الاستراتيجي وعلاقتها بالأداء المؤسسي في الأعمال الصغيرة في الاردن. وأجريت الدراسة على (105) شركة من ضمن الشركات المسجلة في بورصة عمان. وقد تم استخدام الاستبانة لجمع المعلومات. وضمت متغيرات الدراسة (تحليل البيئتين الداخلية والخارجية، وطبيعة تدخل الإدارة في أنشطة التخطيط، واستخدام التقنيات الاستراتيجية) بقصد اختبار علاقتها بالأداء في الشركات. وتوصلت الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي بجميع متغيراته يشكل دعم قوي في رفع اداء الشركات. قامت الدراسة الحالية بتحديد خصائص التخطيط الاستراتيجي في الفنادق محل الدراسة ومعرفة علاقته بالأداء وهذا يتقارب مع هدف الدراسة الحالية الخاص بالمتغير المستقل.

المبحث الثالث

الاطار التحليلي للبيانات :

يتناول الاطار التحليلي للبيانات عرضاً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة .

المتغير المستقل (التخطيط الاستراتيجى)

جدول (١)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات التخطيط الاستراتيجي

رقم البعد	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المرتبة
٣	**الأهداف**	3.63	0.43	متوسطة	١
٢	**الرسالة**	٣,١٠	٠,٤٧	متوسطة	٢
١	**الرؤية**	٢,٧٩	0.42	متوسطة	٣
٤	**التحليل**	2.30	0.59	منخفضة	٤
التخطيط الاستراتيجي		٢,٩٥	٠,٤٧	متوسطة	

ويشير محتوى الجدول (١) إلى أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على متغير الدراسة المستقل (التخطيط الاستراتيجي) بلغ (٢,٩٥) وانحراف معياري بلغ (٠,٤٧) وبدرجة متوسطة. وجاء المجال الثالث (الأهداف) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.63) وبانحراف معياري (0.43) وبدرجة متوسطة. وتشير هذه

النتائج إلى ان الفنادق تأخذ طموحات العاملين بعين الاعتبار عند وضع أهدافها الاستراتيجية والتي تحفز العاملين في إنجاز مهامهم من خلال اشراكهم عند وضع الأهداف الاستراتيجية. وجاء المجال الرابع (الرسالة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,١٠) بانحراف معياري (0.47) وبدرجة متوسطة. وتشير هذه النتائج إلى ان رسالة الفنادق المبحوثة تتضمن القيم والمعتقدات والاعمال التي تسعى للقيام بها مستقبلاً والتي تعكس رؤيتها من حيث السياحية والخدمات ضمن الظروف المجتمعية والمهنية الحالية من جهة وبما يحقق احتياجات العاملين لديها من جهة أخرى ويُلاحظ من خلال هذه النتائج، ان الإدارة في تلك الفنادق تقوم بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المتغيرات المختلفة التي يمكن أن تؤثر عليها في المستقبل وفق رؤية واضحة لتطوير واستثمار نقاط القوة والتقليل من نقاط الضعف وتحديد الفرص المتاحة في البيئة الخارجية لاستثمارها. في حين جاء المجال الاول (الرؤية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.72) بانحراف معياري (0.42) وبدرجة متوسطة. ويتبين من هذه النتائج ان المدراء في الفنادق محل الدراسة تشارك العاملين في وضع رؤيتها الاستراتيجية وبما يتلاءم مع وضعها التنافسي بين المنافسين وهي رؤية قابلة للقياس بمقدار التقدم الذي تحرزه تلك الفنادق محل الدراسة. ثم يأتي المجال الرابع (التحليل) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.30) بانحراف معياري (0.59) وبدرجة منخفضة. ويعزى ذلك، الى ان ادارة تلك الفنادق لا تقوم بتحليل البيئة الخارجية وبالتالي ستكون غير مواكبة للمتغيرات المختلفة التي يمكن أن تؤثر عليها في المستقبل وهذا بدوره سيعق التطور والاستثمار لنقاط القوة مع بقاء المجتمع المبحوث على نقاط الضعف دون استغلال الفرص المتاحة في البيئة الخارجية. ويُلاحظ من خلال هذه النتائج أن هنالك توافق بدرجة متوسطة حسب راي العينة المختارة على عناصر التخطيط الاستراتيجي الرؤية، والرسالة، والأهداف والتحليل، هي عناصر مهمة وعلى صاحب القرار في الفنادق الموجودة في شمال العراق والذين له دور في تخطيط أن يأخذ بهذه

العناصر جميعها كونها دفع تحقيق التكامل للرضا الوظيفي للعاملين مع التأكيد على تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لها.

أبعاد المتغير التابع (الرضا الوظيفي)

جدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات الرضا الوظيفي

رقم البعد	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	المرتبة
٢	دوران العمل	٢,٢٩	٠,٩٧	منخفضة	١
١	التعويضات	٢,١٠	٠,٨٢	منخفضة	٢
الرضا الوظيفي		٢,١٩	٢,٨٩	منخفضة	

ويشير محتوى الجدول (٢) إلى أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على متغير التابع (الرضا الوظيفي) بلغ (٢,١٩) وانحراف معياري بلغ (٢,٨٩) وبدرجة منخفضة. وجاء المجال الثاني (دوران العمل) جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٢٩) بانحراف معياري (٠,٩٧) وبدرجة منخفضة ، ويُلاحظ من خلال هذه النتائج إلى ان العاملين في الفندق محل الدراسة يتعرضون الى النقل وترك العمل لأسباب عديده منها لضعف العلاقة مع الإدارة، افتقار أو ضعف التدريب، ضغط العمل وسيره، انتهاء إجازة ممارسة المهنة، سوء التصرف كالخداع أو التضليل والتمرد لبعض العاملين ، الصورة السيئة للمنظمة، ظروف العمل الغير مناسبة بالإضافة الى التقاعد والاستقالة الوفاة وهي نتيجة حتمية وأحد المسببات لدوران العمل. تلاه المجال الاول (التعويضات) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,١٠) بانحراف معياري (٠,٨٢) وبدرجة منخفضة ، وتشير هذه النتائج إلى ان نظام الأجور في

الفندق لا تحقق الاستقرار المادي للعاملين وذلك بسبب التوزيع الغير عادل (عدالة داخلية او خارجية) للتعويضات وإن تدني مستواه كان أحد الأسباب الرئيسية في عدم تحقق الرضا الوظيفي لعينة الدراسة بالإضافة الى انعدام الضمان الاجتماعي والتقاعد و الرعاية الصحية لأغلبية عينة الدراسة، وتشير النتائج بشكل عام إلى ان إدارة الفنادق محل الدراسة كان تخطيطها الاستراتيجي في ما يخص تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي من خلال التعويضات ودوران العمل بعيد كل البعد عن الواقع المطلوب والموجود وحسب اراء العاملين عينة الدراسة .

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضية الصفرية الرئيسية، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للتحقق من وجود اثر للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، الرسالة الأهداف، التحليل) على تحقيق التكامل للرضا الوظيفي بأبعاده (التعويضات، دوران العمل) في فنادق شمال العراق. وبما أن حجم العينة (٣٣٦) فإن المتغير التابع يكون خاضعاً للتوزيع الطبيعي.

الجدول(٣)

تحليل التباين الأحادي للانحدار (ANOVA) لمجالات التخطيط الاستراتيجي على تحقيق التكامل للرضا الوظيفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة الإحصائي(F)	الدلالة الاحصائية
Regression	٠,٠٠٢	٣	٠,٠٠٠٦	٠,٨٥٧	٠,٣٦٤
Residual	٠,٢٤١	٣٣٢	٠,٠٠٠٧		
المجموع	٠,٢٤٣	٣٣٥			

يبين الجدول(٢) تحليل التباين الأحادي للانحدار والذي يهدف إلى قياس كفاية النموذج لنتائج تطبيق أداة الدراسة والذي يشمل المتغير المستقل وهو التخطيط الاستراتيجي بمتغيراته (الرؤية، الرسالة الأهداف، التحليل) عن طريق قيمة F الإحصائي حيث قيمة(F) المحسوبة هي (٠,٨٥٧) وهي أقل من قيمة (F) الجدولية عند مستوى (a=0.05) التي تبلغ قيمتها(2.6049)، وعليه نقبل الفرضية الصفرية الرئيسية الاولى ونستنتج عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (a=0.05) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، الرسالة الأهداف، التحليل) على تحقيق التكامل للرضا الوظيفي بأبعاده (التعويضات، دوران العمل) في فنادق شمال العراق. هذا ما تؤكده القيمة(sig=٠,٣٦٤) التي هي أكبر من (a=0.05) وهذا يعني عدم رفض الفرضية الصفرية ويعني عدم وجود انحدار دال احصائياً للتخطيط الاستراتيجي على المتغير التابع.

اختبار قوة النموذج

الجدول(٣)

ملخص نموذج الفرضية الرئيسة الاولى

النموذج	R	R square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.092	.009	-0.002	0.04987

يبين الجدول(٣) أن قيمة معامل الارتباط بين للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده كمتغير مستقل أول وتحقيق التكامل للرضا الوظيفي بأبعاده كمتغير تابع بلغت قيمته (٠,٠٩٢)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R2) (٠,٠٠٩)، وهذا يبين أن النسبة (٠,٩%) من

المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع استطاعت أن تفسره المتغيرات المستقلة، وما تبقى من نسب فإن الباحثان يرجعان إلى اسباب اخرى.

وبناءاً على ما سبق يتم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية الرئيسية التي تنص على عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى (a=0.05) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية، الرسالة الأهداف، التحليل) على تحقيق التكامل للرضا الوظيفي بأبعاده (التعويضات، دوران العمل) في فنادق شمال العراق.

الجدول(٤)

المعاملات coefficients للتخطيط الاستراتيجي على تحقيق التكامل للرضا الوظيفي

النموذج	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig
	B	Std. Error	Beta		
التخطيط الاستراتيجي	-0.009	0.010	-0.092	-0.912	0.364

وبالنظر إلى جدول رقم (٤) والذي يوضح عدم وجود ارتباطات داخلية بين عوامل المتغير المستقل وبالتالي يمكن أخذ جميع عوامل المتغير المستقل في النموذج والتحليل، بالنظر إلى Sig للاستقطاب نجد أنه يساوي(٠,٣٦٤) وهو أكبر من (٠,٠٥) مما يدل على أن تأثير التخطيط الاستراتيجي على تحقيق التكامل للرضا الوظيفي ليس دال احصائياً. وهذا يظهر من قيمة t (-٠,٩١٢) وهي أصغر من قيمة t الجدولية التي تساوي (1.646).

الاستنتاجات

١- لقد تبين لنا من خلال الاستبيان ان الفنادق محل الدراسة ليس لديها تخطيط استراتيجي واضح وقد كانت بدرجة متوسطة وهذا بدوره سيؤثر وبشكل ملحوظ على الرضا الوظيفي.

٢- اظهرت النتائج ان اغلب الفنادق تواجه معوقات عند التخطيط الاستراتيجي للتحقيق التكامل في مجال التعويضات ودوران العمل حيث يعزى ذلك للتغيرات الاقتصادية والأمنية التي تأثر بها العراق بصورة عامة وشمال العراق بصورة خاصة.

٣- ان إدارة الفنادق غير مكترثة لتحقيق التكامل في الرضا الوظيفي وان اتجاه الإدارة بمفهوم التخطيط الاستراتيجي ينصب نحو زيادة الموارد المادي.

٤- ان التخطيط الاستراتيجي لا يسهم في تحقيق الحاجات الشخصية للعاملين بل يلبي الحاجات الوظيفية الانية وهذا ما أظهرت نتائج الدراسة .

٥- عدم تحديد احتياجات العاملين المادية والمعنوية بشكل دقيق من قبل ادارة الفنادق محل الدراسة كان بسبب في ضعف الأداء من جهة وزيادة معدل الدوران (الترك، التغيب، الاجازات المتكررة) من جهة اخرى.

٦- أظهرت النتائج إن هناك اثر ضعيف في متغيرات التعويضات لكونه بعد من ابعاد المتغير التابع في هذا القطاع. وهذه النتيجة غير مقبولة لأن لزيادة التعويضات والمزايا يمكن العاملين من تقديم خدمات أفضل ويضمن إيجاد أهداف مشتركة بين العاملين لتحقيق اهداف الفندق.

٧- ضعف واضح في التحليل الاستراتيجي وهي نتيجة حتمية لعدم استغلال نقاط القوة و وعدم معالجة نقاط الضعف بالإضافة الى ضياع الفرص وتفادي المخاطر والتهديدات في سوق يتسم بالتنافسية الشديدة.

٨- أظهرت النتائج ان الرؤية المكتوبة بعيدة كل البعد عن الواقع التي يعيشه العاملين في الفنادق محل الدراسة.

التوصيات

ومن خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة يقدم الباحث مجموعة من التوصيات لكل من ادارات الفنادق والافراد العاملين، والتي من شأنها ان تعزز الاداء في الفنادق، كما يأمل الباحث أن تسهم هذه التوصيات في تأصيل وترسيخ مفهوم التعويضات ودوران العمل وتحقيق التكامل في الرضا الوظيفي.

١- العمل على نشر فلسفة الشفافية في التعامل مع القرارات المتعلقة بالتعويضات ودوران العمل فيها، ذلك ان الصدق والوضوح في مثل هذه القرارات ينعكس ايجابياً على معنويات الافراد العاملين في الفنادق.

٢- الاهتمام بتحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية والتنبؤات المستقبلية لواقع الفنادق شمال العراق، وطرح استراتيجيات تتسم بالمرونة في مواجهة التغيرات، ووضع البدائل الاستراتيجية عند وضع الخطة الاستراتيجية باعتبار عامل عدم الاستقرار في تلك الصناعة، وكثرة التغيرات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في عملية التطبيق.

٣- العمل على وضع سياسات لمواجهة دوران العاملين العالي في هذه الصناعة لما له من دور كبير في تعزيز الدور الايجابي في دعم الاداء، ويمكن ان يكون ذلك عن طريق اللقاءات والندوات والبرامج التدريبية التي يكون الهدف منها توعية وتثقيف الفرد العامل في القطاع الفندقي.

٤- تعزيز اتجاهات ادارة الفنادق محل الدراسة نحو ممارسة التخطيط الاستراتيجي من خلال نشر ثقافة ومفاهيم الرسالة والرؤية والاهداف .

٥- التقليل من معدلات دوران العاملين، من خلال الاحتفاظ بالأكفاء من العاملين لمدة طويلة وذلك بسبب الخبرات المتراكمة التي حصلوا عليها والتي تمكنهم من استخدامها في تدريب العاملين الجدد ن وتحسين الاداء.

٦- أن تهتم الفنادق بسياسات تخطيط واختيار سليمة للموارد البشرية تكون مبنية على التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من القوة العاملة، وان تتوفر فيها المؤهلات العلمية والخبرات العملية المطلوبة لأهميتها الكبيرة في هذه الصناعة.

٧- يوصي الباحثان بضرورة معاملة كافة العاملين بعدالة ومساواة من حيث الحقوق والواجبات وبدون محاباة أو محسوبية أو تحيز في معاملتهم من ناحية الاجر أو المزايا الاضافية.

٨- يوصي الباحثان أن يتم تحديد سياسة نظام نقل العاملين من وظيفة لأخرى أو من قسم لآخر من حيث مبررات النقل والسلطة التي تقرر نقل العاملين، لما لها من أثر مهم على العاملين.

٩- تحديد سياسة الأجور (الحد الأدنى للأجر وكذلك الحد الأعلى)، وضرورة أن يتم تحديد الأجور وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة وكذلك في ضوء التشريعات المعتمدة. وفي ضوء الأجور في الفنادق المنافسة ذات نفس التصنيف، مراعين المستوى الوظيفي وقدرات العاملين ومنح العلاوات والمزايا والحوافز التشجيعية بشكل سليم وعلى أساس مستوى كفاءة العاملين.

١٠- يدعو الباحثان الإدارة في تلك الفنادق بإجراء مسح للعاملين، من خلال توزيع استبيانات حيث يتعين ملؤها من قبل العاملين للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم عن العمل مع الفندق.

المصادر باللغة العربية

١) هلال، محمد عبد الغني حسن (2008) . **مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي كيف تربط بين الحاضر والمستقبل**، دار نشر مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر.

٢) العامري، صالح مهدي محسن والغالبي، طاهر محسن منصور(2007). **الإدارة والأعمال**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن.

٣) عطا الله، سمر رجب (2005) . **واقع التخطيط الاستراتيجي في قطاع المقاولات– دراسة ميدانية**

على شركات المقاولات في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، الجامعة الاسلامية،غزة، فلسطين.

٤) اللوح، عادل منصور سليمان(2007) . **معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٥) عبد العال، رئد فؤاد محمد(2009) . **أساليب إدارة الأزمات مديري المدارس الحكومية في محافظات غزة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.

٦) القحطاني، فيصل بن محمد بن مطلق الحنفري (2010) .**الإدارة الاستراتيجية لتحسين القدرة**

التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة، رسالة غير منشورة، الجامعة الدولية البريطانية، كلية إدارة الأعمال، عمان، الأردن.

٧) مصلح، عطية(٢٠١٢). **واقع التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الحكومية في محافظة قلقيلية**

من وجهة نظر موظفيها، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية 174-29 .

٨) العامري، صالح مهدي محسن والغالبي، طاهر محسن منصور(٢٠٠٧). **الإدارة والأعمال،** الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٩) عباس، سهيلة محمد(٢٠٠٦). **إدارة الموارد البشرية،** مدخل استراتيجي، ط٢، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

١٠) أبو زيد ، نياب محمود (٢٠٠٣) **التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاعين العام والخاص دراسة ميدانية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، عمان ، الاردن.

١١) الزغيلات، ضياء الحق أحمد عبد المهدي(٢٠٠٣). **دراسة تأثير نظام التعويضات على مستوى أداء العاملين في المصارف التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.

١٢) السكارنة، بلال خلف (٢٠١٥) **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي** ، ط1 ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٣) الكبيسي، محمد عادل حمد(2012) . **أثر التخطيط الاستراتيجي في تبني التجارة الإلكترونية على الحصة السوقية دراسة تطبيقية على شركات البرمجيات المتبنية للتجارة الإلكترونية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان، الأردن.

١٤) القحطاني، فيصل بن محمد بن مطلق الحنفري(2010) . **الإدارة الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للشركات وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي وإدارة الجودة الشاملة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الدولية البريطانية، كلية إدارة الأعمال، عمان، الأردن.

١٥) المدهون، منى إبراهيم خليل(2013) . **التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن دراسة تطبيقية على مركز التدريب المجتمعي وإدارة الأزمات**، الدبلوم المهني في إدارة منظمات المجتمع المدني، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

١٦) عطا الله، سمر رجب(2005) . **واقع التخطيط الاستراتيجي في قطاع المقاولات دراسة ميدانية على شركات المقاولات في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

١٧)الدجني، اياد علي (2011). **دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الاداء المؤسسي دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق سورية.

١٨)العتيبي، عامر ذايب (2012) .**أثر التخطيط الاستراتيجي والتحسين المستمر على فاعلية المؤسسات المستقلة في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

١٩)يونس، نزيه حسن حسين (2009) . **توظيف التخطيط الاستراتيجي في تطوير الاشراف التربوي في محافظات غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

المصادر باللغة الانكليزية

1) Aldehayyt & Twassi.(2011) Strategic Planning and Relationship in Corporate Performance Relationship in Small Business Firms, ***International Journal of Business Management***, 6 (8) Pp.255-263.
2) Bibi, P., Pangil, F., Johari, J., & Ahmad, A. (2017). The Impact of Compensation and Promotional Opportunities on Employee Retention in Academic Institutions: The Moderating Role of Work Environment. ***International Journal of Economic Perspectives***, *11*(1).
3) Bryson, J. M. (2018). ***Strategic planning for public and nonprofit organizations: A guide to strengthening and sustaining organizational achievement***. John Wiley & Sons.
4) Chadi, A., & Hetschko, C. (2018). The magic of the new: How job changes affect job satisfaction. ***Journal of Economics & Management Strategy***, *27*(1), 23-39.

5) Choi, Kyuhwan., (2006). A Structural Relationship Analysis of Hotel Employees' Turnover Intention. ***Asia Pacific Journal of Tourism Research***, 11 (4) PP: 321-337.
6) Elewa ,E(2017), Effects of Job Rotation and Role Stress on Job Satisfaction and Organizational Commitment, among Large Scale of Administrative Staff in Nonprofit Organizations The Islamic University–Gaza.
7) Fadol, Y., Barhem, B., & Elbanna, S. (2015). The mediating role of the extensiveness of strategic planning on the relationship between slack resources and organizational performance. ***Management Decision***, *53*(5), 1023-1044.
8) Hübner, A., Kuhn, H., & Wollenburg, J. (2016). Last mile fulfilment and distribution in omni-channel grocery retailing: A strategic planning framework. ***International Journal of Retail & Distribution Management***, 44(3), 228-247.
9) Ismail, A., & Razak, M. R. A. (2016). Effect Of Job Satisfaction On Organizational Commitment. ***Management & Marketing Journal***, *14*(1).
10) Lashley, Conrad., (2000). ***Hospitality Retail Management A unit manager's guide***. 1st ED, Butterworth -Heinemann, UK.
11) Mohsen,M,(2015). Organizational Commitment and Job Statisfaction in hotel industry Acase study in KSA hotel,***Journal of the Association of Arab Universities for tourism and hospitality***.12(1):179-190.
12) Naidu, Venugopal., (2007). ***Reducing employee Turnover in Hospitality***. Available at www.restaurant.org Cited on 13/7/2007.
13) Nickols, F. (2016). Strategy, strategic management, strategic planning and strategic thinking. ***Management Journal***, 1(1), 4-7.
14) Ninemeier, Jack D and Hayes, David K., (2006). ***Restaurant Operations Management*** . Principles and Practices"1st ED, Pearson Prentice Hall, New Jersey.

15) Price, J.L. (1977). ***The Study of Turnover***, Iowa State University Press, Ames, lA.
16) Rajput, M. S., Singhal, M. M., & Tiwari, M. S. (2016). Job Satisfaction and Employee Loyalty: A study of Academicians. ***Asian J. Management***, 7(2), 159-163.
17) Roque,N (2013), ***Teachers job satisfaction and loneliness in Brazil testing integrative models***, Saint Mary's College of California.
18) Shekhawat, S., (2016), Job Satisfaction Leads to Employee Loyalty. ***International Journal of Business and Research*** ,10.
19) Sirca, N Trunk; B, Katarina,H and Breznik, K. (٢٠١٢). ***The Relationship between Human Resource Development System and Job Satisfaction. Management***, Knowledge and Learning, International Conference.
20) Tesone, D.V, (2005). ***Human Resource Management in the Hospitality Industry (A Practitioner's Perspective)***, 1st ED, Pearson Prentice Hall, New Jersey, 2005.
21) Woods, R.H. (1995).***Managing Hospitality Human Resources***, 2nd ED,Educational Institute of the American Hotel and Motel Association, East Lansing, MI.USA, pp: 350-345

Yoon, S., Probst, J., & DiStefano, C. (2016). Factors affecting job satisfaction among agency-employed home health aides. ***Home Health Care Management & Practice***, *28*(1), 57-69.

التكامل التطبيقي لمعايير المحاسبة الدولية في تحقيق استدامة الارباح في القطاع الحكومي بالاشارة الى معيار IFRS 15 –

بحث تطبيقي في شركة كورك تيليكوم للاتصالات

أ. د. أبتهاج اسماعيل يعقوب م.م عقيل حسين شنيشل
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة
جامعة بغداد
hussainalaa10000@yahoo.com
aqeel201611@yahoo.com

المستخلص:-

يسعى قطاع الاتصالات الى تقديم خدماتها للزبائن بفئاتهِ المختلفة وخاصة في خدمات الهاتف المحمول، ساهم ذلك في انتشار عدد كبير من تلك الشركات في البيئة المحلية، فضلاً عن ذلك تسعى شركات الهواتف النقالة في هذا القطاع الى تنوع مصادر الايراد من خلال مجموعة من الباقات المصممة خصيصاً لتناسب مختلف احتياجات الزبائن في جميع انحاء العراق وتحقيق استدامة ارباحها، ونظراً لوجود قصور في متطلبات الاعتراف بالإيراد من تقديم تلك الخدمات وفق النظام المحاسبي الموحد الذي يطبق في ذلك القطاع، هدفت هذه الدراسة الى توضيح الخطوات الخمس لمتطلبات الاعتراف بالإيراد وفق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن(IFRS 15)، واعتمد الباحثان منهج دراسة حالة تطبيقية (عقد مبرم مع زبون) في شركة كورك تيليكوم للاتصالات لتطبيق تلك المتطلبات، وتوصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات اهمها قيام الشركة بالاعتراف بالإيراد وتسجيل قيمته بالمبلغ الصافي (المبلغ المستلم) في تاريخ بيع السلعة (SIM CARD) أو كارت الدفع المسبق للوكلاء أو نقاط البيع المباشر واعتباره ايراد نهائي للشركة باستبعاد أي خصم يمنح للزبون على قيمة تلك السلعة، على خلاف متطلبات المعيار(IFRS 15) الذي يعتبر المبلغ المستلم من الزبون التزام اداء يجب على الشركة تقديم الخدمة الملتزم بها في العقد والاعتراف بالإيراد عن كل خدمة مقدمة، فضلاً عن ذلك اعتبار مبلغ الخصم تخفيض في قيمة الايرادات المستقبلية المعترف بها والمتحصلة من ذلك الزبون وان تبني المعيار الآنف الذكر يعطي مؤشر على استمرارية الارباح والذي يعد احد مقاييس استدامة الارباح بحكم ان استدامة الارباح توافر اطاراً لتقييم قيمة الوحدة الاقتصادية وتجعل اداراتها تعمل على استدامة ارباحها المحاسبية من خلال توقيت الاعتراف بالإيراد بتوقيت تحويل السلعة أو الخدمة إلى الزبون فضلاً عن تحديد اصل العقد والتزام العقد اعتماداً على اداء الوحدة الاقتصادية في تقديم خدماتها الى الزبون ، وقدمت الدراسة مجموعة

من التوصيات اهمها تطوير النظام المحاسبي الموحد بما يتوافق مع متطلبات المعيار (IFRS 15) واصدار تعليمات تلزم الشركات بتطبيقه.

الكلمات المفتاحية:- معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن(IFRS 15)، الاعتراف بالإيراد، قطاع الاتصالات، استدامة الارباح Earnings Sustainability

Abstract:-

The telecom sector seeks to provide its services to customers in various categories, especially in mobile services, which contributed to the spread of a large number of these companies in the local environment, and mobile operators in this sector to diversify sources of revenue through a series of packages designed specifically to suit The various needs of customers throughout Iraq and the sustainability of their profits, and in view of the lack of requirements for recognition of revenue from the provision of such services in accordance with the unified accounting system applied in that sector, this study aimed to clarify the five steps to recognition of revenue according to me (The contract was concluded with a customer) at Cork Telecom Telecom to implement these requirements. The study reached a set of conclusions, the most important of which is the company's recognition of the revenue and recording its value by the net amount (the amount received) On the date of the sale of the (SIM Card) or the prepaid card to the agents or direct selling points and shall be considered as the final revenue of the Company excluding any discount given to the customer on the value of that commodity, contrary to the requirements of (IFRS 15), The company provide the committed service And the recognition of revenue for each

service provided. Moreover, the amount of the discount is considered a reduction in the value of the recognized future revenues received from that customer. The adoption of the above standard gives an indication of the continuity of profits, which is a measure of the sustainability of profits. The value of the economic unit and make its departments work to sustain their accounting profits through the timing of recognition of revenue time to transfer the goods or service to the customer as well as determine the origin of the contract and the commitment of the contract depending on the performance of the economic unit in providing services to the customer, The study presented a number of recommendations, the most important of which is the development of the unified accounting system in accordance with the requirements of (IFRS (15) and issuing instructions to companies to implement it.

المقدمة:-

شهد قطاع الاتصالات مكانة بارزة في المجتمع خصوصاً في تقنيات الهاتف المحمول نتيجة الانفتاح المتجدد على العالم الخارجي، مما انعكس ايجاباً على سلوك افراد المجتمع واصبح هذا القطاع من أهم القطاعات التي تتعامل بشكل مباشر مع الزبائن، مقابل تحقيق ايرادات من الخدمات التي تقدمها، ونتيجة لذلك توجهت اغلب دول العالم الى تبني لغة محاسبية عالمية موحدة للاعتراف بالإيراد من خلال تطبيق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15) الذي الزم تطبيقه على كافة الوحدات الاقتصادية اعتباراً من ٢٠١٧/١/١، مما يظهر الحاجة الى تبني الوحدات الاقتصادية العراقية ومنها قطاع الاتصالات لهذا المعيار لمعالجة أوجه القصور في النظام المحاسبي الموحد فيما يتعلق بالاعتراف بالإيراد، من اجل تحسين المعلومات عن الايرادات لتتسم بخصائص نوعية ذات جودة عالية من اجل خدمة المستخدمي في اتخاذ قراراتهم، ويحدد هذا المعيار كيف ومتى يتم الاعتراف بالإيراد، فضلاً عن توافر المعلومات والافصاح لمستخدمي البيانات المالية بشكل اكثر وضوحاً، ومن المسوغات التي دعت لإصدار هذا المعيار هو تقديم انموذج شامل للاعتراف بالإيراد يطبق على مجموعة واسعة من التعاملات التجارية والصناعية، وقد تم تقسيم البحث الى اربعة محاور فضلاً عن المقدمة ومنهجية البحث حيث تناول المحور الاول عرض دراسات السابقة وأبحاث والاسهام الذي يقدمه البحث الحالي، وأختص المحور الثاني الاطار النظري للبحث، وفي المحور الثالث تم التطرق الى الجانب التطبيقي للبحث، اما المحور الرابع فقد تم تقسيمه الى الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً:- مشكلة البحث

تستند السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيراد في قطاع الاتصالات الى النظام المحلي المتمثل بالنظام المحاسبي الموحد، والذي يستمد اسسهُ وقواعدهُ من بعض متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الملغى (IAS 18)، لذلك تكمن مشكلة البحث في الآتي:-

١- ان السياسات المحاسبية الحالية الخاصة بالاعتراف بالإيراد لا تتوافق مع التحديثات التي طرأت على المعايير بموجب مشروع التقارب المحاسبي المشترك بين (US GAAP) ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية (IAS)، لاسيما فيما يتعلق بالانفتاح على العالم اقتصادياً الامر الذي يتطلب مواكبة تلك التطورات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية.

٢- ان الاعتراف بالإيراد الظاهر في التقارير المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد لا تعبر بشكل حقيقي عن نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدات الاقتصادية العاملة في قطاع الاتصالات مما ينعكس سلباً على جودة المعلومات المحاسبية من خلال اعطاء مؤشرات ضبابية عن استمرارية الارباح وبالتالي استدامتها.

ثانياً:- أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الآتي:-

١-تقويم سياسات الاعتراف بالإيراد المتبعة حالياً في قطاع الاتصالات على وفق النظام المحاسبي الموحد.

٢-اعداد الخطوات الخمس التي من خلالها يتم الاعتراف بالإيرادات من العقود المبرمة مع الزبائن.

٣-التعرف على متطلبات العرض والافصاح على وفق المعيار (IFRS 15).

٤-بيان دور تطبيق المعيار (IFRS 15) في الوحدات الاقتصادية العاملة في قطاع الاتصالات وكيفية تحسين استدامة الارباح من خلال استمراريتها.

ثالثاً:- اهمية البحث

تكمن اهمية البحث من الناحية النظرية والعملية وكما موضح ادناه:-

١-الاهمية النظرية:- يستمد اهمية البحث من الاتجاه الدولي المتزايد نحو تطبيق المعايير الدولية ومنه المعيار (IFRS 15) من خلال التعرف على خطواتهِ الخمس وتقويم السياسات المحاسبية المحلية المتمثلة بالنظام المحاسبي الموحد.

٢-الاهمية العملية:- تكمن اهمية البحث كونه يتناول موضوعاً مهماً يتمثل بضرورة تطبيق المعيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن(IFRS 15) على قطاع الاتصالات لما له دور في تحسين نتيجة النشاط والمركز المالي للقطاع المذكور من خلال تحقيق استدامه ارباحه.

٣-رابعاً:- فرضية البحث

بالاستناد الى مشكلة البحث صيغت فرضية البحث بالآتي:-

(إنَّ تطبيق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15) بقطاع الاتصالات في البيئة العراقية يسهم في استدامه ارباحه)

خامساً:- مصادر البحث

من اجل اغناء البحث بالمعلومات تم اعتماد الباحثان على مصادر عدة تمثلت بالآتي:-

١-الكتب والدوريات والابحاث العربية والاجنبية المتوافرة في المكتبات والمنشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٢-الحسابات الختامية وتقرير مراقب الحسابات السنوي لشركة كورك تيليكوم للاتصالات لعام(٢٠١٧) فضلاً عن موقع الشركة على الانترنت (www.Korek.com).

سادساً:- منهج البحث

تم اعتماد المنهج الاستقرائي في اعداد الجانب النظري من خلال الاستفادة من المصادر العربية والاجنبية فضلاً عن الدوريات والرسائل والاطاريح الجامعية ذات العلاقة بموضوع البحث والتصفح والاطلاع على مواقع البحث الالكترونية، اما الجانب التطبيقي فقد تم اعداده بالاعتماد منهج دراسة حالة تطبيقية في شركة تيليكوم لعام (٢٠١٧).

المحور الاول

دراسات وأبحاث سابقة والإسهام الذي يقدمهُ البحث الحالي

حاولت العديد من الدراسات تطبيق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن(IFRS 15)، ومن هذه الدراسات هي الآتي:-

١-**دراسة (خليل وابراهيم،٢٠١٦) الموسومة/** "قياس اثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS 15 على استدامة الارباح المحاسبية" – دليل من البيئة المصرية

أشارت هذه الدراسة إلى مدى تأثير تطبيق معيار الايراد من العقود مع الزبائن (IFRS 15) على استدامة الارباح المحاسبية في البيئة المصرية، وأعتمد الباحثان دراسة ميدانية على عينة من المدراء الماليين، والمحاسبين، ومراقبي الحسابات، وأعضاء هيئة التدريس، وتوصل الباحثان إلى إن الصعوبات التي تواجه تطبيق المعيار(IFRS 15) الحاجة إلى اجراء تغييرات جوهرية في العمليات الحالية لجمع البيانات، ونظم تقنية المعلومات والضوابط الداخلية لتلبية متطلبات هذا المعيار.

٢-**دراسة (Jack,2014) الموسومة/** " The Impact Of The Revenue Recognition Project"

هدفت هذه الدراسة الكشف عن الاثار المترتبة عند تطبيق معيار الاعتراف بالإيراد (IFRS 15) الذي تم تطبيقه على جميع الشركات لتحسين السياسات المحاسبية السابقة واعتمد منهج دراسة حالة لشركة الطيران الامريكية، وتوصل الباحث الى إن هناك

تغييرات جوهرية في العمليات المحاسبية المستخدمة للاعتراف بالإيراد، وتتحمل الوحدة الاقتصادية لتطبيق المعيار تكاليف تنفيذ وتطبيق المعيار، وذلك من خلال تحديث برامج محاسبية وتدريب المحاسبين، فضلاً عن ذلك اعادة هيكلة ممارساتها التجارية واحداث تغييرات في البيانات المالية.

٣- دراسة(Dalkilic,2014) الموسومة/ "The Real Step In Convergence Project: A Paradigm Shift From Revenue Recognition To Revenue From Contracts With Customers"

فقد هدفت هذه الدراسة الى وضع سياسة محاسبية للاعتراف بالإيراد شاملة لجميع الشركات وفق المعيار الجديد، واعتمد منهج دراسة حالة لشركة (Turkcell) التركية للاتصالات، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن التحصيل النقدي لم يعد بداية الاعتراف بالإيراد ولا يؤثر على سعر الصفقة، فضلاً عن ذلك هناك تغيير في نظم تخطيط موارد الوحدة بما يتماشى مع المعيار الجديد.

وجاءت الدراسة الحالية مختلفة عن الدراسات السابقة بتقويم سياسات الاعتراف بالإيراد المتبعة حالياً بقطاع الاتصالات في البيئة العراقية وتطبيق متطلبات معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15)، وبيان دوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن ذلك إن آثار تطبيق هذا المعيار لا يمكن حصرها على الشركات الخاصة فقط بل على جميع الشركات الهادفة للربح وحسب اعتقاد الباحثان فهي الدراسة الاولى من نوعها تختص بمعيار (IFRS 15) في البيئة المحلية.

المحور الثاني

الاطار النظري للبحث

تتزايد الحاجة لتوافق القواعد والانظمة المحلية مع معايير (IFRS) نتيجة التغييرات السريعة التي حصلت في بيئة الاعمال المحاسبية وعدم تلبية هذه القواعد والانظمة

المحلية من مواكبة تلك التغييرات، ومن المعايير التي شملها التغيير هو معيار الاعتراف بالإيراد.

٢ ــ ١ : مفهوم الايراد Revenue concept

وردت تعاريف عدة لمفهوم الايراد فقد عرفهُ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) "بأنهُ الزيادة في اصول الوحدة الاقتصادية او الانخفاض بالالتزامات الناتجة من العمليات الاعتيادية للوحدة الاقتصادية والتي تتعلق بتوفير المنتجات (السلع او الخدمات) الى الزبائن" (FASB,2003:3)، اما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقد عرفهُ "بأنهُ التدفق الاجمالي في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تنشأ من ممارسة الوحدة الاقتصادية لأنشطتها الاعتيادية وذلك عندما تؤدي تلك التدفقات الى زيادة في حقوق الملكية"(IASB,2009:2)، وعرفهُ المعيار(IFRS 15) "بأنه الدخل الناشئ من ممارسة انشطة الوحدة الاقتصادية الاعتيادية"(IFRS 15,2014:27)، وبناءً على ما سبق هناك اتفاق على مفهوم الايراد اذ ركزت التعاريف على زيادة الاصول او نقص بالالتزامات (او كليهما معاً) والتي تنتج عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها الرئيسي او الاعتيادي.

٢ ــ ٢ : الاعتراف بالإيراد Revenue Recognition

يقصد بالاعتراف اثبات الايراد في السجلات المحاسبية والابلاغ عنه في القوائم المالية وذلك بعد اتمام عملية البيع او المبادلة(الشحادة واخرون،٢٠١١: ١٧٨)، ويعد مبدأ الاعتراف بالإيراد احد المبادئ الاساسية في الاطار المفاهيمي ضمن المستوى الثالث المتكون من المفاهيم التي تقوم بتنفيذ الهدف الاساسي، حيث تبين هذه المفاهيم للوحدات الاقتصادية الكيفية التي ينبغي ان تقيس وتعترف وتبلغ عن العناصر والاحداث المالية (جار الله،٢٠١٦: ٦٤).

ويتعلق مبدأ الاعتراف بالإيراد بقياس ما تم تحقيقهُ من قبل الوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة، فضلاً عن ذلك ان الاعتراف بالإيراد تتعلق بتسجيل الايراد في السجلات او توقيت التسجيل وتعتبر نقطة الاعتراف بالإيراد هي المسألة الاساسية، وتختلف هذه المسألة بسبب اختلاف نوعية وطبيعة كل نشاط، واهمية تحصيل الايراد، وامكانية تحديد كلف النشاط، ومخاطر النشاط، وتوفر سوق فاعل (نشط) للمبيعات او امكانية تحديد سعر البيع (العيساوي،٢٠٠٧: ٩٧).

وفي البيئة العراقية أخذ ايراد النشاط الاعتيادي في النظام المحاسبي الموحد بأرقام الدليل المحاسبي من(٤١) الى (٤٥) والناتج عن موارد الوحدة الاقتصادية عن نشاطها الجاري والمستمر، وهي الايرادات التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية لقاء بيع السلع أو تقديم الخدمات للغير، ويتضمن دليل الايراد الاعتيادي عن النشاط الخدمي برقم الدليل(٤٣)، ويقاس الايراد على اساس صافي المبلغ المستلم من مبيعات السلع أو الخدمات المقدمة للغير باستبعاد السماحات والخصومات(ديوان الرقابة المالية،٢٠١١: ١٠٧)، ولم يحدد هذا النظام المحاسبي اية شروط اخرى للاعتراف بالإيراد من بيع السلع، اما تقديم الخدمة فأنه يتم الاعتراف بالإيراد بنسبة الانجاز عند امكانية تقدير ناتج الصفقة(العملية) بطريقة موثوق بها، وفي حالة عدم امكانية تقدير ناتج العملية فأنه يتم الاعتراف بالإيراد بطريقة العقد المنجز، ولم يأخذ النظام المحاسبي الموحد بعين الاعتبار الايرادات المتأتية من خدمات الدفع المسبق في قطاع الاتصالات، ونتيجة لما سبق هناك حاجة الى وضع الحلول الناجعة في متطلبات الايراد والاعتراف به وتأطيره بأطر محكمة، ما دعت الهيئات والمجامع المهنية الى التركيز على موضوع الايراد وتوجت جهودها بإصدار معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15).

٢ ــ ٣ : الاعتراف بالإيراد وفق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15)

يقدم هذا المعيار انموذج شامل للاعتراف بالإيراد يكون فيه المبدأ الاساسي التزام الوحدة الاقتصادية بتحويل السلعة أو الخدمة المتفق عليها مع الزبائن بمبلغ يعكس القيمة التي تتوقع هذه الوحدة الحصول عليه مقابل تلك السلعة أو الخدمة، ولغرض الاعتراف بالإيراد فقد وضع المعيار خمس خطوات اساسية لمتطلبات تطبيق هذا المعيار وهي الآتي(Gobodo,2015:4):-

٢ ــ ٣ ــ ١ : الخطوة الاولى:- تحديد العقد بين الوحدة الاقتصادية والزبون

تلزم هذه الخطوة تحديد العقد بين الوحدة الاقتصادية والزبون، ويعرف العقد (contract) وفق المعيار (IFRS 15) "بانهُ اتفاق بين طرفين أو اكثر ينشأ عنهُ حقوق قانونية والتزامات خاصة بأطراف العقد قابلة للتنفيذ، ويمكن أن تكون هذه العقود مكتوبة أو شفوية أو ضمنية في ممارسات اعمال الوحدة الاقتصادية الاعتيادية"(Dalkilic,2014:73)، وتمثل الموافقة الالكترونية دليل على قبول العقد بصورة شفوية (Domala & Tummura,2015:20).

وتعرف الوحدة الاقتصادية (Economic Unity) بأنها "أي وحدة تمارس نشاط صناعي، تجاري، زراعي، خدمي والغرض من هذه المؤسسة تكون هادفة للربح، تطبق النظام المحاسبي المالي، تمارس المعاملات التجارية بين الاطراف الداخلية والخارجية، أما الزبون (customer) يعرف "بأنهُ الطرف الذي يتعاقد مع الوحدة الاقتصادية لغرض حصوله على السلعة او الخدمة وهي مخرجات لأنشطتها الاعتيادية، حيث يعد توافد الزبائن كأساس لاستمرارية الوحدة الاقتصادية في تأدية اعمالها وتحقيق نجاحها" (Chabot & thornton,2016:7)، ويجب أن

تتوافر في العقود التي تبرمها الوحدة الاقتصادية مع الزبائن استيفاء الشروط الاتية(خليل وابراهيم،٢٠١٦: ١٤):-

١- موافقة جميع اطراف العقد بشكل خطي أو شفوي وفقاً للممارسات التجارية المعتادة على العقد، والتزامهم بتنفيذ الالتزامات الخاصة بهم.

٢- تحديد حقوق كل طرف من اطراف العقد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها.

٣- تحديد شروط الدفع للسلع أو الخدمات التي يتم تحويلها.

٤- العقود في جوهرها تصنف على انها ذات عقد تجاري (هادف للربح).

٥- تقييم مدى احتمالية تحصيل المقابل والاخذ بنظر الاعتبار قدرة ونية الزبون لدفع هذا المقابل عندما يكون مستحقاً.

وقد قدم المعيار(IFRS 15) توضيحاً حول تعديل العقود، والذي يعرف "بانهُ تغيير في نطاق أو سعر العقد (أو كليهما) ويترتب على هذا التعديل نشوء حقوق والتزامات قابلة للتنفيذ أو التعديل لها بين اطراف العقد وفي حالة عدم موافقة طرفي العقد على هذا التعديل يستمر في تطبيق هذا المعيار على العقد القائم حتى تتم الموافقة على تعديل العقد"(Tong,2015:13)، ويجب على الوحدة الاقتصادية المحاسبة عن تعديل العقد كما لو كان انهاء للعقد الحالي وانشاء عقد جديد اذا كانت السلع أو الخدمات المتبقية تختلف عن السلع أو الخدمات التي تم تحويلها قبل تاريخ تعديل العقد(خليل وابراهيم،٢٠١٦: ١٦).

٢ ــ ٣ ــ ٢ : الخطوة الثانية:- تحديد التزامات الاداء في العقد مع الزبون

تعرف التزامات الاداء (Performance obligations)"بأنها تعهد (التزام) تعاقدي من قبل الوحدة الاقتصادية لتحويل السلع أو الخدمات الى الزبون، ولتحديد التزامات الاداء لكل تعهد والذي يكون اما سلع أو خدمات (أو حزمة من سلع أو

خدمات) والتي تكون مميزة، أو سلسلة من السلع أو الخدمات في نفس الحالة تقريباً والتي لها نفس النمط عند تحويلها الى الزبون" (Khamis,2016:11)، وتعتبر السلع او الخدمات مميزة عند استيفاء الشروط الاتية (Lehman & Wodka,2014:7):-

١- **السلع أو الخدمات ذات القدرة على التميز:-** يمكن للزبون الاستفادة من السلعة أو الخدمة بحد ذاتها أو الى جانب غيرها من الموارد المتاحة للزبون، ويستطيع الاستفادة من السلعة أو الخدمة من خلال الاستعمال أو الاستخدام أو البيع مما يولد منافع اقتصادية.

٢- **السلع او الخدمات مميزة في سياق العقد:-** وتتعهد الوحدة الاقتصادية بنقل السلع أو الخدمات للزبون بحيث تكون محددة بشكل مستقل عن التعهدات الاخرى في العقد، وتتمثل العوامل التي تشير الى السلع أو الخدمات المحددة بشكل مستقل بما يأتي:-

أ- لا يوجد خدمات تكامل جوهرية للسلع أو الخدمات مع سلع أو خدمات اخرى متفق عليها في العقد لتكوين حزمة من السلع أو الخدمات التي تمثل ناتجاً مشتركاً محدد في العقد.

ب- السلع او الخدمات التي لا يتم تغييرها او تخصيصها الى سلع أو خدمات اخرى متفق عليها في العقد.

ت- السلع او الخدمات التي لا تعتمد بشكل كبير او تتكامل مع السلع أو الخدمات الاخرى المتفق عليها في العقد.

٢ ــ ٣ ــ ٣ : الخطوة الثالثة:- تحديد سعر الصفقة (سعر العملية)

ينبغي في هذه الخطوة تحديد سعر الصفقة (Transaction price) ويعرف "بأنهُ المبلغ النقدي الذي تتوقع الوحدة الاقتصادية الحصول عليه من زبائنها مقابل تحويل السلع أو الخدمات الى الزبون، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن

اطراف اخرى كضرائب المبيعات"(Chabot & Thornton,2016:12)، وقد يشتمل المبلغ المتفق عليه في العقد مع الزبون على قيم ثابتة وقيم متغيرة (أو كلاهما)، فضلاً عن تأثره بطبيعة وتوقيت وقيمة مبلغ العوض (المقابل) النقدي (خليل وابراهيم،٢٠١٦: ١٩)، وقدم المعيار (IFRS 15) توضيحاً حول العوض (المقابل) النقدي المتغير الذي ينشأ نتيجة الغرامات، الخصومات، تخفيضات الاسعار، ويتم ادراج العوض المتغير الى المدى الذي يكون من المحتمل جداً لا يكون هناك تخفيض في الايرادات المعترف بها(Khamis,2016:11)، وقد يكون العوض النقدي متغير نتيجة ممارسات الوحدة الاقتصادية لقبول سعر اقل مقابل السلع أو الخدمات المتفق عليها، وهذه الامتيازات هدفها تعزيز علاقة الزبون مع الوحدة الاقتصادية، وتشجيع المبيعات المستقبلية الى ذلك الزبون (BDO,2014:14).

٢ ــ ٣ ــ ٤ : الخطوة الرابعة:- تخصيص سعر الصفقة الى التزامات الاداء المنفصلة

يتم تخصيص سعر الصفقة الى التزامات الاداء المنفصلة أو المميزة في العقد على اساس اسعار البيع المستقلة النسبية للسلع أو الخدمات المتفق عليها ويتم هذا التخصيص في بداية العقد ويتم تعديله في حالة التغيرات اللاحقة في اسعار البيع المستقلة من تلك السلع أو الخدمات وافضل دليل على سعر البيع المستقل هو السعر الذي يمكن ملاحظته للسلعة أو الخدمة عندما تبيع الوحدة الاقتصادية تلك السلع أو الخدمات على حدة .(Peters,2016:10)

ومما تجدر الاشارة اليه عند تخصيص سعر الصفقة لالتزامات الاداء، سيحصل الزبون على خصم نتيجة شراء حزمة من السلع أو الخدمات اذا كان مجموع اسعار البيع المستقلة لتلك السلع أو الخدمات المتفق عليها في العقد تزيد عن المقابل المتفق عليه في العقد، في هذه الحالة يجب على الوحدة الاقتصادية تخصيص الخصم بشكل نسبي لجميع التزامات الاداء في العقد على اساس سعر البيع المستقل النسبي للسلع أو الخدمات المميزة، أو تخصيص الخصم بشكل كامل لواحد أو اكثر من التزامات الاداء

وليس جميع التزامات الاداء اذا كان هناك ادلة تثبت ان الخصم يعزى بشكل محدد لواحد أو اكثر من التزامات الاداء في العقد(Fisher,2014:5)، وجاءت دراسة (Tong) ان بعض الوحدات تقدم حوافز مبيعات أو خدمات عرضية مع السلع او الخدمات المتفق عليها في العقد مع الزبون كما في شركات الاتصالات (السماعات والهواتف المجانية مع خدمة الاتصال)، ويتعين على الوحدة الاقتصادية تقييمها باعتبارها سلع او خدمات (مستقلة)، واحتسابها كالتزام اداء منفصل عند الاعتراف بالإيراد (Tong,2015:7).

ترتيباً على ما سبق يمكننا القول ان الخصم الذي يمنح للزبون في بداية العقد لتقديم سلعة وخدمة في نفس الوقت يجب عدم شمول السلعة في بداية العقد بنسبة من الخصم من سعر البيع المستقل النسبي وذلك لأنه استوفى شروط الاعتراف بالإيراد في النقطة الزمنية المحددة.

٢ ــ ٣ ــ ٥ : الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد

وتتضمن هذه الخطوة الوفاء بالتزامات الاداء من خلال نقل السيطرة للسلع أو الخدمات الى الزبون، اذ يجب على الوحدة الاقتصادية الاعتراف بالمبلغ المخصص من سعر الصفقة لهذا الالتزامات المحولة للزبون كإيراد، ويتم الاعتراف بالإيراد وفق طريقتين وهما (Gobodo,2015:10):-

اولاً:- الاعتراف بالإيراد بمرور الوقت:-

ويتم الاعتراف بالإيراد وفق هذه الطريقة عند استلام الزبون المنافع المقدمة من اداء الوحدة الاقتصادية واستهلاكها في نفس الوقت الذي تؤدي الوحدة مهامها (Dixit,2016:5).

ثانياً:- الاعتراف بالإيراد عند النقطة الزمنية المحددة:-

يتم الاعتراف بالإيراد وفق هذه الطريقة عند استيفاء الوحدة الاقتصادية لالتزاماتها وكالآتي (Chabot & Thornton,2016:23):-

١- حصول الزبون القدرة على استعمال الاصل بشكل مباشر والحصول على كافة المنافع المتبقية من الاصل مقابل التبادل، ويكون حق الوحدة الاقتصادية قائم بالتزام الزبون بسداد قيمة الاصل.

٢- نقل سند الملكية القانوني للأصل الى الزبون.

٣- نقل الحيازة المادية للأصل الى الزبون.

٤- قبول الزبون للأصل مما يدل ذلك على حصول الزبون السيطرة على ذلك الاصل.

ويمكن وصف الخطوات الخمسة للاعتراف بالإيراد التي تم ايضاحها لعقد مع زبون يتضمن حزمة سلع أو خدمات (مميزة) من خلال الشكل (١) الآتي:-

الشكل (١)
خطوات الاعتراف بالإيراد لعقد بين الوحدة الاقتصادية والزبون

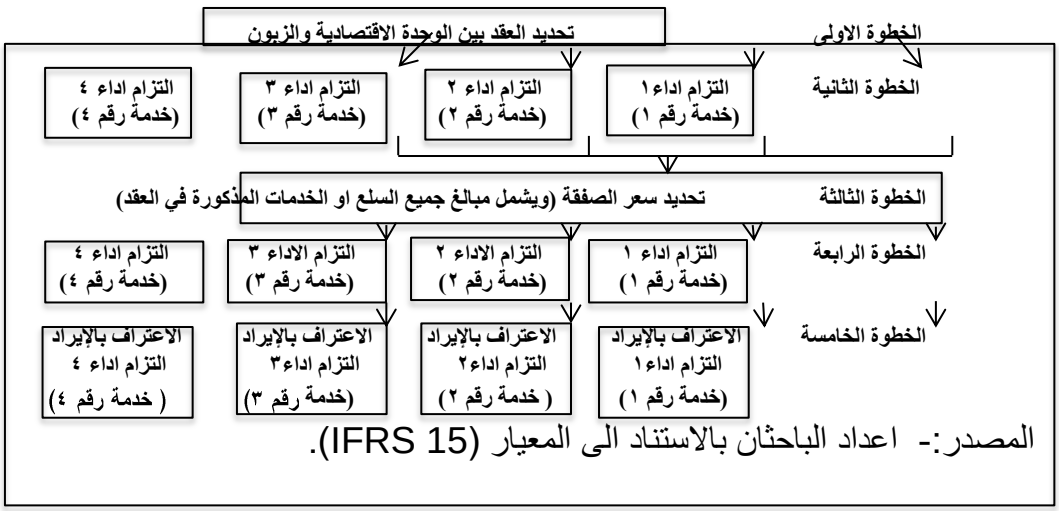

المصدر:- اعداد الباحثان بالاستناد الى المعيار (IFRS 15).

ويلحظ من الشكل اعلاه ان الخطوة الاولى تتمثل بتحديد العقد بين الوحدة الاقتصادية والزبون، اما الخطوة الثانية فأنها تشتمل على تحديد التزامات الاداء المنفصلة أو المستقلة في ذلك العقد، وتشكل جميع التزامات الاداء في العقد سعر الصفقة، ويتم تخصيص سعر الصفقة الى التزامات الاداء المنفصلة، ويتم الاعتراف بالإيراد لكل التزام اداء على حدة سواء كان(سلعة أو خدمة مقدمة).

٢ ــ ٤ : العرض والافصاح وفق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15)

يتضمن المعيار(IFRS 15) اساليب محددة للعرض والافصاح وكما موضح ادناه:-

١- **العرض:-** ويتم عرض العقود المبرمة مع الزبائن في قائمة المركز المالي كالتزام أو اصل أو ذمم مدينة اعتماداً على العلاقة بين الوحدة الاقتصادية المقدمة للسلع أو الخدمات ومدفوعات الزبون، فاذا تم استلام مدفوعات مقدمة من الزبون قبل تقديم السلعة أو الخدمة اليهِ ويتم الاعتراف بالتزامات العقد في قائمة المركز المالي، اما اذا قامت الوحدة نفسها بتحويل أو نقل السلعة أو تقديم الخدمة للزبون يتم الاعتراف بالأصل أو الاعتراف بذمم مدينة عند عدم تسديد الزبون المستحق عليه للوحدة الاقتصادية (Tong,2014:16).

٢- **الافصاح:-** ويتضمن تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من فهم طبيعة وتوقيت ومبلغ وعدم التأكد الخاص بالإيراد والتدفقات النقدية من العقود المبرمة مع الزبائن، وينبغي الافصاح عن المعلومات الكمية والنوعية للأرصدة الظاهرة للإيرادات (Chabot & Thornton,2016:31).

٢ ــ ٥ استدامة الارباح المحاسبية

ان مفهوم الاستدامة من المفاهيم التي نالت الكثير من الاهتمام سواء من النواحي (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، المحاسبية) نتيجة للتطورات المتسارعة في البيئة الخارجية، فضلاً عما تتطلبه التقارير المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية في جميع انحاء العالم، التي تعتبر مخرجات تلك الوحدات لأصحاب المصالح من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها (العرموطي، ٢٠١٣: ١٣).

والاستدامة في اللغة بمعنى دوامها واستمرارها، اما استدامة الارباح المحاسبية تعتبر سمة من سمات المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمساهمة في التنبؤ بدخل الوحدة الاقتصادية في المستقبل(خليل وابراهيم،٢٠١٦: ٣١)، كما اشارت دراسة (Dechow & Schrand) ان الارباح المحاسبية تكون عالية الجودة عندما تعبر بدقة عن قيمة الوحدة الاقتصادية وتسمى في هذه الحالة (بالأرباح الدائمة) وان الاستدامة تمثل معلومة مهمة للجودة عندما تعكس الارباح اداء الوحدة الاقتصادية خلال الفترة، واذا استمر هذا الاداء المالي الى فترات لاحقة (Dechow & Schrand,2004:3)، ويرى (Bodoff) إن استدامة الارباح المحاسبية هي احتمال ان الارباح التجارية لا تتآكل بفعل التحركات الاستراتيجية للوحدات المتنافسة، كما توفر استدامة الارباح اطاراً لتقييم قيمة الوحدة الاقتصادية(Bodoff,2011:14)، واشار (Hermanns)، الى سبب ربط جودة الارباح بالاستمرارية الزمنية في اداء الوحدة الاقتصادية، لأنه كلما كان الاداء الفعلي للوحدة فعالاً ويسير نحو مسار متنامي فأنهُ سيعكس ذلك على تحقيق الايرادات بشكل اعلى من خلال جذب اموال المستثمرين وزيادة منح الائتمان من قبل الدائنين مما يزيد ارباح الوحدة الاقتصادية في اخر المطاف (Harmanns,2006:5).

٢ ـ ٦ العوامل المؤثرة في استدامة الارباح المحاسبية

ناقشت العديد من الابحاث النظرية والتطبيقية المتعلقة باستدامة الارباح المحاسبية العديد من العوامل التي من الممكن أن تؤثر في استدامة الارباح المحاسبية واهمها الآتي:-

١- **التوسع في الإفصاح:-** من العوامل المؤثرة أيضاً في تعزيز جودة الأرباح المحاسبية هي التوسع في الإفصاح ، إذ أظهرت نتائج دراسة هدفت لكشف علاقة بين الإفصاح وجودة الأرباح إن التوسع في الإفصاح يؤدي إلى إحداث قيود ومحددات على إدارة الوحدة الاقتصادية بشكل يؤثر على قدرتها في التلاعب بالأرباح (Labo & Zhou,2001;18).

٢- **الغموض في القواعد المحاسبية:-** إن التشريعات والقواعد المحاسبية وضعت لتوجيه تطبيق العمل المحاسبي، غالباً ما تصاغ بشكل غامض ومرن، وأنها تهدف فقط إلى تضييق الخيارات المتوفرة، كما أنها تتطلب الاستخدام المتسق للإجراءات والكشوفات المحاسبية، لكنها لا تهدف إلى تنميط جميع الطرق المحاسبية، فهي تترك انطباعاً لتوحيد السياسات المحاسبية، لكنها في الواقع تنطوي على معالجات محاسبية مختلفة لمسألة محاسبية واحدة، وبذلك فأنها تفسح المجال لممارسة المحاسبة الإبداعية، ومن أمثلة ذلك استخدام قيد التحفظ في تأجيل الاعتراف بالإيرادات، لكن الاعتراف بالمصاريف والخسائر فوراً (Mathews & Perera, 2004: 230).

٣- **التقدم في التكنولوجيا أو في أساليب الأعمال:-** إن التكنولوجيا وأساليب الأعمال تتقدم بشكل أسرع من التشريع والقواعد المحاسبية، وان المحاسبة كحقل معرفي اجتماعي، تتأخر عن طرق الأعمال التي تتقدم بشكل سريع، وفي غياب التشريعات والقواعد المحاسبية المواكبة لتلك التطورات، لم يكن هنالك أمام الممارسين المحاسبين، خياراً سوى استخدام طرق المحاسبة الإبداعية للمحاسبة عن القضايا التي تنشأ جراء التطورات التكنولوجية وأساليب الأعمال (Mathews & Perera, 2004 : 230).

٤- **أساليب إدارة الأرباح :-** يرى (Schroeder & others) ان أساليب إدارة الأرباح تقنيات خارج مجال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فغالبا ما تختار إدارة الشركات السياسات التي تزيد من أرباح الشركة والقيمة السوقية لها ، عموما هذه التقنيات تشمل الاعتراف بالإيرادات والمصاريف، وتقدير مخصص ديون مشكوك في تحصيلها، تقدير

قيمة المخزون بأقل من الأسعار، تقدير النسب المئوية للمشاريع تحت التنفيذ طويلة الأجل ، واختيار طرق الاندثار، هذه الأنواع من أساليب إدارة الأرباح تعد قانونية أو شرعية، إلا أنها في الوقت عينه، قد تشوه الأرباح التي تهم المجتمع الاستثماري وسوق الأوراق المالية (Schroeder & others ٢٠٠٩:١٦٠).

٥- **تعدد قواعد الاعتراف بالإيرادات:-** بسبب اختلاف في وجهات النظر حول تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد، وفي ظل الصعوبات المتعلقة بتوزيع الإيراد والدخل على مختلف الدورات التشغيلية، قام المحاسبون باستخدام مبدأ التحقق لاختيار الحدث الحرج في هذه الدورة لغرض توقيت الاعتراف بالإيراد والدخل، وبشكل عام يتم الاعتراف بالإيراد على أساس الاستحقاق وعلى أساس الحدث الحرج ، فالأخير يعترف بالإيراد من خلال وجود حدث حرج في الدورة التشغيلية ، وهذا الحدث قد يكون في لحظة البيع، أو لحظة الانتهاء من الإنتاج ، أو عند استلام مبلغ نقدي لاحق لعملية البيع ، أما الاعتراف بالإيراد على أساس الاستحقاق ، فيتم أثناء الإنتاج ، أو عند الانتهاء من الإنتاج، أو في حال البيع، أو عند بيع السلع أو التحصيل النقدي للمبيعات (البلقاوي،٢٠٠٩: ٣٣٥).

٦- **تطبيق معايير (IFRS):-** ثبتت الدراسات والأبحاث المحاسبية مؤخراً حجم المنافع التي تولدت من تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في الوحدات الاقتصادية، إذ ساهمت في تضييق مجالات التلاعب التي تستغلها إدارة الوحدات بهدف تضليل أطراف المصلحة، حيث توصلت دراسة (Nijam & Jahfer) الى إن حجم التلاعب في الأرباح قد انخفض عند اعتماد المعايير (IFRS) إذ ساهمت في الكشف عن الأنشطة المؤدية للتلاعب في الأرباح وقد جاءت نتيجة هذه الدراسة مع هدف الاتحاد الأوربي من اعتماد مجموعة موحدة من المعايير عالية الجودة (Nijam & Jahfer,2016:100) ويمكن القول إن اعتماد وتطبيق الوحدات الاقتصادية معايير (IAS / IFRS)يؤدي إلى مزيد من الشفافية في الإبلاغ المالي ، مما يسهل من عملية

عدم التلاعب بالأرباح (Abaoub , Nouri , 2015 :91). وقد اثبتت دراسة (خليل وابراهيم،٢٠١٦) ان هناك علاقة معنوية بين تبني (IFRS 15) واستدامة الارباح.

مما سبق يمكننا القول ان معيار (IFRS 15) الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن ساهم في تحسين المعالجة المحاسبية للاعتراف بالإيراد من خلال اصدار سياسة محاسبية اكثر مقبولية وملائمة دولياً حيث وافر المعيار المذكور مجموعة من الارشادات التي كانت غائبة، اذ حدد وبشكل دقيق توقيت الاعتراف بالإيراد مع مرور الوقت فضلاً عن الاعتراف بالإيراد النقطة الزمنية المحددة، مما جعل ادارة الوحدات الاقتصادية تعمل على استدامة ارباحها المحاسبية من خلال توقيت الاعتراف بالإيراد بتوقيت تحويل السلعة أو الخدمة إلى الزبون فضلاً عن تحديد اصل العقد والتزام العقد اعتماداً على اداء الوحدة الاقتصادية في تقديم خدماتها الى الزبون، ومن الجدير بالذكر ان تطبيق معيار (IFRS 15) واجراء التعديلات الفنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والمبنية على اساس علمي سليم من اجل تحقيق جودة المعلومات المحاسبية واستدامة الارباح المحاسبية.

المحور الثالث

الجانب التطبيقي للبحث

٣ ـ ١ : وصف دراسة الحالة التطبيقية (نبذة مختصرة عن شركة كورك تيليكوم للاتصالات)

تعتبر شركة كورك تيليكوم شركة عراقية رائدة في خدمات الاتصال النقال (الموبايل)، وحازت المرتبة الثالثة على رخصة العمل في مجال الموبايل الى جانب شركتي زين العراق وآسياسيل، وتقدم شركة كورك تيليكوم خدمة الجيل الثالث (3G) لمشتركيها كما تغطي خدماتها جميع محافظات العراق.

كورك تيليكوم شركة محدودة المسؤولية مسجلة في العراق وبدأت بالعمل في قطاع الاتصالات منذ عام (٢٠٠٠) وتحديداً في المحافظات الشمالية من العراق، وفي عام (٢٠٠٧) حازت على رخصة لتشغيل شبكة الهاتف المحمول في جميع محافظات العراق، ومنذ ذلك الحين تقوم شركة كورك تيليكوم بتقديم خدماتها في جميع انحاء العراق، فضلاً عن ذلك تهدف الى أن تصبح اكبر وأوسع شبكة في العراق حيث توسعت رقعة تغطية شبكتها واصبح لديها ما يقارب ستة مليون مشترك.

تتبع الشركة اساس الاستحقاق في اعداد البيانات المالية وفق النظام المحاسبي الموحد وتحصل الشركة على مصادر تمويلها من الايرادات المتأتية من الخدمات التي تقدمها، إذ تقدم العديد من الانظمة المبتكرة والمتميزة الخاصة بخطوط الدفع المسبق بالإضافة إلى خط الفاتورة وباقات خدمات الهواتف النقالة للأفراد والوحدات الاقتصادية وتحرص على تقديم مجموعة من الباقات المصممة خصيصاً لتناسب مختلف احتياجات المشتركين في جميع انحاء العراق، وتمثل خطوط الدفع المسبق المصدر الرئيسي لإيرادات الشركة حيث ان غالبية المشتركين هم من أصحاب هذه الخطوط، يدفع المشترك مقدماً عبر شراء الرصيد (كارت الدفع المسبق) مقابل استخدام الخدمات في خطوط الدفع المسبق وهذا من شانه أن يؤدي الى توفير السيولة النقدية للشركة وتقسم خطوط الدفع المسبق الى انواع عديدة كخط الدفع المسبق الاعتيادي، خط الدياري بلص، خط الفاتورة، خط ضيافة، خط هلي واصحابي، خط كورك بلص، خط الطلبة، وتختلف اسعار المكالمات (الخدمات) المقدمة من الشركة من خط الى اخر تبعاً لنوع الخط وطبيعة الخدمة المقدمة، فضلاً عن ذلك تقدم كورك تيليكوم احدث عروض الباقات المقدمة وهي خدمات الفيسبوك، باقات انترنت بلا حدود، اكسترا G، خدمة البلاك بيري، خدمة التجوال البحري، خدمة التجوال الجوي، خدمة كمل حجي، خدمة غنيلي ....الخ، فضلاً عن ذلك خدمة الزبائن المجانية بثلاث لغات وهي العربية والكردية والانكليزية (التقرير السنوي للشركة والحسابات الختامية لسنة ٢٠١٧).

٣ ــ ٢ : اسعار بيع شريحة الاتصال (SIM CARD) والخدمات المقدمة فيها.

يبلغ سعر البيع لكافة الشرائح (٢،٠٠٠) دينار، اما اسعار الخدمات المقدمة لشريحة الدفع المسبق الاعتيادي فيمكن اعدادها بالجدول (١) ادناه:-

الجدول (١)

اسعار الخدمات المقدمة من شركة كورك تيليكوم

الخدمات المقدمة	سعر الخدمة
الاتصال ضمن الشبكة داخل اقليم كردستان	(١,٤) دينار لكل ثانية
الاتصال خارج الشبكة داخل اقليم كردستان	(٢,١) دينار لكل ثانية
الاتصال داخل وخارج الشبكة لبقية محافظات العراق	(٢,١) دينار لكل ثانية
الاتصال الدولي لجميع دول العالم	(٢٩٥) دينار للدقيقة
SMS على الشبكة.	(٥٠) دينار
SMS خارج الشبكة.	(٥٠) دينار
MMS من (١ – ١٤٩) كيلو بايت	(١٢٠) دينار
MMS من (١٥٠ – ٣٠٠) كيلو بايت	(٢٤٠) دينار
SMS دولي	(١٥٠) دينار
الانترنت من ٨ صباحاً لغاية ١١:٢٩ ليلاً.	(٠,٦٠) دينار لكل (١) كيلو بايت
الانترنت من ١١:٣٠ ليلاً لغاية ٧:٥٩ صباحاً.	(٠,٢٤) دينار لكل (١) كيلو بايت
مركز خدمة المشتركين (٤١١)	مجاني
الاستعلام عن الرصيد (٢١١)	مجاني
الرمز المختصر لمعرفة الرصيد (#٢١١*)	مجاني

المصدر :- اعداد الباحث بالاستناد الى (www.Korek.com).

٣ ــ ٣ : الية عمل الشركة وسياسة الاعتراف بالإيراد المتبعة

يتم عمل الشركة والاتصال بالزبون عن طريق الوكلاء ومراكز البيع المباشر المنتشرة في جميع انحاء العراق ويتم تعامل هذه المراكز مع الشركة المذكورة من خلال تعاقد الوكلاء مع الشركة بعقد خطي على بيع شرائح الاتصال (SIM CARD) وكارتات الدفع المسبق ويكون العقد مع الوكلاء بنسبة من المبيعات لذلك الموكل مقابل قيام الوكلاء ببيع خطوط الدفع المسبق لنقاط البيع المباشر المنتشرة في مناطقها مع كارتات الدفع المسبق، ويقدم هؤلاء الوكلاء العروض المقدمة من الشركة مباشرةً الى الزبون، وتقوم الشركة بالاستلام المبلغ النقدي الاجمالي من الوكلاء عن بيع السلع (شرائح الاتصال)، فضلاً عن استلام المبلغ الاجمالي لبيع كارتات الدفع المسبق التي تقوم ببيعها الى الوكيل، وعند تسديد الوكيل للمبالغ المستحقة للشركة عن بيع كارتات الدفع المسبق وشريحة الاتصال (SIM CARD) تقوم شركة كورك تيليكوم بتسجيل القيد الاتي:-

×× من ح/ البنك ١٨٣

×× الى ح/ ايراد المبيعات ٤٣٢

(عن استلام مبلغ ايراد شريحة الاتصال وكارتات الدفع المسبق)

وعلى وفق القيد اعلاه تم الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة عينة البحث في سجلاتها، وعند بيع الشرائح بمبلغ اقل من كلفتها أو سعر البيع الرسمي يتم تسجيل المبلغ الصافي عن بيع (SIM CARD)، اما كارتات الدفع المسبق يتم استلام مبلغه حسب المبلغ المتفق عليه في العقد مع الوكيل أو مراكز البيع المباشر التابعة للشركة، وفيما يخص عن تقديم خدمة الاتصال من قبل شركة كورك تيليكوم للزبون فان كارتات الدفع المسبق فيها رقم تسلسلي مدرجة في برنامج خاص ويعطى للزبون عند تعبئة

الرصيد كمية من الدقائق والكيلو بايت حسب تعليمات الشركة واسعارها لكل اتصال او رسالة او خدمة الانترنت عن الكارت الذي تم تعبئته من قبل الزبون ولا يوجد علاقة بين استلام المبلغ النقدي الخاص بكارتات التعبئة والخدمة المقدمة فيما يخص الاعتراف بالإيراد حيث يعتبر كل الايرادات التي يتم استلامها اجمالية من قبل الشركة ولا يوجد اعتراف بالإيراد عن كل خدمة مقدمة لكل عقد على حدة وفق الخدمة المقدمة.

نستنتج مما سبق بان عملية تقديم الخدمات للزبون من قبل قطاع الاتصالات لا تتفق مع معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15)، وان القوائم المالية لا تمثل بصدق عن حقيقة نشاط هذه الوحدات ما ينعكس سلباً على جودة المعلومات المحاسبية وذلك لتسجيل مبلغ الايراد بالإجمالي وعدم ارتباطه بتقديم الخدمات.

٣ ــ ٤: تطبيق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15) على حالة الدراسة

لغرض الاعتراف بالإيراد وضع المعيار خمس خطوات اساسية لمتطلبات تطبيقهِ هي الاتي:-

٣ ــ ٤ ــ ١ : الخطوة الاولى:- تحديد العقد بين الوحدة الاقتصادية والزبون

يعد تحديد العقد في البداية مع الزبون هي الخطوة الاولية لغرض الوصول للاعتراف بالإيراد، ويصبح العقد قائماً عندما يؤدي الاتفاق بين الطرفين الى نشوء حقوق والتزامات (خدمات اتصال مقابل النقدية) بين الاطراف المتعاقدة واستوفى العقد الشروط الآتية :-

١- موافقة اطراف العقد بشكل خطي على العقد ويأخذ بجميع الحقائق والظروف في تقييم ما اذا كانت الاطراف تنوي الالتزام ببنود أو شروط العقد، وتأسيساً

على ذلك فأن العقد الذي سيتم استقراء واقع الاعتراف بالإيراد الناشئ منه سيتم تفصيله على وفق معيار (IFRS 15) ومتطلباته المتمثلة بطرفي العقد

أ- شركة كورك تيليكوم للاتصالات (الوحدة الاقتصادية).

ب- (الزبون).

٢- تحديد حقوق كل طرف فيما يخص الخدمات التي سيتم تحويلها.

٣- تحديد شروط الدفع للسلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها ، وعلى وفق المعيار (IFRS 15) ومتطلباته فان العقد المبرم ما بين الطرفين تم تحديد حقوق كل طرف من الاطراف، اذ يلتزم الزبون بنفادية بطاقة التعبئة فئة (١،٠٠٠) دينار لمدة (٥) ايام، ونفادية بطاقة التعبئة فئة (٢،٠٠٠) دينار لمدة (١٠) ايام، نفادية بطاقتي (٣،٠٠٠) و (٤،٠٠٠) لمدة (٢٠) يوم، ونفادية بطاقة التعبئة (٥،٠٠٠) دينار لمدة (٤٠) يوم، ونفادية بطاقة التعبئة فئة (١٠،٠٠٠) دينار لمدة (٥٠) يوم، ونفادية بطاقة التعبئة فئة (١٥،٠٠٠) دينار لمدة (٦٠) يوم، ونفادية بطاقة التعبئة فئة (٣٠،٠٠٠) دينار لمدة (٧٥) يوم، ونفادية بطاقة التعبئة فئة (٦٠،٠٠٠) دينار لمدة (٩٠) يوم، حيث يستخدم الزبون بطاقة التعبئة التي تلائم احتياجاته.

٤- العقد في جوهره يصنف على انه ذات عقد تجاري (هادف للربح).

٥- تقييم مدى احتمالية تحصيل المقابل النقدي من الزبون، ولكون ان الخدمات تعتمد على الدفع المسبق فانه ضمان لتحصيل المقابل.

وان تطبيق المعيار (IFRS 15) على العقد المبرم مع الزبون استوفى جميع الشروط انفة الذكر.

٣ ــ ٤ ــ ٢ : الخطوة الثانية:- تحديد التزامات الاداء في العقد مع الزبون

تحديد التزامات الاداء هي تعهد (التزام) تعاقدي من قبل الوحدة الاقتصادية بنقل السلع أو الخدمات الى الزبون، وفي قطاع الاتصالات (حالة البحث) يتم تحديد شريحة الاتصال (SIM CARD) كسلعة والمكالمات أو الخدمات الاخرى (كخدمة) التي سيتم تحويلها الى الزبون وتم تحديد السلع أو الخدمات وفق الجدول (٢) الآتي:-

الجدول (٢)

تحديد (التزامات الاداء) السلع او الخدمات التي تقدمها شركة كورك تيليكوم للاتصالات

الخدمات المقدمة	سعر السلعة	سعر الخدمة
SIM CARD	٢،٠٠٠ دينار للشريحة	-
الاتصال ضمن الشبكة داخل اقليم كردستان	-	(١,٤) دينار لكل ثانية
الاتصال خارج الشبكة داخل اقليم كردستان	-	(٢,١) دينار لكل ثانية
الاتصال داخل وخارج الشبكة لبقية محافظات العراق	-	(٢,١) دينار لكل ثانية
الاتصال الدولي لجميع دول العالم	-	(٢٩٥) دينار
SMS على الشبكة.	-	(٥٠) دينار
SMS خارج الشبكة.	-	(٥٠) دينار
MMS من (١ – ١٤٩) كيلو بايت	-	(١٢٠) دينار
MMS من (١٥٠ – ٣٠٠) كيلو بايت	-	(٢٤٠) دينار
SMS دولي	-	(١٥٠) دينار
الانترنت من ٨ صباحاً لغاية ١١:٢٩ ليلاً.	-	(٠,٦٠) دينار لكل (١) كيلو بايت

الانترنت من ١١:٣٠ ليلاً لغاية ٧:٥٩ صباحاً.	-	(٠,٢٤) دينار لكل (١) كيلو بايت
مركز خدمة المشتركين (٤١١)	-	مجاني
الاستعلام عن الرصيد (٢١١)	-	مجاني
الرمز المختصر لمعرفة الرصيد (#٢١١*)	-	مجاني
المجموع	٢،٠٠٠	٩١١,٤٤

المصدر:- اعداد الباحثان بالاستناد الى اسعار المقدمة من شركة كورك تيليكوم

٣ ــ ٤ ــ ٣ : الخطوة الثالثة :- تحديد سعر الصفقة (سعر العملية)

سعر الصفقة هو المبلغ الذي تتوقع الوحدة الاقتصادية الحصول عليه من الزبون مقابل كل سلعة أو خدمة تقدمها، وتتمثل ذلك من خلال تحديد سعر السلعة (شريحة الاتصال) ومجموع الخدمات المذكورة في الخطوة الثانية والتي سيتم استلام مبلغها، وسعر الصفقة الحالي هو (١،٥٠٠) دينار عن شريحة الاتصال بالرغم من ان سعر بيعها بمبلغ (٢،٠٠٠) دينار، في حين مبلغ (٩١١,٤٤) دينار تخص الخدمات المستقبلية، ولم يتم استلام مبلغها لذلك لا تعُد من سعر الصفقة الحالية لحين تقديم الخدمة من قبل الشركة، لذلك تعتبر ايرادات الخدمات مستقبلية، وتعتمد على تعبئة كارت الدفع المسبق وكيفية التصرف بالخدمة من قبل الزبون.

٣ ــ ٤ ــ ٤ : الخطوة الرابعة :- تخصيص سعر الصفقة لالتزامات الاداء المنفصلة

يتم احتساب الخصم على شريحة الاتصال المباعة حيث تم استلام مبلغ (١،٥٠٠) دينار في حين ان سعر بيعها المستقل (المعلن) هو (٢،٠٠٠) دينار والهدف هو ترغيب الزبون وحصول الوحدة الاقتصادية على العقد لغرض الاستفادة من الايراد المستقبلي، لذلك فان الخصم يتم احتسابهُ وفق الجدول (٣) الآتي:-

الجدول (٣)

تحديد مبلغ الفرق (الخصم) بين سعر البيع الرسمي والمبلغ المستلم من الزبون لشركة كورك تيليكوم

السلعة او الخدمة	سعر البيع للسلع	سعر البيع للخدمات	المبلغ النقدي المستلم	الفرق (الخصم)
الشريحة	٢،٠٠٠	-	١،٥٠٠	٥٠٠
الخدمات المستقبلية	-	٩١١,٤٤	-	-
مجموع الخصم	-	-	-	٥٠٠

المصدر:- اعداد الباحثان

ويتضح من الجدول (٣) ان الفرق (٥٠٠) دينار بين سعر البيع للشريحة الملتزم به في الخطوة الثانية (٢،٠٠٠) دينار وما قامت به الشركة ببيعه الى الزبون (١،٥٠٠) دينار وذلك لغرض حصولها على العقد والاستفادة من الايرادات المستقبلية من بيع كارتات الدفع المسبق من ذلك العقد، اذ ان بموجب النظام المحاسبي الموحد المطبق بالشركة يتم الاعتراف بالإيراد عن مبلغ (١،٥٠٠) دينار سعر بيع الصافي لشريحة الاتصال، اما بموجب المعيار(IFRS 15) سيتم تخصيص الفرق عن سعر البيع المستقل على ايرادات الخدمات المستقبلية المقدمة ووفق الجدول (٤) ادناه:-

الجدول (٤)

تخصيص الخصم لالتزامات الاداء المستقبلية في شركة كورك تيليكوم للاتصالات

الخدمات المقدمة	سعر الخدمة	التخصيص	نسبة الاستقطاع من كل خدمة (دينار)	سعر الخدمة بعد الاستقطاع

				(دينار)
SIM CARD	٢،٠٠٠ دينار للشريحة	-	-	-
الاتصال ضمن الشبكة داخل اقليم كردستان	(١,٤) دينار لكل ثانية	١,٤ ÷ ٩١١,٤٤	% ٠,١٥	١,٣٩٨
الاتصال خارج الشبكة داخل اقليم كردستان	(٢,١) دينار لكل ثانية	٢,١ ÷ ٩١١,٤٤	% ٠,٢٣	٢,٠٩٥
الاتصال داخل وخارج الشبكة لبقية محافظات العراق	(٢,١) دينار لكل ثانية	٢,١ ÷ ٩١١,٤٤	% ٠,٢٣	٢,٠٩٥
الاتصال الدولي لجميع دول العالم	(٢٩٥) دينار	٢٩٥ ÷ ٩١١,٤٤	% ٣٢,٣٦	١٩٩,٥٣٨
SMS على الشبكة.	(٥٠) دينار	٥٠ ÷ ٩١١,٤٤	% ٥,٤٩	٤٧,٢٥٥
SMS خارج الشبكة.	(٥٠) دينار	٥٠ ÷ ٩١١,٤٤	% ٥,٤٩	٤٧,٢٥٥
MMS من (١ – ١٤٩) كيلو بايت	(١٢٠) دينار	١٢٠ ÷ ٩١١,٤٤	% ١٣,١٦	١٠٤,٢٠٨
MMS من (١٥٠ – ٣٠٠) كيلو بايت	(٢٤٠) دينار	٢٤٠ ÷ ٩١١,٤٤	% ٢٦,٣٣	١٧٦,٨٠٨
SMS دولي	(١٥٠) دينار	١٥٠ ÷ ٩١١,٤٤	١٦,٤٦	١٢٥,٣١

الانترنت من ٨ صباحاً لغاية ١١:٢٩ ليلاً.	(٠,٦٠) دينار لكل (١) كيلو بايت	٠,٦٠ ÷ ٩١١,٤٤	% ٠,٠٧	٠,٥٩
الانترنت من ١١:٣٠ ليلاً لغاية ٧:٥٩ صباحاً.	(٠,٢٤) دينار لكل (١) كيلو بايت	٠,٢٤ ÷ ٩١١,٤٤	% ٠,٠٣	٠,٢١
مركز خدمة المشتركين (٤١١)	مجاني	-	-	-
الاستعلام عن الرصيد (٢١١)	مجاني	-	-	-
الرمز المختصر لمعرفة الرصيد (#٢١١*)	مجاني	-	-	-
المجموع	٢،٩١١,٤٤	-	% ١٠٠	-

المصدر:- اعداد الباحثان

ومن الجدول (٤) يتم احتساب ايراد الخدمات المقدمة مستقبلاً وفق المبالغ (سعر الخدمة بعد الاستقطاع وليس كما جاء في الخطوة الثانية المذكورة انفاً وذلك لتخصيص (توزيع) الخصم الذي منح للزبون (عن بيع شريحة الاتصال)، ويتم تسديد هذا الخصم عند تقديم الخدمات من الشركة الى الزبون ويستقطع من المبلغ المخصص لكل خدمة، لحين اكمال مبلغ الخصم البالغ (٥،٠٠) دينار بالكامل من الزبون.

٣ ــ ٤ ــ ٥ : الخطوة الخامسة:- الاعتراف بالإيراد

يتم استيفاء السلعة (شريحة الاتصال) عند النقطة الزمنية المحددة التي يسيطر الزبون على الاصل واستوفت الوحدة التزاماتها وكالآتي:-

أ- حصول الزبون القدرة على استعمال الاصل بشكل مباشر والحصول على كافة المنافع المتبقية من الاصل مقابل التبادل وقد تم سداد الزبون قيمة الاصل.

ب- نقل سند الملكية القانوني للأصل الى الزبون (حصول الزبون على العقد).

ت- نقل الحيازة المادية للأصل (SIM CARD) الى الزبون.

ث- قبول الزبون للأصل مما يدل ذلك على حصول الزبون السيطرة على ذلك الاصل ، ويتم الاعتراف بالإيراد من خلال العملية رقم (١) الاتية:-

١- تم بيع شريحة الاتصال بمبلغ (١،٥٠٠) الى زبون من محافظة بغداد، يوضح الجدول (٥) القيود الاتية:-

الجدول (٥)

الفرق بالاعتراف بالإيراد بين النظام المحاسبي الموحد والمعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (١)

القيود المحاسبية بموجب النظام المحاسبي الموحد	القيود المحاسبية بموجب المعيار (IFRS 15)
عند بيع الشريحة بمبلغ (١،٥٠٠) دينار يتم تسجيل القيد الاتي:- ١،٥٠٠ من ح/ البنك ١٨١ ١،٥٠٠ الى ح/ ايراد مبيعات ٤٣ (عن بيع شريحة الاتصال بمبلغ (١،٥٠٠) دينار	عند بيع الشريحة بمبلغ (١،٥٠٠) دينار يتم تسجيل القيد الاتي:- ١،٥٠٠ من ح/ البنك ١٨١ ٥،٠٠ من ح/ ايراد المستحق (اصل العقد)* ١٦٦٢ ٢،٠٠٠ الى ح/ ايراد خدمات الاتصالات ٤٣٢ (عن بيع شريحة الاتصال بمبلغ (١،٥٠٠) والفرق خصم

المصدر:- اعداد الباحثان

* حددت الفقرة (١٠٩) من معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15) استخدام مصطلحات (اصل العقد) و (التزام العقد) وهذا لا يمنع الوحدة

الاقتصادية من استخدام اوصاف بديلة في قائمة المركز المالي لتلك البنود مثل (ايرادات مستحقة ومدينون) كأصل عقد و(ايرادات مستلمة مقدماً) كالتزام عقد.

لوحظ من الجدول (٥) أن مبلغ الايراد الظاهر بموجب النظام المحاسبي الموحد كان بمبلغ (١،٥٠٠) دينار أي تم تسجيله بالمبلغ الصافي، اما بموجب المعيار (IFRS 15) كان الايراد بمبلغ (٢،٠٠٠)، واعتبار الفرق بين سعر البيع لتلك الشريحة والمبلغ المستلم ايراد مستحق (أصل العقد) يجب الحصول عليه من الايرادات المستقبلية المتحصلة من الزبون، ويمكن تحديد رصيد الايراد بعد هذه العملية وفق الجدول (٦) الآتي:-

الجدول (٦)

الفرق بين رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد ورصيد الايراد بموجب المعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (١)

رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد	رصيد الايراد المعد وفق (IFRS 15)	
ايراد المبيعات	الايراد المستحق (اصل العقد)	ايراد خدمات الاتصالات
١،٥٠٠	٥،٠٠ دينار	٢،٠٠٠ دينار

المصدر :- اعداد الباحثان

٢- تم بيع كارت الدفع المسبق فئة (١٠،٠٠٠) دينار بمبلغ (١٢،٠٠٠) دينار، حدد المعيار (IFRS 15) عند استلام مدفوعات مقدمة من الزبون قبل تقديم الخدمات يتم الاعتراف بها كالتزام والجدول (٧) يوضح ذلك:-

الجدول (٧)

الفرق بالاعتراف بالإيراد بين النظام المحاسبي الموحد والمعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (٢)

القيود المحاسبية بموجب النظام المحاسبي الموحد	القيود المحاسبية بموجب المعيار (IFRS 15)
١٢،٠٠٠ من ح/ البنك ١٨٣ ١٢،٠٠٠ الى ح/ ايراد المبيعات ٤٣٢ (عن بيع كارت الدفع المسبق بمبلغ (١٠،٠٠٠) دينار)	١٢،٠٠٠ من ح/ البنك ١٨٣ ١٢،٠٠٠ الى ح/ ايراد مستلم مقدماً ٢٦٦٢ (عن بيع كارت الدفع المسبق بمبلغ (١٢،٠٠٠) دينار)

المصدر:- اعداد الباحثان

* حددت التعليمات الضريبية فرض ضريبة على الخدمات التي تقدمها شركات الاتصال بنسبة (٢٠ %) وقد تم تحميل هذه النسبة من قبل شركات الاتصالات على كارتات الدفع المسبق، مما يتحملها الزبون عند الشراء، حيث زادت فئة الكارت بنسبة (٢٠ %)، ومن الجدير بالذكر ان فرض الضريبة من قبل الهيئة العامة للضرائب تؤخذ من المبلغ الاجمالي لإيرادات الشركة ولا تؤخذ عن كل كارت الدفع مسبق فقط.

ويتضح من الجدول (٧) ان الايراد الظاهر بموجب النظام المحاسبي الموحد المطبق بالشركة بمبلغ (١٢،٠٠٠) دينار اصبح ايراد نهائي، بخلاف ما جاء بموجب المعيار (IFRS 15) تم اعتباره ايراد مستلم مقدماً (التزام) لذلك يظهر ارصدة الايراد الجدول (٨) الآتي:-

الجدول (٨)

الفرق بين رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد ورصيد الايراد بموجب المعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (٢)

رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد	رصيد الايراد المعد وفق (IFRS 15)		
ايراد خدمات الاتصالات	الايراد المستحق (اصل العقد)	الايراد المستلم مقدماً (التزام العقد)	ايراد خدمات الاتصالات
١٣،٥٠٠ دينار	٥،٠٠	١٢،٠٠٠	٢،٠٠٠

المصدر:- اعداد الباحثان

٣- تم تقديم خدمة اتصال لمدة (٩) دقائق على شبكة زين العراق، فقد حدد المعيار (IFRS 15) الاعتراف بالإيراد عند استلام الزبون المنافع المقدمة من اداء الوحدة الاقتصادية واستهلاكها في نفس الوقت الذي تؤدي الوحدة مهامها والجدول (٩) يوضح الاعتراف بالإيراد.

الجدول (٩)

الفرق بالاعتراف بالإيراد بين النظام المحاسبي الموحد والمعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (٣)

القيود المحاسبية بموجب النظام المحاسبي الموحد	القيود المحاسبية بموجب المعيار (IFRS 15)

لا يسجل قيد محاسبي لأنه تم الاعتراف بالإيراد عن طريق الاستلام النقدي فقط.	**يتم الاحتساب الاتي:-** ٢,٠٩٥ × ٦٠ ثانية × ٩ دقيقة= ١،١٣١,٣ دينار ٢,١ ــ ٢,٠٩٥ = ٠,٠٠٥ دينار ٠,٠٠٥ × ٦٠ ثانيةx ٩ دقيقة = ٢,٧٠٠ دينار (مستحق) **وبعد ذلك يسجل القيد الآتي:-** ١،١٣٤ من ح/ ايرادات مستلمة مقدماً ٢٦٦٢ ٢,٧٠٠ الى ح/ ايراد مستحق ١٦٦٢ ١،١٣١,٣ الى ح/ ايراد خدمات الاتصالات ٤٣٢ (عن تقديم خدمة الاتصال لمدة (٩) دقيقة)

المصدر:- اعداد الباحثان

ومن الجدول (٩) تبين انه لا يوجد قيود محاسبية بموجب السجلات الخاصة بالشركة والسبب في ذلك انفصال القسم المالي عن الجانب الفني لتقديم الخدمة والمتمثل بأنظمة تكنولوجيا المعلومات واحتفاظها بالإيراد عن واقع السجلات وما تحصل عليه من وكلاءها ومراكزها نقداً، ويمكن توضيح ارصدة الحسابات التي تظهر بعد تقديم هذه الخدمة (الاتصال) وفق (IFRS 15) وحسب الجدول (١٠) الآتي:-

الجدول (١٠)

الفرق بين رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد ورصيد الايراد بموجب المعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (٤)

رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد	رصيد الايراد المعد وفق (IFRS 15)		
ايراد خدمات الاتصالات	الايراد المستحق	الايراد المستلم مقدماً (التزام	ايراد خدمات الاتصالات

	(اصل العقد)	العقد)	
١٣،٥٠٠ دينار	٤٩٧,٣	١٠،٨٦٦	٣،١٣١,٣

المصدر :- اعداد الباحثان

لوحظ من الجدول (١٠) ان الايراد المعترف به والظاهر بموجب النظام المحاسبي الموحد هي (١٣،٥٠٠) دينار، اما ايراد المعترف به بموجب المعيار (IFRS 15) هي (٣،١٣١,٣) دينار، فيما تم خصم الايراد المستحق بمبلغ (٢,٧٠٠) دينار ليصبح (٤٩٧,٣) دينار، فيما تم تخفيض الايراد المستلم مقدماً بمبلغ تقديم خدمة الاتصال الهاتفي من قبل الشركة وفق (IFRS 15).

٤-تم تقديم خدمة اتصال دولي لمدة (٢) دقيقة والجدول (١١) يوضح الاعتراف بالإيراد.

الجدول (١١)

الفرق بالاعتراف بالإيراد بين النظام المحاسبي الموحد والمعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (٥)

القيود المحاسبية بموجب النظام المحاسبي الموحد	القيود المحاسبية بموجب المعيار (IFRS 15)
لا يسجل قيد محاسبي لأنه تم الاعتراف بالإيراد عن طريق الاستلام النقدي فقط.	**يتم الاحتساب الاتي:-** ١٩٩,٥٣٨ × ٢ دقائق = ٣٩٩,٠٧٦ دينار(الايراد) ٢٩٥ ــ ١٩٩,٥٣٨ × ٢ دقائق = ١٩٠,٩٢٤ دينار (الخصم) ٥٩٠ من ح/ الايراد المستلم مقدماً ٢٦٦٢ ١٩٠,٩٢٤ الى ح/ الايراد المستحق ١٦٦٢

	٣٩٩,٠٧٦ الى ح/ ايراد خدمات الاتصالات ٤٣٢ (عن تقديم خدمة الاتصال الدولي لمدة ثلاثة دقائق)

المصدر:- اعداد الباحثان

ما جاء في الجدول (١١) يوضح بأنه لا يوجد قيود محاسبية بموجب السجلات الخاصة بالشركة والسبب في ذلك انفصال القسم المالي عن الجانب الفني لتقديم الخدمة والمتمثل بأنظمة تكنولوجيا المعلومات واحتفاظها بالإيراد عن واقع السجلات وما تحصل عليه من وكلاءها ومراكزها نقداً، ويمكن توضيح ارصدة الحسابات التي تظهر بعد تقديم هذه الخدمة (الاتصال) وحسب الجدول (١٢) الآتي:-

الجدول (١٢)

الفرق بين رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد ورصيد الايراد بموجب المعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (٥)

رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد	رصيد الايراد المعد وفق (IFRS 15)		
ايراد المبيعات	الايراد المستحق (اصل العقد)	الايراد المستلم مقدماً (التزام العقد)	ايراد خدمات الاتصالات

١٣،٥٠٠	٣٠٦,٣٧٦	١٠،٢٧٦	٣٥٣٠,٣٧٦

المصدر:- اعداد الباحثان

٥- تم تحويل مبلغ (٣،٠٠٠) دينار من الزبون التي اشارت اليه العمليات اعلاه الى زبون اخر وذلك من قبل الزبون الاول، في مثل هذه الحالة لا يسجل قيد محاسبي لان العملية مجانية من قبل الشركة ويتم تخفيض كمية الدقائق وحجم الكيلو بايت من الزبون المشار اليه الى الزبون الاخر دون احداث أي عملية مالية، وتبقى الارصدة الظاهرة لشركة كورك تيليكوم على ما هي عليه ولم تتغير وكما جاء بالجدول (١٢) انفاً.

٦- تم اضافة خدمة (باقة غنيلي) من قبل الشركة وذلك عند طلب الزبون للخدمة برسالة الى (٣٣٣) حيث يتم استقطاع مبلغ (٣٠٠) دينار من قبل الشركة عن الباقة المقدمة والتمتع لمدة (٧) ايام لأغنية الزبون المفضلة التي يسمعها كل من يتصل به، علماً ان كلفة الرسالة المرسلة بمبلغ (٥٠) دينار، ففي هذه الحالة أن متطلبات معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15) يتم اعادة التخصيص رصيد المبلغ المتبقي من الخصم (الايراد المستحق) على الالتزامات الاداء المستقبلية، ويعد ذلك كما لو كان انهاء للعقد الحالي وانشاء عقد جديد وذلك لان السلع أو الخدمات تختلف عن السلع أو الخدمات التي تم تحويلها سابقاً ويتم التخصيص حسب الجدول (١٣) ادناه:-

الجدول (١٣)

اعادة تخصيص المبلغ المتبقي من الخصم لالتزامات الاداء المستقبلية لشركة كورك تيليكوم

الخدمات المقدمة	سعر الخدمة	التخصيص	نسبة الاستقطاع	سعر الخدمة بعد

			من كل خدمة (دينار)	الاستقطاع (دينار)
الاتصال ضمن الشبكة داخل اقليم كردستان	(١,٤) دينار لكل ثانية	١,٤ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٠,١٢	١,٣٩٨
الاتصال خارج الشبكة داخل اقليم كردستان	(٢,١) دينار لكل ثانية	٢,١ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٠,١٧	٢,٠٩٦
الاتصال داخل وخارج الشبكة لبقية محافظات العراق	(٢,١) دينار لكل ثانية	٢,١ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٠,١٧	٢,٠٩٦
الاتصال الدولي لجميع دول العالم	(٢٩٥) دينار	٢٩٥ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٢٤,٣٥	٢٢٣,١٦٨
SMS على الشبكة.	(٥٠) دينار	٥٠ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٤,١٣	٤٧,٩٣٥
SMS خارج الشبكة.	(٥٠) دينار	٥٠ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٤,١٣	٤٧,٩٣٥
MMS من (١ – ١٤٩) كيلو بايت	(١٢٠) دينار	١٢٠ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٩,٩٠	١٠٨,١٢
MMS من (١٥٠ – ٣٠٠) كيلو بايت	(٢٤٠) دينار	٢٤٠ ÷ ١٢١١,٤٤	% ١٩,٨٢	٢٢٠,١٨
SMS دولي	(١٥٠) دينار	١٥٠ ÷ ١٢١١,٤٤	% ١٢,٣٨	١٣١,٤٣

الانترنت من ٨ صباحاً لغاية ١١:٢٩ ليلاً.	(٠,٦٠) دينار لكل (١) كيلو بايت	٠,٦٠ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٠,٠٥	٠,٥٩
الانترنت من ١١:٣٠ ليلاً لغاية ٧:٥٩ صباحاً.	(٠,٢٤) دينار لكل (١) كيلو بايت	٠,٢٤ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٠,٠٢	٠,٢٤
مركز خدمة المشتركين (٤١١)	مجاني	-	-	-
الاستعلام عن الرصيد (٢١١)	مجاني	-	-	-
الرمز المختصر لمعرفة الرصيد (#٢١١*)	مجاني	-	-	-
باقة غنيلي	٣٠٠	٣٠٠ ÷ ١٢١١,٤٤	% ٢٤,٧٦	٢٢٥,٧٢
المجموع	١،٢١١,٤٤	-	% ١٠٠	-

المصدر:- اعداد الباحثان

ويتم استقطاع سعر الخدمة بعد الاستقطاع لكل خدمة مقدمة للزبون المذكورة من الجدول (١٣) وليس كما جاء في التخصيص السابق (الجدول (٤)) والمبلغ المستقطع عن كل خدمة مقدمة يتم تخفيض مبلغ الايراد المستحق على الزبون، والجدول (١٤) يوضح الاعتراف بالإيراد:-

الجدول (١٤)

الفرق بالاعتراف بالإيراد بين النظام المحاسبي الموحد والمعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (٦)

القيود المحاسبية بموجب النظام	القيود المحاسبية بموجب المعيار (IFRS 15)

المحاسبي الموحد	
لا يسجل قيد محاسبي لأنه تم الاعتراف بالإيراد عن طريق الاستلام النقدي فقط	**الاحتساب لخدمة باقات غنيلي:-** ٣٠٠ ــ ٢٢٥,٧٢ = ٧٤,٢٨ دينار (المستحق) **احتساب الرسالة المرسلة من الزبون:-** ٥٠ ــ ٤٩,٩٣٥ = ٠,٠٦٥ دينار (المستحق) ويسجل القيد الاتي:- ٣٥٠ من ح/ الايراد المستلم مقدماً ٢٦٦٢ ٧٤,٣٤٥ الى ح/ الايراد المستحق ١٦٦٢ ٢٧٥,٦٥٥ الى ح/ ايراد خدمات الاتصالات ٤٣٢ (عن تقديم خدمة باقة غنيلي)

المصدر :- اعداد الباحثان

ويلحظ مما سبق انه لا يوجد قيود بموجب النظام المحاسبي الموحد المطبق بالشركة والسبب تم ذكره انفاً، ويمكن توضيح ارصدة الحسابات التي تظهر بعد هذه العملية وحسب الجدول (١٥) الآتي:-

الجدول (١٥)

الفرق بين رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد ورصيد الايراد بموجب المعيار (IFRS 15)/ التزام اداء (٦)

رصيد الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد	**رصيد الايراد المعد وفق (IFRS 15)**		
ايراد المبيعات	**الايراد المستلم**	**الايراد**	**ايراد خدمات**

	مقدماً (التزام)	المستحق (اصل)	الاتصالات
١٣،٥٠٠ دينار	٩،٩٢٦	٢٣٢,٠٣١	٣٨٠٦,٠٣١

المصدر:- اعداد الباحثان

ومن الجدول (١٥) تم تخفيض رصيد الايراد المستلم مقدماً والايراد المستحق بالخدمات المقدمة مما ادى الى زيادة مبلغ الايراد المعترف به.

ولاعداد قائمة الدخل الشامل الجزئية وفق الآتي:

شركة كورك تيليكوم الخاصة المحدودة

كشف الدخل الشامل الجزئي للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

رقم الدليل المحاسبي	اسم الحساب	بموجب النظام المحاسبي الموحد	بموجب المعيار (IFRS 15)	الفرق
٤١ – ٤٥	الايرادات	١٣،٥٠٠	٣٨٠٦,٠٣١	٩،٦٩٣,٩٦٩
٣	المصروفات	(٢،٢٩٠)	(٢،٢٩٠)	-
	صافي الربح	١١،٢١٠	١،٥١٦,٠٣١	٩،٦٩٣,٩٦٩

* يمثل المبلغ (٢،٢٩٠) دينار: كلفة شريحة الاتصال (١،٥٠٠) دينار، (٧٠٠) دينار ما دفع الى الوكيل من قبل الموكل، (٩٠) دينار كلفة كارت الدفع المسبق.

ويتضح من كشف الدخل الشامل ان الايراد بموجب النظام المحاسبي الموحد كان برصيد (١٣،٥٠٠) دينار، اما رصيد الايراد بموجب المعيار (IFRS 15) بلغ (٣،٨٠٦,٠٣١) دينار أي بفارق بمبلغ (٩،٦٩٣,٩٦٩) دينار والسبب في ذلك هو ارتباط الاعتراف بالايراد بتقديم الخدمة للزبون، فضلاً عن ذلك الاعتراف بالايراد عن الخصم الذي سمح للزبون عن بيع شريحة الاتصال وبذلك فان الايراد المعترف به وفق

المعيار (IFRS 15) هو ايراد حقيقي يعبر بصدق وعدالة عن ما هو قائم لنتيجة النشاط وبالتالي استمرارية (استدامة) الارباح من تقديم تلك السلع او الخدمات.

ومما سبق يتضح لنا انهُ يتم تسجيل المبلغ المستلم عن بيع شريحة الاتصال بالمبلغ الصافي بموجب النظام المحاسبي الموحد، وكما موضحة في الجدول (٥)، اما عند بيع كارت الدفع المسبق فئة (١٠،٠٠٠) دينار بمبلغ (١٢،٠٠٠) دينار فقد تم اعتباره ايراد نهائي وكما موضح في الجدول (٧)، وعند تقديم الخدمة للزبون فأنهُ لا يوجد هناك اعتراف بالإيراد من تقديم تلك الخدمة كونهُ تم الاعتراف بها عن طريق الاستلام النقدي فقط وكما موضحة في الجداول (٩ ، ١١ ، ١٤)، بخلاف ما جاء بموجب معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن(IFRS 15) باعتبار مبلغ الفرق عن بيع شريحة الاتصال كخصم(اصل العقد) وتسجيله ايراد مستحق يجب الحصول عليه من ايرادات الخدمات المستقبلية المقدمة للزبون بأعاده تخصيصه على اساس السعر النسبي كما موضح في الجداول (٤ ، ١٣).

ولأعداد قائمة المركز المالي الجزئية وفق الآتي:-

شركة كورك تيليكوم للاتصالات المحدودة

قائمة المركز المالي (الجزئية) كما في ٢٠١٧/١٢/٣١ (المبالغ بالدينار)

الدليل المحاسبي		بموجب النظام المحاسبي	بموجب المعيار (IFRS 15)	الفرق
١	**الاصول المتداولة**			
١٦٦٢	ايرادات مستحقة (اصل العقد)	-	٢٣٢,٠٣١	٢٣٢,٠٣١
١٨	النقود	١١،٢١٠	١١،٢١٠	-
	مجموع الموجودات	١١،٢١٠	١١،٤٤٢,٠٣١	٢٣٢,٠٣١
٢	**الالتزامات**			
٢٢	الاحتياطيات	١١،٢١٠	١،٥١٦,٠٣١	(٩،٦٩٣,٩٦٩)
٢٦٤١	ايرادات مستلمة مقدماً (التزام العقد)	-	٩،٩٢٦	٩،٩٢٦
	مجموع مصادر التمويل	١١،٢١٠	١١،٤٤٢,٠٣١	٢٣٢,٠٣١

* تم طرح مبلغ المصاريف من رصيد النقود.

ويتضح من قائمة المركز المالي سبق انه لا يوجد ايرادات مستحقة عن مبلغ الخصم الذي منح من بيع شريحة الاتصال بموجب النظام المحاسبي الموحد في جانب الاصول، اما عن جانب الالتزامات فلا يوجد ايرادات مستلمة مقدماً عن كارت الدفع المسبق للزبون، اما مبلغ الاحتياطيات فهي مبلغ الايرادات المحول من كشف الدخل لغرض تطابق الارصدة، بخلاف ما جاء بموجب معيار (IFRS 15) فقد بلغت الايرادات المستحقة(٢٣٢,٠٣١) دينار وهو الفرق بينهما، اما الايرادات المستلمة مقدماً من كارت الدفع المسبق فقد بلغت(٩،٩٢٦) دينار وهو الفرق بين النظام المحاسبي والمعيار، اما ايرادات خدمات الاتصالات فقد بلغت(١٣،٥٠٠) دينار بموجب النظام المحاسبي الموحد، فيما جاء بموجب المعيار(IFRS 15) بمبلغ (٣،٨٠٦,٠٣١) دينار وبفرق بمبلغ (٩،٦٩٣,٩٦٩) دينار وبالتالي فان الايراد الذي تم الاعتراف به وفق المعيار (IFRS 15) هي ايرادات فعلية تتسم بأنها ملائمة وممثلة بصدق وعدالة تعبر عن نتيجة النشاط والمركز المالي، وتعطي مؤشرات اكثر عدالة على استمرارية ارباح الشركة واستدامتها لذلك يمكننا قبول صحة الفرضية الاتية:-

(ان تطبيق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15) بقطاع الاتصالات في البيئة العراقية يسهم في استدامة ارباحه)

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:-

١-قيام هذه الوحدة بالاعتراف بالإيراد من خلال تسجيل قيمته بالمبلغ الصافي (المبلغ المستلم) في تاريخ بيع السلع (شريحة الاتصال) او كارت الدفع المسبق للوكلاء او نقاط البيع المباشر، باستبعاد أي خصم على قيمة السلعة.

٢-ان تطبيق المعيار (IFRS 15) على الوحدات الاقتصادية العاملة في قطاع الاتصالات يعمل على تخفيض قيمة الخصم من الايرادات المستقبلية مما يؤدي الى تخفيض قيمة الايراد المعترف به.

٣-يتطلب تطبيق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن اعادة هيكلة النظام الداخلي بقطاع الاتصالات وربط الجانب الفني المتمثل بتكنولوجيا المعلومات بالنظام المالي واعداد برامج محاسبية خاصة لتطبيق متطلبات المعيار المذكور.

٤-ان تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 15) في قطاع الاتصالات سدد القصور الموجود في المعايير السابقة وحدد اساليب علمية على اصل العقد والتزامات العقد وبالتالي فان الايراد الذي تم الاعتراف به هي ايرادات فعلية تعبر عن حقيقة النشاط والمركز المالي مما ساهم في اعطاء صورة اكثر وضوحا لاستمرارية الارباح وبالتالي استدامتها

٥-هناك اثر واضح لتطبيق معيار (IFRS 15) على استدامة الارباح من خلال اعطاء موشر واضح على استمرارية الارباح .

التوصيات:-

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها نوصي بالآتي:-

١-تطوير النظام المحاسبي الموحد من قبل ديوان الرقابة المالية بما يتوافق مع معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (IFRS 15) والعمل على اصدار تعليمات تلزم الشركات بتطبيقها.

٢-اعادة هيكلة النظام الداخلي لهذه الوحدات الاقتصادية بدمج كل الاقسام والوظائف المرتبطة بخدمة الزبون وتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات لضمان تدفق البيانات والمعلومات بشكل صادق ، وعمل برامج محاسبية لتلك الوحدات.

٣-ضرورة تطبيق الخطوات الخمس للاعتراف بالإيراد وفق المعيار(IFRS 15) بدءً من تحديد العقد وانتهاءً بالاعتراف بالإيراد فضلاً عن العرض والافصاح في التقارير المالية.

٤-ضرورة توفير الارضية المناسبة من حيث المقومات اللازمة لنجاح التحول نحو تطبيق المعيار (IFRS 15) متضمنة المقومات البشرية والمادية والتشريعية والثقافية في البيئة العراقية.

٥-عقد المؤتمرات والاهتمام بالتيارات البحثية التي تتمحور حول الاستدامة بكافة ابعادها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسساتي وخصوصا مؤشر استدامة الارباح

المصادر

اولاً :- الكتب العربية:-

١- العيساوي، عوض خلف، "الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية"، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، (٢٠٠٧).

٢- الشحادة واخرون، عبد الرزاق قاسم الشحادة، سمير ابراهيم البرغوثي، اسامة سميح شعبان، عامر محمد عفيف القاسم، دار زمزم للنشر والتوزيع، الاردن، (٢٠١١).

٣- البلقاوي، احمد ريحي (٢٠٠٩) "نظرية محاسبية"، ترجمة رياض العبد الله ، مراجعة طلال الججاوي، دار اليازوردي ، عمان ـ الاردن

ثانياً :- الرسائل والاطاريح:-

١- ابو حمام، ماجد اسماعيل، "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، (٢٠٠٩).

٢- العرموطي، احمد عدنان "اثر محاسبة الاستدامة على تقارير الابلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان" رسالة ماجستير في قسم المحاسبة / كلية الاعمال / جامعة الشرق الاوسط (٢٠١٣).

٣- جار الله، حسين حوشان، "تقييم السياسات المحاسبية لتطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التامين المحلية في اطار معيار الابلاغ المالي الدولي (٤)" رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة، (٢٠١٦).

٤-

ثالثاً: البحوث والدوريات العربية

٥- خليل وابراهيم، علي محمود مصطفى خليل ، منى مغربي محمد ابراهيم "قياس اثر تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء IFRS 15 على استدامة الارباح المحاسبية" – دليل من البيئة المصرية، المجلة المصرية ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، (٢٠١٧).

رابعاً : النشرات والوثائق والتقارير الرسمية

١- ديوان الرقابة المالية، "النظام المحاسبي الموحد" ، الطبعة الثانية ،٢٠١١.

٢- التقرير السنوي والحسابات الختامية لشركة كورك تيليكوم لسنة ٢٠١٧.

Foreign References

-Oxford dictionary, third edition,(1988).

Second :- Periodicals and Publication

1- Achim, Andra M, Chis, Anca O." Financial Accounting Quality And Its Defining Characteristics" (2014).

2- Afiah & Rahmatika, Nunuy Nur Afiah, Dien Noviany Rahmatika, (2014) "Factors Influencing The Quality Of Financial Reporting And Its Implications On Good Government Governance" Padjajaran University, Bandung, Indonesia.

3- Abaoub , Ezzeddine & Nouri , Yosr " Earnings management and analyst coverage changes around IFRS implementation : evidence from France " International journal of business and finance research (2015).

4- Ball & Others, Ray Ball, Ashok Robin, Joanna Shuang Wu, (2003) "Incentives versus standards: properties of accounting income in four East Asian countries". University of Chicago.

5- Beest & others, Ferdy Van Beest, Geert Braam, Suzanne Boelens, (2009) "Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics", Radboud University Nijmegen.

6- Dalkilic, Ali Fatih, (2014) "The Real Step In Convergence Project: A Paradigm Shift From Revenue Recognition To Revenue From Contracts With Customers" University of Wisconsin, USA.

7- Dixit, Sandeep, (2016) "An Introduction to the new standard on revenue recognition."

8- Domala & Tummuru, Dayakar Domala, Koti Tummuru, (2017) "Introduction to IFRS 15 and SAP Revenue Accounting and Reporting".

9- Fernandes & others, Ana Cristina Fernandes, Paulo sampaio, Maria do Sameiro Carvalho,(2014)"Quality Management and Supply Chain Management Integration: A Conceptual Model", University of Minho, Braga, Portugal.

10- Gilaninia & others, Rasht Branch, Mehrdad Goudarzvand Chegini, Esmaeil Mohtashem,(2012)"Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Iran" Islamic Azad University, Rasht, Iran.

11- Gobodo, Sizwe Ntsaluba,(2015) "IFRS 15: Revenue from Contracts with Customers Fact sheet".

12- Fisher, Alex, (2014), "CPA Canada financial reporting Alert."

13- Herath & Albarqi, Siriama Kanthi Herath, Norah Albargi, (2017) " Financial Reporting Quality: A Literature Review" Clark Atlanta University, USA.

14- Khamis, Amr M. "Perception of Preparers and Auditors on Revenue from contract with customer (IFRS 15): Evidence from Egypt".

15- Lehman & Wodka, Scott Lehman, Alex J. Wodka, (2014) " Revenue from contract with customer understanding and implementing the new rules" USA.

16- Musa, Auwalu, (2015) "The Impact of IFRS on Financial Reporting Quality in Nigerian Listed Companies"University Utara Malaysia.

17- Tasios & Bekiaris, Stergios Tasios, Michalis Bekiaris, (2012), " Auditor's perceptions of financial reporting quality: the case of Greece" University of the Aegean.

1- Tong, Tan Liong,(2014) "A Review of IFRS15 Revenue from contract with customers" . Dechow, P. and Schrand, C., (2004), "Earning Quality", New York, NY: Research Foundation of CFA Institute.

2- Bodoff, N., (2011) "Sustainability of Earnings: A Framework for Quantitative Modeling of strategy, Risk, and Value".

3- 15- Lobo , Gerald J. & Zhou , Jian " Disclosure quality and earning management " Asia – pacific journal of accounting and economics, (2001).

4- Mathews, M.R and Perera, M.H.B ,(2004),"accounting Theory and development " , 1th Ed ,Melson inc, Australian.

5- Schroeder, Richard G and et al.,(2009), " financial accounting Theory and analysis : text and cases", 9th edition , John Wiley and Sons, Inc، new jersey .

6- Nijam , Habeeb Mohamed & Jahfer , Athambawa " IFRS adoption and financial reporting quality : A review of evidences in different Jurisdictions " International letters of social and humanistic sciences, (2016).

Third :- Thesis's and dissertation

1- Jack, Keenan, (2014) "The Impact Of The Revenue Recognition Project."

2- Peters, Maxime,(2016) "The new IFRS 15 standard : implementation challenges for Belgian companies". Practices In International Financial Reporting" Liberty University.

Forth :- Others & Internet

1- BDO,(2014)"NEED TO KNOW IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers".
2- Chabot & Thornton, Raymond Chabot, & Thornton, Grant, (2016) "Adviser alert-Get ready for IFRS 15 – Recognizing revenue in the real estate and construction industries".
3- FASB, (2003), "Topic the definition of revenue".
4- IASB, (2009) "International Accounting Standard".
5- KPMG,(2014), "First impressions: Revenue from contracts with customers."
6- International financial reporting standard 15 revenue from contract of costumers (IFRS 15).
7- www.Korek.com

أثر البحث العلمي من خلال رصانة التعليم في الجامعات.

د. مصطفى أحمد رجب / أستاذ مساعد / الجامعة التقنية الوسطى / المعهد التقني-بعقوبة.

Email: mustafaalnajar677@yahoo.com

الخلاصة : Abstract

اهمية البحث العلمي تكمن في تلبية حاجات سوق العمل ودوره في تحقيق النهضة العلمية والتقنية باعتباره مصدراً رئيسياً لحل المعوقات التي تواجه المجتمع من خلال مواجهة التحولات والمتغيرات العلمية والتكنولوجية الحالية والمستقبلية . وفي إطار النظرة الحديثة للبحث العلمي وفي ظروف اسدلت خيوطها على العراق في حقبه انتابته فيها الحروب والحصار والاحتلال وتحطيم البنى التحتية اثرت على البحث العلمي فضلاً عن معوقات التنمية بما في ذلك النقص في الكوادر المؤهلة لذلك، ولكي يؤدي البحث العلمي دوره في تحقيق خطط التنمية لا بد من خلق نظام كفوء وفعال ومرن ومرتبط باحتياجات سوق العمل ومتيسر للجميع ومستدام قادر على الوفاء بالتزاماته العامة نحو المجتمع.

The impact of scientific research through the diligence of education in universities.

Third scientific conference 16-17 March 2019 for the Faculty of Mustafa - University / Baghdad / Iraq.

Email: info@almustafauniversity.edu.iq

Dr. Mustafa Ahmed Rajab / Assistant Professor

Middle Technical University / Technical Institute – Baqubah.

Email: **mustafaalnajar677@yahoo.com**

Abstract:

The importance of scientific research lies in meeting the needs of the labor market and its role in achieving the scientific and technological renaissance as a major source for solving the obstacles facing society by facing current and future scientific and technological changes and changes. In the context of the modern view of scientific research, and in circumstances that have shed its threads on Iraq during its time, wars, siege, occupation and destruction of infrastructure have affected scientific research as well as obstacles to development, including the shortage of qualified cadres, and for scientific research to play its role in achieving development plans, The creation of an efficient, efficient, flexible and labor-related system that is accessible to all and sustainable and capable of fulfilling its public commitments to society.

الفصل الاول/ الباب الاول / أهمية البحث:

العمل على دعم البحث العلمي من خلال رفده بالكوادر العلمية والورش التطبيقية التي تساعد على فتح آفاق المعرفة لدى الباحثين في مجال تخصصاتهم وبذلك يمكن رفد المعامل والمصانع بالخبرات نظريا وعمليا ، من خلال:

١- التأكيد على نوعية أو جودة البحث العلمي.

٢- تطبيق البحث العلمي في واقع العمل.

٣- التصنيف العالمي للجامعات من خلال البحث العلمي.

الباب الثاني/ مشكلة البحث

المشكلة (١): عدم ملاءمة البحوث لاحتياجات سوق العمل وعدم فاعليتها.

المشكلة (٢): ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل.

المشكلة (٣) : ضعف عملية التمويل.

خلاصة البحوث و الدراسات السابقة :

البحث العلمي الأكاديمي هو الذي يضمن للباحث اكتساب المهارات الاكاديمية والمعرفية المهنية، والذي تقوم به المؤسسات الاكاديمية للمساهمة في الانتاج الفردي والجماعي ضمن اختصاصاتهم كما يساهم في إعداد كادر يدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنشيط حركة السوق وازدهاره. [2,1] ويعد البحث العلمي في المؤسسات الاكاديمية التي نتطلع لرؤية مستقبلية خلال السنوات القادمة من مقومات البيئة المساندة للمجتمع العراقي لكي يزدهر اقتصادياً واجتماعياً وعلمياً ومهنياً ، والتي تضمن عناصر الرؤية ذات الصلة بالواقع الحالي وكما يلي :

١. تحقيق اقتصاد وطني متنوع المصادر ذو قدرة تنافسية عالية .

٢. تحقيق بنى تحتية متينة وخدمات اجتماعية واقتصادية مناسبة .

٣. الاعتماد على الرأس المال الاكاديمي الكفوء والمتطور .

٤. الاعتماد على ثقافة الكفاءة والجودة .

٥. الارتكاز على المنظومة الاكاديمية الفاعلة وبيئة صلبة جديرة بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .

وهذا يتطلب بدوره تشخيص الوضع الحالي وتحديد نقاط القوة والضعف والاجراءات المطلوب اتخاذها لمعالجة نقاط الضعف بما يضمن تحقيق الرؤية المستقبلية الطموحة لتنمية الاقتصاد العراقي . [4,3] . اكدت جميع الدراسات في مجال البحث العلمي في أنه يساعد على تحقيق جملة من الاهداف لرؤية بعيدة المدى وهي : تحسين الكفاءة الانتاجية والاستغلال الامثل للعمليات والموارد . تحسين مستوى الاداء . تحسين جودة السلع والخدمات . تحسين الجاهزية . التنظيم الأفضل لمكان العمل . [6,5]. يمثل الإصلاح و الارتقاء بالبحث العلمي مدخلا أساسيا وشرطا ضروريا لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تفتضيها الاستراتيجية التنموية الوطنية المستقبلية لكل بلد، و تكتسب هذه المسألة ضرورة ملحة في عراقنا الحبيب نتيجة للظروف الاستثنائية و القاهرة التي مر و يمر بها بلدنا [7]. واذا ألقينا نظرة سريعة على البحث العلمي والجامعات في العراق واخذنا بنظر الاعتبار نتائج الحروب و ما ترتب عليها من عزلة و ظروف سياسية و إقتصادية غير مستقرة إلى يومنا هذا، للمسنا واقعاً مريراً يعاني منه البحث العلمي و يجعل من جامعاتنا لا ترتقي إلى مستوى الطموح في إداء دورها الريادي في المجتمع و البلد

[8,7]. اما الكليات الأهلية، فهي أحد روافد النشاط الخاص التي ينصب نشاطها العلمي والتربوي وهياكلها التنظيمية في مجالات التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الكليات الأهلية، هي إحدى مؤسسات التعليم العالي التي تقع عليها مسؤولية و واجبات مهمة حالياً في مجال إعداد وخلق الكوادر الوظيفية والعلمية المتخصصة القادرة على قيادة الأنشطة الإنتاجية المختلفة في المجتمع. وعليه يمكن القول، أن بغية الارتقاء بمؤسسات التعليم الجامعي الأهلي وتجاوز المشكلات التي يعاني منها ،يجب الاخذ بنظر الاعتبار بعض الامور التالية: ضرورة إجراء دراسات اقتصادية لقياس كفاءة أداء النشاط التعليمي للجامعات و الكليات الأهلية على مستوى العراق، وتحديد مؤشرات الأداء الفعلية لهذه الجامعات تقاس على ضوئها كفاءة أداء الجامعات الأهلية في البحث العلمي [10,9] . إضافة الى ضرورة تقديم التسهيلات والدعم المادي والعلمي والفني للجامعات و الكليات الأهلية وشمولها بوسائل الدعم بأشكاله المختلفة التي تقدمها وزارة التعليم العالي إلى الكليات الرسمية. وكذلك العمل على دراسة إمكانية استقدام كوادر تدريسية من الجامعات الرسمية في بعض الاختصاصات العلمية النادرة والمتميزة ورفدها للكليات الأهلية لتدعيم مسيرة رفع مستوى البحث العلمي. وضرورة إعطاء الكليات الأهلية الاستقلالية في حرية اختيار التخصصات البحثية العلمية الدقيقة بما يتناسب وخصوصية هذه الكليات والتطور العلمي والنوعي فيها وعدم تقيدها في السياقات المعمول بها بالكليات الرسمية المناظرة [12,11] . اشارت بعض الدراسات فيما يخص البحث العلمي و المراكز البحثية، الى : * إنشاء هيئة عليا للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم ممثلين عن مؤسسات التعليم العالي و المراكز البحثية والقطاع الخاص والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي. * بالإضافة الى توفير التمويل اللازم للبحث العلمي

. وإنشاء مراكز بحثية متخصصة في الجامعات و توفير كل المستلزمات البشرية و البنى التحتية لتقوم بدورها البحثي المتقدم . و كذلك إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة ، اضافة الى تعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوافرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة[8,5] . و أخيرا توفير الآليات اللازمة لاحتضان ورعاية الباحثين الذين يملكون القدرة على التميز والإبداع[11,3] .

الفصل الثاني / الإجراء العملي : Experimental Procedure

نظام إدارة الجودة في مؤسسات التعليم هو نظام إدارة لتوجيه المؤسسة التعليمية وضبطها بما يضمن تحقيق أهداف هذه المؤسسة. وان مواصفات التأهيل ((Qualification Standards) هي متطلبات محددة في المواصفات الوظيفية ((Occupational Standards)، اما الفاعلية (Effectiveness) هي مدى إنجاز الأنشطة المرسومة وتحقيق النتائج المنتظرة. إن مدى فاعلية العملية التعليمية ، أو هي مدى تحقيقها للنتائج المتوقعة منها . وهذا يتعلق بالدرجة الأولى بكيفية إدارة المؤسسة التعليمية لضمان جودة البحث العلمي فيها . إن فاعلية البحث العلمي هي قدرته على إرضاء الزبائن وتذليل العقبات بما يسمح للمؤسسة التعليمية تحقيق أهدافها. اما الكفاءة (Efficiency): هي بشكل عام العلاقة بين النتائج المحققة والموارد المستثمرة . وتعبر الكفاءة على مدى النجاح في استخدام عناصر الإنتاج.[10]

قيمة (السلع والخدمات اللازمة للمجتمع)

الكفاءة الإنتاجية على المستوى الوطني

= _____

قيمة (العمل + المواد+ رأس المال)

لا شك أن الإدارة تلعب دوراً أساسياً في زيادة الإنتاجية الوطنية بتحويلها للموارد الوطنية لخدمة وراحة الإنسان مما يساعد على تحسين مستوى الحياة. وعليه فان معايير تقييم جودة البحث العلمي في المؤسسة الاكاديمية هي:

١- المنهج العلمي و يشمل على : درجة تغطية المواضيع الأساسية. - التناسب مع قدرة استيعاب الباحث في هذه المرحلة. - الارتباط بالواقع العملي. - الإلمام بالمعارف الأساسية. - إعداد الباحث لعصر العولمة.

٢- المرجع العلمي ويشمل على : - درجة المستوى العلمي والموثوقية. - شكل وأسلوب إخراج المرجع العلمي. - وقت توافر المرجع العلمي. - سعر المرجع العلمي. - امتداد الاستفادة من المرجع العلمي. - أصالة المادة العلمية. - نوع الاتجاهات التي ينميها المرجع العلمي.

٣- أعضاء هيئة التدريس، ويتضمن : - المستوى العلمي والخلفية المعرفية. - إدراك احتياجات الباحثين. - الانتظام في العملية التعليمية. - الالتزام بالمنهج العلمي. - تقبل التغذية الراجعة. - العمل على تنمية المهارات الفكرية التنافسية. - تنمية الحس الوطني والوازع الأخلاقي. - تنمية الاتجاه التحليلي و النظرة المتعمقة. - درجة التفاعل الشخصي.

٤- أسلوب التقييم و يشمل على : - درجة الموضوعية. - درجة الموثوقية والشمول . - التركيز على القدرة التحليلية للبحث.

٥- النظام الإداري، ويتضمن على : - توافر المعلومات اللازمة لتشغيل وإدارة النظام. - التوجه نحو سوق العمل. - المناخ الجيد. - كفاءة وفعالية النظام الإداري.

٦- ا حجم البحث العلمي .

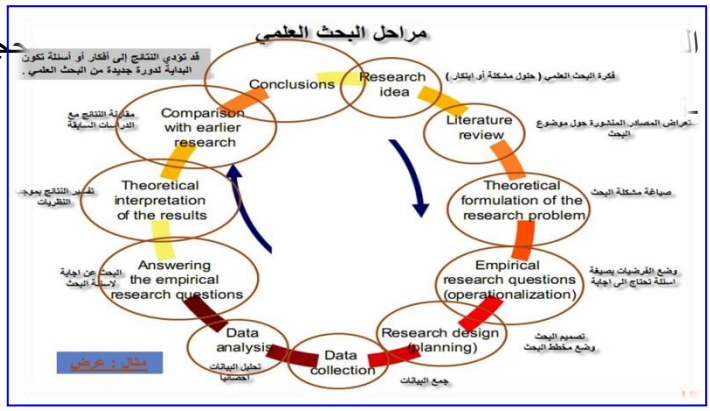

الفصل الثالث / النتائج و المناقشة: Results & Discussion:

الرؤية المستقبلية: العراق (vision)

تتطلع الرؤية المستقبلية خلال العقدين القادمين إلى توفير مقومات البيئة المساندة للمجتمع العراقي بأن يزدهر اقتصاديا واجتماعيا وتقنياً. و لقد تضمنت عناصر الرؤية ذات الصلة بالتحديات التي يواجها العراق. والمذكورة أنفا:

- تحقيق اقتصاد وطني متنوع المصادر ذو قدرة تنافسية عالية.
- تحقيق خدمات اجتماعية واقتصادية وبنية تحتية مناسبة.
- تحقيق التنمية القائمة على التقنية الحديثة والمعرفة.
- الاعتماد على الرأسمال البشري والفكري ، القائم على ثقافة الكفاءة والجودة.

- الارتكاز على منظومة مؤسسية فاعلة وبيئة صلبة جديرة بتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة

فيما يلي نموذج من المشاكل التي تطرح عادة في هذا المجال:

المشكلة (١): / عدم ملاءمة البحوث العلمية لاحتياجات سوق العمل وعدم فاعليتها:

تقويم المشكلة و المعالجة:

هناك خلل بين مخرجات البحث العلمي واحتياجات سوق العمل. انخفاض مستوى كفاءة الباحثين وعدم قدرتهم على تنفيذ الأعمال في المؤسسات بالجودة المطلوبة. تراجع إنتاجية المصانع(في الصناعة -٥,٥%) [15] (بسبب زيادة الهدر، المعوقات، المرفوضات، التعطل والتوقف وعدم الجاهزية .... بسبب التطور المتسارع في التكنولوجيا والنمو الهائل في كم المعلومات العلمية وتنوعها. و المعالجة تتم من خلال تحسين فاعلية وكفاءة البحث العلمي بتطبيقه المنهجي المتكامل في واقع العمل. إن أكثر البحوث العلمية فاعلية هي تلك التي يتم تطبيقها في واقع العمل بشكل مباشر وهذا يتطلب ما يلي:

-اعتماد المواصفات العالمية.

-منهجية البحث العلمي.

-تهيئة مستلزمات البحث العلمي.

-تقييم البحث العلمي.

وعليه فمن الضروري إيجاد مواصفات وطنية للبحث، من خلال تحديد مستوى البحث العلمي ، وجودته لتلبية متطلبات العمل ، حيث تمثل الجودة معيار الأداء المقبول

الواجب تحقيقه لتزويد الباحث بشهادة كفاءة تشهد بمقدرته على إنجاز العمل، ولتنفيذ ذلك فمن الضروري إيجاد مقياس لجودة البحث بالاستئناس بالتجارب العالمية والإقليمية في هذا المجال

المشكلة(٢): / ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل:

تقويم المشكلة و المعالجة:

إن البحث العلمي يعاني من المنظور الاقتصادي هدراً أكبر وأخطر من الهدر الناجم عن التسرب، كونه عاجزاً عن أن يقدم للتنمية الاقتصادية ما تحتاج إليه من الاختصاصات التي تلائم متطلبات التنمية المتغيرة باستمرار. كما إن بنى وهيكلية البحث العلمي والسياسات والأهداف السائدة فيها لم تتطور بالسرعة والمستوى المطلوبين لتلبية حاجات سوق العمل ومواجهة التحديات والتطور الذي يشهده عالم اليوم من تطور في التقنية ونظم المعلومات وتطور في المهن والصناعات. بالإضافة الى أن سياسات العمل والاستخدام المعمول بها حاليا" لم تحقق الاتصال والتواؤم بين مؤسسات سوق العمل وواقع الإنتاج من ناحية ومؤسسات التعليم من ناحية أخرى.
وعليه يمكن معالجة المشكلة من خلال :

-إقامة شراكه بناءة مع مؤسسات سوق العمل تضمن للبحث العلمي ما يلي:

-توفير قاعدة معلوماتية عن أنواع الاختصاصات المطلوبة ومستواها وإعدادها

-المساهمة في تطبيق طرائق البحث العلمي، سيما أن المؤسسات الاكاديمية لا تتوفر لديها البيانات التي يتم إدخالها إلى سوق العمل.

-التعاون ما بين المؤسسات الاكاديمية و سوق العمل.

-المساهمة في رسم السياسات الاكاديمية.

-دعم المؤسسات الاكاديمية.

المشكلة (٣) : / ضعف عملية التمويل.

تقويم المشكلة و المعالجة:

يعاني البحث العلمي من نقص الموارد ويعتبر موضوع تمويله مسؤولية جماعية تشترك فيها الحكومة ومؤسساتها والقطاع الخاص. و يمكن معالجة المشكلة من خلال :

١- التمويل المركزي الحكومي.

٢- المؤسسات العامة.

٣- القطاع الخاص.

٤- الموارد التشغيلية في المؤسسات الاكاديمية. وهذا يتم من خلال :

أ- زيادة دعم مخصصات التمويل الحكومي لهذا القطاع الهام.

ب- رفع كفاءة استغلال المؤسسات الاكاديمية .

ج- تعميق الوظيفة الإنتاجية للمؤسسات الاكاديمية.

دور القطاع الخاص:

من الضروري أن يتحمل القطاع الخاص والعام جزءاً من مهام العملية البحثية عن طريق ما يلي:

١- إنشاء مراكز بحثية متخصصة.

٢- المساهمة في تنفيذ البحوث العلمية الاستراتيجية التي تتبناها المؤسسات الاكاديمية.

٣- تشجيع أنماط من البحث العلمي.

٤- المشاركة بتحمل جزء من نفقات البحث العلمي.

الفصل الرابع / الاستنتاجات :Conclusions

- الحاجة إلى وجود بحث علمي رصين مبني على مواصفات عالمية .

- الحاجة الى ان تصبح خطط البحث العلمي مرتبطة باحتياجات الصناعة والخدمات.

- الحاجة إلى تبنّي سياسة بحثية تضمن نشر البحوث العلمية في المؤسسات لمواجهة التبدلات الحاصلة في التقنيات.

- إن عملية التحديث والتطوير في مجال البحث العلمي مرتبطة بشكل رئيسي بالتبعات التنظيمية المترتبة عليها أكثر من ارتباطها بموضوع تطوير البرامج. وهذا يتطلب وضع سياسات واستراتيجيات للبحث العلمي وأهداف محددة قبل البداية بمشاريع التحديث ونسعى بموجب هذه السياسات إلى إيجاد البنية التنظيمية المناسبة لقيادة مشروع التحديث لتأسيس منهجية بحث علمي قادرة على تحقيق ما يلي:

١- تحديد المعوقات البحثية ذات الأولوية ومستوياتها حسب القطاعات الاقتصادية .

٢- تحديد الكفاءات البحثية ومعاييرها.

٣-تحويل هذه الكفاءات ومعاييرها إلى برامج ومعايير قابلة للقياس.

٤-نقل البرامج البحثية الجديدة من المستوى التجريبي إلى المستوى التطبيقي.

٥-التركيز على الحاجات الخاصة للباحثين بإفساح المجال أمامهم للتحصيل اللاحق.

٦-تأمين التغذية الراجعة حول التقييم والمراقبة وضبط الجودة والمتابعة.

المصادر References:

أولا :المصادر العربية:

١. الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس ، ١٩٧٧، البياتي، عبد الجبار توفيق ، واثنا سيوس زكريا، بغداد- الجامعة المستنصرية .

٢. التعليم والتدريب المهني في الأردن واقعه وتطلعاته المستقبلية، ١٩٨٦، الجراجرة، عيسى حسن، رسالة الخليج العربي، العدد السابع عشر، السنة السادسة، الرياض.

٣.: واقع التعليم التقني في الوطن العربي وسبل تطوره،١٩٩٤، حسناوي، غانم سعد الله وطارق على العاني، المجلة العربية للتعليم التقني، العدد (٣) المجلد الحادي عشر، مطبعة الاتحاد العربي للتعليم التقني، بغداد، .

٤ .الأصول العامة للتعلم الفني والمهني ، ١٩٩٥ ،الخطيب، محمد ،دراسة في استراتيجيات التعليم الفني ومشكلاته، ج٦ ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، العدد التاسع،الرياض، السعودية .

٥ .تقويم برنامج التعلم الفني التجاري من وجهة نظر سوق العمل الأردن ، ١٩٩٨ ، العجلوني، عيشة ، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية التربية، جامعة القاهرة/مصر.

٦. إصلاح التعليم وتقدم المجتمع (نماذج عالمية) ،١٩٩٤، محمد، صباح محمود ، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد(٦)،الاتحاد العربي للتعليم التقني، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

٧ مناهج التعليم التقني والمهني في الوطن العربي وسبل تطوير ،١٩٩٧، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، طبع في مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد الثالث والخمسون . مجلة الفاتح ، تونس.

٨ .التعليم الثانوي المهني الشامل والتطبيقي في مدارس وزارة التربية والتعليم،، ١٩٩٦ ، نصر الله، على ، العدد الثاني والثالث، المجلد الرابع والثلاثون ،قسم المطبوعات، الأردن.

ثانياً:- المصادر الأجنبية :

9. attitude Measurement and Prediction of Behavior and Evaluation 1997, Jittle , Of Condition and measurement Teaclonqnece

10. Design and Analysis of Experiments psychology , 1950 , Lind quist, Education, Boston itoug .

11 . Quality Management Systems-Guidelines for the application , 2003 , IWA2, (E) of ISO9001 in education.

12. A cross country analysis of curricular reform in Vocational Education , 1998 , Training in Central and Eastern Europe,(ETP).

تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراق نموذجاً للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)

Analysis of the Poverty Problem and the Labor Market Model in Iraq 2003-2014

الباحث // م. م علي هادي حميد الدلفي
الباحث // م. م جاسم هادي فرج الخشيماوي
الباحث // م. م مرتضى حسين لفته البديري
كلية الكوت الجامعة

Researcher / m.m Ali Hadi Hamid Aldalfi /
kutiraq083@gmail.com
Researcher / m.m Jassim Hadi Faraj Alkhashmawi /
jasemhade66@gmail.com
Researcher / m.m mortada Hussein lafta albudiere /
mortadah97aaa@gmail.com

المستخلص

إن دراسة مشكلة الفقر وسوق العمل تعد من الدراسات المهمة إذ تمس حياة المجتمع وهي تتمثل بنقص الجانب النقدي والمعنوي المتمثل بالحرمان الثقافي والتعليم والسكن اللائق والمشاركة في القرار، إذ فأن كثير من الدول اهتمت بمعالجة مشكلة الفقر لما لها من اهمية كبرى على المجتمع والاقتصاد القومي، وذلك من خلال اتباع مجموعة من البرامج والسياسات القصيرة والمتوسطة ومن ثم طويلة الاجل.

مما تقدم يمكن القول ان هذا البحث يحاول تسليط النظر على الفقر والتعرف على نوع الفقر الموجود في العراق ومن ثم تحليل سوق العمل والتوصل الى العلاقة بين المتغيرين.

لذا توصل البحث الى وجود علاقة قوية مباشرة وغير مباشرة بين الفقر وسوق العمل وذلك من خلال البطالة والتضخم وحجم السكان اثناء المدة المبحوثة، كما ان السياسات التي تبنتها الحكومة آنذاك لم تعط اكلها بالمستوى المطلوب، وايضاً توصل البحث الى ان إهم برامج يمكن استخدامه لمعالجة الفقر وزيادة تشغيل القوى العاملة هو تحسين الجهاز الانتاجي المتمثل بالقطاع الصناعي والزراعي، وكذلك تحسين وتفعيل دور التعليم الجيد بشكل عام .

Abstract

The study of the problem of poverty and the labor market is one of the important studies affecting the life of society, namely the lack of monetary and moral aspects of cultural deprivation, education, adequate housing and participation in the decision, so many countries concerned with addressing the problem of poverty because of the great importance of society and the national economy, Programs and policies are short, medium term and long term .

It can be said that this research attempts to shed light on poverty and determine the type of poverty in Iraq and then analyze the labor market and access to a relationship between the two variables .

Thus, the study found a direct and indirect direct link between poverty and the labor market through unemployment, inflation and population size during the period investigated. The policies adopted by the government at the time did not give them the required level. The research also concluded that the most important programs can be used to address poverty. The labor force is to improve the productive apparatus represented by the industrial and

agricultural sector, as well as to improve and activate the role of quality education in genera .

المقدمة

شهدت ظاهرة الفقر تطوراً ملحوظاً في وقتنا الحاضر مما جعلها محط اهتمام عالمي، وهذا التطور لم يكن وليد لحظة زمنية قصيرة، وإنما مر بفترات زمنية طويلة نتيجة للاتساع الذي شهدته الظاهرة وما أحدثته من نتائج على المجتمع والدولة، فقد أصبحت مشكلة تهدد مستقبل الإنسانية، وبهذا فأن ظاهرة الفقر برزت للعيان في العراق في فترة التسعينيات من القرن الماضي وذلك بالاعتماد على مفردات البطاقة التموينية، لذلك فقد بادرت الدولة العراقية إلى وضع عدة إجراءات من برامج التخفيف من الفقر وتطبيق برامج الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية والقروض للمشاريع وغيرها من الأمور بعد ٢٠٠٣، أما سوق العمل في العراق فيعد من الدراسات الاقتصادية المهمة المعاصرة والتي تنبع هذه الاهمية من تفاقم مشكلة اختلال هيكلية سوق العمل العراقي (عرض العمل والطلب عليه)، وسبب هذا الاختلال هو ظهور مشكلة البطالة، اذ إن هذه المشكلة لم تقتصر على ارتفاع معدلها فحسب بل باتجاهها وتنوع أشكالها، ويعود سبب هذه المشكلة إلى زيادة حجم المعروض من القوى العاملة في ظل محدودية الطلب عليها نتيجة افتقار العراق إلى سياسة عمل واضحة تقوم على أسس علمية وحقائق دقيقة لقوة العمل، لذا فأن الاهتمام بسوق العمل وتحسين أدائه يحتم تبني استراتيجية تنمية وطنية ملائمة بحيث تضمن تكامل السياسيات والإجراءات الخاصة بسوق العمل.

أولاً // أهمية البحث

تنطلق اهمية البحث في دراسة ظاهرة الفقر ومدى علاقتها بسوق العمل ، بوصفها ظاهرة اجتماعية مهمة تمس الجانب الاجتماعي للبلد، مع ذكر اهم السياسات التي استخدمت في معالجة الفقر القوى العاملة.

ثانياً // هدف البحث

يمكن ذكر اهداف البحث بما يأتي:

دراسة واقع الفقر في الاقتصاد العراقي واسبابه ومؤشراته اثناء مدة البحث.

دراسة سوق العمل وربطه بمشكلة الفقر.

معرفة اتجاه القوى العاملة في أي من القطاعين اقبالاً.

ثالثاً // مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث بطرحه التساؤلات الآتية:-

ما هي اسباب الفقر في العراق.

هل توجد علاقة بين مشكلة الفقر وسوق العمل.

هل السياسات التي تبنتها الحكومة العراقية في معالجة الفقر وسوق العمل قد اعطت ثمارها.

رابعاً // فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اتباع مجموعة برامج وسياسات تخفيض الفقر من قبل الدولة مع تحسين سوق العمل، كفيلة في تخفيض معدلات الفقر في العراق.

خامساً // هيكلة البحث

يتجلى هيكلية البحث التعرف على الجانب النظري للفقر وسوق العمل وفق المدارس والنظريات، ومن ثم تحليل الفقر وسوق العمل في العراق مع التعرض الى اهم السياسات ذات العلاقة بالبحث.

المبحث الأول // الاستعراض النظري للفقر وسوق العمل.

أولاً // الاستعراض النظري للفقر.

مفهوم الفقر.

أن الفقر لا يعبر فقط عن الحرمان أو الافتقار المطلق لشخص ما للحاجات الضرورية الاساسية، وانما يعبر عن الاقصاء عن مختلف نشاطات المجتمع والخدمات الاجتماعية والسلع المادية وغير المادية، لذا يمكن تعريف الفقر بأنه (مفهوم ديناميكي يرتبط بنقص الموارد وانخفاض القدرات والافتقار إلى رأس المال المادي والبشري ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات)]١[(فراس محمد الرواشدة وآخرون ، ٢٠١٤ ، ص٤٠٣) ، كما يعرفه المعهد العربي للتخطيط بأن الفقر هو (التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي، حيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة في نظرية المستهلك)]٢[(المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٩٠ ، ص١).

ويرى الباحثان أن الفقر لا يعبر فقط عن عجز الانسان عن اشباع حاجاته كما يقرر الاقتصاديون بل يعني عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الانسان

المادية والمعنوية وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع

أنواع الفقر.

أن ظاهرة الفقر تعد معقدة ومتعددة الجوانب ، فالفقر يعني عجز فئة من الافراد والاسر عن توفير الدخل اللازم للحصول على السلع التي يحتاجون إليها لتحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة المقبول وعليه فان الفقر أشكال وأنواع مختلفة تبعاً لما يأتي]٣[(حصر وري نادية، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، ص١٦-١٧):

الفقر البشري

تشمل أوجه الحرمان في القدرات الاساسية وهذا الحرمان يتعلق بسنوات العمر ، والصحة ، والاسكان ، والمعرفة ، والمشاركة ، والأمن الشخصي ، والبيئة ، وهذه العوامل عندما تتفاعل مع بعضها البعض سوف تشكل قيوداً حادة على الخيارات الانسانية وهذا بدوره يودي إلى عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الاساسية كالتعليم والغذاء والرعاية الصحية والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكل حرية .

الفقر النقدي

نجد ان الفقر النقدي هو نقص في عنصر واحد هو الدخل، أي أنه يتم تحديده على أساس معيار الدخل، حيث نجد هنالك فرقاً بين الفقر المطلق والذي يشير إلى حصول الفرد على دخل أقل من حد أدنى معين يسمى حد الفقر ، أما الفقر النسبي والذي يشير إلى انتماء الفرد إلى الفئة التي تحصل في أقل دخل في المجتمع .

النظريات المفسرة للفقر.

ان ظاهرة الفقر اعترفت بها كل النظريات الاجتماعية والاقتصادية ، لذا ليس هنالك خلاف على وجوده ، إنما الخلاف يكون على الأسباب التي تؤدي إليه وطرق معالجته ، ويمكن ان نذكر بعض النظريات المفسرة للفقر أهمها :-

نظرية الحلقة المفرغة للفقر (The theory of vicious circle of poverty)

أساس هذه النظرية ، أن في المجتمعات المتخلفة عوامل مرتبطة بعضها ببعض آخر، ويكون تفاعلها بشكل دائري ، ويؤدي ذلك إلى بقاء حالة التخلف على ما هي عليه وباستمرار ، وتبقى الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الفقيرة بمستويات منخفضة ، إذ إن التخلف في هذه البلدان هو نتيجة للفقر ، وخصائص الفقر في هذه المجتمعات هي نتيجة للتخلف في الوقت نفسه]٤[(غسان بدر الدين، ١٩٩٣، ص٨٥)، وتشير هذه النظرية إلى إن هنالك حلقتين للفقر وأساسهما ندرة رؤوس الاموال في المجتمعات المتخلفة، حلقة متصلة بجانب العرض والحلقة الأخرى متصلة بجانب الطلب]٥[((Ragnar Nurkse, 1993, p163) ، وإن مستويات الاستثمار متوقفة على عرض الادخار والطلب عليه إذا كان هنالك حافز على الاستثمار، فمن جانب عرض رؤوس الاموال ، فإن انخفاض الدخل الحقيقي يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار ، وسبب انخفاض الدخل هو انخفاض الإنتاجية ، وسبب انخفاض الإنتاجية هو انخفاض رؤوس الاموال المعدة للاستثمار، ومن ثم انخفاض الادخار وقلة المعروض من رؤوس الاموال ، أما فيما يخص الطلب على رؤوس الاموال ، ينخفض الحافز على الاستثمار عندما تكون القوة الشرائية منخفضه للمجتمع ، وعند تدني الدخل الحقيقي وضعف الكفاءة الانتاجية التي يسببها انخفاض رأس المال المعد

للاستثمار، ويرجع سببه لانخفاض الحافز على الاستثمار، وهكذا تدور الحلقة بشكل دائري]٦[(المحرر احمد السيد النجار، ٢٠٠٥، ص٥٢-٥٣)، وينتج عن ذلك ، التخلف نقص الدخل ، ومن ثم انخفاض المستوى الصحي والتعليمي ، وهذه الخصائص الثلاث تشكل حلقة مفرغة للفقر ، فالفرد الفقير ذو الدخل المتدني لا يستطيع توفير ما يكفيه من الحاجات الاساسية من غذاء بالدرجة الاولى ، وسوف يعاني من سوء التغذية وتدهور صحته وضعف قدرته على العمل وبالنتيجة انخفاض دخلة وتكتمل الحلقة وتعود من جديد]٧[(طلعت مصطفى السروجي وآخرون، ٢٠٠١، ص١٣) .

نظرية رأس المال البشري (The theory of human capital)

مضمون هذه النظرية إن التعليم يخفض الفقر وذلك عن طريق اكتساب الأفراد المهارات بالتعليم مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم في العمل وتكون فرصة حصولهم على عمل كبيره ، بعكس الأفراد الذين لا يحصلون على فرصة تعليم]٨[(حاجي فطيمه، ٢٠١٧،ص٥٠)، وتفترض هذه النظرية سيادة المنافسة التامة في الأسواق ، وتؤكد هذه النظرية على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمجتمع انخفضت مستويات الفقر ، ومن ثم فأن الفقر ينتج عند انخفاض مستوى التعليم في الأسرة والمجتمع ، وتتضح فوائد التعليم في خفض الفقر على المدى البعيد ، إذ إن الاستثمار في التعليم من الاستراتيجيات المهمة في خفض الفقر]٩[((Toe oscal, 1997, p4.

الأسباب التي تؤدي إلى الفقر

لا يقتصر الفقر على دول العالم الثالث أو النامي فقط فهو موجود في كل بقاع الأرض ، ولا يتصل بنظام اقتصادي دون غيره ، وأسباب الفقر متعددة ومتنوعة ، منها

أسباب سياسية وأخرى اقتصادية أو أسباب تتعلق بالبيئة وسوء الاحوال الجوية ، أو سوء أدارة الدولة لمواردها وهنا سوف نتناول أهم أسباب الفقر وهي :-

البطالة.

غياب الأمن والسلام العالمي .

التفاوت في توزيع الدخل القومي .

سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثانياً // الاستعراض النظري لسوق العمل

مفهوم سوق العمل.

يمكن اعطاء مفهوم واضح لسوق العمل إذ يعرف سوق العمل بأنه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض العمل وطلب العمل، بحيث تتوافر فيه فرص العمل للشخص الذي يبحث عن العمل، فسوق العمل يتكون من عنصرين مهمين كما قلنا، هما: طلب العمل، وعرض العمل، يتأثر سوق العمل بعوامل كثيرة، منها: الأجور، ومكان العمل، والخبرة ، وعدد ساعات العمل، وكلّ واحد من هذه العوامل يحدد العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه في السوق [١٠] (mawdoo3.com).

والآن بعد ان تعرفنا على مفهوم سوق العمل، يمكن توضيح العنصرين الاساسين في سوق العمل وكالآتي:

أ- عرض العمل: يقصد بعرض العمل، عدد العاملين المعروض في سوق العمل فعلاً أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة.

أن عرض العمل يكون مرادف لمصطلح القوى العاملة، والذي يعرف بأنه ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم ما بين (١٥-٦٠) سنة، علماً ان عرض العمل يتكون من أصحاب العمل الذين يديرون نشاطاً اقتصاديا معينا، ويشغلون الآخرين تحت إدارتهم، ان عرض العمل يتأثر في حجم السكان والتركيب النوعي للسكان وساعات العمل وحرية اختيار العمل فضلا عن النزوح والهجرة، بحيث إن عرض العمل يصبح دالة بالعوامل المذكرة انفاً.

ب - الطلب على العمل: يمثل الجانب الثاني من سوق العمل، عندما يزداد الطلب على الانتاج في السوق نتيجة زيادة النمو، فأن المنتج يضطر الى زيادة توظيف قوى عاملة اي زيادة الطلب على العاملين، وهذا يحدث في سوق العمل، وهذا يكون مقابل أجر، بمعنى آخر يقوم رب العمل بشراء او استئجار خدمات العمل من السوق مقابل اجر يدفعه للعاملين.

ومن الجدير بالذكر انه يتحقق التوازن عند تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى طلب العمل في سوق العمل، أي أن توازن العرض والطلب يجريان في السوق ويحددان الكميات المعروضة والمطلوبة والأجر الذي يرافق تلك الكمية[١١](رجاء خضير عبود،٢٠٠٧- ٢٠١٢، ص ١١٢).

وجهة نظر الكلاسيك والكينزية في سوق العمل.

سوق العمل من وجهة نظر الفكر الكلاسيك.

يرى الكلاسيك أن الطلب على العمل تابع للأجور الحقيقية، حيثُ كلما ينخفض الاجر الحقيقي(w/p) ، كلما تزداد الكمية المطلوبة من العمل، والعكس صحيح[١٢] (مدحت القريشي، ٢٠٠٧، ص ص٣٢- (٣٣ كما مبين في الشكل البياني (١) :-

شكل (١)

العلاقة بين الاجر الحقيقي والطلب على العمل في سوق العمل

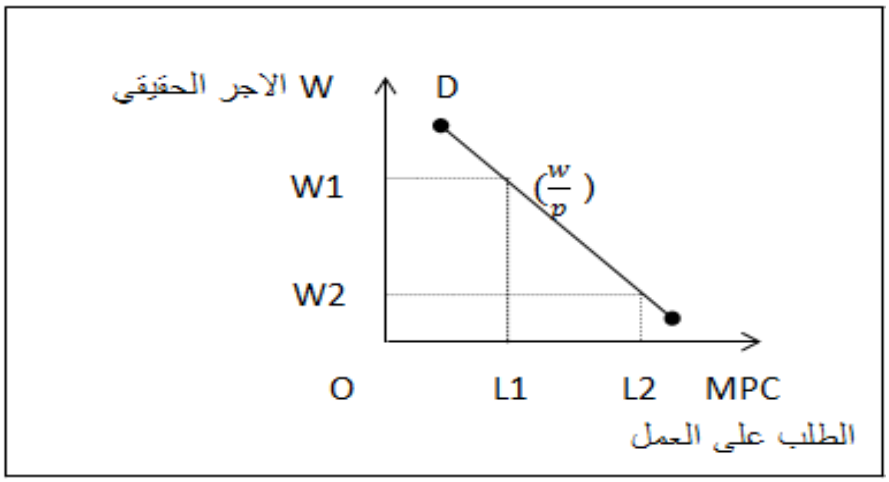

المصدر: مدحت القريشي، اقتصادات العمل، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن-عمان، ٢٠٠٧، ص٣٣.

كما يرى (ريكاردو) أن الاجر يتحدد تبعاً لتفاعل عاملي العرض والطلب، فترتفع الاجور عندما تكون الايدي العاملة نادرة، وتنخفض عندما تكون هناك وفرة في الايدي العاملة، علماً أن الانتاج في الامد القصير يتغير تغيراً مباشراً مع مستوى الاستخدام (العمل) أي أن:- (y=f (L

أن الكلاسيك يرون مستوى تشغيل القوى العاملة يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل (التوظيف الكامل)[١٣](مدحت القريشي، ، ٢٠٠٥، ص ١٣١).

وبناءا على ذلك فقد اعتقد الكلاًسيك بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وذلك عن طريق جهاز الأسعار.

أما بشأن التوازن في سوق العمل فيتحقق عندما تتعادل الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، وذلك عندما يتعادل معدل الاجر الحقيقي التوازني مع الناتج الحدي للعمل [١٤](صقر احمد صقر، ١٩٨٣، ص ١٢٢)، كما في الشكل(٢) التالي :-

شكل (٢)

تحقيق التوازن في سوق العمل

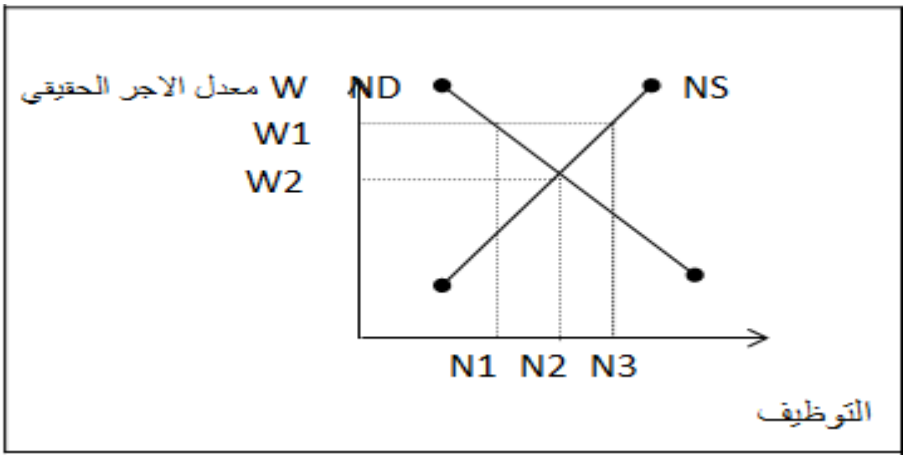

المصدر:- صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣، ص ١٢٣.

سوق العمل من وجهة نظر الفكر الكينزي.

لكينز دور فعال في التشغيل أثناء الكساد العظيم، إذ أكد تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية وعلى تشجيع الإنفاق، وذلك من أجل توليد فرص عمل للقوى العاملة العاطلة ولاسيما بعد فشل المدرسة الكلاسيكية.

يرى كينز أن النظرية الكلاسيكية لا تلائم الاقتصاد الحالي الذي نعيش فيه وبخاصة فيما يتعلق في مشكلة البطالة والقدرة الإنتاجية، وكذلك مسألة التوظيف الكامل [١٥](Ahiakpor james c.w and Muhani Marin, , 2003, p136) ، إذ يرى (كينز) أن التوظيف الكامل هي حالة نادرة، كما بين أن مستوى التشغيل لا يتوقف على العرض الكلي و الطلب الكلي، وإنما يتوقف على حجم الطلب الفعلي، وفي النهاية يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل (بمعنى تحقيق التوازن الاقتصادي في نفس الوقت وجود بطالة)، وذلك عندما يكون الطلب الفعلي أقل من العرض الكلي وهو ما يسود الاقتصاديات الحديثة [١٦] -keynsian school-of-economics))، كما يعتقد (كينز) وعن طريق الطلب الكلي، أن الحكومة تستطيع محاربة البطالة والكساد لاسيما في مدة الكساد العظيم، وذلك عن طريق الأنفاق العام، فعندما تزيد الدولة نفقاتها العامة هذه سوف تولد دخولاً عالية، جزء منها يستهلك والجزء الآخر يستثمر، والنتيجة يتم تشغيل الأيدي العاملة والقضاء على البطالة أو التقليل منها [١٧](ar.wikpedia. org /wik)، كما يعتقد كينز انه في مدة الانكماش يتطلب التوسع في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد ممّا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كله يعتمد على سياسة الأنفاق العام التوسعي والتي بدورها تؤدي إلى زيادة العمالة في القطاع العام والخاص و ينتج عنها ارتفاع العمالة والدخل وأرباح الشركات، وزيادة أنتاج السلع والخدمات التي تحتاجها السوق الداخلية [١٨](John Njenga muthui 2013, p13) .

المبحث الثاني// تحليل واقع الفقر وسوق العمل في العراق.

أولاً // تحليل واقع الفقر في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)

أسباب مشكلة الفقر في العراق.

البطالة :- عنصر العمل هو أهم عنصر من عناصر الإنتاج ، لأنه يخلق التفاعل مع سائر العناصر وبالتالي فهو يخلق الإنتاج السلعي والخدمات ، ولا تتم التنمية الاقتصادية من دون قوة العمل وهي شرط اساسي لتحقيقها ، وتعتبر الموارد البشرية أهم من الموارد المادية في الادب الاقتصادي وإن الانسان اداة التنمية وغايتها [١٩](Proceedings 2017,p30)، حيث يمتلك العراق موارد بشرية كافية للنهوض بواقع الاقتصاد اذا دعمت بالتدريب والتأهيل ومن ثم توفير فرص العمل ، إذ شهد سوق العمل في العراق نمواً كبيراً في نسبة البطالة بعد عام ٢٠٠٣ ولكثير من الاسباب، منها حل الجيش العراقي السابق ، وتسريح الاف من الشرطة المحلية وقوى الأمن الداخلي ، يزاد على إلى ذلك توقف أعداد كبيرة من المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في القطاعين العام والخاص، فيما تزايدت المزاحمة على الوظائف الحكومية بعد عودة المفصولين السياسيين وعودة آخرين من الخارج بعد عام ٢٠٠٣ ، وتزايد الأجور والرواتب دفع الكثيرين لدخول سوق العمل [٢٠] (عادل عبد الزهرة شبيب، ٢٠١٧، ب ص) ، في حين إن الاقتصاد العراقي يعاني من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية غير النفطية التي تستطيع استيعاب عنصر العمل كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، وكذلك محدودية قدرة القطاع العام على توفير وظائف تستوعب الأعداد الكبيرة من العمل ، إن ضعف الاستثمارات في القطاعين العام والخاص ، وعدم وجود رؤية واضحة للتنسيق بين مخرجات التعليم وما يحتاجه سوق العمل ، أدى إلى تزايد البطالة في الاقتصاد العراقي.

الجدول (١)

السنوات	معدل البطالة (1)	نسبة التغير السنوي % (2)	السنوات	معدل البطالة (1)	نسبة التغير السنوي % (2)
2003	28.1	-----	2010	15	7.14
2004	26.8	4.63 –	2011	11	26.67–
2005	17.9	33.21–	2012	11.9	26.67–
2006	17.5	2.23 –	2013	11	7.56 –
2007	11.7	33.14 –	2014	12.7	15.45
2008	15.3	30.76	2015	16.4	29.13
2009	14	8.49 –			
معدل النمو السنوي المركب					4.2

معدلات البطالة ونسبة تغيرها في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٥)

المصدر:-

١- جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة.

٢- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات متفرقة . العمود (٢) احتسب من الباحثين بالاعتماد على العمود (١) .

يشير الجدول (١) إلى معدلات البطالة في العراق ، إذ بلغ معدل البطالة في عام ٢٠٠٣ (٢٨,١%) وعام ٢٠٠٤ (٢٦,٨%)، واستمرت نسبة البطالة في الانخفاض حتى بلغت في عام ٢٠١٣ نسبة (١١%)، وذلك لتحسن الوضع الامني وقيام الحكومة بوضع خطة للتخفيف من الفقر، وتوفير قروض صغيرة مدرة للدخل للعاطلين عن العمل والمباشرة بها منذ عام ٢٠٠٧ ، واستيعاب الكثير من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في الاجهزة الامنية]٢١[(ميادة رشيد كامل، ٢٠١١، ص٥٥) ، وارتفعت نسبة البطالة في عام ٢٠١٤و ٢٠١٥ لتبلغ (١٤,٧ % ، ١٦,٤ %)، وبنسبة تغير سنوية بلغت (١٥,٤٥، ٢٩,١٣%) على التوالي، وذلك لتدهور الوضع الأمني ، وارتفاع أعداد النازحين من مناطقهم وترك أعمالهم بسبب احتلال التنظيمات الارهابية (داعش) لأكثر من ثلث مساحة العراق تقريباً ، وانخفاض المشاريع الاستثمارية على مستوى البلد .

التضخم :- تفاعل الكثير من العوامل الحقيقية جعلت مشاكل الاقتصاد العراقي مشاكل مركبة ، أوصلت الاقتصاد العراقي إلى ما عليه الآن ، ومن هذه المشاكل المركبة هي مشكلة التضخم ، وقد أثبتت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ أن ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي هي ظاهرة مركبة على الرغم من أن مسببات التضخم قد زالت، ومن ضمن هذه المسببات هي التبعية للسياسة المالية ، ورفع العقوبات الدولية ، واستئناف تصدير النفط ، واستقلالية البنك المركزي ، وأصبح له دور مهمٌ في التصدي للمشكلات الاقتصادية بسياساته وأدواته النقدية ، ومن أبرز هذه المشكلات مشكلة التضخم]٢٢[(مظهر محمد صالح، ٢٠١١،ص٤)، وأن دور السياسة النقدية المتمثل بالبنك المركزي هو إيقاف استمرار التضخم وليس علاجه، وذلك لأنه لا يستطيع معالجة التضخم عن طريق القطاع المصرفي والائتماني لأن دورهما قليل جداً وفي تراجع وأن أغلب العراقيين لا يودعون أموالهم في المصارف ، وقليل من يقترض منها عكس الدول المتقدمة التي تستطيع معالجة التضخم بسياساتها النقدية وذلك لتقدم وتطور التعامل المصرفي وتطوره عند الأفراد]٢٣[(التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية،٢٠٠٦، ص٧) ، فضلاً عن فقدان الثقة بالمصارف والسياسة المالية والنقدية، والاقتصاد عموماً ، وإن انخفاض معدلات التضخم في العراق بعد عام ٢٠٠٧ يعود لعدة أسباب منها، سياسة البنك المركزي في السيطرة على سعر صرف الدولار عن طريق مزاد بيع العملة]٢٤[(رحمن حسن علي، وحسن يحيى باقر، ٢٠١٤، ص٥٣) ، وكذلك انخفاض النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة وتعطل أغلب المشاريع القائمة التي تسببت ببطالة الكثير من العاملين ، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية لأغلبية أفراد المجتمع]٢٥[(حسين هادي البدري، ٢٠١٨، ص٧٣) ، وشهد الاقتصاد العراقي ارتفاع معدلات التضخم من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ ثم بدأ بالانخفاض كما يشير الجدول (٢) .

جدول (٢)

معدلات التضخم في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٣)

السنوات	الرقم القياسي العام للاسعار2007 =100 (1)	معدل التضخم السنوي % (2)	نسبة التغير السنوي % (3)	السنوات	الرقم القياسي العام للاسعار2007 =100 (1)	معدل التضخم السنوي % (2)	نسبة التغير السنوي % (3)
2003	28.7	33.5	---	2010	125.1	2.5	69.9 -
2004	36.4	26.8	20 -	2011	132.1	5.6	124
2005	49.9	37.1	38.4	2012	140.1	6.1	8.9
2006	76.4	53.1	43.1	2013	142.7	1.9	68.8 -
2007	100	30.9	41.8 -	2014	145.9	2.2	15.8
2008	112.7	12.7	58.9 -	2015	148	1.4	36.4 -
2009	122.1	8.3	34.6 -				
معدل التغير السنوي المركب %							21.7 -

المصدر:- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات مختلفة ، العمود (٣) من عمل الباحث بالاعتماد على العمود (٢) .

حيث بدأت معدلات التضخم بعد عام ٢٠٠٣، بالارتفاع والتذبذب إذ إن نسب التغير السنوية تكشف هذا التذبذب في معدلات التضخم، وقد بلغت أقصاها عام ٢٠٠٦ (٥٣,١%) وهي نسبة تضخم حادة تعرض لها الاقتصاد العراقي وبنسبة تغير بلغت (٤٣,١%) عن عام ٢٠٠٥ الذي كانت نسبة التضخم فيه (٣٧,٤%)، ثم أخذ معدل التضخم بالانخفاض إلى أن بلغ أدنى معدل له في عام ٢٠١٥ إذ انخفض إلى (١,٤%) ، وبتغير سنوي سالب بلغ (٣٦,٤-%)، و النمو السنوي المركب لكل المدة بالسالب ايضا إذ بلغ (٢١,٧%) .

٢-مؤشرات مشكلة الفقر في العراق

إنّ موضوع الفقر في العراق لم يشغل فكر الساسة ولم يأخذ مساحة مهمة في الخطط التنموية طيلة العقود في القرن الماضي ، وشهدت فترة السبعينات تحسناً في مستويات المعيشة وانخفاض الفقر ، وساء الوضع في الثمانينات والتسعينات وازدادت نسب الفقر في العراق وبعد تغير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ وتنامي ظاهرة الارهاب والعنف الطائفي والتهجير مما خلفت هذه الاحداث آثار سيئة على الواقع العراقي وانتشار ظاهرة الفقر، ويمكننا الآن ان نتناول مؤشر الحاجات الاساسية الذي يقسم إلى قسمين هما :-

- **الإنفاق والدخل :-** ارتفع متوسط إنفاق الأسرة الشهري بالأسعار المدفوعة من (٩٠٧) الف دينار في عام ٢٠٠٧ إلى (١,٦٤٧) الف دينار عام ٢٠١٤ ، أما بأسعار السوق فقد ارتفع من (١,٠٠١) ألف دينار عام ٢٠٠٧ إلى (١,٩٦٠) ألف دينار عام ٢٠١٤ ، وارتفع متوسط انفاق الفرد الشهري بالأسعار المدفوعة من (١٣٢) الف دينار عام ٢٠٠٧ الى (٣٤٦) الف دينار عام ٢٠١٤ كما موضح في الجدول (٣)،

أما بخصوص متوسط دخل الأسرة الشهري، فقد ارتفع إلى (١,٥٦٢) إلف دينار عام ٢٠١٤ بعد إن كان (٨٥٩) ألف دينار عام ٢٠٠٧ بالأسعار المدفوعة ، وارتفع بأسعار السوق من (٩٥٢) الف دينار عام ٢٠٠٧ إلى (١,٨٧٥) ألف دينار عام ٢٠١٤ ، وكان متوسط دخل الفرد الشهري (١٢٥) إلف دينار في عام ٢٠٠٧ ارتفع إلى (٢٧١٧٠٠) دينار عام ٢٠١٤ بالأسعار المدفوعة ، أما بأسعار السوق ارتفع متوسط دخل الفرد الشهري من (١٣٩) ألف دينار في عام ٢٠٠٧ إلى (٠,٣٣٠) دينار عام ٢٠١٤ ، كما نلاحظ أيضاً انخفاض إنفاق الأسرة الشهري على الغذاء من ٦١,٧% عام ١٩٩٣ إلى ٣٥,٦% عام ٢٠٠٧ واستمر في الانخفاض إلى أن بلغ في عام ٢٠١٤ (٢٨,٤%).

الجدول (3)

متوسط الدخل والانفاق الشهري للأسر والافراد في العراق لسنوات مختلفة

الانفاق / السنوات	متوسط انفاق الاسرة		متوسط انفاق الفرد		متوسط دخل الاسرة		متوسط دخل الفرد الشهري		انفاق الاسرة الشهري على الغذاء
	بالأسعار المدفوعة	سعر السوق	اسعار مدفوعة	سعر السوق	اسعار مدفوعة	سعر السوق	الدخل المستلم	سعر السوق	
1993	----	----	----	----	----	----	----	----	61.70%
2007	0.907	1.001	0.132	0.146	0.859	0.952	0.125	0.139	35.60%
2011	----	----	----	----	----	----	----	----	34.50%
2012	1.38	1.665	----	----	1.313	1.597	0.195	0.237	31.90%
2014	1.647	1.96	0.346	---	1.562	1.575	0.171	0.330	28.40%

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات:

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق (٢٠١٢/٢٠٠٧، ص ٢٢-٢٣)

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احوال المعيشة ، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لعام ٢٠١٤ ، ص ٣ .

* 2011 ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، تقرير مسح شبكة معرفة العراق ، ٢٠١١ ، ص٨.

□ **التفاوت في حجم الإنفاق والدخل بين الأُسر**:- على مستوى الإنفاق ينخفض التفاوت قليلاً ، إذ تبلغ حصة الخمس الأفقر (٩%) من مجموع الإنفاق الأسري ، بينما الخمس الأغنى تبلغ حصته (٣٩%) من حجم الإنفاق الأسري]٢٦[(جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ٢٠٠٩، ص٨) ، ويزداد التفاوت بين العوائل الفقيرة وغير الفقيرة في مجال الدخل ، إذ إن الخمس الأفقر من السكان لا يحصل إلا على (٧%) من الدخل بينما الخمس الأغنى يحصل على (٤٣%) من الدخل ، وإذا تم تقسيم الأفراد إلى عشر فئات متساوية على ما يحصلون علية من دخل فتكون ادنى ثلاث فئات عشرية من الأفراد يشكلون (٢٥,٨%) وحصتهم من الدخل تبلغ

(٨,٩%) ونسبة (٣٥,١%) يشكلون أعلى ثلاث فئات عشرية يحصلون على(٦١,٦%) من إجمالي الدخل]٢٧[(المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لعام ٢٠١٢، ص٢٤).

وبلغت نسبة معامل جيني في العراق في عام ٢٠٠٧ (٠,٢٩٥) ، وتعد هذه النسبة منخفضة وأقل حدة إذا قورنت مع دول المنطقة وجوار العراق إذ بلغت نسبة معامل جيني في مصر وتركيا (٠,٣٤٤ ، ٠,٣٤٦) على التوالي وفي الجزائر والمغرب (٠,٣٥٣ ، ٠,٣٩٥) على التوالي ، وبلغت في اليمن(٠,٣٧٧) وفي إيران (٠,٣٨٤) وفي الاردن بلغ معامل جيني (٠,٣٨٨)]٢٨[(اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، ٢٠٠٩،ص٨) ، وارتفعت قيمة معامل جيني لعام ٢٠٠٩ الى (٠,٣٠٩) مما يدل على إن التفاوت بين الأفراد قد ازداد عن عام ٢٠٠٧ ، أما في عام ٢٠١٢ فقد انخفض قليلا عن عام ٢٠٠٩ لكنه بقي أعلى تفاوتاً من عام ٢٠٠٧]٢٩[(فقر الاطفال في العراق، ٢٠١٧، ص١٥)، أما في عام ٢٠١٤ فقد ارتفعت قيمة معامل جيني إلى (٠,٣٨٠) وهذا يشير إلى السير إلى عدم العدالة بسبب التدهور الحاصل في تدني النفقات التحويلية للفئات المحتاجة ولا سيما المتعلقة بنفقات البطاقة التموينية وعدم كفاءة الإنفاق المخطط ، يشير الجدول (٤) إلى قيم معامل جيني لبعض السنوات وتذبذب القيم انخفاضاً وارتفاعاً:-

الجدول (3)

متوسط الدخل والانفاق الشهري للأسر والافراد في العراق لسنوات مختلفة

الانفاق / السنوات	متوسط انفاق الاسرة		متوسط انفاق الفرد		متوسط دخل الاسرة		متوسط دخل الفرد الشهري		انفاق الاسرة الشهري على الغذاء
	بالأسعار المدفوعة	سعر السوق	اسعار مدفوعة	سعر السوق	اسعار مدفوعة	سعر السوق	الدخل المستلم	سعر السوق	
1993	----	----	----	----	----	----	----	----	61.70%
2007	0.907	1.001	0.132	0.146	0.859	0.952	0.125	0.139	35.60%
2011	----	----	----	----	----	----	----	----	34.50%
2012	1.38	1.665	----	----	1.313	1.597	0.195	0.237	31.90%
2014	1.647	1.96	0.346	---	1.562	1.575	0.171	0.330	28.40%

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات:

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق (٢٠١٢/٢٠٠٧، ص ٢٢-٢٣)

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احوال المعيشة ، المسح الاقتصادي والاجتماعي المستمر النصف سنوي لعام ٢٠١٤ ، ص ٣ .

* 2011 ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، تقرير مسح شبكة معرفة العراق ، ٢٠١١ ، ص٨.

٣- تحليل نسبة الفقر في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٣)

عندما رفعت العقوبات الاقتصادية عن العراق عام ٢٠٠٣ وتم رفع الأجور والرواتب ، أصبح هناك تحسن ملحوظ للأسر في مستويات المعيشة، و يضاف لذلك أن مستويات الدخول في القطاع العام تبلغ مساهمتها (٤٥%) من دخول الأسر في عام ٢٠٠٧ وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالسنوات السابقة التي لم تصل نسبتها

إلى ٢٥%، ومن ثم قد انخفضت نسبة الأفراد الذين تقل دخولهم عن (١٣٠٠) دينار عراقي في اليوم الواحد عما كان قبل عام ٢٠٠٣ أيام النظام السابق]٣٠[(العراق بعد عشرة سنوات،٢٠١٣، ب ص)، وارتفعت نسبة الدخول المتحصلة من الأجور والرواتب من القطاع العام في عام ٢٠١٢ إلى (٥٢,١%)

]٣١[(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ٢٠١٢، ص٢٤) وبينت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ ان نسبة الفقر بلغت لهذا العام (٢٠%) من إجمالي السكان في العراق ، وان ما يقارب المليونين أسرة تعيش تحت خط الفقر]٣٢[(حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر وسط الغنى في العراق) ، وبلغت نسبة الفقر في عام ٢٠٠٧ (٢٢,٩%) كما هو موضح في الجدول (٥) أي ما يقارب (٦٧٩٧٦٣٦) فرداً عراقي يقع تحت خط الفقر ، ويتركز معظم الأفراد حول خط الفقر البالغ (٧٦٨٩٦) ديناراً وإنّ نسبة قليلة منهم تبتعد عن خط الفقر، وهذا يعرض الكثير من الأفراد ولأي سبب سلبي ، كأن يكون انخفاض فرصة العمل أو التعرض للأمراض أو ارتفاع في الأسعار وغير ذلك من الأسباب للوقوع تحت خط الفقر.

ويوضح الجدول (٥) خط الفقر ونسبته وأعداده حيث بلغت فجوة الفقر لعام ٢٠٠٧ (٤,٥) وهذا يدل على أن أكثر الفقراء على مسافة قريبة من خط الفقر، اذ بلغت نسبة الفقر (٢٣%) في عام ٢٠٠٨ وفي عام (٢٠٠٩) النسبة نفسها، وانخفضت في عام ٢٠١٢ وقد بلغت (١٨,٩%)، وبلغ عدد الفقراء (٦٤٦٥١٢٣) فرداً فقيراً منخفضاً هذا العدد عن عام ٢٠٠٧ بـ (٣٣٢٥١٣) شخصاً، وانخفضت كذلك فجوة الفقر إلى (٤,١) ، وبقيت شدة الفقر على حالها للسنتين (٢٠٠٧، ٢٠١٢) إذ بلغت (١,٤)، وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء انخفضت نسبة الفقر في العراق لعام ٢٠١٣ إذ بلغت هذه النسبة (١٨%) وبلغ عدد الفقراء (٦٣١٧١٠٠) فرداً، إلا أنها وبسبب تردي الوضع الأمني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية ، ونزوح الملايين من أبناء الشعب العراقي هرباً من القتل والسبي، ارتفعت في عام ٢٠١٤ إلى (٢٢,٥%)

بحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء ، وارتفع عدد الفقراء إلى (٨١٠١٦٨٠) فرداً وكذلك ارتفعت فجوة الفقر إلى (٦,٦%) وشدة الفقر إلى (٣%).

جدول (5)

خط الفقر ونسبته وأعداد الفقراء لسنوات مختلفة في العراق للمدة (2006 - 2014)

السنوات	خط الفقر دينار (1)	نسبة الفقر % (2)	فجوة الفقر (3)	شدة الفقر (4)	عدد الفقراء نسمة (5)	عدد السكان نسمة (6)
2006	----	*20	---	---	5762200	28811000
2007	76496	**22.9	**4.5	**1.4	6797636	29684000
2008	76496	***23	---	---	7105850	30895000
2009	76496	***23	---	---	7282720	31664000
2012	105500	**18.9	**4.1	**1.4	6465123	34207000
2013	105500	**18	---	---	6317100	35095000
2014	105500	****22.5	***6.6	****3	8101680	36007470

المصدر:-

١. * حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر وسط الغنى في العراق ، مجلة مدارك ، العدد(٩) ، مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري ، متوفر على الرابط الآتي : www.madarik.net

٢. *** التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات،(٢٠٠٨، ٢٠٠٩) .

٣. ** فقر الاطفال في العراق ، تحليل اتجاهات فقر الاطفال والتوصيات بشان سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠١٧ – ٢٠٢١) ، ص ١٥.

٤. العمود رقم (٦) بالاعتماد على جدول (١) ، العمود (٥) استخرج من الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول نفسة.

٥. ****جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، النشرة الاحصائية السنوية ، (٢٠١٤ – ٢٠١٦) ، جدول(١/١٩) ، ص ١٠٣٥.

ثانياً // واقع التشغيل في سوق العمل العراقي بعد عام (٢٠٠٣).

شهد العراق بعد عام (٢٠٠٣) تغيرات كبيرة في واقع المجتمع العراقي، وذلك جراء الإحداث التي عاشتها الساحة العراقية والتي تشمل (الإحداث السياسية، الإحداث العسكرية، الأزمات الاقتصادية، المشكلات الاجتماعية والثقافية ...وغيرها)، والتي نجم عنها انعكاسات كبيرة على مفاصل الحياة في كافة العراق كما ذكرة سابقاً، إذ برزت الانعكاسات عن الإحداث الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق في سوق العمل العراقية، إذ شهد العراق بعد عام (٢٠٠٣) ارتفاع متزايد في الطلب على الأيدي العاملة في مؤسسات الدولة (القطاع العام [٣٣](حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، ٢٠٠٨، ص٩) نتيجة نمو القطاع العام، هذا من جهة (لاسيما بعد عام ٢٠٠٥) (انظر جدول ٦)، ومن جهة أخرى ارتفاع نمو عرض العمل، إذ شهد العراق ارتفاع في عرض العمل حتى بلغت القوى العاملة الإجمالية للقطاع العام والقطاع الخاص في العراق في عام (٢٠٠٤) إلى (٦،٢٧١،٦٢١)مليون عامل بين رجل وامرأة بين (١٥- ٦٥) سنة، وأخذت القوى العاملة في تزايد حتى بلغت إلى (٦،٨٨٩،٥٥٨) مليون عامل عام (٢٠٠٧)، كما أن نسبة التشغيل في سوق العمل العراقية نجدها قد احتلت نسبة اكبر عام (٢٠٠٤) والتي بلغت (٨٢,٥ %) ثم ارتفعت عام (٢٠٠٧) إلى (٨٥,٣ %)، بينما كان القطاع العام يحتل المرتبة الثانية من مجموع التشغيل للقوى العاملة، أذ كانت نسبة التشغيل عام (٢٠٠٤) تبلغ)١٤,٧٦%-١٧,٥%) على التوالي، في حين يحتل القطاع الخاص النسبة الأكبر للتشغيل في (قطاع الزراعة والصيد والغابات وفي التشييد والبناء والنقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد))[٣٤]وفاء جعفر المهداوي وآخرون، ٢٠٠٩، ص٨)، علماً أن غالبية القوى العاملة في العراق هم الرجال، أما بالنسبة للريف فنلاحظ أن نسبة المرأة هي أعلى من

الحضر البالغة (٢٠,٩ %) بسبب عملها في قطاع الزراعة عام (٢٠٠٨)، في حين نجد أن الرجال تبلغ نسبتهم (٧٨,٦ %) وهي اكبر من المدينة.

وبناءً على ما تقدم يمكن ملاحظة أن سوق العمل في العراق هو سوق ذكوري على الرغم من تزايد نسبة النساء في سن العمل ممّا يدل على توليد فرص العمل في جانب الرجال على حساب النساء [٣٥](وفاء جعفر المهداوي،٢٠١٥، ص١٦).

أن واقع معدل نمو القوى العاملة (٦٥ سنة فقط) في العراق هو في تزايد مستمر بسبب زيادة السكان، علماً ان محافظة بغداد تعد الأولى من حيث عدد العاملين (١٥ سنة فأكثر) وفق إحصائية الفقر عام (٢٠١٤) والتي تبلغ (١،٥٥٤،٣٥٧) مليون عامل، كما بلغت نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان حوالي (٢٠,٧٤%) عام ٢٠٠٣))، وبمعدل سنوي بلغ (٣,٤ %)؛ ثم ارتفعت نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان ما يقارب (٢٤,١٢٦%) عام (٢٠١٤)، لكن الظروف التي عانة منها العراق طيلة هذه المدة (٢٠١٤-٢٠٠٣) أدت إلى عدم الاهتمام بهذه القوى الكبيرة من حجم العمال في سوق العمل العراقية [٣٦] (فارس كريم بريهي، ٢٠٠٧، ص (٤٣، لكن أذا قارنا العراق مع بقية الدول العربية نجد أن نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان وبنحوٍ عام منخفضة، إذ شكلت نسبة القوى العاملة التي تقع أعمارهم ما بين (٥-١٤) ما بين (٤%- ١٣,٤%) ممّا يدل على تردي أوضاع المعيشة [٣٧](جمال عزيز فرحان العاني، ٢٠١٥، ص٧)، كما نلاحظ أن انتاجية العمل تتراوح ما بين (٤٤٣٥,٢١%) و (٨٦٦٩,٠٥%)، كما يمكن ملاحظة اجمالي القوى العاملة عام (٢٠٠٣) قد بلغت (٦،٠٨٥،٤٩٢) عامل، ثم اخذت بالتزايد طول المدة، حتى بلغت عام (٢٠١٤) (٨،٦٨٦،٥٣٧)عامل، أما التركيب العمري للسكان والذي يمثل مؤشر للدلالة عن نسبة الإعالة، أن أكثر من ثلثي سكان العراق هم دون سن الثلاثين من عمرهم، وذلك حسب إحصائيات المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق لعام (٢٠٠٧)، وهذه النسبة

تدل على تزايد السكان في سن العمل (٦٥-١٥) سنة والتي تُعد فئة اقتصادية،)[٣٨] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ٢٠١٠، ص ١٧).

والجدول (٦)

اجمالي القوى العاملة في العراق

السنة	اجمالي القوى العاملة (1)	نسبة القوى العاملة الى السكان % (2)	معدل النمو السنوي للقوى العاملة% (3)	إنتاجية العمل (4)	عدد العاملين المشاركين في العمل للقطاع العام (5)
2003	6085,492	20.741	-	4435.21	2,495,052
2004	6,271,621	23.110	3.06	6634.30	2,571,365
2005	6,485,793	23.204	3.415	6697.53	2,659,175
2006	6,683,193	23.207	3.043	7159.96	2,806,941
2007	6,889.558	23.211	3.088	7041.18	2,893,614
2008	7,066,683	23.111	2.751	7318.37	2,968,006
2009	7,279,573	22.990	3.012	7517.09	3,057,420
2010	7,537,886	23.207	3.565	7661.52	3,165,912
2011	7,801,939	23.408	3.503	8158.28	3,276,814
2012	8,084,658	23.633	3.623	8866.28	3,395,556
2013	8,381,525	23.882	3.672	9030.08	3,520,240
2014	8,686,537	24.126	3.640	8669.05	3,648,346

المصدر: ١- العمود (١،٥) www.world bank.org.

٢- العمود(٢،٣،٤) من أعداد الباحث، بالاعتماد على العمود (١) والجدول(٧) العمود (٣)، علي هادي، رسالة غير منشورة، قياس اثر الانفاق العام في التشغيل العراق نموذجاً للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٤، ص٥٢.

، أن أحداث عام (٢٠٠٣) أدت إلى تشغيل أيدي عاملة كثيرة في القطاع العام وذلك عن طريق فتح أبواب التعيين للمفصولين السياسيين واحتساب كامل الخدمة في مدة تركهم للعمل، وكذلك فتح باب التطوع في السلك العسكري والدوائر الحكومية المدنية،

ممّا جعل أسواق العمل في العراق معظمها تذهب نحو القطاع العام نتيجة ارتفاع هيكل الطلب على الوظائف في القطاع العام، لكن كل ما قامت به الحكومة من فتح أبواب التعيين في القطاع العام واحتواء برامج تفعيل مكاتب التشغيل، إلا أن القطاع العام لم يتمكن من استيعاب الارتفاع المتزايد في نمو عرض العمل العراقي وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الخاص[٣٩](وفاء المهداوي وآخرون،٢٠٠٩، ص١١).

أن توافر فرص عمل في العراق تُعد من أبرز المشكلات التي تصيب الاقتصاد العراقي بسبب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة التي تدخل في سوق العمل سنوياً نتيجة الأسباب المذكورة فيما تقدم، وعلى رأس هذه الأسباب هي الاستمرار في معدل النمو للسكان وبمستوى كبير، فأن الزيادة تبلغ (٣,١ %) سنوياً لمدة ستة عقود (٢٠٠٩– ١٩٤٧)، علماً انه حتى لو انخفض معدل نمو السكان، فأن سوق العمل سيستمر بالتوسع لمدة أطول وذلك بحسب أن معدل نمو القوى العاملة اكبر من معدل نمو السكان، ويمكن ذكر أن الحكومة قد تبنت استعمال سياسة انفاقية توسعية في التوظيف الحكومي وخاصةً في السلك العسكري وكما تم ذكره، إلا انه لم تستطيع استيعاب إلا جزء قليل من عرض العمل وعلى مستوى الاقتصاد الكلي للبلد، كما أن تزايد عدد الداخلين لسوق العمل تعد مشكلة كبيرة، ومن اجل مواجهة هذا العرض الهائل من القوى العاملة لجأت الحكومة إلى تبني كثير من السياسات والبرامج منذ (٢٠١٤-٢٠٠٣) في التشغيل والخطط التنموية بهدف امتصاص هذا العرض والوصول إلى التوازن الكلي؛ لكن لم تتمكن من تحقيقه على ارض الواقع، بل لم يظهر أي مشروع استراتيجي في تشغيل الأيدي العاملة إلا جزءاً قليل، إذ لا يزال دور القطاع الصناعي محدوداً وضعيفاً، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يؤمن (١٥ %) من احتياجات السوق الغذائية لذا فأن السوق لا يزال يعاني من إغراق سلعي خارجي [٤٠](عبد الرحيم مكطوف حمد، ٢٠١٠، ص١٠).

علماً أن المسح الإحصائي للقوة العاملة في العراق تم في خمس مدد رئيسة على وفق الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات (COSIT)، وهي إحصائية مسح القوة العاملة عام (١٩٩٧)، وإحصائية عام (٢٠٠٣) حول الأوضاع المعيشية في العراق، وإحصائية عام (٢٠٠٤) مسح القوة العاملة، وإحصائية عام (٢٠٠٨) حول المسح التشغيلي، وآخر احصائية عام (٢٠١٤) حول خارطة الفقر

[Pal Sletten and Louy H.Rashid, 2005) [41)

أن نمط التشغيل الحالي هو انعكاس للبيئة الاقتصادية القطاعية في العراق، إذ بدلاً من استعمال الموارد النفطية في الاستثمار الحقيقي (الإنتاجي) وانجاز تنمية حقيقية والتي تعمل على استيعاب القوى العاملة المتزايدة في سوق العمل العراقي، بل تم توجيه اغلب واردات النفط نحو الأنفاق الاستهلاكي كما أن صرف الأنفاق الاستثماري ضعيف بسبب الفساد المالي والاداري[٤٢] (عبد الرحيم مكطوف حمد،٢٠١٠، ص١١)، ممّا أدى إلى توجه اغلب الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة إلى القطاع العام باعتباره قطاع مضمون في المستقبل كما ذُكر أنفاً، مما ولدت ظهور بطالة مقنعة وبطالة ناقصة في الدوائر الحكومية، الامر الذي ادى الى تدهور القطاع الخاص الذي يحتضن كافة الفئات العمرية للقوى العاملة ما بين (١٥- ٦٥) سنة، بغض النظر عن الفئات العمرية دون السن القانوني للعمل وفوق السن القانوني للعمل (فئة صغار السن الاقل من ١٥ سنة، وكبار السن الاكثر من ٦٥ سنة)، علماً ان القطاع الخاص يحتضن هذه الفئات العمرية وبأجور منخفضة جداً مقارنةَ مع القطاع العام .

ومما تقدم يمكن ان نلحظ ان الفقر في العراق هو من نوع متعدد الابعاد، كما يمكن ان نربط الفقر بسوق العمل في العراق وذلك من خلال البطالة الذي يعد مؤشر للفقر وكذلك حجم السكان والتضخم:-

- **البطالة:-** هناك ارتباط وثيق بين البطالة والفقر ومدى تأثيرها في سوق العمل، إذ كلما زادت البطالة يعني زيادة القوة العاملة في السوق العاطلة والتي لا تجد فرص عمل بالتالي زيادة الفقر، وهذا ما يعانيه الفقر في العراق، لان البطالة لا تزال مرتفعة كما هو ١٢,٧% عام (٢٠١٤). بتغير سنوي ١٥,٤٥.

- **حجم السكان:-** ان نسبة حجم السكان في العراق في تزايد مستمر وبمعدل نمو سنوي يبلغ (١,١٨%)، مما يعني زيادة نسبة الفقر نتيجة عدم وجود مرونة في الانتاج في القطاع العام والخاص لاستقطاب القوى المتزايدة للعمل في سوق العمل.

- التضخم :- بما ان معدل التضخم لا يتناسب مع الحاجة الفعلية في الاقتصاد العراقي لذلك تزايدت معدلات البطالة والتي انعكس على الفقر، وبالتالي توجه اغلب القوى العاملة نحو القطاعات الهامشية، والتي تزيد من نسبة الفقر، [٤٣](رجاء خضير عبود، ٢٠٠٧- ٢٠١٢، ص١٢٩).

المبحث الثالث :- اهم السياسات المستخدمة في الفقر و سوق العمل في العراق.

أولاً // أهم السياسات للتخفيف من الفقر في العراق

١- نظام البطاقة التموينية (The ration card system)

بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية في عام ١٩٩٠ في العراق بعد فرض العقوبات الدولية عقب احتلال الكويت ، وكان لهذا النظام دور جوهري في إنقاذ المجتمع العراقي من خطر المجاعة طيلة (١٣) عام، وبعد تغير النظام السياسي سنة ٢٠٠٣ استمر العمل

بنظام البطاقة التموينية لكن قلصت مفرداتها بعد عام ٢٠٠٩ إلى خمسة سلع غذائية كما هو مبين في الجدول (٧).

جدول (٧)

مفردات البطاقة التموينية الاساسية الموزعة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المادة الغذائية	الحصة الشهرية (كغم)	الحصة اليومية غرام	بروتين غرام	السعرات الحرارية
طحين	9	300	32.4	1092
رز	3	100	7.6	362
سكر	2	6607	-----	266
زيوت	1.25	41.7	-----	375
حليب اطفال	1.8	60	8.5	290

المصدر :- برامج الاغذية العالمي ، جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٤٥ .

إنّ عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد العراقي (٢١٥٠) سعرة حرارية بتكلفة رمزية تقدر ب (٧٥٧) دينار يدفعها الفرد لمصلحة وزارة التجارة عبر الوكلاء لدى الوزارة المذكورة وهي تمثل تكلفه رمزية وإن الأسعار مدعومة بشكل كبير من قبل الدولة]٤٤[(حسن لطيف كاظم الزبيدي، كامل علاوي كاظم، ٢٠١٢، ص١٣) ، ويؤمن نظام البطاقة التموينية في العراق الطاقة الغذائية لنسبة كبيرة من المواطنين إذ يوفر ثلثي الطاقة الغذائية للأسر الفقيرة ونصف الطاقة الغذائية المستهلكة للأسر بشكل عام وبالتالي فهي تسعى في تحقيق الأمن الغذائي وتشكل هذه النسبة (١٥%) من حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بسعر السوق]٤٦[(كتاب ملخص أوضاع العراق، ٢٠١٠، ص٥٩) ، وتشكل (٣٠%) من حجم الانفاق الاستهلاكي للخمس الافقر من مجموع السكان ، لكنها تشكل عبئاً على الموازنة العامة ومع انخفاض تخصيصاتها في السنوات

الاخيرة إلا إنها ، مازالت تشكل نسبة مهمه من النفقات العامة]٤٦[(اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق، ٢٠١٠، ص٤١) ، قبل ٢٠١٤/٦/٨ كانت موازنات العراق كبيرة جداً وذلك فإن مفردات البطاقة التموينية لم تصل كاملة إلى المواطنين وكذلك نجد التأخير في التسليم الشهري ورداءة نوعية المواد المستوردة من قبل وزارة التجارة ، وقد هدرت المليارات واختفت في وزارة التجارة وعقود استيراد مفردات البطاقة التموينية، وإن موظفي التعاقدات لم يتغيروا منذ عام ٢٠٠٣ وإلى الآن]٥٧[(البطاقة التموينية والمفردات المفقودة، ٢٠١٥، ص٢١) .

يلاحظ من الجدول (٨) ضخامة الأموال التي انفقت لدعم البطاقة التموينية حيث بلغ مجموعها أكثر من (٥٠) ترليون دينار عراقي ، وقد ارتفعت النفقات على البطاقة التموينية من (٦٠٠٠) مليار دينار عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ، إلى (٦٩٨٥) مليار دينار عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٧٩%) واخذت بالانخفاض التدريجي حتى بلغت في عام ٢٠١٠ و٢٠١١ مقدار(٣٥٠٠) مليار دينار لكل عام ، وارتفعت في الاعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ الى (٤٠٠٠ ، ٤٢٤٥) مليار دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي موجب وانخفضت في عام ٢٠١٤ إلى (٤٧٧٩) مليار دينار ومعدل نمو سالب بلغ (٣,٥- %) ، واخيرا في عام ٢٠١٥ انخفضت التخصيصات للبطاقة التموينية الى (٢٥٠٠) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (٤٧,٥- %)وقد بلغ متوسط المدة (٤٥٦٧) مليار دينار ، و معدل النمو السنوي المركب سالباً حيث بلغ (٧- %)، ويلاحظ انخفاض الدعم المقدم للبطاقة التموينية وانخفاض حصتها من الإنفاق العام ، إذ

انخفضت نسبة دعم البطاقة التموينية من الإنفاق العام من (٢٩,٨%) عام ٢٠٠٤ إلى (٣,٦ %) عام ٢٠١٣ وإلى (٢,٠٨%) في عام ٢٠١٥ .

جدول (٨)

مقدار النفقات الحكومية المخصصة لمفردات البطاقة التموينية في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) القيمة (مليار دينار)

السنوات	مقدار النفقات المخصصة على البطاقة التموينية (1)	نسبتها الى الانفاق العام (2)	معدل التغير السنوي (3)
2004	6000	29.8	---
2005	6000	16.7	0
2006	4500	9	25.0 -
2007	3900	7.5	13.0 -
2008	6985	11.7	79
2009	4200	6.0	39.9 -
2010	3500	4.1	16.7 -
2011	3500	3.6	0
2012	4000	3.4	14.3
2013	4950	3.6	6.1
2014	4779	----	3.5 -
2015	2500	2.08	47.7 -
متوسط المدة	4567		7.0 -

المصدر :-

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، للسنوات (٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٤).

٢- جمهورية العراق ، وزارة العدل ، صحيفة الوقائع العراقية ، العدد (٤٣٥٢) ، ١٦ شباط ، ٢٠١٥ ، ص,٤٠

٣- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، كامل علاوي كاظم ، الفقر ونظام البطاقة التموينية ، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (٢٢) ، السنة الثامنة ، ٢٠١٢ ، ص,١٥

٢- شبكة الحماية الاجتماعية (Social Protection Network)

تعرف شبكة الحماية الاجتماعية بأنها كفالة الدولة وبموجب الدستور وانطلاقا من مبادئ حقوق الانسان الاساسية ، إن ترعى فئات المجتمع الفقيرة غير القادرة على توفير احتياجاتها الضرورية، وضمان حماية أفرادها من الفقر، وتوفير سبل عيشه الكريم ، وهي موجهه للفئات التي تقع تحت خط الفقر بتقديم الإعانات لهم والخدمات المختلفة لحين انتشالهم من الفقر]٤٨[(وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠١١، ص٧١)، وهي إحدى آليات الحماية الاجتماعية المرحلية الغرض منها تخفيف البؤس ومحاربة الفقر ، من أجل تمكين الأفراد أو الأسر التي تضررت لأي سبب كان ، كالتراجع الاقتصادي والنزاعات والحروب ، أو تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ، والتي من نتائجها خفض الإنفاق الحكومي وأعداد المشتغلين في القطاع العام ، وشبكة الحماية الاجتماعية ليست بديلا عن نظام الرعاية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي بل انما هي مكمله لها]٤٩[(فلاح خلف الربيعي،٢٠٠٨، ب ص) ، وبدأ العمل بهذا البرنامج ومنح الرواتب للمستفيدين من إعانات شبكة الحماية الاجتماعية في ٢٠٠٥/١٢/١ كأحد برامج الحكومة في التخفيف من الفقر ، وفق المبادئ والترتيبات التي وضعتها الشبكة ، وتم تحديد الجهات التي يحق لها الاستفادة من مساعدة شبكة الحماية الاجتماعية والتي تشمل (المعوقين ،والعاجزين ، واليتامى ، القاصرين ، والمطلقات ، والارامل ، والطلاب المتزوجين ، واسر السجناء ، والعاطلين عن العمل المتزوجين)]٥٠[(اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق، ٢٠١٠، ص٤٣) ، وبعد تغير النظام السياسي في العراق أخذت الأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية بالتزايد ، وكانت الخطة الموضوعة لمعالجة الفقر هي الوصول لمليون عائلة فقيرة تشملها الشبكة ويوضح الجدول (٩) أعداد المشمولين برواتب الشبكة والمبلغ الكلي للرواتب.

جدول ٩))

المستفيدين براتب شبكة الحماية الاجتماعية والرواتب المدفوعة لهم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) (مليار دينار)

السنوات	الاسر المشمولة براتب شبكة الحماية الاجتماعية (1)	نسبة التغير السنوي (2)	الرواتب المدفوعة (مليار دينار) (3)
2003	72420	---	---
2004	100400	38.6	---
2005	131734	31.2	75.288
2006	982595	645.9	505.489
2007	772216	21.4 -	796.818
2008	691707	13 -	772.337
2009	754224	9	142.522
2010	317468	57.9 -	106.986
2011	395131	24.5	461.183
2012	381345	3.5 -	474.066
2013	878507	130.4	2672.8
2014	884297	0.7	1056.50
2015	819176	9.4 -	1044.80
معدل التغير المركب (2003-2015)		20.5	

المصدر:-

١- جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، احصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية ، السنوات المختلفة.

٢- العمود (٢) من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول نفسة.

يلاحظ من الجدول (٩) ارتفاع عدد المشمولين من (٧٢٤٢٠) أسرة عام ٢٠٠٣ إلى (٩٨٢٥٩٥) أسرة عام ٢٠٠٦، وهو أكبر عدد وصلت الية شبكة الحماية الاجتماعية وكانت نسبة الزيادة عن عام ٢٠٠٣ كبيرة جداً حيث بلغت (١٢٥٦,٨ %) ، ويعود سبب تلك الزيادة إلى اعتماد الحكومة برنامج شبكة الحماية الاجتماعية كإحدى سياسات التخفيف من الفقر منذ عام ٢٠٠٥ ، وفي السنوات التالية لعام ٢٠٠٦ انخفضت أعداد الأسر المشمولة وبلغت في عام ٢٠١٠ (٣١٧٤٦٨) أسرة ، وبمعدل نمو سالب بلغ

(٥٧,٩- %) ، وارتفعت أعداد المشمولين في السنوات اللاحقة وبلغت في عام ٢٠١٣ (٨٧٨٥٠٧) أسرة وبمعدل نمو موجب بلغ (١٣٠,٤%) مقارنة مع عام ٢٠١٢ الذي بلغ عدد الأسر المشمولة فيه (٣٩٥١٣١) أسرة ومعدل نمو سالب بلغ (٣,٥- %) ، و في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بلغ عدد الاسر المشمولة (٨٨٤٢٠٧ ، ٨١٩١٧٦) أسرة على التوالي ، وبلغ متوسط المدة للأسر المشمولة (٥٥٢٤٠١) أسرة ، وبلغت رواتب شبكة الحماية الاجتماعية في عام ٢٠٠٥ (٧٥,٢٨٨) مليون دينار عراقي ، ارتفعت في عام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ الى (٥٠٥,٤٨٩ ، ٧٩٦,٨١٨ مليون دينار على التوالي ، وشهدت الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ ، ارتفاعا في الرواتب المدفوعة الى (٢٦٧٢,٨ ، ١٠٥٦,٥٠ ، ١٠٤٤,٨٠) مليون دينار على التوالي ، وإن معدل النمو السنوي المركب للأسر المشمولة برواتب شبكة الحماية الاجتماعية للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٥ بلغ (٢٠,٥%).

ثانياً // أبرز السياسات التشغيلية

١- سياسة التشغيل في العراق بعد عام (٢٠٠٣):- اتسمت سياسة التشغيل في العراق بتأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية التي سادت المجتمع في مختلف المراحل، اذ سادت سياسة التشغيل الكامل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه بالأجر السائد ،أما بعد أحداث (٢٠٠٣) بدأت الحكومة بفتح باب التعيينات في القطاع العام؛ لكن لم تكن للخريجين فرصة عمل في القطاع العام إلا القليل، الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة للخريجين، فضلاً عن تردي الأوضاع في القطاع الخاص، ومن هذا المنطلق بدأ الباحثون والمسؤولون على أعداد الدراسات الخلفية والبحوث وإيجاد الحلول وذلك من خلال (تفعيل مكاتب التشغيل) [٥١](وفاء جعفر المهداوي وآخرون، ٢٠٠٩، ص ١١)، حيث تبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية استراتيجية تشغيل لمدة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، للحد من البطالة، إذ باتت مسؤولة عن

ادارة اكثر من (٣٥) مركزاً للتدريب المهني في العراق، تمكنت من تأهيل وتدريب (٧٧٠٥٧٦) شخصاً في مهن عديدة حتى نهاية آب (٢٠١٠)[٥٢] (منتهى زهير محسن السعدي، ٢٠١٣، ص ٨٢)، ثم وضعت استراتيجيات وخطط، ابتداء من عام (٢٠٠٧) ولغاية عام (٢٠١٤) بالرغم من وجود خطط بعد عام (٢٠١٤) والذي يتضح فيما بعد.

٢- خطة التنمية الوطنية (٢٠١٤-٢٠١٠) [٥٣](جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ٢٠٠٩، ص١) :- تبلورت فكرة أعداد خطة تنمية وطنية متوسطة المدى من الإخفاقات و المشكلات التي واجهت أعداد البرامج الاستثمارية السنوية وخاصة صعوبة وضع رؤى تنموية شاملة متوسطة وبعيدة المدى، وتحديد أولويات المشاريع وتكاملها على أساس المنهج السنوي للتنمية [٥٤](تقرير البنك الدولي، ٢٠١٤، ص ، ص ٢٤، (٢٩.

حيث اقترحت وزارة التخطيط على مجلس الوزراء فكرة التحول إلى أعداد برامج تنموية متوسطة الأمد(خمس سنوات)، واقر المجلس الفكرة عام (٢٠٠٨)، وبدأت وزارة التخطيط بالتهيؤ لأعداد خطة تنموية وطنية خمسيه وباشرت العمل الفعلي المكثف لأعداد الخطة في بداية عام (٢٠٠٩) ، ومن الكلام أنف الذكر بنحوٍ واضح وملخص لأبرز السياسات والخطط الهادفة إلى توليد فرص عمل وتحقيق أبرز متطلبات الفرد العراقي، لكي يعيش حياة كريمة، لم يكن مستوى هذه الخطط بالشكل المطلوب.

إذ على الرغم من وجود أموال هائلة في العراق أثناء المدة المبحوثة، وزيادة معدلات الأنفاق العام بشقية (الجاري والاستثماري)، إلا انه لم يحدث التطوير المطلوب وعلى مستوى الاقتصاد القومي العراقي، إذ أن (٤٠%) من الأفراد تتراوح أعمارهم بين

(١٥-٢٤) سنة ليسوا في المدرسة يعملون أو يبحثون عن عمل، فضلا عن معدلات العمالة لا تختلف كثيرا في حالة التعليم، إذ إن (٢٥%) من الأفراد الأميين و (٦٦%) من ذوي الشهادات (المشاركة في قوة العمل)، كما أن التوسع في التوظيف في القطاع العام (٢٠٠٧-٢٠١٢) شكل وظائف الرجال الأقل تعليما [٥٥](تقرير البنك الدولي، ٢٠١٤، ص ص ٢٤، (٢٩. وبناءً على ما تقدم أن فرص الاستثمار، الذي يولد فرص التشغيل لم يكن في المستوى المطلوب، وهذا يؤدي إلى عوامل كثيرة تدخل في البنية الاقتصادية للاقتصاديات التي تعاني من هذه الظاهرة بغض النظر عن طبيعة النظام؛ لأن حجم التشغيل ومستواه متغير تابع لحجم النشاط الاقتصادي، وكذلك لحجم الطلب الفعال، ففي الدول المتطورة حجم التشغيل والقاعدة الإنتاجية تخضع لحجم ومستوى الطلب الفعال، أما الحال يختلف في الدول النامية ومنها العراق وذلك للأسباب الآتية [٥٦](جمال عزيز فرحان العاني ٢٠١٥، ص ص (١٤٠ ،١٤٠:-

١- ضعف مرونة الإنتاج.

٢- ضآلة أعداد وأحجام المشاريع الاقتصادية.

٣- ضعف المقدرة التنظيمية التي تؤدي إلى عدم اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وفي النهاية عدم التوسع في حجم مستوى التشغيل ومن ثم البطالة.

٤- الاختلال بين عرض العمل والطلب عليه، بسبب ارتفاع معدلات الزيادة السكانية.

٥- تضارب الإنتاج المتطور الذي يولد المنافسة في الأسواق المتطورة الداخلية والخارجية مع الإنتاج كثيف العمل، كما في الشكل البياني الآتي [٥٧](جمال عزيز العاني، ٢٠١٥، ص١٤١).

شكل (٣)

منحنى العلاقة بين رأس المال والعمل.

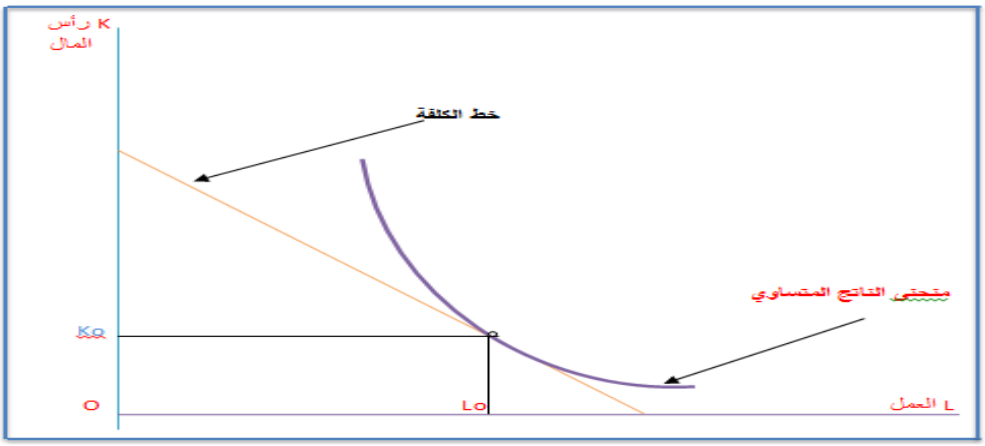

المصدر:- جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (البطالة والتضخم) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد١٩، ٢٠١٥، ص١٤١.

هذا التحليل لا ينطبق في الاقتصاد العراقي والذي يعتمد على صادرات النفط والتي تصل إلى أكثر من (٩٥%) من إيرادات الموازنة العامة ، إذ إن العراق قد انفق كثير من الأموال في مجالات العمل المتعلق في الأجهزة الحكومية والأمنية والقوات المسلحة مما ولد طبقة طفيلية تتمثل في الباعة المتجولين، علماً ان هؤلاء يحققون دخل أعلى من تلك الافتراضات التي تفترضها نظرية التنمية في ظروف عرض العمل غير المحدود ، فعند تطبيق هذا الافتراض حول العراق و(الدول النامية الريعية) نجد أن مسار وانحدار خط التكلفة قد يتغير وأصبح يمس منحنى الناتج المتساوي في نقطة ترجح اختيار أساليب الإنتاج المتوافرة للعمل ومكثفة لرأس المال في المشاريع الاقتصادية ممّا يؤدي للحد من توافر فرص العمل في القطاع المتطور[٥٨](جمال عزيز العاني، السنة،٢٠١٥، ص ص ١٤٢-١٤١)، ومن هذا نلحظ أن البطالة في العراق هي من

نوع بطالة هيكلية ترتبط بالقطاعات، وليس مرتبط بالطلب الفعال، كما في الشكل البياني الآتي :-

شكل (٤)

منحنى العلاقة بين رأس المال والعمل

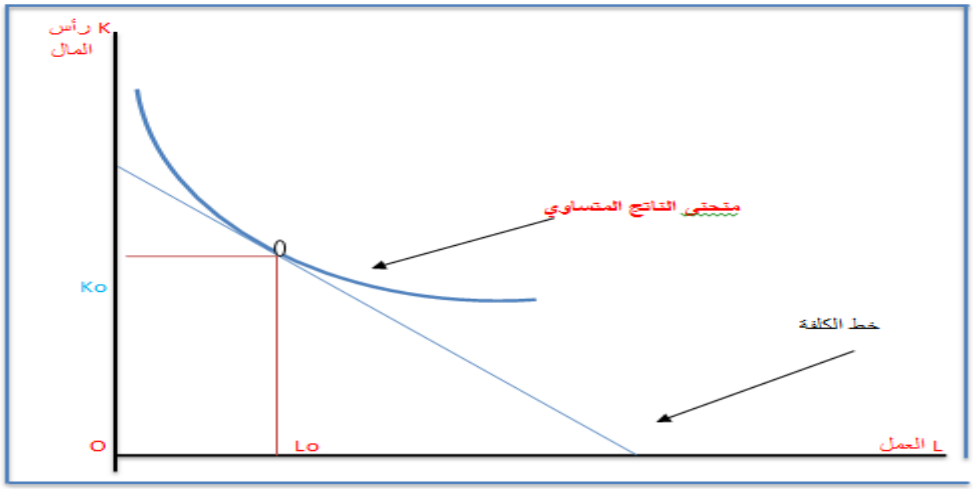

المصدر :- جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (البطالة والتضخم) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد١٩ ، ٢٠١٥،،ص١٤١.

الاستنتاجات

١- ان السياسات والبرامج التي اتخذتها الحكومة العراقية، لم تكن بالمستوى المطلوب بالتالي لم تُحل مشكلة الفقر، وذلك بسبب الفساد المالي والاداري، وهذا يعني عدم ثبات فرضية البحث.

٢- توجد علاقة بين معدلات الفقر وسوق العمل، من خلال البطالة والتضخم وكذلك حجم السكان.

٣- ان الفقر في العراق من نوع متعدد الابعاد، ام بالنسبة للقوى العاملة فأنها في تزايد مستمر ومن نوع شبابي، وان توجهم نحو القطاع العام بشكل عام.

التوصيات

١- نوصي باتباع سياسات متوسطة وطويلة الاجل، في حل مشكلة الفقر، مع الاخذ بنظر الاعتبار وضع لجان مختصة في مراقبة هذه السياسات، والقضاء على الفساد المتفشي.

٢- ان مشكلة البطالة والتضخم من اهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، لذى نوصي بإعادة الحياة للقطاع الصناعي والزراعي وعلى مستوى العراق.

٣- وضع خطط تنموية بعيدة المدى، مع الاستفادة من القوى الشبابية الاقتصادية في البلد، وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص نحو الانتاجية الحرة المحلية.

المصـــــادر

١- فراس محمد الرواشدة وآخرون، تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظة الجنوب في الاردن، مجلة الدراسات، العلوم الادارية، المجلد ٤١، العدد ٢، ٢٠١٤،.

٢- المعهد العربي للتخطيط، الآلية النظرية لخط الفقر، الكويت، ١٩٩٠،.

٣- حصر وري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنيطنة، الجزائر ٢٠٠٨- ,٢٠٠٩

٤- غسان بدر الدين ، جدلية التخلف والتنمية ، الطبعة الاولى ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٣,

٥- Ragnar Nurkse 1993 , problems of capital formation in underd developed countries , basil and basil Blackwell , p163.

٦- المحرر احمد السيد النجار ، الفقر في الوطن العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، القاهرة ، ,٢٠٠٥

٧- طلعت مصطفى السروجي وآخرون ، التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، ٢٠٠١ ، لا تتوفر طبعه ، جامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية.

٨- حاجي فطيمة ، اشكالية الفقر (دراسة قياسية الجزائر نموذجا) ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٧,

٩- Toe oscal , 1997 , A gender analysis; Report prepared for the gender equality unit , Swedish International development cooperation agency side , Institute of development studies , university of Sussex.

١٠- www.mawdoo3.com

١١- رجاء خضير عبود الربيعي، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٧- ٢٠١٢).

١٢- مدحت القريشي، اقتصادات العمل، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٠٧.

١٣- مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٥,

١٤- صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣,

١٥- Ahiakpor james c.w and Muhani Marin, Classicel Macroeconomics som Modern variations and Distortions, London and newyork, 2003.

١٦- keynsian-school-of-economics.

١٧- ar.wikpedia. org / wik..www

١٨- John Njenga muthui, The Impact of public Expenditure components on Economic Growth in kenya 1964-2011, International Journal of Business and social Science Vol.4 .no.4; April 2013

١٩- Proceedings of International Scientific Conference on Sustainable Development Goals 24-25 November 2017, .Baku, Azerbaijan

٢٠- عادل عبد الزهرة شبيب ، العراق بلد النفط والبطالة والفقر ، ٢٠١٧/٣/١٥ ، متوفر على الرابط التالي : http://www.iraqicp.com

٢١- ميادة رشيد كامل ، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة ، ٢٠١١.

٢٢- مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية والمالية و السيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١١,

٢٣- التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، " اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية " العدد الثالث/تشرين الاول ٢٠٠٦ ،المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي.

٢٤- رحمن حسن علي . حسن يحيى باقر ، الابعاد الاستراتيجية لسياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الزراعي في العراق للمدة (١٩٨٧ – ٢٠١٠) ،

مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد(١٤) سنة ٢٠١٤ ، ص ٥٣ كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط.

٢٥- حسين هادي البدري، دور النفقات العامة في التخفيف من الفقر في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، رسالة غير منشورة، جامعة واسط، ٢٠١٨,

٢٦- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (الخلاصة) ، ٢٠٠٩,

٢٧- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لعام ٢٠١٢ ، تقرير الجداول.

٢٨- اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، وزارة التخطيط : اقليم كردستان ،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (خلاصة) ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٩,

٢٩- فقر الاطفال في العراق ، تحليل اتجاهات فقر الاطفال والتوصيات بشان سياسات الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (٢٠١٧ – ٢٠٢١).

٣٠- العراق بعد عشر سنوات : الاقتصاد ينمو ، لكن كم عدد المستفيدين ؟ ، مقال منشور على الانترنت بتاريخ ٢٤ / ٤ / ٢٠١٣ ، متوفر على الرابط التالي :

٣١- www.irinnews.org/ar/report

٣٢- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المسح الاقتصادي والاجتماعي في العراق لعام٢٠١٢.

٣٣- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، الفقر وسط الغنى في العراق ، مجلة مدارك ، العدد التاسع ، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري ، متوفر على الرابط التالي .www.madarik.net

٣٤- حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، جامعة الكوفة، تحت النشر، ٢٠٠٨,

٣٥- وفاء جعفر المهداوي وآخرون، الاوراق الاولية لأعداد السياسة الوطنية للتشغيل، ورقة خلفية مقدمة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩,

٣٦- وفاء جعفر المهداوي وآخرون، الاوراق الاولية لأعداد السياسة الوطنية للتشغيل، ورقة خلفية مقدمة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩,

٣٧- فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي ... فرص وتحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية الجامعة، العدد ٢٧,

٣٨- جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق (البطالة والتضخم) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد١٩، ٢٠١٥,

٣٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطني ٢٠٠٧- ٢٠١٠، بغداد، ٢٠١٠,

٤٠- وفاء جعفر المهداوي وآخرون، الاوراق الاولية لأعداد السياسة الوطنية للتشغيل، ورقة خلفية مقدمة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩,

٤١- عبد الرحيم مكطوف حمد، سوق العمل في العراق بين الطالة والتشغيل (دراسة تحليله)، بحث مقدم الى وزارة التربية، ٢٠١٠,

٤٢- PaI Sletten and Louy H.Rashid, comparison of Iraqi labour force statistics 2005.

٤٣- عبد الرحيم مكطوف حمد، سوق العمل في العراق بين الطالة والتشغيل (دراسة تحليله)، بحث مقدم الى وزارة التربية، ٢٠١٠,

٤٤- رجاء خضيرعبود الربيعي، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٧- ٢٠١٢).

٤٥- حسن لطيف كاظم الزبيدي ، كامل علاوي كاظم ، الفقر ونظام البطاقة التموينية ، دراسة تحليلية قياسية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (٢٢) ، السنة الثامنة ، ٢٠١٢.

٤٦- كتاب ملخص اوضاع العراق ، الشركاء الدوليون في العراق ، كانون الاول ٢٠١٠,

٤٧- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق، ٢٠١٠، ص ١٧ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، حالة سكان العراق، ٢٠١٠,

٤٨- البطاقة التموينية والمفردات المفقودة ، ٥ /١/ ٢٠١٥ متوفر على الرابط التالي : /http://al-hodaonline.com/article/7504

٤٩- جمهورية العراق ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ,٢٠١١

٥٠- فلاح خلف الربيعي ، دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد (٢٢٨٨) ، ٢٠٠٨/٥/٢١ ، متوفر على الرابط التالي :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=135246

٥١- الاهداف الانمائية اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، التقرير الوطني الاول حول حالة السكان في أطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الانمائية للألفية.

٥٢- وفاء جعفر المهداوي وآخرون، الاوراق الاولية لأعداد السياسة الوطنية للتشغيل، ورقة خلفية مقدمة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ,٢٠٠٩

٥٣- منتهى زهير محسن السعدي، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.

٥٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠- ٢٠١٤، بغداد، ,٢٠٠٩

٥٥- تقرير البنك الدولي، الوعد غير المنجز للنفط والنمو، الفقر والاندماج والرفاهية في العراق ٢٠٠٧-٢٠١٢، ٢٠١٤,

٥٦- تقرير البنك الدولي، الوعد غير المنجز للنفط والنمو، الفقر والاندماج والرفاهية في العراق ٢٠٠٧-٢٠١٢، ٢٠١٤,

٥٧- جمال عزيز فرحان العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق(البطالة والتضخم والفساد)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد١٩، ٢٠١٥,

٥٨- جمال عزيز فرحان العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق(البطالة والتضخم والفساد)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد١٩، ٢٠١٥,

٥٩- جمال عزيز فرحان العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق(البطالة والتضخم والفساد)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ١٩ ، ٢٠١٥.

التخطيط الإستراتيجي ودورهُ في تعزيز الفاعلية التنظيمية
دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد في البنك المركزي العراقي / بغداد

Strategic Planning and its Role in Enhancing Organizational Effectiveness
Exploratory Study of the Views of a Sample of Individuals in the Central Bank of Iraq / Baghdad

خالد زيدان عبدالهادي
باحث
البنك المركزي العراقي / بغداد

منار هيثم هادي
مهندسة

Khalid_zaidan1987@yahoo.com Manar.ios90@gmail.com

المستخلص

يسعى البحث إلى بيان دور التخطيط الإستراتيجي في تعزيز الفاعلية التنظيمية من خلال دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأفراد في البنك المركزي العراقي / بغداد، ولتحقيق هدف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تصميم وبناء مقياس لهُ القدرة على قياس الأبعاد الرئيسة للبحث والمتمثلة باستمارة استبانه، إذ تم توزيع (٦٠) استمارة من خلال عينة قصدية لعدد من المدراء ومعاونيهم باعتبارهم عينة البحث، وبغية تحليل البيانات تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وتوصل البحث إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين التخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية على مستوى المنظمة المبحوثة، كما وتم تقديم عدد من المقترحات من أهمها زيادة اهتمام إدارة المنظمة المبحوثة بالتخطيط الإستراتيجي لما لهُ من أثر كبير في تعزيز الفاعلية التنظيمية وزيادة كفاءة العاملين وتحسين أداء المنظمة ككل.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الإستراتيجي، الفاعلية التنظيمية.

Abstract

The research seeks to explain the role of strategic planning in enhancing organizational effectiveness through the exploratory study of the views of a sample of individuals in the Central Bank of Iraq / Baghdad. To achieve the objective of the research, the analytical descriptive method was adopted by designing and constructing a scale that has the ability to measure the main dimensions of the research, (60) questionnaire was distributed by means of a sample intended for a number of managers and their assistants as a research sample. In order to analyze the data, a set of statistical methods was used. The research found a significant correlation between strategic planning and organizational effectiveness on the level organization of the

researched, and was presented a number of proposals to increase the attention of the most important of the surveyed organization management and strategic planning because of its significant impact in enhancing organizational effectiveness and increase the efficiency of workers and improve the performance of the organization as a whole.
Keywords: *Strategic Planning, Organizational Effectiveness.*

المقدمة

يحاول البحث تسليط الضوء على مواضيع تحتل أهمية إستثنائية على مستوى منظمات الاعمال ألا وهي (التخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية) والتي تعد ذات تأثيرات وانعكاسات واسعة على تطوير الواقع الميداني للمنظمات المعاصرة، ولاختبار العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث اختير البنك المركزي العراقي كميدان للجانب الميداني لما يشكلهُ من أهمية بالنسبة للاقتصاد العراقي، ولتحقيق أهداف البحث فإنهُ تضمن أربعة محاور، إذ تناول الأول منهجية البحث، أما المحور الثاني فقد تناول الإطار النظري، فيما تناول المحور الثالث الإطار الميداني، وتم تخصيص المحور الرابع لعرض الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تتعاظم المشكلات التي تواجه المنظمات، نتيجة للتطورات الحاصلة في بيئات عمل هذه المنظمات، وأصبحت المسؤولية أكبر على عاتق الإدارة في سبيل المواءمة بين استمرار المنظمات، ومراعاة متطلبات التطوير والتغيير، وفى ضوء ذلك أصبح

التخطيط الإستراتيجي يأخذ بعداً مهماً في رصد مستقبل المنظمات، والتنبؤ بالتحديات التي يمكن أن تواجهها والتي تؤثر إيجاباً على فاعليتها التنظيمية، وبناءاً عليه جاءت مشكلة البحث متمثلةً بالتساؤلات الآتية:

١. هل هناك تصور واضح لدى المنظمة المبحوثة حول التخطيط الإستراتيجي؟
٢. هل هناك تصور واضح لدى المنظمة المبحوثة حول الفاعلية التنظيمية؟
٣. ما طبيعة علاقات الارتباط والتأثير بين التخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية؟

ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث كونهِ يأتي ضمن اهتمام الكثير من الأكاديميين والإداريين، نظراً لأهمية التخطيط الإستراتيجي في تعزيز الفاعلية التنظيمية للمنظمة المبحوثة.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى بيان دور التخطيط الإستراتيجي في تعزيز الفاعلية التنظيمية، فضلاً عن بلورة إطار نظري للتخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية، فضلاً عن التعرف على طبيعة علاقات الارتباط والتأثير ومعنويتها بين المتغيرين المبحوثين ومحاولة تفسيرها والاستفادة من نتائجها في معالجة مشكلة أو أكثر في المنظمة المبحوثة، والتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن من خلالها تقديم مجموعة من المقترحات اللازمة للمنظمة المبحوثة.

رابعاً: مخطط البحث

تم بناء مخطط فرضي كما مبين في الشكل (١) لمعالجة مشكلة البحث من خلال قياس كل متغير من متغيرات البحث ومدى توافرهُ في المنظمة المبحوثة وقد اعتمد البحث في بناء هذا المخطط متغيرات مستقلة ومعتمدة، إذ عُدَّ التخطيط الإستراتيجي متغيراً مستقلاً (تفسيرياً)، والفاعلية التنظيمية متغيراً معتمداً (مستجيباً).

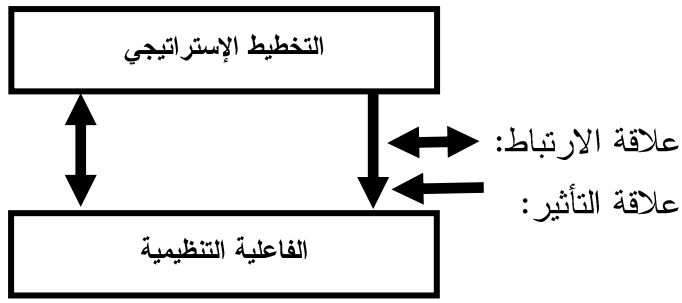

الشكل (١): مخطط البحث الفرضي

المصدر: إعداد الباحثان.

خامساً: فرضيات البحث

تماشياً مع أهداف البحث واختباراً لمخططهِ فقد اعتمد البحث على فرضيتين وكما يلي:

- ❖ الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية.
- ❖ الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتخطيط الإستراتيجي في الفاعلية التنظيمية.

سادساً: منهج البحث

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في كتابة الإطار النظري للبحث، وفي وصف مجتمع وعينة البحث، فضلاً عن تَحديد العلاقة (علاقة الارتباط والتأثير) بين التخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية.

سابعاً: أساليب جمع البيانات والمعلومات

اعتمد الباحثان العديد من المصادر والأساليب ذوات الصلة بموضوع البحث ويمكن تقسيمها إلى رافدين أساسيين هما:

أ. الإطار النظري: اعتمد الباحثان في إعدادهما للبحث الحالي فيما يتعلق بتغطية الإطار النظري على استخدام ما أُتيح من مصادر عبر شبكة الانترنت.

ب. الإطار الميداني: استخدم الباحثان الوسائل الآتية في جمع البيانات المطلوبة للبحث:

١. استمارة الاستبانه: وذلك باعتبارها أداة رئيسة في جمع البيانات، إذ رُوعيَّ في صياغتها قدرتها على تشخيص وقياس متغيري البحث بحيث تخدم أهداف البحث وفرضياتهِ، وصُمِمت الاستبانه بشكل يتلاءم مع الأفراد المبحوثين، إذ تم تدريج الاستجابة على فقرات الاستبانه تدريجاً ثلاثياً باستخدام مقياس (Likert) الثلاثي، إذ تراوحت الأوزان بين (٣-٢-١) من عبارة أتفق التي أخذت الوزن (٣ صحيح) وصولاً إلى عبارة لا أتفق التي أخذت الوزن (١ صحيح)، واشتملت الاستبانه على ثلاثة فقرات والموضحة بالجدول (١).

الجدول (١): وصف متغيرات البحث في الاستبانه

ت	المتغيرات الرئيسة	المتغيرات الفرعية	تسلسل الفقرات في الاستمارة	عدد الفقرات
1	معلومات عامة	معلومات تخص الأفراد المبحوثين	1 – 2	2
2	التخطيط الإستراتيجي	أسئلة متعلقة بالتخطيط الإستراتيجي	X1 – X12	12
3	الفاعلية التنظيمية	أسئلة متعلقة بالفاعلية التنظيمية	Y1 – Y12	12

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء استمارة الاستبانه.

٢. أساليب التحليل الإحصائي: استخدم البحث مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل التوصل إلى أهداف البحث الحالي واختبار فرضياتهِ، إذ تم الاعتماد على الحزمة البرمجية الإحصائية الجاهزة (SPSS) في التحليل، وتتمثل هذه الأساليب بالتكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، كونها أدوات وصف متغيرات البحث، فضلاً عن استخدام معامل الارتباط البسيط لقياس

قوة العلاقة بين المتغيرين، واحتساب نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس معنوية تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد، بالإضافة إلى اختبار (F) لاختبار معنوية معادلة الانحدار الخطي البسيط، واختبار (T) لاختبار معنوية معامل الارتباط ومعنوية معامل الانحدار، فضلاً عن معامل التحديد (R^2) للتعرف على قوة تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد.

ثامناً: وصف مجتمع البحث وعينتهِ

١. وصف مجتمع البحث •

هو البنك المركزي لجمهورية العراق، ومقره العاصمة العراقية بغداد ويقع في شارع الرشيد. لقد تأسس البنك المركزي العراقي في عام ١٩٤٧ بإرادة ملكية في العهد الملكي، وكان يسمى سابقاً بإسم المصرف الوطني العراقي، بينما أعيد تأسيسهُ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق استناداً إلى قانون البنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٤، برأس المال المصرح به وهو ١٠٠ مليار دينار. ويقع المكتب الرئيسي للبنك في شارع الرشيد في بغداد مع أربعة فروع في البصرة والموصل والسليمانية وأربيل. والبنك المركزي العراقي هو المسؤول عن:

- ❖ الحفاظ على الاستقرار النقدي ومنع التضخم.
- ❖ تنفيذ السياسة النقدية (بما فيها سياسات أسعار الصرف).
- ❖ إدارة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي.
- ❖ إصدار وإدارة العملة (الدينار العراقي).
- ❖ تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر (القوانين المصرفية العراقية).

٢. وصف عينة البحث

تم اختيار عينة قصدية لمجموعة من المدراء ومعاونيهم في البنك المركزي العراقي ممن لديهم الخبرة والدراية بأنشطة المنظمة المبحوثة ومهامها ضماناً لتحقيق

الفائدة من المعلومات الدقيقة التي يقدمونها، فقد قام الباحثان بتوزيع (٦٠) استمارة استبيان على الأفراد المبحوثين وتم استرجاع (٦٠) استمارة صالحة لأغراض التحليل أي بنسبة استجابة ١٠٠%، ويوضح الجدول (٢) سمات الأفراد المبحوثين في المنظمة المبحوثة من حيث الجنس والعنوان الوظيفي.

الجدول (٢): سمات الأفراد المبحوثين في المنظمة المبحوثة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	38	63.33
	أنثى	22	36.67
	المجموع	60	100
المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
العنوان الوظيفي	مدير	42	70.00
	معاون مدير	18	30.00
	المجموع	60	100

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج الاستبانه.

تاسعاً: حدود البحث

تتمثل حدود البحث مكانياً بالبنك المركزي العراقي، أما حدود البحث زمنياً فقد امتدت للمدة ٢٠١٩/١/١ ولغاية ٢٠١٩/٢/١٥، أما الحدود البشرية فتمثلت بعيّنة قصدية لعدد من المدراء ومعاونيهم في البنك المركزي العراقي (قيد البحث).

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم التخطيط الإستراتيجي

يعرف التخطيط الإستراتيجي من قبل (الساعدي والغرباوي، ٢٠١٠، ١٥) بأنهث عملية متكاملة للتعرف على ما في ذهن أصحاب المنظمة بشأن مبررات إنشائها وبقائها، وما الذي يريدون تحقيقهُ من خلالها ومتى وكيف لتقرير الاتجاه الكلي لها عبر المدى الطويل من خلال تحديد الأهداف والوسائل الشاملة لتحقيقها.

كما يشار إليهِ من قبل (السعيدي، ٢٠١٠، ١٨) بأنهُ العملية المتكاملة المتعلقة بتحديد مصالح المنظمة في المحيط الخارجي، وذلك بالتركيز على الحصول على المعلومات المتعلقة بالماضي والحاضر والتنبؤ بمستوى أداء المستقبل المتوقع وتحديد الفرص المتاحة والتهديدات المتوقعة في المحيط الخارجي.

كما يعرف من قبل (عبدالرزاق، ٢٠١٢، ٤) بأنهُ أسلوب يهدف إلى ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانات المادية والموارد البشرية، ودراسة وتحديد الإجراءات للاستفادة منها لتحقيق أهداف منشودة للمنظمة خلال فترة زمنية محددة.

ويشير إليهِ (الحوت وآخرون، ٢٠١٥، ١٠) بأنهُ المنهجية والعملية التى من خلالها تتمكن المنظمة من الإنتقال من مجرد التفكير فى العمليات الإدارية اليومية ومواجهة الأزمات وصولاً إلى رؤية مختلفة للعوامل الديناميكية الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيير فى البيئة بما يحقق توجيهاً فعالاً بصورة أفضل للمنظمة، وبحيث يكون المنظور الجديد متوجهاً أساساً إلى المستقبل مع عدم إهمال الماضي، وفى الوقت نفسهُ إدراك الموقع الذى تقف فيه المنظمة.

ويعرف من قبل (الغوطي، ٢٠١٧، ٨) بأنهُ عملية تتضمن تحديد الأهداف الرئيسة للمنظمة، وكذلك تحديد السياسات والإستراتيجيات التي تحكم العمليات، وكذلك تدبير واستخدام الموارد لتحقيق الأهداف.

ثانياً: أهمية التخطيط الإستراتيجي

تبرز أهمية التخطيط الإستراتيجي للمنظمات من خلال الآتي: (صيام، ٢٠١٠، ١٨)

١. تحسين النتائج: وجود رسالة وأهداف وخطة عمل واضحة للمنظمة يؤثر إيجاباً على أداء المنظمة، كما أن وجود خطة مستقبلية واضحة للمؤسسة

ونظام متابعة يمكن أن يساهم في تعظيم تحقيق الأهداف والوصول إلى درجة كبيرة من الشفافية والمحاسبة.

٢. التركيز والتوجيه: التخطيط الاستراتيجي الجيد يجبر المنظمة على التفكير بشكل مستقبلي وإعادة التركيز والتنظيم وتصحيح مسار المنظمة.

٣. حل المشاكل: المؤسسات الأهلية أحياناً تواجه مجموعة من المشاكل والفرص التي يصعب مواجهتها وحلها بشكل منفصل، حيث أن التخطيط الاستراتيجي هو الطريقة لحل القضايا المتداخلة أو المشاكل بطريقة مخطط لها.

٤. فرصة للتعلم وبناء الفريق: التخطيط الاستراتيجي يزود المنظمة بفرصة ممتازة لتشجيع التعلم والإلتزام داخل المنظمة والأفراد ذوي العلاقة.

٥. الاتصال والتسويق: التخطيط الاستراتيجي يمكن أن يكون أداة اتصال وتسويق فعال، وخاصة أن بعض الممولين للمنظمات يسألون عن الخطط الإستراتيجية للمنظمة كمتطلب للمساهمة واستمرار الدعم.

٦. التغلب على وتجنب الأزمات الحالية والمستقبلية: التخطيط الاستراتيجي يساعد المنظمة في التغلب على الأزمات الحالية والمستقبلية التي تواجهها، وكذلك يساعدها في تحديد مواردها والحصول على المزيد من الموارد وامتلاك المهارات، مما يمكنها من تقديم خدماتها بصورة أفضل للمجتمع.

ثالثاً: أهداف التخطيط الإستراتيجي

هنالك عدد من الأهداف للتخطيط الإستراتيجي نذكر منها الآتي: (الصالح وآخرون، ٢٠١٧، ٦٦٢)

١. تهيئة المنظمة داخلياً بإجراء تعديلات في الهيكل التنظيمي والإجراءات والقواعد والأنظمة والقوى العاملة للتعامل مع البيئة الداخلية والخارجية بكفاءة وفاعلية.

٢. إتخاذ قرارات هامة ومؤثرة تعمل على زيادة الحصة السوقية وزيادة رضا المتعاملين مع المنظمة وتعظيم المكاسب لجميع المتعاملين.
٣. تحديد الأولويات والأهمية النسبية وتخصيص الموارد اللازمة.
٤. إيجاد المعيار الموضوعي للحكم على كفاءة الإدارة.
٥. زيادة فاعلية وكفاءة عمليات إتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة واكتشاف وتصحيح الانحرافات لوجود معايير تتمثل في الأهداف الإستراتيجية.

رابعاً: مفهوم الفاعلية التنظيمية

تعرف الفاعلية التنظيمية من قبل (بنات، ٢٠٠٢، ٦٦) بأنها إصدار أحكام على مدى قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف المنشودة أو النتائج المرغوبة التي قامت من أجلها، ومدى قدرتها على المحافظة على نظام فعال للأنشطة والعمليات الداخلية والإجراءات الخاصة بأداء العمل المطلوب، ومدى قدرتها على التكيف والاستخدام الأمثل لكافة الوسائل المتاحة في البيئة الداخلية والخارجية، ومدى قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لطموحات وتطلعات الجماعات الإستراتيجية التي ترتبط وتتعامل معها، بحيث تكون هذه الأحكام أساساً لأغراض إتخاذ قرارات بهدف إحداث التغيير والتطوير التنظيمي.

ويشير إليها (رفاعي، ٢٠٠٣، ٦١) بأنها درجة نجاح المنظمة في مواجهة المتطلبات البيئية وإشباع حاجات وتوقعات الزبائن الإستراتيجيين لها.

ويعرفها (دوسة وحسين، ٢٠٠٧، ١٦٩) بأنها قدرة المنظمة على الحصول الموارد المختلفة واستثمارها بشكل فاعل لتحقيق الأهداف، وكذلك قدرتها على التوازن والاستقرار.

خامساً: مداخل الفاعلية التنظيمية

إن الاهتمام بموضوع الفاعلية قديماً وحديثاً تركز في جانب كبير منهُ على محاولة تفسير هذه الظاهرة والتنبؤ بآثارها، وأدى ذلك إلى تعدد واضح في طرق قياسها وتنوع مناهج البحث فيها، وتباين أساليب وصفها وقاد ذلك إلى ظهور مداخل تباينت في اتجاهاتها، ولعل من أبرز المداخل هي: (خوين، ٢٠٠٩، ١٠)

١. مدخل الأهداف: ينظر للفاعلية التنظيمية في ضوء هذا المدخل على أنها درجة تحقيق المنظمة لأهدافها.
٢. مدخل الموارد: يركز هذا المدخل على قابلية المنظمة في استغلال بيئتها للحصول على الموارد المختلفة النادرة والقيمة منها، لغرض استخدامها بشكل فعال لتحقيق الأهداف المرسومة وللمحافظة على التوازن والاستقرار.
٣. مدخل العمليات الإدارية: بموجبهِ يتم تقييم الفاعلية من خلال قدرة المنظمة على الأداء الكفؤ للوظائف الإدارية مثل إتخاذ القرار، التخطيط، الموازنة.
٤. مدخل المنتفعين الإستراتيجيين: يفترض أصحاب هذا المدخل أن الفاعلية التنظيمية تكمن في قدرتها على تقديم ما يرضي المنتفعين منها، سواء كانوا من البيئة الداخلية أو الخارجية المحيطة بها، ليضمنوا لها استمرارها وبقائها.
٥. مدخل القيم التنافسية: يفترض هذا المدخل بأن معيار الفاعلية هو معيار شخصي يعتمد بشكل أساسي على القيم الشخصية التي يمتلكها الشخص المقيم وعلى تفضيلاتهِ ورغباتهِ.
٦. مدخل إدارة الجودة الشاملة: يؤكد هذا المدخل على أن الفاعلية التنظيمية تشمل مؤشرات شاملة لكل الأطراف ذات العلاقة القريبة والبعيدة بعمل المنظمة، إذ يهتم بثلاثة عناصر أساسية هي الزبائن والتحسين المستمر واعتماد نمط عمل الفرق.
٧. مدخل التطور التنظيمي: وينظر للفاعلية عبر حل مشاكل التنظيم وتجديد القدرات.

المحور الثالث: الإطار الميداني للبحث

أولاً: وصف متغيرات البحث وتشخيصها

١. وصف متغير التخطيط الإستراتيجي: يتضح من خلال الجدول (٣) أن إجابات الأفراد المبحوثين حول هذا المتغير من خلال مؤشراتهِ (X1-X12) كانت باتجاه الاتفاق وبنسبة (٧٢,٣٦) من تلك الإجابات، في حين بلغت نسبة عدم الاتفاق (١١,٩٥) ونسبة المحايدين (١٥,٦٩) والذي جاء كلهُ بوسط حسابي قدرهُ (٢,٦٠). ومن أهم المؤشرات التي ساهمت في إغناء نسبة الاتفاق هو المؤشر (X7)، والذي ينص على (يسعى التخطيط الإستراتيجي للمنظمة المبحوثة إلى تبسيط إجراءات العمل للعاملين)، إذ حصل على نسبة اتفاق (٨٥,٠٠) وبوسط حسابي قدرهُ (٢,٨٥)، وكذلك المؤشر (X1) والذي ينص على (تمتلك المنظمة المبحوثة رؤية واضحة حول ما تريد إن تصل إليهِ)، إذ حصل على نسبة اتفاق بنسبة (٨٣,٣٣) وبوسط حسابي قدرهُ (٢,٨٠).

الجدول (٣): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية للتخطيط الإستراتيجي

المؤشرات	أتفق		محايد		لا أتفق		الوسط الحسابي
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
X1	50	83.33	8	13.33	2	3.33	2.80
X2	49	81.67	9	15.00	2	3.33	2.78
X3	46	76.67	11	18.33	3	5.00	2.72
X4	42	70.00	10	16.67	8	13.33	2.57
X5	30	50.00	10	16.67	20	33.33	2.17
X6	40	66.67	15	25.00	5	8.33	2.58
X7	51	85.00	9	15.00	0	0.00	2.85
X8	41	68.33	9	15.00	10	16.67	2.52

X9	43	71.67	7	11.67	10	16.67	2.55
X10	44	73.33	10	16.67	6	10.00	2.63
X11	46	76.67	4	6.67	10	16.67	2.60
X12	39	65.00	11	18.33	10	16.67	2.48
المعدل الكلي	72.36		15.69		11.95		2.60

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج البرمجية SPSS.

٢. وصف متغير الفاعلية التنظيمية: يتضح من خلال الجدول (٤) أن إجابات الأفراد المبحوثين حول هذا المتغير من خلال مؤشراتهِ (Y1-Y12) تميل باتجاه الاتفاق وبنسبة (٨٣,٧٥) من تلك الإجابات، في حين بلغت نسبة عدم الاتفاق (٥,٢٨) ونسبة المحايدين (١٠,٩٧) والذي جاء كلهُ بوسط حسابي قدرهُ (٢,٧٨). ومن أهم المؤشرات التي ساهمت في إغناء نسبة الاتفاق هو المؤشر (Y9) والذي ينص على (تستخدم المنظمة المبحوثة تكنولوجيا المعلومات داخلها)، إذ حصل على نسبة اتفاق (١٠٠,٠٠) وبوسط حسابي قدرهُ (٣,٠٠)، وكذلك المؤشر (Y12) والذي ينص على (تسهل المنظمة المبحوثة تدفق المعلومات بين الأقسام والأفراد)، إذ حصل على نسبة اتفاق بنسبة (٩١,٦٧) وبوسط حسابي قدرهُ (٢,٩٢).

الجدول (٤): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية للفاعلية التنظيمية

المؤشرات	أتفق		محايد		لا أتفق		الوسط الحسابي
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	
Y1	45	75.00	10	16.67	5	8.33	2.67
Y2	52	86.67	8	13.33	0	0.00	2.87
Y3	50	83.33	8	13.33	2	3.33	2.80
Y4	46	76.67	7	11.67	7	11.67	2.65
Y5	49	81.67	6	10.00	5	8.33	2.73
Y6	51	85.00	9	15.00	0	0.00	2.85
Y7	54	90.00	6	10.00	0	0.00	2.90
Y8	51	85.00	5	8.33	4	6.67	2.78

Y9	60	100.00	0	0.00	0	0.00	3.00
Y10	50	83.33	10	16.67	0	0.00	2.83
Y11	40	66.67	5	8.33	15	25.00	2.42
Y12	55	91.67	5	8.33	0	0.00	2.92
المعدل الكلي	83.75		10.97		5.28		2.78

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج البرمجية SPSS.

ثانياً: عرض وتحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث

١. تشير معطيات الجدول (٥) إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠,٧٠٤) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم (الفرضية الأولى) والتي تنص على أنهُ (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية).

الجدول (٥): نتائج علاقة الارتباط بين التخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	التخطيط الإستراتيجي
الفاعلية التنظيمية	**0.704**

N = 60 P<= 0.05

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج البرمجية SPSS.

٢. تشير نتائج تحليل الانحدار والموضحة في الجدول (٦) وجود تأثير ذي دلالة معنوية للتخطيط الإستراتيجي في الفاعلية التنظيمية، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (٢٠,٤٣٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٤,٠٤٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجتي حرية (٥٨،١)، فيما بلغت قيمة معامل

التحديد (R^2) (٠,٤٩٦)، وهذا يعني أن التخطيط الإستراتيجي قد أسهم وفسر (٤٩,٦) من الاختلافات الحاصلة في الفاعلية التنظيمية وأن نحو (٥٠,٤) من المتغيرات هي عشوائية لا يمكن السيطرة عليها أو أنها غير داخلة في أنموذج البحث أصلاً. ومن خلال متابعة معاملات (β) واختبار (T) تبيّن أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (٦,٨١٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧١) عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم (الفرضية الثانية) والتي تنص على أنهُ (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة الجودة الشاملة في الفاعلية التنظيمية).

الجدول (٦): نتائج تأثير التخطيط الإستراتيجي في الفاعلية التنظيمية

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	الفاعلية التنظيمية						
	B		T		R^2	F	
	β_0	β_1	المحسوبة	الجدولية		المحسوبة	الجدولية
التخطيط الإستراتيجي	0.874	1.162	6.812	1.671	0.496	20.432	4.043

df = (1,58) P <= 0.05 N = 60

المصدر: إعداد الباحثان في ضوء نتائج البرمجية SPSS.

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

في ضوء ما تناولهُ الباحثان في الإطار النظري والميداني، تبلورت جملة من الاستنتاجات الميدانية والتي تُشكّل قاعدة أساسية يمكن اعتمادها في بناء المقترحات وهي كالآتي:

١. تتجه إجابات الأفراد المبحوثين نحو الاتفاق عن أغلب الفقرات المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي على مستوى المنظمة المبحوثة.

٢. تتجه إجابات الأفراد المبحوثين نحو الاتفاق عن أغلب الفقرات المتعلقة بالفاعلية التنظيمية على مستوى المنظمة المبحوثة.
٣. أظهرت نتائج الوصف والتشخيص أن المنظمة المبحوثة تسعى من خلال التخطيط الإستراتيجي إلى تبسيط إجراءات العمل للعاملين وبنسبة (٨٥%).
٤. أفرزت نتائج الوصف والتشخيص أن المنظمة المبحوثة تستخدم تكنولوجيا المعلومات داخلها وبنسبة (١٠٠%).
٥. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط معنوية بين التخطيط الإستراتيجي والفاعلية التنظيمية على مستوى المنظمة المبحوثة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (٠,٧٠٤).
٦. توصل البحث إلى وجود تأثير معنوي للتخطيط الإستراتيجي في الفاعلية التنظيمية على مستوى المنظمة المبحوثة، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2)(٠,٤٩٦).

ثانياً: المقترحات

استكمالاً للمتطلبات المنهجية، وجدَ الباحثان أنهُ من المفيد تقديم المقترحات الآتية:

١. زيادة اهتمام إدارة المنظمة المبحوثة بالتخطيط الإستراتيجي لما لهُ من أثر كبير في تعزيز الفاعلية التنظيمية وزيادة كفاءة العاملين وتحسين أداء المنظمة ككل.
٢. الابتعاد عن التخطيط طويل الأمد واستبدالهِ بالتخطيط الاستراتيجي المستند إلى أهداف قصيرة ومتوسطة تتناسب مع المتغيرات البيئية المتسارعة ومراجعة عملية التخطيط الإستراتيجي على أساس يومي أو شهري أو فصلي ووفق مقتضيات الحالة.

٣. الاستمرار بممارسة وتطبيق عملية التخطيط الاستراتيجي من قبل المنظمة المبحوثة بإعتبارها أداة إدارية تساعدها على التكيف والتأقلم مع ظروف بيئتها الداخلية والخارجية.
٤. الاستمرار في عقد التدريبات المتخصصة في موضوع التخطيط الإستراتيجي للإدارات العليا وللعاملين بهدف تنمية مهاراتهم في هذا المجال.
٥. الانفتاح على العالم من حيث تدريب وتطوير العنصر البشري بوصفهِ الرأسمال الحقيقي للعمل داخل المنظمة وتبادل الخبرات والمساهمة بالمؤتمرات لتعزيز الفاعلية التنظيمية.
٦. استثمار المعرفة الظاهرة المتوافرة لدى المنظمة المبحوثة في تحفيز المديرون بما يعزز الفاعلية التنظيمية.

المصادر

١. بنات، ماهر صالح، ٢٠٠٢، الفعالية التنظيمية للجامعات الفلسطينية: الجامعة الإسلامية بغزة – دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
٢. الحوت، محمد صبري وتوفيق، صلاح الدين محمد وعبدالمطلب، أحمد عابد إبراهيم، ٢٠١٥، منهجية التخطيط الإستراتيجي للجامعة، كلية التربية، جامعة بنهـــــا، مصر.
٣. خوين، سندس رضيوي، ٢٠٠٩، الثقافة التنظيمية وفاعلية المنظمة / دراسة مقارنة بين الكليات العلمية والإنسانية في جامعة بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٧٥، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.

٤. دوسة، طالب أصغر وحسين، سوسن جواد، ٢٠٠٧، دور إدارة المعرفة في تحقيق الفاعلية التنظيمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٣، العدد ٤٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٥. رفاعي، ممدوح عبدالعزيز محمد، ٢٠٠٣، أثر تطبيق ثقافة الجودة الشاملة على الفعالية التنظيمية / دراسة تطبيقية على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بمدينة العاشر من رمضان، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

٦. الساعدي، مؤيد والغرباوي، جواد سلمان طاهر، ٢٠١٠، تأثير التخطيط الإستراتيجي على فاعلية وزارة الدفاع العراقية / دراسة استطلاعية تحليلية لأراء عينة من القيادات العسكرية العليا، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

٧. السعيدي، أحمد، ٢٠١٠، التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بفعالية الأداء المؤسسي / دراسة تطبيقية على شركات تكنولوجيا المعلومات بسلطنة عُمان، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية العالمية.

٨. الصالح، محمد بن علي ومحاسنة، جمال ناجي عبد وعيسى، عبدالناصر عبدالله محمد، ٢٠١٧، تأثير التخطيط الإستراتيجي على أداء وإنتاجية قطاعي التعليم العام والجامعي بمنطقة الجوف، مجلة كلية التربية، العدد ١٧٦، الجزء الأول، جامعة الأزهر.

٩. صيام، آمال نمر حسن، ٢٠١٠، تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بأداء المؤسسات، الأهلية النسوية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين.

١٠. عبدالرازق، رمضان مصطفى، ٢٠١٢، التخطيط الإستراتيجي، جامعة الإسكندرية، مصر.

١١. الغوطي، محمود أحمد سالم، ٢٠١٧، دور التخطيط الإستراتيجي في رفع الكفاءة الإنتاجية لدى العاملين في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الملاحق: استمارة استبانه

١. معلومات عامة

- ✓ الجنس: .....
- ✓ العنوان الوظيفي: .....

٢. التخطيط الإستراتيجي

	المؤشرات	أتفق	محايد	لا أتفق
١	تمتلك المنظمة المبحوثة رؤية واضحة حول ما تريد إن تصل إليه.			
٢	تترجم المنظمة المبحوثة الغايات والبدائل الإستراتيجية إلى سياسات وخطط وبرامج وموازنات.			
٣	يسهم التخطيط الإستراتيجي في تحديد إحتياجات المنظمة المبحوثة من الموارد المادية التكنولوجية اللازمة.			
٤	لدى المنظمة المبحوثة القابلية العالية على مواجهة التهديدات والتحديات الإستراتيجية التي تواجهها في المستقبل.			
٥	تقوم المنظمة المبحوثة بعرض الخطط الإستراتيجية والبرامج على كافة الإدارات للحصول على آرائها وملاحظاتها عليها قبل إقرارها.			
٦	يسهم التخطيط الإستراتيجي في تحديد إحتياجات المنظمة المبحوثة من الموارد البشرية بدقة.			
٧	يسعى التخطيط الإستراتيجي للمنظمة المبحوثة إلى تبسيط إجراءات العمل للعاملين.			
٨	إن المنظمة المبحوثة قادرة على التكيف لمختلف الظروف والأوضاع الداخلية والإقليمية التي تواجهها.			
٩	تسهم صياغة الخطة الإستراتيجية للمنظمة المبحوثة في تحديد نمط القيادة والإدارة الفاعلة لضمان استمرارية أداء العاملين بكفاءة عالية.			
١٠	تترجم الغايات والأهداف طويلة الأجل للمنظمة المبحوثة إلى أهداف متوسطة وقصيرة موضوعة في برامج زمنية.			
١١	يسهم التخطيط الإستراتيجي في زيادة قدرات العاملين على تقديم الخدمة بدرجة عالية من الدقة والموثوقية.			
١٢	يسهم التخطيط الإستراتيجي للمنظمة المبحوثة في وضع نماذج وأنظمة إدارية متطورة لإدارة شؤون العاملين.			

٣. الفاعلية التنظيمية

	المؤشرات	أتفق	محايد	لا أتفق
١	تستطيع المنظمة المبحوثة أن تتكيف مع الظروف والأوضاع البيئية المختلفة.			
٢	تعمل المنظمة المبحوثة على تهيئة عاملين كفوئين لأداء مهامهم وفقاً للخطط الموضوعة.			
٣	تسعى المنظمة المبحوثة للحصول على التقديرات الإبداعية.			
٤	تستطيع المنظمة المبحوثة أن توسع القوى العاملة بدون جهد كبير.			
٥	توجد اتصالات بين مختلف المستويات داخل المنظمة المبحوثة لتبادل المعلومات.			
٦	تسعى المنظمة المبحوثة إلى ربط برامج التحفيز مع إنتاجية العاملين.			
٧	لدى المنظمة المبحوثة قدرات مميزة في الاحتفاظ بالعاملين ذو المعرفة المتراكمة.			
٨	تستخدم المنظمة المبحوثة برامج توظيف فاعلة تستهدف المهارة والمعرفة الإبداعية لدى العاملين.			
٩	تستخدم المنظمة المبحوثة تكنولوجيا المعلومات داخلها.			
١٠	تأخذ المنظمة المبحوثة بالمقترحات الجديدة التي يطرحها العاملون حول العمل.			
١١	تستطيع المنظمة المبحوثة أن تستجيب لمتغيرات البيئة الخارجية.			
١٢	تسهل المنظمة المبحوثة تدفق المعلومات بين الأقسام والأفراد.			

التشبيه في اشعار نيمايوشيج

إعداد

م.د. محمد مصلح مهدي صالح

DR. Mohammed Musleh Mahdi Saleh

miraqmd78@gmail.com

٠٧٧٠٧٩٦٧٢٢٢

وزارت آموزش عالی وپژوهش علمی

بررسی تشبیه در اشعار نیما یوشیج

نگارش

دكتر محمد مصلح مهدي صالح

Mohammed Musleh Mahdi Saleh

miraqmd78@gmail.com

٠٧٧٠٧٩٦٧٢٢٢

الخلاصة :-

استخدم الشاعر نيما يوشيج التشبيهات الخيالية في تشبيهاته فمن مجموع ١٦٩ تشبيه مفصل في اثاره لاحظنا وجود ١٠٦ من التشبيهات الخيالية ، وهذا العدد يبين ان ٦٢,٨ % من مجموع اوجه الشبه هي تشبيهات خيالية .

جرى في هذا البحث تحليل العلاقة بين اوجه الشبه الخيالية والمشبه والمشبه به .

ان الخصوصية البارزة في هذا الركن من التشبيهات عند الشاعر هي استعماله للحالات والصفات الانسانية.

استطاع شاعرنا من خلال الاستفادة من هذا النوع من الصور الخيالية ان يجعل صنعة التشبيه توأما مع التشخيص ، فمن ناحية الكثرة وجدنا ان هذا النوع من الصور يشمل على ٧٩ تشبيه ، بحيث يكون مجموعها يعادل ٧٤,٥ % من مجموع التشبيهات .

اما في النماذج الاخرى التي تتمتع بعدد اقل من ذلك ، يكون وجه الشبه له دور في التجسيم والايهام واثارة الاحاسيس بين المشبه والمشبه به .

Abstract:-

The Post used fictional Simulations and out of a total (169) simulations, We Found (106) Fictional Simulations . This figure Shows that (% 62.8) of all Simulations Fictional Similes . In This Search We Found the relationship between the topic and vachial .

The salient peculiarity of this pillar of the poet is its use of human qualities .

Through the use of imaginative images, the poet was able to make the analog work a twin with the diagnosis .

On the hand we found that this type of picture contains 79 simulation totaling 79.5% of the total .

In other models which have less than that the similarity has a role in arousing feeling between the topic and vehical

پیشگفتار

علی اسفندیاری ملقب به نیما یوشیج مردی بود که با مجموعه شعر افسانه، که بیانیه ی شعر نو فارسی بود، انقلاب بزرگی در فضای شعر ایران ایجاد کرد؛ او آگاهانه کمر همت بست تا تمام پایه و اساس شعر کهن فارسی را به چالش بکشد. نیما یوشیج برای این هنر خود نام «شعر نو» را انتخاب کرد

نیما یوشیج در ۲۱ آبان ۱۲۷۶ در منطقه ای به نام یوش در نزدیکی کوه البرز که از توابع شهر نور مازندران می باشد، متولد شد. پدرش ابراهیم خان اعظام السلطنه نام داشت و شغل او گله داری و کشاورزی بود. نیما از همان کودکی اسب سواری، تیراندازی و چگونگی زندگی روستایی را از پدرش فرا گرفت. وی ابتدا خواندن و نوشتن را نزد آخوند روستا یاد گرفت، ولی به خاطر آزار و اذیت های او، از معلم خویش راضی نبود. خانواده ی نیما در یازده سالگی به تهران نقل مکان کردند و در خانه ای اجاره ای، در کنار مدرسه ی دارالشفا، روبه روی مسجد شاه که یکی از مراکز فعالیت مشروطه خواهان بود، ساکن شدند.

نیما ابتدا در دبستان حیات جاوید درس می خواند ولی پس از مدتی به یک مدرسه کاتولیک که در آن زمان مدرسه «سن لویی» نام داشت، فرستاده شد. سپس مورد تربیت و تشویق یک معلم خوش رفتار قرار گرفت، او کسی نبود به جز «نظام وفا» که امروزه شاعر به نامی می باشد. او بود که نیما را به شعر گفتن ترغیب کرد. نیما ابتدا سرودن شعر را به سبک خراسانی آغاز کرد.

نیما یوشیج در ۲۲ سالگی استخدام وزارت دارایی شد، ولی پس از مدتی آن را رها کرد. او اولین شعر خود را در سن ۲۳ سالگی سرود که مثنوی بلند «قصه ی

رنگ پریده» نام دارد. خود نیما این شعرش را اثری بچگانه نامیده است. در سال ۱۳۰۰ بود که اسم خود را عوض کرد و نام نیما را که به معنی کمان بزرگ است، برای خود انتخاب کرد. در دی ماه سال ۱۳۰۱ مجموعه شعر «افسانه» را سرود و شعرهایش را با نام نیما امضا کرد. او این اثر خود را که به نوعی سنگ بنای شعر نو بود، به استاد خود، نظام وفا، تقدیم کرد. سپس قسمت هایی از مجموعه ی افسانه را در مجله ی قرن بیستم که میرزاده عشقی سردبیر آن بود به چاپ رساند. همزمان با انتشار این مجموعه، جمعی از شاعران پیرو سبک کهن شعر فارسی مانند ملک الشعرای بهار و مهدی حمیدی به شدت با او به مخالفت پرداختند، و حتی برخی از شاعران سنتی به مسخره کردن و آزار او روی آوردند.

نیما یوشیج در سال ۱۳۱۷ عضو هیات تحریریه مجله ی موسیقی شد و به فعالیت های مطبوعاتی مشغول شد. او در آن جا در کنار افراد شاخصی مانند محمد ضیاء هشترودی، عبدالحسین نوشین و صادق هدایت کار می کرد. سپس شعرهای «ققنوس» و «غراب» را که سروده بود، به همراه مقاله بلند «ارزش احساسات در زندگی هنرپیشگان» چاپ کرد.

جنبش جنگل، انقلاب مشروطه و تاسیس جمهوری سرخ گیلان همه در دوران نوجوانی و جوانی نیما یوشیج اتفاق افتاد و او نمی توانست نسبت به این توفان های اجتماعی بی تفاوت باشد. وی از نظر سیاسی طرز فکری چپ گرایانه داشت و با نشریه ایران سرخ که یکی از نشریه های حزب کمونیست ایران بود و در رشت چاپ می شد، همکاری قلمی داشت. او حتی تصمیم گرفت به میرزا کوچک خان جنگلی ملحق شود و با او به جنگ برود و جان خود را فدا کند.

نیما یوشیج در اوایل جوانی خود دلباخته ی دختری شد، ولی به خاطر اختلاف مذهب موفق نشد با او ازدواج کند. پس از گذشت مدتی از این شکست عشقی، برای بار دوم عاشق یک دختر روستایی به نام صفورا شد و قصد داشت با او ازدواج کند؛ ولی صفورا قبول نکرد به شهر نقل مکان کند، به همین خاطر دومین شکست عشقی نیما رقم خورد. نیما یوشیج سرانجام در ششم اردیبهشت ماه سال ۱۳۰۵ با عالیه جهانگیری، دختر میرزا اسماعیل شیرازی و خواهر زاده ی جهانگیرخان صوراسرافیل، ازدواج کرد و دقیقا یک ماه پس از ازدواجش، پدرش ابراهیم نوری دار فانی را وداع گفت. در همین زمان بود که به خاطر بیکاری عملا خانه نشین شده بود و در تنهایی و سکوت به سرودن شعر می پرداخت. در سال ۱۳۰۷ محل کار همسر نیما به شهر بابل منتقل شد، نیما همراه او به بابل رفت و پس از یک سال به شهر رشت نقل مکان کردند. پس از گذشت ١٦ سال از زندگی مشترک نیما و عالیه بالاخره صاحب فرزند شدند. پسر آن ها به نام «شراگیم» در سال ۱۳۲۱ متولد شد. وی در حال حاضر در کشور آمریکا اقامت دارد.

این شاعر بزرگ و گرانقدر به دلیل سرمای شدید روستای یوش، به بیماری ذات الریه مبتلا شده بود. وی برای درمان به تهران رفت ولی روند درمان هیچ تاثیری نداشت و بهبودی حاصل نشد. نیما یوشیج سرانجام در سیزدهم دی ماه ۱۳۳۸ از دنیا رفت وی ابتدا در امامزاده عبدالله تهران به خاک سپرده شد، ولی در سال ۱۳۷۲ بنا به وصیت خود او، پیکرش را به خانه اش در یوش منتقل نمودند. آرامگاه نیما یوشیج در حیاط خانه و در کنار آرامگاه خواهرش بهجت الزمان اسفندیاری و سیروس طاهباز نویسنده و مترجم ایرانی قرار دارد.

تشبيه در شعر نيما

بررسي وتحقيق درتشبيهات نيما،نشان مي دهدكه مشبه ومشبه به هاي نيما بيشتر حسي و از حوزة محسوسات هستند.تشبيهات مفصل و مفرد به مفرد ،بسامد بالايي دارند. طبيعت و عناصرطبيعي عنصراصلي شعر نيماست؛ نيما شاعرِ طبيعت است . تشبيهات او ساده و قابل درك براي خواننده است. اكثر تشبيهات با متن و محتواي متن ارتباط تنگاتنگ دارد.

وجه شبه، رابطة شباهت ميان مشبه و مشبه به را گويند. بحث در مورد اين ركن مهمترين بحث تشبيه است، چون وجه شبه جهان بيني و وسعت تخيل شاعر را نشان مي دهد. در كتب بيان تقسيم بندي هايي از وجه شبه ارائه كرده اند. يكي از مشهورترين تقسيم بندي ها، تفكيك وجه شبه به دو گروه «حسي» و «عقلي» است. خطيب قزويني و جرجاني هر دو اين تقسيم بندي را دارند.

وجه شبه حسي: وجه شبهي است كه با يكي از حواس پنجگانه درك شود. مثال جرجاني در اين مورد تشبيه «برق» به «شمشير» است و يا تشبيه «ثريا» به خوشه انگور.

وجه شبه عقلي: وجه شبهي است كه با حواس ظاهري قابل درك و دريافت نيست. خطيب قزويني در اين مورد تشبيه «اصحاب پيامبر» به «ستارگان» در هدايت را بمي آورد.

وجه شبه از سويي ديگر به «خيالي» و «حقيقي» نيز قابل تقسيم است. اين نوع تقسيم بندي نيز هم در اسرارالبلاغه و هم در كتاب تفتازاني آمده است :

وجه شبه حقيقي: وجه شبهي است كه هم در مشبه و هم در مشبه به وجود دارد. مانند تشبيه «صورت» به «گل سرخ» در سرخي يا تشبيه «صداي كاروان» به صداي «بچه جوجه ها»

وجه شبه خيالي: وجه شبه در مشبه و مشبه به ها يا يكي از اين دو ركن تخيلي است و در عالم واقع تحقق ندارد. مانند تشبيه «بدعت و جهل» در سياهي به «ظلمت» كه سياهي براي بدعت و جهل غيرواقعي و تخيلي است.

وجوه شباهت حسي و حقيقي در شعر نيما يوشيج بسيار فراوان است. با اين حال ويژه ترين تشبيهات نيما تشبيهاتي است كه شاعر در آنها از وجه شبه هاي خيالي بهره برده است .آنچه در تعيين سبك تصويرسازي شاعران اهميت بسيار دارد، تنها تقسيم بندي وجه شبه به خيالي و حقيقي نيست بلكه ما بايد بدانيم كه هر شاعر از چه صورت يا صورتهاي خيالي در رابطه با مشبه و مشبه به بهره گرفته است. گوتلي (Goatly) در كتاب خود تحت عنوان "Metaphor of language The" "- «زبان استعاره ها» - به اين مسأله پرداخته است. از نظر او وجه شبه ميتواند از سه طريق با مشبه و مشبه به ارتباط برقرار كند

١. ضروري بودن وجه شبه: براي هر يك از طرفين مانند تيرگي و تاريكي براي «گور» در تشبيه «شب» به آن كه تيرگي هم براي «شب» و هم براي «گور» ضروري است

٢. مورد انتظار بودن وجه شبه: مانند تيره بودن كه در تشبيه «ابر» به «خط» براي هر دو سوي تصوير مورد انتظار است: ابرها مثل خطي تيره روي كوه .

٣. محتمل بودن وجه شبه: بنظر مي رسد محتمل بودن در طبقه بندي فوق را ميتوانيم به «خيالي بودن» تأويل كنيم. مثال گوتلي در اين مورد برهنه بودن براي

مكان سرودخواني در تشبيه شاخه ها به آن است .در تشبيه زير نيز وجه شبه يعني «غماز شده» با هر دو سوي تصوير يعني با «هر چيز» و «مهتاب» رابطه اي خيالي برقرار مي كند :

تو بگو از چه در اين مدت عمر هر چيزي غماز شده؟ / همچنان كه مهتاب / در سخن چيني خود با مرداب

در زير با مثال هاي ديگر از اشعار نيما، اين سه نوع رابطه نشان داده شده است : در تشبيه «جويبار» به «عاشق» رابطه وجه شبه با مشبه اين چنين است :

١. در حركت بودن (مورد انتظار)
٢. رنج كشيدن براي رسيدن به معشوق (محتمل)

چنان چه ديده مي شود در مثال بالا وجه شباهت خيالي با نوعي شخصيت بخشي قابل اسناد به مشبه و مشبه به است. گريه كردن براي جويبار در صورت شخصيت بخشي بدان ها محتمل است.

خيالي بودن وجه شبه شاخصة اصلي تصاوير تشبيهي شاعران مكتب سمبوليسم و رمانتيسم است. نيما نيز با توجه به ديدگاه رمانتيكيش طبيعت را با خود همسو و همراه مي كند و صفات و حالات انساني را به اشيا و پديده هاي پيرامون تسرّي مي دهد. چنين نگرشي شاعر را بر آن ميدارد تا در قلمرو تشبيه، در نمونه هاي فراوان از وجه شبه هايي خاص بهره ببرد؛ وجه شبه هايي خيالي كه در غالب موارد در صورت شخصيت بخشي به مشبه يا مشبه به و يا به صورت هنري تر در صورت تشخيص هر دو ركن تشبيه قابل اسناد به آنهاست. اين ويژگي كه در بسياري از تصاوير تشبيهي نيما ديده مي شود تشبيهات او را با تشخيص در مي آميزد. بهره گيري از وجه شبه هاي خيالي، شعر نيما را از اشعار سبك خراساني

متمايز مي كند. در سبك خراساني خيال شعري شاعران توصيفگر و منعكس كننده بود و سرايندگان مي كوشيدند تا بدون تصرف خيالي در شيء، صرفاً به توصيف مستقيم و صريح طبيعت بپردازند. در نقطه مقابل اين تشبيهات، تصاوير تشبيهي آثار عارفانه قرار دارند. در اين آثار، بويژه در غزليات مولانا، به تشبيهاتي بر مي خوريم كه وجه شبه ها با رنگ سورئاليستي كه به تشبيه مي دهد، براي يك يا حتي براي هر دو ركن تصوير غيرممكن هستند و با شخصيت بخشي و يا حتي با تأويل رمزگونه نيز قابل درك و دريافت نيستند. اما همانطور كه گفته شد نيما در بهترين و شاخص ترين تصاوير تشبيهي خود وجه شبه هايي را برگزيده است تا بتواند با يك يا در نمونه هايي كمتر حتي با هر دو ركن اصلي تشبيه پيوندي هنري از نوع تشخيص داشته باشد. در موارد ديگر كه از فراوانيای كمتر برخوردار است نيز وجه شبه رابطه هايي از نوع تجسم بخشي، ايهامي و حس آميزي با مشبه و مشبه به برقرار مي كند. نيما از سال ١٣١٦ و با آفرينش ققنوس توانست موقعيت خود را به عنوان شاعري صاحب سبك در عرصه شعر فارسي تثبيت كند. نيما در قلمرو تشبيه در بسياري از تشبيهات مفصل خود از «فعل» به عنوان وجه شبه بهره برده است. در اين نمونه ها گاهي انسان و يا ديگر جانداران به عنوان مشبه به قرار مي گيرند و مشبه عقلي و يا مشبه به محسوس غيرجاندار با فعل مربوط به جاندار رابطه اي خيالي از نوع تشخيص و يا جان بخشي برقرار مي كند

شوق صحبت بود مرغي / اين زمان پرواز كرده سوي بيغوله پريده شهرهمچو مرغي كه به هوش آيد باز / جان برده به در

در نمونة اول، جمله «پرواز كرده، سوي بيغوله پريده» وجه شبه مركبي است كه براي «مرغ» حقيقي است، اما براي «شوق صحبت»، استعاري است و شاعر با

ايـن فعـل توانست امري انتزاعي را به صورت جاندار نشان دهد. در نمونه دوم «جان بـرده بـه در» عبارتي است كه براي «مرغ» كه مشبه بهي جاندار است حقيقـي اسـت، امـا بـراي «شهر» در صورت شخصيت بخشي به آن قابل تصور است. البته درنمونه هايي كمتر نيز مانند نمونة زير شخصيت بخشي و جاندارانگاري مورد نظر نيست :

و مانند چراغ من كه سوسو ميزند در پنجـره مـن / نگـاه چشـم سـوزانش ـ اميدانگيز با من / در اين تاريك منزل ميزند سوسو

فعل با مشبه به استعاره ايجاد كند: در اين گروه، فعل با مشبه رابطه اي حقيقي و بـا مشبه به رابطه اي خيالي برقرار مي كند. گر زآنكه همچو آتش خندد موافقي

در نمونه فوق «خنديدن» فعلي انساني است كه به صورت خيالي و بـا تشـخيص به مشبه به يعني «آتش» نسبت داده شده اسـت. در حـالي كـه ايـن فعـل بـراي مشـبه ضروري يا مورد انتظار است. نمونه هايي ديگر در اين مورد :

هنوز از شب دمي باقي است ميخواند در او شبگير/ .../ به مانند خيـال عشـق تلخ من كه ميخواند اوآخر ز جاي خاست چو دودي / چون آرزوي روز جواني

فعل با هر دو سوي تشبيه استعاره ايجاد مي كند: در اين تصـاوير، قـدرت تخيـل شـاعر، مشبه و مشبه به را در يك يا چند ويژگي خيالي به صورتي هنرمندانـه بـه هـم پيونـد داده است. بديهي است اين تصاوير به جهت ارتباط خيالي وجه شبه با هر دو ركن تصوير نسبت به موارد قبل از ارزش هنريي بيشتـر برخـوردار اسـت.

شب چون ذره دويده در عروق دنياي زبون

در مصراع بالا «دويدن» كه يكي از افعال مربوط به جانداران است، تنها در صورت شخصيت بخشي به «شب» و «ذره» قابل اسناد است .نمونه زير نيز مثالي ديگر در همين رابطه است :

راه كوتاه كن آوايش برداشته رقص از ره دور/ چو پيام نفس كوكبة صبح سفيد

در ذيل رابطه وجه شبه با مشبه و مشبه به تشبيهات حسي و عقلي را بررسي مي كنيم. تشبيه هاي محسوس به محسوس

١. **شخصيت بخشي به مشبه:** در اين تصاوير وجه شبه كه يكي از صفات و حالات انسان است به مشبه بي جان شخصيت مي دهد.

مثل آن زن كه به كومه است خموش / بي زبان است همه چيز وز يك سوي زبان است دراز آتش لبهاي عاشقي است گشاده به رنگ خون / بيمار دردها كه بدان روي زردگون / رو كرده است سوي جهان پر از فسون

در نمونه اول صفت «بي زبان» براي «زن» مورد انتظار است، اما در ارتباط با مشبه يعني «همه چيز» در صورت شخصيت بخشي به آن قابل تصور است. در نمونه دوم نيز جمله «بدان روي زردگون / رو كرده است سوي جهان پر از فسون ـ وجه شبه مركبي است كه به «آتش» شخصيتي انسان بخشيده است، اما براي «بيمار دردها» مورد انتظار است.

در مثالهاي زير نيز همين ويژگي دنبال مي شود:

باد همچنان ديوانگان تا زنده سوي كوهسار آمد شهر ديري است كه رفته است به خواب / ... / مرده را ميماند كه در او نيست كه نيست / نه جلايي با جان نه تكاني در تن

٢. **شخصيت بخشي به مشبه به:** در اين تصاوير، وجه شبه با مشبه به كه غالباً عنصري از عناصر طبيعت است، رابطه اي خيالي مبتني بر تشخيص برقرار مي كند.

همچو راهي متروك / كز ميان خس و خاشاك بيابان شده گم / مرد زنداني تنهاست

در نمونة فوق وجه شبه «تنهايي» براي «مرد زنداني» ضروري است. اما اسناد اين صفت به «راه» كه مشبه به است با تشخيص همراه است. اين تصاوير از آن جهت كه شاعر، عنصري طبيعي را در صفتي انساني اجلي و اعرف از انسان تلقي كرده و آن را در جايگاه مشبه به و انسان را به عنوان مشبه قرار داده است، بسيار زيبا و خيالي است. در اين تشبيهات، وجه شبه به جاي مشبه به از مشبه گرفته شده است و صفات و حالاتي كه به مشبه به نسبت داده مي شود، در واقع ويژگي ها و خصوصيات مشبه است. چنانكه در تصوير زير «مانده مي ماند و تحقير شده» از جملة صفاتي است كه براي مشبه يعني «او» مورد انتظار است، اما اسناد اين صفت به «پاره كلوخ» اسنادي خيالي از نوع تشخيص است: او در آن همچو به تيپا شده اي پاره كلوخ / مانده مي ماند و تحقير شده

نمونه هايي ديگر در اين مورد : آن نگارين همچو گل در خنده شيرين خود بشكفت پس چو امواجي كه از ساحل گريزانند و هم بر سوي ساحل باز مي آيند يا قطار دلرباي روشنان در يك شب غمناك / ... / راه خود بگرفتم اندر پيش

٣. **شخصيت بخشي به مشبه و مشبه به:** اين نوع، مشتمل بر تشبيهاتي است، كه در آنها وجه شبه به هر دو سوي تصوير شخصيتي انساني مي بخشد: راه مانند رگي در پوست / تن بپوشيده و گريزان است

تشبيه بالا دو وجه شبه دارد: « با تن پوشيده شده »و « گريزان بودن ». اسناد با تن پوشيده شده تنها براي مشبه «راه» جنبه خيالي دارد . اما «گريزان بودن » هم براي «راه» و هم براي «رگ» خيالي و با تشخص همراه است.

نمونه هاي زير نيز از اين قبيل است : يا درختي «ريس» كه مانند مخمل بر سر سنگي لميده است صداي قلاده هاى گردن هاي محرومان / (چون صدا پرداز پاهاشان به زنجير / رقص لغزان شكستن را مي آغازد هر دم گل سفيد كه مانند روي گل با شب فسانه گوست

و چو شمعي در تك گوري / كورموزي چشمشان در كاسه سر از پريشاني

۴. **آميزش حواس**: صنعت حس آميزي در اشعار نيما نمونه هاي متعددي دارد، اما در مواردي نادر وجه شبه با دو سوي تشبيه پيوندي استعاري از نوع حس آميزي برقرار مي كند:

بديدم نيزه ها بيرون به سنگ از سنگ چون پيغام دشمن تلخ

در نمونه اول وجه شبه يعني «تلخ» كه از محسوسات حس چشايي است، با هر دو سوي تشبيه يعني «نيزه» و «پيغام» كه خود به دو حس متفاوت بينايي و شنوايي تعلق دارد، پيوندي مبتني بر حس آميزي برقرار كرده است

تشبيه معقول به محسوس

۱. **شخصيت بخشي و جاندار انگاري مشبه**: در اين موارد شخصيت بخشي و جان بخشي به امر انتزاعي مد نظر است

ليك فكريش به سر مي گذرد / همچو مرغي كه بگيرد پرواز / هوس دانه اش از جا برده / مي دهد سوي بچه هاش آواز

در نمونه فوق تمام جنبه هاي وجه شبه مركب يعني پرواز كردن، از جا بلند شدن و آواز در دادن در ارتباط با مشبه يعني «فكر»، پيوندي خيالي از نوع جان بخشي برقرار مي كند.

٢. **تجسم بخشي به مشبه معقول:** در اين نوع تصاوير، وجه شبه يكي از صفات و ملائمات اشياء را به مشبه نسبت مي دهد و مشبه را كه امري انتزاعي و معقول است به صورت يك شي مجسم مي سازد .

زندگاني گوي غلتاني است ميچرخد / بر زمين هاي بسي هموار و ناهموار / از بر سنگي به سنگي تا شود يك روز پاره

در نمونه فوق وجه شبه مركب غلتيدن بر زمين هاي هموار و ناهموار و پاره شدن براي «گوي» مورد انتظار است، اما براي «زندگي» خيالي و با تجسيم همراه است .

در مثالهاي زير نيز رابطة وجه شبه با مشبه معقول بر تجسم بخشي قرار دارد :

وان چنان شام سيه اين روزگاران

و شكنجه به عناد سيهش همچو سيه زندان هاش... غم دنيايي از كوهم گرانتر پيش چشم آمد

از براي زندگي من همه آن خاطرات نغز شيرينند / همچو گردنبندهاي گوهر غلتان و سنگين ...

٣. **شخصيت بخشي به مشبه و مشبه به:** اين دسته مشتمل بر تشبيهاتي است كه در آنها وجه شبه به هر دو سوي تصوير يعني مشبه معقول و مشبه به محسوس شخصيت مي دهد.

و گذشت روزگاران زكف رفته / لحظه هاي دلكش و شيرين / همچو ناقوسي بلند آوا / در مقام دلستاني بود در نمونه فوق « دلستان بودن» هم به مشبه معقول يعني

«گذشت زمان» و هم به مشبه به محسوس يعني «ناقوس» شخصيتي انساني بخشيده است.

مثالهاي زير نمونه هايي ديگر در اين مورد است : وين زندگي آيا چو سحر / همواره لكي ز تيرگي بر روي نخواهدش بودن؟

و خيال كجشان همچو تيري كه بر سوي هدف / با كجي هم آغوش

نطفه بند دوران ليك در خنده چون صبح

در همان هنگام كاشفته پليدي / ميدراند پوست / تا پرّد ز روي خود نمايي در جهان / آنچناني كز دل شب روشن روز سفيدي

تشبيه محسوس به معقول

١. **تجسم بخشي به مشبه به:** در اين گروه تشبيهاتي قرار مي گيرد كه در آن ها وجه شبه براي مشبه، ضروري يا مورد انتظار و براي مشبه به محتمل و با تجسم بخشي به آن همراه است.

و با تاريكي پر عمق چو بغض

چنانكه ملاحظه مي شود «پرعمق » براي «تاريكي » مورد انتظار اما براي «بغض» غيرحقيقي و با تجسم بخشي توأم است.

در دل اين شب تاريك چو دوزخ برپا

آوازهاي آدميان را شنيده ام / در گردش شباني سنگين از اندوه هاي من سنگين تر

٢. **تشخيص مشبه به:** در اين دسته تشبيهاتي قرار مي گيرد كه وجه شبه با مشبه به معقول رابطه اي خيالي مبتني بر تشخيص برقرار مي كند.

جهانخواره بر سرير حكمراني چون خيال مرگ بنشسته

خاكدان همچون دل عفريت مرده / گنده دارد تن

در نمونه اول وجه شبه يعني «بنشسته» براي « جهانخواره» مورد انتظار و براي «خيال مرگ» با شخصيت بخشي همراه است . در نمونه دوم نيز گنده دارد تن، وجه شبهي است كه اسناد آن به مشبه به يعني «دل عفريت مرده» با تشخيص توجيه مي شود.

تشبيه معقول به معقول

تجسم بخشي به مشبه و مشبه به: تشبيه دو طرف عقلي در ديوان نيما از فراوانيي كمتر برخوردار است. در اين نمونه ها رابطة وجه شبه با مشبه و مشبه به غالباً براساس تجسم بخشي است.

وز رنگ دراز آروزهايي / همچون خود آرزو عميق

در نمونه فوق «رنگ دراز آرزو» در «عميق بودن» به «آرزو» تشبيه شده است. «عميق» وجه شبهي است كه به هر سوي معقول تصوير جسميت مي بخشد . در مثال هاي زير نيز همين ويژگي ديده مي شود:

بيخود سكوت خانه سرايم را / كرده است چون خيالي ويرانه

در عشق هاي دلكش و شيرين / شيرين چون وعده ها

وجه شبه ايهامي

نيما در نمونه هايي محدود از تشبيهات خود از وجه شبه هاي ايهامي كه ايهام از نوع استخدام را نشان مي دهد، بهره برده است . استخدام در لغت به معني به خدمت خواستن و به خدمت گرفتن است. دراصطلاح آن است كه «لفظي داراي چند معني باشد و آن را طوري در نظم يا نثر بياورند كه با يك جمله يك

معني و با جمله ديگر معني ديگر ببخشد .بيت زير يكي از مثالهاي معروف براي اين آرايه است : شنيدم كه جشني ملوكانه ساخت / چو چنگ اندر آن بزم خلقي نواخت در بيت بالا فعل «نواختن» در مورد «چنگ» بـه معنـي «سـاز زدن » و در مـورد «خلق» به معني «احسان كردن» است. صنعت استخدام يكي از آرايه هاي مهم در علم بديع است، امـا آن چـه مـورد نظـر ماست اهميت اين آرايه در تشبيه است. نيما در نمونه هايي محدود از تشـبيهات خـود از وجه شبه ايهامي بهره برده است. چنانكه در دو نمونه مشابه زير وجه شـبه بـا مشـبه يـك معني و با مشبه به معني حقيقي دارد.

با جنون دشمن وقت كوشيدن نيست / مي به خم ديدي كف جـوش مـي بايـد زد

دل چو درياش به جوش

در نمونه اول مشبه مستتر يعني «انسان» به «مي» تشبيه شده است: انسان بايـد مثل مي جوش بزند. پيداست «جوش زدن» در ارتباط با مشبه يعني «انسان» به معنـي ايهامي خود يعني « بيقرار بودن و هيجاني بودن» بكار رفته، اما در ارتبـاط بـا مشـبه بـه يعني «مي» معني حقيقي دارد . در نمونه دوم نيز «جوش» در ارتباط با مشبه يعني «دل» معنـي مجـازي دارد و به معني «بيقرار بودن و ناآرام بودن» بكار رفته است، امـا ايـن وجـه شـبه در ارتبـاط بـا مشبه به يعني «دريا» به مفهوم حقيقي خود دلالت دارد . تصوير زير نيز نمونه اي ديگر از اين نوع وجه شبه است : ور ز چشم افكنيم همچو سرشك / بر سر دامنت آويخته ام

در تشبيه فوق «از چشم افكندن» وجه شبه است. اين وجه شبه تأويلي در ارتباط بـا «من» در مفهوم كنايي «مورد بي مهري و بي اعتنايي قرار دادن» بكار رفتـه اسـت، امـا در ارتباط با مشبه به يعني «سرشك» مفهوم حقيقي خود را دارد . در نمونه زير برعكس موارد فوق وجه شبه ايهامي در ارتباط با مشبه، معني مجـازي

پيدا ميكند. : و جدار دنده هاي ني به ديوار اتاقم دارد از خشكيش مي تركد / چون دل يـاران كه در هجران ياران

در نمونه فوق «جدار دنده هاي ني» از لحاظ «تركيـدن » بـه «دل يـاران » تشـبيه شده است. تركيدن در ارتباط با « دنده هاي ني» بـه معنـي «تـرك داشـتن » اسـت، امـا تركيدن دل بر « بيقراري از شدت رنج و غم بسيار» دلالت دارد .

در دو نمونه زير به صورت هنري تر نسبت به موارد قبل وجه شبه در ارتباط با هـر دو ركن اصلي تشبيه معني ايهامي و مجازي دارد:

همچنان سخنانم از او / همچنان شمع كه مي سوزد با من به وثاقم، پيچان

همچو چشمانش بر بست دهان

در نمونه اول «سخنان» از لحاظ «پيچان بودن» به «شمع» تشـبيه شـده اسـت . پيچان بودن در ارتباط با مشبه يعني «سخنان» به يكي از معاني ايهامي خـود يعنـي در مفهوم «دشوار بودن و معلق بودن» بكار رفته است. اما وقتي پيچان صفت شـمع سـوزان و نيز شاعر باشد به معني دردمند، معذب و از سوز درد بـه خـود پيچيـدن اسـت كـه در ادبيات كلاسيك كاربرد فراوان دارد . در نمونه دوم، فعل «بست» وجه شبه است. اين وجه شبه در تركيب با «دهـان » بـه معني «صحبت نكردن و دم نزدن» و در ارتباط با «چشم» تركيب «چشم بستن» به معني كنايي «اغماض كردن و چشم پوشي كردن و نديدن» بكار رفته است.

نتيجه گيرى

نيما يوشيج در بسياري از تشبيهات خود از وجه شبه هـاي خيـالي اسـتفاده كـرده است. چنانچه از مجموع ١٦٩ تشبيه مفصل كه از آثار شاعر اسـتخراج شـده، تعـداد ١٠٦ تشبيه، وجوه شباهت خيالي را نشـان مـي دهـد . ايـن تعـداد، بيـان گـر . ٨ ٦٢ %از مجمـوع وجه شبه هاست. در اين مقاله رابطه وجه شبه هاي خيالي با مشبه و مشبه به تحليل شده است. ويژگيي كه در اين ركن از تشبيهات نيما برجسـته اسـت، اسـتفاده از حالات و صفات انساني است. نيما با بهره گيري از اين نوع صورت هاي خيالي توانسـت در اكثر موارد صناعت تشبيه را در آثار خود با تشخيص توأم سازد. از لحـاظ فراواني، اين نوع تصاوير ٧٩ تشبيه را شـامل مـي شـود كـه ايـن تعـداد برابـر . ٥ ٧٤ از % تشبيهات است. در ديگر نمونه ها كه از فراواني اي كمتر برخوردار است. وجه شبه به ترتيـب رابطه هايي از نوع تجسم بخشي، ايهام و حس آميزي با مشبه و مشبه بـه برقـرار مـي كنـد . موارد مذكور به ترتيب ٢٠ ٣ .٧و % ١ .٨و % % تشبيهات را تشكيل مـي دهنـد .

منابع

١. انوري، حسن، ١٣٨١ ،فرهنگ بزرگ سخن، ٨ جلد، تهران، سخن.

٢. بسمل، محبوبه، ١٣٩٠، بررسی وجه شبه در اشعار نيما يوشيج، پژوهش نامه فرهنگ و ادب.

٣. پورنامداريان، تقي، ١٣٨١ ،خانهام ابري است، چاپ دوم، تهران، سروش.

٤. جرجاني، عبدالقاهر، ١٣٧٠ ،اسرارالبلاغه، ترجمه جليل تجليل، تهران، مؤسسه

انتشارات و چاپ دانشگاه تهران.

٥.شفيعي كدكني، محمدرضا، ١٣٧٨ ،صور خيال در شعر فارسي، چاپ هفتم، تهران، آگه.

٦.شفيعي كدكني، محمدرضا، ١٣٨٠ ،ادوار شعر فارسي، تهران، سخن.

٦. شميسا، سيروس، ١٣٨٦ ،بيان، چاپ دوم، تهران، نشر ميترا.

٧. عرفان، حسن، ١٣٧٥ ،كرانه (ها شرح فارسي كتاب مختصرالمعاني)، چاپ سوم، قم، هجرت.

٨. فاضلي، عبدالقادر، ١٤٢٢ ،الايضاح في علوم البلاغة للشيخ الامام خطيب قزويني،

الطبعة الاولي، صيدا بيروت، المكتبة العصرية.

٩. فتوحي رود معجني، محمود، ١٣٨٦ ،بلاغت تصوير، چاپ اول، تهران، سخن.

١٠. پورنامداريان، تقي، اميرحسين ماحوزي، ١٣٨٧ ، بررسي وجهشبه در كليات شمس ،

نشريه دانشكده ادبيات و علوم انساني دانشگاه تهران، تابستان ٨٧ ،شماره ٥٩.

١١. همايي، جلالالدين، ١٣٦٧ ،فنون بلاغت و صناعات ادبي، چاپ نوزدهم، تهران، نشر هما.

١٢. يوشيج، نيما، ١٣٨٦ ، مجموعه كامل اشعار، گردآوري و تدوين سيروس طاهباز، چاپ

هشتم، تهران، نگاه.

13.Goatly, Andrew, 1998, The Language of metaphor, London, Routledge.

Improved key management using ZigBee Pro and logistic map for wireless sensor networks

Asst.Prof.Dr.Alaa Kadhim Farhan

Nabaa Abdul-Khudhur Hasan

Dept. of Computer Science / University of Technology /Baghdad-Iraq.

110030@uotechnology.edu.iq/iraq

nabaa_alkhafagi@yahoo.com

Abstract:

ZigBee is consuming low energy and providing the protection in Wireless Sensor Networks (WSNs). ZigBee pro is improving safety and supporting most applications. In spite of improved the security, ZigBee pro weak in key administration. In this paper, we suggest improved key administration schema by Logistic Map Diffie Hellman (LMDH) and SubMAC for WSNs by ZigBee.

LMDH used for protect key distribution and SubMAC used for provide authentication and prevented man-in-the-middle (MITM) and replay attack, that LMHD not provides this service ,so we use SubMAC to overcome on this problem. And the results ensure: the proposed system is extra effective when compare with ZigBee pro from where the execution time and power consumption, in addition it proved that security is improving.

Keywords: LMDH, MITM, Key management; Logistic Map, ZigBee Pro, WSNs.

١- INTRODUCTION

Nowadays, WSNs become important feature and very used of our daily life in most application such as in monitoring health, environmental, agricultural, military and other applications. most Challenges Facing us how secure the messages that transmitted in WSN , because the sensor nodes transmit sensitive and private information, must be secured so that ZigBee Pro[1] will ensure safety and low energy consumption for WSN. Sensors node have limited memory and low capacity

Therefore, limitations of the sensor must be considered.We will use LMDH for key distribution securely, and SubMac for supporting the authentication and integrity to send message without any modification the network. ZigBee pro [2] (last specification of ZigBee is called ZigBee 2007) is suitable for WSN and improve security. But, the improved key administration in ZigBee pro remain weak especially in key Distribution

In this paper: we implement LMDH for overcome on the ZigBee Pro weakness and to make LMDH is more efficient we used SubMAC [9] to provide the endorsement beside the prohibition MITM attack. The proposed abled to improve key schema and support the endorsement in ZigBee pro for WSNs.

The remainder of essay arranged in this way.Part 2 show relation works. Part 3 and part 4 discussed Logistic map and Diffie Hellman and part 5 show the proposed improved key management mechanism. Part 6 display environment, and discussed the results of proposed to estimate the efficacy of our suggested. In part 7, we estimated the schema in terms of security. Lastly, we deduce this essay in part 8.

-٢RELATION WORKS

- **ZigBee pro**

ZigBee depend on (IEEE 802.15.4). ZigBee pro is a criterion specific in (ZigBee 2007). ZigBee pro is improving the security in (Zigbee2006) by using two types of safely methods: - a standard security mode (SSM), appropriate with the resident security in (Zigbee2006) and high security mode, appropriate with commercial security in (Zigbee2006). The security in ZigBee rely on Advanced Encryption Standard (AES-128) [4] algorithm, ZigBee' security consist of modes for key establishing and Transport, device administration, and protect the frame. ZigBee used (master, network, and links) as a key for security administration. Master-key used privately between two parties. Network-key used to support the safely in Network-layer. Network Keys transmit either encrypted or unencrypted. Link keys used in Application-layer and it is created by Master-key .

Table 1: show the three types of ZigBee' keys.

TABLE I. SECURITY KEYS

Keys	Layer	Message type	Creation
Master Key	Application layer	Unicast	Key-transport, Pre-installation
Network Key	Application/ Network layer	Broadcast	Key-transport, Pre-installation
Link Key	Application layer	Unicast	Key-transport, Pre-installation, Key-establishment (using master key)

Unencrypted key sending will cause the problem in security and this weakness of ZigBee. [5.[

- ECDH

In 2012, Kyung,Minjung,Kijoon and Mihui [10]; they used Elliptic Curve Diffie Hellman (ECDH) [7] to improve key administration schema and SubMAC for WSNs to overcome the vulnerabilities of key management of ZigBee.

ECDH used for provide the safely of key distribution and SubMAC to avoid the vulnerabilities in ECDH especially the endorsement and MITM attack. By SubMAC, the endorsement for sending the packets and prevent MITM and Replay attacks is achieving.

- Chaotic encryption depend on ZigBee for wireless network.

In 2008, (Qiang He:Qian Qi:Yixin Zhao:Wei Huang, and Qiaoli Huang[12]. Based on chaotic theory, they presented a compound chaotic cryptographic system, which is based on optical instability model and Logistic model, used as chaotic sequence cipher. The complicated degree of chaotic sequences and cryptographic specific property are strengthened .

They suggested a combination chaotic cryptographic schema, it is depend on optic imbalance mode and Logistic mode that use like chaotic series encrypt. The complicated degree of chaotic series and cipher specified property are supported

Zigbee become very important with the improvement of industry automation, In particular the security in ZigBee become Focus of attention.

The suggested schema is showed: it is need a few memory and it provided high security and the run time in encryption is very fast.

-٣Logistic Map

It suggested by Pierre Verhulst (in 1845). Logistic Map is easy, nonlinear, and dynamic. It is type of Chaotic Maps. Robert M. used it (in 1979), and made it very popularity.

Logistic Map is a complicated polynomial of a chaotic schema where its action able appear from nonlinear dynamic of simplest :calculation. Logistic Map's equation show as following

$$(xn+1 = r\ xn\ (\ 1- xn\ )\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (1$$

Where xn shows the value among 1 and 0, and r displays the value among 0 and 1 [3].

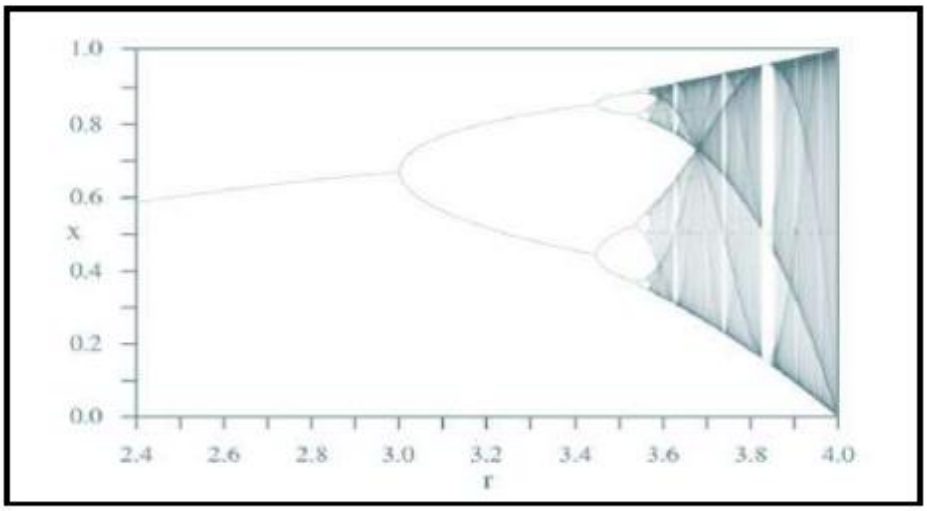

.[Figure 1. Bifurcation schema of logistic map [11

٤- Diffie Hellman

Usually, there is a problem that everyone faces when sending data that is important, how to protect this data and send it in a safe way.

Therefore, there were several ways to encrypt and how to exchange keys between the sender and the receiver, but the

problem appeared exchange keys, how to send the message without exposure during transmission to modify and change and understood only by the sender and recipient [13].In 1976, Diffie and Hellman [6] proposed algorithm usage to generate a shared private key among two people. Diffie-Hellman protocol key exchanging [14]: where it used like a schema for exchange encrypted keys for using in public cryptography algorithms as AES.

- Two parties concur for using prime value Pr ,and Q ∈ {1,….,Pr-1},
- This parties generate their private keys, named a, b ∈ {1,…, Pr-1}.
- User A compute his public key X=Q^a mod Pr.
- User B compute his public key Y=Q^b mod Pr.
- User A and user B exchange their public keys, to be used for private generation of common Secret key.
- User A compute the secret key SA=Y^a mod Pr.
- User B compute his secret key SB=X^b mod Pr.
- SA=SB.

5- PROPOSED SYSTEM

We suggest using Diffie Hellman depend on Logistic Map to exchange the keys generated from logistic map.Fig.1 shows the key exchange process.

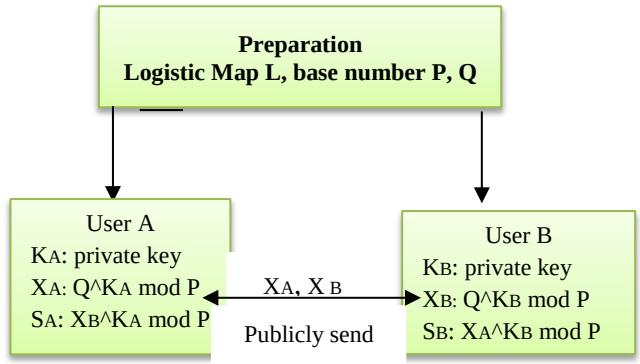

Figure 2. LMDH

Where XA, XB public keys and SA, SB secret keys.

Figure 3 Display SSM. The UpdateDevice and TransportKey requests communication among (Coordinator and Router) must secure. The TransportKey request send from (the Router to the End Device) must be not safely. Figure 4 display the packet arrangement schema for the endorsement step in SSM.

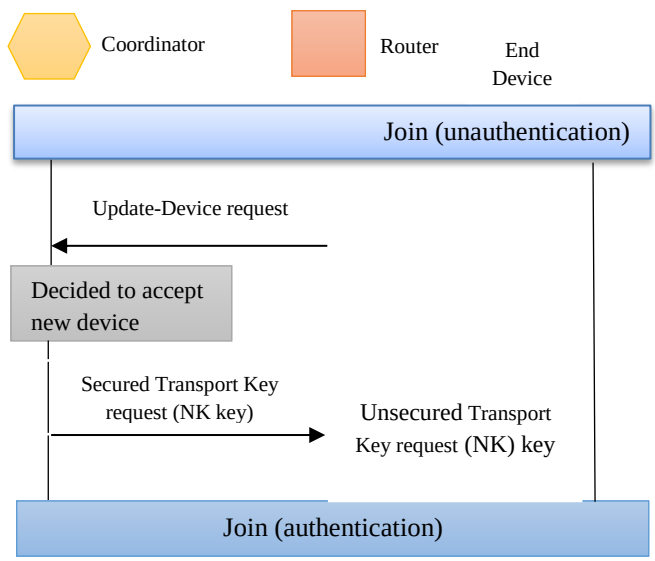

Figure 3. Standard security mode authentication

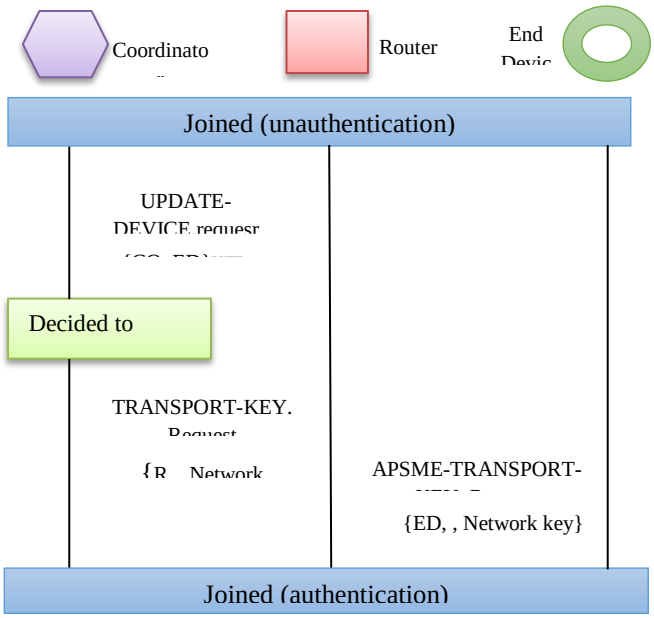

Figure 4. Message arrangement schema (standard security method).

Router to Coordinator UPDATE-DEVICE. Request: {CO, ED} KTR

- CO: - 64-bit Coordinator address.
- ED: - 64-bit End Device address.
- KTR:- 128-bit key between Coordinator and Route

Coordinator to Router TRANSPROT-KEY. Request: {R, Network Key} KTR

- R: the address of router (64 bit)
- Network-key: the active of network key (16 values).
- KTR: key between the Coordinator and Router (128 bit).

- ED: 64-bit End Device address .
- Network-key: the active of Network-key (16 octets.(

UpdateDevice-request and TransportKey-request are encrypt through KTR amidst (coordinator and router.) Now, AES algorithm use. But, the TransportKey-request transmitted from (router to the end device) did not safely. This shows that there is a problem with safety. We used LMDH to make network-key secure. SubMAC used for supported the packet endorsement, in addition it achieve the integrity. Figure. 4 show the suggested key administration in. SSM.

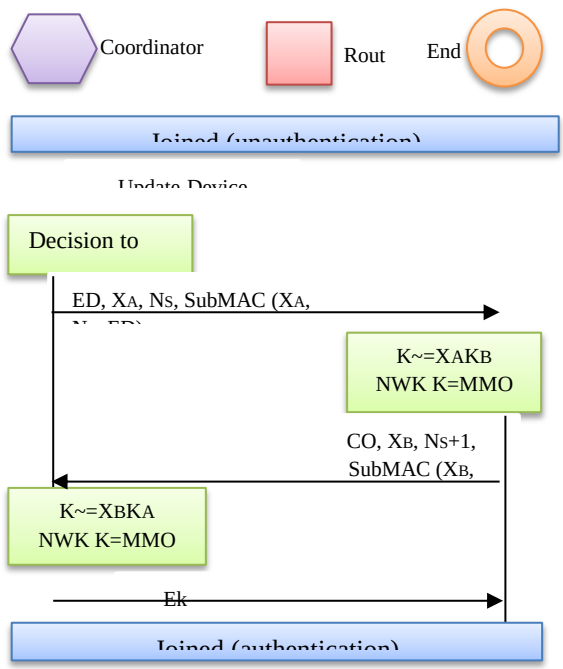

Figure 5. Proposed key management in SSM

- ED: 64-bit End Device address.
- XA: Coordinator create value for key.
- NS: 1octet nonce value.
- SubMAC (XA, NS, ED): transmitted packet SubMAC.

Coordinator create XA for active network key, and transmitted ED, XA, NS, SubMAC (XA, NS, ED) to the End Device. The End Device generates SubMAC (XA, NS, ED) for compared with the sending SubMAC (XA, NS, ED). If they similarity, the End Device ensure to send the packet that did not editing. On the other hand, the End Device cancel sending packet. ,If the examine ,is succeeded, End Device calculate ,k'=XAKB then calculate k' again but by ,Matyas ,Meyer ,Oseas (MMO) Hash Function [8]. Where 160 bit of K' convert to 128 bit for the network-key, nk.

- CO: the address of coordinator (64 bit.(
- XB: the public key of the end device.
- NS+1:- addition 1 to sending nonce .
- SubMAC (Nk): SubMAC used network key

The End Device transmitted CO, XB, NS+1, SubMAC (Nk) to Coordinator. Coordinator calculate K'=XBKA like End Device, and calculate ,Nk=,MMO, (,K') ,to create the Network-key after that it create the SubMAC, therefore. SubMAC is compare with the sending SubMAC (Nk).Packets endorsement are

examined. A SubMAC [9] construct by choosing several bits from (HMAC). We minimized the costs by sending just the section from (HMAC), instead from take all the HMAC. SubMAC ensure packet integrity and endorsement. The proposed system choose 8 bits only from 16 bytes .

Ek (Ns+1): encrypted Ns+1 through the network key

Then, the created Network key encrypted Ns+1, Ek (Ns+1) is send to (End Device) for examine packet integrity and declare is successes Network key creation. Then End Device decrypted Ek (Ns+1) through the Network Key then examine Ns+1 to ensure the safety of Network key achieve.

- ٦Experimental Results

.١Programming Environment

The proposed system was written in c# language version 2013 on Windows10.

.٢Effectiveness analyses of improved Key mechanism

We suggest improved key management mechanism by LMDH for secures key allocation and SubMAC to beat on the weakness of LMDH. The result was implemented five times

In every of the former two steps with Coordinator, Router, and End Device .

Median execution time in criterion safely method is 0.5156 seconds, and in standard-ECDH it is 0.5778 seconds; the contrast is 0.0622 seconds. While this difference compare to the median execution time of criterion safely method, added 12%. Although,

the variation, 0.0622, either in suggested key administration in standard mode (using LMDH) is 0.3593 Seconds. Note that, in our proposal's time is significantly reduced when compared with previous values. Figure 6: show the result of run time.

The use of logistic map instead of elliptic curve helped to reduce the complexity of the calculations and the use of special equations (addition or doubling), and thus reduce the time.

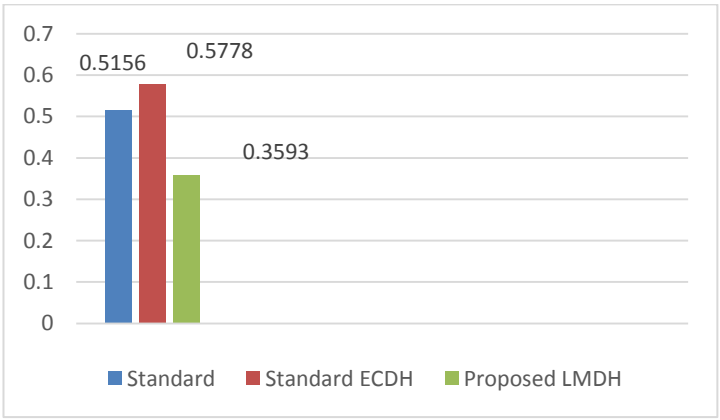

Figure 6: Result of run time

Then, we compute power consumption in End Device, Router and Coordinator. Table2 show details the values. While key distribution in security method (stander ECDH) is compare to the SSM, it absorbs more power .

In particular, in the receiver state for the Coordinator there is a big difference almost about 0.001447 mJoule. Although, Coordinator has enough Memory and power, thus the distinction is slight .Another distinction is 0.001412 mJoule in the receiver state for the End Device. While our proposed consumes close value in the Coordinator and in End Device in transmitted and received mode. While the Router, the energy is reduce compare with the SSM and

stander ECDH in transmitted. In received mode increase few. The sensor

node uses two AA alkaloid batteries. An AA alkaloid battery contains a maximum of 3000mAh, so the total energy is 6000mAh. The formal voltage of an AA battery assumes 1.5 volts. The amount of electric power is 9Wh, products of 6Ah and 1.5 V and this is converted into 32,400J, 3600 X 9(J) [15]. The difference is slight compared to 32,400J.

NO.	Standard	Standard ECDH	Proposed LMDH
End Device:T	0.000217	0.000899	0.000391
End Device:R	0.020517	0.021929	0.009590
Router:T	0.049272	0.050564	0.000873
Router:R	0.000435	0.001348	0.017365
Coordinator:T	0.000365	0.000853	0.000482
Coordinator:R	0.020515	0.021962	0.007775

Table 2: Energy consumption.

-٧ SECURITY ANALYSIS

We will discuss our improved key administration for ZigBee Pro. It is supporting security characterize and overcome on several attacks.ZigBee Pro have weakness in key administration in SSM. LMDH could not avoid Man-In-The-Middle Attack and did not support the endorsement. Nevertheless, the suggested system by SubMAC exceed this weakness and improves the safely.

- Confidential

ZigBee pro has important problem in confidentiality, due to the fact that master and network-key didn't secure when they are

sending among (Router and the End Device). The suggested system confirms on the Confidential of the keys by LMDH.

- Packet endorsement and integrity

In spite of LMDH did not send the data in safety for key creation, but, it is safely creates the Keys. However, LMDH does not support authentication. By the SubMAC can check if any change occurred, our proposed confirms packet endorsement and integrity.

- Man In The Middle Attack

LMDH have weakness to. Man-In-The-Middle Attack. Nevertheless, the suggested system used SubMAC to overcome this attack, because the attacker did not realize the SubMAC and he not able to edit the SubMAC packet, despite of he take XA or XB only and can edit them. Our suggestion examined the modification of sending packet by SubMAC.

Besides, the use of logistic map in our proposed system helped to reduce the attacks, because the logistics are sensitive to any change in values, if occur any change that leads to a change in the results, and thus this means attacker impossible to predict or try to compute any results and if he try it will be endless attempts.

- Replay attack

The proposed system supported freshness by used ,a,nonce to overcome on Replay-attack. When the packet send more than once, the attacker may Misuse key generation data. Our suggestion change -nonce-value when a new key is created among (End Device and Coordinator) to avoid this problem. Consequently, the

suggestion achieved the–freshness, also overcome on Replay-attack.

-٨CONCLUSION

The paper improve key management by LMDH and SubMAC for effectiveness and security. LMDH use for secured key distribution, in addition enhancement the weakness in LMDH, by SubMAC, the suggested system able to achieve the endorsement and integrity. And by nonce number the freshness achieve. Our scheme in comparison with ZigBee Pro and standard ECDH provide effectiveness by obtain less execution time and few power consuming .

The proposed system supported authentication, and integrity. Accordingly, our scheme prevented MITM and Replay attacks. As a result, our suggestion provide effectiveness and safely when it compared with Zigbee pro.

REFERENCES

[١] T.Alhmiedat, “Low-power Environmental Monitoring System for ZigBee Wireless Sensor Network”, KSII TRANSACTIONS ON INTERNET AND INFORMATION SYSTEMS VOL. 11, NO. 10, Oct. 2017.

[٢] ZigBee Alliance, “ZigBee-2007 Specification,” January 2008.

[٣]Preduna V. C., Jimenez F. M. and Manguillot A. P., "The logistic map of matrices", Universitat Politecnica de Valencia, September 13, 2012.

[٤]S. M. Soliman, B.Magdy and M.A. Abd El Ghany, "Efficient Implementation of the AES Algorithm for Security Applications,"IEEE, 2016.

[٥]C. Alcaraz, and J. Lopez, "A Security Analysis for Wireless Sensor Mesh Networks in highly Critical Systems," IEEE Transactions on Systems, MAN, and Cybernetics, Part C: Applications and Reviews, Vol. 40, No. 4, July 2010.

[٦]W. Diffie, and M. E. Hellman, "New Direction in Cryptography," IEEE Transactions on Information Theory, 1976.

[٧]N. Koblitz, "Elliptic curve cryptosystems," Mathematics of Computation, Vol. 48, No. 177, January 1987.

[٨] A. J. Menezes, P. C. van Oorschot, and S. A. Vanstone, "Handbook of applied cryptography," 1996.

[٩] N. Challa, H. Cam, and M. Sikri, "Secure and Efficient Data Transmission over Body Sensor and Wireless Networks," EURASIP Journal on Wireless Communications and Networking, Volume 2008, Article ID 291365, 18 pages, February 2008.

[١٠] K. Choi, M. Yun, and K. Chae and M. Kim, "An Enhanced Key Management Using ZigBee Pro for Wireless Sensor Networks", IEEE, 2012.

[١١]Thunberg H., "Periodicity versus Chaos in One-Dimensional Dynamics", Society for Industrial and Applied Mathematics, Vol. 43, No. 1, pp. 3–30, Department of Mathematics and Physics, Malardalen University, Sweden, 2001.

[١٢]Q. He, Q. Qi, Y. Zhao, W. Huang, and Q. Huang, "The Application of Chaotic Encryption in Industrial Control Based on ZigBee Wireless Network",IEEE,2008.

[١٣]W. Jirakitpuwapat and P. Kumam, "The Generalized Diffie-Hellman Key Exchange Protocol on Groups", Springer International Publishing AG 2018.

[١٤]M. Ahmed, B.Sanjabi, D. Aldiaz, A. Rezaei, and H.Omotunde, "Diffie-Hellman and Its Application in Security Protocols", Certified International Journal of Engineering Science and Innovative Technology (IJESIT) Volume 1, Issue 2, November 2012.

[15] K. Choi, M.-H. Kim, K.-J. Chae, J.-J. Park, and S.-S. Joo, "An Efficient Data Fusion and Assurance Mechanism using Temporal and Spatial Correlations for Home Automation Networks," IEEE Transactions on Consumer Electronics, Vol. 55, No. 3, August 2009.

(تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المُستدامـــة عبر التكامل والتشراكة بين القطاع الخاص والعام)

المُدرّس الدكتور(رائـــد فاضل جميل الشيخلي)-جامعة الفراهيـــدي
الاستاذ المساعد:(علاء ادهام)-جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد

Abstract

The partnerships between the private,public sectors took its importance by ,any Governments,especially in achieving the sustainable development,after knowing that the economic process may depend on mobility the efforts of society like,capacities,abilities experiences after facing many difficulties in attainment the developed Goals.in this topic the role of knowledge economies may come urgently after depending on bases,principles. Which supplied by the concept of knowledge economies.

In fact this research consists of many chapters like(the variables of research,and the relations among them,finally,the conclusions and recommendations.

المُستخلص:

تعد اقتصاديات المعرفة النتيجة الحتمية الفاعلة للتراكم المعرفي المكتسب لعمليات توظيف فاعلة على صعيد تكنولوجيا الاتصالات او ثورة المعلومات،سواء كان للمنظمة او الجماعات او الافراد،وتمتاز هذه الاقتصاديات بالتعميم والانتشار للمنافع الناجمة من استعمالها،ونتيجة لذلك كانت هذه الاقتصاديات المنطلق الاساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر انه ومنذ تسعينيات القرن الماضي تغيرت النظرة الى مفاهيم التنمية وظهرت بشكل واضح وجلي مفاهيم التنمية المستدامة ابتداءا من قمة ريودي جانيرو بالبرازيل،اذ ظهر فيه مفهوم الابعاد البيئية وكيفية مساهمته ودخوله في عمليات التنمية وعلى وفق التحول نحو الاستدامة،وقد كان التاكيد في القمة اعلاه على عوامل التنمية

الانسانية،واصبحت عابميا محط انظار المجتمع العالمي عام١٩٩٥ من خلال عدم الحاق اي اذى بالاجيال القادمة والناجمة عن استنزاف الموارد الطبيعية او مصادر وعوامل التلوث البيئي نتيجة عوامل عدة قد تكون(سياسية،الحروب،اقتصادية،اجتماعية(

وهنا يأتي دور الشراكة بين القطاع الخاص والعام في تحقيق التنمية المستدامة عبر القواعد والاسس والمؤشرات المعرفية التي يتوفرها اقتصاديات المعرفة في هذا السياق،ولا يقتصر نجاح موضوع الشراكات على التشريعات والانظمة بل لابد من توافر روابط تنظيمية ناجحة بين اطراف الشراكات منها اداري واخر اقتصادي واخيرا اجتماعي،تلتقي بهدف كبير وهو تحقيق التنمية المستدامة.

علاوة على ان التقنية في اقتصاديات المعرفة هي الاخرى تمثل القاعدة الاساس لتحقيق تنمية مستدامة فريدة من نوعها وتطور منشود،وهذا يتطلب من المجتمع باجمعه تظافر الجهود ومؤسسات المجتمع العلمية والثقافية والتربوية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما ان لثورة المعلومات الدور الاكبر في مضاعفة المعرفة الانسانية وتراكمها واسقاط حواجز الزمان والمكان والتدفق الفوري للمعلومات باشكالها المختلفة والتي اعطت الضوء الاخضر للتحول في الاقتصاد العالمي الى اقتصاد يعتمد اساسا على اقصاد المعرفة العالمية،ولذا تعد قدرة اي دولة تتجسد في رصيدها المعرفي،اذ تقدر المعرفة العلمية وابتكنولوجية لاي دولة تعادل ثمانون بالمائة،مع العرض ان المعرفة تنجز القدر الاكبر من عمليات القيمة المضافة،ومن الملاحظ ان اقتصاديات المعرفة او الانتقال او التغييرات المستمرة لهو يمثل المنطلق وليس الاستثناء للوصول الى تحقيق التنمية المستدامة،وتتميز اقتصاديات المعرفة بكونها عابرة للقارات والثقافات وتختصر الازمنة والامكنة وتعتمد على الافاق غير الشخصية وتعتمد على البنية المعرفية الافقية

الرأسية،مع اعتمادها على التعلم المستمر فضلا عن ظهور فجوات عدة منها الفجوة الرقمية الناجمة عن عمليات الموائمة بين العقول البشرية والرقمية والتي ربما تتطور الى الفجوة الكمية،وصاحبها مايسمى بظهور نظرية الفوضى او علم المفاجاة،ويهدف هذا البحث الموسوم بعنوان(تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة) الى التعرف على دور عمليات المعرفة المتمثلة ب(الاستقطاب،توليد المعرفة،الاستدامة،المشاركة بالمعرفة وتطبيق المعرفة)والتي تمثل المتغير المستقل،وبين تاثيرها في التنمية المستدامة والمتمثلة في عواملها الداخلية الفرعية

ويتكون البحث من مباحث عدة تتناول(المفهوم لاقتصاديات المعرفة والتنمية المستدامة منظورهما الفلسفي،ومتغيراتهما الفرعية والترابط بين متغيرات البحث ومن ثم مبحثا كاملا لموضوع الشراكات بين القطاع الخاص والعام واخيرا الاستنتاجات والتوصيات.

المقدمـة

يمتاز الانسان بشكل عام بإمتلاكه وعاءا معرفيا واسعا وذلك لاهداف عدّة منها اشباع حاجاته المتعددة والتي وصفها ماسلو ب(الحاجات الفيزيولوجية،حاجات الامن،الحاجات الاجتماعية،حاجات المكانة،وحاجات ادراك الذات) والمتمثلة بنتاجاته الفكرية والعقلية والنمطية السلوكية في التعامل مع عالمه الخارجي والداخلي وفهم البيئة التي يسكن فيها ويمارس نشاطاته فيها لاكتساب مزايا معرفية عدّة ومهارات وخبرات وعمليات التأقلم مع ظروفه الخاصة والعامة التي تواجهه.

ولذا هنا يأتي دور اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة عبر التكامل والشراكة بين القطاع الخاص والعام ومن خلال القواعد والاسس والمؤشرات المعرفية التي يوفرها مفهوم اقتصاديات المعرفة في هذا السياق،ولا يقتصر مفهوم الشراكات ونجاحها على التشريعات المنظمة لعملها وكذلك الانظمة،وانما لابد من خلق روابط ناجحة بين افراد عقود الشراكات فكلاهما له ابعاد متعددة ذات جوانب ادارية وقانونية واقتصادية واجتماعية تلتقي في نقاط مشتركة تستند في الحقوق المتساوية للقطاعين الخاص والعام وحجم الصلاحيات الممنوحة لكل منهما ودورهما بتحقيق تنمية مستدامة فاعلة مع مزيد من الشفافية وعامل الافصاح،لذا فإن هذا البحث الموسوم بعنوان(تاثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة عبر التكامل والشراكة بين القطاع الخاص والعام) يتكون من مباحث عدة منها(نظرة فلسفية في متغيرات البحث الرئيسة وهي اقتصاديات المعرفة،التنمية المستدامة،الشراكات بين القطاع الخاص والعام،والتداخلات والروابط بين هذه المتغيرات ،واخيرا الاستنتاجات والتوصيات)

الكلمات الافتتاحية(اقتصـــاديات المعرفة،التنمية المستدامـــة،الشراكات بين القطاع الخاص والعام)

منهجيـــــة البحـــث

١.مشكلة البحث:

ان المتتبع للمسار الاقتصادي للقطاع العام والخاص ،يلاحظ ان التنمية المستدامة تتاثر بالشراكة والتكامل بين القطاعين اعلاه،اذ ان التنمية المستدامة تشكل نقلة نوعية للنمو الاقتصادي ولكيفية توزيع المنافع على المجتمع وطبقاته كافة،بل تفرض نفسها على المستويات المحلية،العالمية،الدولية،وتلعب اقتصاديات المعرفة دورا هاما في هذا الموضوع عبو مؤشراتها الفاعلة والكفؤة التي تؤثر بمبادئ التنمية المستدامة،ولذا بالامكان طرح التساؤلات الاتية التي تشكل مشكلة البحث:

١.ماهو مدى تاثير اقتصاديات المعرفة بحجمها وموشراتها في انجاز التنمية المستدامة الفاعلة،وماهو تاثير الشراكة بين القطاع الخاص والعام في انجاز هذا التاثير؟

٢.ماهي موشرات اقتصاديات المعرفة التي تقيس كفاءة وفاعلية الشراكات بين القطاع الخاص والعام؟

٣.ماهي افاق الشراكات والتكامل بين القطاعين الخاص والعام في احداث قفزة نوعية لتحقيق التنمية المستدامة؟

٢.اهمية البحث:

لمّا كانت اقتصاديات المعرفة هي التي تكون الثروة وتحقق التنمية المستدامة عبر اجراءات وخدمات استخدام المعرفة بجميع انواعها بل هي الاداة الفاعلة لتطور القطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية فهو يعمل على استغلال الموارد المتاحة كافة(المادية والبشرية)وتحقيق العائد والفائدة وبما يتناسب واهمية واتجاهات تحقيق التنمية المستدامة،ودور الشراكة بين القطاعين الخاص والعام بتحقيق التنمية

المستدامة،لذا فان هذا البحث الموسوم بعنوان(تاثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة عبر التكامل والشراكات بين القطاع الخاص والعام) يتكون من مباحث عدة تناولت في حيثياتها المتغيرات الرئيسة للبحث والروابط والتاثيرات فيما بينها ثم الاستنتاجات والتوصيات.

٣.اهداف البحث:

اصبحت المعرفة وعملياتها عامل انتاج ذات اهمية وقيمة فاعلة بتحقيق التنمية المستدامة،وهي بالذات نوع جديد من راس المال القائم على المورد المعرفي والذي يزداد بشكل دائم ضمن مايسمى باقتصاديات المعرفة،والذي يسهم عبر موارده واشكاله كعامل اساسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاندماج والشراكة والتكاملبين القطاع الخاص والعام وهو مايهدف اليه البحث.

٤.نوع البحث:وصفي

٥.الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تمثلت الحدود الزمانية للبحث في انه تم البدء به في مطلع شهر كانون الاول عام٢٠١٨م والانتهاء منه في مطلع شهر شباط عام٢٠١٩ م وتم انجاز البحث في مدينة بغداد.

٦.المراجع العلمية المستخدمة:

تم استخدام العديد من المراجع العلمية العربية والاجنبية من ابحاث وكتب ومقالات.

٩.الدراسات السابقة:

1. العطية،منعم دحام(٢٠١١) اقتصاد المعرفة ودوره في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق-دراسة تحليلية وتقويمية،سعى البحث الى دراسة العلاقة بين اقتصاديات المعرفة والتنمية البشرية ومؤشراتها في العراق،مع اجراء تحليل احصائي للوصول الى نتائج واقعية تعكس العلاقة بين متغيرات البحث الرئيسة.

2. عباس،محسن خضير(٢٠١٨) دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية البشرية،تناول البحث معرفة تأثير اقتصاديات المعرفة بعدّها اخد روفد التنمية الاقتصادية في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

3. حروش،لامية(٢٠١٥) دور مجتمع المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وقد استعرض البحث اهمية مجتمع المعرفة في احداث نقلة نوعية تضمن له الاندماج في عمليات تحقيق التنمية المستدامة.

4. خورشيد،معتز(٢٠١٨) اقتصاد المعرفة من اجل التنمية المستدامة،وسعى البحث الى ايجاد اليات معرفية واضحة من اجل تحقيق عمليات التنمية المستدامة.

5. الرهيمي،سعد خضير(٢٠١٢) الاقتصاد المعرفي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية،وتناولت الدراسة الارتباط الوثيق بين التطلعات نحو التنمية العربية الشاملة في تعجيلها مع تناول العناصر المتوقعة لانجاز مكونات الاقتصاد المعرفي.

6. شراكة من اجل المعرفة وتاريخها العريق لخدمة العلاقات العربية-العربية

٧..جريدة البيان .الشراكات المعرفية العالمية.

٨،المنظمة العربية للتنمية الادارية،.دور الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الاول:

نظرة فلسفية في اقتصاديات المعرفة:

على خطوات متسارعة ظهر اقتصاد اخر بمفهوم حديث يعتمد على المعرفة الوفيرة وبشكل مغاير للاقتصاد القديم الذي يعتمد على الندرة،ذلك هو اقتصاد المعرفة الذي تعود نشأته الى القرن العشرين وتحديدا في فترة الخمسينيات من القرن الماضي لاسيما بعد تطور ونمو قطاع الصناعة على حساب قطاع الزراعة والذي سُمي فيما بعد بعصر مابعد الصناعة (مروان،٢٠١٧ :٢)

،كما انه في سنة١٩٦٩ على يد المستشار في حقل التنظيم الاداري الامريكي(بيتر دروكر) والذي قام باجراء دراسات حديثة ساعدته في صياغة الافكار الاولى لمايسمى باقتصاديات المعرفة ودورها في دعم القطاعات الاقتصادية كافة. (الشمري،٢٠١١ :٦٩)

وهذا لايعني ان المعرفة غير موجودة او مستخدمة في الانشطة كافة ومنها الاقتصادية وانما الجديد فيها يتجلى في حجم تاثيرها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للحياة الانسانية كافة بشكلها العام،والتي تجسدت في مجهودات الدول التي اختارت سلم التقدم لردم الفجوة المعرفية. (ابو الشامات،٢٠١٢ :٥٩)

واول اشارة للمعرفة كمصطلح كانت من قبل فريدريك هايك سنة ١٩٤٥ تحت عنوان استخدام المعرفة كقوة، وكذلك ماذكره الفيلسوف الانكليزي فرنسيس بيكون من ان المعرفة هي القوة ايضا وقبل اربعمائة سنة، وما قاله الفريد مارشال سنة ١٨٩٠ في كتابه مبادئ الاقتصاد من ان المعرفة هي الاداة الاكثر قوة في الانتاج، هذا وقد اصبح مصطلح اقتصاديات المعرفة الرافد الحديد على صعيد المعرفة النظرية والعملية الممنهجة والاشارة الواضحة المحورية لقياس مدى تقدم الدول واخذها باسباب الانفتاح العلمي كناصية لمقومات النجاح الاستراتيجي وتسريع خطط التنمية الشاملة.

(علّة،٢٠١٢ :٧)

وتم بناء القطاعات الحديثة اقتصاديا على وفق فكرة المعرفة وعمليات التكامل المعلوماتي والتكنولوجي والاتصالات،واصبح كلا من النفط والذهب لايمتلكان تلك الاهمية التي كانا يتمتعان بها سابقا في الصناعة التقليدية،وانما اصبح التوجه نحو برامج المعلوماتية الحديثة والتي تعتمد على عوامل عدة منها الذكاء والابداع والمعلومات.

وهنا وجب التمييز مابين اقتصاديات المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة،اذ يشير المفهوم الاول الى(اقتصاديات عمليات المعرفة من حيث تكاليفها المعرفية او الذهنية وتكاليف البحوث والتطوير او الاستشارات او الخبراء)،بينما يشير المفهوم الثاني الى حجم القطاعات المعرفية والمعلوماتية والاستشارات الذهنية داخل نسيج الاقتصاد السلعي او الخدمي. (فاروق،٢٠٠٥ :٥)

وقد وردت تعريفات عدّة لاقتصاديات المعرفة منها(المعرفة الصريحة التي تتكون من المعلومات وقواعد البيانات والبرامجيات،وغيرها،وكذلك المعرفة الضمنية التي يمثلها الافراد عبر مهاراتهم،خبراتهم،علاقاتهم التفاعلية) (نجم،٢٠٠٨ :١٨٧)

بينما ذكر(مؤتمن،٢٠٠٤ :١٢) بانها(الاقتصاد الذي يتناول الحصول على المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلها عبر الافادة من خدمة معلوماتية متميزة وتكنولوجيا فريدة).

او هي(فرع من فروع العلوم الانسانية يهدف لتحسين رفاهية الافراد والمنظمات والمجتمع عن طريق دراسة نظم وانتاج المعلومات وتعزيز المعرفة واجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم وينتج عنه نماذج نظرية عبر البحث العلمي من جهة وتطوير العملية التقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة من خلال العالم الواقعي من جهة اخرى)(الموصلي،٢٠٠٦ :١)

واما(علي وحجازي،٢٠٠٥ :٦) فقد ذكرا بان المفهوم يعني(الاقتصاد الذي صاغ لنفسه مفاهيمه وتصوراته)

ومن الجدير بالذكر ان الاطار العام لتحديد مفهوم اقتصاديات المعرفة يتداخل مع الاطار العلمي لدراسة مفهوم مجتمع المعرفة فكل منهما جزء من الاخر،فلا اقتصاد بدون مجتمع،ولا مجتمع بدون اقتصاد،ولذا فان مجتمع المعرفة هو(ذلك المجتمع الذي يقوم على اساس نشر المعرفة وانتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات ابنشاط المجتمعي،وفي التقتصاد والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الانسانية،اي التنمية الانسانية.)(برنامج الامم المتحدة الانساني،٢٠٠٣ :٤٠)

اهمية اقتصاديات المعرفة:

يتضح مما سبق ان لاقتصاديات المعرفة اهمية كبيرة يمكن ايجازها بالاتي:

١.يعد اقتصاديات المعرفة مؤشرا مهما للتطورات الاقتصادية التدريجية: التي تشير الى اهمية المعرفة في عمليات الانتاج

٢.اسبقية وافضلية الجانب المعرفي: لكون المعرفة تعد حاليا افضل موارد الانتاج بل هي ركن اساسي للتنافس المعتمد على الابداع

٣.انتاج ونشر المعرفة

٤.التنفيذ الشامل للمعرفة في انظمة الانتاج

٥.يقوم ايضا على مامفاده التكامل الرئيسي لعمليات المعرفة (مسعي،٢٠١٥ :٩٨)

خصائص اقتصاديات المعرفة:

تتصف اقتصاديات المعرفة بمجموعة من الخصائص يمكن ايجازها بالاتي:

١.الاهمية الفريدة للمعرفة:

وتكمن في اهمية المعرفة في عمليات الانتاج،وبخلافه تكون اهميتها مفقودة اذا بقيت في عقول الافراد

٢.المعرفة الوفيرة:

وهي تعمل بشكل معاكس للاقتصاد الكلاسيكي القائم على الندرة

٣.الاتساع في تقديم الخدمات التكنولوجية

وهي تلك الخدمات القائمة على التوسع المعرفي

٤.الاعتماد على التعليم الديناميكي المستمر

نتيجة التسارع في تقديم الخدمات المعتمدة على المهارات والخبرات التكنولوجية لتحسين الكفاءات الفردية

٥.تنامي التنظيمات ذات المرونة

وذلك بهدف زيادة الانتاج وتقليل خسائر عملياته

٦.الاعتمادية المستمرة على الخبرات والمهارات

٧.اعتماده على الموارد الضخمة

٨.اعتماده على رأس المال الفكري واستثماره

٩.قدراته في التكيف مع متغيرات المجتمع

(عباس،٢٠١٥: ١٧)

١٠.ظهور عوامل ساهمت في نموه منها كثافة المعرفة،العولمة،الابداع التكنولوجي

١١.تغيير النماذج الخطية للابداع

١٢.تسارع شبكات المعرفة،وهي تلك الناتجة عن نشر واستخدام المعرفة

(مسعي،٢٠١٥: ٩٨)

اما من وجهة نظر (Don Trapscott,2014)فان خصائص اقتصاديات المعرفة هي:

١.المعرفة هي عامل الانتاج الرئيسي

٢.اقتصاديات المعرفة هي الاقتصاد الرقمي

٣.العامل الافتراضي ودوره في اقتصاديات المعرفة

بينما كان (Karlsson etal,2009) له وجهة نظره الخاصة في موضوع خصائص اقتصاديات المعرفة وكمایاتي:

١.الزيادة المستمرة في استثمار المعرفة مثل انتاج المعرفة وعمليات التعلم

٢.الطلب الكبير على المعرفة في عمليات البحث والتطوير والانتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات

وبالنسبة الى وجهة نظر (White etal,2012) فقد ذكر خصائص اقتصاديات المعرفة بالاتي:

1. الابداع الانفتاحي
2. ٢.التعليم المستمر
3. ادارة المعرفة
4. جاذبية المعرفة

فضلا عن ماذكره (Wallin and Van Krough,2010)من تاثير عامل التعليم في دعم خصائص اقتصاديات المعرفة عبر الاتي:

١.تحديد المعرفة الابداعية

٢.اختيار اليات التكامل الابداعي

٣.خلق اليات الحوكمة الفاعلة

٤.التوازن بين الحوافز والرقابة

عمليات المعرفة:

ان الاتفاق على كون المعرفة موضوعا للادارة يشير بوضوح الى قبول اسم وفكرة العملية القائم على تشخيص ماهية المعرفة واهدافها كافة وتوليدها ومن ثم تطبيقها.(بسمان،٢٠٠٤ :٢١)

وقد اشار (Burk,1999 :26) الى ان عمليات ادارة المعرفة تتضمن(الخلق والابتكار،التنظيم،المشاركة،الاستعمال واعادة الاستعمال) بينما اشار(الياسري وحسين،٢٠١٣ :٢٤٣) نقلا عن (Mertines etal,2001 :24) عن وجود عمليات عدة لادارة المعرفة وهي(توليد المعرفة،خزن المعرفة،توزيع المعرفة،تطبيق المعرفة)،في حين ذكر (Grosbois,2002 :16) ان عمليات ادارة المعرفة تتمثل ب(تحويل،نقل،خزن،تمثيل المعرفة)

(السبعاوي،٢٠١٥ :١٧٢) نقلا (Nasa KM. Management,2002 :16)اما (Janzon,2003 :46)

فقد حدد عمليات المعرفة(تشخيص المعرفة،تحديد اهدافها،توليدها وخزنها وتطبيقها) ويرى الباحثان ان اغلب كتّاب الادارة قد اتفقوا على اساسيات عمليات المعرفة المتمثلة ب(توليد المعرفة،خزنها،توزيعها،تطبيقها) لشموليتها وترتيب تنظيمها وتعاقبها العملياتي.وسيتم ايجاز العمليات اعلاه بشئ من التفصيل وكماياتي:

١.توليد المعرفة:

اشار(الكبيسي،٢٠٠٥ :٦٩) ان توليد المعرفة يمكن ان يعبر عن (الاستحواذ على او خلق،او اكتشاف،او امتصاص المعرفة،ويشير الى قدرة المنظمة في تصنيف المعلومات من البيئتين الداخلية والخارجية ومن خلال عمليات الاختيار والتعيين للافراد وتوجهات الزبون والتجربة.

٢.خزن المعرفة:

ويعني الاحتفاظ،الادامة،البحث،الوصول،الاسترجاع،مكان الخزن،كما وتشير الى اهمية الذاكرة التنظيمية،فالمنظمات تواجه خطرا كبيرا احيانا نتيجة فقدانها الكثير من المعرفة التي يحملها افرادها الذين يغادرون لسبب او لاخر.(العتيبي،٢٠١٠ :٢)

٣.توزيع المعرفة:

وهي العملية التي تساعد المنظمات في ادامة الانشطة وفي عمليات التخطيط والتطور المنظماتي ودعم الاتصالات المباشرة والمهام الفاعلة.

(Kirikova,1995 :139)

٤.تطبيق المعرفة:

وهو من ابرز عمليات المعرفة ويشير الى الاستعمال واعادة الاستعمال والتطبيق(الكبيسي،٢٠٠٢ :٧٦)

وهذه العملية تتضمن خطوات عدة منها(التقييم الستراتيجي،التدفق،المحاذاة الستراتيجية،اختيار فريق المعرفة،تقييم تكنولوجيا المعلومات،ادارة تغيير استراتيجية المنظمة،استراتيجية تكنولوجيا المعلومات،انتشار انظمة المعرفة،انظمة المقياس)

مؤشرات اقتصاديات المعرفة:

تعد المعرفة ومكونات الاقتصاد المعرفي الاخرى من الموارد غير الملموسة واصبح من الصعب قياسها،وقد طور البنك الدولي مؤشرات لقياس اقتصاديات المعرفة لقياس فاعليتها وكفاءتها،ويتكون من المؤشرات الاتية:

(الاداء المنظمي،الابداع،الموارد البشرية،تكنولوجيا المعلومات)

(الشمراوي وابحدراوي،٢٠١٥ :١٩٥)

وفيمايلي شرح موجز لكل مؤشر:

١.الاداء المنظمي:

اشار (Daft,1988 :120) بان هذا المصطلح يعني(قدرة المنظمة على تحقيق اهدافها عبر الاستخدام الامثل للموارد المتاحة) بشكل فاعل وكفوء،لتحديد نقاط القوة والضعف ومعالجة المعوقات.

٢.الابداع:

وهو تفاعل لعدة عوامل عقلية واجتماعية وبيئية وشخصية،وينتج هذا التفاعل بحلول جديدة تم ابتكارها للمواقف العملية او النظرية في اي من المجالات العلمية او الحياتية ،ومايميزها الحداثة والاصالة والقيمة الاجتماعية المؤثرة،ويؤدي الابداع الى تطور نتاجات تتصف بالحداثة والجدية من خلال تمويل اشياء في بيئة الانسان،اما دوافع الابداع فهي(ذاتية داخلية،بيئة خارجية،مادية ومعنوية،دوافع خاصة بالعمل الابداعي)

(عيسى،٢٠٠٩ :٥)

٣.ادارة الموارد البشرية:

وهي القلب النابض للادارة الحديثة لانها تضطلع بوظائف ومهام تعزز مكانتها في الهيكل التنظيمي للمنظمة،وتجعلها وسيلة من وسائل البقاء والديمومة في النشاط والنجاح،وتكمن اهميتها في الاهتمام بالعاملين وتطوير خبراتهم وتنميتهم وتحفيزهم وهياكل اجور وانظمة حوافز فاعلة. (الصغير واحمد،٢٠٠٧ :١٢)

٤.تكنولوجيا المعلومات:

عرّف (Robbey,1986 :516) المفهوم بكونه(انظمة البرمجيات والحواسب والاجهزة والمعدات التقنيّة)

اما (Hellriegel etal ,1999 :4) فقد وضح المفهوم بكونه(نظم مصممة على الحاسوب تساعد المنظمة ومواردها البشرية في جمع البيانات وخزنها واسترجاعها.(

((Pdffactory,.com

ويرى الباحثان ان هذه المؤشرات تتسم بالشمولية والترابط المعرفي فضلا عن اعتماديتها دوليا من قبل البنك الدولي،لذا بالامكان اعتمادها كمؤشرات ثابتة.

المبحث الثاني:

التنمية المستدامــة

في ظل المنافسة العالمية بين دول العالم كافة وبكل قطاعاتها وتحت مسمى اكتساب الميزة التنافسية في الاسواق الدولية والتمكن من النهوض في ساحة التنافس العالمي،واصبح مفهوم التنمية المستدامة اساسا لتمكين الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وديمغرافيا،وتسعى الدول الى تحقيق التنمية المستدامة الداخلية

لنفسها بهدف الحفاظ على مواردها الداخلية وضمان حوكمتها،ومنع نفوذ الدول المهيمنة من التحكم بها ومحاولة استنزافها،وبمايجعل قطاع التنمية اساسا لحياة حرة وكريمة للشعوب كافة.

ويمكن القول ان التنمية المستدامة بمفهومها الشامل الخاص والعام تعد نشاطا شاملا للقطاعات كافة ولمختلف الدول ومافيها من افراد او جماعات،لذا يسعى هذا المبحث الى دراسة احوال الماضي وفهم تجاربه ومحاولة فهم الواقع واستغلال المعطيات وتغييره نحو الافضل عبر التخطيط الفريد للمستقبل مع الاستغلال الامثل للموارد المختلفة المتاحة،بمافيها الموارد البشرية والمادية وامتلاك معلومات وبيانات فريدة من قبل القائمين على عملية التنمية .

(صلاح،٢٠١٨ :٣)

ووماتجدر الاشارة اليه انه منذ تسعينيات القرن الماضي تغيرت النظرة الى مفهوم التنمية وذلك عبر اعلان جوهانسبرغ، وظهر بشكل فريد وواضح مفهوم التنمية المستدامة،وبدأ من من قمة الارض الاولى في البرازيل(ريودي جانيرو) عام١٩٩٢،فقد بدأ الحديث عن الابعاد البيئية وكيفية تضمينها في التنمية،كي تكون تنمية مستدامة،وحق الاجيال القادمة في الحصول على بيئة نظيفة مستدامة والذي يعني التركيز على بيئة خالية من العوامل الخاصة بالتلوث العديدة مثل تلوث المياه والغلاف الغازي وثاني اوكسيد الكربون وظاهرة التصحر،ثم تلا ذلك تقرير التنمية الانسانية العالمي عام١٩٩٥.

والذي اكد على(عنصر الاستدامة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية) وتلوث البيئة واهمية عدم وجود الديون العامة التي تتحملها الاجيال القادمة،وهناك من يرى ان اول استخدام للتنمية المستدامة كانت في اواخر الثمانينيات من القرن الماضي وتمت الاشارة

اليه رسميا من خلال تقرير (مستقبلنا المشترك)الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧،والتي تشكلت بقرار من الجمعية العامة للامم المتحدة في شهر ديسمبر عام١٩٨٣،برئاسة برونتلاند رئيس وزراء النرويج وعضوية اثنان وعشرون شخصية من النخب كافة بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة الى اجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.(الجوارين،٢٠١٥ :٥(

ويمكن تعريف التنمية المستدامة ب(رسم الخطط والاستراتيجيات لتطوير مختلف القطاعات الانتاجية في منطقة محددة لتحقيق تنمية اجتماعية وصحية ومجتمعية وتحسبن مستوى الحياة) (الدويكات،٢٠١٦ :١٣)

اما الامم المتحدة فقد عرفت المفهوم بكونه(مصطلح اممي يهدف لتطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية والتأكيد على التماثل التقتصادي-الاجتماعي شريطة ان تؤدي الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة)

(بشارة،٢٠١٥ :٦)

اما (WCED,1987 :843) فقد حدد المفهوم بكونه(السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية والاخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي)

منظمةالاغذية والزراعة العالمية كان لها تعريفها الخاص بها للمفهوم(ادارة قاعدة ابموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البايولوجي والمؤسسي،على نحو يضمن اشباع الحاجات الانسانية للاجيال الحاضرة والمقبلة بصورة مستمرة بحيث لاتؤدي الى تدهور البيئة وتتسم بالفناء والقبول) (الحسن،٢٠١١ :٩)

ولذا يرى الباحثان انه بالامكان صياغة التعريف الاتي للتنمية المستدامة وهو(عملية تطوير الحياة الانسانية بالتزامن مع مقدرات وقابليات انظمة البيئة الثابتة والمتغيرة.(

خصائص التنمية المستدامة:

لما كانت التنمية المستدامة تتمتع باهمية بالغة،لذا فإنها تمتاز بخصائص عدة منها الاتي:

١.التنمية المستدامة تنمية طويلة الامد تأخذ بعين الاعتبار حقوق الاجيال القادمة في موارد الارض وتسعى لحمايتها.

٢.تلبي حاجات الفرد الاساسية والضرورية في الغذاء والدواء والصحة وابتعليم لتحسين الاوضاع البشرية العامة.

٣.تحافظ على عناصر البيئة ابحيوية ومركباتها الاساسية

٤.تعتمد على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد والاتجاهات العامة للاستثمار.

مبادئ التنمية المستدامة:

يمكن ايجاز هذه المبادئ بالاتي:

١.تعتمد على التخطيط بشكل رئيس وجيد

٢.تعتمد على مشاركات المجتمع المحلي عند وضع ركائز التخطيط واستراتيجياته

٣.العدالة

٤.التوافق

٥.التطبيق

٦.الابتكار البيئي

(الدويكات،٢٠١٦ :٧)

بينما يرى (Vargas,2016 :5)ان مبادئ التنمية المستدامة هي:

١.الافكار

٢.العمل الجاد

٣.التغيير

في حين حدد (bohothe,blogspot.com)ان هذه المبادئ تتمثل بالاتي:

١.النمو التراكمي،مثل القضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة

٢.النمو الاقتصادي ابنظيف،تعني اقل قدر من الطاقة المركزة اجتماعيا واقتصاديا وبشريا

٣.توليد الوظائف وفرص العمل،عبر ترشيد الاستهلاك وتقليل الهدر

٤.معدل منتظم من زيادات السكان

٥.زيادة الانتاج كبير الحجم

٦.اعادة توجيه التكنولوجيا وادارة المخاطر

٧.زيادة دور المدراء في تحقيق التنمية المستدامة

ولكن كان لمجلس الاستشارات الاوروبي البيئي راي اخر في هذا السياق،اذ حدد مبادئ التنمية المستدامة بالاتي:

١.العلمية

٢.المعنوية

٣.الاخلاقية

٤.التعليمية

٥.الاقتصادية

٦.الصحية (Environmental Advisory Council,2013 :4) .

أبعاد التنمية المستدامة:

حدد (ابو جودة،٢٠١١ :١٣) ثلاثة ابعاد للتنمية المستدامة وتتمثل بالاتي:

١.البعد الاجتماعي(القضاء على الفقر،دعم العمالة،المساواة بين الرجل والمراة،البيئة الاقتصادية السليمة وفرص تعليم متساوية(

٢.البعد الاقتصادي(شمولية التنمية،زيادات في متوسط الدخل،تحسين نوعية السلع،التستثمار الاجنبي المباشر)

٣.البعد البيئي(مدى كفاءة النظام البيئي،التوزيع الامثل للموارد)

مؤشرات التنمية المستدامة:

حددت الامم المتحدة عدة مؤشرات للتنمية المستدامة وهي كمايلي:

١.القضاء على الفقر

تكون حسب النسبة المئوية للسكان المؤهلين الذين تشملهم برامج الحماية الاجتماعية

٢.تحقيق الامن الغذائي

عدد العاملين بمجال الارشاد الزراعي لكل الف مزارع

٣.الحياة الصحية السليمة

وفيات حوادث الطرق لكل مائة الف من السكان

٤.جودة التعليم

معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للرجال والنساء

٥ .المساواة بين الرجال والنساء

النسبة المئوية للنساء اللواتي اعمارهن بين(٢٠-٢٤) سنة

٦.ادارة مستدامة للمياه والصرف الصحي

النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي التي تتم معالجتها

٧ .مستويات طاقة معقولة

معدل تحسن الطاقة الاولية

٨.تعزيز النمو الاقتصادي

معدل توظيف الشباب حسب القطاعات الرسمية

٩.بيئة تحتية مرنة

اجمالي انبعاثات الغازات ذات الصلة بالصناعة

١٠.المساواة في الدخل

النسبة المئوية للاسر التي يقل دخلها عن خمسون بالمئة في متوسط الدخل

(برنامج الامم المتحدة،٢٠١٥)

المبحث الثالث:

الشراكات بين القطاع الخاص والعام

تشير معطيات البنك الدولي ان الدول وخاصة النامية والضعيفة اقتصاديا لم تعد قادرة على انجاز متطلبات البنى التحتية والخدمات الرئيسة ولذا اصبح التوجه لموضوع التكامل والشراكة بين القطاع الخاص والعام امرا مهما لتطوير قطاع الخدمان وسوق العمل،وفي الواقع فأن للتكامل والشراكة بين القطاعين الخاص والعام ثماره الايجابية في تحقيق مزايا عدٰة منها خفض ميزان المدفوعات الحكومية ،لانه عمليات التمويل الاستراتيجية للمشاريع قيد الانحاز تتم عبر القطاع الخاص فضلا عن مزايا التكامل تحقق وتوفر فرص عمل افضل مع الاستفادة المثلى من توافر الابداع التكنولوجي والمعرفي الذي يمتلكه القطاع الخاص وكذلك عامل الخبرات.

وقد حظي موضوع التكامل بين القطاع الخاص والعام باهمية فائقة نظرا لما يمثله الموضوع في كونه احد المداخل الاستراتيجية لتحقيق خطط التنمية المستدامة وتحفيز النمو الاقتصادي،وقد عرّف ((Klzow الشراكة بين القطاعين بانها(التزام مشترك لمتابعة اهداف اقتصادية مشتركة يتم تحديدها عبر المشاركة بين قيادات القطاعين)

(Kolzow,1994 :43)

اما المجلس القومي للشراكة بين القطاعين ،فقد حدد الشراكة بانها(اتفاق تعاقدي بين جهة حكومية(اتحادي،ولائية،محلية) واحد الكيانات التابعة للقطاع الخاص ويتم من

خلال الاتفاق المشاركة بالاصول والخبرات لكل قطاع في تقديم الخدمة او تسهيلها لاستخدام الجمهور والمشاركة في الموارد) (الرشيد،٢٠٠٧ :٣)

صندوق النقد الدولي كان له وجهة نظر وذلك عبر تعريفه(الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنية تحتية وخدمان كانت عادة من مسؤولية الدولة)

(علي،٢٠١٧ :٢٤)

بينما ذكر المجلس القومي للشراكة في الولايات المتحدة ان المفهوم يعني(وسيلة لتحقيق اهداف الاطراف الفاعلة بكفاءة) (عيسى،٢٠١٨ :٣٩)

ويرى الباحثان انه بالامكان تحديد التعريف الاتي للشراكة(وسائل،عقود،اتفاقيات،)يتعهد بموجبها القطاع الخاص من ابداء التعاون للقطاع العام لانجاز مشاريع او بنى تحتية او استقدام تكنولوجيا متقدمة)

اسباب الشراكات بين القطاع الخاص والعام

ذكر العديد من الكتاب وعلماء الادارة حملة من الاسباب الداعية للشراكات. منها ماهو سياسي،اقتصادي،خدمي لتحقيق التنمية المستدامة بكفاءة وفاعلية تنظيمية،ولذا فقد حددت وزارة المالية المصرية اسبابا عدة للتوجه نحو موضوع الشراكات ومنها الاتي:

١ طريق افضل لتقديم الخدمات

٢.تكامل الاصول

٣.الابداع في الجانب الاداري

٤.توصيف افضل للمشروع

٥.تحقيق عوائد للقطاع العام لتقديم خدمات افضل وبشكل كفوء وفاعل

٦.زيادة كفاءة فاعلية عمليات الجهاز الحكومي

٧.اعادة توجيه الموارد المالية والبشرية

٨.زيادة النمو الاقتصادي للدولة

(عيسى،٢٠١٨: ٤٢)

اما(حمدونة،٢٠١٧: ٥٢) فقد حدد دوافع واسباب الشراكات بين القطاعين الخاص والعام بالاتي:

١.الاقتصاد في التكاليف في مجال انشاءالمشاريع واستغلالها

٢.تجزئة المهاطر

٣.تحسين قطاع الخدمات العام

٤.انجاز المشاريع بكفاءة وفاعلية تامة

٥.تحقيق مزايا اقتصادية على صعيد تحفيز القطاع الخاص وخفض الكلف

٦.زيادة فرص العمل

في حين ذكر(بو ذياب،٢٠١٧: ٧) اسبابا ودواعي اخرى للشراكات منها الاتي:

١.الحاجة لتحقيق التنمية المستدامة للدولة بشكل فاعل وكفوء

٢.لتغير التقني والاقتصادي المتسارع لخفض كلف المشاريع

٣.ضغوط المنافسة المتزايدة

٤ محدودية الموارد المالية والبشرية لدى القطاع العام

انواع الشراكات:

تتعدد الشراكات بانواعها واقسامها،فقد ذكر(عبدالرضا،٢٠١٢ :٤) ان الشراكة تتخذ انواع متعددة ومنها الاتي:

١.عقود الادارة:وهي عقود تأجير خدمات ادارية يقوم بها القطاع الخاص ليضطلع بمسؤولية ادارة المنشأة لمدة محدودة.

٢.عقود الخدمات:وهي عقود تتعاقد من خلالها احدى مؤسسات القطاع العام مع شركة من القطاع الخاص لتولي نشاط محدد مثل تشغيل او صيانة احدى المنشات العامة.

٣.عقود الايجار: وهي عقود تقوم الدولة بمقتضاها بتأجير مرافقها لمستأجر من القطاع الخاص يقوم بتشغيلها مقابل دفعات محددة.

٤.عقود الامتياز: وينطوي على نفس سمات عقد الايجار غير انه يتضمن مسؤولية تمويل اصول ثابتك او توسيعات محددة في المنشأت العامة.

اشار (حمدونة،٢٠١٧ :٥٣)نقلا عن (صلاح،٢٠١٥) وجود صيغ اخرى للشراكات منها الاتي:

١.شراكات تعاونية:وتدور حول ادارة وتنظيم الشراكة على اساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص،اذ تتصف الشراكان بعلاقات افقية بين اطراف الشراكة،ويتم اتخاذ القرار بالاجماع.

٢.شراكات تعاقدية:وتعنى بترتيبات توصيل الخدمات بموجب عقد بين طرفين وتكون علاقة الشراكة عمودية مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الاطراف الاخرى المساهمة في الشراكة.

٣.الشراكة التضامنية: وهذا النوع هو كيان قانوني يكون فيه كل من الجهة الحكومية المعنية والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل تحقيق ارباح مشتركة.

اما(علي،٢٠١٧ :٢٩) فقد حدد الاتي:

١.اداء المستحقات:يتحملها المستخدم في اطار الوكالة والتدبير المفوض.

٢.تقاسم المخاطر:يتحمل كل من الشريك الخاص المستفيد من التفويض جميع المخاطر.

٣.النطاق:ترتبط كل من الوكالة وتفويض الخدمة عموما بالبنى التحتية وابخدماتية،وفي جميع الاحوال وعند انتهاء فترة التفويض،يتم استرداد الممتلكات من قبل الشخص المعنوي.

الاستنتاجات والتوصيات

١.الاستنتاجات:

١.يسهم اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمة الشراكات بين القطاع الخاص والعام في الحد من تفاقم عجز الموازنة العمومية،عبر البيانات والمعلومات والمؤشرات التي يوفرها.

٢.يسهم اقتصاد المعرفة في تحسين قواعد الحوكمة المؤسساتيةعبر استخدام مؤشراته الفاعلة في قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة عبر التكامل بين القطاع الخاص والعام.

٣.تلبية حاجات المستفيدين بتقديم خدمات باسعار مدعومة.

٤.يوفر اقتصاد المعرفة بيانات ومعلومات ومؤشرات معرفية لتحديد المشاريع الاكثر فاعلية للجمهور عبر الدراسات التقنية والاقتصادية والبيئية والاقتصادية،ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

٥. يسهم اقتصاد المعرفة في توفير سعة معرفية لتحديد مصادر التمويل الاكثر فاعلية لتحقيق الشراكة الفاعلة بين القطاعين الخاص والعام لتعزيز انجاز التنمية المستدامة.

٦.يوفر اقتصاد المعرفة وعبر مؤشراته الفاعلة عامل رقابي في تحقيقة الاندماج الفاعل بين القطاعين الخاص والعام وذلك لتحقيق تنمية مستدامة منشودة.

٧.يوفر اقتصاد المعرفة نظم وبيانات معرفية واضحة في اعتماد قواعد المحاسبة الخاصة لتحقيق التنمية المستدامة.

٨.يسهم اقتصاد المعرفة وعبر بياناته ومؤشراته في تخفيض الدين العام للدولة لتحقيق تنمية مستدامة بعوامل وكلف موضوعية.

٢.التوصيات:

١.ضرورة ان تتفاعل الادارات العليا للمنظمات وكذلك الجهاز الحكومي للدولة مع مفهوم اقتصاديات المعرفة وموشراته في التوصل الى التنمية المستدامة المنشودة عبر التكامل الفاعل والمؤثر بين القطاعين الخاص والعام.

٢.تثقيف المنظمات بشكل عام باهمية الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة عبر التقاسم في المخاطر بين القطاعين،وفي محاور الشراكات كافة (الصحة والتعليم والنقل والثقافة وغيرها)

٣.اعطاء الفرصة لاقتصاديات المعرفة في تحديد اولويات الاهداف الاقتصادية للشراكات.

٤.الاهتمام باقتصاد المعرفة في تحقيق الاستقلالية النسبية للمنظمات في موضوع التخصص في عقود الشراكات بين القطاع الخاص والعام وبما ينجز اهداف التنمية المستدامة.

٥.تفعيل مؤشرات اقتصاديات المعرفة في اختيارعقود الشراكة بين القطاع الخاص والعام ودورهما في انجاز وتحقيق التنمية المستدامة بمحاورها كافة.

٦.الاهتمام بالمعلومات والبيانات المعرفية التي يوفرها اقتصاد المعرفة بموضوع الشراكات في احترام اوقات انجاز المشاريع لتحقيق التنمية المستدامة.

٧.دعم اقتصاد المعرفة في الحد من الفساد الاداري وعوامل نموه في المؤسسات كافة،عبر بياناته ومعلوماته التي يوفرها في تحقيق الاندماج بين القطاعين الخاص والعام لتحقيق تنمية مستدامة منشودة.

٨.دعم اقتصاد المعرفة في موضوع تحديد و تجنيد رؤوس اموال متميزة تخدم التكامل والشراكة بين القطاعين الخاص والعام لتحقيق التنمية المستدامة.

٩.ضرورة انشاء مراكز بحثية معرفية متخصصة بموضوع تقييم فرص الشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

المصـــادر

١.طاهر،محمد جبار(٢٠١١.) دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي،جامعة الكوفة،كلية الادارة والاقتصاد

٢.نجم،عبود نجم(٢٠٠٨) ادارة المعرفة،المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمّان،الاردن.

٣.ابو الشامات،محمد انس(٢٠١٢) اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية،جامعة دمشق،كلية الاقتصاد،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،العدد رقم١.

٤.مؤتمن،منى(٢٠٠٤) دور النظام التربوي الاردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي،عمان،الاردن

٥ .فاروق ، رؤوف عبدالخالق(٢٠٠٥) اقتصاد المعرفة في العالم العربي،مشكلاته وافاق تطوره،شركة ابوظبي للطباعة والنشر،ابوظبي،الامارات العربية المتحدة.

٦.علّة،مراد(٢٠١٢) جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة،دراسة نظرية-تحليلية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،الجزائر.

٧.برنامج الامم المتحدة الانساني(٢٠٠٣) تقرير التنمية الانسانية العربية.

٨.الموصلي،محمد وليد(٢٠٠٦) اقتصاد المعرفة،مجلة الاقتصادي،العدد٢٧٢.

٩.علي،نبيل و حجازي نادية(٢٠٠٥) الفجوة الرقمية،رؤية عربية لمجتمع المعرفة،العدد٣١٨.

١٠.عباس،محسن خضير(٢٠١٥) دور ادارة المعرفة في تحقيق التنمية البشرية،جامعة واسط،كلية الادارة والاقتصاد.

١١.مسعي،سمير(٢٠١٥) اقتصاد المعرفة في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن معيدي،اطروحة دكتوراه في المعرفة،الجزائر.

١٣.الكبيسي،صلاح الدين(٢٠٠٥) ادارة المعرفة،المنظمة العربية للتنمية الادارية،جامعة الدول العربية.

١٤.الياسري،اكرم محسن وحسين،ظفر ناصر(٢٠١٣) اثر عمليات ادارة المعرفة والتعلم التنظيمي في الاداء الاستراتيجي(بحث مستل) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٥ العدد ٣.

١٥.العتيبي،سعد مرزوق(٢٠١٠) خزن المعرفة،مركز المدينة المنورة للعلوم الهندسية،المملكة العربية السعودية.

١٦ .السبعاوي،محمد يونس محمد(٢٠١٥) اسهام جاهزية الثقافة التنظيمية في تطبيق ادارة المعرفة،دراسة استطلاعية لاراء عينة من موظفي دائرة صحة وكهرباء نينوى،جامعة تكريت،مجلة كلية الادارة والاقتصاد،المجلد١١،العدد ٣٣

١٧ .الكبيسي،صلاح الدين،عواد كريم(٢٠٠٢) ادارة المعرفة واثرها في الابداع التنظيمي،اطروحة دكتوراه غير منشورة،الجامعة المستنصرية،كلية الادارة والاقتصاد.

١٨.الشمري،محمد جبار و الحدراوي،حامد كريم(٢٠١٥) اقتصاد المعرفة،جامعة الكوفة،كلية الادارة والاقتصاد،مجلة الغري الاقتصادية والادارية.

١٩.عيسى،حسن احمد(٢٠٠٩)سايكولوجية الابداع بين النظرية والتطبيق،دار الفكر ناشرون وموزعون.

٢٠.الصغير،قراوي احمد و احمد ابراهيمي(٢٠٠٧)ادارة الموارد البشرية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف،الجزائر.

٢١.صلاح،رزان(٢٠١٨)مفهوم التنمية المستدامة،الشبكة الدولية (موضوع(

٢٢.الجوارين،عدنان(٢٠١٥) التنمية المستدامة في العراق،الواقع والتحديات،جامعة البصرة،مركز العراق للدراسات.

٢٣.الدويكات،براء(٢٠١٦) خصائص التنمية المستدامة،الشبكة الدولية(موضوع (

٢٤.بشارة،احمد(٢٠١٥) التنمية المستدامة،مفهومها،ابعادها،مؤشراتها،مقال على الشبكة الدولية.

٢٥.الحسن،عبد الرحمن محمد(٢٠١١) التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها،جامعة بخت الرضا،الخرطوم،السودان.

٢٦.ابو جودة،الياس(٢٠١١) التنمية المستدامة وابعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية،اصدارات الدفاع الوطني اللبنانية.

٢٧.اصدارات الامم المتحدة(٢٠١٥) اهداف التنمية المستدامة،مؤتمر قمة الامم المتحدة،مركز انباء الامم المتحدة.

٢٨.مروان،محمد(٢٠١٧) تعريف اقتصاد المعرفة،شبكة موضوع العربية الدولية.

٢٩.علي،طهراوي دومة(٢٠١٧) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية للطاقات المتجددة ودورها في تخفيف التبعية الطاقوية،دراسة تجربة المغرب،مجلة نماء الاقتصاد والتجارة،العدد الثاني.

٣٠.الرشيد،عادل محمد(٢٠٠٧)ادارة الشراكة بين القطاعين ابخاص والعام،المفاهيم والنماذج والتطبيقات،القاهرة،مصر العربية.

٣١.عيسى،محمد عبدالعال(٢٠١٨)الشراكة بين القطاعين العام والخاص،المفهوم والاسباب وال وافع والصور،المجلة العربية للادارة.

٣٢.حمدونة،محمد اشرف(٢٠١٧)العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاث ودورهما في نمو الاقتصاد الفلسطيني،الجامعة الاسلامية،غزة،فلسطين.

٣٣.بوذياب،محمد(٢٠١٧)الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة للنهوض بالاقتصاد اللبناني،مجلة الدفاع الوطني، اللبنانية العدد الثاني

34.Mertines,Kai&Heisig,peter&Vorbeck,jens(2003) Knowledge management the practices,2nd springer verlag Berlin .

35.Marite Kiriava(1995) dist in organizations,riga technical university,Berlin.German

36.Environmental Advisory Council(2013) principles of sustainable Development

37.Hadad,ShahrazD(2017)characteristics and dimensions,journal of management,Dynamicsin the knowledgement economy.

38.Klzow,David(1994)public private partnerships,the economic development review,winter,12,p43

التكامل بين المؤسسات الحكومية وشركات الهاتف النقال في حماية حق الخصوصية

الدكتور
أحمد علي عبود الخفاجي
عميد كلية القانون / جامعة الكفيل

الدكتور
محمد عبد الرحيم حاتم الحسناوي
تدريسي في كلية القانون / جامعة الكفيل

Abstract

The amazing technological development of the means of communication, creating a virtual world in which human beings interact and converge minds and exchange of scientific, psychological, intellectual, commercial, emotional, professional, technical and all aspects of life. Mobile services are constantly expanding, with new categories of people, institutions and governmental and non-governmental organizations involved every day.

Mobile phone services are a means of human acquaintance as well as of multifaceted conflict, and of the paradoxes of this world, those unbridled desires that keep the owners eager to know everything, even personal matters of ordinary individuals and public figures; There is no doubt that the new digital rights presuppose the empowerment of people to freedom of expression and access to information. At the same time, however, this new human rights situation requires the protection of individual privacy, the unauthorized intrusion of individuals and the unauthorized exploitation of their information. This new situation, in which hypocrites appear in a state of hypothetical hypocrisy, as well as in a situation of fear of the other observer, of the spying, of curiosity, of bad intentions, makes the mobile world in a state of tension and fear of the possibility of violation of privacy. Therefore, the diagnosis of this reality and the prospect of the future protection of privacy, is a problem worthy of research.

The state deals with its citizens in accordance with the requirements of maintaining public order. It sets limits and legal limits on the actions of citizens. It is their duty to protect the rights of these citizens and respect their private lives only in the case of behavior contrary to the laws and regulations.

مقـــــــــدمة

إن التطور التكنولوجي المذهل لوسائل الاتصال، خلق عالما افتراضيا تتفاعل فيه الذوات البشرية وتتلاقح فيه العقول ويتم تبادل الخبرات العلمية والنفسية والفكرية والتجارية والعاطفية والمهنية والتقنية وكل جوانب الحياة. ولا شك أن خدمات الهاتف النقال في توسع مستمر، بحيث ينخرط فيه كل يوم، فئات جديدة من الناس والمؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

تعد خدمات الهاتف النقال إحدى الوسائل للتعارف الإنساني وكذلك للصراع المتعدد الوجوه، ومن مفارقات هذا العالم، تلك الرغبات الجامحة التي تحمل أصحابها على التلهف لمعرفة كل شيء حتى الأمور الشخصية للأفراد العاديين والشخصيات العامة؛ وفي الوقت ذاته الحرص على التكتم على عالم الخصوصية الفردية. ولا جدال في كون الحقوق الرقمية الجديدة، تفترض تمكين الناس من حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومة؛ لكن في الوقت نفسه هذا الوضع الحقوقي الجديد يقتضي حماية الخصوصية الفردية وعدم اقتحام عالم الأفراد بدون ترخيص منهم، وعدم استغلال المعلومات الخاصة بهم بدون إذن منهم. هذا الوضع الجديد، الذي تتمظهر فيه الذوات وهي في حالة نشوة افتراضية وكذلك في أوضاع توجس من الآخر من المراقب، من المتجسس، من الفضولي، من أصحاب النوايا السيئة، يجعل عالم الهاتف النقال في حالة توتر وخوف من إمكانية انتهاك الخصوصيات. لذا فإن تشخيص هذا الواقع واستشراف مستقبل حماية الخصوصية، هو إشكال جدير بالبحث.

إن الدولة تتعامل مع مواطنيها وفقاً لمستلزمات المحافظة على النظام العام، فهي من جانب تضع ضوابط وحدود قانونية لتصرفات المواطنين، ومن واجبها حماية حقوق هؤلاء المواطنين واحترام حياتهم الخاصّة إلا في حالة قيامهم بسلوك مخالف للقوانين والأنظمة المرعيّة، لذلك تتخذ الدولة فيما يتعلق بحماية حق الخصوصية تدابير إدارية

وإجراءات رقابة وتفتيش على مواقع شركات الهاتف النقال، وتفرض جزاءات إدارية في حال مخالفة هذه الشركات للضوابط القانونية.

ولكي تحافظ الدولة على النظام العام وتوفر الحماية اللازمة لمواطنيها وتحقق الاستقرار المطلوب فإنّ السلطات الإدارية تتخذ تلك التدابير التي من شأنها ضمان عدم المساس بالحريات والخصوصيات الفردية من خلال هيئات الضبط الإداري المكلفة بتنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات المقيدة للحرية الشخصية.

لقد بيَّنت القوانين العقابية والإجرائية مدى أهمية حق الخصوصية والدفاع عنه وذلك بوضع ضمانات لكي لا ينتهك الحق في الخصوصية عند استعمال السلطة، (من خلال ما تطبقه الإدارات التابعة للدولة من قوانين وأنظمة وتعليمات)، وبالأخص ما له شأن بالمكالمات الهاتفية والمراسلات وما يخصّ البيانات الشخصية. وتعني تلك الضمانات أنْ لا تترك خصوصية الفرد بيد السلطات البوليسية من غير رقابة سابقة، يتولاها القاضي والنيابة العامّة، وإلا فالإجراءات تكون باطلة ويستحق المتضرر التعويض عن كل ما يصيبه من ضرر، إضافة للعقوبة الواقعة على المسؤول عن خرق خصوصية الإنسان، عدا ما صرح به القانون من حال.

فماذا يراد بالخصوصية في عالم الهاتف النقال؟ وما هي التهديدات الجديدة للخصوصية؟ وكيف يمكن تحقيق التكامل بين المؤسسات الحكومية وشركات الهاتف النقال هذه الخصوصية وما هو مستقبل الخصوصية في عالم الهاتف النقال الأخذ في التوسع؟ لذا سنقسم هذه الدراسة على مطلبين: نبحث في الأول: سلطات الإدارة في منح الترخيص لشركات الهاتف النقال، إذ سنبيّن فيه السلطات والصلاحيات والامتيازات الممنوحة للإدارة في مجال منح الترخيص لشركات الهاتف النقال، مع توضيح شروط الترخيص وإجراءاته، وبيان مدى التزام صاحب الشركة بتقديم طلب منح الترخيص، مع ذكر موقف الادارة من هذا الطلب بحدود تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات

المتعلقة بهذا الشأن. ونفرد الثاني لإجراءات الرقابة والتفتيش على مواقع شركات الهاتف النقال، إذ سنوضّح فيه ماهية هذه الإجراءات ومعرفة مدى سلطة الادارة في الرقابة والتفتيش.

المطلب الأول

سلطات الإدارة في منح الترخيص لشركات الهاتف النقال

تعدّ العلاقة بين شركات الهاتف النقال والدولة علاقة محكومة بضوابط الترخيص الإداري الذي تمنحه الإدارة للمُرخَصّ له بتسهيلات واشتراطات قانونية ملزمة.

لا شك أنَّ المساءلة القانونية في حالة الإخلال بشروط الترخيص تكون موضع تطبيق كواجب على الجهة المانحة للترخيص وهي الإدارة، ومن هنا فهي تقوم بمتابعة تنفيذ بنود هذا الترخيص ومراقبة الأشخاص والشركات المُرَخَص لها من خلال الرقابة والتفتيش بحدود ما يعطيه القانون من سلطات لها لتفرض جزاءات على المخالفين لشروط الترخيص الإداري حسب ما نصّت عليه تشريعات الاتصالات وما تضمَّنه ذلك الترخيص من شروط والتزامات على المُرخَصّ له.

لابد أولاً من معرفة معنى الترخيص وماهية صفاته قبل البحث في مجال سلطات الإدارة في منح الترخيص لشركات الهاتف النقال، ثم توضّيح الاشتراطات القانونية لمنح هذا الترخيص، وهو ما سنعالجه في فرعين، إذ نبحث في الأول تعريف الترخيص، وندرس في الثاني منح الترخيص لشركات الهاتف النقال في كل من مصر والأردن والعراق.

الفرع الأول

تعريف الترخيص

الترخيص لغةً: اسم وجمعه تراخيص والمصدر ترّخيص من فعل رَخَّصَ يُرَخِصُ ترخيصاً فهو مُرَخِّص والمفعول مُرَخّص. والترخيص: تصريحُ جهة لأُخرى (أي إجازةٌ ورخصةٌ وإذنٌ). والرُّخْصَةُ في الأمر خلاف التشديد فيه وقد رُخِّصَ له في كذا تَرْخيصا فَتَرَخَّصَ هو فيه، أَذِنَ له فيه بعد النهي.

أمّا الترخيص اصطلاحاً فيُستخدم مقروناً بالمجال الذي يختّص به " كالترخيص القانوني والترخيص الإداري والترخيص التجاري... وقد يسمى رخصة كرخصة البناء ورخصة المرور، وغير ذلك من الترخيص أو الرخص".

وأمّا الترخيص الإداري فهو إذنٌ أو موافقةُ السلطة الإدارية المختصَّة التي تشرف على ممارسة نشاط ما يُمنَح لطالبه إذا تحققت فيه الشروط القانونية.

ففي فرنسا تُستخدم كلمة الترخيص في التَشريع والفقه للدلالة على مفهوم الترخيص الإداري. أمّا في التشريعات القانونية العربية، فنجد المُشرّع المصري قد استخدم كلمة الترخيص كدلالة على حصول الأذن والموافقة في أغلب القوانين الصادرة في مجال الترخيص.

أمّا قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل فقدجاء في المادة (٢) منه تعريف الترخيص أو(الرُخصة) بأنها (الإذن الممنوح أو العقد أو الاتفاقية).

ونجد ما أشارت اليه لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات في العراق في المقدمة والتمهيد من مفهوم (الرخصة) على أنها " التخويل الممنوح للمُرَخَصّ لهم بتقديم خدمات الاتصالات (vast)". ومهما يكن من أمر استخدام

لفظ الترخيص أو الرُخصة فيبقى هو إذنٌ وموافقةٌ وتخويلٌ لممارسة نشاطٍ معيّنٍ تُصدره جهةٌ مختصَّةٌ وفق القانون.

إنَّ الأساس القانوني لسلطة وصلاحية الإدارة في منح الترخيص هو: (الامتيازات التي تتمتع بها الإدارة وما تملكه من سلطات أساساً كون العقد يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة تسمو على مصلحة الأفراد، وأنَّها تملك ذلك كله حتى وإن لم يرد في العقد ما يشير الى تلك السلطات في العقد باعتبار هذا الأمر متعلق بنظام عام، فعدم تضمين العقد أيٍ من هذه الامتيازات لا يعني عدم استطاعة الإدارة أن تمارسها كما لا يمكن التنازل عنها أو عن بعضها لأنها تعبير عن فكرة " السلطة العامة" في العمل الإداري وهي اختصاصات لا يمكن إن تكون محل تعاقد او اتفاق بين الإدارة والأفراد"

وقد ركزت محكمة القضاء الإداري المصرية على إبراز مظاهر تلك السلطات، حيث نجدها تؤكد بأن القانون الإداري يعطي الجهة الإدارية سلطتي الرقابة وإيقاع الجزاءات على من تعاقدت معه إنْ أخل بما تضمنه الترخيص العقدي من التزام ولها سلطة تعديل ما ورد في العقد من جانب واحد، ولها إنهاؤه كلما اقتضى الصالح العام والمصلحة أنْ يعتبر التنفيذ غير مجد ٍ لهذا العقد، أنَّ كل الحقوق والسلطات الممنوحة للإدارة تكون ثابتة حتى ولو لم يُشر إليها كونها من النظام العام

ومن هنا يمكن إجمال سلطات الإدارة تجاه من يتعاقد معها بما يأتي:

١- سلطة الرقابة والتوجيه.

٢- سلطة فرض الجزاءات على الطرف الآخر وهو(المتعاقد).

٣- تعديل بعض نصوص العقد وشروطه.

٤- سلطة إنهاء العقد بإرادتها المنفردة.

ويكون لهذه السلطات أثرٌ بيّنٌ في مجرى تلك العلاقة القانونية التي تعطي الإدارة حريّة التصرّف في فرض شروط والتزاماتٍ على المُرَخّص له، ويكون له الحق في بعض التصرّفات القانونية المحكومة بالترخيص الممنوح له.

وسنحاول في ما يلي معرفة الاشتراطات القانونية لمنح هذا الترخيص، إذ المُلاحَظ أنَّ عقد الترخيص الإداري يتضمن شروطاً تتعلق بالمحافظة على السريّة فهو كعقد العمل وعقود الانترنيت وعقود خدمات المعلومات الصوتية، ولذلك تحدد الجهة الإدارية المختصَّة بإصداره الاشتراطات القانونية والإجراءات الواجبة الإتباع في الحصول عليه وتمارس صلاحياتها في الحفاظ على السريّة المطلوبة.

والترخيص الإداري هو: (عقد رضائي يقع بين طرفٍ أولٍ يملك الإذن بالترخيص ويُدعى " المُرَخّص" وطرف ثانٍ ع له حق أو مجموعة حقوق للملكية الصناعية).

إلا أنَّ هناك من يعتبر الترخيص الإداري عمل ومستند قانوني له صفات قانونية تجعله قراراً إدارياً فردياً يستمّد قيمته من الإرادة المنفردة الصادرة من جهة الاختصاص في إصداره وهي الادارة.

وعلى اعتبار أنَّ الترخيص الإداري: " مستند قانوني" فإنه من جهة يعطي للمُرَخّص له الحق ويمنحه الأهلية القانونية في ممارسة نشاط معيّن كما هو الحال في إنشاء شبكات الاتصال وتقديم خدمات الهاتف النقال وخدمة المعلومات، ومن جهة ثانية يكون ضمانة للإدارة المانحة لهذا الترخيص " المستند" بأن تراقب استخدامه، وضمانة للمُرَخّص له في مواجهة تصرّف تلك الإدارة بشكل غير قانوني كنكولها عن التزام يمليه القانون عليها مثلاً.

في حين يراه البعض الأخر أنه:" وسيلة من وسائل الإثبات، سواء إثبات كفاءة ومقدرة على ممارسة النشاط المُرَخّص به، أو دليل على صدور القرار الإداري".

بينما يرى المُشرّع الأردني أنه: "يتم التعاقد بين الادارة والأشخاص الذين يرومون الحصول على الترخيص وهم المُرَخّص لهم حسب عقد ترخيص ذو صفة إدارية متضمناً الشروط القانونية المطلوبة".

لذلك يكون لمنح الترخيص اشتراطات قانونية منها:

١- المقدرة الفنية لدى المُرَخَّص له.

٢- المقدرة المالية للمُرَخَّص له.

٣- تنظيم طلب الترخيص من قبل المُرَخَّص له.

٤- تقديم المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الرخصة (الترخيص).

٥- الاشتراطات القانونية التي تلتزم بها الجهة المانحة للترخيص ومنها وضع نظام خاص يسجل فيه أسماء المُرَخَّص لهم وبيان مقابل الترخيص وغير ذلك من الأمور التي لها علاقة بالترخيص.

٦- تحديد المدة القانونية لسريان الترخيص في العقد.

٧- ما يعود من استحقاق عن الرخص، ومدتها، وعائدات التجديد لها، أو كل ما يعتبر حقوقاً مالية " دورية كانت أو مقطوعة " واجبة الدفع على المرخص له.

٨- تقيد المُرَخَّص له بالالتزامات والتعهدات المنصوص عليها قانوناً، والمثبَتة في العقد كذلك.

الفرع الثاني

منح الترخيص لشركات الهاتف النقال

يحاول المشرّع في مجال منح الترخيص لشركات الهاتف النقّل أن يضع شروطاً وضوابط لابد من الالتزام بها من قبل المرخص له، وسنعرض في هذا الفرع ما ورد في قوانين الاتصالات لكل من مصر والأردن والعراق.

أولاً. مصـــــــر:

لم يسمح قانون تنظيم الاتصالات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ المعدّل بالفعّاليات التالية، من دون حصول المرخص له على إذن من الجهاز القزمي لتنظيم الاتصالات، وإخطاره من قِبَل مقدم الخدمة:

أ - إنشاء أو تشغيل شبكات اتصالات.

ب - تقديم خدمات اتصالات للغير.

ج - تحرير مكالمات دولية عبر الهاتف.

د - كل ما يتعلق بالإعلان عن مثل تلك الحالات المشار اليها أعلاه.

أمّا الإجراءات التي يجب اتباعها لغرض الموافقة على الترخيص فقد حددتها المادة (٢٢) وهي:

(تقديم طلب للحصول على ما يراد من تراخيص مشار اليها في المادة (٢١) من هذا القانون وفق نماذج معدَّة من جهاز تنظيم قطاع الاتصالات، ويكون الطلب مصحوباً بالبيانات والمستندات المحددة، خاصّة ما يجب بيانه من قدرة فنيّة ومالية لمقدم طلب الترخيص.

ويكون البت في الطلب خلال مدة "٩٠ يوماً " من تأريخ استيفاء المتطلبات الواجبة، وبعد الموافقة سيتم النشر للقرارات الصادرة من الجهاز في صحف يومية ذات انتشار

واسع، وتكون تكاليف النشر على المرخص له، مع ملاحظة ذكر جميع اشتراطات الترخيص. .

إما فيما يخص التزامات المُرَخَّص له فيحدد الترخيص الصادر من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات التزامات المُرَخَّص له، "وهي اشتراطات قانونية" تشمل على الأخص التزام المُرَخَّص له بنوع الخدمة والتقنية المستخدمة وبيان مدة الترخيص مع التزامه بالحدود الجغرافية لتقديم الخدمة وخطة التغطية ومراحل تنفيذها. كما تتحدد مقاييس جودة وكفاءة الخدمة واستمرارها والإجراءات واجبة الإتباع في حالة قطع الخدمة أو إيقافها كالتزام واجب على المُرَخَّص له ويتضمن الترخيص تحديد سعر الخدمة وطريقة التحصيل والالتزام بالإعلان عن ذلك.

ولضمان عدالة تقديم الخدمة للمستخدمين فمن واجب المُرَخَّص له بيان نوع الخدمة والتقنية المستخدمة، ولابد من إتاحتها لهم من قِبَل المُرَخَّص له من دون تمييز ووجوب الالتزام بنظام الترقيم القومي الذي يضعه الجهاز.

على المُرَخَّص له تقديم الخدمات الشاملة بكل متطلباتها مع تقديم خدمة اتصالات الإغاثة والطوارئ مجاناً، كذلك لابد من توفير خدمة الدليل ويكون ذلك كله طبقا لنوع الخدمة المُرَخَّص بها، مع ضمان سريّة الاتصالات والمكالمات الخاصة بعملائه ووضع القواعد اللازمة للتأكد من ذلك، مع وجوب وضع نظام لتلقّي الشكاوى والتحقيق فيها وإصلاح الأعطال بكفاءة، وهذا ما ورد في(الفقرات١، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٨، ١٩) من المادة (٣٥) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣م.

أمّا الفقرة (٦) من المادة (٥) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣م، فقد أوجبت على الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات مهمة وضع القواعد التي تضمن حماية المستخدمين بما يكفل سريّة الاتصالات وتوفير أحدث خدماتها بأنسب

الأسعار مع ضمان جودة هذه الخدمات، وكذلك وضع نظام لتلقي شكاوى المستخدمين والتحقيق فيها والعمل على متابعتها مع شركات مقدمي الخدمة.

ولغرض حماية الأمن القومي فإنه يترتب على المُرَخَّص له الالتزام بعدم المساس بهذا الجانب والتزامه من جانب آخر يكمل ما يخص السلامة الصحية والبيئة والقواعد الفنيّة وما يتعلق بالأمور الفنيّة والإنشائية التي يجب اتباعها، وفق ما تحدده الجهات المختصّة من معايير بهذا الأمر من قِبَل الدولة.

ويلتزم المُرَخَّص له بما يحدده الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وفي مقابل ما يقع عليه من تكاليف للتحقق من أداء مقدم الخدمة " المرخص له " للالتزام المكلف به وما يستحق عليه من تأمينات مالية ومستحقات دورية، وتقديم ما يطلبه هذا الجهاز من معلومات وبيانات متَّصِلة بموضوع الترخيص. وفي حالة إيقاع جزاءات أو تعويضات على المُرَخَّص له فعليه الوفاء بها. كما يلتزم المرخص لهم " مقدمو الخدمة " فيما بينهم بتوصيل الشبكات المسموح بها لأكثر من مُشَغِلَين، وهو ما يسمح للمستخدمين من الاتصال بحريّة فيما بينهم مهما تنوعت شبكات الاتصال المرتبطين بها والتي يستخدمونها. وذلك بالإفصاح عن أية مواصفات وبيانات فنيّة لها علاقة بما يقدم من خدمات لكي يتم ذلك الترابط، وما يبرم من اتفاق لتحقيقه حسب شروط معقولة لا يتخللها التمييز بين المرخص لهم مع وجوب تقديم ما يُتفق عليه الى الجهة المختصّة " جهاز تنظيم الاتصالات " أو الدخول في تلك الاتفاقيات التي يعتمدها الجهاز.

وفي هذا السياق فلابد من تقديم طلب من قِبَل مقدم خدمة متضرر بفعل أي مشترك في الشبكة العائدة لمقدم خدمة آخر، ويُرفق مع هذا الطلب ما يُثبت لتحديد " مدى الضرر " من بيانات بعد موافقة الجهاز القومي للاتصالات حيث يتبنى هذا الجهاز مسؤولية قيامه بوضع القواعد والشروط التي تحقق الترابط المشار إليه كالتزام متقابل عليه، في حالة عدم اتفاق مقدمي الخدمات وبناءً على طلب أيٍ منهم.

أمّا مدة الترخيص وكيفية انتهاءه فإنَّه يتحدد في عقد الترخيص المُبرم بين الإدارة والمُرَخّص لهم وفق الأصول والأجراءات التي ينظمها الجهاز القومي للاتصالات. وبالتالي فلا يجوز قيام المرخص له بالتنازل عن الترخيص الممنوح له فيما يتعلق ب " إنشاء أو تشغيل شبكات أو تقديم خدمات " إلا بعد حصول موافقة مسبقة من الجهاز القومي للاتصالات وفقاً للشروط التي يحددها مجلس الإدارة.

وبخصوص التصاريح فإنْه لا يسمح بتصنيع أو تجميع أو استيراد أي ٍ من معدات الاتصالات، دون موافقة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وطبقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة من هذا الجهاز.

ويجب على الجهاز القومي للاتصالات أخذ كل من:

١) القوات المسلحة.

٢) هيئة الأمن القومي.

٣) ووزارة الداخلية.

قبل القيام بالاستيراد أو التصنيع أو التجميع أو الحيازة أو ما يستخدم لحسابه وقبل أن يعطي الموافقة على منح التصاريح الى الجهات الحكومية المعنية كالشركات بأنواعها كافة، أو المصالح الأجهزة العائدة للإدارة المحلية والهيئات الحكومية الأخرى وغيرها، وذلك فيما صدر فيه قرار من وزير الدفاع بعد التنسيق مع أجهزة الأمن القومي.

ثانياً. الأردن:

عرَّفَ المشرع الأردني الرخصة في المادة (٢) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣لسنة ١٩٩٥ المعدّل أنها:

(الإذن الممنوح من الهيئة أو العقد أو الاتفاقية المُوَقَّع أي منهما بين الهيئة والشخص للسماح له بإنشاء وتشغيل وإدارة شبكة اتصالات عامة أو تقديم خدمات اتصالات عامة أو استخدام ترددات راديوية، وذلك وفق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه).

وقد بيّن المشرّع الأردني أحكام ترخيص شبكات الاتصالات في الفصل الرابع (المواد من ٢٠ – ٢٩) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥المعدّل، حيث ورد في نص المادة (٢٠) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥المعدّل أنه لابد من الحصول على ترخيص يسمح بإنشاء شبكات عامّة أو تشغيلها أو إدارتها، أو أية خدمة اتصالات عامّة( ). ولكن مع مراعاة أحكام المادة (٢٢) من هذا القانون التي بيّنت أنه (يجوز لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات إصدار تعليمات تحدد بمقتضاها أنواع الشبكات الخاصّة والإرشادات والشروط الفنيّة لأنشائها وتشغيلها، ويجوز للهيئة اشتراط موافقتها على إنشاء بعض أنواع تلك الشبكات حسبما تقتضي الضرورة).أنه يجوز إنشاء شبكات الاتصالات الخاصّة وتشغيلها دون الحصول على ترخيص بذلك من هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

أمّا المادة (٢٣) من قانون الاتصالات الاردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل، فقد أتت على توضيح كيفية ربط شبكات الاتصالات الخاصّة بالاتفاق الخطّي بين مالكي أو مشغلي تلك الشبكات، بموجب تعليمات صادرة من الهيئة تتضمن الاشتراطات الفنيّة والإرشادات.

ويجوز كذلك ربط شبكات الاتصالات الخاصّة بعضها ببعض أو بشبكة اتصالات عامّة وذلك وفقاً لاتفاق خطّي بين مالكي أو مشغلي هذه الشبكات، حسب مقتضى الحال، ووفقاً لتعليمات تصدرها الهيئة متضمنة الإرشادات والشروط الفنيّة اللازمة للربط مع جواز اشتراط موافقة الهيئة على ربط بعض أنواع تلك الشبكات إذا دعت الحاجة لذلك

إلا أنَّه لايجوز لأي شخص يملك أو يشغّل أو يدير شبكة اتصالات خاصّة تقديم خدمات اتصالات عامّة من خلال تلك الشبكة.

تصدر الرخصة بقرار من (مجلس مفوضي هيئة تنظيم الاتصالات المنشأة بموجب أحكام القانون) على أن ينظم عقد ذو صفة إدارية، ويتضمن الشروط التالية بالإضافة إلى أي شروط أخرى منصوص عليها في هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي استثناءات يقررها المجلس ولذلك فإن هذه الشروط هي التزامات تفرض على المُرَخَّص له.

وبيّنت المادة (٢٥) من قانون الاتصالات في الفقرة (أ): " لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المستند إلى توصية المجلس إعلان الرغبة في الترخيص لإنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصال عامّة أو تقديم خدماتها وفق الكيفية التي يراها وأن يُصَدر ما يراه مناسباً من تعليمات تتعلق بالإجراءات وأن يحدد معايير اختيار المرخص لهم نظراً لطبيعة الخدمة.

أمّا الفقرة (ب) من المادة هذه فقد جاء في نصّها: "عند تطبيق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يعلن المجلس عن رغبته في الترخيص بالأسلوب الذي يراه مناسباً بما في ذلك ما يلي:

١. الإعلان عن الرغبة في ترخيص الخدمة بموجب عطاء عامّة، وفق الأسس والشروط التي يقرها مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

٢. فتح باب ترخيص الخدمة الجديدة لمن تتوفر فيه الشروط التي يقررها مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات.

٣. ولتقديم خدمات جديدة في المملكة فيتم عرض تقديم خدمات على المُرَخَّص لهم. وبخصوص التزامات المُرَخَصْ له

تضمنت المادة (٢٩) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل على اشتراطات قانونية هي التزامات مقيّدة للمُرَخَّص له هي:

(١) الالتزام: بأن تُدفع أي عائدات مستحقة للهيئة (مالية، دورية أو مقطوعة) وما يستحق من عوائد عنى الرخص ومدتها وعائدات تجديدها.

(٢) الالتزام: بتقديم المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الرخصة(الترخيص) التي تطلبها الهيئة من المُرَخَّص له من حين لآخر أو بشكل دوري (ولموظفي الهيئة التحقق من صحة المعلومات).

(٣) الالتزام: بأي تعليمات يصدرها مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أو (رئيس المجلس) تنفيذاً للسياسة العامة للاتصالات بما في ذلك شروط عقود الاشتراك بين المستفيدين والمُرَخَّص له.

(٤) الالتزام: بتوفير التأمينات المالية اللازمة لرد ما يستحقه المشتركون من رسوم وتأمينات في مجال إلغاء الرخصة.

(٥) الالتزام: بالإعلان المسبق عن أسعار الخدمات وطرق تحصيلها، وتقديم الخدمة المُرَخَّصة إلى طالبيها خلال مدة معقولة والعمل على تغطية كامل المنطقة الجغرافية المعيَّنة له بالخدمة المُرَخَّصة.

(٦) الالتزام: بتقديم التسهيلات اللازمة للجهات المختصة لتنفيذ الأوامر القضائية والإدارية المتعلقة بتتبع الاتصالات المحددة بتلك الأوامر.

وأمّا تعهدات المُرَخَّص له فهي:

(أ) يتعهد: بإنجاز اتفاقيات ربط بينه وبين المُرَخَّص لهم الآخرين وفق متطلبات الفقرة (ي) من المادة (٦) التي تنص على: " تنظيم الدخول إلى شبكات الاتصالات وشروط

الربط بينها وفق تعليمات تصدرها الهيئة"هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المُنشأة بموجب أحكام هذا القانون كما ورد تعريفها في المادة (٢) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل لهذه الغاية ".

(ب) يتعهد: بوضع الشروط اللازمة لربط واستعمال أي معدّات أو أجهزة على شبكته المُرَخَّصة، شريطة مراعاة التعليمات والقرارات التي تصدر عن الهيئة بهذا الخصوص.

(ج) يتعهد: بتقديم خدمات الطوارىء مجاناً للمستفيدين بالترتيبات والحدود التي تقررها الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

(د) يتعهد: بالتعاون مع خدمة الدليل (وهو كما ورد تعريفه في المادة (٢) من قانون الاتصالات الأردني، بيانات المشتركين في خدمات شبكات الاتصالات العامة).

(و) يتعهد: بتقديم الخدمة لطالبيها أو المستفيدين منها على قدم المساواة وعدم التمييز بينهم، باستثناء ما يتطلبه الأمن الوطني أو ما يعتبر من قبيل التسامح أسباب تشغيلية أو اجتماعية أو إنسانية.

ولا يجوز في أي حال من الأحوال قطع الاتصالات عن المستفيدين نتيجة خلافات مالية أو إدارية أو فنيّة بين المُرَخَّص لهم إلا وفقاً للإجراءات التي تنص عليها اتفاقيات الربط المبرمة وفقاً لأحكام الفقرة (ه) من المادة (٢٩) والمادة (٢٩ مكرر) من هذا القانون.

ومن هنا لابد من حماية مصالح المستفيدين ومراقبة الأشخاص والجهات المُرَخَصّ لها للتأكد من الالتزام بشروط الرُخصة بما في ذلك مواصفات الخدمات المقدّمة وجودتها وأسعارها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق من يخالف هذه الشروط، وهو ما أشارت إليه الفقرة (د) من المادة (٦) من قانون الاتصالات قم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل وما أوجبته الفقرتان (ب، ج) من هذه المادة على مايأتي ذكره:

الفقرة (ب):

وضع أسس تنظيم قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يتّفق مع السياسة العامّة المقررة لتقديم تلك الخدنات على النحو الذي تفتضيه متطلبات التنمية الشاملة في المملكة، وذلك بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس(مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات) لهذه الغاية.

الفقرة (ج):

تحديد الحد الأدنى لدرجة جودة الخدمة التي يلتزم المُرَخَصّ لهم بتقديمها لتحقيق حاجات المستفيدين بالتشاور مع المُرَخَصّ لهم ودون إلزامهم بحلول تقنية محددة.

أمّا واجبات ربط الشبكات بين المُرَخَّص لهم فيجب على كل مُرَخَّص له العمل على إنجاز اتفاقيات ربط بينه وبين المُرَخَّص لهم الآخرين حسب متطلبات رُخَصْ كل منهم على أنْ تتناول تلك الاتفاقيات جميع الشروط المتعلقة بالنواحي الفنية والتشغيلية والإدارية والمالية والتجارية التي تضمن المرونة اللازمة للتنفيذ من قِبَل أطرافها:

أ- إعداد الاتفاقيات وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة بموجب الفقرة(ي) من المادة(٦) من هذا القانون.

ب – تضمين الاتفاقيات شروط إنهائها وإلغائها وتعديلها والإجراءات التي يتوجب اتخاذها والمترتبة على قيام أحد طرفيها بمخالفة أيٍ من شروطه.

ج – اعتبار موافقة الهيئة على تلك الاتفاقيات شرطاً مُسبقاً لسريان مفعولها.

ومن حيث أسلوب وإجراءات منح الترخيص فبالإضافة إلى الشروط الفنيّة وأية شروط أخرى يُراعى في إجراءات منح الرخصة الأمور التالية:

أ- إتاحة الفرصة لجميع الراغبين في الحصول على الرخصة التقدم بعروضهم أو طلباتهم إذا توافرت فيهم الشروط التي تحددها الهيئة.

ب – أن يكون العرض أو الطلب قائماً على أساس التعهد بتوفير الخدمة إلى جميع الراغبين في الحصول عليها في مدة معقولة وبإجور عادلة.

ج – أنْ تكون عناصر العرض مبنية على أساس المنافسة العادلة والمشروعة مع حاملي الرُخَص السابقة.

وبالنسبة للوثائق والمستندات المطلوبة في ترويج طلب الترخيص فقد بينتها المادة (٢٧) على النحو التالي) :

أ- على المتقدم للحصول على الرخصة أنْ يرفق بالطلب الوثائق التالية:

١. بيانات مقبولة للتعريف بمقدرة طالب الرخصة الفنية والإدارية على تقديم الخدمة.

٢. بيانات مقبولة للتعريف بمقدرة طالب الرخصة المالية ومصادر تمويل المشروع.

٣. أسس تسعير الخدمات المقترحة وطريقة احتسابها.

٤. أنواع الخدمات المقترحة والمنطقة الجغرافية التي تغطيها والتقنية المستعملة في الخدمة.

٥. أي بيانات أو وثائق يقررها المجلس.

ب – ولمجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الأعفاء من تقديم أي من الوثائق المذكورة في نصّ الفقرة (أ) من المادة (٢٧) إذا وُجد أنَّ مثل هذه الوثائق غير

ضرورية لتراخيص معيّنة وذلك بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية. (وهو استثناءٌ).

ويظهر موقف الإدارة من الترخيص من خلال ما أعطاه المُشَرّع لمجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الحق في تقرير استبعاد أي من المُرَخَص لهم إذا رأى أنَّ اشتراكهم في المنافسة على الرُخَص الجديدة قد يؤدي إلى وضع ٍ مخلٍّ بالمنافسة في السوق.

وتحدد مدة رخصة شبكة الاتصالات العامة أو رخصة استخدام الترددات بمدة معينة ويتم تجديدها بموجب تعليمات تصدرها الهيئة، مع مراعاة أنه لا يجوز تعديل شروط الترخيص لأحد المُرَخَص لهم دون الآخرين من المُرَخَص لهم إذا توافرت الأسباب الموجبة لذلك التعديل في شروط ترخيصهم أيضاً ويكون لمجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أنْ يقرر تعديل شرط أو أكثر من شروط الترخيص ويتم ذلك التعديل بإبلاغ المُرَخَص له خطيّاً من قِبَل مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بالتعديل مع بيان أسباب التعديل والمدة المقررة لتنفيذه، ويحق للمُرَخَص له الاعتراض على التعديل خلال مدة يحددها مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، ويدعو المُعترض للمناقشة وسماع أسباب اعتراضه ثم يكون للمجلس أنْ يقرر أمّا إقرار التعديل أو تأجيل نفاذه أو قبول الاعتراض.

كما تُلغى الرُخصة في حالة تخلّف المُرَخَص له عن دفع الفوائد المقررة لتجديد الرُخصة في الموعد المقرر، أمّا إذا أعلن المُرَخَص له عن إفلاسه أو فقد أهليته فإنَّ الرُخصة تُلغى حكماً، وبالتالي فلا يحق للمُرَخَص له الذي ألغيت رُخصته وفقاً للقانون المطالبة بأي تعويض أو استرداد أي عوائد دُفعت من أجل الحصول على الرُخصة أو تجديدها أو لأي سبب آخر، كما يمتنع عن قبول اشتراكات جديدة اعتباراً من تاريخ تبليغه بإلغاء الرُخصة إلا بالقدر الضروري واللازم لانتقال المشتركين إلى مُرَخَص له

آخر وبموافقة خطيّة من الهيئة، وهو حق مشروط يتمتع به المُرَخَص له الذي أُلغيت رُخصته وليس له الحق في إن يتقدم للحصول على رُخصة جديدة إلا بعد مرور سنتين على إلغاء رُخصته على الأقل إلا أنَّ قرار إلغاء الرُخصة لا يحول دون حق المتضررين بمُطالبة المُرَخَص له بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جرّاء مخالفاته أو رد ما يستحقونه من رسوم.

ومن كل ما تقدّم فإنَّ الرُخصة تُعتبر شخصية غير قابلةٍ للتحويل وللمجلس الموافقة على تحويلها إلى شخص آخر وفقاً للشروط والعوائد المُقررة.

ثالثاً. العـراق:

تعدّ هيئة الإعلام والاتصالات هي الجهة الإدارية التي تتحمل وحدها دون غيرها مسؤولية ترخيص وتنظيم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي هيئة إدارية مستقلة لا تسعى لتحقيق الربح كما ورد ذلك في نص الفقرة (١) من أمر سلطة الائتلاف رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤م.

وقد أصدرت هذه الهيئة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات سنة ٢٠١٢ مستندة إلى أمر سلطة الائتلاف المشار إليه آنفاً وحسب ما ورد في (القسم/٥) منه بشأن مهام الهيئة خاصّة في مجال منح التراخيص وتحديد الشروط المطلوبة لضمان الإذعان للقواعد واللوائح التنظيمية ومراقبة تقيّد المُرَخَّص لهم بشروط الترخيص وجميع اللوائح (على النحو نفسه) التي قد يجري عليها التعديل من وقت لآخر من قبل هيئة الأعلام والاتصالات التي بيّن تفاصيلها الملحق(أ) من البنود وهي:

١. لائحة أسعار خدمات الـ VSAT(التي تعني الهوائي المزود بالمعدات اللازمة لتجهيز خدمات الاتجاهين(tow way services).

٢. التشارك في مرافق الشبكة.

٣. التشغيل البيني والمعايير الفنية للمعدات.

٤. حق الدخول والإنفاذ العام وخدمات الطوارئ.

٥. متطلبات المحاسبة والتدقيق.

٦. السلوك الضار للمنافسة.

٧. متطلبات تقديم المعلومات والسماح بالتفتيش.

٨. حماية البيئة.

٩. حماية الزبائن.

١٠. الحماية من التداخل.

وقد وضعت لائحة البنود والاشتراطات الخاصّ بمنح تراخيص الـ ((VSAT التزامات قانونية على "المُرَخَّص له" هي:

(١) التزامه الوجوبي في التقيّد بجميع القوانين والأنظمة المطبَّقة في جمهورية العراق، بما في ذلك الأمر"٦٥ " وتشريعات الاتصالات (لوائح هيئة الأعلام و الاتصالات)، وقوانين الأمن الوطني وقوانين المنافسة وقوانين حماية الظروف البيئية، وقوانين المواقع السياحية والتاريخية والمقدَّسة.

إنَّ أي شرط وارد في هذه الرخصة هو منفصل وقابل للفصل، فإذا ما وجد شرط باطل أو لا يمكن تنفيذه أو غير قانوني لأي سبب كان، فإنَّ بقية شروط الرخصة ستبقى بكامل تأثيرها وفعاليتها، من البنود والشروط(٢).

وعليه تعدّ الرخصة نافذة لمدة (سنة واحدة) تبدأ من تأريخ الإصدار وتجدد سنوياَ- رهناً بالتعديلات التي تجريها الهيئة على شرط أنْ ترسل الهيئة إشعاراً إلى المُرَخَّص له قبل (٣٠ يوم) من ذلك التعديل، ما لم يتم تمديدها حسب الفقرة (٢-٢) أو إنهاؤها قبل وقتها حسب الفقرة(٨) من لائحة البنود والشروط، وعلى المُرَخَّص له الالتزام بعدم المطالبة بأي تعويضات عند انتهاء مدة الرخصة أو تعليقها القانوني المبكر أو إنهاؤها أو إلغاؤها سواء بموجب الفقرة (٢) أو الفقرة (٨) أو غيرهما، وإنَّ دفع الرسوم والمبالغ الأخرى كافة، المنصوص عليها في الملحق(ب) وفقاً للبنود والشروط الواردة في الفقرة (٥-١) التزام يتقيد به المُرَخَّص له بالمواعيد المحددة.

(٢) ما يتعلق بالمعالم الفنية لخدمات الـ(vsat) التي تقدمها والضرورية لحساب الطيف والمبالغ التي نصَّ عليها الملحق (ب) وفقاً للفقرة (٣- ١) من الملحق نفسه فيلتزم المُرَخَّص له بتجهيز الهيئة بها.

ويلتزم المُرَخَّص له بدفع أي غرامة أو الالتزام بأي عقوبة أو شرط أو مطلب آخر فوراً، فيما إذا فرضته الهيئة وفقاً للفقرة ٩، ١ المتضمن حالة خرق أو إهمال في ظل الرخصة، والتزامه بدفع أي غرامة أو الالتزام بأي عقوبة أو أنْ يقوم بحل التداخل مع الشبكات الأخرى تبعاً للفقرة ١٠ – ٣ من الملحق(أ) .

(٣) يلتزم المُرَخَّص له بعدم التنازل عن الرخصة أو رهنها أو نقلها أو أي من الحقوق التابعة لها إلى شخص آخر، إلا بموافقة خطّية مسبقة من الهيئة والامتثال لتشريعات الاتصالات، وعدم التخلّص من شبكته أو جميع أصولها بشكل جوهري. أو اصدار أو

السماح بإصدار أو نقل الأسهم من المُرَخَّص له او أي صفقة أخرى قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في جعل المحال إليه يستحوذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة على(١٠%) أو أكثر من رأس مال أسهم المُرَخَّص له أو حقوق التصويت أو السندات، ولا القدرة على السيطرة على أعمال المُرَخَّص له أو التوجيه لأحداث تغيير في إدارة المُرَخَّص له سواء في الملكية أو العقد أو خلاف ذلك.

(٤) التزام المُرَخَّص له اشعار الهيئة مقدماً بالشروط الرئيسة لأي صفقة مقترحة مصنفة ضمن الفقرات (١١-١-١ و١١– ١-٢ أو ١١ -١ -٣) بما في ذلك أي معلومات قد تطلبها الهيئة على نحو معقول.

(٥) التزام المُرَخَّص له بالقوانين واللوائح كافةً المعمول بها، المتعلقة بـحماية الزبائن، إذ ليس للمُرَخصّ له ممارسة أي ٍ من الممارسات غير العادلة أو المضللة عند تعامله مع زبائنه، وعليه الالتزام بكل القوانين واللوائح التي تخصّ هذه الحماية لهم، ومن واجب المُرَخصّ له تقديم تفاصيل الشكاوى الواردة إليه من الزبائن فيما يخصّ الخدمة التي يقدمها لهم ومستوى أدائه.

ومن الالتزامات الضرورية لحماية الزبائن استمرارية الخدمة إذ يجب على المُرَخَصّ له الامتثال لإرشادات هيئة الأعلام والاتصالات من أجل ضمان استمرارية خدمات الـ(vsat) المرخصة لزبائنه عبر شبكته عند إنهاء، أو انتهاء مدة هذه الرخصة، إلا إذا صدر للمُرَخَّص له أو تم السماح له لاستلام رخصة (vsat) جديدة من أجل تقديم الخدمات التي تشمل أو تشابه الخدمات المرخَّصة.

إنَّ هذا الامتثال يجب أن يتضمن الاشتراط على المُرَخَّص له السماح بـ:

أ- الاستخدام المستمر لشبكته.

ب- استمرارية وصول زبائنه إلى الخدمات المُرَخَّصة.

وعند تقديم الإرشادات فإنه يجب على الهيئة أنْ تنّص بأن المُرَخَّص له سيتم تعويضه من قبل المُجهّز اللاحق عن التكاليف المعقولة للرخصة على أنْ يلبّي المجهز اللاحق متطلبات الرخصة. وإذا قررت الهيئة أنَّ امتثال المُرَخَّص له للإرشادات غير كافية لضمان استمرارية الخدمة فيحق لها المطالبة ببيع شبكة المُرَخَّص له والموجودات المتعلقة وفق شروط تجارية معقولة من أجل ضمان الاستمرارية. أماّ عن تعهدات المُرَخَّص له فقد جاءت كما يلي:

(أ) يضمن المُرَخَّص له أنَّ جميع معدات شبكته متوافقة مع تشريعات الاتصالات والمعايير الدولية.

(ب) يتعهد بأن تكون المعلومات المقدمة إلى الهيئة هي معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة.

ويعتبر النفاذ القانوني لشبكات الاتصالات أمراً مهمّاً لدى المُشرّع العراقي وذلك "لأهمية قطاع الاتصالات الذي يعّد مفصلاً مهماً من مفاصل العمل الأمني والاستخباراتي، ولغرض تسهيل عمل الأجهزة الأمنية المختصّة للسيطرة على الوضع الأمني والقضاء على شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال النفاذ إلى شبكات الاتصال وذلك بما لا يتعارض وأحكام المادة (٥٧) من الدستور، أو ما نصّ عليه عقد الرخصة الموقَّع مع شركات الهاتف النقّال(النقال) في الفقرة (٢٣) إذ تضع الهيئة اللائحة التنظيمية الخاصَّة بالنفاذ القانوني للجهات المختصَّة لشبكات الاتصالات لغرض تنظيمها والالتزام بها من قبل المشغّلين والمُرَخَصين في جمهورية العراق".

والنفاذ القانوني كما جاء تعريفه في المادة (١) من اللائحة هو: " قيام المُرَخَّص له بتوفير جميع الإمكانيات الفنية من أجهزة ومعدات وبرامج وخطوط اتصالات التي تتيح

للجهة الأمنية النفاذ إلى محتوى الاتصال والمعلومات المتعلقة به المرسلة عبر شبكة اتصالات المُرَخَّص له تحقيقاً لمتطلبات الوضع الأمني).

إنَّ الهدف من تنظيم هذه اللائحة كما بينته المادة (٢) منها هو:

١ - إلزام الشركات المُرَخَصة بتطبيق النفاذ القانوني.

٢ – منع المشغلين المُرَخَّص لهم من تقديم أو تشغيل أو ترويج أي خدمة اتصالات قبل تطبيق النفاذ القانوني.

٣ – إلزام المُرَخَّص لهم بحفظ المعلومات المتعلقة بالنفاذ القانوني.

٤ – توفير خدمة التعريف بالمتصّل وتتضمن كافة المعلومات الخاصّة بالمتصل.

٥- إلزام المُرَخَّص لهم بتحديد مواقع المشتركين في خدمة الاتصالات اللاسلكية.

٦ – تسهيل عمل الجهات الأمنية بالوصول إلى المعلومة.

٧ – التنسيق الجاد مع الجهات للحفاظ على أمن البلد.

أمّا عن آلية تطبيق اللائحة التنظيمية للنفاذ القانوني فقد جاءت المادة(٣) من اللائحة بالأحكام التالية:

١ – تلتزم الشركات المرخصة بالنفاذ القانوني.

٢ – يجوز للمشغّل المُرَخَّص له الذي لا يملك شبكة اتصالات أن يعتمد على شبكة مُرَخَّص له آخر لتطبيق النفاذ القانوني وذلك بعد الحصول على موافقة خطّية بذلك من الهيئة.

٣ – تقوم الشركات المرخصة بتطبيق النفاذ القانوني في حال ورود طلب من الجهات الأمنية بتنفيذ متطلبات النفاذ ويتم التنسيق حول فترة ومتطلبات النفاذ الفنية بالتنسيق مع

الجهة الأمنية المختصة عن هذا الموضوع للهيئة السماح بتقديم الشركة لخدماتها كافة قبل تطبيق النفاذ القانوني شرط تحقق ما يلي:

- تعذر إطار اللائحة لأسباب تقنية.

- موافقة الجهة الأمنية المختصة على ذلك.

- تعهد المُرَخَّص له بتطبيق اطار اللائحة بعد أنْ يتاح تقنياً.

كما تمت الإشارة في تفاصيل الإجراءات والمتطلبات القانونية لمنح ترخيص منظومات الاتصالات الطرفية الـ((SAT، إلى أنه على طالبي الرخصة تقديم التعهدات والمتطلبات المطلوبة من قبل الجهات الأمنية، مع وجوب توقيع تعهد بقيمة مليار دينار عراقي يُلزِم المرخص لهم بعدم استخدام المنظومات او الرُخَص الممنوحة لأغراض تقديم الخدمات التجارية أو خارج نطاق الرخصة الممنوحة لهم. وأمّا معلومات النفاذ القانوني فيقصد بها(جميع المعلومات المتعلقة بالنفاذ والمتمثلة بالبيانات والرسائل والأصوات والصور والإشارات التي تمر من خلال شبكة اتصالات المرخص له كنتيجة لتقديم خدمة الاتصالات) . وتتضمن ما يلي:

١. المعلومات المتعلقة بالنفاذ للاتصالات الصوتية الثابتة والمتنقلة.

٢. معلومات متعلقة بالنفاذ لخدمة الرسائل النصيّة القصيرة وخدمة الرسائل المطورة وخدمة الرسائل متعددة الوسائط.

٣. المعلومات المتعلقة بالبريد الالكتروني المقدَّم من قِبَل المرخص لهُ.

٤. المعلومات المتعلقة بالنفاذ لمزودي خدمات الانترنيت بشكل عام.

٥. معلومات تصفّح الانترنيت.

لكن هل يكون النفاذ القانوني بأمر قضائي أم إداري؟

وهل هناك ضمانات عدم استخدام العاملين في شركة الهاتف النقال لهذا النفاذ دون علم السلطة؟! هذا ما بيّنته المادة(٥) من اللائحة التنظيمية للنفاذ القانوني ضوابط تطبيق النفاذ القانوني:

١ – حفاظاً على سريّة المعلومة يتوجب على المرخص له السماح للجهة الأمنية النفاذ المباشر للحصول على المعلومة استناداً إلى أمر قضائي لضمان عدم تسرب المعلومات.

وقد نصَّت الفقرة (٤ – ٢) من لائحة النفاذ القانوني على أنَّ أي دخول للشبكة بهدف اعتراض المعلومات يتم وفقاً لأوامر قضائية وحسب القوانين العراقية النافذة.

٢ – يكون التطبيق على النحو الذي بينته اللائحة في خطّة تطبيق النفاذ القانوني والتي توافق عليها الهيئة بعد تقديمها من المرخص له.

٣ – يحضر على المرخص له أو أي جهة أو شخص ليس من المخولين من قِبَلْ الجهات الأمنية بالاطلاع على معلومات النفاذ الاطلاع على محتوى الاتصال والمعلومات المتعلقة بالنفاذ.

٤ – يتم اعتماد الأشخاص المخولين من قِبَلْ الجهات القانونية بتخويل خطّي من قِبَلْ الجهة الأمنية المعنية بالحصول على معلومات النفاذ.

٥ – تتحمل الجهة الأمنية الطالبة للمعلومات استحصال كافة الموافقات القضائية أُصولياً.

كذلك ما نصّت عليه المواد العقابية في تشريعات الاتصالات بصدد الاعتداء على حق الخصوصية ومعاقبة الأشخاص العاملين في شركات الهاتف النقال عند تجاوزهم حدود

أعمالهم أو حصولهم على معلومات غير مسموح لهم الاطلاع عليها، إذ يحظر على المُرَخَّص له أو أي جهة أو شخص (ليس من المخولين من قِبَل الجهات الأمنية بالاطلاع على معلومات النفاذ) الاطلاع على محتوى الاتصال، الذي يعني المعلومات المرسلة من خلال الاتصال ويشمل محتوى مكالمة هاتفية أو صفحة على شبكة الانترنيت أو محتوى رسالة نصيّة قصيرة أو الرموز والأرقام والصور أو محتوى أي نوع من أنواع الاتصال، كما أوضحته المادة الأولى من لائحة النفاذ القانوني.

أما عن التزامات وتعهدات المُرَخَّص له في مجال النفاذ القانوني فهي:

أولاً: الالتزام: بتقديم خطّة تشمل كافة التفاصيل الفنية والإدارية والمالية المتعلقة بالنفاذ القانوني بالإضافة إلى حفظ المعلومات المتعلقة بالنفاذ وخدمة تعريف المتصّل وتحديد موقع المشتركين وتقوم الهيئة بمراجعة هذه الخطّة بالتنسيق مع الجهات الأمنية والموافقة عليها خلال مدة (٦٠) يوماً وفي حال رفض الهيئة لهذه الخطّة فيجب عليها تسبيب ذلك لكي يُقدِّم المُرَخَّص له خطّة بديلة مستوفية للشروط.

ثانياً: الالتزام: بحفظ المعلومات المتعلقة بالنفاذ لمدة سنة واحدة من تاريخ الاتصال الناجح بين الطرفين سواء نتج عنه محتوى للاتصال أو لم ينتج وحسب حاجة الجهة الأمنية لكل حالة. والتزامه بحفظ جميع البيانات التي تستخدم لقراءة وتفسير المعلومات المتعلقة بالنفاذ كالتوضيحات أو الرسومات الخاصّة بالعلاقة بين رسم توثيق المستخدم أو عنوان بروتوكول الانترنيت. كما يلتزم المُرَخَّص له بحفظ المعلومات المتعلقة بالنفاذ بشكل آمن وله أنْ يحفظ نسخة أو أكثر من المعلومات المتعلقة بالنفاذ بشكل الكتروني وعليه اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ تلك المعلومات من التلف أو الهلاك. وحفظه للمعلومات المتعلقة بالنفاذ بسريّة تامّة. ومن واجبه الالتزام بتوفير المعلومات المطلوبة من قبل الجهات الأمنية في مدة لا تتجاوز (٢٤) ساعة، وتوفير امكانية البحث

الالكتروني في جميع المعلومات المحفوظة المتعلقة بالنفاذ. على أنْ يراعي تحقيق متطلبات الأجهزة الأمنية في الحصول على المعلومة في أقل مدة زمنية ممكنة.

ثالثاً: الالتزام: بحذف جميع المعلومات التي تجاوزت الفترة المنصوص عليها في الفقرة(١) من المادة(٧).

إلا أنَّ هناك استثناءٌ يرد على هذا الالتزام وهو:

أ- يجوز للهيئة أنْ تستثني المعلومات المتعلقة بالنفاذ من الحفظ شريطة تحقق ما يلي:

١. تعذر حفظها لأسباب فنيّة.

٢. موافقة الجهات الأمنية المختصّة على ذلك.

٣. تعهد المُرَخَّص له بحفظها بعد أنْ يتاح ذلك فنياً.

ب – يستثنى من أحكام الفقرة (١) من المادة (٨) أي معلومة تستخدم في إعداد الفواتير لأغراض الربط البيني أو النفاذ وفقاً لأحكام قانون الاتصالات.

رابعاً: الالتزام: بتوفير خدمة تعريف المتّصل بالنسبة لأي اتصال يصدر من شبكة الاتصالات التابعة وعدم المساس بمعلومات خدمة تعريف(CALLER ID) المتّصل للاتصال الذي يتم من خلالها أو ينتهي بها.

كما يلتزم المشغّل(المُرَخَّص له) بإمكانية إتاحة تحديد مواقع المشتركين في خدمات الاتصالات التي يقدمها بما في ذلك خدمات الاتصالات المتنقلة والثابتة وذلك على النحو التالي:

- العنوان المسجل الكامل لمشتركي خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة.

- الموقع الحالي لمشتركي خدمات الاتصالات المتنقلة في نصف قطر أقصاه(١٠م) وفقاً لخطوط الطول والعرض.

وكجواز قانوني لمصلحة المُرَخَّص له الذي لا يملك شبكة اتصالات إلى فإنه يستطيع الاعتماد على شبكة مُرَخَّص له آخر لتطبيق النفاذ القانوني وذلك بعد الحصول على موافقة خطيّة من الهيئة، وهو ما نصّت المادة (٣) من لائحة النفاذ القانوني إذ يعتبر هذا الجواز شرطاً قانونياً لابد للمُرَخَّص له الالتزام به. ويُستثنى المُرَخَّص له من الامتثال للرخصة فيما إذا كانت هناك قوة قاهرة، مع الأخذ بنظر الاعتبار ابلاغ تلك القوة القاهرة وفق ما سنبينه في ما يلي:

أولاً: كانت هناك " قوى خارقة " أو ما يُعرف بالقوة القاهرة في كل من الحالات وخارجة عن السيطرة المعقولة للمُرَخَّص له مثل:

١- القضاء والقدر.

٢- المصادرة أو نزع الملكية.

٣- حالات التمرد، أو الحرب أو العمليات العسكرية.

٤- طلب أو قيد من السلطات الحكومية، (ولكن، من أجل تجنب الشك، باستثناء أي قرار من هيئة الأعلام والاتصالات) بحيث يكون من غير القانوني بسببه أو كنتيجة عنه لأي طرف أنْ يقوم أو يؤدي التزاماً ما بموجب هذه الرخصة أو يمنع القيام أو أداء ذلك الالتزام.

ثانياً: قيام المُرَخَّص له على الفور بإشعار الهيئة عن تلك القوة القاهرة "مع تحديد طبيعة تلك القوة في الأشعار"، والالتزام الذي تعذَّر تنفيذه(مع تحديد طبيعة ذلك الالتزام أيضاً في الأشعار).

ولن يكون من حق المُرَخَّص له الاستفادة مما ورد في أعلاه آنفاً كاستثناء في الحالات التالية:

أ) حدوث القوة القاهرة نتيجة الإهمال أو سوء التصرّف من المُرَخَّص له أو كان عليه معالجتها أو إمكان منعها أو تخفيفها من قِبَلِه.

ب) حدوث القوة القاهرة بسبب فشل أو حالة إغفال من المُرَخَّص له، أو كان بالإمكان منعها من قِبَلِه وفشل في تخفيف ومعالجة تلك القوة بناءً على القيام بإنجاز معقول من اجل استئناف الالتزام أو أداء ذلك الالتزام بالتحديد.

ج) كون القوة القاهرة قد حدثت بسبب افتقار المُرَخَّص له للأموال.

د) كان من الممكن وبشكل معقول الالتزام أو القيام بذلك الالتزام المُتَعَذر بغض النظر عن القوة القاهرة.

وفي مقابل تلك الالتزامات المترتبة على المُرَخَّص له وما ورد عليها من استثناءات محددة فإنَّه يحق له من دون موافقة خطّية من الهيئة، ممارسة أي من حقوقه أو الالتزامات المنصوص عليها في الرخصة سواء المرتبطة بشبكة الـ (VSAT) خاصّته أو خدمات الـ (VSAT) المُرَخصة هذه عن طريق التعاقد من الباطن مع أشخاص آخرين لتقديم خدمات الـ VSAT بإشعار الهيئة خطّياً.

ومع اشتراط موافقة الهيئة فإن من حق المُرَخَّص له بناء وتنصيب وشراء واستئجار وامتلاك وتشغيل وصيانة شبكة الـ VSAT لوحده أو بالاشتراك مع الآخرين، أو ربط شبكته بينياً مع أي شبكة (VSAT ضمن الأراضي المُرَخَصَة.(وهذا ما نصت عليه

الفقرة (٤) المتعلقة بالمرافق المخصصة. كما يحق للمرخص له تقديم " الخدمات المُرَخَصة " على اساس غير حصري في اطار المعنى الوارد في الأمر(٦٥) وبيع الخدمات "جملةً ومفرداً" داخل الأراضي المُرَخَصَة خلال فترة الرخصة البالغة سنة واحدة وهذه الخدمات هي:

- خدمات البيانات عبر الـ VSAT.
- خدمات الانترنيت عبر الـ VSAT.
- خدمات اتصالات الـ (VOIP) عبر الـ VSAT.
- خدمات الاتصالات الـ (VSAT_backhaul) (دون تقديمها بالجملة عبر الشبكة الخاصة إلى بقية مجهزي الخدمة الآخرين) كذلك يحق للمُرَخَّص له التوصيل لأي نص أو صوت أو صورة أو برنامج مرئي أو مسموع (بث عند الطلب أو تفاعلي أو كليهما)، أو معلومات أو بيانات أو أي محتوى آخر أو خدمات معلومات ذات صلة).

ويبقى المُرَخَّص له خاضعاً لجميع الالتزامات الواردة بموجب هذه الرخصة وتشريعات الاتصالات بصرف النظر عن أي أحكام أخرى أو أي ترتيبات قد يبرمها مع أي شخص آخر تتعلق بامتيازاته أو التزاماته المنصوص عليها بموجب هذه الرخصة، ويتحمل كامل المسؤولية القانونية عنها( ).

بعد كل ما تقدّم من تفاصيل منح الترخيص يتأكد فهمنا للعلاقة القائمة بين الهيئة والمُرَخَّص له في ما ورد من حكم في الفقرة (١٢ – ١ – ٢) إذ لايوجد ما يحرر المُرَخَّص له من التزاماته المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المطبقة (مثل الأمر ٦٥ أو أي قانون للهيئة نافذ في حينه) و/ او أي من التزاماتها من أجل الحصول

على أي رخص أو أذون أو موافقات أخرى ضرورية بموجب أي قانون أو تشريع نافذ في العراق،وأنَّ هذه الرخصة تُحكم وتُفسَر طبقاً لتلك القوانين والأنظمة بما فيها الأمر ٦٥.

أمّا النزاعات فهي تخضع بشكل حصري إلى سلطة هيئة الأعلام والاتصالات والمحاكم العراقية كما منصوص عليه في الأمر (٦٥) او أي قانون نافذ للهيئة في حينه.

كما تسري أحكام اللائحة التنظيمية الخاصة بالنفاذ القانوني فيما يتعلق بالسريان المكاني على جميع المُرَخَص لهم في جمهورية العراق.

يُلاحَظ أنَّ مدة نفاذ الرخصة لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ الإصدار وتُجَدد سنوياً وهي قابلة للتعديل حتى تتطابق مع قانون الاتصالات الذي سيصدر مستقبلاً (لم يصدر لحد الآن) وبالتالي تحتفظ الهيئة بحق تجديد الرخصة وتمارس هذا الحق في حال إجراء أي تعديلات في إجراءات منح الرخصة للخدمات الجديدة أو أي أسباب أخرى ولا يحق للمُرَخَّص له المطالبة بالتعويضات في حالة انتهاء فترة الرخصة أو تعليقها المبكّر قانونياً أو إنهائها أو إلغائها بموجب الفقرتين (٢ و٨) أو غيرهما.

وتبقى الموافقة النهائية لمنح الترخيص بيد الهيئة حيث تحتفظ بحق رفض طلب الحصول على الرخصة إذا وُجد أنَّ مقدم الطلب لا تتوفر فيه البنود والشروط الفنيّة أو المالية المنصوص عليها في الرخصة أو وُجد أنَّ مقدم الطلب في حالة التجديد لم يف بالبنود والشروط الواردة في الرخصة.

كما يحق للهيئة تعديل أي شرط في هذه الرخصة إذا ارتكب المُرَخَّص له انتهاكاً جسيماً أو خطأً بموجب بند واحد أو أكثر من بنود هذه الرخصة او تشريعات الاتصالات وأنه لم يعالج مثل هذا الانتهاك أو الخطأ إلا أن على الهيئة توجيه اشعار إلى المُرَخَّص له يتضمن اقتراح تعديل الرخصة مع ذكر نص التعديل وموعد دخوله حيز التنفيذ وبيان

الأسباب الداعية إليه ويكون الموعد (يقل عن ٣٠ يوماً من موعد تسليم الأشعار) يحق فيه للمُرَخَّص له تقديم تعليقاته على التعديل المقترح.

ويمكن إنهاء الرخصة الممنوحة للمُرَخَّص له أو إلغاؤها قبل انتهاء الفترة القانونية عدا الحالتين الآتي ذكرهما لاحقاً:

أولاً: إنهاء الرخصة إذا اتفق المُرَخَّص له مع الهيئة خطيّاً على إنهائها.

ثانياً: إلغاء الرخصة من قبل الهيئة لأسباب تتعلق بارتكاب المُرَخَّص له انتهاكاً خطيراً أو انتهاكات متكررة لبنود وشروط هذه الرخصة، أو تشريعات الاتصالات أو قوانين الأمن الوطني، أو أي قوانين أو لوائح مطبقة أخرى بموجب الأمر(٦٥).

إذ تنتهي الرخصة قبل موعدها فيما لو دخل المُرَخَّص له في حالة تصفية حساباته أو إفلاسه وما شابه ذلك.

إلا أنَّ ذلك الإنهاء والإلغاء لا يتم إلا بإشعار المُرَخَّص له خطيّاً من قبل الهيئة بعزمها إلغاء الرخصة وتبيان الأمور والظروف المستندة عليها لهذا الإلغاء والتأكيد على أنَّ الأساس المستند عليه الإلغاء، والذي كان ممكناً معالجته، من وجهة نظر الهيئة، لم يُعالج خلال(٣٠) يوماً من تاريخ استلام المُرَخَّص له لمثل هذا الإشعار، باستثناء ما تراه الهيئة من ظروف مسوغة للإلغاء الفوري دون منح المُرَخَّص له فرصةً للمعالجة. كذلك يحق للهيئة إلغاء أو رفض الرخصة استناداً على انتهاكات الأمن الوطني.

وفيما يتعلق بالرسوم والمبالغ الأخرى الواجبة الدفع فإن على المُرَخَّص له التقيّد بالمواعيد المحددة لها والمنصوص عليها في الملحق(ب) من البنود والشروط الخاصة بالترخيص، دون المساس بحق الهيئة في إلغاء الرخصة أو اتخاذ أي إجراءات تصحيحية أخرى عند عدم قيام المُرَخَّص له بتنفيذ هذا الالتزام الذي يعدّ سبباً معقولاً.

وخلاصة القول أن موضوع منح الترخيص لشركات الهاتف النقّال هو ما جاء به المشرّع العراقي من إجراءات وما تضمنته مواد قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ م المعدل من التزام المرخَّص له بالاشتراطات القانونية، وقد بيَّنا وجوب قيام المرخَّص له بخدمة المستخدمين من خلال تقديمه للخدمات الشاملة، وأخذنا تجربة الأردن في مجال منح التراخيص لشركات الهاتف النقّال من حيث الإعلان عن الرغبة في الترخيص وفق الأسس والاشتراطات التي يقرّها مجلس مفوضي هيئة قطاع الاتصالات وأوضحنا التزامات المرخَّص لهم والتي منها الإعلان المسبق عن أسعار الخدمات وطرق تحصيلها، كذلك تمت الإشارة الى التعهدات التي تفرض على المرخَّص له ومنها تقديم الخدمة على قدم المساواة بين المستفيدين حماية لهم بحيث لا يجوز حجب خدمة الاتصالات أو إلغاؤها عن المستفيدين كما بينت ذلك الفقرتين (ا، ب) من المادة (٥٨) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ م المعدّل، وعالجنا في ما تقدَّم أمور تخصّ موقف الإدارة من الترخيص، في استبعاد أي من المرخَّص لهم في حال أنَّ اشتراكهم في المنافسة على الرخص الجديدة قد يؤدي الى وضع مخلّ بالمنافسة في السوق. وأخيراً فإنَّ المشرّع العراقي قد بيّن البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات والتي منها متطلبات تقديم المعلومات والسماح بالتفتيش وحماية البيئة وحق الدخول والإنفاذ العام، وخدمات الطوارئ، كما بينت لائحة البنود والشروط التزامات المرخَّص لهم.

ويعتبر النفاذ القانوني لشبكات الاتصالات أمراً مهمّاً لأهمية قطاع الاتصالات الذي يعدّ من مفاصل العمل الأمني والاستخباراتي وإنَّ الهدف من لائحة النفاذ القانوني هو كما أوضحته المادة (٢) من هذه اللائحة والتي تتضمن إلزام المرخَّص لهم بتحديد مواقع المشتركين في خدمة الاتصالات اللاسلكية وإلزام المرخَّص لهم بحفظ المعلومات المتعلقة بالنفاذ القانوني والتي تشمل المعلومات الخاصّة بالاتصالات الصوتية الثابتة

والمتنقلة ومعلومات خدمة الرسائل النصيّة القصيرة والمطورة ومتعددة الوسائط، كذلك المعلومات المتعلقة بالبريد الالكتروني والانترنيت، وقد أوضحنا أنَّ هذا النفاذ لا يكون إلا بأمر قضائي وللمخولين به فقط، ويرد هنا استثناء من الالتزام بالرخصة في حال حصول القوة القاهرة.

المطلب الثاني

إجراءات الرقابة والتفتيش على مواقع شركات الهاتف النقال

إنَّ الإدارة تسعى، لفرض النظام العام خاصة في شؤون المرافق العامّة، بما يتاح لها من سلطة الضبط الإداري، ومن موقع كونها حاميةٌ وراعيةٌ وقوّامةٌ، فهي تحمي الأفراد الذين يمثّلون المجتمع من كل اعتداء عليهم بما تملكه من سلطة قانونية تؤهلها لتلك الحماية، وهي راعية لحقوقهم المشروعة وحريّاتهم التي من المهم تمتعهم بها في ظل القانون وبما نص عليه الدستور، وهي أخيراً قوّامةٌ على إنفاذ التشريعات الضابطة لتصرفات الأفراد والتشريعات العقابية التي تطبّق عندما يتجاوز الأفراد الحدود المرسومة لهم قانوناً. وحتى نتعرف على تلك الإجراءات المتعلقة بالرقابة والتفتيش لابد من التعرّف على معنيهما وهو ما سنبحثه في الفرع الأول من هذا المطلب. أمّا الفرع الثاني فسنبين فيه موقف التشريعات من الرقابة على شركات الهاتف النقّال في كل من مصر والأردن والعراق.

الفرع الأول

تعريف الرقابة والتفتيش الإداريين

الرقابة الإدارية هي (وظيفة من وظائف الإدارة تعنى بقياس وتصحيح أداء المرؤسين لغرض التأكد من أنَّ الأهداف والخطط الموضوعة قد تم تحقيقها).

وهي كما عرّفها هنري فايول "التحقق من أنَّ شيئاً يحدث طبقاً للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة".

أمّا التفتيش فهو: ما تقوم به السلطة الإدارية من إجراء ٍ للتحقيق من تنفيذ الأوامر والنواهي، وفق القانون، وحسب ذلك فإنَّ موظفي المؤسسات العامّة والمصالح الحكومية، لهم حق إجراءات التفتيش ضمن ما منصوصٍ عليه من أحكام، ويعتبر هذا التصرف مشروعاً لأنه جزء من التنظيم الإداري لمقتضيات أو المصلحة العامّة للمجتمع ومراعاة المصالح العليا للدولة (اقتصاديةٌ أو اجتماعيةٌ، أو سياسيةٌ كالصحةِ أو والآدابِ العامّةِ وما شاكلتها) .

والتفتيش الإداري هو الذي يخوّل القانون سلطة إجراءه إلى بعض الموظفين في إطار ممارستهم لاختصاصهم الوظيفي للكشف عمّا قد يحتمل وقوعه من جرائم، وما يقوم به رجال السلطة العامّة في دائرة اختصاصهم من دخول المحال العامّة أو المفتوحة للجمهور، لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح، ويكون لهم تبعاً لذلك ضبط أي جريمة يكتشفونها أثناء قيامهم بعملهم دون حاجة إلى استصدار إذن قضائي بالتفتيش.

ولِما لشركات الهاتف النقال من علاقة مع الإدارة في مجال الترخيص الإداري، فمن هذا المنطلق تملك الإدارة الحريّة المقترنة بالقانون اتخاذ إجراءات الرقابة والتفتيش على مواقع شركات الهاتف النقال.

ولابد من الإشارة هنا إلى أنَّ خدمات الاتصالات تقوم على مراعاة القواعد الآتية كما بينتها المادة(٢) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ وهي:

١- علانية المعلومات.

٢ – حماية المنافسة الحرّة.

٣ - توفير الخدمة الشاملة.

٤ - حماية حقوق المُستَخدِمين، وتتولى الجهات المختصّة بالرقابة والتفتيش والمتابعة مراقبة ما تقدم من قواعد والتزامات تفرضها القوانين واللوائح والمنظمة الخاصّ بالاتصالات وتكون هذه الرقابة:

أ - رقابة فنيّة تشمل مراقبة المعدّات والأجهزة والآلات والأبراج وغيرها من معدات الربط والإرسال.

ب - رقابة ماليّة تشمل مراقبة وتدقيق السجلات الماليّة ووثائق وسجلات تدقيق الحسابات.

ج - رقابة بيئية تشمل مراقبة ما يصدر من نشاطات لا تتلاءم ومتطلبات البيئة والصحة العامّة.

د – رقابة إدارية تتعلق بشؤون العاملين في الشركات تشمل مراقبة التزامهم بضوابط العمل والالتزام بقوانينه ولوائحه وأنظمته.

هـ - رقابة أمنية تخّص مراقبة السريّة والخصوصية المتعلقة بالبيانات والمعلومات الخاصّة بالشركة من جهة وبالمُستَخدِمين من جهة أخرى.

إنَّ جميع أشكال هذه الرقابة تتم من قِبَل أجهزة إدارية مُتخصصة وموظفين يتبعونها، لذلك تعتبر شركات الهاتف النقال موضع رقابة ومتابعة مستمرة بصدد تطبيق قوانين وتعليمات الجهات المختصّة. ولأغراض معرفة ماهية هذه الرقابة في مجال الاتصالات فإن هناك ضوابط تحكم أعمال المُرخَص له تعتبر أموراً رقابية منها ما يخّص الشكاوى ومنها ما يخصّ الجوانب التقنية وغيرها من الأمور التي تدخل في حيّز الرقابة والتفتيش.

ففي مجال الخلافات القائمة بين المُرخَص له وبين غيره عليه أن ينشئ قسماً خاصّاً لتلقي شكاوى المستفيدين والمشتركين وأنْ يعمل على تلافي أسباب الشكوى إذا كانت تتعلق بمستوى الخدمة ونوعيتها أو طريقتها. وأن يضع نظاماً لتلقّي الشكاوى والتحقيق فيها وإصلاح الأعطال، كذلك فعلياً يُقَدِّم إلى الجهة المختصّة بالرقابة في هذا المجال تفاصيل الشكاوى الواردة من الزبائن حول خدماته وأدائه.

إنَّ السلطة الادارية من حقّها متابعة ومراقبة وتفتيش مواقع شركات الهاتف النقال وتوجيه هذه الشركات الى ما هو صحيح في تطبيق بنود العقد المبرم بينها وبين الادارة من جهة والعقد المبرم بين المشتركين وهذه الشركات في مجال عقد خدمة الهاتف النقال وخدمة المعلومات الصوتية (وهو العقد الذي يبرم عبر الهاتف بين طرفين أحدهما متخصص في مجال الاتصالات والتكنولوجيا المعلوماتية " مقدم الخدمة الصوتية " والآخر "مستخدم الخدمة الصوتية " المستخدم النهائي" يلتزم الطرف الاول بمقتضى العقد في مواجهة الطرف الآخر بتقديم خدمة معلوماتية في مجال أو أكثر من مجالات المعرفة سواء خلال بث رسائل صوتية مسجلة ومثبتة على أجهزته الخاصة أو عن طريق توفير امكانية التحاور المباشر أو غير المباشر بين مستخدم الخدمة وأحد الاستشاريين المتخصصين في الرد على استفسارات تتصل بإشباع حاجات معرفية، نظير مقابل مالي يُدفع عن كل دقيقة استخدام لهذه الخدمة، وفقاً لتعريفة نقدية محددة سلفاً.

الفرع الثاني

إجراءات الرقابة والتفتيش على مواقع شركات الهاتف النقال

في كل من مصر والأردن والعراق

أولاً. مصـر:

نصت المادة (٥٨) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ م على أنْ يستخدم الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر وسائل يستطيع بها كشف استخدامات الترددات غير المرخص بها، وللجهاز حق التفتيش عن كل ما مرخص به من أجهزة لاسلكية للتحقق من مطابقتها لشروط الترخيص، ويتم ذلك بالتنسيق مع أجهزة الأمن القومي والقوات المسلحة لضمان عدم تجاوز الأنظمة المتَّبعة.

وأوضحت المادة (٦٤) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣م أنه يتولى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات تجميع وإدارة وتحديث قاعدة بيانات مستخدمي الطيف الترددي، ويلتزم الجهاز بالحفاظ على سريّة هذه البيانات حماية لحق المستخدمين في الخصوصية.

كما بينت المادة (٦٩) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣م كيفية التزام مشغلو ومقدمو خدمات الاتصالات والتابعون لهم وكذلك مستخدمو تلك الخدمات، بعدم استخدام أجهزة التشفير دون موافقة ٍ من الأجهزة الحكومية المختصّة (القوات المسلحة، الأمن القومي، جهاز الاتصالات) مع توفير الامكانيات الفنيّة الخاصّة للمرخص له، وغيرها من الأمور الداخلة في السماح للقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي من ممارسة عملها في حدود القانون. على أن يتزامن تقديم الخدمة مع توفير الإمكانيات الفنية المطلوبة، كما يلتزم مقدمو ومشغلو خدمات الاتصالات ووكلائهم المنوط بهم تسويق تلك الخدمات بالحصول على معلومات وبيانات دقيقة عن مستخدميها من المواطنين ومن الجهات المختلفة بالدولة.

ويتحدد دور الإدارة (بالمعنى الضيّق للرقابة) في التحقق فقط من أنَّ المتعاقد يباشر تنفيذ العقد طبقاً للشروط المتفق عليها بينه وبين الإدارة دون تدخّلها في أوضاع التنفيذ وكيفيته، وبهذا فإنَّ معنى الرقابة يكون رديفاً لـ" الأشراف".

لكن هناك مَن يرى أنَّ التسليم بالمعنى الضيّق للرقابة أمرٌ غير معقول، وذلك لأن الإشراف على المتعاقد او التأكد من أنه يقوم بتنفيذ العقد على وفق الشروط التي تم الاتفاق عليها، هو ليس فقط (حق للإدارة، بل هو من واجبها)، بل الأكثر من ذلك أنَّ هذا الحق (حق الإشراف) من الممكن أن نجده في عقود القانون الخاص التي تتميز بالمساواة بين المتعاقدين.

ثانياً. الأردن:

من أهم واجبات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات هي(حماية مصالح المستفيدين) ومراقبة الأشخاص والجهات المُرَخَّصّ لها للتأكد من الالتزام بشروط الرخصة بما في ذلك مواصفات الخدمات المقدمة وجودتها وأسعارها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق من يخالف هذه الشروط.

أمّا موضوع رقابة المُرَخَصين وحماية المستفيدين وسلطة الضبط فنجد المُشَرّع الأردني قد توسَّع في بيان أحكامها في الفصلين الثامن والتاسع من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ الأردني المعدّل.

فإذا تلقّت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أي شكوى بوجود تقصير من المُرخَص له أو وجود خلاف بينه وبين المستفيدين بشأن مستوى الخدمة أو مخالفة شروط الرخصة فللهيئة التحقيق في اسباب الشكوى وأن تقرر ما تراه مناسباً ويعدّ هذا القرار نهائياً وملزماً للمُرخَص له.

وللهيئة بالاتفاق مع المُرخَص له وضع القواعد والإجراءات التي يجب اتباعها عند تلقّي المُرخَص له لشكاوى إزعاج وإجراءات التحقق من هذه الشكاوى والقواعد اللازمة لتقليل اتصالات الإزعاج بشكل عام. ولا يجوز حجب خدمة الاتصالات أو إلغاؤها عن المستفيدين ما لم يكن المستفيد قد تسبب بأضرار ماديّة للشبكة خلال انتفاعه

بالخدمة او استخدم الخدمة بما يتنافى مع توجه التشريعات النافذة أو الآداب العامّة أو قد تلّف عن دفع الرسوم والأجور المستحقة عليه رغم انذاره خطيّاً.

ولتحقق الهيئة من التزام المُرخَص لهم بشروط الترخيص وأحكام القانون فيجوز لها اتخاذ الإجراءات التي تراها ملائمة لهذه الغاية منها:

أ . القيام بالكشف الحسّي على مواقع الشبكة وأجهزة الاتصالات.

ب . فحص سجلات المُرخَص له الفنيّة والتأكد من سلامة الأنظمة المتبَّعة لإصدار الفواتير ودقّتها.

ج. التأكد من مستوى الخدمة المقدَّمة للمستفيدين وشكواهم.

د. الاطلاع على سجلات الصيانة والأعطال لدى المُرخَص له للتأكد من فعّالية إدارة الخدمة.

وتتولى الأجهزة المختصّة في الهيئة الفصل في الشكاوى المقدمة من المستفيدين على المُرخَص له والشكاوى المقدمة من المُرخَص لهم على المُرخَص لهم الآخرين، ويتولى المفوض المختّص القيام بالتسوية أو وضع ارشادات للمفاوضات بين الأطراف أو الفصل في الخلاف بنفسه أو بواسطة شخص أو أشخاص يعيّنهم لهذه الغاية، ويجب تنفيذ قراره فور صدوره، إلا أنه يجوز الاعتراض على هذا القرار لدى مجلس مفوضي الهيئة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرار وإلا عُدَّ قطعياً.

وفي مجال سلطة الضبط فإنَّ لرئيس مجلس مفوضي الهيئة أو من يفوضه خطيّاً حق الدخول إلى أي مكان يُشتبه بأنه يحتوي على أجهزة أو شبكات غير مُرَخصةٍ أو أجهزة تُستعمل للتشويش على شبكات الاتصالات أو تمارس فيها أي نشاطات مخالفة لقانون الاتصالات أو الأنظمة الصادرة بموجبه، ولهم (تفتيش) المكان باستثناء

بيوت السكن، حيث يجب الحصول على إذن من المدعي العام المختص قبل الدخول اليها. وفي جميع الأحوال على الموظف الذي قام بالتفتيش أن ينظّم محضراً بذلك ويقدمه إلى رئيس المجلس.

ويعدّ موظفو الهيئة المفوضون بضبط المخالفات من رجال الضابطية العدلية ويُعمل بالضوابط المنظمة من قبلهم إلى أنْ يثبت عكسها شريطة التقيّد بشروط الضبط المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به. وعلى السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي الهيئة كل مساعدة ممكنة للقيام بعملهم في ضبط المخالفات.

إنَّ لموظفي الهيئة ضبط أي أجهزة أو معدات اتصال غير مُرَخَصَةٍ أو مخالفة للقانون أو تُستعمل في نشاط غير مُرَخَّص له مقابل ايصال خطّي يبين نوع الأجهزة ومواصفاتها وتسليم هذه الأجهزة إلى الهيئة.

كما تصادر المضبوطات غير القابلة للترخيص أمّا الأجهزة المسموح بترخيصها فيتم الاحتفاظ بها إلى حين ترخيصها.

وإذا لم يتم ترخيص الأجهزة أو لم يطلب صاحبها استعادتها خلال ستة أشهر من تاريخ ضبطها فللمجلس مصادرتها بقرار يصدر منه. أمّا الأجهزة المصادرة حسب قرار رئيس المجلس فإنَّ الهيئة تتصرف بها بالطريقة التي يقررها رئيس المجلس، ولا تحول مصادرة الأجهزة المخالفة دون إيقاع العقوبات الجزائية الأخرى المنصوص عليها في قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل.

ومن حق هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بحظر نشر أو إشاعة مضمون الرسائل التي تم التقاطها في معرض تتبع مصدر الرسالة ويعاقب الموظف الذي يقوم بنشر أو إشاعة مضمون تلك الرسائل بالعقوبات المقررة قانوناً.

ثالثاً. العـــــراق:

استنادا إلى نص الفقرة (سادساً) من المادة (١٠٩) من دستور ٢٠٠٥ فإنَّ السلطات الاتحادية تختص بـ " تنظيم الترددات البثيَّة والبريد" وتتمثل هذه السلطات في:

١- الرقابة والتوجيه.

٢ - توقيع جزاءات على المتعاقد معها.

٣ - تعديل بعض نصوص العقد وشروطه.

٤ - إنهاء العقد الاداري بإرادتها المنفردة.

ومن جانب الادارة المختصّة (سواء كانت هيئة أو جهاز) فإنها تعمل على وضع نظام للرقابة والمتابعة وتحديد معدلات الأداء طبقاً للمعايير الاقتصادية، او يتولى مجلس مفوضين مهمة وضع معايير تُستخدم لتقرير وقوع مُخالَفَةٌ لشروط الترخيص ليتم معالجة موضوع الشكوى بآلية محددة أو يتولى هذا المجلس النظر في الشكاوى المقدمة له من المُرَخَّص لهم واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وذلك باستثناء المنازعات المتعلقة بالاستحقاقات المالية الناجمة عن تطبيق اتفاقيات سارية المفعول.

ففي مجال الرقابة المالية ومتطلبات المحاسبة والتدقيق نجد المشرع العراقي قد ألزم المُرخَص له عند طلب هيئة الأعلام والاتصالات أنْ يقدم لها الوثائق والسجلات المالية، بما في ذلك وثائق وسجلات تدقيق الحسابات، وأية وثائق أخرى تعدّها الهيئة ضرورية للتأكد من قيام المُرخَص له بتقديم تقارير إيراداته واستخدام الطيف لأغراض التزامات تسديد المبالغ بشكل صحيح بموجب الترخيص الممنوح له.

وفي ما له شأن بمتطلبات تقديم المعلومات والسماح بالتفتيش فإنَّ على المُرخَص له أنْ يقدم إلى هيئة الأعلام والاتصالات بشكل دوري أو عند الطلب التقارير والإحصاءات

وغيرها من البيانات أو المعلومات المطلوبة من قبل الهيئة للأشراف والتنفيذ الفعّال لبنود الرُخصة وتنفيذ مهامها المنصوص عليها بموجب قانون وتعليمات الهيئة، بما في ذلك المعلومات الخاصَّة بالجوانب (التشغيلية والمالية والإدارية والتقنية للشبكة، والوصول إلى استخدام الشبكة وخدماتها المُرَخَّصة). وعلى المُرخَص له الإشعار بأي تغييرات على هذه المعلومات قبل التنفيذ ومن واجبه السماح للهيئة بتفتيش أماكن العمل ومرافقه والملفات والسجلات والبيانات الأخرى لتتمكن الهيئة من أداء واجباتها.

أمّا نصب الأبراج الرئيسة والثانوية لأغراض البث اللاسلكي للهواتف النقالة وما يسبب نصبها من إشكالية بيئية وصحّية في أحيان كثيرة، وفي سياق الحفاظ على البيئة والصحة فإنَّ على لجنة الرقابة البيئية العامّة المختصّة في وزارة البيئة زيارة المواقع الخاصّة بالأبراج الرئيسية والثانوية دورياً مرة واحدة كل (٦) ستة أشهر.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نذكر أهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها، وكالآتي:

أولاً. الاستنتاجات:

١- إنَّ السلطات الاتحادية لها (الاختصاص الحصري) في" تنظيم الترددات البثيَّة والبريد" وذلك استنادا إلى المادة (١٠٩/ سادساً) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ وتكون هذه السياسة مبنية على اعتبار أنَّ هناك قوانين تنظمها وتحاسب من يتجاوزها وذلك عن طريق ما تمليه هذه القوانين من أوامر ونواهي، وما توقعه من جزاءات نتيجة المخالفة، وبالتالي تكون السلطة الادارية منفّذة لتوجيهات الحكومة المركزية في مجال تطبيق القوانين المُشرّعة في مجال الاتصالات عموماً.

٢- تؤكد الدراسات حول موضوع الأشعة الناتجة عن هذه الأبراج ازدياد خطورة هذه الأشعة مع حالة "عدم التزام شركات الهواتف النقّالة العاملة بشروط السلامة الصحيّة وخاصّة فإنَّ نصب هذه الأبراج وسط الأحياء السكنية وبالقرب من رياض الأطفال والمدارس والجامعات قد يؤدي إلى تعرض مواطنيها إلى أمراض خطيرة وقاتلة.

٣- تعدّ هيأة الإعلام والاتصالات في العراق هي الجهة الإدارية التي تتحمل وحدها دون غيرها مسؤولية ترخيص خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتنظيمها، وهي هيئة إدارية مستقلة لا تسعى لتحقيق الربح.

ثانياً. التوصيات:

١- نوصي المشرع العراقي أن يجعل كل تعديل أو تغيير مستقبلي بخصوص المصادر الواردة في الرخصة الممنوحة من قوانين أو تنظيمات أو مراسيم أو غيرها من الأدوات القانونية خاضعة إلى اعتبارات واقعية أو قانونية لا أن يجعلها تخضع لقانون الاتصالات القادم (الذي لم يصدر لحد الآن).

٢- يُلاحَظ أنَّ مدة نفاذ تراخيص محطات الاتصالات لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ الإصدار وتُجَدد سنوياً وهي قابلة للتعديل حتى تتطابق مع قانون الاتصالات الذي سيصدر مستقبلاً (لم يصدر لحد الآن)، والملاحظ أن هذه المدة قصيرة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المدة الزمنية التي تستغرق للحصول على هذه التراخيص لذا نوصي بزيادة هذه المدة، مع احتفاظ الهيئة بحق تجديد الرخصة وتمارس هذا الحق في حال إجراء أي تعديلات في إجراءات منح الرخصة للخدمات الجديدة أو أي أسباب أخرى ولا يحق للمُرَخَّص له المطالبة بالتعويضات في حالة انتهاء فترة الرخصة أو تعليقها المبكّر قانونياً أو إنهائها أو إلغائها.

٢- نوصي المشرع العراقي أن يضمن قانون الاتصالات نصاً يحظر حجب خدمة الاتصالات أو إلغاؤها عن المستفيدين ما لم يكن المستفيد قد تسبب بأضرار ماديّة للشبكة خلال انتفاعه بالخدمة أو إذا استخدم الاتصالات استخداماً مخالفاً للتشريعات النافذة أو الآداب العامّة أو تخلَّف عن دفع الرسوم والأجور المستحقة عليه، على الرغم من إنذاره خطّياً.

الهوامش :

(١) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص١١٢: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف، " تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون " دون سنة طبع"، ص٤٩٨٠.

(٢) د. محمود حلمي، العقد الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧، ص٦٦ وما بعدها.

(٣) د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٤٠٨-٤٠٩.

(٤) د. علي محمد بدير، د.عصام عبد الوهاب البرزنجي، د. مهدي السلامي، مبادئ وأحكام القانون الإداري، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٤٩٩.

(٥) أ. م غني ريسان جادر الساعدي، الحماية المدنية للمعلومات غير المفصح عنها، بحث منشور في مجلة المحقق الحلّي العدد الثالث، جامعة بابل، كلية القانون، السنة السابعة، ٢٠٠٥م، ص٤٠٨.

(٦) د. محمد جمال عثمان جبريل، الترخيص الإداري، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، بدون سنة طبع، ص٧٥.

(٧) ينظر نص المادة (٢) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل.

(٨) ينظر نص المادة (٢١) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣.

(٩) ينظر نص المادة (٢٥) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣.

(١٠) ينظر نص التعريف في الفقرة (١٧) من المادة (١) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣م.

(١١) ينظر نص المادة (٢٨) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣.

(١٢) ينظر نص المادة (٣١) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣.

(١٣) ينظر نص المادة (٤٤) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣، مع العلم أنَّ أحكام الفقرة الاولى من هذه المادة لا تسري على المعدات المستخدمة في البث الاذاعي بالتلفزيون الخاص باتحاد الإذاعة والتلفزيون وذلك مع مراعاة حصول الاتحاد على الموافقة المنصوص عليها الفقرة الثانية، وفق الاحكام المقررة بها.

(١٤) ينظر نص المادة (٢٤) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥المعدّل.

(١٥) ينظر نص المادة (٢٩) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥المعدّل.

(١٦) ينظر نص الفقرة (ي) من المادة (٦) ونص المادة (٢) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل.

(١٧) ينظر نص المادة (٢٩ مكرر) بفقراتها الثلاث من القانون المُشار اليه في هذا الشأن.

(١٨) ينظر نص المادة (٢٦) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥م المعدّل.

(١٩) ينظر نص المادة (٢٧) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥م المعدّل.

(٢٠) ينظر نص المادة (٢٨) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥م المعدّل.

(٢١) ينظر نص المواد (٣٨، ٣٩،٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٧) / الفصل السادس من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥م المعدّل.

(٢٢) ينظر تفاصيل الشروط التنظيمية للرخصة في الملحق (أ) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات الساتلية (vsat).

(٢٣) ينظر نص الفقرة (١٢ -١) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات الساتلية (vsat).

(٢٤) ينظر نص الفقرة (٥ - ٣) من الملحق (ب) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات الساتلية (vsat).

(٢٥) ينظر نص الفقرة (٨ -١، ١-٢-٣) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات الساتلية (vast) والفقرتين (٩-١) و (٩ -٢) من الملحق(أ) الخاص بالشروط التنظيمية للرخصة.

(٢٦) ينظر نص الفقرة (١١ -١ - ٢ - ٣ - i، ii) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات الساتلية (vsat).

(٢٧) ينظر نص الفقرة (١١ - ٤) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات الساتلية (vsat).

(٢٨) ينظر نص الفقرات (٩ - ١) و(٩ - ٢) و(٩ – ٣) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص محطات الاتصالات الساتلية (vsat).

(٢٩) ينظر نص الفقرة (٣- ٢) من الملحق (أ) الخاص بالشروط التنظيمية للرخصة.

(٣٠) ينظر نص الفقرة (٧ – ٤) من الملحق (أ) الخاص بالشروط التنظيمية للرخصة.

(٣١) مقدمة لائحة النفاذ القانوني لشبكات الاتصالات الصادرة من هيئة الأعلام والاتصالات/ دائرة تنظيم الاتصالات.

(٣٢) ينظر نص المادة (٦) من اللائحة التنظيمية للنفاذ القانوني لشبكات الاتصالات في العراق، للمزيد من التفاصيل.

(٣٣) ومنها ما نصَّت عليه الفقرة (٩-١) من الملحق(أ) الخاص بالشروط التنظيمية للرخصة في العراق، وما نصّت الفقرة (٤) من المادة ٧٩ من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠لسنة ٢٠٠٣ على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من قام أثناء تأدية وظيفته في مجال الاتصالات أو بسببها بـ: (إفشاء أية معلومات خاصّة بمستخدمي شبكات الاتصال عمّا يجرونه أو ما يتلقونه من اتصالات وذلك دون وجه حق). وما نصّت عليه المادة ٥٦ من قانون الاتصالات الأردني لسنة ١٩٩٥ المعدل (تعتبر المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصّة من الأمور السريّة التي لا يجوز انتهاك حرمتها وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية).

(٣٤) ينظر نص المادة (٤/١-٢ -٣) من اللائحة التنظيمية للنفاذ القانوني لشبكات الاتصالات في العراق.

(٣٥) ينظر نص الفقرات (١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) من المادة (٧) من اللائحة التنظيمية للنفاذ القانوني لشبكات الاتصالات في العراق.

(٣٦) ينظر نص الفقرة (٢) المادة (٧) والفقرة (٢) من المادة (٨) من اللائحة التنظيمية للنفاذ القانوني لشبكات الاتصالات في العراق.

(٣٧) ينظر نص المادة (٩) من اللائحة التنظيمية للنفاذ القانوني لشبكات الاتصالات في العراق.

(٣٨) ينظر نص الفقرة (١٠) المتعلقة بالاستثناءات من الرخصة الواردة في البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص الـ VSAT.

(٣٩) ينظر نص الفقرة / ٣-١ (١- ٢- ٣- ٤ - ٥) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص الـ VSAT .

(٤٠) ينظر نص الفقرة (١١ – ٣) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص الـ VSAT.

(٤١) ينظر نص الفقرتين(١٣- ١) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص الـ VSAT.

(٤٢) ينظر نص المادة (١١) من اللائحة التنظيمية الخاصة بالنفاذ القانوني .

(٤٣) ينظر نص الفقرة (٢/١-٢-٣-٤) بخصوص فترة الرخصة والفقرة (٨) بخصوص استمرارية الخدمة.

(٤٤) ينظر نص الفقرة (٦ – ٢ – ١ – ٢ – ٣) و (٦ – ٣ – ١ – ٢ – ٣) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص الـ VSAT.

(٤٥) ينظر نص الفقرة (٧ - ١- ٢ -٣) و(٧- ٣ -١- ٢) و (٧- ٤ -١- ٢) و(٧-٥) من لائحة البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص الـ VSAT.

(٤٦) ينظر نص الفقرة (٥- ١ -٢ – أ - ب) من البنود والشروط الخاصّة بتنظيم منح تراخيص الـ . VSAT

(٤٧) محمد البنداري العشري، مشروعية التفتيش المادّي ودوره في الأستدلال الجنائي، مجلة الأمن العام،العدد /٦٨/ يناير ١٩٧٥ . ٢٧ و د. صالح عبد ألزهره حسون، أحكام التفتيش وآثاره في القانون العراقي "دراسة مقارنة " / ط١ / ١٩٧٩، جامعة الموصل، ص٤٩.

(٤٨) سليم علي عبده، التفتيش في ضوء قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني (الجديد) " دراسة مقارنة" ط/ ١/ ٢٠٠٦ م منشورات زين الحقوقية، بيروت، ص٩٤.

(٤٩) د. سامي عبد الصادق، خدمة المعلومات الصوتية والالتزامات الناشئة عنها، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤١، وا. م. د غني ريسان وم .م إخلاص لطيف، مصدر سابق، ص٤١٥.

(٥٠) ينظر نص المادة (١٩) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

(٥١) ينظر نص الفقرة (١٨) من المادة (٢٥) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣م، ونص المادة (٥٢)/ الفصل الثامن/ من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ م المعدّل، والفقرة (٩).

(٥٢) من الشروط والبنود في تشريع الاتصالات العراقية في هذا الشأن.

(٥٣) ينظر نص المادة (٥٥) من قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣.

(٥٤) محمد سعيد أمين، الأسس العامة لالتزامات وحقوق المتعاقد مع الادارة في تنفيذ العقد الإداري دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، بدون مكان طبع، ١٩٨٤، ص٣١١.

(٥٥) د. سليمان محمد الطماوي، الأسس العامة للعقود الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨ م، ص٤٣٣.

(٥٦) ينظر نص الفقرة (د) من المادة (٦) من قانون الاتصالات الأردن رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥م المعدَّل.

(٥٧) ينظر نص المادة (٥٩) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل.

(٥٨) ينظر نص المادتين (٥٤، ٥٦) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥م المعدَّل.

(٥٩) ينظر نص المادتين (٥٧ و ٥٨) من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المعدّل.

(٦٠) ينظر نص المادة (٦٠) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ الأردني المعدّل.

(٦١) ينظر نص المادة (٦٢) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ الأردني المعدّل.

(٦٢) ينظر نص الفقرتين (أ، ب) من المادة (٦٣) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ الأردني المعدّل.

(٦٣) ينظر نص المادة (٦٤) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ الأردني المعدّل.

(٦٤) ينظر نص المادة (٦٥) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ الأردني المعدّل.

(٦٥) وهو ما ورد تفصيله في القسم (٨) من أمر سلطة الائتلاف رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٤ بخصوص الأعمال غير المواتية وآلية معالجة الشكاوى، وما جاء في الفقرة (١١) المادة (١٢) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ الأردني وتعديلاته بهذا الشأن.

(٦٦) ينظر نص الفقرة (٥ -١) من البنود والشروط لهيئة الاتصالات العراقية.

(٦٧) د. عامر عاشور، د. هالة صلاح الحديثي، المسؤولية المدنية الناجمة عن أضرار الأبراج الرئيسية والثانوية للهواتف النقّالة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٥) السنة/٢، ص٤.

(٦٨) ينظر نص الفقرتين (٧- ١-٢) من الملحق (أ) من لائحة البنود والشروط الخاصة بالترخيص الصادرة من هيئة الاتصالات العراقية.

(٦٩) ينظر نص الفقرة (سادساً) المادة (٥) من تعليمات الوقاية من الاشعاعات غير المؤينة.

التكامل القانوني في مجال الاستثمار بالمرافق العامة

مدرس مساعد
علي عبد الرزاق عبد الرضا

مدرس دكتور
زينة صاحب كوزان

كلية الأمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة-النجف الاشرف

الملخص

تقوم فكرة التكامل القانوني بين القانون العام والخاص في مجال عقود الاستثمار بالمرافق العامة على بيان طبيعة عقد الاستثمار ومزاياه،والتي منها تعتبر مزايا مأخوذة من القانون الخاص كتطبيق القانون المدني والتجاري ...، إضافة إلى إمكانية اختيار المتعاقد مع الدولة جنسية القانون واجب التطبيق والجهة القضائية صاحبة الاختصاص(قضاء وطني أو أجنبي)،ونوعيتها(محاكم قضائية أو هيأت تحكيم)،كما انه يكمن التكامل القانوني في منح المستثمر في مجال المرفق العام مزايا وضمانات مادية وقانونية تنطبق بنفسها في عقود الاستثمار غير الإدارية،ثم يتبيّن في دراستنا هذه إمكانية منح المستثمر في مجال المرافق العامة سلطات إدارية،منها إمكانية إصدار قرارات تعتبر قرارات إدارية تتمتع بخصائص القرار الصادر من السلطات العامة(الإدارات الحكومية)،من حيث التنفيذ المباشر واستخدام وسائل السلطة العامة بالتنفيذ واعتبار القانون الإداري قانون الواجب التطبيق على هذه القرارات وتعتبر المحاكم الإدارية صاحبة الولاية القضائية على هذه القرارات.

Summary

The idea of legal integration is between public and private law, The scope of investment contracts in public utilities, On the nature of the investment contract The investment and its advantages, which are considered to be a credit derived from private law such as the application of civil and commercial law ...., In addition to the possibility of choosing a contractor with the state nationality of the applicable law and judicial authority (national or foreign jurisdiction) and its quality (courts of law or created arbitration),

The legal integration is also the granting of an investor in the public utility sector and financial and legal guarantees that apply in non-administrative investment contracts،

In this study, the possibility of giving the investor in the field of public utilities administrative powers, Including the possibility of issuing decisions that are considered administrative decisions, Enjoy the characteristics of the decision issued by the public authorities (government departments), In terms of direct implementation and the use of the means of public authority to implement, Administrative law shall be deemed to be the law applicable to these decisions, Administrative courts have jurisdiction over these continents .

المقدمة

أولا:موضوع البحث

بعد التطور العلمي والتكنولوجي من جهة والتطور المالي من جهة أخرى لدى أفراد القانون الخاص،وبعد التطور الذي طرأ على عمل المرافق من حيث التطور النوعي والكمي، ونظرا لازدياد السكان من جهة،وازدياد حاجات المجتمع لخدمات عامة جديدة ذو طبيعة تكنولوجيا من جهة أخرى،ونظرا لازدياد تدخل الدولة في المجالات الخدمية والإدارية و الاقتصادية،مما جعلها تخرج عن طبيعتها كدولة حارسة،وبسبب عجزها الفعلي لمواكبة هذا التطور تقوم الدولة بالتعاقد مع أفراد القانون الخاص لإنشاء مرافق جديدة واستثمارها وإدارتها ،لذلك تتعاقد الدولة مع هؤلاء الأشخاص ضمن عقود إدارية ولإعطاء مزايا اكبر لهؤلاء الأشخاص،ابتكرت الإدارات العامة عقود جديدة ذو طبيعة هجينة وهي عقود الاستثمار التي تعتبر تارة إدارية،إذا كان اختصاصها في مجال المرافق العامة وتارة عقود خاصة إذا كانت تتناول مواضيع غير مرفقية،وعليه فإننا سوف ندرس طبيعة هذا العقد من حيث ما يوفره من تكامل بين القانون العام والخاص عبر ما يوفره من ضمانات وصلاحيات للمتعاقد واستخدام قواعد القانون الخاص من جهة وإعطاء المستثمر وسائل السلطة العامة من جهة أخرى.

ثانيا: أهمية الموضوع

بعد التطور الذي طرأ على المرافق العامة واضطرار الدولة إلى إشراك أشخاص القانون الخاص معها في إدارة هذه المرافق أصبح من الضروري دراسة التكامل القانوني لفرعي القانون العام والخاص،وما ينتج عنه من مزايا للمستثمر والإدارة والسلطات التي يمنحها للمستثمر كشريك للإدارة،وأيضا ما ينتج عن هذا التكامل من تطبيق القانونين على عقود الاستثمار.

ثالثا:مشكلة الموضوع

تكمن مشكلة البحث في الأمور الآتية:تحقيق التكامل بين فرعي القانون العام والخاص في مجال الاستثمار،وأيضا تحديد طبيعة عقود الاستثمار هل أنها عقود إدارية أم عقود خاصة أم أنها عقود من طبيعة أخرى،وأيضا سد الفراغ التشريعي الحاصل في القوانين العراقية محل الدراسة وهي قانون الدولة رقم ٦٥لسنة ١٩٧٩المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧،وقانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل،فيما يتعلق بمجال الاستثمار في المرافق العامة، مع وجود هذه المشاكل يتعين البحث عن علاج لها،وهذا ما سنحاول الوصول إليه عند خوضنا في مضمار هذا الموضوع.

رابعا:منهجية الموضوع

لقد حرصنا بأن تكون هذه الدراسة،دراسة تحليلية نقدية تقوم على أساس النظر إلى ما هو قائم بالفعل في النظام القانوني العراقي محل الدراسة والمتمثل بقانون الدولة العراقي رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧،وقانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل من نصوص وتحليلها والخروج منها بما يمكن أن يكون عليه التطبيق العملي في العراق ، واضعين في الاعتبار الظروف والملابسات التي تحيط بالنظام القانوني العراقي .

خامسا:خطة البحث

لقد انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث أساسة،خصصنا المبحث الأول لدراسة مفهوم عقد الاستثمار في مطلبين، تناولنا في الأول تعريف عقد الاستثمار،في حين بينا في الثاني الطبيعة القانونية لعقد الاستثمار،وبحثنا في المبحث الثاني حدود منح المستثمرين حق إصدار قرارات إدارية ،وقسمنا هذا المبحث إلى مطلبين،استعرضنا في الأول

إمكانية منح المستثمر الحق في إصدار القرار الإداري،وبحثنا في الثاني ضوابط منح المستثمر حق إصدار القرار الإداري، في حين كرسنا المبحث الثالث لبيان أثار عقد الاستثمار في مطلبين، وضحنا في الأول حقوق والتزامات المستثمر،وبينا في الثاني ضمانات المستثمر.

المبحث الأول: مفهوم عقد الاستثمار

أن العقود التي تبرم بين أشخاص القانون العام خاصةً الدولة من ناحية وأشخاص القانون الخاص من ناحية أخرى قد عرفت منذ زمن طويل، فالدولة تعهد إلى الإفراد عادةً ببعض المهام التي يقع على عاتقها تنفيذها بالأصل،والإفراد الذين يعهد إليهم بهذه المهام عادةً ما يكونون من الوطنيين ولكنهم قد يكونون من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية،الذين يبحثون دائما على الربح في دول خلاف دولتهم الوطنية،وتختلف طبيعة العقود التي تبرم بين الدولة والمستثمر بحسب حاجة تلك الدول لتنفيذ خططها الاقتصادية،في ضوء ما تقدم سنتناول موضوع(مفهوم عقد الاستثمار)في مطلبين،نوضح في الأول تعريف عقد الاستثمار، ونبين في الثاني الطبيعة القانونية لعقد الاستثمار.

المطلب الأول: تعريف عقد الاستثمار

يتطلب التعريف بعقود الاستثمار بيان معناها الاصطلاحي والقانوني،لذا ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين.

الفرع الأول:المعنى الاصطلاحي لعقد الاستثمار

لقد أورد فقهاء القانون عدة تعريفات لعقد الاستثمار لذا ستتم الإشارة إلى جانب من تلك التعريفات، فقد عرف على أنه"العقود التي تبرم بين الدولة من ناحية وبين مستثمر

أجنبي (فرد أو شركة) من ناحية أخرى وعادة في شكل عقود امتياز بفرض تنمية استغلال الثروات الطبيعية في إقليم الدولة المتعاقدة"،وعرف أيضا بأنه"العقد الذي يبرم بين دولة وشخص من أشخاص القانون الخاص الأجنبي أو يتخذ مركز أعماله في الخارج،كما عرف على أنه"اتفاق بين دولة ذات سيادة مضيفة لرؤوس الأموال ومستثمر أجنبي يلتزم ويتعهد بالقيام بإيجاز استثمارات ضرورية للاقتصاد الوطني،حيث يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة،وبنقل القيم الاقتصادية إليها من أجل خلق نشاط اقتصادي محدد".

كما عرفه جانب من الفقه على أنه"عقود تنمية اقتصادية لها أهمية بالنسبة للدولة المضيفة، وتخلق نوعا من التعاون الطويل المدة بين الدولة المتعاقدة والطرف الأجنبي،ويتضمن نصوصا تهدف إلى تحقيق الثبات التشريعي وعدم المساس بالعقد وإخضاعه لنظم خاصة أو للقانون الدولي حماية لطرف الخاص المتعاقد مع الدولة من السيادة التي تستخدمها لتعديل العقد أو إنهاءه بإرادتها المنفردة"،وأخيرا يعرف بأنه" عقود للقيام باستعمال الأموال في الإنتاج إما مباشرة كشراء الآلات والمواد الأولية أو بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات لأجل تحقيق ربح يتم توزيعه على الإطراف بحسب النسب المتفق عليها".

من خلال استقراء جميع تلك التعريفات يتبين لنا بأنها تركز على شكل من أشكال العقد أو سمه من السمات المميزة له،أو أنها تركز على جانب من جوانبه مع عدم بيان الجوانب الأخرى،فعقد الاستثمار ليس عقد تنمية استغلال الثروات الطبيعية أو أنه عقد تنمية اقتصادية فقط،وليس عقد امتياز والمستثمر ليس شخصا طبيعيا فقط، أنما يمكن أن يكون شخصا معنويا، والأصل في التعريف أن يكون تعريفا جامعا مانعا محددا لأركان العقد،لذا من جانبا نعرف عقد الاستثمار بأنه" عقد يبرم بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا،يلتزم بمقتضاه الأخير بنقل رؤوس الأموال

الأجنبية والخبرات الإدارية والفنية لاستغلالها في مشروعات على أرضها بهدف تحقيق ربح لأطراف العقد"

الفرع الثاني: المعنى القانوني لعقد الاستثمار

لم تتطرق القوانين الوطنية إلى تعريف مصطلح عقد الاستثمار،وإنما اكتفت فقط بتعريف مصطلح الاستثمار وعلى النحو الأتي، عرف قانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) لسنة٢٠٠٦المعدل في المادة (١/ سادسا) منه الاستثمار على أنه "توظيف رأس المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بمنفعة على الاقتصاد الوطني وفقا لإحكام هذا القانون"،وعرفه قانون تشجيع الاستثمار في سوريا في المادة (٢٣) على أنه" المال الخارجي الذي يتضمن ما يلي:١- النقد الأجنبي المحول من الخارج من قبل المواطنين السوريين أو العرب أو الأجانب عن طريق مكتب القطع الأجنبي في القطر،٢- الآلات والآليات والتجهيزات والمعدات وسيارات العمل والباصات والميكروباصات والمواد اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وفق أحكام هذا القانون ....."

أما القانون الكويتي الخاص بتنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي فقد عرف الاستثمار في المادة(١)منه على أنه"١- النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية الأجنبية المحولة إلى البلاد،٢- الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلعية المجلوبة من الخارج لغرض الاستثمار،....."،وعرفه قانون تشجيع الاستثمار السوداني في المادة(٥) على أنه" ١- النقد المحلي المدفوع من المستثمر والذي يستخدم في أنشاء المشروع أو تشغيله أو تحديثه أو إعادة تعميره أو التوسيع فيه،....."،يتضح مما تقدم أن الاستثمار يشمل رأس المال النقدي بالعملة المحلية كوسيلة لتشجيع الاستثمار الوطني والاستثمار بالعملة الأجنبية الذي يقوم به

المستثمر الأجنبي والاستثمار الصناعي والذي يشمل الآلات التجهيز وقطع الغيار والمواد الأولية .

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لعقد الاستثمار

يمثل الانفتاح والتعاون الاقتصادي من أهم العوامل التي ساعدت في تطور العلاقات الدولية الخاصة، ويبرز هذا الانفتاح من خلال العقود التي تبرمها الدولة مع الأشخاص الأجنبية الطبيعية والمعنوية،ومن أهم تلك العقود هي عقود الاستثمار لهذا يتعين علينا بيان الطبيعة القانونية لهذه العقود خصوصا وأن الفقه القانوني قد أختلف في تحديد تلك الطبيعة وانقسم في ذلك إلى اتجاهين الأول يرى أن عقود الاستثمار عقود إدارية،في حين يرى الاتجاه الأخر أن عقود الاستثمار عقود خاصة،لذا سنسلط الضوء على هذين الاتجاهين من خلال الفرعين الآتيين.

الفرع الأول: عقود الاستثمار عقود إدارية

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عقد الاستثمار هو من العقود الإدارية،لأن الدولة أو أحدى مؤسساتها وهيئاتها العامة تعتبر شخص عام في محيط القانون العام داخل الدولة ويتمتع بشخصية دولية في محيط العلاقات القانون الدولي العام،وعليه يكون عقد الاستثمار محكوم بقواعد القانون العام الداخلي وقواعد القانون الدولي، وبالتالي يحتاج المستثمر إلى ضمانات كثيرة من الدولة المضيفة للاستثمار لأن شروط العقد مقيدة بحدود القوانين الداخلية للدولة،فمثلا نقل الاختصاص التشريعي والقضائي خارج محيط النظام القانوني للدولة المضيفة يكون في المسائل المدنية والتجارية وفي بعض المسائل المتعلقة بالعمل،بينما لا يستطيع المستثمر نقل الاختصاص في مجال المسائل المالية والضريبية والمسائل الجزائية،وأن الكشف عن اتصاف الاستثمار بطابع عقود القانون

العام يكون من خلال الوقوف على غرض الاستثمار فأن كان ذلك الغرض يحدد المركز القانوني للدولة ويبين ضمانات العقد بالنسبة للمستثمر.

الفرع الثاني:عقود الاستثمار عقود خاصة

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عقد الاستثمار هو عقد خاص حيث تدخل الدولة طرفا فيه باعتبارها شخصا من أشخاص القانون الخاص،بحيث يكون أطراف العقد جميعا من أشخاص القانون الخاص، وعليه فكل ما يتعلق بالعقد من شروط واثأر تكون محكومة بقواعد القانون الخاص منها ما هو وارد في القانون المدني ومنها ما هو وارد في القانون التجاري،وعلى أساس ذلك يكون لإطرافه الحرية الواسعة في اختيار القانون الذي يحكم العقد وأيضا لهم حق اختيار الهيأة التي تفصل في المنازعات الاستثمارية،وبالتالي يمتلك الإطراف حرية التعامل مع أحكام الاستثمار على أساس عقد الاستثمار أو على أساس عقد مستقل عنه، والدولة تعامل كشخص عادي وفقا لذلك الغرض من الاستثمار فإذا كان الغرض من إبرام عقد الاستثمار تحقيق مصلحة عامة فأن عقد الاستثمار يأخذ وصف عقد من عقود القانون العام(عقد إداري)،أما إذا كان الغرض تحقيق منفعة خاصة فأن العقد يأخذ الطبيعة الخاصة.

أننا نرى أن عقود الاستثمار متعددة ومتنوعة بعض منها تحكمها قواعد القانون العام، والبعض الأخر محكوم بقواعد القانون الخاص مثلا الضرائب والبيئة تنظم بموجب قواعد القانون العام،في حين أن الإيجار والمساطحة والتأمين والقروض تنظمها قواعد القانون الخاص،وهذا يعني أنه لا توجد عقود استثمار خاصة بأحد القانونين دون الأخر، فهناك إجراءات تسبق إبرام العقد وهناك إجراءات تأتي بعد إبرامه،وهنا يكون تداخل للقانونين في إبرام العقد فمثلا الحصول من الهيئة الوطنية للاستثمار على أجازة استثمار يتطلب توافر قواعد القانون العام،أما الحصول على الإعفاء من الضريبة توافر

قواعد القانون الخاص،وخلاصة ما نريد قوله أن عقد الاستثمار هو عقد ذو طبيعة مركبة حيث يتداخل في إبرامه وبيان كل ما يتعلق به قواعد القانون العام والخاص معاً،فهو لا يحسب على أحد هذين القانونين دون الأخر.

المبحث الثاني:حدود منح المستثمرين حق إصدار قرارات إدارية

تكمن بعض صور التكامل بين القانون المدني و القانون الإداري ، في منح أشخاص القانون الخاص المتعهدين بمجال المرافق العامة سلطات إدارية و منها إصدار قرارات تعتبر قرارات إدارية تخضع للقانون الإداري و لرقابة المحاكم الإداري، و سوف نتناول في هذا المبحث مدى إمكان اعتبار القرارات الصادرة عن المستثمرين في مجال المرفق العام قرارات إدارية من خلال دارسة مفهوم القرار الإداري و عناصره و كيفية اعتراف المحاكم الإدارية بحق أشخاص القانون الخاص بإصدار قرارا إداريا.

المطلب الأول :إمكانية منح المستثمر الحق في إصدار القرار الإداري

لكي نبين مدى إمكان منح المستثمر حق إصدار قرارا إداريا سوف نقوم بدراسة ماهية القرار الإداري و مدى اعتراف القضاء الإداري بحق المستثمر بإصدار قرارا إداريا و لذلك سوف نقسم مطلبنا إلى فرعيين الأول ماهية القرار الإداري و الثاني مدى صلاحية المستثمر بإصدار قرارا إداريا .

الفرع الأول مفهوم القرار الإداري: سوف نقوم بتعريف القرار الإداري ومن ثم نبيّن عناصر القرار الإداري.

أولا تعريف القرار الإداري:لتبيان معنى القرار الإداري لابد من تعريفه تشريعيا وفقهيا وقضائيا :

١- التعريف التشريعي من خلال قراءة للنصوص التشريعية سواء في فرنسا أو مصر أو لبنان و حتى العراق نرى إن المشرع لم يعطي أهمية واسعة لتعريف القرار الإداري حيث أن التعرض للتعريفات أمر لا يناسبها لما قد يقع في التشريع من نقص أو خلل جراء التغيرات التي يفرضها الواقع العملي ولذا غالب إما تنأى التشريعات بنفسها عن تعريف القرار الإداري

، و مع ذلك ممكن استنباط بعض تعريفات بيّنها المشرع بطريقة غير مباشرة،فقد عرفه المشرع الفرنسي بان القرارات الإدارية هي إعمال السلطات الإدارية المختلفة ،أما قانون مجلس الدولة المصري فقد تتطرق للقرار الإداري على أن"تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية...ثالثا:الطلبات التي يقدمها ذو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات... رابعا: الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبي... خامسا: الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإداري النهائية... سادسا: الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذي ينظّم كيفية نظر هذه المنازعات أما مجلس الدولة".

أما التشريع اللبناني فقد بيّن القرار الإداري من خلال قانون مجلس شورى الدولة في أنه:"لا يمكن تقديم طلبا لإبطال بسبب تجاوز حد السلطة إلا ضد قرارات إدارية محضة لها قوة التنفيذ ومن شأنها إلحاق الضرر،ولا يجوز في يحال قبولا لمراجعة بما يتعلق بأعمالها صفة تشريعية أو عدلية". ويتضح من نص المادة أن المشرع اللبناني أراد أن يبين مفهوم القرار الإداري من خلال شروطه أكثر من إعطاء تعريفا خاصا له ،أما المشرع العراقي فقد بيّن القرار الإداري من خلال "تختص محكمة القضاء الإداري

بالفصل في صحة الأوامر والقرارات والإدارية الفردية والتنظيمية التي تصدر عن الموظّفين والهيئات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة،والقطاع العام التي لم يعين لها مرجع مختص للطعن فيها بناء على طلب من ذي مصلحة معلومة وحالة ممكنة،ومع ذلك فالمصلحة المحتملة تكفي إن كان هناك ما يدعو إلى التخوف من إلحاق الضرر بذوي الشأن .

٢- التعريف القضائي:عرف القضاء المصري فقد عرف القرار الإداري انه "إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح و ذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكنا و جائزا قانونا و كان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة" ،قد سعى القضاء الإداري العراقي إلى تعريف القرار الإداري في معرض بيان القرار الإداري القابل للطعن فيه،فجعله"كالقرار إداري نهائي،صادر عن سلطة إدارية ومنتج لأثر قانوني" .

٣- التعريف الفقهي انقسم الفقه في تعريف القرار الإداري إلى قسمين الأول عرف القرار من خلال ماهيته القانونية حيث عرف بأنه "عمل قانوني يصدر عن السلطة الإدارية من جانب واحد و يحدث أثرا قانونيا" أو انه "عمل قانوني تصدره جهة إدارية بإرادتها المنفردة بغية إحداث اثر قانوني بإنشاء مركز قانوني جديد أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني قائم" ،وهناك من عرف القرار الإداري من دوره في الإفصاح عن إرادة الإدارة فقد عرف انه"تعبير عن إرادة منفردة يصدر من سلطة إدارية بسند قانوني و يرتب اثأرا قانونية " ،من كل ذلك يمكن لنا من تعريف القرار الإداري على انه أمر صادر من جهة إدارية بإرادتها المنفردة له اثر بإنشاء مركز قانوني أو تعديل مركز أو إلغائه.

ثانيا عناصر القرار الإداري:للقرار الإداري ثلاث عناصر أساسية وهي،انه عمل قانوني، انه عمل صادر بإرادة منفردة،انه يصدر عن جهة إدارية

١- عمل قانوني:ويقصد بذلك أن الإعمال القانونية هي الإعمال التي تقوم بها الإدارة بهدف إحداث أثار قانونية معينة ،وهذا الأثر يكون بإنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني مهما كان المركز عاما أو شخصيا،وعلى هذا الأساس لا تعتبر قرارات إدارية الأعمال المادية لأنها لا تؤثر مباشرة في المراكز القانونية القائمة فلا تعتبر قرارات إدارية الإجراءات التنفيذية البحتة للقانون،إذا أنها تعتبر تطبيقا لما يمليه القانون كذلك لا يعتبر قرارا الإعمال التمهيدية التي تسبق صدور القرار أو التي تمهد لصدوره، كذلك لا تعتبر قرارات إدارية التدابير الداخلية أو أعمال التنظيم الداخلي للإدارات .

٢- عمل صادر بإرادة منفردة :يقصد بذلك أن الإدارة تمارس نوعين من الأعمال القانونية هما القرار الإداري والعقد الإداري،وأن التمييز بينهما يتم من حيث وجوب أن يصدر القرار من جانب الإدارة وحدها ،وها يعني أن الآثار القانونية التي تنجم عن القرار الإداري سواء بتعديل حقوق الإفراد أو برفض تعديلها لا تتوقف على رضا شخص أو الأشخاص الذين يستهدفهم العمل من الناحية القانونية ،وهذه الإرادة قد يعبر عنها موظف واحد أو يعبر عن الإرادة أكثر من شخص واحد مثل مجلس أو هيئة و لا يعتد في هذه الحالة بتعدد الأشخاص الذين يتخذون القرار ... طالما كانوا يعبرون عن إرادة شخص واحد أي إن العمل تعبير عن إرادة طرف واحد أي جهة إدارية واحدة .

٣- إن يصدر القرار الإداري عن جهة إدارية:هذا من المستقر قضاء ضرورة أن يكون القرار الإداري القابل للطعن بالإلغاء صادرا عن السلطة الإدارية بصفتها شخصا معنويا عاما ،وهذا يعني أن العمل القانوني لكي يكون قرارا إداريا يجب أن يصدر من

شخص من الأشخاص القانونية العامة، ويقوم بالعمل ممثلا لشخص المعنوي العام المختص في القيام بهذا العمل وعندما يتصرف ممثلا لشخص المعنوي فانه يقوم بالعمل باسم الشخص المعنوي الذي يمثله ،ويستوي في ذلك بان تكون السلطة مركزية أو لامركزية.

الفرع الثاني: مدى صلاحية المستثمر بإصدار القرار الإداري

اعتمد الفقه والقضاء من زمن على اشتراط صدور القرار الإداري من جهة إدارية عامة،ويمكن تعريف الإدارة العامّة بأنّها نوع مُتخصّص من الإدارة،تهتم بكافّة النشاطات المُرتبطة بالأعمال الحكوميّة، والتي تسعى إلى تطبيق السياسة العامة الخاصّة في الدّول؛ لذلك تُعتَبر الإدارة العامة نوعاً مُتخصّصاً من الإدارة. ،وهناك من يرى أن الإدارة العامة هي جزء من السلطة التنفيذية في الدولة و لها معنيان الأول عضوي،والإدارة بهذا المعنى الأجهزة والمنظمات والدوائر المملوكة للدولة والثاني مادي والإدارة بهذا المعنى تعبير عن نشاط تقوم به الدوائر والمنظمات والمنشآت العامة للإشباع لإشباع حاجات عامة لجمهور المواطنين وحماية النظام العام،وتنفيذ سياسة الدولة في مجال الخدمات والإنتاج في الجانب الاقتصادي .

ويستوي في ذلك أن تكون الإدارات العامة مركزية أو لامركزية والمقصود بالسلطة المركزية هو الدولة التي تعتبر احد أشخاص القانون العام،وتعتبر القارات الصادرة عن السلطات الإدارية التي تتبعها قرارات إدارية،أما المقصود باللامركزية فهي الأشخاص المحلية و الأشخاص المرفقية ،و المقصود بالقرار الإداري هو ذاك النوع من القرارات الصادر من الأشخاص المركزية و اللامركزية،ويضاف إلى ذلك بأنه حتى تعتبر القرارات إدارية يجب صدورها عن سلطة إدارية وطنية سواء وجدت في داخل الدولة أو في خارجها ما دامت تستمد سلطتها في اتخاذ القرارات من داخل الدولة .

ومع ذلك فأنه في حالتين استثنائيتين في فرنسا اعترف القضاء بالصفة الإدارية للقرار رغم صدوره من شخص خاص،وتتعلق الحالة الأولى بنظرية الموظف الفعلي والثانية بامتياز المرافق العامة، و يتركز بحثنا حول اعتراف القضاء الإداري بولايته على القرارات الإدارية الصادرة عن ملتزم خدمة عامة (مرفق عام)،وبالتالي الاعتراف بالقرارات الصادرة عن هؤلاء الأشخاص بالصفة الإدارية،لقد حسم القضاء الفرنسي ذلك من خلال حكمه الصادر بدعوى ماجنير (Magnier)حيث تتلخص الدعوى بأن السيد ماجنير وهو مزارع اعترض على قرار صادر من اتحاد تجمعات الدفاع عن الإنبات بدفع رسوم مالية فقدم دعوى على الاتحاد في المحكمة الإدارية في مدينة شالون سير مارن (Châlons-sur-Marne) رفضت المحكمة طلب السيد ماجنير،مما دعاه إلى تقديم دعوى أمام مجلس شورى الدولة و الذي اعتبرت المحكمة أن الجزء الأهم في القضية و قبل تنول صحة فرض الرسوم من الاتحاد والسؤال المطروح إذن هو ما إذا كان العمل الذي تقوم به هيئة خاصة يعهد إليها بمهمة خدمة عامة أمر قابل للمناقشة أمام المحكمة الإدارية؟ La question estalors de savoir sil'acte par lequel un organismeprivé chargé d'unemission de service public est contestable devant le jugeadministrative

ترى آنذاك كأن مرسوم ٢ نوفمبر ١٩٤٥ يعين لهذه الاتحادات من التجمعات مهمة للخدمة العامة،ويمنحها صلاحيات السلطة العامة لتنفيذها،وحدد المجلس الطرائق التي تجعل أفعال هذه التنظيمات قابلة (أولا) للمحاسبة أمام السلطات القضائية الإدارية،حيث ويؤهل الاتحاد كمجموعات إدارية للخدمة العامة تعتبر جميع أفعاله قابلة للمقاضاة أمام القاضي الإداري،من خلال معيار الخدمة العامة هو في حد ذاته حاسم للاعتراف بفعل إداري،سواء كان الفعل تنظيميا أو فرديًا.

précise les modalités qui font que les actes de cesorganismessontjusticiables (ou pas) devant lesjuridictionsadministratives. Il qualifie la Fédération des groupements… de service publicadministratif. Donctoussesactessontjusticiablesdevant le jugeadministratif. Critère du servicepublicest à luiseuldéterminant pour reconnaître un acteadministratif, quel'actesoitréglementaireouindividuel

وفي دعوى أخرى تتلخص وقائعها بان شركة الطيران الفرنسية (air france) قامت بإنهاء عمل موظفة (مضيفة طيران) و زوجها الذي يعمل أيضا موظفا(مضيف طيران)،لخرقهم النظام الداخلي للعمل للشركة فتم تقديم دعوى أمام محكمة الدرجة الأولى التي حكمت بالتعويض للموظفين المنهي عملهم، فتقدمت الشركة باستئناف الحكم لدى محكمة الاستئناف التي بدورها ـأيدت حكم محكمة الدرجة الأولى، فطعنت الشركة أمام محكمة التمييز التي طلبت المحكمة الأخيرة بتحويل الدعوى إلى محكمة حل النزاعات لتبين لهم أي ولاية قضائية صاحبة الاختصاص(القضاء المدني أو القضاء الإداري)،فقررت محكمة حل النزاعات في حكمها بتاريخ ١٩٦٨/١/١٥ أن اللائحة المتنازع عليها من اختصاص القضاء الإداري، وجاء بالحكم"أن أشخاص القانون الخاص المكلفين بخدمات عامة اقتصادية(تجارية وصناعية) يدخل ضمن اختصاص القضاء الإداري" ،يتبين من ذلك أن القضاء الفرنسي قد حسم الأمر بأن القرارات الصادرة من أشخاص القانون الخاص بمعرض قيامهم بعمل يؤدي خدمة يعتبر قرارا إداريا تختص المحاكم الإدارية وحدها بالنظر به،وينتج عن ذلك حتما

تطبيق قواعد القانون العام على هذه القرارات بما تتميز به من سلطات تفوق بإمكانية إصدارها عن أفراد القانون الخاص.

أما بالنسبة للعراق فان القضاء الإداري في العراق (مجلس الدولة) لم يتطرق إلى هكذا أنواع من القضايا،ويعود ذلك انه خلال السنوات السابقة كانت جميع الأشخاص التي تتولى تقديم خدمات عامة هي أشخاص القانون العام،كما انه قانون مجلس الدولة العراقي كان ينص على اختصاص"تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في صحة الأوامر والقرارات والإدارية الفردية والتنظيمية التي تصدر عن الموظّفين والهيئات في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، والقطاع العام.....).

المطلب الثاني ضوابط منح المستثمر حق إصدار القرار الإداري

لنبين ضوابط منح المستثمر حق إصدار قرار إداريا سوف نقوم بدراسة السند القانوني لإعطاء المستثمر الحق في إصدار قرارا إداريا،ومن ثم رقابة القضاء الإداري على هذه القرارات وسوف نقوم بفصل المطلب إلى فرعين وهما:السند القانوني من جهة ورقابة القضاء الإداري على القرارات الإدارية الصادرة من المستثمر.

الفرع الأول : السند القانوني لاعتبار قرارات المستثمر إدارية

لقد بيّن القضاء الفرنسي مدى اعتبار قرارات المستثمر قرارات إدارية وميز هذه القرارات عن الأعمال القانونية التي يقوم بها المستثمر،وتعتبر أعمال قانونية خاضعة لولاية القضاء المدني وإن كان العقد الإداري يعتبر الأساس القانوني لهذا التمييز،إلا أن واقع الحال أن العقد الإداري هو صورة هذا السند،وبالتالي فان ما ينتج عن العقد من منفعة للمجتمع يعطي بدوره صلاحيات للمستثمر لتمكينه من القيام بأعماله،وبالتالي سوف نقوم بدراسة ذلك من خلال تناول مبدأ المنفعة العامة من جهة و مبدأ السلطة العامة من جهة أخرى.

أولا: المنفعة العامة،بالنظر لطبيعة عمل المستثمر في المجال المرفقي فان من الواضح أن عمل المستثمر يقوم من الناحية القانونية أساسا على تقديم المنفعة العامة، والمنفعة العامة هو ذاك المعيار الذي نادى به العميد فالين ومن مقتضاه أن الغاية من و الهدف من ممارسة الوظيفة الإدارية هما في واقع الأمر تحقيق النفع العام، وكذلك الغاية في قيام و إنشاء في قيام و إنشاء و إدارة المرافق العامة هي أيضا تحقيق النفع العام ،وبالتالي حتى يتم تبيان المنفعة العامة يجب أن نبين مفهوم المرفق العام و هناك من يعرف المرفق العام بمعياره العضوي،على أنه منظمة عامة من السلطات والاختصاصات تكفل القيام بخدمة معينة تقدمها للجمهور بشكل منظم ،وهناك من يعرفه من خلال منظور موضوعي على انه النشاط الذي يجعله الالتزام الأخلاقي والظروف السائدة واجبا للحكام ،و هناك من يعرفه من خلال المعياريين على أنه مشروع يعمل باطراد وانتظام تحت إشراف رجال الحكومة بقصد أداء خدمة عامة للجمهور مع خضوعه لنظام قانوني معين ،و هناك من الفقه من ذهب في تعريفه للمرفق العام حيث على أنه النشاط الذي يحقق خدمة عامة أو جهاز خاص طالما يقع هذا الجهاز تحت إشراف السلطة العامة وهيمنتها،أو أنه الخدمة أو النشاط ذاته الذي يحقق نفعا عاما أو يسد حاجة عامة بصرف النظر عما إذا كانت الهيئة خاضعة للقانون الخاص كفرد أو شركة على أن يتحقق دائما،وفي كل الأحوال إشراف السلطة وهيمنتها على النشاط المذكور ،وبالتالي فان المرفق العام يقوم به أشخاص القانون العام أو الخاص ويشترط عند قيام أشخاص القانون الخاص بخدمة مرفق عام أن يكون عملهم تحت إشراف الدولة أو السلطة العامة.

وما يهمنا من ذلك أن نبيّن علاقة المرفق العام بالقانون الإداري فالمقصود بالمرفق العام النشاط الذي تتولاه الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى مباشرة أو تعهد به إلى الآخرين كالإفراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة، ولكن تحت إشرافها ومراقبتها

وتوجيهها وذلك لإشباع حاجات ذات نفع عام تحقيقا للصالح العام ،وأن قيام الإدارة بتقديم الخدمات لجمهور المواطنين من خلال المرافق العامة هو الذي يبرر وجود القانون الإداري،لان قواعده ضرورية لكي تتمكن الإدارة من تسيير المرافق العامة بشكل مستمر ومنتظم ،ونرى أن قيام أي شخص سواء عام أو خاص بتقديم خدمات المرفق العام هو سبب خضوعه للقانون الإداري وبالتالي استخدام حق إصدار قرارات إدارية إذ أن الاختلاف الجوهري بين نشاط الإفراد والنشاط العام،هو أن النشاط العام أما يتمثل في إدارة المشروعات المكرسة للمصلحة العامة و إشباع الحاجات العامة،وتلك ليست سوى المرافق العامة ... وأن هده الاحتياجات والمتطلبات أنما تشكل مبادئ أساسية بحيث لم تكن قواعد القانون الإداري إلا وسائل لوضع تلك المبادئ موضع التطبيق العملي .

ثانيا:فكرة السلطة العامة،من مقتضى هذه النظرية أن الإدارة حين تباشر وظيفتها قد تظهر في صورة إمرة،تبعا لما تتمتع به من خصائص السلطة العامة التي تعلو في إرادتها على إرادة الأفراد العاديين،وقد تظهر الإدارة في صورة أخرى تتجرد فيها بمحض إرادتها عن سلطتها الإمرة و تقف مع الأفراد على قدم المساواة،فيما تجريه من أعمال وعليه تعتبر أعمال الصورة الأولى داخلة ضمن نطاق القانون الإداري وتحكمها قواعده،ويختص بنظرها القضاء الإداري وهي تسمى أعمال السلطة العامة،بينما تعتبر أعمال الصورة الثانية داخلة ضمن نطاق القانون الخاص وتحكمها قواعده ويختص بنظرها القضاء العدلي (المدني) وتسمى أعمال الإدارة المدنية .

و قد سادت هذه الفكرة في فرنسا خلال القرن التاسع عشر واعتبر القانون الإداري مرتبط بهده الفكرة ويقوم عليها ومقتضى هذه الفكرة أن الدولة وهي تقوم بممارسة نشاطها تمارس مظاهر السلطة العامة التي تميزها عن بقية الأشخاص القانونية،وتتمثل هذه المظاهر بقدرتها على الأمر والنهي وإلزام الأفراد بأوامرها ونواهيها ومن ثم لا

يصلح لهذا النشاط أن تطبق عليه قواعد قانون الخاص،كما انه لا ينبغي أن تخضع المنازعات التي تثور بمناسبته للقضاء العادي بل للقضاء الإداري،ولكن يلاحظ انه ليس كل نشاط يصدر عن الدولة أو أي شخص معنوي عام،يتميز بمظاهر السلطة العامة وعلى هذا الأساس ميز الفقه الفرنسي بين أعمال السلطة أو أعمال الإدارة العادية .

و بإيجاز فالسلطة العامة هو تعبير عن الإرادة الإمرة الناهية للإرادة فإذا كان نشاط الإدارة من هذا النوع فانه يخضع لقواعد القانون الإداري وتخضع منازعاته للقضاء الإداري ،نستنتج من هذا كله إن الإدارة لكي تمارس نشاطها فإنها تمتلك لأجل ذلك وسائل السلطة العامة،وهي الأمر والنهي وإصدار القرارات والأوامر من جانبها الفردي وعليه فليس كل نشاط للإدارة يعتبر من قبيل السلطة العامة،فإذا كان من واجبها إصدار القرارات الإدارية اعتبر ذلك من وسائل السلطة الإمرة،ونرى انه لطالما العقد الإداري و منه عقد الاستثمار يخول أفراد القانون الخاص بالحلول مكان الإدارة العامة في تيسير أعمالها،فان ذلك يعطي المتعاقد (المستثمر) حق استخدام السلطة العامة،ومنها إصدار قرارات إدارية وينسحب على ذلك ما ينسحب على الإدارة،وهو التمييز بين القرارات الإدارية والأعمال العادية التي تصدر بطبيعتها من أشخاص القانون الخاص،فإذا كان عملها ذو طبيعة تنظيمية ويستوجب خضوع الأفراد له عندها يعتبر العمل الصادر عن المستثمر قرارا إداريا استجابة لفكرة السلطة العامة .

الفرع الثاني ضوابط القضاء الإداري بالرقابة على القرارات الإدارية الصادرة من المستثمر

تقوم الإدارة بالرقابة على القرارات الإدارية وتخضع بحسب هذه الرقابة القرارات الإدارية لمبدأ المشروعية وتمتد رقابة المشروعية إلى مدى مبدأ التناسب في القرار الإداري.

يقصد بمبدأ المشروعية خضوع الإدارة إلى القانون ولا يقصد بالقانون معناه الضيق المتمثل بالقواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية،فحسب بل بقصد به القانون بالمعنى الواسع الذي يشمل كل قواعد القانون الوضعي القائم في الدولة ،وهناك من عرف المشروعية من خلال تمييزه عن الشرعية من جهة والتوسع الأكثر بمعنى القانون ليشمل جميع القواعد القانونية المشرع وغير المشرع،وبالتالي يكون تعريف المشروعية من ناحية الاستخدام الوظيفي في علم القانون إلى مطابقة تصرفات الإدارة لأحكام القانون بمعناه الواسع،أي أتباع الإدارة لأحكام القانون أيا كانت مرتبته كأن تكون قاعدة دستورية أو تشريعا عاديا أو قرار إداري تنظيميا أو فرديا،وأيا كان مصدرها في التشريع أو العرف، وبذلك تختلف المشروعية التي تعني موافقة تصرفات الإدارة لأحكام القانون وهو مصطلح يستخدم في مجال القانون الإداري عن الشرعية التي تنصرف إلي طريقة وصول الحكام إلى السلطة وهو مصطلح شائع في إطار القانون الدستوري ،و بالعودة إلى معنى الشرعية والمشروعية فان المشروعية تفترض توافق التصرفات التي تصدر من سلطات الدولة ومواطنيها مع القانون بمعناه الواسع في أن الشرعية فكرة مثالية مؤداها العدالة وما يجب أن يكون عليه القانون ومفهومها أوسع من مجرد احترام قواعد القانون الوضعي .

وقد انقسم الفقه بشأن مدلول خضوع الإدارة للقانون إلى ثلاث أقسام الأول يرى عدم جواز أن تأتي الإدارة عملا مخالف للقانون،أما الرأي الثاني من الفقه يرى أن خضوع الإدارة للقانون يعني استنادها في كل ما تأتيه من أعمال إلى أساس من قانون،أما الرأي الثالث فيرى أن أعمال الإدارة لا تكون مشروعة إلا إذا كانت مجرد تنفيذ أو تطبيق لقاعدة تشريعية قائمة من قبل،وما يهمنا من ذلك أن القضاء الإداري يراقب مبدأ المشروعية بمعناه الواسع والذي يعني خضوع الإدارة للقانون بمعناه الواسع،قانون تشريعيا أو عرفيا ويعني أن تكون أعمالها غير مخالفة للقانون وأن تسند أعمال الإدارة

إلى قاعدة قانونية، أما بالنسبة للمستثمر في المرفق العام نرى أنه يجب أن تسند قراراته إلى مبدأ المشروعية والذي يعني تطابقها مع القانون بالمعنى الواسع.

ومع ذلك فان القضاء الإداري لا يتوقف على مبدأ المشروعية بل يتعداه إلى مبدأ التناسب،و يعرف مبدأ التناسب بأنه ذلك السلوك التي تلتزم به الإدارة بموجبه إلا تفرض على الأفراد أعباء أو أضرارا أكثر مما تطلبه مهمة المحافظة على المصلحة العامة المنوط بها تحقيقها ،وبالتالي يعني التناسب توافق الإجراء المتخذ مع سبب القرار فهو توافق في أحد الجوانب فقط وليس لكل جوانب القرار الإداري ،هذا بالنسبة للظروف العادية أما في الظروف غير العادية (الاستثنائية) فانه يقوم على وجود خطر شاذ يؤثر على عمل إدارات الدولة في مجال النظام العام والمرفق العام،إذ تتعرض إدارات الدولة في بعض الأحيان إلى إعاقة بأداء عملها فتضطر عندها إلى الخروج عن الوسائل العادية لمواجهة هذا الظرف ،وبالنسبة للتناسب في الظروف الاستثنائية هي وجود الملائمة والضرورة ،و الملائمة في القرار الإداري تعني توافقه مع الهدف الذي صدر من اجله وهو تحقيق المصلحة العامة التي هي هدف كل قرار .

نستنتج من ذلك كله أن القرار الإداري ما هو إلا أمر يصدر عن الإدارة ليفصح عن رغبتها في إنشاء مركز قانوني أو تعديل أو إلغاء لهذا المركز،وأن عناصر القرار هو انه عمل قانوني ويصدر عن جهة إدارية وصدوره يكون بالإرادة المنفردة،إلا انه اعترف القضاء لبعض أشخاص القانون الخاص(في فرنسا) بحقهم بإصدار قرارا إداريا، ذا ما كانوا هؤلاء الأشخاص مستثمرين في مجال المرفق العام،و بالتالي يطبق على قرارهم القانون الإداري وتكون المحاكم الإدارية صاحبة اختصاص للرقابة على هذه القرارات الصادرة من قبل المستثمرين في مجال المرافق العامة .

وبدورنا نرى ضرورة أن يعترف القضاء في الدول العربية لاسيما في العراق باعتبار القرارات الصادرة عن المتعهدين بالمرافق العامة،ومنها المستثمرين في مجال المرفق العام باعتبار قراراتهم قرارات إدارية حالها حال القرارات الصادرة عن الإدارات العامة،و بالنسبة للرقابة القضائية على هذه القرارات فان القضاء الإداري يراقب المشروعية والتي تعني تطابق القرارات الصادرة عن أشخاص القانون الخاص لأحكام القانون بمعناه الواسع ومن ثمة ضرورة أن يكون القرار الصادر عن هؤلاء الأشخاص متناسبا في الظروف العادية و متلائما في الظروف الاستثنائية.

المطلب الثالث أثار عقد الاستثمار

أن عقد الاستثمار كغيره من العقود التقليدية الأخرى يترتب عليه حقوق والتزامات للمستثمر سواء كان وطني أو أجنبي،وتختلف الحقوق والالتزامات الناشئة عن عقود الاستثمار باختلاف طبيعة العقد نفسه، ونظرا لوجود أنواع كثيرة من تلك العقود فقد تنشأ عنها حقوق والتزامات عامة مشتركة توجد في غالبيتها بغض النظر عن نوعية تلك العقود،وبالرغم من وجود اختلاف ملحوظ في الالتزامات والحقوق الناشئة عن كل نوعية من هذه العقود،فأنه يظل صحيحا أن هذه العقود أيا كان نوعها وطبيعتها تنشأ على عاتق أطرافها مجموعة من الحقوق والالتزامات ذات الطبيعة العامة المشتركة، على نحو يمكن القول معه بتواجدها في غالبية عقود الاستثمار،كما لابد من وجود ضمانات يتعين على الدولة المضيفة توفيرها للمستثمر،في ضوء ما تقدم سنعرض لموضوع(أثار عقد الاستثمار) في مطلبين نتناول في الأول حقوق والتزامات المتعاقد مع الإدارة وفق قانون الاستثمار،ونكرس الثاني لبيان ضمانات المتعاقد مع الإدارة وفق قانون الاستثمار.

المطلب الأول: حقوق والتزامات المستثمر

أن أغلب القوانين العربية والأجنبية في الدول المضيفة للاستثمار قد أكدت على حماية حقوق المستثمر سواء كان وطني أو أجنبي وسواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا،وهذه الحقوق تكون على شكل إعفاءات من الضرائب أو الرسوم الكمركية وتسهيلات مصرفية وامتيازات في المعاملة من حيث السماح له بالاستثمار في أغلب المجالات،كما ويضمن له عدم مصادره أمواله أو تأميمها أو الاستيلاء عليها من خلال النص على ذلك في قانون دولة الاستثمار،وأيضا من حقوق المستثمر الأخرى إعطائه حرية نقل الاختصاص القانوني والقضائي خارج النظام القانوني لدولة الاستثمار في المسائل ذات الصلة بالمنازعات المتعلقة بالاستثمار عن طريق اختيار قانون أو مجموعة قواعد قانونية لحكم النزاع واللجوء للتحكيم بدلا من قضاء دولة الاستثمار،وفي الوقت نفسه ومقابل تلك الحقوق قد رتب القانون عليه بعض الالتزامات،سنتناولها في فرعين.

الفرع الأول: حقوق المستثمر

لقد ورد في قانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل الكثير من المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين العراقيين والأجانب،ويعرفها البعض بأنها"جميع الوسائل الكفيلة بتحقيق ائتمان قانوني للمستثمر للقيام بعملة بغض النظر عن جنسيته"،أو هي"عبارة عن مجموعة من الحقوق والوسائل التشجيعية التي يغلب عليها الطبيعة الاقتصادية والتي تستهدف جذب واستقطاب المستثمرين خصوصا الأجانب منهم"،وقد بين ذلك قانون الاستثمار بالقول" يتمتع المستثمر العراقي أو الأجنبي بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون"

أن من بين العوائق التي تواجه المستثمر الأجنبي داخل الدولة المضيفة للاستثمار هي عدم قدرته على تحويل رأسماله وإرباحه إلى الخارج، لذا نجد أغلب القوانين تقرر حق

المستثمر الأجنبي في تحويل رأس المال إلى الخارج بنسب معينة بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب،إذا نظرنا إلى قانون الاستثمار العراقي نجده قد أشار إلى حق المستثمر بإخراج رأس المال الذي أدخله للعراق،وقد نص على ذلك بالقول" يتمتع المستثمر بالمزايا الآتية: أولا: إخراج رأس المال الذي أدخله إلى العراق وعوائده وفق أحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى.....".

أما فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية فقد قرر قانون الاستثمار معاملة ضريبية مميزة للاستثمار،تهدف إلى التخفيف من العبء الضريبي بقصد تشجيع الاستثمار في الدولة،فقد قدم القانون الحوافز لأي مشروع أو قطاع أو منطقة وفقا لطبيعة النشاط الجغرافي ومدى مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة ورفع عجلة التنمية الاقتصادية لاعتبارات تقتضيها المصلحة الوطنية، لذلك نصت المادة(١٥/أولا) من قانون الاستثمار العراقي على" أولا- أ- يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيأة بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع ولا يشمل الإعفاء من الرسوم الكمركية مع مراعاة البندين (أولا وثانيا) من المادة (١٧) من القانون"،كما أعطى القانون في الفقرة الثالثة من نفس المادة للهيأة الوطنية زيادة عدد سنين الإعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل إلى (١٥) سنة إذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من ٥٠%.

ومن الحقوق الأخرى التي أعطيت للمستثمر العراقي أو الأجنبي الحق في استئجار الأراضي اللازمة للمشروع وتأجير العقارات،أو المساطحة من الدولة أو القطاعين الخاص أو المختلط من أجل إنشاء مشاريع استثمارية لمدة لا تزيد على (٥٠) سنة قابلة

للتجديد بعد موافقة الهيأة مانحة الإجازة،وأيضا الجهة ذات العلاقة بعد مراعاة طبيعة المشروع والجدوى الاقتصادية منه،وقد استثنى القانون هنا المشاريع المشيدة في المدن الصناعية فالأخيرة تملك بموجب بدل وحسب التعليمات،وأيضا أعطى الحق للمستثمر بنقل ملكية المشروع الاستثماري كل أو جزء منه إلى مستثمر أخر خلال مدة الإجازة،ولكن هذا النقل مشروط بأن تكون نسبه انجازه (٤٠)% بعد موافقة الهيأة المانحة للإجازة،وهنا سوف يحل المستثمر الجديد محل السابق بالحقوق والالتزامات المترتبة عليه وفق القانون،ولا يحق للمستثمر الثاني نقل ملكية المشروع الاقتصادي إلا بعد إنجاز المشروع كاملاً.

يتعين على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة من أجل إقامة المشاريع الاستثمارية بتوفير العقارات الصالحة لذلك،على أن يتم إعلام الهيأة الوطنية للاستثمار بأرقامها ومساحتها وعائديتها وجنسيتها من خلال إعداد خارطة تحدث سنويا،وفي حال عدم التزام تلك الجهات بتوفير العقارات خلال مدة٦٠ يوما من تاريخ طلب الهيأة الوطنية فلمجلس الوزراء نقل ملكية الأراضي للهيأة بدون بدل وتتولى الهيأة تخصيصها للمشاريع الاستثمارية،وقد استثنى القانون العقارات التي تخصص لإقامة مشاريع استثمارية من الخضوع لمجموعة من الأحكام والقرارات.وأخيرا من الحقوق التي يتمتع بها المستثمر حق التملك غير أننا سوف نتناول ذلك بالتفصيل عند التطرق لموضوع الضمانات.

الفرع الثاني:التزامات المستثمر

عبر المشرع العراقي عن موقفه اتجاه التزامات المستثمر في المادة(١٤) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة٢٠٠٦ المعدل، وقد قسم تلك الالتزامات إلى ثلاثة أنواع

أولا: التزامات تنظيمية ، تتعلق تلك الالتزامات بقيام المستثمر بإشعار الهيأة الوطنية للاستثمار وتشكيلاته في الأقاليم والمحافظات،بالانتهاء من تركيب مستلزمات المشروع الاستثماري وبداية العمل،وأيضا المستثمر بمسك حسابات أصولية تخضع لتدقيق محاسب قانوني مجاز في العراق وتقديم المستثمر دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع مع التزامه بمسك سجلات خاصة بالمواد المستوردة والمعفاة من الرسوم لأغراض الاستثمار.

ثانيا: التزامات موضوعية،تتعلق طبيعة تلك الالتزامات بسلامة البيئة ونظم السيطرة النوعية داخل العراق ومدى مطابقتها للمعايير العالمية،وأيضا التقيد بقوانين الأمن والصحة والنظام العام والالتزام بها، وأيضا التقييد بالحد الأدنى للأجور وساعات العمل المعمول بها.

الثالث: الالتزامات الإجرائية، وفق هذه الالتزامات يتعين على المستثمر إعداد أعمال يتطابق مع الواقع،وأن لا يكون هناك تفاوت زمني يزيد على ستة أشهر،والتزامه بتدريب العاملين العراقيين وتأهيلهم لرفع مستوى كفاءتهم وقدراتهم وإعطاء الأولوية لهم في التوظيف والاستخدام

المطلب الثاني: ضمانات المستثمر

بعد أن عرضنا في المطلب الأول حقوق والتزامات المستثمر نتناول هنا بيان أبرز الضمانات التي يقع على عاتق الدولة توفيرها للمستثمر بموجب قانون الاستثمار،سوف نبين ذلك في فرعين.

الفرع الأول:الضمانات الخاصة بالمستثمر

نتناول هنا نوعين من الضمانات الخاصة بالمستثمر الأولى عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري،والثاني عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري وعلى النحو الآتي:

أولا:عدم المصادرة أو التأميم

عادة ما يجهل المستثمر الأجنبي حقيقة التشريعات الداخلية للبلد المضيف للاستثمار،ومدى ما توفره تلك التشريعات له من حماية قد لا تتلائم مع أهدافه في ضمان حماية أمواله،وإذا كان أول شرط لضمان ذلك وتحقيق هذا المناخ هو النص في تشريعات الاستثمار التي سوف يتعامل معها المستثمر ليستدل منها على ضمان حماية حقوقه وعدم جواز المساس بها،ولا تثار مشكلة الحماية القانونية لملكية المستثمر في العراق إلا في حال قيام حكومة الاتحاد أو إحدى حكومات الأقاليم باتخاذ إجراءات يمكن أن تؤثر على ملكية المستثمر،أما بنزع تلك الملكية بصورة نهائية أو بحرمانه منها مؤقتا بالاستيلاء على أمواله بالظرف الاستثنائي الذي تمر به الدولة،وهنا نتسأل عن الحماية القانونية التي يوفرها قانون الاستثمار للمستثمر في هذا المجال؟إذا رجعنا إلى قانون الاستثمار نجد فيه نقصا تشريعيا في تنظيم تلك الحماية القانونية لملكية المستثمر وتحديد وسائلها،لأن القانون وأن كان قد نص في المادة(١٢/ثالثا) منه على تلك الحماية إلا أنه يعد نصا قاصرا عن تأمينها بالشكل الذي يؤمن حقوق المستثمر.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن المشرع لم يتعرض إلى حق المستثمر في طلب ما ينشأ له عند التأميم من حقوق كالتعويض وبيات تقديره،وأيضا قد أغفل النص عن تأمين الحماية لملكية المستثمر رغم السياسة التي يتبعها في تشجيع الاستثمار في العراق،على هذا النحو إذا ما تعرض المستثمر إلى أي إجراء مستقبلي من شأنه المساس بملكيته،وهنا يمكن القول لا فائدة من الكلام عن الحماية القانونية للمستثمر في ظل قانون الاستثمار النافذ والتي أثبتت عدم كفايته في تحديد تلك الحماية لعدم ورود نص

خاص،وهذا يعني أن المستثمر وفي سبيل توفير تلك الحماية سوف يخضع لأحكام القوانين الداخلية لغرض الاستفادة منها،وهذا لا نعتقد أنه سوف يخدم تشجيع عملية الاستثمار في العراق.

ثانيا:عدم نزع الملكية

إذا رجعنا إلى نص المادة(١٠٤٨)من القانون المدني العراقي رقم (٤٠)لسنة ١٩٥١ نجدها قد عرفت الملكية بأنها"الملك التام من شأنه أن يتصرف به المالك تصرفا مطلقا فيما يملكه عينا ومنفعة واستغلالا فينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وثمارها ونتاجها ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة"،أن من خصائص حق الملكية أنه حق جامع مانع لا يمكن أن ينزع من صاحبه إلا بحالات خاصة كأن يكون نزع الملكية لغرض منفعة عامة،إذا كان الأمر كذلك فأن تملك الأجنبي للعقارات له خصوصيته لتعلق الأمر بسيادة الدول.

هنا نتسأل هل من حق المستثمر الأجنبي التملك في الدولة المضيفة للاستثمار وما هي حدود تلك الملكية؟بموجب التعديل الأخير لقانون الاستثمار رقم١٣ لسنة ٢٠٦ فأن المشرع قد\ أعطى للمستثمر العراقي أو الأجنبي في المادة(١٠/ثانيا/أ/١) منه حق تملك الأراضي العائدة للدولة والقطاع العام، وحق شراء الأرض العائدة للقطاع الخاص أو المختلط لإقامة مشاريع الإسكان حصرا على أن توضع إشارة عدم تصرف على سند الملكية إلى حين تنفيذ المستثمر التزاماته على أن يؤيد ذلك من الهيأة مانحة الاستثمار،وفي نفس الإطار فقد ألزم التعديل المستثمر باستخدام العقار للغرض الذي من اجله ملك له،وبعد المضاربة وبخلاف ذلك سوف يتحمل أجر المثل عن مدة الاستغلال،وفي حال عدم قيام المستثمر العراقي أو الأجنبي بتنفيذ التزاماته خلال المدة المحددة للاتفاق،تقوم دائرة التسجيل العقاري وبناء على طلب الهيأة بإلغاء التسجيل

وإعادة العقار إلى مالكة السابق مقابل إعادة بدل البيع إليه بعد استيفاء اجر المثل عن تلك الفترة كما أن نظام بيع وإيجار عقارات الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار رقم(٧)لسنة ٢٠١٠ خول الهيأة الوطنية للاستثمار و(لأغراض الإسكان) تمليك الأرض إلى المستثمر مع الآخذ بنظر الاعتبار موقع الأرض والكثافة السكانية وارتفاع البناء

الفرع الثاني:الضمانات الخاصة بعامليه

نجد أن القانون سمح للعاملين الفنيين والإداريين من غير العراقيين أن يحولوا رواتبهم ويقوموا بنقلها إلى خارج العراق بعد تسديدهم التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وقد نص على ذلك بالقول"للعاملين الفنيين والإداريين غير العراقيين في المشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق وفقا للقانون بعد تسديدهم التزاماتهم وديونهم...."،ويلتزم المستثمر الأجنبي بالمشاركة في تحقيق التنمية البشرية للعاملين الذين يستخدمهم في المشروع الاستثماري،وأن قوانين الاستثمار تنص على ضرورة استخدام الأيدي العاملة الوطنية من أجل محاربة البطالة وتدريبها لغرض الاستفادة منها في تنفيذ المشروع الاستثماري،ولكن في حال عدم امتلاك العامل العراقي المؤهلات اللازمة فأن قانون الاستثمار العراقي قد سمح للمستثمر بتوظيف عاملين غير عراقيين يمتلكون مؤهلات وقادرين على تنفيذ المشروع على أن يكون وفق الضوابط التي تحددها الهيأة،كما منح القانون حق الإقامة في العراق للمستثمر والعاملين من غير العراقيين وإمكانية دخولهم وخروجهم من وإلى العراق.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع (التكامل القانوني في مجال الاستثمار بالمرافق العام) توصلنا إلى النتائج الآتية،كما قد ارتأينا أن نطرح جملة توصيات نأمل أن تجد طريقها إلى القبول

أولا: النتائج

١- الأصل في تعريف عقد الاستثمار أن يكون تعريفا جامعا مانعا محددا له،لذا لم يتفق الفقه على تعريف محدد له،وقد عرفناه من جانبنا بأنه"عقد يبرم بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا،يلتزم بمقتضاه الأخير بنقل رؤوس الأموال الأجنبية والخبرات الإدارية والفنية لاستغلالها في مشروعات على أرضها بهدف تحقيق ربح لأطراف العقد".

٢- اختلف الفقه بصدد طبيعة عقود الاستثمار إذ ذهب بعضهم إلى القول بأنها عقود إدارية على اعتبار أن الدولة أو إحدى مؤسساتها وهيئاتها العامة طرفا بالعقد وبالتالي فهي محكومة بقواعد القانون العام الداخلي،بينما وجه بعضهم انضمامه لطائفه العقود الخاصة على اعتبار أن إطراف العقد جميعا من أشخاص القانون الخاص وبالتالي فهو محكوم بقواعد القانون الخاص،من جانبنا نرى أنه ذو طبيعة مركبة حيث يتداخل في إبرامه وبيان كل ما يتعلق به قواعد القانون العام والخاص معا.

٣- لقد ورد في قانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل الكثير من المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين العراقيين والأجانب تعرف على أنها"جميع الوسائل الكفيلة بتحقيق ائتمان قانوني للمستثمر للقيام بعمله بغض النظر عن جنسيته"،ومن هذه المزايا تحويل رأس المال إلى الخارج بنسب معينة،والإعفاء من

الضرائب،والحق في استئجار الأراضي اللازمة للمشروع،وتأجير العقارات والمساطحة ....والخ من الحقوق الأخرى.

٤- رتب قانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل جملة التزامات على عاتق المستثمر منها التزامات تنظيمية تتمثل بإشعار الهيأة الوطنية للاستثمار بالانتهاء من تركيب مستلزمات المشروع الاستثماري وبداية العمل،والتزامات موضوعية تتعلق بسلامة البيئة ونظم السيطرة النوعية داخل العراق ومدى مطابقتها للمعايير العالمية،والتزامات إجرائية يتعين على المستثمر إعداد أعمال تطابق الواقع وأن لا يكون هناك تفوت زمني يزيد على ستة أشهر.

٥- نص قانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل على عدة ضمانات تقع على عاتق الدولة المضيفة توفيرها للمستثمر منها ضمانات خاصة بالمستثمر تتعلق بعدم المصادرة أو التأميم وأيضا عدم نزع الملكية إلا للمنفعة العامة،وضمانات خاصة بعامليه منها حق العمل وحق الإقامة وحق التوظيف بالنسبة للعاملين غير العراقيين.

٦- اعترف القضاء الإداري الفرنسي باختصاص القضاء الإداري للنظر بالقرارات الإدارية الصادرة من ألأشخاص القانون الخاص و التي تلتزم بها إدارة مرفق عام لطالما كانت قراراتها تختص بهذه المرافق.

٧- تطبيق القانون الإداري على جزء من الأعمال المادية الصادرة من المستثمر في مجال المرافق العامة و هي تلك الأعمال التي تختص المرفق العام و اعتبارها قرارات إدارية

٨- تطبيق المحاكم الإدارية على القرارات الإدارية سالفة الذكر وسائل المشروعية نفسها التي تطبقها على القرارات الإدارية الصادرة من السلطات العامة (مبدأ المشروعية و التناسب و الملائمة)

ثانيا:التوصيات

١- نوصي الإطراف المعنية بإبرام عقود الاستثمار أن تراعي عند الإبرام إتباع الإجراءات التي ينص عليها القانون الداخلي،كما يجب مراعاة الصياغة القانونية وقت إبرام العقد

٢- نقترح أن يتضمن قانون الاستثمار العراقي رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل نصا يلزم المستثمر بتوظيف العاملين العراقيين وتدريبهم وتأهيلهم ورفع مهاراتهم وزيادة كفاءتهم الإنتاجية بحيث يغني ذلك عن الاستعانة بالعاملين غير العراقيين،ويكون النص على النحو الآتي"يلتزم المستثمر بتدريب العاملين العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم وفق ضوابط تحددها الهيأة الوطنية للاستثمار".

٣- نوصي بضرورة تعديل قانون مجلس الدولة العراقي ليصبح صاحب اختصاص بالنسبة للقرارات الصادرة عن أشخاص القانون الخاص المستثمرة في مجال المرافق العامة.

٣- نقترح تطبيق قواعد القانون العام على القرارات الصادرة من المستثمرين بالمرافق العامة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية المصطفى الجامعة

البحوث المشاركة في المؤتمر

الجلسة الثالثة

ملاحظة : جميع البحوث خاضعة للاستلال الالكتروني

الجلسة الثالثة في قاعة كلية المصطفى الجامعة الساعة العاشرة صباحاً

يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٣/١٦

ت	رئيس الجلسة	مقرر الجلسة
	أ.م.د. أسعد محمد جعفر	أ.م.د. احمد طارق نعمان
	اسم الباحث ومكان العمل	عنوان البحث
١	Jehan Saleh Ahmed Ibrahim Zeghaiton Chaloob Muqtadir Tayyeh Hussein	A Method Based on α-cut in Fuzzy DEA
٢	أ. م.د. محمد فاروق طوالبيه / الجزائر	البحث العلمي وثلاثية التخطيط التطوير التكامل بين مؤسسات القطاع العام والخاص
٣	أ.م.د. قتيبة عباس حمد م.د. رؤى ماجد طه / الجامعة العراقية كلية التربية للبنات	دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص الجامعات انموذجاً
٤	أ.م.د. علي سلمان السلامي / كلية أصول الدين الجامعة	التعليم العالي في العراق بين متطلبات إدارة الجودة وحاجات سوق العمل والواقع
٥	د. شذى احمد محمد	Evaluation of emergency services for elderly at nursing home in Baghdad City
٦	د. ضياء حسين لطيف	التفويض الدستوري للقرارات الإدارية التي لها قوة القانون
٧	د. سعد عبد العزيز / كلية المامون الجامعة د. سناء احمد كاظم	الطريقة التقنية الرياضية الجديدة لمشاركة البيانات السرية باستخدام الرياضيات
٨	م.م. علي طاهر م.م. ياسر عباس م.م. مازن مجيد اجاويد	استخدام مراقبة التخلص من الاضطراب النشط ومعامل الكسب الحرج لتحديد المعاملات انياً

A Method Based on α-cut in Fuzzy DEA

Jehan Saleh Ahmed [1] **Ibrahim Zeghaiton Chaloob** [1]

Muqtadir Tayyeh Hussein [2]

[1] College of Administration and Economics, Baghdad University, Baghdad, Iraq

[2] Technical College of management, Baghdad, Iraq

; ibrahimchaloob@gmail.comjehan.saleh@yahoo.com

Abstract

In this paper we will deal with the method suggested by Saati, Memariani, and Jahanshahloo, (2002). It will be shown mentioned method is not able to solve Fuzzy Data Envelopment Analysis (Fuzzy DEA). In fact, the results of the model are the same of Andersen and Petersen, (1993) in traditional DEA.

Keywords: Fuzzy DEA, α-cut, Defuzzification.

1. Introduction

Data Envelopment Analysis (DEA) is a recognized modern approach to the assessment of performance of organizations and their functional units. DEA spans the boundaries of several academic areas including management science, operational research, economics and mathematics. DEA is a non-parametric technique for measuring the relative efficiencies of a set of decision making units (DMUs) which consume multiple inputs to produce multiple outputs. This technique which was initially proposed by Charnes, Cooper, and Rhodes, (1978) (CCR model) and was improved by other scholars, especially Banker, Charnes, and Cooper, (1984) (BCC model, evaluates the relative efficiency of a set of homogenous decision making units (DMUs) by using a ratio of the weighted sum of outputs to the weighted sum of inputs.

It generalizes the usual efficiency measurement from a single-input, single-output ratio to a multiple-input, multiple-output ratio. Real situations are very often not crisp and deterministic and, cannot be described precisely and the complete description of area l system often would require far more detailed data than a human being could ever recognize simultaneously, process and understand. Thus, it is important to develop a version of DEA models with in exact and imprecise data.

The existed fuzzy approaches for evaluating DMUs in Fuzzy DEA are usually categorized in four categories; the fuzzy ranking approaches, the defuzzification approaches, the tolerance approaches and α-level based approaches.

In the α-level based approach, the fuzzy DEA model is solved by parametric programming using α-cuts. Solving the model at a given α-level produces corresponding interval efficiency for the target DMU. A number of such intervals can be used to construct the corresponding fuzzy efficiency. More details on the α-level based approach can be found in Meada, Entani, and Tanaka, (1998), Kao and Liu, (2000)Kao and Liu (2000) and Saati et al., (2002)

Saati and Memariani, (2005) employed the case of reducing weight flexibility in fuzzy DEA.

Ertay, Da, and Tuzkaya, (2006) integrated DEA and AHP and presented a decision-making methodology based in which uses both quantitative and qualitative criteria, for evaluating of decision making units. Pei-Huang, (2006) used multiple criteria ranking by fuzzy DEA and introduced fuzzy notation to crisp DEA output-only model for fuzzy effectiveness. The solution procedure consists of decomposing fuzzy criteria scores to levels of **α**-cuts, inserting **α**-cuts to crisp DEA model to estimate the **α**-cuts of a fuzzy overall score by mathematical programming, and then composing the overall score membership function by corresponding **α**-cuts with membership grade **α**. Ahmed, Kasim, and Angiz, (2016) proposed a defuzzification method to estimate the nearest point to the fuzzy numbers (crisp value) that satisfies some relationships as a constraints. Ahmed et al., (2016) method considered the production possibility set (PPS) of the DEA model by partition the interval of each fuzzy numbers into sub-intervals to find a point interior each interval, satisfying the set of constraints and at the same time minimizing the objective function.

Saati et al., (2002) suggested the CCR model for fuzzy data. They claimed, using fuzzy data, standard CCR model is converted to a

possibilistic programming problem. Their basic idea was to transform the fuzzy CCR model into a crisp linear programming problem by applying an alternative α-cut approach. Their model is equivalent to a parametric programming. The proposed approach assumes that the solution lies in the interval and defines suitable variables for this solution. The substitutions of these variables make the model non-linear. By further suitable substitutions the model is linearized. In other words, Saati's idea (2002) was to find a point in each interval, satisfying the set of constraints and at the same time maximizing (minimizing) the objective function. This was defined as a variable in the suggested method.

Using the method above mentioned, approximately, all of the information on the uncertainty and the distribution function of the coefficients are ignored.

In this paper, we will criticize the models that were suggested by Saati et al. (2002). It will be shown that the results are predictable without solving the interval programming model.

We review DEA and Fuzzy DEA models in Section 2 of this article. Then in section 3 the suggested model with fuzzy data by Saati et al. (2002) is dealt with. It is shown that the model cannot prepare the needs of Fuzzy DEA. In forth section is considered a

numerical example to analyze Saati's method. A brief conclusion is introduced in section 5.

2. Background

2-1. Data Envelopment Analysis

Data Envelopment Analysis (DEA) is a non-parametric performance assessment methodology originally designed by Charnes, Cooper and Rhodes (1978) to measure the relative efficiencies of organizational or decision making units (*DMU*s). The DEA approach applies linear programming techniques to observe inputs consumed and outputs produced by decision making units and constructs an efficient production frontier based on best practices. Each *DMU*s efficiency is then measured relative to this frontier.

In mathematical terms, consider a set of *n DMU*s, where DMU_j has a production plan (*Xj*, *Yj*) with $X_j = (x_{1j}, x_{2j}, ..., x_{mj})$ inputs and $Y_j = (y_{1j}, y_{2j}, ..., y_{sj})$ outputs. Suppose $x_{ij} (i = 1, 2, ..., m)$ is quantity of input *i* consumed by DMU_j and $y_{rj} (r = 1, 2, ..., s)$ is quantity of output *r* produced by DMU_j.

Primal (envelopment) and dual (Multiplier) forms of CCR model for DMU_p is then written as:

(*Envelopment*)

$$\min \quad \theta$$

$$s.t. \quad \sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{ij} \le \theta x_{ip}$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \ge y_{rp}$$

(*Multipleir*)

$$\max \quad \sum_{r=1}^{s} u_r y_{rp}$$

$$s.t. \quad \sum_{i=1}^{m} v_i x_{ip} = 1$$

$$\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij} \le 0 \qquad (١)$$

$$u_r, v_i \ge 0 \quad \forall r, i$$

The revision of DEA models by omitting the corresponding column of *DMU* under consideration in the technological matrix has been proposed by Andersen and Petersen (1993) (AP model). Their envelopment model is the following:

(*Envelopment*)(*AP*)

$$\min \quad \theta$$

$$s.t. \quad \sum_{\substack{j=1 \\ j \ne p}}^{n} \lambda_j x_{ij} \le \theta x_{ip}$$

$$\sum_{\substack{j=1 \\ j \ne p}}^{n} \lambda_j y_{rj} \ge y_{rp} \qquad (٢)$$

2-2. Fuzzy Data Envelopment Analysis

Due to lack of complete knowledge and information, precise mathematics is not sufficient to model a complex system. Although, in real world problem, decisions are based on qualitative

as well as quantitative data, a fuzzy approach seems to be fit to deal for such problems. The CCR dual (multiplier) and primal (envelopment) models with fuzzy coefficients are given in Equation (3).

$$
\begin{aligned}
&(Multipleir) && (Envelpment)\\
&\max \quad \sum_{r=1}^{s} u_r \tilde{y}_{rp} && \min \quad \theta_p\\
&s.t. \quad \sum_{i=1}^{m} v_i \tilde{x}_{ip} = 1 && s.t. \quad \sum_{j=1}^{n} \lambda_j \tilde{x}_{ij} \le \theta_p \tilde{x}_{ip}\\
&\quad \sum_{r=1}^{s} u_r \tilde{y}_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i \tilde{x}_{ij} \le 0 && \quad \sum_{j=1}^{n} \lambda_j \tilde{y}_{rj} \ge \tilde{y}_{rp}\\
&\quad u_r, v_i \ge 0 \quad \forall r, i
\end{aligned}
\qquad (٣)
$$

3. A Note on Saati's Model

Saati et al. suggested two approaches to solve Fuzzy DEA. In first method, they applied the concept of α-cut. By introducing α-cut of objective function and constraints, the following model was obtained:

$$(Multipleir)$$

$$\max \sum_{r=1}^{s} u_r(\alpha y^m{}_{rp} + (1-\alpha) y^l{}_{rp}, \alpha y^m_{rp} + (1-\alpha) y^u_{rp}) \qquad (4)$$

$$s.t. \quad \sum_{i=1}^{m} v_i(\alpha x^m{}_{ip} + (1-\alpha) x^l{}_{ip}, \alpha x^m{}_{ip} + (1-\alpha) x^u{}_{ip}) = (\alpha + (1-\alpha) l^l \ , \alpha + (1-\alpha) 1^u$$

$$\sum_{r=1}^{s} u_r(\alpha y^m{}_{rj} + (1-\alpha) y^l{}_{rj}, \alpha y^m_{rj} + (1-\alpha) y^u_{rj})$$

$$-\sum_{i=1}^{m} v_i(\alpha x^m{}_{ij} + (1-\alpha) x^l{}_{ij}, \alpha x^m{}_{ij} + (1-\alpha) x^u{}_{ij}) \le 0 \quad \forall j$$

$$u_r, v_i \ge 0 \quad \forall r, i$$

Where $\tilde{x}_{ij} = (x^m_{ij}, x^l_{ij}, x^u_{ij})$, $\tilde{y}_{ij} = (y^m_{ij}, y^l_{ij}, y^u_{ij})$ and $\tilde{1} = (1, 1^l, 1^u)$.

By substituting the new variables, (4) were written as follows:

$$(Multipleir)$$

$$\max \quad \sum_{r=1}^{s} u_r \hat{y}_{rp}$$

$$s.t. \quad \sum_{i=1}^{m} v_i \hat{x}_{ip} = L$$

$$\sum_{r=1}^{s} u_r \hat{y}_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i \hat{x}_{ij} \le 0 \qquad (٥)$$

$$\alpha y^m{}_{rj} + (1-\alpha) y^l{}_{rj} \le \hat{y}_{rj} \le \alpha y^m_{rj} + (1-\alpha) y^u_{rj}$$

$$\alpha x^m{}_{ij} + (1-\alpha) x^l{}_{ij} \le \hat{x}_{ij} \text{ p } \alpha x^m{}_{ij} + (1-\alpha) x^u{}_{ij}$$

$$\alpha + (1-\alpha) l^l \le L \le \alpha + (1-\alpha) 1^u$$

$$u_r, v_i \ge 0 \quad \forall r, i$$

They showed $\alpha + (1-\alpha) l^l \le L \le 1$.

Model (5) is a nonlinear programming problem. It can be shown one of the optimal solutions is taken place in endpoints of intervals.

For α=0, consider *n DMU*s with *m* inputs and *r* outputs as follows:

$$x_{ij} = x_{ij}^{u} \quad j \neq o \quad x_{io} = x_{ip}^{l}$$
$$y_{rj} = y_{rj}^{l} \quad j \neq o \quad y_{ro} = y_{rp}^{u}$$

It is clear, each DMU with inputs greater than and outputs less than inputs and outputs DMU_o respectively, will not be better than DMU_o. So optimal value of mathematical programming (5) is equals to efficiency of DMU_o.

Second method is to rank efficient *DMU*s in Fuzzy DEA. They considered the primal Fuzzy DEA model. The model (3) was written as follows:

$$\min \quad Z = \theta$$
$$\theta(\alpha x^{m}_{ip} + (1-\alpha)x^{l}_{ip}) \geq \sum_{j=1}^{n} \lambda_j (\alpha x^{m}_{ij} + (1-\alpha)x^{u}_{ij})$$
$$\alpha y^{m}_{rp} + (1-\alpha)y^{u}_{rp} \leq \sum_{j=1}^{n} \lambda_j (\alpha y^{m}_{rj} + (1-\alpha)y^{l}_{rj})$$
$$\lambda_j \geq 0 \qquad (٦)$$

Assuming a constant value in each interval, we will have a traditional *DMU* which model (6) evaluates it. Consider inputs and outputs for DMU_k and DMU_o, respectively written as:

$$x_{ik} \in \alpha x^m_{ip} + (1-\alpha)x^u_{ip} \quad , \quad y_{rk} \in \alpha y^m_{rp} + (1-\alpha)y^l_{rp}$$

$$x_{i0} \in \alpha x^m_{ip} + (1-\alpha)x^l_{ip}) \quad , \quad y_{ro} \in \alpha y^m_{rp} + (1-\alpha)y^u_{rp}$$

Obviously DMU_o dominates DMU_k. It means DMU_o doesn't play any role in evaluating DMU_k.

Suppose that

$$x_{ij} = x^u_{ij}\ (j \neq p), y_{rj} = y^l_{rj}\ (j \neq p) \quad x_{ip} = x^l_{ip}, y_{rp} = y^u_{rp} \qquad (٧)$$

be inputs and outputs $DMU_j\ (j = 1,2,...,n)$. It can be claimed that efficiency value DMU_p is equals to optimal value (6). Omitting the corresponding column to fuzzy numbers x_p, y_p in the

$$\min \quad Z = \theta$$

$$\theta(\alpha x^m_{ip} + (1-\alpha)x^l_{ip}) \geq \sum_{\substack{j=1 \\ j\neq p}}^{n} \lambda_j (\alpha x^m_{ij} + (1-\alpha)x^u_{ij})$$

$$\alpha y^m_{rp} + (1-\alpha)y^u_{rp} \leq \sum_{\substack{j=1 \\ j\neq p}}^{n} \lambda_j (\alpha y^m_{rj} + (1-\alpha)y^l_{rj})$$

$$\lambda_j \geq 0 \qquad (٨)$$

technological matrix of (6) is resulted the following revised model:

Since, (7) is a part of optimal solution (8), so (8) equivalent to Andersen and Petersen (1993) model.

3. Numerical Example

Consider 5 *DMU* with two triangular fuzzy inputs and 2 triangular fuzzy outputs. Table 1 shows the data for mentioned above *DMU*s.

Fuzzy efficiencies of *DMU*s with the proposed method in Saati et al. (2002) with different α values are listed in Table 2.

Efficiencies of *DMU*s with the proposed methods in Saati et al. (2002) when it was omitted the corresponding constraint to DMU_p in (3) are seen in Table 3. Using (6) or (8), the results are same.

Assume that α=0.5. The Saati's model for the DMU_2 is as follows:

$(Multipleir)$

$$\max \quad \sum_{r=1}^{2} u_r \hat{y}_{r2}$$

$$s.t. \quad \sum_{i=1}^{2} v_i \hat{x}_{i2} = L \le 1$$

$$\sum_{r=1}^{2} u_r \hat{y}_{r1} - \sum_{i=1}^{2} v_i \hat{x}_{i1} \le 0 \qquad (9$$

$$\sum_{r=1}^{2} u_r \hat{y}_{r3} - \sum_{i=1}^{2} v_i \hat{x}_{i3} \le 0$$

$$\sum_{r=1}^{2} u_r \hat{y}_{r4} - \sum_{i=1}^{2} v_i \hat{x}_{i4} \le 0$$

$$\sum_{r=1}^{2} u_r \hat{y}_{r5} - \sum_{i=1}^{2} v_i \hat{x}_{i5} \le 0$$

$$3.75 \le \hat{x}_{11} \le 4.25 \qquad 2.00 \le \hat{x}_{21} \le 2.20$$
$$2.90 \le \hat{x}_{12} \le 2.90 \qquad 1.45 \le \hat{x}_{22} \le 1.55$$
$$4.65 \le \hat{x}_{13} \le 5.15 \qquad 2.40 \le \hat{x}_{23} \le 2.80$$
$$3.75 \le \hat{x}_{14} \le 4.45 \qquad 2.25 \le \hat{x}_{24} \le 2.35$$
$$6.20 \le \hat{x}_{15} \le 6.80 \qquad 3.80 \le \hat{x}_{25} \le 4.35$$

$$2.50 \le \hat{y}_{11} \le 2.70 \qquad 3.95 \le \hat{y}_{21} \le 4.45$$
$$2.20 \le \hat{y}_{12} \le 2.20 \qquad 3.40 \le \hat{y}_{22} \le 3.60$$
$$2.95 \le \hat{y}_{13} \le 3.45 \qquad 4.70 \le \hat{y}_{23} \le 5.50$$
$$2.70 \le \hat{y}_{14} \le 3.10 \qquad 5.60 \le \hat{y}_{24} \le 5.80$$
$$4.75 \le \hat{y}_{15} \le 5.45 \qquad 6.95 \le \hat{y}_{25} \le 7.85$$
$$u_r, v_i \ge 0 \quad r = 1,2 \quad i = 1,2$$

The optimal value (9) is equivalent to the following model:

$$
\begin{aligned}
&(Multipleir)\\
&\max \quad 2.1u_1 + 3.6u_2\\
&s.t. \quad 2.9v_1 + 1.45v_2 = L \le 1\\
&(2.50u_1 + 3.95u_2) - (4.75v_1 + 2.20v_2) \le 0\\
&(2.95u_1 + 4.70u_2) - (5.15v_1 + 2.80v_2) \le 0\\
&(2.70u_1 + 5.60u_2) - (4.45v_1 + 2.35v_2) \le 0\\
&(4.75u_1 + 6.95u_2) - (6.80v_1 + 4.35v_2) \le 0\\
&u_r, v_i \ge 0 \quad r = 1,2 \quad i = 1,2
\end{aligned}
\qquad (10)
$$

As seen, model (10) is a linear programming problem. The optimal solution of (10) is seen in Table 2

Since the optimal value of (9) is equal to the optimal value of (10), the model (9) has an alternative optimal solution.

Considering (7), model (5) will be a linear programming problem. If it was ignored the corresponding constraint to DMU_p, the results are similar to Table 2. Assuming (7), model (8) is converted to Andersen and Petersen (1993) model. The results are listed in Table 2 too.

3. Conclusion

In most of the existing methods for possibilistic linear programming, where the **α**-cuts is used, the solution is obtained by comparing the intervals in left and right hand side of the constraints. Different methodologies have been suggested for the

comparison of the intervals. In some of these methods simply the end points of the interval are considered for justification that makes the model very simple and hence a lot of information might have been lost. In the others the complexity of the algorithm may cause computational inefficiency. It is claimed that Saati's approach doesn't has above mentioned problems. They want to find a point interior each interval, satisfying the set of constraints and at the same time maximizing (minimizing) the objective function.

But as shown, the optimal solution is taken place in endpoints of intervals. Furthermore, in each **α**-cut, it is sufficient to deal with a point. So, the results only are gained by evaluating number of crisp *DMU*s. If this approach is correct, it is no need to **α**-cut. We can consider number of points and evaluate the corresponding *DMU*s and then it is gained the results without any complexity. Sensitivity analysis shows the optimal solution resulted by Saati's approach is an alternative optimal solution.

References

Ahmed, J. S. ., Kasim, M. M., & Angiz, L. . M. Z. (2016). Method to Defuzzify Groups of Fuzzy Numbers : Allocation Problem Application. *Research Journal of Applied Sciences,*

Engineering and Technology, *12*(10), 1011–1017. https://doi.org/10.19026/rjaset.12.2820

Andersen, P., & Petersen, N. C. (1993). A Procedure for Ranking Efficient Units in Data Envelopment Analysis. *Management Science*, *39*(10), 1261–1264.

Banker, R. D., Charnes, A., & Cooper, W. W. (1984). Some Methods for Estimating Technical and Scale Inefficiencies in Data Envelopment Analysis. *Management Science*, *30*, 1078–1092.

Charnes, A., Cooper, W. W., & Rhodes, E. (1978). Measuring the efficiency of decision making units. *European Journal of Operational Research*, *2*(6), 429–444. https://doi.org/10.1016/0377-2217(78)90138-8

Ertay, T., Da, R., & Tuzkaya, U. R. (2006). Integrating Data Envelopment Analysis and analytic hierarchy for the facility layout design in manufacturing systems. *Information Sciences*, *176*(3), 237–262.

Kao, C., & Liu, S. T. (2000). Fuzzy efficiency measures in Data Envelopment Analysis. *Fuzzy Sets and Systems*, *113*, 427–437.

Meada, Y., Entani, T., & Tanaka, H. (1998). Fuzzy DEA with

interval efficiency. *Proceedings of 6th European Congress on Intelligent Techniques and Soft Computing. EUFIT '98.* Aachen, *Germany, Verlag Mainz. Vol 2*, 1067–1071.

Pei-Huang, L. (2006). Multiple criteria ranking by fuzzy Data Envelopment Analysis. *WSEAS Transactions on Computers*, *5*(6), 810–816.

Saati, S. M., Memariani, A., & Jahanshahloo, G. R. (2002). Efficiency analysis and ranking of DMUs with fuzzy data. *Fuzzy Optimization and Decision Making*, *1*(3), 255–267.

Saati, S., & Memariani, A. (2005). Reducing weight flexibility in fuzzy DEA. *Applied Mathematics and Computation*, *161*(2), 611–622.

Table 1. Data for numerical example.

DMU	DMU1	DMU2	DMU3	DMU4	DMU5
I1	(4.0, 3.5, 4.5)	(2.9, 2.9, 2.9)	(4.9, 4.4, 5.4)	(4.1, 3.4, 4.8)	(6.5, 5.9, 7.1)
I2	(2.1, 1.9,	(1.5, 1.4,	(2.6, 2.2,	(2.3, 2.2,	(4.1, 3.6,

	2.3)	1.6)	3.0)	2.4)	4.6)
O1	(2.6, 2.4, 2.8	(2.2, 2.2, 2.2)	(3.2, 2.7, 3.7)	(2.9, 2.5, 3..3)	(5.1, 4.4, 5.8)
O2	(4.1, 3.8, 4.4)	(3.5, 3.3, 3.7)	(5.1, 4.3, 5.9)	(5.7, 5.5, 5.9)	(7.4, 6.5, 8.3)

Table 2. the optimal solution of Saati's model

$\hat{x}_{11}$	$\hat{x}_{21}$	$\hat{x}_{12}$	$\hat{x}_{22}$	$\hat{x}_{13}$	$\hat{x}_{23}$	$\hat{x}_{14}$	$\hat{x}_{24}$	$\hat{x}_{15}$	$\hat{x}_{25}$	Optimal value
3.75	2.18	2.9	1.45	4.65	2.57	3.89	2.35	6.72	4.13	1.32
$\hat{y}_{11}$	$\hat{y}_{21}$	$\hat{y}_{12}$	$\hat{y}_{22}$	$\hat{y}_{13}$	$\hat{y}_{23}$	$\hat{y}_{14}$	$\hat{y}_{24}$	$\hat{y}_{15}$	$\hat{y}_{25}$	
2.50	3.95	2.20	3.42	2.95	4.7	2.70	5.60	4.75	6.95	

Table 3. Efficiencies of *DMU*s

α	DMU1	DMU2	DMU3	DMU4	DMU5
0	1.11	1.51	1.28	1.52	1.30
.5	.995	1.32	1.035	1.32	1.16
.75	.906	1.24	0.93	1.23	1.12
1	.85	1	.86	1.15	1.03

البحث العلمي وثلاثية التخطيط، التطوير، التكامل بين مؤسسات القطاع العام والخاص.

محمد فاروق طوالبية

معهد الغزالي - باريس

مقدمة :

يعد البحث العلمي رافدا من روافد نجاح العملية التعليمية لاسيما في تكوين الإطارات التي تسهم في النهوض بمحال العمل والتنمية في مختلف قطاعات الدولة.

إلى جانب ذلك فإن تصنيف المجتمعات عالميا يقاس بالإنتاج واستخدام المعرفة كمعيار لمكانة وتطور المجتمع، فحيازة المعرفة واستخدامها أصبح مقياس الثروة الجديدة، إذ تغير المفهوم المادي والمالي كمعيار لنمو الدول وتفوقها، وصار هناك عرف عام على أن الثروة الحقيقية تكمن في قدرة الأفراد الإبداعية بامتلاك العلم والمعرفة اللذين يعدّان بمثابة العناصر الأساسية لقياس تلك الثروة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مجتمع قائم على استثمار المعرفة كأساس لجميع ميادين الحياة باعتبار أن المعرفة أصبحت موردا استراتيجياً هاماً لا ينضب ولا ينفذ بل يزداد بالممارسة والتداول، الأمر الذي جعل الدول المتقدمة تحتل مركز القوة والصدارة في العالم، لأنها أدركت مسبقا أن المعرفة هي أكثر أدوات الإنتاج قوة، وأن التقدم العلمي والرقي الحضاري والرفاه الإنساني على يقوم أساسا على المعرفة والعلم والتحكم في العلوم والتكنولوجيا القائمة أساسا على المهارات المعرفية، الأمر الذي يستلزم الوقوف على هذا الواقع للانطلاق منه، باعتباره فرصة ناجعة للقطاعين الحكومي والخاص لإتباع رؤى جديدة في مختلف سياسات الدولة الإستراتيجية وما يرافقها من آثار إيجابية لدعم اقتصادها كعنصر إنتاجي يعطي للدولة القدرة على المنافسة خاصة في ظل العولمة القائمة في وقتنا الراهن.

تكمن أهمية البحث العلمي بالنسبة لأي بلد كونه يغطي جميع ميادين الحياة، بدءا بالبحث الأساسي مروراً بالبحث التطبيقي وصولا إلى الأفكار المبتكرة التي من شأنها أن تثمر بدورها وتتحول إلى مؤسسات إنتاجية تدفع بعجلة الاقتصاد. وكما هو الحال في رؤيتنا الموضوعية للعراق الشقيق أنه مدرك لأهمية البحث العلمي والتطوير

للتوفيق بين القطاعين العام والخاص، لذلك كان لزاما السعي إلى مواصلة الإصلاحات من خلال التشريعات التي سنتها الدولة في هذا المجال.

بناءً على هذا الأساس تحاول دولة العراق إتباع إستراتيجية وطنية واضحة وإيجاد حلول علمية في سبيل دعم مسيرة البحث العلمي وتذليله لخدمة قطاعي العمل العام والخاص على حد سواء، وتفعيل المسار الهادف إلى تسخير المقومات التي يزخر بها الوطن في سبيل النهوض بميدان العلوم والتقنيات الحديثة، فهذه الأخيرة باتت في عالم اليوم من المجالات الرئيسية التي تركز حولها الجهود وترصد من أجلها الأموال، لتكييف القطاع مع المستجدات الحاصلة في الساحة العالمية مما يمكنها من اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

تستمد هذه الورقة البحثية أهميتها، من مكانة البحث العلمي لما له من دور فاعل في التنمية العلمية والمجتمعية وحل المشكلات التي تواجه الأفراد والمجتمعات في شتى ميادين الحياة، فحاجتنا إلى الدراسات والبحوث لهي اليوم أشد منها من أي وقت مضى، وإن العالم في سباق إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة، لذا نجد أن الدول المتقدمة تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي وعلاقته بعالم الشغل، لأنها تعتبر البحوث دعامة أساسية لاقتصادها وتطورها وحضارتها، وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية.

ليس ثمة شك في أهمية وضرورة البحث العلمي للمجتمع، وبخاصة المجتمع النامي، ولكن من أجل أن يكون البحث العلمي ضمن السياقات الصحيحة والموائمة، التي تفجر طاقات المجتمع وتحل مشكلاته المختلفة، لابد من دعم نشاطات البحث العلمي والقائمين به. إضافة إلى توفير البيئة الملائمة الصحيحة لتطويره بالاتجاهات التي تخدم حركة

المجتمع صوب أهدافه المتمثلة في النمو والتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، بما يؤدي إلى تغيير نوعية الحياة للمجتمع برمته وزيادة رفاهيته.

لذا، يستلزم الأمر العناية الخاصة بالجامعات و البحث العلمي من قبل الحكومات والمجتمعات. وهذه العناية تمكن البحث العلمي من قيادة الفكرية والعلمية بالاتجاهات الضرورية من الإبداع والابتكار وتحديث ورفع مستوى رفاهية الفرد والمجتمع إلى مستوى أفضل، وبالتالي النهوض بالقطاعين العام والخاص ومنه رفع مستوى التطور على كافة الأصعدة. بينما إذا أهمل البحث العلمي فإن ذلك يؤدي إلى تعميق مظاهر التخلف والإنكفاء على الذات والابتعاد عن حركة العلم في العالم، وهذا ما يمكنه إلحاق أضرار بمستقبل المجتمعات النامية. ومن هنا، فإن مشكلة البحث تكمن بأن هناك اختلال هيكلي في البحوث والدراسات المقدمة من الجامعات وآلياتها ومراكزها، وأن هذا الخلل يكمن بأن أغلب تلك البحوث والدراسات هي بحوث ذاتية غير موجهة فمن هذا المنطلق يتطلب الأمر إيجاد آلية تعاون تربط بين مخرجات الجامعات من البحوث من جهة، واحتياجات المجتمع منها وبقطاعاته الانتاجية والخدمية العامة والخاصة من جهة ثانية.

إن النهوض بالبحث العلمي وتوجيهه توجيها سليما في خدمة ميدان الشغل بقطاعيه العام والخاص،

يستلزم توفر شروط أساسية أهمها:

- تهيئة المناخ العام للبحث العلمي:

إن للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعاتنا العربية تأثيرات مباشرة على البحث العلمي ومستوى تقدمه. وإذا نظرنا إلى هذا الجانب بتحليل الدراسات والإحصاءات التي قدمت في السنوات الأخيرة، لوجدنا أن للأنظمة السياسية في المقام الأول تأثيرًا سلبيًا على المسارات الاستراتيجية ليس فقط التي تؤطر البحث

العلمي بل التي توجهه بعد ذلك في إطار الممارسة الميدانية ، وذلك من خلال إتباعها سياسات وبرامج بحثية قد لا تتواءم والعملية التنموية غير الملائمة للظروف الاقتصادية للأقطار العربية. إضافة إلى عدم إعطائها الاهتمام اللازم لتطوير البحث العلمي ودعمه بما يكفي لتفعيل دوره في المجتمع وبشكل أخص في قطاع العمل.

- تطوير الإدارة الجامعية والمناهج التعليمية:

لابد من العمل على تطوير مضامين التشريعات القانونية في الإدارة الجامعية، والسعي إلى تغيير طبيعة المناهج العلمية السائدة في الجامعات بحيث تتناسب هذه التغيرات مع ما يحدث من مستجدات على المستوى المناخ المحلي والإقليمي والعالمي. إضافة إلى ضرورة إتباع مرجعية علمية تستند إلى تراثنا وقيمنا بعيدا عن المرجعية الدخيلة على مجتمعاتنا. والأهم من ذلك تزويد الإدارة الجامعية بكفاءات عالية، موالية للعلم والمعرفة بدًلا من الولاءات السياسية والأيديوجية التي عانت منها بلادنا العربية سنوات طويلة.

- التأطير والتكوين الجيد للباحثين:

لا شك أن للباحثين تأثيرات فعلية على تطوير مجال البحث العلمي وتوجيهه للنهوض بالقطاع العام والخاص من خلال اختيار الباحثين للموضوعات المطروحة قيد البحث. إذ إن توفر الصفات والمميزات العلمية المؤهلة للباحث أو غيابها لها انعكاساتها الإيجابية أو السلبية على طبيعة النشاط الذي يقوم به الباحث، ومن هنا تأتي ضرورة الإهتمام بتحسين الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها الباحثون، الذين يضطرون للتضحية بمتطلبات العمل العلمي، والسعي وراء أشكال العمل المختلفة بعيدًا عن متطلبات التنمية، والإعداد الجيد للرأسمال الفكري للاستثمار.

- توفير الدعم والإمكانات المادية وتوجيهها لخدمة القطاع العام والخاص:

يتطلب البحث العلمي التمويل والإنفاق الدائم، ولذلك نجد أن أغلب الجامعات العربية بدأت مؤخرًا بتشجيع البحث العلمي ماديا، حيث صارت ترصد في موازنتها السنوية نسبة معتبرة، لتمويل البحث وتطويره، لاسيما تلك البحوث التي تحل مشاكل التنمية في مجتمعاتها، بعد دراساتها وتشخصيها بحيث تكون الفائدة للمجتمع برمته، كل ذلك ينعكس بشكل مباشر في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية.

بيد أن هذا الرصيد في الموازنة العامة ضئيل جدًا لعدم احتوائه لكافة جوانب ومتطلبات البحث العلمي في الجامعات العربية، فجامعاتنا بحاجة إلى المختبرات والمعامل والمكتبات الكبيرة، وإصدار المجلات العلمية، والإعداد لمؤتمرات وندوات وورش عمل داخلية تتناول دراسة المشكلات المختلفة لبيئة المجتمع العربي كهذا المؤتمر الذي يجمعنا فيه العراق الشقيق.

بعض التوجيهات والمقترحات في ضوء نتائج ما تقدم:

ومنه فإن البحث العلمي الجامعي أحد أهم الركائز لتحقيق النمو والتنمية وتقدم الأمم، وهذا ما سلكته جامعات الدول المتقدمة في كافة أنشطتها، وتخلفت عنه معظم جامعات الدول العربية، وكان سببًا في اتساع الهوة العلمية والتكنولوجية.

- إن التقدم الذي شهدته الدول المتقدمة مقترنًا بتطوير البحث العلمي وتوفير مستلزماته، في حين أغلب دولنا العربية ينبغي لها العمل أكثر على تشجيع البحث العلمي بالشكل المطلوب.

- كما أن الاستثمار في مجال البحث العلمي يعد أفضل أنواع الاستثمار الأخرى، كونه يرفع من إنتاجية العمل وتحسين نوعيته، إضافة إلى أنه يعمل على رفع كفاءة الموارد المستخدمة. تتبع معظم الأنظمة العربية برامج تنمية غير ملائمة لظروف المنطقة، إضافة إلى قلة الإنفاق المخصص للبحث العلمي.

- من الأهمية بمكان أيضا التنويه بدور البحث العلمي الجامعي الذي يعد ضروريا واستراتيجيا لماله من أهمية في نقل المجتمع النامي إلى آفاق جديدة متطورة مع حركة المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي إذا ما منحت له الإمكانات اللازمة وتوفر له المناخ الموائم الذي سلف الإشارة إليه في مستهل هذه الورقة البحثية.

- ضرورة الوعي الجماعي من قبل الأفراد والجماعات والمؤسسات الحكومية العربية بأسباب التراجع العلمي والتكنولوجي الذي يخيّم على واقعنا العربي الذي يعود إلى عدم الأخذ الكامل بأهمية البحث العلمي بوصفه حتمية للنهوض بقطاعات العمل في المؤسسات. كما أن إلزامية تأسيس أو إنشاء إطار مؤسسي للإشراف على البحث العلمي على مستوى الدولة ووضع إستراتيجية عامة للبحث العلمي، لتكون مرشدا للجامعات تنطق من خلالها في أداء دورها في التمنية الشاملة.

- إلى جانب ذلك لابد من اعتماد نتائج البحث العلمي عند وضع الخطط واتخاذ القرارات الإدارية التي تخدم كلا القطاعين العام والخاص على حد سواء.

- الاستفادة من نتائج البحث العلمي وتسخيرها لخدمة الإدارة الحكومية والخاصة.

- العمل على إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الجامعات، تكون نواة لتوجيه البحوث العلمية نحو المشكلات الأساسية للتنمية، وتلبي حاجات المجتمع، على أن ترتبط هذه المراكز بالمستويات الإدارية المتقدمة وتكون تحت إشراف مباشر من قبل رؤساء الجامعات.

- وجوب رسم استراتيجية عامة للبحث العلمي في إطار الجامعات، لتمكينها من المساهمة الفعالة في التنمية، وذلك من خلال دراسة وحصر تلك الموارد واستثمارها بكفاءة وفاعلية.

- ضرورة تأسيس إدارة مستقلة لمجلات علمية متخصصة تختص بالشأن الإداري وطرائق التسيير وإستراتيجيات الموارد ترتبط بالمراكز البحثية المقترحة، تتولى نشر البحوث، وفقًا للتخصصات المتاحة بحيث تتمتع هذه الإدارة باستقلال إداري ومالي، بما يساعدها في تقديم أفضل الإنجازات البحثية.

- لابد من إنشاء وحدة إدارية تختص بالأبحاث الجامعية في مكتبة الجامعة، لتبادل المطبوعات والدوريات والإصدارات الحديثة في مختلف حقول المعرفة وللتخصصات، وعلى مراكز البحوث الجامعية تولي مراسلة الجهات الرسمية المسؤولة عن التخطيط والرقابة المالية لدراسة المعوقات والمشاكل المتعلقة بالموارد الاقتصادية، لغرض تشخصيص مشكلاتها وتوجيه البحوث العلمية لحلها، والسعي لتطوير تلك الموارد وتنويعها.

- الاهتمام بتخطيط الموارد الاقتصادية على مختلف الأصعدة، ومحاولة تشخيص مشاكل قطاعات العمل لتوجيه البحوث العلمية لدراستها وتقديم مقترحات خاصة بتنميتها وتطويرها وتحقيق التكامل بين مؤسسات العمل.

إن تفعيل الاتفاقيات بين الجامعات العربية، وكذلك الاتفاقيات مع الجامعات الأجنبية في مجال تبادل الخبرات والاستشارات، والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية، إضافة إلى التنسيق في إجراء البحوث المشتركة والإشراف عليها، كل هذا من شأنه يعزز من دور الجامعات العربية وأخص بالذكر بلد العراق الذي يسعى منذ سنوات في اتخاذ خطوات فعالة وإيجابية في مواكبة التطورات على المستوى الإقليمي والدولي.

دور المؤسسة التعليمية في تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص (الجامعات إنموذجاً)

بحث مقدم من قبل

أ.م.د. قتيبة عباس حمد
الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

د. رؤى ماجد طعمة
الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

ملخص البحث :

تتلخص فكرة الدراسة الحالية في دور المؤسسات التعليمية وتحديدا الجامعات في تحقيق الشراكة بين القطاع الخاص والعام ، فالقطاع الخاص أصبح عنصراً فاعلاً في الإقتصاد عامة والعراقي بشكل خاص ففي ظل الأزمة المادية التي تعاني منها المؤسسات التعليمية في العراق مما إنعكس سلباً على تطورها ، أصبح من الضروري إيجاد معالجات فاعلة لنموه ، لذلك كان للقطاع الخاص دور مباشر في دعم هذا الجانب ،لذلك سلطنا الضوء على أبرز الأدوار التي تقوم بها الجامعات لجعل هذا الجانب ناجحا ومثمراً .

Abstract:

The idea of the present study is summarized in the Royal Institution of Education. The special exam in the general and Iraqi economy in particular, in light of the loss of material and complex resources for its growth, was for the private sector.

المقدمة :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن وآلاه وبعد .....

فالتعليم يمثل عنصر الإزدهار والتقدم للدول ، فهو الذي ينشئ الأجيال ويطور المجتمعات ، وفي ظل التطور المتسارع أصبح العلم عنصر الريادة في تطوير كافة المجالات ولاسيما الصناعية والزراعية والتكنولوجية ، ولكي يكون هذا الدور متحققاً لابد من توافر العديد من العوامل الأساسية التي تنمي هذا الجانب ومن ضمنها الدعم المادي .

فالمؤسسات التعليمية لاسيما الجامعات تشهد اليوم تراجعاً كبيراً في معيار الجودة العلمية والبحثية بسبب قلة الدعم المادي فأي مؤسسة علمية ناجحة تحتاج الى بنى تحتية (بشرية ـ تقنية وغيرهما) لكي تصل الى عامل الجودة العالمي ، لذلك كان إشراك القطاع الخاص في هذا الجانب دور كبير في إنجاح المؤسسات من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى فعندما تتحقق الشراكة بين الجانبين ستتحقق الفائدة للمؤسسة العلمية في مجال الدعم وتوفر البنى التحتية والبيئة التطبيقية وغيرها وللقطاع الخاص من خلال جلب الخبرات وتدريب العاملين والإستشارات العلمية أفضل من الإستعانة بالمؤسسات الأجنبية ، فالعراق اليوم يشهد أزمة مالية كبيرة بسبب مالحقت به من أزمات حالت دور تطور المؤسسات العلمية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث من أن المؤسسة التعليمية تلعب دور كبير في تحقق الشراكة بين القطاع العام والخاص ، في ضوء ما تقدمه من خدمات علمية وتطويرية لكلا الجانبين ،

إضافة الى كون إن الشراكة لن تتحقق إذا لم يكن هنالك عناصر مشتركة بين الجانبين ، فالكثير من الدول تعمل من هذا المنطلق أمثال اليابان وأمريكا ، وحتى الدول العربية بدأت تعتمد هذا الجانب .

فرضية البحث :

تقوم فرضية البحث على إن الجامعات لها دور فاعل في تحقق الشراكة المنتجة بين القطاع الخاص والعام ، وإنها الأساس في إنجاح هذا الجانب ، فلا يمكن أن ينجح القطاع الخاص إلا بتوافر شروط وأسس صحيحة تجعله عاملاً تنموياً وتطويرياً ، فالمؤسسة التعليمية يجب أن تبقى لها إطارها الفاعل في المجتمع ولاتتحول رسالته من التنمية والتطوير المجتمعي الى تحقيق الربح وترك الدور التنموي ، فلا يخفى إن تجربة الشراكة حديثة التناول لذلك لابد لها من قواعد ترتكز عليها لكي تنجح.

منهجية البحث :

إقتضت طبيعة الدراسة الحالية أن نعتمد المنهج الإستقرائي الذي إستقرئنا به الواقع التعليمي والدور الذي تلعبه المؤسسة التعليمية وتحديداً الجامعات في تحقيق هذا الجانب .

إضافة الى التحليلي الذي قمنا من خلاله بتحليل السلبيات التي تعيق تحقق الشراكة والآثار المترتبة عليها ، لذلك قمنا بتقسيم البحث الى مبحثين ، حيث تناول المبحث الأول : التعريف بالمفاهيم المتعلقة بعنوان البحث وقد قسم الى مطلبين .

أما المبحث الثاني فقد تناول : دور المؤسسة التعليمية في تحقق الشراكة والآثار المترتبة عليه وقد قسمناه الى مطلبين ، وقد تلاهم الخاتمة التي تضمنت أبرز

الإستنتاجات التي توصلنا لها من خلال الدراسة وأهم التوصيات ، وتلاهما قائمة بأهم المصادر والمراجع التي تم إعتمادها في الدراسة ، والحمد لله أولاً وآخراً .

المبحث الأول : التعريف بالمفاهيم :

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة التعليمية:

تعرف المؤسسة بأنها : " وحدة تقنية لأنها تقوم بالجمع بين عوامل الإنتاج المختلفة لإنتاج سلع وخدمات ، وهي منظمة إجتماعية ، لأنها عبارة عن مجموعة من الأفراد يتميزون بخصائص إجتماعية مختلفة وهي خلية سياسية لأنها عبارة عن مجال سياسي ونظام مفتوح لها علاقات مع البيئة التي تعمل فيها ، وبذلك فهي تعبر عن مختلف الصراعات والتناقضات التي تخضع لها المؤسسة ضمن محيطها الداخلي " ([1]) .

فالمؤسسة التي نقصد بها في محور دراستنا هذه الجامعات العراقية ، حيث تشكل الجامعات محور إقتصادي وثقافي مهم لكل الدول ولاسيما العراق حيث كانت تصنف من ضمن أفضل الجامعات في الوطن العربي ولكن في ظل الظروف التي شهدها العراق في العقدين السابقين من حروب وغيرها تراجع مستوى الجامعات كثيرا والمتأمل في الوضع الراهن للجامعات بصفة عامة، يجد أنها تعانى من نواحي ضعف كثيرة ، وتتمثل بما يلي :

([1]) Pierre jarion , Ientrepries Comme system Poltique,P.U.F.paris,1981,p18

١- **روتينية الأداء:** حيث إن القوانين التي تحكم المؤسسات الجامعية في الغالب قوانين صدرت منذ فترة زمنية طويلة على الرغم من تطوير بعضها، إلا أن روحها بقيت على حالها مقيدة للعمل ومانعة لآية مبادرات أو جهود تطويرية ([١]) .

٢- **الاعتماد على التمويل الحكومي :** نظرًا لأن الاعتمادات المالية الجامعية تتمثل في الغالب فيما تخصصه الدولة للجامعات و تكاد تكون المصدر الرئيس إن لم يكن الوحيد لممارسة كافة الأنشطة داخل الجامعة، وعلى الرغم من وجود بعض الوحدات ذات الطابع الخاص والتي تمارس أنشطة داخل الجامعة، إلا أن إيراداتها غالبًا ما تذهب لدفع مكافآت وتغطية نفقاتها، حيث إن قلة الإنفاق الحكومي يمثل عائقاً حقيقيا أمام تطور التعليم في العراق مقارنة بالعقود الماضية حيث أوضحت بعض الدراسات إن معدل الإنفاق على التعليم كان ١٣،٥% بين عامي ١٩٧٨-١٩٧٩، ونسبة ١٣،٤% بين عامي ١٩٨٠-١٩٨١م أما في عام ١٩٩٧م إنخفضت الى ١٠،٨% ، بينما في عام ٢٠١١م خصصت ٥،٧% وفي نفس العام كانت اليابان تنفق ٥،٤% ([٢]) ، فمعدل الإنخفاض هذا إنعكس بشكل سلبي على الواقع التعليمي من تردي البنى الأساسية نتيجة لتأجيل عمليات الصيانة الدورية إضافة الى قلة تدريب الكوادر التعليمية .

فالدولة في المفهوم الإقتصادي الإسلامي تسعى الى تحقيق الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع كما إن من واجباتها هو الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية و لأجل النهوض بالمستوى الإقتصادي للأفراد فأنه لابد من رفع الكفاءة الإقتصادية فأنه لابد من رفع الكفاءة الإقتصادية وبالتالي فإن التعليم يعد من أهم أدوات الدولة لتحقيق ذلك

[١]) ينظر : الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج ، مهنى محمد إبراهيم غنايم ، المملكة العربية السعودية ـ الرياض ، ١٩٩٠م :٤٩ـــ

[٢]) تقرير وزارة التخطيط العراقية ، لعام ٢٠١٢م : ٤.

كما إن رأس الفكري أصبح في الوقت الحاضر عاملاً مهماً في تحقيق التنمية الإقتصادية ، لقوله (تعالى) : ﭽ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﭼ([1]) ، وتدل الآية على أن المقصود بأولي الأمر هو الدولة لأنها صاحبة السلطة في المجتمع .

٣- **تقليدية البرامج التعليمية:** حيث إن المقررات الدراسية في غالبية الجامعات غير مترابطة مع بعضها البعض وأحيانًا متناقضة، وغالبًا لا تسمح للطلاب بالتفكير العلمي أو الابتكاري، فهي لا تؤهل الطلاب إلى كيفية التعامل مع التحديات والمتغيرات العالمية، فالمتتبع للنصوص القرآنية يجد أنها دعت الإنسان الى التعلم والتفكر وهو بذلك يدعوا الى إعمال العقل والتفكير العلمي ، حيث قال (تعالى) بهذا الصدد : ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ ([2]) ، والنظر معناه التفكر والتدبر ، فالإسلام يسعى الى بناء دولة متكاملة تعتمد على نفسها بعيدة عن التبعية وهي بذلك تأخذ بالأسباب المادية إذ لابد من تحصيل العلوم وتطويرها لكي تستطيع تحقيق أهدافها الإقتصادية .

٤- **تدني مستويات الأداء الجامعي:** ولعل ذلك يتضح للكثير أن طلاب الجامعات غالبًا ما يعتمدون على كتاب مقرر للمادة، بالإضافة إلى الامتحانات – والتي – غالبًا ما تقيس القدرة على الحفظ بعيدة عن قياس مستويات التفكير.

٥- **ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج الحكومية والخاصة،** وبالتالي انخفاض الارتباط بين البحث والتطوير في الوقت الذي ارتبط

[1]) سورة النساء : الآية ٥٩.
[2]) سورة فاطر : الآية ٤٤.

فيه التطوير بالبحث في غالبية دول العالم حيث لم يعد هناك بحثاً بلا استخدام، كما لم يعد هناك تطويرًا بلا بحث ([1]) .

٦- **إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تؤدي الى توفير فرص عمل إضافة الى تشجيع المنافسة والتحفيز على الإبتكار .**

٧- **تحقيق الشراكة بين القطاعين يخفف الضغط عن الدولة وبالتالي يحسن القدرة الإدارية للقطاع العام ويوفر البنى التحتية اللازمة لذلك .**

٨- **تدني البنى التحتية :** حيث تشير الدراسات إن ما يعادل ٨٤% من البنية التحتية للتعليم العالي تعرضت للحرق أو التدمير الشديد عقب أحداث عام ٢٠٠٣م الأمر الذي أدى الى إستنزاف المعدات المختبرية والمكتبات ([2]) .

٧. **ضعف توظيف المستحدثات التكنولوجية في الإدارة الجامعية:** فالملاحظ أن التعليم الجامعي من أقل الميادين استجابة لهذه المستحدثات مقارنة بميادين أخرى نظرًا لضياع الوقت في متابعة الأعمال الجامعية ومحدودية ساعات العمل، بجانب ضغوط العمل على العاملين، فهناك ضرورة لتنويع شعب التعليم في الجامعات بحيث تستجيب للتطور الاجتماعي، والاقتصادي، والتكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي، فالتقسيمات الأكاديمية قديمة و كانت تتناسب مع بساطة المجتمع العربي، أما الآن بشكل أو آخر فقد تطورت الحياة في المجتمع العربي و بنيته الاقتصادية،إضافة الى ضعف الإستثمار للتكنلوجيا في مجال التدريس فإنتشار

---

[1]) ينظر : محمد صبري حافظ: "بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعي"، التعليم الجامعي العربي .. آفاق الإصلاح و التطوير، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، ١٨- ١٩ ديسمبر ٢٠٠٤، ص ص ٤٦٩ – ٤٧٠.

[2]) ينظر : تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة : إستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني :٣٠.

الأنترنت في العراق يواجه القصور في توفير مستلزمات إنتشاره (الحاسوب ، وسائل عرض ، شبكات إتصال بين الجامعات وغيرها ([1]) ، إضافة الى كلاسيكية المناهج التعليمية فأكثرها تعتمد على الجانب النظري (التلقين) أكثر منه التطبيقي وعدم ملاحقتها للتطور في فحواها الأمر الذي جعل التعليم نمطي وغير متطور عكس ماتتمتع به المناهج الغربية .، فجودة الإدارة واستخدامها للمستحدثات التكنولوجية يؤثر بلا شك في جودة التعليم الجامعي.

وقد أجاز الإسلام الملكية العامة الى جانب الملكية الخاصة وإن التعاون بينهما ضروري لتحقيق تنمية مستدامة فكلاهما يشكلان وسيلة إمكانيات الإقتصاد العامة والخاصة ، فالقطاع الخاص يمتلك القدرة على إيجاد وتوفير المتطلبات اللازمة التي ترفع من كفاءة العاملين .

المطلب الثاني : التعريف بالشراكة بين القطاع العام والخاص ومعوقاتها :

أولا : التعريف بالشراكة بين القطاع العام والخاص :

تعد الشراكة من أهم المصطلحات الأكثر تداولاً في المجالات الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والخدمية والبحثية، فقد حظي هذا المفهوم باهتمام الباحثين في هذه المجالات باعتباره من أهم الركائز التي تستند عليها التنمية المستدامة. وتبنى فكرة الشراكة على قناعة أساسية مفادها أن الأطراف المشاركة والفاعلة تندرج في إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية واضحة ومحددة، تستطيع من خلالها

[1]) ينظر : التعليم الإلكتروني ، مهند أنور الشبول ،ربحي مصطفى عليان ، عمان ، ط١، ٢٠١٤م: ٣٠٢-٣١٦، وموقع صحيفة قنطرة : http://ar.qantara.de

جميع الأطراف المشاركة الاستفادة من الأطر الموضوعة في تنفيذ المشروعات المختلفة التي تم الإتفاق عليها بين الأطراف المتعاقدة ويمكن تعريف الشراكة بأنها : " أنماط العلاقة التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دوراً أكبر في تخطيط أو تمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة " ([١]).

ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها : " الإتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدولة " ([٢]) .

بينما ذهبت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) الى القول بأنها : " عقود طويلة الأجل بين الجهة العامة وشريك من القطاع الخاص أو مجموعة الشركات الخاصة ، والتي بموجبها هذا الأخير يكون مسؤولاً بدرجات متفاوتة على التصميم ، البناء التمويل ، التشغيل والتيسير الجيد للتجهيزات بهدف تقديم خدمة للإدارة أو مباشرة للمستخدمين " ([٣]) .

أما القطاع العام : ويراد به : " قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومات والتي لايمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقدمها للجمهور بالأسعار الإدارية ويؤدي النشاط الحكومي لإدارة هذه المشاريع أو المؤسسات الى تعطيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية ،

---

[١]) Bettignies,J,and Rossm,Th,"The Econommics of public- private partner ship " canadian public policy – Analyse de politiquse , vol, No2:20.

[٢]) الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، برناردين إكيتوبي وآخرون ، سلسلة قضايا إقتصادية ، ع٤٠ ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٧: ٤.

[٣]) OCDE , Lespartenariats public-priveen Tunisie,volume I-introductif,aout,2015:15.

وعادة يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي للإقتصاد ولكنه ضروري لوجوده "([1]) .

وكذلك يراد به : " تلك القطاعات التي تخضع للسيطرة الكاملة للدولة ، وفي هذه الحالة يتم النظر الى الدولة بوصفها وحدة إقتصادية تقوم بأنشطة إقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص ، غير إن هذه الأنشطة الإقتصادية العامة تشكل جزء لايتجزأ من الخطط والبرامج الإقتصادية للدولة " ([2]).

بينما القطاع الخاص : يعرف إنه " قطاع من الإقتصاد الوطني يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة السوق" ([3]) .

أو هو : " هو كل المشاريع الإستثمارية التي تنشط في جميع المجالات الإقتصادية سواء كانت إنتاجية أو خدماتية والتي هي ملك لشخص أو مجموعة من

---

[1]) الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (دراسة حالة شركة المياه والتطهير) ، لكحل الأمين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ــ الجزائر ، ٢٠١٤م : ١٢.

[2]) الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ، عبدة محمد الربيعي ، مكتبة مدبولي للطباعة ــ القاهرة ، ط١، ٢٠٠٤م : ١٠.

[3]) موسوعة المصطلحات الإقتصادية ،حسن عمر ، مكتبة القاهرة الحديثة ــ القاهرة ، ١٩٦٥م : ٢٣٠.

الأشخاص العاديين لهم حرية التصرف في توجيه مشاريعهم دون المساس بالمصالح الوطنية " ([1]) .

ان إستقراء الأنظمة الإقتصادية التي سيطرت على العالم ويتتبع أسسها يجد انها تميزت مابين إطلاق العنان للملكية الخاصة كما في الرأسمالية أو السيطرة التامة من قبل الدولة كما هو الحال في الدول الإشتراكية ولذلك لانجد لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص أي تأثير في مثل هذه الإقتصاديات ، أما في الإقتصاد الإسلامي فأنه إعتمد على رؤية خاصة لمفهوم الملكية فأن نجد أن أحد أهم الأسس التي تقوم عليها الإقتصاد الإسلامي هي الملكية المزدوجة والتي ترتكز في إثباتها على مبدأ الإستخلاف ، فرؤية الإسلام عن المال أن الإنسان مستخلف عليه وإن المالك الحقيقي هو الله (تعالى) وهو ماقرره (تعالى) في قوله : ﭽ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﭼ([2]) ، وهذا يستدعي الإنسان أن يقوم بالعمل وإعمار الأرض وإن سلوكياته تقع ضمن حدود الشريعة الإسلامية ، كما إن إقرار الملكية المزدوجة يؤكد على أهمية دور الدولة في الإقتصاد ومن الواجب عليها أن تقوم بتوفير الحاجات العامة التي يحتاجها الناس ، ولعل العلم يعد من أهم الحاجات التي يحتاجها الناس فهي التي ترفع من شأنه وهي التي تزيد من مكانة الدولة والأمة إقتصادياً وسياسياً وعلمياً .

فالشراكة بين القطاع العام والخاص جانب حيوي مهم وضروري في ظل مايعانيه الإقتصاد العراقي في الظروف الراهنة من ديون وتضخم وقلة موارد إقتصادية لذلك

[1]) الخصخصة والتصحيحات الهيكلية ، ضياء مجيد ، مؤسسة شباب الجامعة الأسكندرية ، ٢٠٠٣: ١٨.

[2]) سورة الحديد : الآية ٧.

يمكن القول بأن الشراكة بين القطاع العام والخاص في المحيط الجامعي يراد بها تضافر جهود المؤسسات التعليمية ولاسيما الجامعات بحيث تتفق فيما بينها على تنسيق المبادرات الرامية إلى دعم المشروعات والبرامج البحثية التي تتبناها الشركات والمستثمرين من خلال قانون وضوابط تكفل الحقوق لكلا الطرفين .

فتمويل التعليم والإنفاق عليه أحد أهم الصعوبات التي تواجهها الدول ولاسيما الدول العربية وذلك لتزايد أعداد الطلبة من جانب وأهمية التعليم للمجتمع من جانب آخر الأمر الذي يستلزم من الدولة أن تقوم بواجبها أمام المجتمع وبالتالي فلابد من توفير المؤسسات التعليمية التي تساعد على تقديم الخدمات التعليمية للأفراد ، فتجربة الوقف في الإقتصاد الإسلامي قادرة أن تعطي نموذجاً رائعاً للشراكة مابين القطاع الخاص ودعم المؤسسات التعليمية لاسيما إذا علمنا أن الوقف يجمع من الأفراد أو الشركات على حد سواء ويمكن إستعراض بعض الآثار الإيجابية للوقف على التعليم :

١. بالإمكان إقامة جامعات وكليات على أراضي وقفية يتم التبرع بها من قبل القطاع الخاص ويمكن بدعم حكومي من تشغيل هذه المؤسسات .
٢. وقف بعض إيرادات الأراضي الزراعية لخدمة التعليم وبالتالي يخفف ذلك من ضغط النفقات على الدولة .
٣. وقف عقارات يمكن ظغستغلالها سكناً للأساتذة والطلبة .
٤. تجهيز القاعات الدراسية والمختبرات من خلال التبرعات التي يقدمها القطاع الخاص .
٥. الوقف على إنشاء المكتبات .
٦. الوقف على الطباعة والتأليف .

ثانياً : معوقات تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص في المؤسسات التعليمية العراقية :

توجد العديد من العوائق التي تعرقل تحقق الشراكة بين القطاع العام والخاص على مستوى التعليم العالي ويمكن إجمالها بالآتي :

١. حداثة التجربة والتعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي ، فالتجربة لازالت حديثة النطاق في العراق وتحتاج الى مزيد من التطوير .
٢. قلة الإجتماعات بين الجانبين نتيجة لضعف الإتصال والإجتماعات والندوات بين مؤسسات القطاع الخاص والتعليم العالي ، مما يترتب عليه عدم معرفة كلاً منهم لإحتياجات الآخر ([1]) .
٣. إعتماد مؤسسات التعليم العالي على التمويل الحكومي لبرامجها الأكاديمية بشكل كبير .
٤. قلة الإعتمادات والإستثمارات المقدمة من القطاع الخاص للتعليم العالي مقارنة بالنفقات التي تحتاج لها تلك المؤسسات .
٥. غياب التشجيع الحكومي لأقامة شراكة حقيقية ، والتنسيق بين قطاعي الأعمال والتعليم ، مما يترتب عليه عدم وجود رغبة حقيقية لإقامة التعاون بينهما .
٦. عدم وجود سياسة واضة ومحددة في الجامعات لتفعيل برامج خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية .

[1]) ينظر : الإستثمار في التعليم ، سهام كامل محمد ، مركز البحوث ــ جامعة بغــداد ، ٢٠١١م : ١١.

٧. ضعف إهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتعية للأنشطة والخدمات التي تقدمها ، ومدى قدرتها على حل المشكلات الإنتاجية والخدمية عن طريق البحث والتطوير .

٨. ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص في الإمكانات والخبرات بالجامعات العراقية ، وتوجهها أما الى الإكتفاء بما لديها من خبراء وإستشاريين أو التعاقد مع المؤسسة البحثية الأجنبية للحصول على الإستشارات والتقنيات المتطورة .

٩. محدودية الميزانيات التي تخصصها مؤسسات القطاع الخاص لأنشطة البحث والتطوير ، وإنشاء المعامل والمختبرات ومراكز التقنية وغيرها ([1]) .

١٠. ضعف الإمكانات والموارد الفكرية والمالية المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في الجامعات ، وهذا ما إنعكس سلباً على الجامعات فالملاحظ إن الكثير من التخصصات لاتجد لها سوق عمل ولاسيما التخصصات الإنسانية .

١١. عزوف الجامعات عن تطوير كلياتها وبرامجها ومقرراتها الدراسية وعدم إهتمامها برصد التغيرات والمستجدات التي تحدث بمؤسسات القطاع الخاص .

١٢. ضعف الإهتمام من قبل القطاع الخاص بإنشاء وحدات للبحث والتطوير ، بحيث تتولى تقدير الإحتياجات والبحوث والتنسيق مع الجامعات لإنجازها ([1]) .

---

[1]) ينظر : تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطابات الجودة والشراكة المجتمعية ، جميل أحمد خضر ، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي ــ جامعة الزرقاء ، الأردن ، ٢٠١١م : ٢٢ــ٢٣، معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ، سالم بن محمد السالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ السعودية ، ٢٠٠٩م : ١٤١ــ١٤٢.

١٣. عزوف مؤسسات القطاع الخاص ولاسيما الكليات الأهلية عن المشاركة في تمويل المشروعات البحثية التي تقدمها الجامعات الحكومية .

المبحث الثاني : دور المؤسسة التعليمية في تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص والآثار المترتبة عليه :

يعد قطاع التعليم الطريق المضمون لإزدهار أي مجتمع ولاسيما الجامعات إذ تعلب المحور الأساسي لنمو الجانب المعرفي من جهة والإقتصادي من جهة أخرى لذلك أصبح من الضروري إيجاد نوافذ جديدة لتنمية هذا الجانب وتطويره ، فمن المهم جداً اليوم توجيه الأنظار الى القطاع الخاص الذي أصبح عنصر مهم من عناصر الإقتصاد في العراق ، فالإعتماد على التمويل الذي توفره الدولة اليوم أصبح لايفي بالغرض ولايحقق الأهداف المرجوة من الجامعات لذلك سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على الدور الذي تلعبه الجامعات في تحقيق هذا الجانب :

المطلب الأول : دور المؤسسة التعليمية في تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص :

للمؤسسة التعليمية عامة والجامعات على وجه الخصوص دور كبير في تحقيق الشراكة الفعلية والمنتجة بين القطاعين العام والخاص بالنظر لما تقدمه من خدمات نفعية لكلا الطرفين ويمكن إيضاح ذلك بما يلي :

---

[١]) ينظر : آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص ، علي ناصر السلاطين ، جامعة الملك خالد ــ السعودية ، ٢٠٠٥م : ١٩٧.

أولاً : الشراكة الإستشارية : وهي من أهم أشكال العلاقة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع، و تأخذ طابعين: طابع رسمي؛ حيث تقوم الشركات بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها، وطابع غير الرسمي و يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات و الشركات ، ويتم ذلك بإستفادة القطاع الخاص من الإمكانات العلمية والبحثية المتاحة في الجامعات ([١]) ، فالجامعات العراقية تمتلك عدداً ليس بالقليل من المكاتب الإستشارية وبمختلف التخصصات فلو تم إستثمارها لوفرت العديد من الفوائد العلمية والمادية ، فعلى سبيل المثال ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بالإستفادة من المراكز الإستشارية وتطلق عليها تسمية (بيوت الخبرة) حيث يقدر عددها حوالي ١٧٥٠ مركزاً حيث تحتضن العاصمة واشنطن لوحدها أكثر من مئة مركز وحجم النفقات المالية المخصصة لها تجاوزت ٤مليار دولار ([٢]) .

- ثانياً : **الحاضنات العلمية :** يعرف الحاضن بأنه : " عبارة عن نظم وإجراءات ذات تقنية عالية وبنية تتية وأفراد متخصصة لتغذية وإنماء المشاريع الصغيرة الجديدة من خلال مساعدتها في مراحلها الأولى" ([٣]) .

---

[١]) Holland, Barbara A.; Reflections on Community–Campus Partnerships: What Has Been Learned? What are the Next Challenges?, Op. Cit., PP. 12–14.

[٢]) ينظر : لشراكة الحبثية بين الجامعات العراقية والشركات ، أحمد سامي المعموري ، محمد غالي الموسوي ، مجلة حولية المنتدى ـ المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ـ ع٧، المجلد١ ، ٢٠١١م : ١٣٤.

[٣]) Barrow , Incubators,Result guide to the world s new Business accelerators , chichster , JohnWiley,2001:3.

لذلك هي عبارة عن : المبنى الذي يشتمل على إطار متكامل مؤلف من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة المادية والفنية والإستشارية والتنظيم وتكون تلك الاضة مخصصة لمساعدة ورعاية رواد الأعمال والمخترعين من خلال البدء بإنشاء وإدارة وتنمية وتطوير منشآت إقتصادية جديدة مبنية على المعرفة والتقنية والفنية ، ويستمر عملها لفترة محددة سنتين أو ثلاث سنوات ويدير الحاضنة فريق إداري قادر على نقل التقنية ومهارات إدارة العمل الى المنشآت القائمة على الحاضنة ، ولكي تنجح لابد من توافر عدة جوانب : (العامل البشري والمتمثل برواد الأعمال والمخترعين والمستشارين ، العامل التنظيمي والتشريعي ، والتمويل المادي) ([1]) .

وثمة فوائد عدة لمثل تلك الآلية، من بينها تحقيق التمويل الذاتي للجامعة، وترجمة أفكار أعضائها إلى واقع إنتاجي ملموس، وتلبية احتياجات المؤسسات المستفيدة، واحتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للشباب، والمساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي، والارتقاء بمستوى التقانة والتأهيل المستمر في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، والمساهمة في صنع المجتمع المعرفي، وتوفير فرص بحثية لطلاب الجامعات والمتخرجين منها ، و تسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة ([2]) ، وهذا بدوره سوف يساهم في تسويق المنتج وتطوير القدرات البحثية ، وبنفس الوقت يوفر عوائد مادية وتقنية للجامعات الحكومية .

---

[1]) ينظر : حاضنات التقنية ، محمد الناصر عزيز ، جامعة الملك سعود ـ الرياض ، ٢٠٠٨م : ١٠-١١.

[2]) Adnan Badran "Arab R&D profile: Comparative Analysis & Capacity Building" MIT Arab Alumni 4 annual Conference "Human&Economic Develoment" Dubai,June ,2003:112-113.

ثالثاً : المتنزهات البحثية: وهي تجمعات علمية، وهي أماكن قريبة من الحرم الجامعي الرئيس، الهدف منها ضم وتجميع وحدات ومراكز البحوث التطبيقية، ويتولى إدارتها الهيئات الراغبة أو المعنية أو المهتمة ، وقد تم الإستفادة في العديد من الدول العربية ومن أشهرها الأردن حيث أنشأت حديقة تكنولوجيا المعلومات cybercity، وفي الإمارات تم إنشاء مدينة الأنترنت في دبي Dubai internet city ، وحديقة العلوم في الإمارات العربية المتحدة ([1]) .

رابعاً : المشاركة البحثية أو البحوث التعاونية : ويراد بها : " تنمية وتطوير العلاقة والإتصال ما بين الجامعات (كبيوت خبرة ومجتمع معرفة) ومؤسسات القطاع الخاص في المجتمع كجهات مستفيدة من البحوث والإستشارات المقدمة من خبراء المؤسسة الأكاديمية " ([2]) .

حيث يتم التعاقد مع الشركات والوزارات (اي مع جهات حكومية وخاصة) لتفيذ برامج بحث وتطوير .

خامساً : تبني نموذج الجامعة المنتجة: ويقصد بها :" الجامعة المتفاعلة مع المجتمع من خلال مجموعة من النشاطات المضافة لدورها الأساسي ، تتحقق من خلال موارد إضافية لها تعزز من موازنتها وتعطيها المرونة الكافية لتطوير بعض نشاطاتها وخدماتها التعليمية " ([3]) .

جامعة تتكامل فيها وظائف التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة؛ لتحقيق بعض الموارد الإضافية، من خلال وسائل متعددة كالتعليم المستمر والاستشارات

---

[1]) ينظر : نموذج مقترح لحاضنة التقنية في المملكة العربية السعودية ، نبيل محمد شلبي ، الغرفة التجارية الصناعية ــ الرياض ، ٢٠٠٢م : ١٢٥.

[2]) آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والإستشارات ، منصور بن عوض القحطاني ، حولية كلية المعلمين ـ أبها ، ٢٠٠٨م : ١٦.

[3]) الجامعة المنتجة : الفلسفة والوسائل ، عبد الإله العناد ، مجذاب العناد ، مجلة إتحاد الجامعة العربية ، الامانة العامة لإتحاد الجامعات العربية ـ العراق ، ع٣١، ١٩٩٦م: ٢٥١.

والبحوث التعاقدية والأنشطة، وتعتمد الجامعة المنتجة علي مجموعة من الأسس منها: الإعداد المتكامل للطالب عقليا وخلقيا واجتماعيا، والجمع بين الإعداد الشامل والتخصصي، وربط التعليم بالعمل حيث يجمع الطالب بين اكتسابه للمعلومات المرتبطة بتخصصه وممارساته للعمل التطبيقي، وتحقيق الارتباط الوثيق بالمجتمع وتلبية احتياجاته من الخريجين كما وكيفا، بالإضافة إلي التنوع في مصادر التمويل لتشمل أجور الأنشطة والمشروعات، والخدمات التي تقدمها الجامعة، والمصروفات التي يدفعها الطلاب، والمعونات والمنح التي يحصل عليها الطلاب من الأفراد والمؤسسات.

ولقد كان لتجارب بعض الدول في هذا الجانب دور كبير في تطور مؤسساتها التعليمية أمثال اليابان وأمريكا وكندا وغيرهم ، وكان له أثر كبير في تطوير مؤسساتهم التعليمة ، ولكي تكون هذه التجربة ناجحة لابد من مراعاة عدة أمور أهمها ([1]) :

١. وجود أهداف مشتركة بين الجانبين يسعى كل من المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص في تحقيقها ، حيث يتم تحديد الحاجات الفعلية التي تحتاجها المؤسسات التعليمية العليا ، على أن يتم إقامة شراكة على ضوئها تسعى الى مواجهة تلك الحاجات من خلال مسؤوليات واضحة ومحددة ووفق إتفاقيات تحدد مسؤوليات كل طرف .

[1]) ينظر : الإقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي ، حمدي حسن شلة : ٢٣، أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات المجتمعية والخدمية ، يوسف سيد ، كلية التربية ـ جامعة الفيوم ، ٢٠٠٢م : ٣ـ٤.

Moursund,DG,obtaining resources for technology ineductionfund s ,2002 , www.uoregon.edu.

٢. دراسة كل طرف للآخر : لتحديد أوجه الإختلاف إضافة الى تقييم إمكانات كل طرف ومدى إستعداد كل طرف لتبادل الخبرات والإمكانات المتنوعة للآخر .
٣. كتابة عقد بين الطرفين يتناول الأهداف وسبل تحقيقها والواجبات والحقوق الملقاة على عاتق كل طرف .
٤. تكوين جهاز إداري يتضمن أعضاء ممثلين من كل طرف تكون مهمتهم الأساسية مراقبة تنفيذ الخطة وتقييم مراحلها .
٥. التخطيط الإستراتيجي الهادف : إذ تقوم عملية الشراكة في ضوء تخطيط إستراتيجي من خلال النظرة الواسعة لمستقبل القطاع الخاص ومؤسسات التعليم وكيفية تداخلهما في الإطار العام للمجتمع .

المطلب الثاني : الآثار المترتبة على تحقق الشراكة بين القطاع العام والخاص :

لتحقق الشراكة بين المؤسسات التعليمية لاسيما الجامعات والقطاع الخاص فوائد كبيرة ويمكن إجمالها بالآتي :

١. تخفيف العبء المالي عن الحكومة ، لاسيما إن العراق يعاني من ضائقة مالية كبيرة في الوقت الحالي ، حيث سوف يساهم ذلك في إعادة توجيه الأموال المخصصة للتعليم العالي الى قطاعات أخرى مثل الصحة ، كما يتيح إعادة توزيع الأموال الى إستثمارات تصب في مصلحة المجتمع ، فالإسلام يؤمن بالحرية الإقتصادية المفيدة للأفراد فهو لايمنع الإسلام من التملك ولكنه يضع قيوداً على ذلك تتمثل بإستخدام المال إستخداماً صحيحاً وفي ضوء ذلك فإن من

حق الأفراد الإستثمار في مجال التعليم ولاسيما إن ذلك يساعد على إشباع الحاجات العامة وأيضاً يفتح مجالاً لأكبر عدد ممكن للأفراد من الحصول على الخدمات التعليمية ، فإن تنظيم النشاط الإقتصادي الذي تقوم به الدولة الإسلامية يتمثل في وضع مبادئ الإسلام التي أقرها إطاراً لممارسة الحرية الإقتصادية موضع التنفيذ بحيث تتأكد الدولة وهي راعية المجتمع أن السلوك الإقتصادي للأفراد مع مبدأ لاضرر ولا ضرار . .

٢. يساهم القطاع الخاص في مشاركة الطلاب في صنع القرار بما يؤدي الى مراعاة ميولهم وحاجاتهم وإتجاهاتهم ورغباتهم الأمر الذي يصب في مصلحة العملية التعليمية .

٣. زيادة الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم ، كما إنه يقلل من الفاقد في التعليم ورفع كفاءة الطالب ويحافظ بشكل كبير على أدواته التعليمية بالإضافة الى الإستفادة القوية من كل مايتعلمه بسبب ماتوفره لهم من خبرات محسوسة ([1]) . حيث يسعى الإقتصاد الإسلامي الى تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع وهو لايمنع المؤسسات التعليمية الخاصة من أداء دورها في نشر التعليم ورفع خبرات الأفراد وكفاءتهم بما يحقق التنمية الإقتصادية .

٤. فتح المجال أمام الجامعات الأهلية الى جانب الحكومية لفتح تعاون بحثي مشترك مما يساهم في خلق أهداف وبرامج أكاديمية فاعلة ومطورة تساهم في التطوير والتجديد لكلا الطرفين القطاع العام والخاص .

[1]) ينظر : تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيسي من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية ، جميل أحمد خضر ، جامعة الزرقاء ـ الأردن ٢٠١١م : ١٩-٢٠ .

٥. زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال الإستفادة القصوى من البرامج الأكاديمية المتخصصة مما يؤدي الى زيادة الدخل العام وإرتفاع نصيب الأفراد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين .

٦. توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أداوئها ورفع كفاءتها التعليمية من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي وتوفير مستلزماته الأساسية([1]) ، ان تحقيق التنمية الإقتصادية وتوفير الحاجات العامة لأفراد المجتمع ليست فقط مسؤولية الدولة في الإقتصاد الإسلامي وإنما مسؤولية الدولة والأفراد معاً وبالتالي فإن إنشاء الجامعات الأهلية يوفر فرص تعليمية لأفراد المجتمع .

٧. تعزيز المركز التنافسي للجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات ، من خلال توفير البنية التحتية والتقنية المتطورة للجامعات مما يساعد في تطوير بيئتها التعليمية .

٨. دمج الطلاب في سوق العمل من خلال إشراكهم في خبرات تعليمية تعاونية وتدريبهم في مؤسسات القطاع الخاص لتنمية مهاراتهم العلمية والتطبيقية .

٩. تحسين كفاءة القطاع الخاص وتطوير إنتاجيته ، وتزويده بما يحتاج إليه من موارد بشرية مؤهلة ومدربة ، إضافة الى تطوير قدرات العاملين بالقطاع الخاص وذلك بإكسابهم المهارات العلمية والمعرفة المتجددة .

---

[1]) ينظر : تطوير الأداء البحثي في الجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية والتشبيك المؤسسي ، سامي عبد السميع رضوان ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ــ جامعة عين شمس ، ع٢٤، ٢٠١٣م: ٢٤٥ــ٢٤٦.

١٠. الحصول على الإستشارات الفنية والبحثية للجامعات في معالجة مشكلات العمل والإنتاج ، وزيادة المردود المالي والإقتصادي لمؤسسات القطاع الخاص([1]) .

١١. إبتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة تساهم في حل المشكلات التي تواجه القطاع الخاص ولاسيما المصانع والشركات وفي مختلف المجالات .

١٢. تقليل الإعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة والإستفادة من خبرات الجامعات الوطنية .

وتمثل تجربة اليابان من أبرز التجارب الناجحة في هذا المجال حيث يرى محللون إنها فاقت كل التوقعات إذ زادت قيمة البحوث التي إستفاد منها القطاع الخاص من الجامعات اليابانية من ٥٠٢مليون دولار في بداية التسعينيات الى ٣،٥مليار دولار حتى نهاية ٢٠٠١م ، كذلك إزدياد عدد المراكز البحثية التعاونية بين القطاع الخاص والجامعات نحو ٢٣مركز في بداية التسعينيات الى حوالي ٦٢ مركزا الى نهاية ٢٠٠١م ، وتتمثل الخدمات التي تقدمها هذه المراكز ب : البحوث المشتركة ، والبحوث حسب الطلب أو التكاليف ، المنح والهبات (كراسي البحث العلمي) ([2]) ، وهذه كلها ساهمت في تطوير القطاع الخاص والتعليم في اليابان .

---

[1] (jeffreydelmon, partenariats public-prive dans le secteur des infrastructures,guide pratique alintention des decideurs puplics,the world bank,2010:9-10

[2]) ينظر :الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصاد السعودي ، مركز الدراسات والبحوث ، الغرفة التجارية والصناعية ــ الرياض ، ٢٠٠٨م :١٠.

الخاتمة :

ومن خلال ما تم التطرق له في الصفحات السابقة نرى من الضروري الى أبرز الإستنتاجات والتوصيات التي خلصت لها الدراسة وعلى النحو الآتي :

أولا : الإستنتاجات :

١. إن المؤسسات التعليمية : هي الوحدات الحاضنة للفكر والثقافة والتنمية والتي تعمل على تهدف الى ترسيخ الأهداف العلمية والتربوية والتي على ضوئها ينشأ المجتمع المنتج الفاعل .
٢. تمثل الشراكة بين القطاع العام والخاص أمر مهم وضروري لتطوير المؤسسة التعليمية من جهة وتحقق التنمية الإقتصادية للدولة من جهة أخرى .
٣. لقد نجحت المؤسسة التعليمة ولاسيما الجامعات في تحقيق أواصر الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من خلال الدور الفاعل الذي تلعبه في إيجاد جوانب مشتركة تحقق المنفعة لكلا الجانبين من ضمنها : الإستشارات والتدريب والبحوث وغيرها .
٤. لكي تكون هذه الشراكة فاعلة بين الجانبين لابد من توفر عدة شروط منها : تحديد الجوانب المشتركة للطرفين ، دراسة كل طرف للأخر ، وضع أطر قانونية تحافظ على حقوق كلا الطرفين وغيرها .
٥. لقد حققت الشراكة العديد من الآثار من أهمها : توفير بيئة تعليمية أفضل للمؤسسات التعليمية ، توظيف قدرات الطلبة من خلال التطبيق والدعم المادي ، الإستفادة من البحوث العلمية ، إضافة الى أن القطاع الخاص حقق منافع كبيرة من أهمها : تقليل حجم التكلفة ، توظيف الخبرة الوطنية بدل من الأجنبية ، توفر إستشارات علمية وبحثية وفي مختلف المجالات .

٦. إن الشراكة بين القطاعين تحتاج الى تنظيم أكثر كونها لاتحافظ على حقوق الجانبين ولاسيما العاملين في المؤسسات التعليمة من الأكاديمين والباحثين ، فلا زالت التجربة في بدايتها لذلك لابد من توفر عامل الثقة والأمانة بين الجانبين .

ثانيا : التوصيات :

١. أن تفعل الدولة دور القطاع الخاص في تقديم نماذج مبتكرة وجديدة تدعم وتحقق الأهداف الإستراتيجية للقطاع وبما ينسجم مع تطلعات المؤسسات التعليمية ولاسيما الجامعات .
٢. تبسيط القوانين الإدارية للتعامل بين الطرفين فلا زالت القوانين تقف حاجزاً أما هذا الجانب ، فعلى سبيل المثال القوانين العراقية تمنع التدريسي من العمل خارج مؤسسته التعليمية وهذا بدوره لن يحقق الدور الفعلي للإكاديمي والفائدة للقطاع الخاص.
٣. ضرورة تشريع قوانين صارمة تهتم بالحقوق الفكرية للأكاديمين ويسمى (قانون حماية الحقوق الفكرية للأكاديمين) فالكثير من الأفكار تؤخذ بدون أن تنسب الى أصحابها.
٤. يجب أن تتحول نظرة المؤسسات التعليمية من ثقافة التقليد الى ثقافة الإبتكار والإبداع ، فالجامعات لكي تكون منتجة لاتنظر الى تحقق الحد الأدنى من الجودة بل الى الإتقان والجودة الكاملة .

المصادر والمراجع :

١. أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات المجتمعية والخدمية ، يوسف سيد ، كلية التربية ـ جامعة الفيوم ، ٢٠٠٢م .

٢. الإستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، برناردين إكيتوبي وآخرون ، سلسلة قضايا إقتصادية ، ع٤٠ ، صندوق النقد الدولي ، ٢٠٠٧.

٣. الإستثمار في التعليم ، سهام كامل محمد ، مركز البحوث ـ جامعة بغداد ، ٢٠١١م .

٤. آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص ، علي ناصر السلاطين ، جامعة الملك خالد ـ السعودية ، ٢٠٠٥م .

٥. آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والإستشارات ، منصور بن عوض القحطاني ، حولية كلية المعلمين ـ أبها ، ٢٠٠٨م .

٦. الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج ، مهنى محمد إبراهيم غنايم ، المملكة العربية السعودية ـ الرياض ، ١٩٩٠م .

٧. بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعي"، التعليم الجامعي العربي .. آفاق الإصلاح و التطوير، المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر (العربي الثالث) ، محمد صبري حافظ ، مركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، ١٨- ١٩ ديسمبر ٢٠٠٤.

٨. تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطابات الجودة والشراكة المجتمعية ، جميل أحمد خضر ، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي ـ جامعة الزرقاء ، الأردن ، ٢٠١١م

٩. تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيسي من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية ، جميل أحمد خضر ، جامعة الزرقاء ـ الأردن ٢٠١١م .
١٠. تطوير الأداء البحثي في الجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية والتشبيك المؤسسي ، سامي عبد السميع رضوان ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ـ جامعة عين شمس ، ع٢٤، ٢٠١٣م.
١١. التعليم الإلكتروني ، مهند أنور الشبول ،وربحي مصطفى عليان ، عمان ، ط١، ٢٠١٤م.
١٢. تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة : إستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني .
١٣. تقرير وزارة التخطيط العراقية ، لعام ٢٠١٢م .
١٤. الجامعة المنتجة : الفلسفة والوسائل ، عبد الإله العناد ، مجذاب العناد ، مجلة إتحاد الجامعة العربية ، الامانة العامة لإتحاد الجامعات العربية ـ العراق ، ع٣١، ١٩٩٦م.
١٥. حاضنات التقنية ، محمد الناصر عزيز ، جامعة الملك سعود ـ الرياض ، ٢٠٠٨م .
١٦. الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ، عبدة محمد الربيعي ، مكتبة مدبولي للطباعة ـ القاهرة ، ط١، ٢٠٠٤م .
١٧. الخصخصة والتصحيحات الهيكلية ، ضياء مجيد ، مؤسسة شباب الجامعة الأسكندرية ، ٢٠٠٣.
١٨. الشراكة الحبثية بين الجامعات العراقية والشركات ، أحمد سامي المعموري ، محمد غالي الموسوي ، مجلة حولية المنتدى ـ المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ـ ع٧، المجلد١ ، ٢٠١١م .

١٩. الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (دراسة حالة شركة المياه والتطهير) ، لكحل الأمين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ـ الجزائر ، ٢٠١٤م.

٢٠.معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ، سالم بن محمد السالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية ، ٢٠٠٩م .

٢١.موسوعة المصطلحات الإقتصادية ،حسن عمر ، مكتبة القاهرة الحديثة ـ القاهرة ، ١٩٦٥م .

٢٢. نموذج مقترح لحاضنة التقنية في المملكة العربية السعودية ، نبيل محمد شلبي ، الغرفة التجارية الصناعية ـ الرياض ، ٢٠٠٢م .

المصادر الأجنبية :

1. Adnan Badran "Arab R&D profile: Comparative Analysis & Capacity Building" MIT Arab Alumni 4 annual Conference "Human&Economic Develoment" Dubai,June ,2003.
2. Barrow , Incubators,Result guide to the world s new Business accelerators , chichster , JohnWiley,2001.
3. Bettignies,J,and Rossm,Th,"The Econommics of public- private partner ship " canadian public policy – Analyse de politiquse , vol, No2.
4. Holland, Barbara A.; Reflections on Community-Campus Partnerships: What Has Been Learned? What are the Next Challenges?, Op. Cit.
5. jeffreydelmon, partenariats public-prive dans le secteur des infrastructures,guide pratique alintention des decideurs puplics,the world bank,2010.

6. OCDE , Lespartenariats public-priveen Tunisie,volume I-introductif ,aout , 2015 .
7. Pierre jarion , Ientrepries Comme system Poltique,P.U.F.paris,1981

المواقع الألكترونية :

1. Moursund,DG,obtaining resources for technology ineductionfund s ,2002 ,

www.uoregon.edu.

٢. موقع صحيفة قنطرة : http://ar.qantara.de

التعليم العالي في العراق

بين متطلبات ادارة الجودة وحاجات سوق العمل

ا.م.د علي سلمان السلامي
كلية أصول الدين الجامعة
هـ/ ٠٧٩٠٢٥٤٩١٥٠

المقدمة

تعد مؤسسات التعليم العالي، وتحديدا الجامعية منها، مركزا حضاريا فكريا وعلميا. وتكمن وظيفة هذه المؤسسات في جوانب سلوكية وعلمية-مادية، كبناء الأجيال وتطوير الوعي العلمي والثقافي لدى المجتمع. وقبلها في تعليم العلوم وطرق التفكير لدى الطلبة، وتقديم البحوث والدراسات وتطوير العلوم والتكنولوجيا بما يساهم في تطور الحياة الإنسانية. لهذا اصطبغت برداء كونها حرما آمنا، وأعطي لها اهتمام خاص .

ونظرا للأهمية العلمية والعملية التي تحظى بها المؤسسات الجامعية (في التعليم العالي)، فقد أصبح تصنيف الجامعات أكاديميا على المستوى العالمي من حيث جودة التعليم والبحث العلمي في صلب الاهتمام. دفع الإعلان عن هذا التصنيف العديد من جامعات العالم إلى وضع سياسات واستراتيجيات لتأهيل نفسها أكاديميا للرفع من مستوى مخرجاتها العلمية وجودتها .

ولقد أريد بالجودة الوقوف على حقيقة وضع الجامعة في المجتمع، وقدرتها على البقاء من غير دعم حكومي كامل، بمعنى بقائها في محيط تنافسي كامل. ولدينا هنا معايير لقياس الجودة للمؤسسة التعليمية (الجامعة)، ومادة أساسية لكل مؤسسة تعليمية. ومن ناحيتها، فان كفاءة وجودة المؤسسة التعليمية الجامعية تقاس بموجب معايير متعددة منها: جودة التعليم، جودة هيئة التدريس، حجم المؤسسة، المخرجات،... اما المادة الأساسية للمؤسسات الجامعية بما تضمه من كليات ومراكز بحثية فهي تكمن في أربعة أضلاع: المدرس، الطالب، المنهج، سوق العمل (مع ملاحظة ان هناك فوارق عمل بين الكليات وبين المراكز البحثية)، ولا يمكن فهم العملية التعليمية دون ذلك. والبؤرة في كل ذلك هو الحرية الأكاديمية المتاحة من قبل المجتمع والجامعة للمدرس في إيصال

المنهج المعبر عن متطلبات سوق العمل إلى الطالب، حتى يكون الأخير قادرا ومتلقيا لقدر من التعليم يعينه على تولي شئونه بنفسه .

ان عملية التعلم هي عملية مركبة، وهناك بالطبع اختلاف بين المواد العلمية والتكنولوجية الصرفة بوصفها مواد من السهل قياس مخرجاتها، وبين المواد السلوكية، أو ما يتعارف عليه بالعلوم الاجتماعية، حيث تظهر صعوبة في قياس مخرجاتها. الا انه في العموم، كلاهما يتطلبان مهارات وطرقا خاصة في التدريس طالما ان المدرس يقوم بدور مركب من ثلاثة أعمدة: التعليم، التدريب، والتحفيز. وفي كلاهما أيضا، الجامعة تركز على تحقيق موائمة بين المدرس والمنهج وسوق العمل. والخدمات التي تقدمها الجامعة لسوق العمل، عبر المدرسين والمناهج المتبعة، تتعلق بتنمية مهارات خريجيها ليكونوا قادرين على التكيف مع تلك المتطلبات، وتقديم الاستشارات والدراسات وتطوير كلاهما العلوم والتكنولوجيا؛ مما يستلزم إمعان الفكر وتوظيف العقل لدى الطلبة مثل القدرة على التفكير الاستدلالي والتأملي والإبداعي والناقد، بالإضافة إلى منحى هام في طرق التدريس وهي القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرار والتنبؤ والتخيل وتكوين نماذج وأنماط وتراكيب؛ مما يكسب الطلبة مرونة في التفكير وانتقال أثر التعلم على حياتهم. وتعتبر عملية حل المشكلات من أعقد الأنشطة العقلية ذات المستوى الأعلى المتضمنة لقدرات متعددة، مثل: التخيل والتصور والتذكر والتجديد والتعميم والتحليل والتركيب، ...والأضلاع السابقة تشكل المتغيرات المهمة في إعطاء التعليم الجامعي جودته، وهذا الاستنتاج لا يرتبط بدولة ما، انما هو تحليل يمكن سحبه على كافة الجامعات، وبضمنها العراقية. وعليه، انطلاقا من أهمية الإضلاع في أعلاه، والحاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث التي تتقصى معايير الجودة وما يرتبط بها في مجال تطوير التعليم العالي، تبرز الحاجة إلى تقييم واقع التعليم العالي في العراق، وتقييم الجامعات العراقية، بدل الاكتفاء بوضع الرأس بالرمال

والقول ان التعليم جيد. وطرح علاجات للمعضلات القائمة في ضوء المعايير العالمية، وما طرحته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق (دليل ضمان الجودة والاعتمادية وفق معايير اتحاد الجامعات العربية/ مركز الجودة والاعتمادية/ الوزارة)، وما يطرحه أعضاء هيئات التدريس من علاجات، أملا في ان يساهم هذا البحث في فتح مداخل لعلاجات ترفد التعليم بدافعية جديدة

- .معضلة البحث

يثير البحث التساؤلات الآتية- :

هل سبب التدهور في التعليم هو عدم تطبيق معايير الجودة، ام في عدم مراعاة متطلبات سوق العمل؟

-وهل معايير الجودة مختلفة عن معايير ومتطلبات سوق العمل؟

وما هي العلاقة بين إدارة الجودة وبين مراعاة متطلبات سوق العمل في التعليم؟

-هل معضلة التعليم في العراق هي ظاهرة مركبة؟

وهذه الأسئلة تعبر عن المعضلة البحثية التي يحاول البحث كشفها وصولا إلى مقترحات لتجاوزها أو للتخفيف منها أو توجيه الأنظار نحوها

أهداف البحث

ان الحديث عن دور للجامعة في خدمة المجتمع، والحديث عن جودة التعليم في جامعة ما، يستلزم معرفة مسالتين

- :مخرجات التعليم الجامعي،

-وحاجات المجتمع من الجامعة .

والحكم في وجود علاقة متسقة بين المسالتين هو مدى تطبيق الجامعات لمواصفات قياسية متفق عليها، مما يجعلها قادرة على المنافسة. والخلل في هذه العلاقة يفيد بوجود خلل في واحد أو أكثر من الآتي: أنظمة العمل الجامعية، خلل في القيادات الجامعية، خلل في المناهج،.. بحيث لا تكون هناك علاقة متسقة، مثلا ان تضع الجامعة تخصصات لا يحتاجها المجتمع أو يحتاجها بنسبة محدودة .وذلك يتسبب بـ: هدر وضياع في الموارد المتاحة (مالية، ووقت، وبشرية من كفاءات علمية وطلبة أذكياء). عدم القدرة على كسب ثقة المنتفعين من المخرجات الجامعية (بحث وتطوير، نشر علمي، استشارات، طلبة خريجين، .)...ويسعى البحث إلى الآتي- :

- كشف وتحديد أبعاد جودة التعليم في الجامعات العراقية،

- تشخيص دور كل من عناصر الجودة وتأثيره في الآخر،

-اقتراح السبل التي يعتقد بأنها تقلل من آثار ظاهرة انحراف التعليم عن غاياته وتعالجها.

فرضية البحث :

تحقيقا لذلك، يفترض البحث الآتي :

- جودة التعليم هو نتاج العلاقة المتوازنة بين المنهج ومتطلبات سوق العمل([1]) .

[1] . الاستقراء، ومعناه تتبع المسائل المتماثلة للوقوف على قاعدة كلية تجمعها ينطوي على عملية تفتيش وتتبع لكل المتماثلات ثم النظر فيها واستخلاص قاعدة كلية تبين القدر المشترك في هذه المتماثلات ويقصد بالمنهج

- وقد اعتمد البحث في إثبات أو دحض فرضيته الاستقراء منهجا.

- انحطاط التعليم نتيجة للفساد العلمي.

- مصطلحات البحث :

يقتضي الحال أولا بيان مضامين المصطلحات، كما وردت في البحث :

- (الجودة): (Quality) هي درجة توافر معايير محددة في مؤسسة أو عمل المؤسسة، وتكون تلك المعايير متفق عليها عالميا.

المنهج: هو مجموعة الخبرات والأنشطة المخططة والتي تعطى داخل القسم أو خارجه ضمن خطة علمية تسعى لإحداث تغيرات مرغوبة في سلوك المتعلم، من أجل تمكنه من التكيف مع البيئة المحلية والعالمية وسوق العمل والمستفيدين، حيث أنها تهدف إلى إشباع رغبات الطلبة وسد حاجاتهم عن طريق المعرفة النظرية والممارسة العملية . الجودة في التعليم: تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما، بصورة تمكن من تلبية احتياجات . ([1]) .ومتطلبات محددة أو معروفة ضمنا، من قبل المستفيد .

- ضمان الجودة(Assurance Quality) ، عملية إيجاد آليات واجراءات تطبق في الوقت المناسب للتأكد من تحقق الجودة المرغوبة وفقا للمعايير الموضوعة، بمعنى إنها

الاســـتقرائيي استخراج القاعدة العامة (النظرية العلمية) أو القانون العلمي من مفردات الوقائع استنادا إلى الملاحظة والتجربة.

[1] –انظر، " مشروع مدارس الجودة الشاملة "، الإدارة العامة للتربية والتعليم بمكة المكرمة، الموقع– http://www.jeddahedu.gov.sa/deboloper/iso/index :

وسيلة للتأكد من ان المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجامعة قد تم تعريفها، وتحقيقها، بما يتوافق مع المعايير الأكثر قبولا على الصعيد الدولي. وان مستوى الخدمات التي تقدمها الجامعة، من تعليم وأبحاث وخدمة مجتمع [١] .واستشارات وخريجين،... تستوفي توقعات مختلف المنتفعين والمستفيدين من تلك الخدمات .

- الاعتمادية (Accreditation) وهي مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الجودة من اجل ان تتأكد من ان المؤسسة التعليمية الجامعية قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة المعتمدة لدى مؤسسات أو جهات التقويم، وان برامجها تتفق مع المعايير المعتمدة، وان لديها أنظمة قائمة [٢] لضمان الجودة والتطوير المستمر لأنشطتها الأكاديمية وخدماتها الجامعية - جودة الأداء في التعليم : بمعنى مدى انطباق معايير قياس جودة الأداء الذي تعارفت عليه عدة جامعات عالمية، اذ كلما ابتعدت المؤسسة التعليمية عنها كلما اقتربت من وصف تراجع الجودة أو الفساد العلمي. وبارتفاع المؤشرات السلبية يزداد الابتعاد عن الجودة، وخلافه صحيح. والمعايير هي: الحضور العلمي العالمي، الموائمة مع حاجات السوق المادية والفكرية، رضا المستفيدين (الطلبة والسوق): العلنية والشفافية: الاستقرار والاستقلال الأكاديمي، وجود أعراف أكاديمية، البنى التنظيمية: سيادة القانون: ضبط الفساد العلمي.

---

١. دليل ضمان الجودة والاعتمادية وفق معايير اتحاد الجامعات العربية. (مركز الجودة والاعتمادية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

٢ . دليل ضمان الجودة والاعتمادية وفق معايير اتحاد الجامعات العربية المرجع السابق

- إدارة الجودة في التعليم العالي Management Quality Totalوهو نظام يساهم في تطبيق معايير الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية، بهدف التحسين والتطوير في مجمل مدخلات وعمليات ووظائف المؤسسة التعليمية، متوائما مع حاجات المستفيدين والمنتفعين الأساسين وهم الطلاب وسوق العمل المادي والفكري.

- سوق العمل: وهو المستقبل النهائي لمخرجات التعليم، من طلبة، أفكار، بحث وتطوير، استشارات، خدمة مجتمع،... وقد يكون سوق العمل مادي أو فكري، مثل صناعات أو أسواق، أو وحدات صنع واتخاذ قرار، أو أفكار ومنتديات حوار أو المجتمع ذاته بما يتطلبه ويحتاجه من إدامة للفكرة الوطنية وللحوار، ...الفساد العلمي:استغلال العمل الأكاديمي لغرض التربح الشخصي، أو استغلال الصلاحيات الأكاديمية بقصد الإيذاء الشخصي، أو التعمد في التجاوز على المهنية في العمل الأكاديمي. وما يرتبط بذلك من تغالب وتكالب في الاستحواذ واستغلال مناصب القيادات الجامعية لإغراض شخصية أو فئوية ضيقة .وفي معالجته للموضوع، جرى تقسيم البحث إلى الآتي:

- التعليم العالي والجودة

- الواقع الراهن للتعليم العالي

- نحو إستراتيجية تعليمية لإدارة الجودة الشاملة –

- التعليم العالي والجودة طبقت الجودة ابتداءا في المجالات الصناعية والإنتاجية، لتقليل الضائع والتلف وضمان منتج قادر على المنافسة وبمعايير انتاج جيدة الى تطبيق معايير الجودة في قطاعات انتاجية وخدمية اخرى وبضمنها التعليم الجامعي ([1]).

تعدد المحاولات فيما يتعلق بتعريف الجودة في مجال التعليم الجامعي، نتيجة إدراك الأهمية التي تنطوي عليها إدخال المصطلح وتطبيقاته على التعليم. ويمكن توضيح المحاور الرئيسية التي ركز المهتمون جهودهم على إدخال الجودة عليها، وهي :ربط تعريفات الجودة بالأهداف، وبالمدخلات والعمليات الوصفية، والسعي لتحقيق توازن بين الكم والكيف في العملية التعليمية، علاوة على ربط العملية التعليمية بتحقيق معرفة شاملة في مختلف العلوم ([2]) .

---

[1] -تعرف الجودة الشاملة على أنها "أسلوب أو نظام إداري يهدف إلى زيادة فاعلية الأداء والإنتاج من خلال تطوير وتحسين العمليات والنظام القائم والمكون من مدخلات وسلسلة خطوات ومخرجات مستخدما أسلوبا علميا مميزا بحيث يتم ذلك بمشاركة جميع العاملين في المؤسسة بهدف تحقيق رغبات ومتطلبات المنتفعين سواء الداخليين أو الخارجيين". بن يمينا السعيد، و وقجه رضا: دور وأهمية الجودة الشاملة في عملية التقويم التربوي. مجلة علوم إنسانية (جامعة محمد بوضياف بالمسلة العدد ٣٨ في ٢٠١١ . http://www.ulum.n1/c.htm وقد عرفها معهد الجودة الفدرالي في الولايات المتحدة على أنها " منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العميل، إذ يتم استخدام الأساليب الكمية من اجل التحسين المستمر في العمليات والخدمات"، وهذا التعريف يوضح المفهوم الشمولي لإدارة الجودة والذي يقتضي التعرف على رغبات وحاجات المستفيدين بحيث تتم ترجمتها إلى معايير فنية يبنى عليها تقديم الخدمة للمستفيد بما يحقق الرضا والسعادة له. مأمون الدرادكة و طارق الشبلي: الجودة في المنظمات الحديثة، عمان. دار الصفا للنشر والتوزيع

[2] .– "للتفصيل انظر،المؤتمر التربوي الثالث:الجودة في التعليم العام كمدخل للتميز. الكتاب الأول. . – . أكتوبر . 2010الجامعة الإسلامية/ غزة

فما المبررات التي تؤدي إلى تطبيق الجودة الشاملة في مراحل التعليم العالي؟

لقد استأثر مفهوم الجودة في التعليم الجامعي على اهتمامات الباحثين، وقد حاول بعضهم إعطاء تعريف لمفهوم الجودة في التعليم كل حسب رؤيته مع الاحتفاظ بالمضامين العامة لمفهوم الجودة بشكل عام. وبعيدا عن التعاريف التي تتناول موضوع الجودة في التعليم الجامعي، فالواضح ان له معنيان مترابطان أحدهما حسي والآخر واقعي، ففي المجال الواقعي تلتزم المؤسسة بانجاز مؤشرات ومعايير حقيقية واضحة ومحددة ومتفق عليها في المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية. فيما يتناول المعنى الحسي مشاعر وأحاسيس المستفيدين من الخدمات المقدمة وهم المتعلمين والطلاب وأولياء الأمور([1]).

وبالنظر إلى أهمية الارتقاء بالعملية التعليمية التي تقوم بها المؤسسات الجامعية، وحتى تكون تلك المؤسسات قادرة على المنافسة، فان مراعاة متطلبات الجودة يحفظ للجامعة مكانتها ويعينها على مراعاة الجوانب التي تستطيع من خلالها الارتقاء بمستواها وبمستوى الخدمات التي تقدمها. اليوم وهناك اتفاق على كون كفاءة الجامعة وجودتها تقاس على عدة معايير عامة، وأهمها ([2]).

- جودة التعليم،ويتمثل جودة التعليم من خلال مدى حضور خريجو المؤسسة التعليمية في الأنشطة المختلفة، وكم ونوع الجوائز العالمية التي يحصلون عليها،

---

[1] –للتوسع انظر،د. خضر عباس عطوان و د. علي سلمان الصايل: التعلىم العالي في العراق بين الواقع والنهوض التربوي والعلمي . مـؤتمر كليـة العلـوم الـسياسية المجلة السياسية والدولية. العدد ٨٨

[2] . سعىد الصديقي:الجامعات العربية وجودة البحث العلمي، قراءة في المعـايير العالميـة. مجلـة المـستقبل العربـي (بىـروت .(العدد. 17) .وما بعدها

- جودة هيئة التدريس، وتتمثل جودة هيئة التدريس من خلال مدى حضور الأكاديميين والعلماء العاملين في المؤسسة التعليمية في الأنشطة المختلفة، وكم ونوع الجوائز العالمية التي يحصلون عليها، إضافة إلى كثرة الاستشهاد بهم عالميا،

-- مخرجات البحث، بمعنى أعداد البحوث العلمية والسلوكية التي تنشرها المؤسسة سنويا، والتي يرد ذكرها في، دليل التوثيق العلمي للبحوث الأساسية SCI ،دليل النشر العلمي الموسع SCIE) ،ودليل النشر للعلوم الاجتماعية SSCI

- حجم المؤسسة، ويقصد به نسبة الانجاز العلمي (جودة التعليم وجودة هيئة التدريس) إلى حجم المؤسسة (الأبنية والكليات والأقسام الموجودة فيها، والكلف التي يجري إنفاقها وينبغي ان لا يفوتنا القول، ان الغرض من ضمان الجودة في التعليم الجامعي يتحدد في ([1]) :.

-التحقق من أن الجامعة أو برنامج التعليم يحقق الحد الأدنى من المعايير .

- مساعدة التدريسيون والباحثون والطلبة الجدد على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج مقبولة .

- حماية مؤسسات التعليم العالي من الضغوط الخارجية والداخلية الضارة

[1] . -انظر،د خضر عباس عطوان و د صالح الطائي: المؤسسات الأبحاث السياسية في الجامعات العراقية البحث العلمي .مجلة المستقبل. مركز العراق للأبحاث. عدد آذار. وكذلك، معهد تنمية الموارد البشرية http://www.alacademia.org/hri.asp

- إشراك أعضاء هيئة التدريس والعاملين جميعا في التخطيط والتقييم المؤسسي .

- توفير معلومات وبيانات واضحة ودقيقة للمنتفعين (صناع القرار، رجال الأعمال، مؤسسات القطاعين العام والخاص) حول نوعية ومستويات البرامج المطروحة .

- إصدار أدلة للممارسات، وبرامج مراجعة وتقييم الأداء المؤسسي .

- ضمان أن الأنشطة التعليمية للبرامج المعتمدة تلبي متطلبات ضمان الجودة وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي ومتطلبات المهن وكذلك حاجات الجامعة والتدريسيين، والطلبة، والدولة، والمجتمع .توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بالأعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية .تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج التي تقدمها الجامعة .لقد أصبح تقسيم الجامعات وتصنيفها أكاديميا على المستوى العالمي من حيث جودة المدخلات والعمليات والمخرجات التعليمية في صلب اهتمام الأكاديميين والسياسيين على السواء. واذا كانت المخرجات العلمية هي المعيار الأبرز لقياس مستوى الجودة، فان حجم المدخلات ونوعيتها التي يعكسها أساسا مستوى الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير يشكل العصب الحساس في أي إستراتيجية لتطوير المؤسسة التعليمية، والتي ترافق الأبنية والتجهيزات والفلسفة الواضحة والبيئة المناسبة، والحرية الأكاديمية.

ونظرا لأهمية ودور الجودة في التعليم فمن الضرورة إدخال نظام الجودة، حيث يترتب على ضوئها أن تسعى القيادات الجامعية إلى إجراء عمليات التحسين المستمر على الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب والمستفيدين، على أن تأخذ بعين الاعتبار أراء ومقترحات الطلاب وأرباب سوق العمل تجاه المناهج وطرق التدريس والمناخ التعليمي عموما لكي تتمكن المؤسسة الجامعية من توظيف عمليتي التعليم والتعلم بما يتوافق

وقدرات واستعدادات واحتياجات الطلاب باعتبارهم عنصرا حيويا في نظام الجودة، لاسيما وان الجودة تقوم في الأساس على المشاركة وروح العمل الجماعي ([1]) .

من خلال ما تقدم يتضح أن إدارة الجودة في النظام التعليمي ينبغي أن تمثل حركة دائبة ومستمرة نحو التحسين والتطوير في مجمل مدخلات وعمليات ووظائف المؤسسة الجامعية، كما ينبغي .أن ترتبط أساسا وقبل كل شيء بحاجات المستفيدين الأساسين وهم الطلاب وسوق العمل، لذا يجب أن تكون جميع عمليات التحسين والتطوير متجهة نحو تحقيق هذا الهدف. وان تأخذ بنظر الاعتبار القيم المعبرة عن الجودة في التعليم، وهي : ([2])

-:المشاركة: وهي تحمل الطلبة والآباء ورجال الأعمال لمهارات الجودة وحل المشكلة –

-المبادأة: - قيام الهيئة التدريسية بتبني قيما وطرق وأساليب جديدة داخل المؤسسة –

-التطوير المستمر: لتدعيم قيم التربية لدى الطلبة من خلال استغلال الموارد المتاحة –

-سرعة رد الفعل:الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلك (الطالب وسوق العمل) من خلال تحسين جودة التعليم .

[1] . للتفصيل انظر، المؤتمر التربوي الثالث: الجودة في التعليم العام كمدخل للتميز. مرجع سابق وكذلك، سعد بن طفلة: التعليم بين الولاية والخلافة. صحيفة الشرق الأوسط اللندنية. . يوليو 2009العدد١٩٧

[2] . ماجد حمد الديب . نائلة نجيب الخزندار: الجودة في التعليم " مدخل للتميز "، الجامعة الإسلامية في لبنان الفترة من أكتوبرالى نوفمبر ٢٠٠٤

الرؤية الإستراتيجية: اعتبار أن كل شخص رائد للجودة وترجمتها إلى خطط --المنفعة والتعاون: تبادل التفاعل بين الجامعة والمجتمع .

--المبررات التي تدعو إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم العالي الملاحظ ان هناك تخلف كبير للجامعات العراقية مقارنة مع نظرائها من الجامعات التي توجد في شروط اقتصادية واجتماعية مقاربة أو مشابهة، ليس بسبب قصور مؤهلات أعضاء هيئة التدريس، فهم على قلتهم موجودون على شكل جزر معزولة او منعزلة، انما القصور هو القيادة الجامعية في المقام الأول التي بنت نفسها على أساس التغالب والتكالب، يليها التحزب الذي أنهى الروح المهنية الاكاديمية ثم كثرة الدخلاء على التعليم الذين حولوا العمل الأكاديمي عن مساره الصحيح ([1])

[1] . خضر عباس عطوان: لماذا لا توجد أي جامعة عراقية بين أول ... جامعة في العالم؟. مجلة آراء (دبي). عدد ٩ وكذلك، د خضر عباس عطوان: التعليم العالي في العراق بين معضلة التحزب والمهنية الأكاديمية .صحيفة الزمان. العدد ١٨. بتاريخ . 2005 --

طرحت عدة رؤى لتطوير التعليم العالي في العراق، وان الاستعداد لتطوير مؤسسات التعليم العالي لا يكتمل الا بتحديد الأبعاد المفقودة واستيفاء شروطها، ومنها الحريات الأكاديمية والتنظيم، والابتعاد عن الترابط مع الأيديولوجيات والسياسة،... وهذا ما يفرض على الأكاديميين معرفة الأسباب وراء ذلك التخلف، وفقا لتصنيفات ومعايير عالمية مقبولة .

ان الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم تتعرض للتغيير وذلك استجابة لموجة التغير التي تجتاح العالم بكل نظمه، علاوة على كون الاستجابة للتغيير يعد اهتماما بالمستقبل، ولعل محاولة تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي هي استجابة للعديد من التغييرات والتحديات والتي ويمكن إيجاز هذه المبررات على النحو التالي ([١]) تشكل مبررات لتطبيق الجودة الشاملة -:وفقا لأهم الدراسات التي رعتها مؤسسات أكاديمية كبرى، والتي قامت بتصنيف مكانة الجامعات عالميا، يلاحظ انه من بين أول ... جامعة محترمة أكاديميا وفقا لتلك الدراسات لا توجد أي جامعة عراقية ([٢])

- إذا كنا نعيش اليوم في عصر ملئ بالتغيرات المتسارعة فان الغد سيشهد تحولات علمية وتكنولوجية هائلة ستؤثر على المجتمع والأفراد، ومن المفترض أن يتأثر التعليم بتلك التغيرات التي حدثت والتي -ستحدث مستقبلا، كما ستتأثر بالطبع مدخلات التعليم، وبالتالي أصبح من المفترض

أ- تقوم مؤسسات التعليم الجامعي بإعداد أفراد يستطيعون بل يجيدون التعامل مع التكنولوجيا الحديثة،

---

[١] . محمد الربيعي: المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق-نظرة تقيمية للبحوث المنشورة www//:http alrubeail.com.

[٢] خضر عباس عطوان و م علي سلمان الصايل: التعليم العالي في العراق وكذلك انظر – خضر عباس عطوان: لماذا لا توجد أي جامعة عراقية بين أول جامعة في العالم؟ مرجع سابق

ب --إن التدفق الهائل في كم وكيف المعرفة وسرعة تولدها وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة يفرض على العملية التعليمية أن تصبح مستمرة، وأن تصبح حياة الفرد سلسلة من التعليم والتدريب لتجعله يتكيف ومتطلبات الحياة والعمل، وذلك لكون النظام التعليمي مهما كانت مدته لن يستطيع تزويد الفرد بالقدر الكافي من المقومات اللازمة للمستقبل، فالمتخرج من الجامعة سيعيش بعد تخرجه سنوات عدة بأفكار ومفاهيم لم تكن نتاج لغيره من الناس أثناء حياتهم الدراسية، وكأنه يعيش في عالم مجهول، كما أن التغير المعرفي قد زاد من صعوبة التنبؤ بالتغيير والاستعداد له، فنجد المؤسسات التعليمية تجد صعوبة بالغة في تحديد ما سوف يحتاج إليه الفرد على المستوى البعيد ولعل هذا يفرض على النظام التعليمي الاهتمام بالعنصر البشري الذي يتمتع بمستوى عال من المهارة والفعالية في شتى المجالات حتى يتسنى له التفاهم مع لغة العصر ومتابعة كل ما هو جديد من أفكار ومهارات وخبرات، ولعل ذلك هو المهمة الرئيسة للنظام التعليمي في المجتمع، إذ لا تتوافر مثل تلك الخبرات والتخصصات إلا من خلال مؤسسات تعليمية يتم التخطيط لها بشكل يتوافق مع الموارد كافة والإمكانات المتاحة في المجتمع

العلاقة بين المنتفعين من الخدمات التعليمية الجامعية وادارة الجودة الشاملة

هناك إجماع بين الباحثين والمفكرين الذين تناولوا موضوع الجودة على أن العميل أو المستفيد يعتبر المحور الأساسي لأنشطة الجودة، ويشمل ذلك المستفيد الداخلي المتعلمين من الطلبة والمستفيد الخارجي (سوق العمل)، فتحقيق رغبات المستفيدين يعتبر الأولوية الأولى في نشاطات الجودة الهادفة إلى التحسين المستمر والتطوير والذي يتحقق من خلال الاتصال بالمستفيدين للاطلاع عن كثب على حاجاتهم ورغباتهم والتعرف عليها، من أجل السعي نحو تقديم الخدمات التي تلبيها، حيث يعتبر التعرف على هذه الخدمات خطوة رئيسة يمكن من خلالها تحقيق الرضا والقبول لدى

المستفيدين. ونظرا لكون حاجات المستفيدين متغيرة، وبالتالي فإن الجودة لا تستند إلى استقرار واضح ([1]) .

في ضوء ذلك فإن فلسفة إدارة الجودة الشاملة تعبر عن أهداف وانما هي قابلة للتطوير والتجديد تحققها للمستفيدين بغية تحقيق رضاهم عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة لهم، ولذا فإن هذا الهدف ينبغي أن لا يكون هدفا محددا نحققه ثم ننساه، وانما ينبغي إدراك أن الجودة في مجملها تعبر عن هدف متغير، يشتمل على جملة من الأفكار على رأسها التميز والذي يعبر عن رغبات المستفيدين واحتياجاتهم وتوقعاتهم والتي يتم تقديمها على شكل تغذية راجعة تقدم للمؤسسة التعليمية (الجامعة) من أجل تحسين خدماتها بما يتناسب مع هذه الرغبات والتوقعات، مما يحتم بالتالي على المؤسسة ان تضع على سلم أولوياتها التوجه نحو المشاركة الفعالة لكل فرد في المؤسسة، مع السعي دوما نحو التحسين المستمر والتركيز على المفهوم الواسع للجودة من قبل العاملين والمستفيدين ([2])

من هنا فإن عملية التغيير في المؤسسة تأتي استجابة لتوجهات وتطلعات المستفيدين وهي من الظواهر الملازمة للوجود الإنساني، حيث تتطلب مقتضيات العصر والمتغيرات التي يشهدها إحداث تغييرات تمكن الأفراد من التكيف الإيجابي مع البيئة المحيطة، ولهذا فإن الأفراد المعنيين بالتغير ينبغي عليهم الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنهم من التوجه الصحيح نحو الهدف، والذي يشكل المستفيدون (طلبة وسوق عمل) المحصلة النهائية له في أي عملية تغيير، كما انه يشكل مفتاح

[1] . -خضير كاظم حمود : الجودة الشاملة وخدمة العملاء،عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع ٢٠١٢ ، ص ٧٧- ٨٠

[2] . للتفصيل انظر، المؤتمر التربوي الثالث: الجودة في التعليم العام كمدخل للتميز. مرجع سابق

النجاح أو الفشل للمؤسسة (الجامعة) القائمة على تقديم الخدمة للمستفيدين، لذلك اعتبر التوجه نحو حاجات ورغبات المستفيد أهم المؤشرات على نجاح مسيرة الجودة، وبالتالي فإن المستفيد يبني توقعاته على أساس المفاضلة، وعملية التنبؤ بحاجات ورغبات المستفيدين وتوقعاتهم تتطلب جهودا واعية ومدروسة وتقوم على استخدام أساليب ومصادر واقعية، تمد المؤسسة (اي الجامعة) بالمعلومات والبيانات الضرورية خصوصا وأن التركيز على المستفيد يتطلب تلبية رغباته والاستماع جيدا .ويتحدد المستفيدون من نظام الجودة ِ لملاحظاته واقتراحاته واعطائه هامشا من حرية المناقشة والحوار في الجامعة بالمستفيدين الداخليين وهم الطلاب، فيما يشمل المستفيدون الخارجيون أولياء الأمور والمجتمع وأصحاب الأعمال. والطلاب ينتظرون من الجامعة أن تمدهم بالقيم والمعلومات والمعارف والمهارات التي تؤهلهم لمواجهة المستقبل بما يحمل من تحديات وتطورات وتغييرات، أما أولياء أمورهم فهم يتطلعون إلى أن تقدم الجامعة تعليما أفضل لأبنائهم مع إتاحة فرص المشاركة لهم في تعليم أبنائهم، فيما يتطلع المجتمع إلى إعداد أفراد يكونوا فعالين ومنتجين ومؤثرين في مسيرة البناء والتنمية، اما سوق العمل فهو متغير ومع إدراك شرط الكفاءة والمؤهل .([1])

- لا ينتظر من الجامعة ان تقدم له تخصصات لم يعد يحتاجها ان العملية التعليمية مطالبة اليوم بدراسة ليس فلسفة المجتمع والأفكار التي يحملها فحسب وانما ملاحظة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التي يشهدها المجتمع العراقي

[1] . عبد اللطيف عبد الله العارفة وأحمد الله قران:معوقات تطبيق الجودة في التعليم، دراسة مقدمة للمؤتمر الرابع عشر الجودة في التعليم والمنعقد في القصيم في المملكة العربية السعودية في الفترة الواقعة ما بين-ربيع الثاني عام 1432 هـ. وكذلك، نخلة وهبة:جودة التربية من التأطير الفكري إلى التطبيق العملي، دراسة مقدمة للمؤتمر التربوي العشرين الذي نظمته وزارة التربية والتعليم في دولة البحرين في الفترة الواقعة ما بين . – . كانون الثاني – 2004

والعالمي، لان مخرجات الجامعة من خريجين أمامهم سوق عمل داخلي وخارجي، ومن ثم على الجامعة أن تمزج بين المنحى النفسي الذي يدعو إلى الاهتمام بحاجات الفرد وميوله واتجاهاته وبين المنحى النفعي الذي يدعو إلى التعليم من أجل الإعداد للحياة ومواجهة القضايا والمشكلات الاجتماعية، والإعداد لسوق العمل. بدلا من التركيز على الإجراءات سيصار في هكذا حالة التركيز على الأهداف والمخرجات . فالتقويم ليس أداء للعقاب انما هو أداء لتصحيح في حالات الجامعات التي لا يرجى تطورها، وأداء للدفع بالتطور نحو الأمام في الجامعات المتقدمة .

-المناهج وحاجات سوق العمل المعروف ان المؤسسة الجامعية تعرف عمليات عدة داخلية، منها- :([1])

- التعليم والتعلم للطلبة: بمعنى تربية وتنشئة أجيال جديدة،

-البحث والتطوير: تطوير المعرفة،

-خدمة مجتمع: حل المعضلات المجتمعية،

-الاستشارة: بمعنى تقديم الاستشارات على طرفي المعادلة الدولة والمجتمع .وفيما يتعلق بالعملية التعليمية، فانها ترتكز على برامج أكاديمية تعطى للطلبة المستفيدين بهدف تقديم واحد من مخرجات هذه المؤسسة. والبرنامج الأكاديمي له علاقة مع عناصر عدة وهي: الطالب، والمدرس، والمنهاج، وسوق العمل. وفيما يتعلق بالمنهاج، والذي يعد العنصر الأبرز في العملية التعليمية، فانه يتوجب على المؤسسة الجامعية مراعاة الآتي ([2])

[1] دليل ضمان الجودة والاعتمادية وفق معايير اتحاد الجامعات العربية. المرجع السابق.

[2] . نفس المرجع السابق

- ان يكون المنهج المعتمد في البرنامج الأكاديمي المتكامل ملائما لاحتياجات المجتمع، وملائما لسوق العمل، وملائما لمتطلبات التنمية المعرفية للطلبة، -

-ان يكون هناك ارتباط بين المنهج المعتمد في البرامج الأكاديمية وبين متطلبات الترخيص المهني، حيث ان الطالب سيتحول بعد البرنامج الأكاديمي إلى سوق العمل ويفترض به ان يكون قادرا على أداء وممارسة المهنة التي تخصص بها، -

-ينبغي ان يكون المنهج المعتمد في البرنامج الأكاديمي (المقررات وعدد الوحدات) ملائما لمتطلبات منح الدرجة العلمية، سواء كانت شهادة جامعية أولية أو درجة الماجستير أو شهادة الدكتوراه .ان جودة التعليم لا يتوقف على الطالب وحاجات سوق العمل، انما يعتمد كذلك على المناهج التي تعد الطالب للحياة العملية. وعلى مستوى جودة المناهج في حل المشكلات والتعاطي مع حاجات سوق العمل في ضوء المعايير العالمية فانه ينبغي توخي تحقيق الآتي ([1])

- اكتساب الطالب المستفيد معارف ومهارات أساسية، تعينه لمتابعة حياته العملية، ولمتابعة دراسته المستقبلية

-اكتساب معرفة ضرورية لفهم أنظمة معرفية أخرى مثل العلوم والتكنولوجيا-

-- تنمية التفكير المنطقي وأمثلتها: اكتساب القدرة على التفكير الاستقرائي، والتعميم، وملاحظة الأنماط،

- اكتساب القدرة على التفكير الاستنتاج اكتساب القدرة على استعمال أساليب التحليل المختلفة-

[1] . -للتفصيل انظر مثلا، مصطفى السايح محمد: الجودة -جودة التعليم – إدارة الجودة الشاملة (رؤية حول المفهوم والأهمية)www.sea.edu.eg/9.doc: .

- اكتساب الدقة في التفكير

.- تنمية القدرة على حل المشكلات- وأمثلتها: اكتساب أسلوب معالجة المشكلات بصورة عامة، بما في ذلك أسلوب التجريب، والملاحظة العملية، وعمل التخمينات أو الفرضياتi]تنمية القدرة على حل المشاكل، والمشكلات غير الروتينية اكتساب مهارة التقدير، واكتساب الحيادية والموضوعية في تقدير الأحكام، واكتساب إستراتيجيات متنوعة لحل المشكلات تنمية التفكير الإبداعي، من خلال أنشطة غير مألوفة، وصياغة مشكلات من أوضاع واقعية، والتعبير عنها ان أمكن بنماذج رياضية. .

- تنمية قيم واتجاهات إيجابية- وأمثلتها: اكتساب الثقة بالنفس، وتطوير اتجاهات إيجابية تذوق القضايا الجمالية في العلم، مثل الاستدلال اكتساب قيم واتجاهات إيجابية مثل استقلالية التفكير، وعدم التسرع، والمثابرة، والمبادرة للبحث وتثمين الإجابة الصحيحة وتحقيق الذات ، تثمين دور العلم في التقدم العملي، والتطور الاجتماعي، واتخاذ القرارات في الحياة .ولكن، من خلال الملاحظة، وهي احد أساليب البحث المعتمدة، ان هناك ضعف عام لمهارات التحليل ليس لطلبة مرحلة البكالوريوس فحسب، بل لطلبة الدراسات العليا في هذا المجال. والتحليل يتطلب امتلاك القائم عليه لإمكانية ملاحظة كافة المتغيرات المؤثرة في ظاهرة ما، وقياس مدى تأثيرها، لكل متغير على انفراد. وبدلا من تعليم مهارة التحليل يجري التركيز على التلقين والمستلات الجاهزة باعتبارها وسيلة للدفع بالضرر عن التماس العلم وبالتالي المواجهة مع الواقع بضغوطاته. ثم لنأت إلى مرحلة الماجستير، فكم رسالة أنجزت وجرى تقديم المعضلة على هدف الرسالة؟

- لقد وضعت معايير عالمية التي تربط المدى الذي يمكن فيه للمنهاج أن ينمي قدرة الطالب على تحديد مشكلاته وحلها، والحساسية للمشكلات المرتبطة بالتخصص المهني المعين وذات التأثيرات الاجتماعية التي تجابه المتخصص، والفهم وحسن التقدير

لخصائص المهنة وممارستها، والمقدرة على الاحتفاظ بالمهارة المهنية والتفوق في مجال التخصص من خلال التعليم المستمر مدى الحياة. ويتم تحقيق هذه الأغراض من خلال التدريبات والعمل الذي يتضمنه المقرر الدراسي. وهنا لدينا خمسة مجالات، يمكن ان تكون الخطوط الرئيسة لمعايير التعلم :

- الجامعة الفعالة الصديقة للمتعلم: اعتبار أن الجامعة وحدة متكاملة لتحقيق الجودة الشاملة في العملية التعليمية لتحقيق الأهداف المنشودة –

-الموارد البشرية: تحديد معايير شاملة لأداء كل من يشارك في العملية التعليمية داخل الجامعة --الإدارة المتميزة: : الاهتمام بالمستويات المختلفة للإدارة الجامعية بدءا برؤساء الأقسام ومرورا بعمداء -الكليات وانتهاء برؤساء الجامعات –

-المشاركة المجتمعية: الاهتمام بتحديد مستويات معيارية للمشاركة بين الجامعة والمجتمع؛ وتناول إسهام الجامعة في المجتمع ودعم المجتمع للجامعة

-**المنهج الدراسي ونواتج التعلم**: حيث يتناول المتعلم وما يكتسبه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم عبر المنهاج بجميع عناصره .إن معايير الجودة هي خطوط مرشدة لجودة المحتوى التعليمي، فهي تساعد الحصول على توقعات عالية الجودة للمخرجات التعليمية من خلال ذلك المحتوى، وذلك بوضع أهداف معرفية يمكن أن تصل إلى الطالب في مراحل معينة، وتكون هي السبيل إلى جودة التعليم الجامعي، كما أنها يمكن أن تقدم الأساس لبناء المنهج، لأنها ناهيك عن اعتبارها أدوات مرشدة للمدرس في جمع المادة التعليمية الخام وتصميم المنهج والارتقاء بجودة العملية التعليمية، تتخذ كدليل عمل للمدرس والقيادات الجامعية في تحسين العملية التعليمية داخل الجامعة-- .

إدارة الجودة وادارة التعليم العالي

مما لا غبار عليه هو أهمية التعليم العالي سواء كان التدريس أو البحث العلمي أو الاستشارة، في تنظيم المعرفة الإنسانية. وهنا نتساءل: ما المسائل التي يتعامل معها التعليم العالي؟ وكيف يدار؟ وكيف تضمن جودته، بحيث يبقى عنصرا فاعلا؟ ان الصياغات المنهجية التي يمكن الوصول إليها فيما يتعلق بالمسائل التي يتعامل معها التعليم العالي، هي الآتي:

-: تطوير المهارات والقدرات، وأبرزها: مهارة التفكير، ومهارة التعاطي مع المشكلات، ومهارة إدراك وتوليد البدائل

-خدمة المجتمع، سواء تعلقت بالبحث العلمي، أو بإعادة توجيه التخصصات والمناهج التي تدرس لتلبية حاجات سوق العمل، أو بالأفكار والأطروحات الحضارية، -

-البحث في المعوقات المجتمعية واكتشاف الحلول/ حلول التي تتعامل مع (الوقت/ الجهد/ المال) وأبرزها: تكنولوجيا المعلومات، الحكومة الالكترونية... ومضاعفة أو توليد المعرفة، وهذا الأمر يتعلق بـ: الوراثة،الاستنساخ، بحوث الخلايا ...واستنادا لما سبق فان الغاية من العملية التعليمية ليس مجرد حفظ المعلومات واجترارها فحسب، لأن تكنولوجيا المعلومات كفيلة بتوفير ذلك، وانما تدور حول مهارات المعرفة العلمية في طرائق الدراسة والبحث والفهم والتساؤل والتنظيم والتفسير، ويعني ذلك التوظيف للعمليات العقلية من التصنيف، والتبويب والتحليل والمقارنة، والتجريب، والتأمل والنقد... واكتساح روح المغامرة واحتمال التجربة والخطأ، وحل المشكلات وتصميم البدائل، وانتهاءا بإبداع أشكال وصور جديدة مغايرة للصور القائمة أو التنبؤ بنتائج متوقعة تحسبا للمجهول، واستخراج قوانين جديدة، أو تقنيات علمية جديدة بمعنى إيجاد

رابط بين التعليم والمعرفة الإنسانية ([1])، وهذا ما سيدفعنا إلى التماس مع موضوعات عدة، لعل من أهمها موضوعان:

الأول: إدارة التعليم العالي: التخطيط والتنظيم والتوجيه، على مستوى الجامعات والكليات والأقسام،

والثاني:الجودة في المنتج (الطالب والبحث والاستشارة)

إدارة موارد التعليم العالي: التخطيط والتنظيم والتوجيه: وهذا يتطلب تحليل ثلاثة مواضيع فرعية: الإدارات المشرفة أو التي تقود عملية التعليم من حيث معايير اختيارها/ تفهمها للعملية التعليمية ككل... السياسات المتبعة في التعليم العالي (إدارة الموارد المتاحة، تحديد الأولويات في خطط التعليم العالي)، اذ إن عنصر الإدارة يتعلق بقدرات التخطيط، التنظيم، التوجيه. التعامل مع مخرجات التعليم العالي. والتخطيط يستدعي الأخذ بنظر الاعتبار ثلاثة أنشطة رئيسة، مكملة لبعضها البعض :

الأول،الحاجات المجتمعية وأولوياتها،

الثاني، توفير الإمكانات المؤهلة للتعليم، والقابلة للاستخدام والعمل البشرية منها، والإدارية، والمادية،

والثالث، توفير المعلومات اللازمة.

وهنا يقع على القيادات :المدرس، المناهج، الطالب، سوق العمل، الجامعية مسئولية التخطيط وادارة كل موارد التعليم المتاحة الموارد المالية،... فهذا يساعد المؤسسات

[1] . حامد عمار:نحو تعليم المستقبل. مجلة العربي (الكويت). ٢٠٠٥ . كانون الثاني . – . (. . ...
–22انظر،د خضر عباس عطوان و د صالح الطائي: المؤسسات الأبحاث السياسية في الجامعات العراقية والبحث العلمي .مجلة المستقبل. مركز العراق للأبحاث. عدد آذار ...

التعليمية الجامعية على دخول سوق المنافسة، الدولية وليست المحلية فحسب. فالطالب كما يتوقع مستقبلا سوف يتجه إلى اختيار الجامعة التي تضمن له مستوى تعليمي (من حيث المهارات والسمعة) عال، يساعده على دخول سوق العمل. والملاحظ على جامعاتنا)مع الأسف ان هناك هدر عام في موارد العملية التعليمية ([1])-:

- فهناك هدر في سنوات التعليم للطلبة، بحيث يتخرج الطلبة وتحديدا في العلوم السلوكية وهم غير مؤهلين علميا، -

-هناك هدر عام في وقت أعضاء هيئة التدريس، الذين يجبرون على الحضور من غير مسبب مقنع أو تهيئة لأجواء مناسبة،

-غابت الروح الأكاديمية وحلت محلها البيروقراطية الجامدة، والمجاملات الشخصية في التكليف وفي توزيع الامتيازات، ...وأسباب كل ذلك، هو في انعدام الكفاية العلمية، ووجود الدخلاء على العملية التعليمية المتقصدين للدخل أكثر منه للعلم، وانعدام الرقابة، بفعل تفشي المحسوبية والمحاصصة في التعيينات، وتشكيل بعض أعضاء هيئة التدريس لمجموعات مصالح انتهازية تستأثر بالامتيازات لصالحها، بغض النظر عن النتائج الكلية والنهائية والتي انتهت إلى وضع الكفاءات في جزر معزولة أو منعزلة

.اما الموضوع الثاني **فهو ضمان الجودة في الإنتاجية**، وهذا الأمر متعلق بثلاث قضايا مترابطة: على صعيد جدوى الاستثمار في حقول التعليم وهي مجالات بعيدة المدى، وجدوى تطوير المهارات البشرية في الخيارات والبدائل وحل المشكلات المجتمعية،... والقيمة الفعلية للمنهاج سواء كان كمواد كلية أو كمواد منفردة أو كمفردات جزئية. وهنا يبرز لدينا معضلة فرعية، فلقد قامت اغلب الجامعات والكليات

[1] . انظر،د خضر عباس عطوان و د صالح الطائي: المؤسسات الأبحاث السياسية في الجامعات العراقية والبحث العلمي .مجلة المستقبل. مركز العراق للأبحاث. عدد آذارمرجع سبق ذكره

بإنشاء وحدات خاصة لتقييم الأداء الجامعي، الا انه استخدم ليس لمعالجة السلبيات، بقدر ما استخدم كوسيلة للثواب والعقاب. كما أنشأت وحدات لتقييم الجودة، وانتهت إلى ذات سابقتها، حيث اعتبرت وسيلة تبرر بتقاريرها وآراءها ان الجامعة جيدة. فلا احد يريد الاعتراف بالخلل، وهو تولي غير الكفء لمسئولية غير قادر على إدارتها بنزاهة، ووجود مجال للعلاقات الشخصية ان تلعب دورها في تقرير التعليم، وسيطرة الدعائية ولغة الأرقام الفضفاضة، وعدم وجود فسحة للحريات الأكاديمية: فالمدرس يخشى ان يتقاطع يخشى على نفسه وراتبه من الطالب ومن إدارة كليته وادارة جامعته ومن مجتمع رأيه أو ان يطرح رأي لا يوافق هذه المستويات الأربع .ان اغلب الباحثين والمقيمين انتهوا إلى وجود أربعة شروط للقيام بالاعتمادية، وبيان جودة الخدمات الجامعية، وهذه الشروط هي([1]):

- توافر رسالة للمؤسسة الجامعية يليق بمستواها كمؤسسة تعليم عالي، وأن تكون لديها أهداف تعليمية أو بحثية تتفق مع رسالتها –

- امتلاك المصادر والموارد المناسبة لتحقيق الرسالة والأهداف التعليمية أو البحثية -- توافر نظام معلومات وتوثيق يبين أن المؤسسة تحقق أهدافها –

- بيان مقدرتها على أنها ستستمر في تحقيق رسالتها وأهدافها .هل الجامعات العراقية اليوم قادرة على تحقيق تلك الشروط للقيام بالاعتمادية، أو بيان مدى جودتها بالقياس إلى الجامعات العالمية؟

-الواقع الراهن للتعليم العالي

[1] انظر،د خضر عباس عطوان و د صالح الطائي: المؤسسات الأبحاث السياسية في الجامعات العراقية والبحث العلمي .مرجع سابق

لقد عرف المجتمع العراقي خلال العقود السابقة تحولات بنيوية، تباين تأثيرها حدة وعمقا، طالت أسس ومقومات ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عامة. ولم يكن التعليم بعيدا عن هذه التحولات، الا ان ما يهمنا ان التعليم اليوم بات يواجه بمعضلات عدة، تدور حول الجوانب المالية والسياسية والإدارية والمناهج والتدريسي ذاته. وواحدة من اكبر التحديات التي تواجه التدريسي هي تلك المتعلقة بالحريات الأكاديمية الممنوحة أو التي يستشعر بها التدريسي وتحديدا في العلوم السلوكية. وما يمكن قوله هنا، هو ان الحرية الأكاديمية سواء في علاقة التدريسي بالمادة والمنهج المكلف به، أو بالطالب (الذي أصبح قوة بفعل التحزب المجتمعي الذي فرضته العملية السياسية)، أو بالمؤسسة التي يعمل بها، أو بالمجتمع الذي يعيش فيه، فكل هذه المستويات سلبية لا تعطي للتدريسي ولا للعملية التعليمية انطلاقة للإبداع([1]) ولا يعاني التعليم الجامعي في العراق من معضلة الافتقار إلى الحرية الأكاديمية، والتي تعززت بفعل إسناد الأمر لغير أهله في القيادات الجامعية، انما برزت معضلات مادية وسياسية واقتصادية فرضت نفسها على العملية التعليمية وعلى أداء الجامعات، وهذه المعضلات يمكن إجمالها بالآتي ([2])

[1] -خضر عباس عطوان و م علي سلمان الصايل: التعلىم العالي في العراق... مرجع سابق

[2] انظر،د خضر عباس عطوان و د صالح الطائي: مؤسسات الأبحاث السياسية... مرجع سابق. وكذلك، د خضر عباس عطوان: تدريس العلوم السياسية في العراق: نظرة نقدية بين العلم والمهنة والواقع المعاش. مؤتمر كلية العلـــوم الـــسياسية -جامعة بغداد (حاضر ومستقبل تدريس العلوم السياسية في العراق)

--:الإشكاليات المادية والسياسية والإدارية التي يتعامل معها التدريسي وهي إشكاليات تتعلق بالموارد والإدارة واستجابات المجتمع لنوع ومخرجات التعليم. ويمكن تقسيم هذه المشاكل إلى الآتي([1]) :

المشاكل المتعلقة بالتعليم في العلوم السلوكية: وابرز مظاهرها هي :

إشكالية التفكير، والجدوى فيما فلا يزال مستوى القدرة على يجري تعليمه والجدوى فيما يكتب وينشر، واشكالية قياس الأداء أو الأثر، إدخال التحليل الرياضي في القياس ضعيفا في المؤسسات الجامعية العراقية المعنية بالعلوم السلوكية .والأخطر منه ان الدولة والقوى السياسية ذاتها لا تحترم هذه العلوم، فالتكليف لا يخضع للاختصاص ولا يراعيه. والنتائج يجري تجاوزها في الغالب، طالما ان المسألة نسبية .ويلحظ، بشكل عام، ان ابرز المعضلات التي تواجه تعليم العلوم السلوكية في الجامعات العراقية، والتي لا تزال قائمة، هي المتعلقة بمسالتين- :

- المشكلات المتعلقة بعدم وجود سياسة تعليمية واضحة في التعليم العالي، حيث عدم قدرة مؤسسات التعليم على تكييف مناهجها ومحتويات التعليم فيها بما يتوافق واحتياجات سوق العمل،

-المشكلات الخاصة المتعلقة بالباحثين وبمناهج البحث العلمي، حيث عدم توافر الشروط الملائمة للبحث، العلمية، أو المادية، أو على صعيد الحرية الأكاديمية-. .

- فقدان الفكر المهني في حياة القوى السياسية المختلفة: ومظاهر هذه المشكلة يمكن تلمسها من خلال :التعرض لحياة التدريسيين، والتخوف من طرح الرأي أو حتى من

[1] – انظر، د خضر عباس عطوان: التحزب والمهنية يحكمان التعليم في العراق. صحيفة الزمان. العدد 69 التاريخ 2010

تقديم النصح والاستشارة الصائبة، فضلا عن عدم احترام القوى السياسية للتنظير الأكاديمي. ويرافق كل ذلك إشكالية نظرة المجتمع للمدرس والتي باتت نظرة سلبية كون مخرجات التعليم التي يتعامل معها المجتمع باتت في العموم فيها رداءة واضحة. إن القدرة على التعبير والبحث بحرية، وهي في الغالب تخص العلوم السلوكية، شبه معدومة، واذا ما توافرت في المجالات غير الحساسة - فالكلمات مقننة، وسبب ذلك ان الظرف الأمني والسياسي غير المستقر في العراق، والذي تفاقم بعد إحداث التغيير السياسي في نيسان ،وبات هذا الظرف يحمل التعليم الأعباء السياسية، والاعتقادات الدينية والأفكار الاجتماعية بشكل مضخم، على نحو فرغت العلوم السلوكية من محتواها؛ وتحديدا تحت طائل تحزب اغلب القيادات الجامعية وابتعاد التعليم عن المهنية الأكاديمية في تسيير عمله.

-. **الإشكاليات القانونية والإدارية**:وابرز المظاهر هنا هي الآتي:

الترقية العلمية والترقية الوظيفية، توافر الإمكانات المالية والمادية، والتخصص. إن الغاية من إنشاء الأقسام العلمية هو إنشاء وحدات مختصة لتطوير المعرفة والمساهمة في حل مشكلات مجتمعية. الا أنها قد عانت من الافتقار إلى الصلاحيات والإمكانات المتاحة لتسهيل قدرة الأقسام على ممارسة استقلالها، وهذا ما يلاحظ في:

- :عدم توافر استقلال أكاديمي ملائم، بمعنى عدم توافر صلاحيات اختيار النظام والبرنامج، والمناهج والتدريسيين، وما يتفرع عن ذلك من عدم توافر حرية على ما يقال أو ينشر أو يعبر عنه من آراء أكاديمية. فكل ذلك خاضع لضغوط عدم توافر ضمانات كافية للتدريسي من التهديد بالفصل أو الطرد أو العقوبة. أو حتى الاعتقال أو القتل، من قبل البعض

- .وكذلك، عدم توافر استقلال إداري ملائم، ومعناه حرية الأقسام في اتخاذ القرارات الداخلة في نطاقها، وفي تصريف شؤونها. وفي وضع الأنظمة واللوائح والهياكل التنظيمية التي تنظم بها عملها، الا إن ما يلاحظ أن هناك مشاكل سابقة على ذلك الا وهي اختيار القيادات الإدارية للأقسام من بين أناس ليس لهم اهتمام كاف، بل جاء الأمر وفقا لاعتبارات الترضية الضيقة، أو وفقا للتغالب والتكالب بحثا عن المنافع التي يوفرها المنصب من الباطن)الفساد العلمي)، أو سدا لوجاهة مفقودة .وكان من ابرز المخرجات للمشاكل أعلاه، والتي ضربت جودة التعليم الجامعي في العراق بالصميم، هو الآتي :

- أصبح التعليم الجامعي، وفي العلوم السلوكية تحديدا مجرد ديكورات تتباهى المؤسسات الرسمية بوجودها، -أصبحت الأقسام عبارة عن جزر مستقلة بعضها عن البعض الآخر، كلا منها خاضع لمحاصصة منافع أو لمحاصصة فئوية،

- عدم اهتمام جدي بتطوير التعليم، وتحديدا العلوم السلوكية، -يوجد عجز في تغطية الخدمات الإدارية، نتيجة الاتجاه نحو فرض الأمية على القوى البشرية (حيث لا يتواءم توزيع القوى البشرية مع الاختصاص الذي أنفقت عليه الدولة)، وأحيانا يجري توزيع القوى البشرية وفقا للترضيات على نحو يسيء لها،

-عدم المنطقية في توزيع أعباء التعليم (تعليم، إشراف، مناقشات، ترشيحات لدورات تطويرية،...) بين أعضاء هيئة التدريس، فالبعض يستأثر بكل ما من شانه ان يدر مغنما بغض النظر عن الفائدة العلمية في عمله والتي يقيسها مخرج التعليم الرديء خلال المراحل السابقة،

-عدم وجود تخطيط، سواء لنوع الأقسام والتخصصات، أو للحاجة المجتمعية ولسوق العمل الفعلي لحملة الشهادات ضمن المديات القصير والمتوسط والبعيد، فالعمل اقرب للعشوائي منه إلى التخطيط، وهو قائم على ملئ الفراغات والقدرة الاستيعابية والتقليد،

-أدت السياسات العلمية إلى جعل الشهادات العليا، وفي العلوم السلوكية تحديدا، مجرد محطات للحصول على الألقاب العلمية أو المرتبات، أو وظيفة أفضل في مؤسسات الدولة الأخرى، وبالتالي عدم الجدية في التعامل معها– .

-إشكاليات تتعلق بالتدريسي

نفسه وابرز مظاهر هذه المشكلة هي الآتي:

-اقتصادية، ونظرا لكون الحكومة لم تلتفت إلى وضع حد أدنى للفقر ولمتطلبات المعيشة عند وضع الأجور، فبات اغلب التدريسيين منشغل اغلب الوقت بمسائل تهيئة مستلزمات الحد الأدنى من العيش الكريم. وللخلل السابق، فلا زالت نظرة اغلب التدريسيين إلى وظائفهم نظرة سطحية تتعلق باعتبار الشهادة مصدر الوظيفة وكسب المال وليس حافزا للعمل. ويترابط مع أعلاه مشكلة القدرة على التكيف مع القصور في الخدمات التي تقدمها الحكومة، وأهمها قصور متطلبات الحياة اليومية (توافر الخدمات من كهرباء، ماء، امن، أسواق، خدمات صحية...)، والتي تجعل الحياة على التدريسي صعبة ومكلفة، ولا يستطيع تنسيق وقته العلمي بسببها. .

- سياسية، فالتدريسي كائن اجتماعي يعيش وسط بيئة سياسية، ويتأثر بها قبل غيره، كونه متعلم .وهذا يفرض عليه التعايش مع أزمة الولاءات الحزبية، والطائفية، والقومية، وسيادة التوجهات السياسية، والركض وراء المغريات مثل التحزب، وبالتالي تفقد الحرية الأكاديمية لمضمونها، -

- شخصية، وأهمها: النظر للشهادة باعتبارها مصدر الوظيفة، وفقدان العمل والالتزام لجدواهما، ووجود ضعف عام في مجال القدرة على التحليل والاستنتاج بين أجيال المدرسين الجدد، وهذا الأمر ناجم عن هشاشة النظام التعليمي في الكليات المعتمد على التلقين وليس التحليل، ودراسة جوانب نظرية ٍ فحسب وليس تطبيقية، فهو خلل تراكمي. واجمالا يمكن ملاحظة القصور في السياسات التعليمية من خلال قياس المستوى العام لطلبة الصفوف المنتهية، وقياس المستوى العام لطلبة الدراسات العليا، ...وجاء هذا الأمر تراكميا تحت طائل أسباب أهمها: عدم ايلاء المسئولين الاهتمام، لعدم الرغبة بالاطلاع، أو عدم القدرة على تطوير التعليم العالي، وهناك اتجاه متزايد من القائمين على العلوم السلوكية تحديدا، تحت طائل السبب أعلاه، إلى كون اختصاصهم لا يعدوا كونه وسيلة للاسترزاق .وأخيرا، اتجاه التدريسيين وتحديدا القيادات المعنية بالأقسام والكليات والجامعات إلى تكوين مجتمعات منغلقة على ذاتها، يتواطأ أفراد كل منها فيما بينهم لتحقيق مصالح كل منها واجتناب المساءلة .ونخلص مما تقدم، ان التعليم والجامعة قد فقدا مصداقيتهما، وحظوتهما اللتين كانتا لهما في المجتمع سابقا، ونقصد بذلك وجود أزمة قيمية فعلية عندما يتعلق الأمر بالعلوم السلوكية. وفقدان الاهتمام، سواء عند الطلبة :مرجعه أسباب عدة، أهمها ([1]) .

- غياب واضح للمعايير الموضوعية والعقلانية والكفاءة في تسيير العملية التعليمية (مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها .

- التركيز القوي على عوامل أخرى مثل المال والمحاباة في التعامل مع العملية التعليمية، -هناك ضعف عام في مستويات أعضاء هيئة التدريس، ضاعف من أثره عزل أو انعزال الكفاءات تحت تأثير الواقع السياسي الذي يعيشه المجتمع والتعليم،

[1] . العياش عنصر:أزمة أم غياب علم الاجتماع. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص ص ٧٨- ٩٩

-والذي ضاعف من اثر الأسباب في أعلاه هو ضحالة عامة في فكر وسلوكيات بعض القيادات الجامعية، حيث جعلوا التعليم عبارة عن عملية إدارية،

-ولقد أدى تراكم الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى اعتماد اغلب أعضاء هيئة التدريس لأساليب تعليم تقليدية قائمة على السرد والتلقين ورفض الحوار، وبالتالي تكوين إنسان مشوه وفقير في فكره وسلوكه

- .نحو إستراتيجية تعليمية لإدارة الجودة الشاملة

مما تقدم نصل إلى نتيجة ان الجامعات في العراق تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية، اغلبها تراكمية علاوة على تحديات العولمة وما يصاحبها من تطور متسارع في تقانات المعلومات وتقانات الاتصالا التي أحدثت تأثيرا كبيرا في سياقات وآليات العمل الجامعي وأنماطه المختلفة، في الدراسات الأولية، أو الدراسات العليا، الماجستير والدكتوراه، وأوجدت أسواقا جديدة وغيرت من الأسواق القديمة، وبالتالي باتت تفرض على الجامعات إعادة النظر .بمخرجاتها ان كانت تريد البقاء في ساحة المنافسة([1]) ، وهذا الامر بات يفرض علينا النظر الى منظومة التعليم الجامعية بمنظار فاحص ودقيق، كونها تشكل عنصرا أساسيا من عناصر نهضة البلد وتقدمه، وعاملا من عوامل الرقي لما تقوم به من دور فعال ومؤثر في تطور الحياة الثقافية الشاملة للبلد بأبعادها المختلفة. فضلا عن دورها الأساسي في إنتاج المعرفة المتخصصة، والسعي نحو تطوير وتعميق هذه المعرفة، التي يفترض منها التطوير في كافة مناحي الحياة للمجتمع . ([2]) وبما اننا نعيش في عالم يتسم بالثورة المعلوماتية،

---

[1] *خضر عباس عطوان: التعليم والدراسات المستقبلية. صحيفة الزمان.* مرجع سبق ذكره

[2] -*خضر عباس عطوان: التعليم والدراسات المستقبلية. نفس المرجع .-*

والتحول نحو مجتمع المعرفة. لابد للجامعات العراقية ان تعمل وفق إستراتيجية واضحة المعالم، للمساهمة في بناء مجتمع معرفي، لما تتوفر فيها من مقومات النهوض بالمجتمع علميا وفكريا وفي الجوانب المختلفة للحياة([1]) ولما كانت الجامعة كنظام لها مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها، لابد من التساؤل: هل ان نظام التعليم الجامعي الحالي يستخدم إستراتيجية واضحة المعالم لإدارة الجودة الشاملة، بدأ بمدخلاتها ومرورا بعملياتها وانتهاء بمخرجاتها؟ فإذا كان الأمر كذلك في جامعاتنا، فلماذا لا نزال نجتر المناهج القديمة وعدم القدرة على إحداث تغييرات جذرية في المناهج على مختلف الصعد ثم لماذا لم نستطيع تكوين الكادر المؤهل ذات خصائص معرفية ومهارية وسلوكية تجعل منه عنصرا يتميز بالقدرة على الإبداع في مجال تخصصه؟ ولماذا لا يزال نظام إدارة المؤسسة الجامعية يدار بأسلوب الفرد، وعدم إشراك المجموع ببرامج الجودة والاستماع إلى آرائهم كونه يشكل جزأً مهما من مدخلات النظام ثم هل استطاعت الجامعات العراقية من تغيير طريقة التدريس من أسلوب التلقين إلى أسلوب الاعتماد على الذات وتنمية القدر المهار للطالب ومساعدته وتوجيهه بشكل ينمي لديه المهارة الذاتية في البحث ومواصلة التطور الحاصل في مجال تخصصه، وجعله محور العملية التعليمية بدلا من ان يكون الأستاذ هو المحور؟ واين مخرجات التعليم العالي من الواقع العراق؟

[1] . جلال النعيمي:نحو إستراتيجية لإدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية. الأكاديمية العربية في الدنمارك http://www.ao وكذلك ارجع الى خضر عباس عطوان: *التعليم والدراسات المستقبية. صحيفة الزمان*.مرجع سابق

وتأسيسا على ما أوردناه وبشكل مختصر، تأتي ضرورة وأهمية إستراتيجية إدارة الجودة الشاملة ([1])من خلال إتباع آليات عدة والعمل على تطبيقها بالشكل الذي يضمن مشاركة جميع العملية التعليمية في جامعاتنا. والآليات التي يمكن التعاطي معها تشمل المستويات الآتية ([2])

-:**على مستوى الوزارة:** ان تعطي للجامعة فسحة استقلال مناسبة عندما تكون البيئة ملائمة لذلك. بمعنى انحسار موجة تسييس الجامعات (المدرس/ الطالب/ المنهج)، أو بالأحرى الضغوط التي تتعرض لها الجامعات للدخول في اللعبة السياسية،

-**على مستوى الجامعات**: تطبيق جدي لنظام إدارة الجودة الشاملة- من اجل النهوض بمستويات الأداء بشكل فاعل وكفؤ والعمل على تحسينها وتطويرها بما يخدم مصلحة الجامعة وتحقيق أهدافها .فمن شان ذلك تحقيق جودة للجامعة، حيث سيجري تتبع مدخلات النظام الجامعي المتمثلة، بالطالب، المنهج، الأستاذ مستلزمات العملية التعليمية، المستلزمات المادية، متطلبات سوق العمل، الخ. ثم تأتي العمليات وما تتضمنه من سياسات وبرامج ومحاضرات واختبارات وأبحاث وتأليف ونشر ومؤتمرات وندوات، كل هذا يقود إلى مخرجات جامعية تتمثل بالكادر الخريج المؤمل ان يكون مؤهلا علميا وفكريا وموائما لاحتياجات السوق والمجتمع.

-. **وعلى صعيد الكلية:** تقع المسئولية الأعظم بوصفها إحدى أكثر الجهات الرقابية على إساءة استعمال الصلاحيات من قبل القيادات الدنيا فيها (أي الأقسام). وعليها ان تضع

[1] . -قارن مع، صالحي صالح وزوالي موسى: دور الجامعة والبحث العلمي في تنمية بلدان المغرب العربي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ ، ص ص ٨٧ -٩٤

[2] . خضر عباس عطوان: تدريس العلوم السياسية في العراق: نظرة نقدية بين العلم والمهنة والواقع المعاش. مرجع سابق. وكذلك، أ خضر عباس عطوان و م علي سلمان الصايل: التعليم العالي في العراق... مرجع سابق

معايير تقويمية للعملية التعليمية تشمل المدخلات الرئيسة للعملية منها على سبيل الذكر لا الحصر، المقررات التعليمية من حيث الشمولية في تغطية الموضوعات الرئيسة، ومدى تناسبها مع حاجات تطوير قدرات لطلبة :ومدى ارتباط المقررات بالواقع العملي للبيئة التي تتواجد فيها الجامعة. ناهيك عن مدى شمول المقرر المعارف الأساسية، وتلبيته لمطلب إعداد الطالب المستفيد لسوق العمل (بوصفه البيئة النهائية له). ثم ان هناك مسألة في غاية الأهمية يجب التركيز عليها في ظل التطورات الحالية لعصر العولمة ألا وهي إمكانية الكلية في إعداد وتهيئة الطلبة لعصر العولمة من خلال برامج لغوية لتعلم لغات أساسية عالمية على الأقل اللغة الإنكليزية، أو لغة واحدة من اللغات العالمية الأساسية .

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

نظرا للمعضلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في العراق، وابتعاده عن الجودة التي يتطلبها أي تعليم سوي في العالم، فمن غير المنتظر ان يؤدي التعليم (مخرجاته) أي دور ايجابي منشود في خدمة المجتمع العراقي ان بقي على حاله، بل قد يثير أو يساعد على إثارة معضلات جديدة نظرا لارتباطه بعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية سلبية. وهذا ما يدعو إلى وقفة جدية من اجل إحداث تغيير في النظام التعليمي ككل .ولقد توصل البحث إلى المقترحات الآتية:

- ضرورة تشكيل لجنة وزارية ولجنة برلمانية للإشراف على مهمة تطوير جودة التعليم وفقا للمعايير العالمية، باعتبار ذلك هدفا وطنيا،

- إنشاء مركز أكاديمي متخصص يكون حلقة وصل بين البرلمان والوزارة والجامعات وبين أسواق العمل المختلفة التي تتقبل مخرجات التعليم المادية والفكرية، يعمل على صياغة مسودات التشريعات والقوانين والأنظمة، وتقديم استشارات للجامعات، والتأهيل

الأكاديمي، ورصد تطبيق معايير الجودة، ورؤية متطلبات السوق،... بدلا من ترك كل جامعة لتقول أنها تطبق معايير الجودة بكل ما يحمله ذلك من احتمالات إعطاء رأي خاطئ أو تزييف للواقع، -

- الفصل بين الجامعات علميا بمعنى استقلالية الجامعات، فاليوم لا يوجد سوى نمطين من الجامعات: أهلية تتوخى الربح المادي، وحكومية كلها تحمل نفس التوجهات أو مقاربة، فهي جامعات وزارة، في حين الحكمة هي في وجود وزارة للجامعات بقصد التنسيق وتعزيز التعاون. وان تحدد الجامعات رسالتها بشكل صريح .وبقصد وضع اللبنات الأساسية لاستقلال الجامعة، مثلا، يمكن للجامعات العراقية ان تطور نظاما يمكنها من التفاعل والتواصل مع الأساتذة المغتربين، والأساتذة الذين أجبرتهم متطلبات واشتراطات العمل الإداري على التقاعد. مثلا وضع مقعد استشاري في مجالس الجامعة والكليات لأولئك الأساتذة الأجلاء، ووضع الضوابط حتى لا تتحول المسألة إلى مجرد ديكور أو يساء استغلالها على غرار تجارب سابقة. والاهم من كل ذلك ان تطور الجامعة نظام لقبول الطلبة يركز على الرغبة والمعدل، وعدم ترك الأمر بيد وزارة التعليم العالي وفقا لآلية القبول المركزي. يتبع ذلك ان تتدارك الجامعات مسألة التوسع غير المدروس وغير الاقتصادي في الأقسام، وان يكون توسعها في فتح الأقسام مبنيا على حاجات فعلية لسوق العمل ولفلسفة الجامعة ورسالتها-. .

- تغيير طريقة إدارة العملية التعليمية والجامعات. فاليوم يوكل الأمر إلى غير أهله، في أحيان، من مكافئة وشكر وامتيازات، فكلها تخضع للعلاقات الشخصية والمجاملات،... وليس وفقا للاعتبار العلمي،... وهنا من الضروري فتح باب للرقابة على قضايا الفساد العلمي، ومدى انحراف الإدارة الجامعية في مكافئة عمليات التخريب العلمي، -

- ان تكون طريقة إدارة الجامعات من أعلى الهرم الجامعي إلى أدناه وفقا للاقدمية، فالأقدم يتولى رئاسة الجامعة، والأقدم يتولى عمادة الكلية، والأقدم يتولى إدارة القسم، حتى تنتهي ظاهرة التغالب والتكالب والتحزب بين أعضاء هيئة التدريس للاستئثار بالمنصب واساءة استغلاله إلى الضد من المهنية الأكاديمية، -

- تنويع وتوسيع الشراكة والتوأمة العلمية بين الجامعات العراقية والعربية والأجنبية، فهذا من شأنه فتح آفاق رحبة أمام الجامعات العراقية، -فتح أبواب مخرجات العملية التعليمية كافة، وليس البقاء فقط عند حدود التعليم، ومنها مثلا: التوسع في مجالات النشر، ودعم البحث والتطوير، واعتماد الاستشارة الأكاديمية في القرارات الحكومية، وتشجيع اعتماد الاستشارة الأكاديمية في قرارات القطاع الخاص، ودعم إنشاء وكالة أو مؤسسة للتدريب العملي (تكون اختيارية (للعمل بعد التخرج لمدة سنة واحدة أو أكثر في حقل الاختصاص من اجل كسب تجربة عملية. والاهم إجراء مراجعة دورية (ولتكن على مستوى عينات عشوائية) لخريجي الجامعة واثبات مستوى قدرتهم على العمل، في حالة الرغبة، بحقل الاختصاص في أسواق العمل المختلفة. وليكن ذلك جزءا من برنامج متطلبات الجودة في الجامعات المختلفة. فالتعليم الجامعي الحكومي الحالي اذا ما طبقت المنافسة عليه نشك صراحة في قدرتها على البقاء.

Evaluation of emergency services for elderly at nursing home in Baghdad City

Dr. Shatha Ahmed Mohammed Ali \ ass. Prof.\Middle Technical University\ Medical institute Al-Mansur.

Abstract

Background: a descriptive design study was carried at four geriatric nursing home in Baghdad city, the study was carried out during the period between 9th November 2016 to the 15th may 2017

Objectives: The aims to evaluate the emergency services, and to identify the faculties available in nursing homes.

Methodology: In order to obtain accurate data , non- probability (purposive) sample was selected the sample consisted of (4) geriatric nursing home which are (Al-Rahma home , mathaim Al-Tamar , AL- Alehea , AL-Selak home) Instruments were constructed through the following review of available literature, Interview with nursing home official and health care team, a questionnaire was designed and developed by the researcher for the purpose of this study ,the questioner consisted of two parts, Part one (General information) :This part is concerned with the collection of general information obtained from nursing home official by interview, the data included name of nursing home, time of published, sector, number of guests, number of employees, service units, distance from nearest hospital, medical staffs specialist, nursing staff, nurses qualified , Part two; dealing availability of emergency Services in nursing home It comprised of 15 items as a follow: (1) Item related to number of staff members provides emergency services (2) Item related to generator for providing emergency power ,(3-8) Items related to emergency tools, (9-10) Items related to dressing , (11) Item related to IV fluid , (12-13) Items related to oxygen therapy and bronchodilator, (14) Item related to emergency plan address , (15) Item related to emergency medications.

Results: the finding of the present study indicated that the emergency services and availability of emergency facilities are not available in all nursing homes , those emergency services include

health services units, medical staff specialties, availability of emergency facilities and availability of medication in medical units
Conclusion: the study concluded that the facilities which needs to safe the guests is not completely available.
Recommendation: the study recommends providing adequate emergency services and providing enough and qualified medical and nursing staff specialists in order to reduce the mortality and morbidity rate among elderly and to reduce hospital over crowded.

الخلاصة

الخلفية:أجريت الدراسة الوصفية في أربعة من دور المسنين في مدينة بغداد، خلال الفترة ما بين ٩ نوفمبر ٢٠١٦ إلى ١٥ مايو ٢٠١٧
اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية الى تقييم خدمات الطوارئ المتوفرة في دور المسنين، والتعرف على الخدمات المتوفرة فيها.
منهجيةالدراسة :من أجل الحصول على بيانات دقيقة ، تم اختيار عينة غير احتمالية (غرضية) وتكونت عينة الدراسة من (٤) لدور رعاية المسنين وهي (بيت الرحمه ، وميثم التمار، والالهيه ، والصليخ) وتم بناء الاستبيان من خلال المراجعة المكثفة للمصادر العلمية المتوفرة والمقابلة مع مسؤول دور المسنين وفريق الرعاية الصحية، وقد تم تصميم الاستبيان وتطويره من قبل الباحثون لغرض تحقيق اهداف هذه الدراسة، وكان الاستبيان مكون من جزأين، الجزء الأول معلومات عامة يتعلق بالامور الادارية الخاصة بكل دار التي تم الحصول عليها من مسؤول دار المسنين بالمقابلة الشخصية، وتشمل البيانات اسم دار المسنين، تاريخ انشاء الدار، القطاع، عدد النزلاء، عدد الموظفين، الوحدات الخدمية، المسافة الى أقرب المستشفى، وأخصائيي الملاك الطبي المتوفر، والممرضيين، والجزء الثاني تضمنت خدمات الطوارئ في دار المسنين تتألف من ١٥ فقرة على النحو التالي: الفقرة الاولى هي عدد الموظفين المتوفرين الذين يقدمون خدمات الطوارئ في الدار والفقرة الثانية هل تتوفر مولد لتوفير الطاقة في حالات الطوارئ، (٣-٨) الفقرات المتعلقه بالادوات المستخدمه في الطوارئ (٩- ١٠) الفقرات المتعلقة بعملية تضميد الجروح الفقرة (١١) تتعلق بتوفر السوائل الوريديه ، والفقرة (١٢-١٣) تتعلق بتوفر العلاج والأكسجين وادويه موسعات القصبات الهوائية، والفقرة (١٤) العناصرتتعلق بخطة الطوارئ والفقرة (١٥) تعلقت بتوفر أدوية الطوارئ.
النتائج: تشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن خدمات الطوارئ والمستلزمات الخاصة بالطوارئ غير متوفرة في جميع دور المسنين، وتشمل الوحدات الصحية، والطاقم الطبي المتخصص، وعدم توفر الأدوية في الوحدات الطبية في دور المسنين.
الاستنتاجات :خلصت الدراسة إلى أن المستلزمات والادوات المهمه في انقاذ حياه المسنين غير متوفرة.
التوصيات:توصي الدراسة بتوفير خدمات الطوارئ المناسبة وتوفير ما يكفي من الملاكات الطبية والتمريضية المؤهلين من أجل الحد من معدل الوفيات والمراضة بين كبار السن والحد او التقليل من الزخم الحاصل في المستشفى.

Introduction

According to the 2010 Census, more than 40 million Ame ricans over age of 65, which was “more people than in any previous census.” In addition to that, “between 2000 and 2010, the popul-ation 65 years and more incre ased at a faster rate than the total U.S. popul1ation.” The data also demon strated that the popul ation 85 and older is grow ing at a rate almost three times the general population. The subsequent increased need for health care for this "burge oning geriatric popu1lation repre sents an unprec edented and overwhe1lming challenge to the American health care system as a whole and to eme rgency depart ents (EDs) specifically" (1)

Further-more, as the initial site of care for inp atient and outp atient, the care provided in the ED has the oppor-tunity to “set the stage” for subse-quent care provided. More accurate diagn oses and therap eutic mea sures can not only expe dite and im prove inpatient care and outcomes, b ut can effe-ctively guide the allo-cation of reso-urces tow ards a patient pop ulation that, in general, utilizes signi ficantly more resources per event than youn ger popu lations(2)

In addition, Geriatric ED. patients are 400% are likely to require, social services. Despi te the focus on geriatric acute care in the ED ma ni-fest by dispro,portionate use of resources, these patients frequ.ently leave the ED dissa,tisfied and optimal outco,mes are not consi stently attained (3)

"Despite the fact that the geriatric patient pop ulation accounts for a large, and ever increasing, proportion of ED visits, the conte mporary emergency medicine manag1ement model may not be adequate for geriatric adults (4)".

Many geriatric ED probl ems remain under-rese arched leave uncer tainty in optimal mana gement strate gies.In addition, quality indic-

ators for mini,mal stan dard geri,atric ED care cont.inue to evolve (5)

Importance of study The purp ose of this study is to pro.vide a standa rdized set of guid elines that can effect tively imp.rove the care of the geri atric popul ation and which is feas.ible to impl1ement in the ED. These guid elines create a tem.plate for staffing, equipme measures. When implem,ented collectively, a geriatric ED can expect to see improve ements in patient care, custo mer ser.vice, and staff satisfy action (6)

ion to the needs of this chall enging popu lation has the oppor1tunity to more effect.tively all,ocate health care reso urces, optimize admis-sion and readmission rates, and while sim.ultan-eously decre asing iatrogenic compli-cations and the resultant incre,ased length-of-stay and decreas.ed reimbu rsement (4)

A goal of the geri atric ED is to reco gnize those pa-tients who will be-nefit from inpa.tient care, and to effect.tively implem,ent outp atient care to those who do not require inpatient reso.urces. To impl ement most eff.ectively, the geria.tric ED will utilize the reso urces of the ho.spital, ED and inpat.ient, as well as outpatient resources. Maki.ng effe.ctive and expedient outpa.tient arran gements available to the geriatric popu lation is of critical impor tance to the care of this population, recognizing that acute inpa tient events are often accomp anied by functional decline, increased dependency and increased mor bidity (7)

Objectives of the study

The main objectives of this study include:

1- To evaluate the emergency services in the nursing homes.
2- To identify the faculties available in nursing homes.

Methodology

Design of the Study

A descriptive design study was accomplished in order to evaluation of emergency services for elderly's at nursing homes in Baghdad city. The study was carried out during the period between 9thNovember 2016 to the 15th May 2017.

The study Instrument

Instruments were constructed through the following:

- Review of available literature.
- Interview with nursing home official and health care team.

A questionnaire was designed and developed by the researcher for the purpose of this study .The questioner consisted of 2 parts .

Part I (General information)

This part is concerned with the collection of general information obtained from nursing home official by interview the data included Name of nursing home, age City, Sector, Number of guests, Number of employees, Service units, Distance from nearest hospital, Medical staff specialist, Nurses staff, Nurses qualified.

Part II : Availability of Emergency Services in Nursing Home

It comprised of 15 items as a follow:

No. (1) Item related to number of staff members provides emergency services.
No. (2) Item related to generator for providing emergency power.
No. (3-8) Items related to emergency tools.
No. (9-10) Items related to dressing.
No. (11) Item related to IV fluid.
No. (12-13) Items related to oxygen therapy and bronchodilator.
No. (14) Item related to emergency plan address (evacuation planning and isolation of infected patients).
No. (15) Item related to emergency medications.

The Setting of the Study

The study was conducted at AL-Rahma home , Mathaim AL-Tmar home, AL-Alehea home, and AL-Selak home in order to evaluation of emergency services for elderly's at nursing homes .

The Sample of the Study

In order to obtain accurate data and a representative sample, non-probability (purposive) sample was selected .The sample consisted of (4) nursing homes. The data collected for each nursing home during the period" between" January 28th to the 9th April 2017.

Statistical analysis:-

The researcher used the appropriate statistical methods in the data analysis which include the following:

Descriptive data analysis: -

This approach was performed through the determination of:

a. Frequencies (F)

b. Percentage (%)

This chapter presented the findings of assessing the emergency services in nursing homes in Baghdad City as a fallow:

Table 1: Distribution of Health Services Units according to Nursing Homes

Services Units / Name of Nursing Home	Medical unit	Psychological unit	Rehabilitation Unit
AL-Rahma	√	Nil	Nil
Mathaim AL-Tamar	√	Nil	Nil
AL-ALehea	√	√	√

AL-Selak	√	√	√

Table 1 shows the distribution of services in nursing home which deals the study which as availability of medical units in all setting of the study , and not availability of psychological, and rehabilitation units in AL-Rahma, and Mathaim AL-Tamar nursing home.

Table 2: Distribution of Health Specialties' according to Nursing Homes

No	Specialties'	AL-Rahma	Mathaim AL-Tamar	AL-ALehea	AL-Selak
1	Geriatrists	√	Nil	√	Nil
2	Cardiologists	Nil	Nil	Nil	Nil
3	Gastero-entrologist	Nil	Nil	Nil	Nil
4	Neurologists	Nil	Nil	√	Nil
5	Orthopaedists	Nil	Nil	Nil	Nil
6	Psychologist	Nil	√	Nil	Nil
7	Physical therapists	Nil	Nil	Nil	Nil
8	Radiologists	√	√	Nil	Nil
9	Pharmacists	√	Nil	Nil	Nil
10	Qualified Nurses	Nil	√	√	√

Table 2 presented that availability of health specialties which importance in nursing home which as the geriatrists was not available in Mathaim AL-Tamar, and AL-Selak nursing home,

and not available of most specialist in nursing home, but there were the qualified nurses in Mathaim AL-Tamar, AL-ALehea, and AL-Selak nursing home

Table 3: Availability of Emergency Facilities in Nursing Homes

NO.		AL-Rahma	Mathaim AL-Tamar	AL-Rahma	AL-Selak
	Facilities	Availability	Availability	Availability	Availability
1.	Generator	Nil	√	√	√
2.	DC shock	Nil	Nil	Nil	Nil
3.	Mechanical ventilation	Nil	√	√	Nil
4.	Ambu bag	Nil	Nil	Nil	Nil
5.	Sphygmomanometer	√	√	√	√
6.	Stethoscope	√	√	Nil	√
7.	Device for measuring blood sugar	√	√	√	√
8.	Dressing	√	√	√	√
9.	Antiseptic solution	√	√	√	√
10.	Intravenous (IV) fluid	Nil	Nil	Nil	Nil
11.	Oxygen tub	Nil	√	Nil	√
12.	Respiratory bronchodilator (nebulizer's)	√	√	√	√
13.	Evacuation planning	√	√	√	√

14.	**Isolation room of infected patients**	√	√	√	**Nil**

Table 3 revealed that the important facilities which used in emergency situation not availability in the setting of the present study which as defibrillation machine, ambo-bag, intravenous fluids, and oxygen tub.

Table 4: Availabilities of Medication in Medical Units at Nursing Homes

NO	Types of drugs	AL-Rahma	Mathaim AL-Tamar	AL-ALehea	AL-Selak
		Availability	Availability	Availability	Availability
1	**Adrenaline**	**Nil**	**Nil**	**Nil**	**Nil**
2	**Hydrocortisone**	√	√	**Nil**	√
3	**Aminophylline**	**Nil**	**Nil**	**Nil**	√
4	**Plasil**	√	√	**Nil**	√
5	**Lasix**	√	√	√	√
6	**Amiodarone**	**Nil**	**Nil**	**Nil**	**Nil**
7	**Flagyl**	√	√	√	√
8	**Buscopan**	√	√	√	√

Table 4 shows that the availability of drugs which used in emergency situation was not available which as adrenaline, aminophiline, and amiodarone.

Table 5: Hospital Distance from Nursing Homes

Distance	AL-Rahma	Mathaim AL-Tamar	AL-ALehea	AL-Selak
> 1 mile	√			
1 _ 5 mile			√	√
5 _ 10 mile		√		

1 mile = 1600 meter

Table 5 shows the distance between the nursing homes and nearest hospital to transfer the injured geriatrics or any emergency problems to save him, was the AL-Rahma away > 1 mile, AL-ALehea, and AL-Selak was away 1 _ 5 mile, and Mathaim AL-Tamar nursing home was away 5 _ 10 mile.

Discussion of the Results

The present findings based on the evaluation of emergency services and availability of facilities which need at nursing homes

Distribution of Health Services Units according to Nursing Homes

The present study revealed the distribution of services units in nursing home which as availability of medical units in all setting of the study , and not availability of psychological, and rehabilitation units in AL-Rahma, and Mathaim AL-Tamar nursing home. (Table1)

Medical Staff Specialties' in Nursing Homes

The current study revealed that availability of health specialties which importance in nursing home which as the geriatrists was not available in Mathaim AL-Tamar, and AL-Selak nursing home, and not available of most specialist in nursing home, but there were the qualified nurses in Mathaim AL-Tamar, AL-ALehea, and AL-Selak nursing home **(Table2)**

Samaras N et, al 2010 presented that there is insufficient evidence to compare the effects of care home environments versus hospital environments or own home environments on older persons rehabilitation outcomes. There are three main reasons; the first is that the description and specification of the environment is often not clear; secondly, the components of the rehabilitation system within the given environments are not adequately specified and; thirdly, when the components are clearly specified they demonstrate that the control and intervention sites are not comparable with respect to the methodological criteria specified by Cochrane EPOC group. The combined effect of these factors resulted in the comparability between intervention and control groups being very weak.(8)

Nursing Homes and Hospital Distance.

The present study showed that distance between the nursing homes and nearest hospital to transfer the injured geriatrics or any emergency problems to save him, was the AL-Rahma away > 1 mile, AL-ALehea, and AL-Selak was away 1 _ 5 mile, and Mathaim AL-Tamar nursing home was away 5 _ 10 mile. **(Table3)**

Availability of Emergency Facilities in Nursing Homes

The current study showed that the important facilities which used in emergency situation not availability in the setting of the present study which as defibrillation

Ryan D et al,(2011) concluded a number of reasons, to increased interest in providing elderly people with appropriate rehabilitation services. Not only are there more elderly people, but the importance of 'rehab' after a stroke, hip fracture, or an illness in general, has been recognized. With this, is the increasing pressure to use health care resources efficiently, ensure hospital beds are available to people who need acute hospital care and that rehab facilities and community services are in place. To ensure that elderly people can receive rehabilitation services, different ways of providing rehab have been developed. An important difference in the services is where the rehab takes place. Some services take place in care home environments, such as nursing homes, residential care homes and nursing facilities, while other services can take place in the hospital or at home. Rehabilitation for older people has acquired an increasingly important profile for both policy-makers and service providers within health and social care agencies. This has generated an increased interest in the use of alternative care environments including care home environments. Yet, there appears to be limited evidence on which to base decisions.(9)

Availabilities of Medication in Medical Units at Nursing Homes

The present study revealed that the availability of drugs which used in emergency situation was not available which as adrenaline, aminophylline, and amiodarone. **(Table 5)**

Tinetti ME, et al.,(2008) stated that antipsychotic medication is commonly prescribed to control so called 'behavioral and psychological symptoms of dementia' such as agitation, aggression, or restlessness. However, it is questionable whether antipsychotic medication is effective and safe. Adverse effects, such as sedation, falls, and cardiovascular symptoms, are frequent. Therefore, antipsychotic medication should be avoided if possible.

This review investigates whether psychosocial interventions aimed at reducing antipsychotic medication in care homes are effective.(10)

conclusions:

According to the findings of the present study , the researchers concluded the following:

1-Majority nursing homes have medical units

2- The psychological and rehabilitation unites in AL-rehma and Mathaim Al-tamar nursing home is not available

3- The medical staff in a specialties was not available in Maithem AL-tamar and AL-selak nursing home.

4- the research shows that there was qualified nurses in maithem Al- selak nursing homes

5- The largest distance between the hospital and MathemAl-tamar nursing home was 5-10 mile away.

6- The emergency facilities in nursing homes of the present study like defibrillation action , ambo- bag , intravenous fluids and oxygen bottle was not availability

7- The emergency drugs used in emergency situation was not founded like adrenalin, aminophylline and amiodrane.

Recommendations:

Based on the study results , the following recommendations are suggested

1- availability of medical staff specialist is very importance available nursing homes like, Geriatrics, cardiologist, psychiatrists, gastroenterologist .

2-Emergency unites should be available on all nursing homes to safe the
emergency cases rather than waiting for the ambulance to carry the case to hospital.

3-Emergency medications should be exist in all nursing homes like amiodarene , adrenaline , Iv fluids , Ambo bag , DC shock
4-Health educations programs should be offer from time to time by medical staff to the geriatrics to maintain health.
5- Applying instructional program for medical and nursing staff concerning emergency management for emergency cases specially that threatening life.

References

1-Pines JM, Mullins PM, Cooper JK, et al. National trends in emergency department use, care patterns, and quality of care of older adults in the United States. **J Am Geriatr Soc.** 2013;61: 12-17.

2-Fitzgerald RT. White Paper: The Future of Geriatric Care in Our Nation's
Emergency Departments: Impact and Implications. in. Dallas TX, **American**
College of Emergency Physicians; 2008

3-Pham B, Teague L, Mahoney J, et al. Early prevention of pressure ulcers among elderly patients admitted through emergency departments: a cost-effectiveness analysis. **Ann Emerg Med.** 2011;58: 468- 473.

4-Carpenter CR, Bassett ER, Fischer GM, et al. Four sensitive screening tools to
detect cognitive impairment in geriatric emergency department patients: Brief
Alzheimer's Screen, Short Blessed Test, Ottawa3DY, and the Caregiver
Administered AD8. **AcadEmerg Med.** 2011 18: 374-384.

5-Wilber ST, Blanda M, Gerson LW, et al. Short-term functional decline and
service use in older emergency department patients with blunt injuries.
AcadEmerg Med. 2010;17: 679-686.

6-Hwang U, Morrison RS. The geriatric emergency department.**J Am Geratr Soc.**
2007;55: 1873-1876.

7-Hogan TM, Losman ED, Carpenter CR, et al. Development of geriatric
competencies for emergency medicine residents using an expert consensus
process. **AcadEmerg Med** 2010;17: 316-324

8-Samaras N, Chevalley T, Samaras D, et al. Older patients in the emergency
department: a review. **Ann Emerg Med.** 2010;56: 261-269.

9-Ryan D, Liu B, Awad M, et al. Improving older patients' experience in the
emergency room: the senior-friendly emergency room. **Aging Health.** 2011;7:
901-909.

10-Tinetti ME, Baker DI, King M, et al. Effect of dissemination of evidence in
reducing injuries from falls. **N Engl J Med.** 2008;359: 252-261

التفويض الدستوري

للقرارات الإدارية التي لها قوة القانون

الدكتور ضياء حسين لطيف

المقدمة

لكي تمارس السلطة التنفيذية نشاطها القانوني فإنها تقوم بإصدار قرارات إدارية مختلفة تنظم بوساطتها المسائل الموكولة إليها وتحتل هذه القرارات مرتبة أدنى من القواعد الدستورية والقواعد القانونية في تدرج الهرم القانوني. فلا تقوى على تعطيل، أو تعديل، أو إلغاء القواعد التي تعلوها مرتبة.

غير أن هناك حالات ضرورية تحتم على الدولة للقيام بواجبها إصدار قرارات إدارية من قبل السلطة التنفيذية لها تعطيل، أو تعديل، أو إلغاء، القوانين القائمة، وهي ما تسمى بالقرارات التي لها قوة القانون. وازداد لجوء السلطة التنفيذية إلى هذه القرارات في معظم الدول، منذ مطلع القرن العشرين وتحديداً مع بداية الحرب العالمية الأولى وذلك نتيجة لظروف سياسية، واقتصادية، واجتماعية.

وتعد هذه القرارات سلاحاً خطيراً بيد السلطة التنفيذية نظراً لما تتمتع به من قوة القانون مما يعرض حقوق الأفراد وحرياتهم للخطر، الأمر الذي يستتبع معه ضرورة توافر ضمانات عند اللجوء إلى هذه القرارات، وتعد الضمانة الأكثر فعالية في هذا الميدان هي الرقابة القضائية وبالتحديد رقابة القضاء الإداري التي تتميز بالفعالية في هذا الشأن، ومما يزيد من فعالية هذه الرقابة التطور الذي انتهت آلية الدساتير في تنظيم هذه القرارات.

ويقتضي مبدأ المشروعية احترام السلطات العامة في الدولة لتدرج القواعد القانونية عند قيامها بنشاطها. ورأينا أن القوانين تسمو على القرارات الإدارية وتعلوها درجة، وبموجبها يتم تعديل وإلغاء القرارات الإدارية التي يجب ألاّ تخالف القوانين وإلاّ أصبحت محلاً للطعن بعدم مشروعيتها هذه هي القاعدة العامة في النظام القانوني، واستثناء على ذلك يمكن إصدار قرارات إدارية لها

قوة تعديل القوانين القائمة أو إلغائها، وذلك في حالة الضرورة سواء أكانت في ظروف عادية أم استثنائية ويطلق على هذه القرارات اصطلاح القرارات التي لها قوة القانون.

وقد اختلفت الدساتير العربية في تسمية هذه القرارات، فمنها من آثر اصطلاح (القرارات التي لها قوة القانون)[١]. ومنها من اطلق عليها تسمية (مراسيم لها قوة القانون)[٢]، وانفرد الدستور الأردني باصطلاح (القوانين المؤقتة) وهي تسمية منتقدة[٣]. إذ إنها تعكس تصوراً خاطئاً لطبيعة هذه القرارات.

وتأتي أهمية الموضوع من أن القرارات التي لها قوة القانون ليست على شاكلة واحدة، فمنها ما يصدر استناداً إلى الدستور مباشرةً كالقرارات الصادرة عند غيبة البرلمان والتي يطلق عليها جانب من الفقه العربي تسمية (لوائح الضرورة)، وهناك قرارات تصدر في حالات استثنائية على درجة من الخطورة كما هو الحال في المادة (١٦) من دستور فرنسا لسنة ١٩٥٨، والمادة (٧٤) من دستور مصر لسنة ١٩٧١.

وهناك طائفة من هذه القرارات تصدر بموجب قوانين استناداً إلى الدستور، أو نتيجة لضرورات عملية تحتم إصدارها. يطلق عليها الفقه العربي عادةً (اللوائح التفويضية).

---

(١) مثال ذلك الدساتير المصرية الصادرة في ظل النظام الجمهوري وكذلك الدستور العراقي لسنة ١٩٧٠ في المادة (٤٢-أ) والمادة (٥٧-جـ).

(٢) مثال ذلك الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ في المادة (٤١) منه، والدستور العراقي لسنة ١٩٢٥ في المادة (٢٦-٣)

(٣) سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٥٧.

هذا يعني أن القرارات التي لها قوة القانون إما أنْ تصدر بتفويض مباشر من قبل الدستور، أو غير مباشر من قبل السلطة التشريعية عند نص الدستور على ذلك. أو تصدر من دون سند دستوري نتيجة لضرورات عملية.

والعراق من الدول التي تضمنت دساتيرها هذا النوع من القرارات. فما هي هذه القرارات الإدارية وكيف نميزها عن بقية أعمال الدولة؟ وهل تنظيم النصوص الدستورية لهذه القرارات قد أعطاها الشرعية والقوة التي للنصوص القانونية؟

باللجوء إلى المنهج التاريخي والمنهج القانوني التحليلي الوصفي كمناهج ضرورية للدراسة، سنقوم بتقسيم بحثنا إلى مطلبين: نبحث في الأول تعريف القرارات الإدارية والتفويض الدستوري، ونبحث في الثاني التفويض الدستوري للقرارات الإدارية التي لها قوة القانون وفق التالي:

المطلب الأول: تعريف القرار الإداري والتفويض الدستوري

وسنتعرف هنا إلى مفهوم كل من القرارات الإدارية والتفويض الدستوري وفق التالي:

الفرع الأول: تعريف القرار الإداري

تعد القرارات الإدارية من أهم وسائل مباشرة الوظيفة الإدارية ومن أخطر مظاهر السلطات والامتيازات القانونية التي تتمتع بها الإدارة، كما أنها تعد من المجالات الرئيسة لممارسة الرقابة القضائية على أعمال الإدارة وان القرارات الإدارية كانت ولا تزال محوراً لمعظم المنازعات الإدارية المعروضة على القضاء الإداري. وبالرغم من هذه الأهمية التي تتمتع بها القرارات الإدارية إلا أن الفقه ومعه القضاء الإداري لم يتوصلا إلى إجماع بشأن تعريف القرار

الإداري والسبب هو الاختلاف في الزاوية التي ينظرون منها إلى القرار الإداري[١].

ولم يورد المشرع تعريفاً للقرار الإداري الأمر الذي جعل الفقه والقضاء يتوليان هذه المهمة، فصدرت العديد من التعريفات في الفقه الفرنسي وهو الرائد في هذا المجال وكان أغلبها يشترك في إبراز أركان القرار الإداري على الرغم مما بين هذه التعريفات من تمايز. ومن أمثلة ذلك ما ذكره الفقيه الفرنسي فيدل من أن القرار الإداري هو (عمل قانوني يصدر بالإرادة المنفردة من قبل الإدارة ويكون من شأنه تعديل الأوضاع القانونية بما يعرضه من التزامات وما يمنحه من حقوق)[٢].

كما يعرف العميد (ليون دوجي) القرار الإداري بأنه: (كل عمل إداري يصدر بقصد تعديل الأوضاع القانونية كما هي قائمة وقت صدوره أو كما ستكون في لحظة مستقبلية)[٣]. ويعرف الأستاذ فيدل القرار الإداري بأنه (تصرف قانوني صادر عن الإرادة المنفردة للإدارة بقصد تغير الوضع القانوني القائم عن طريق فرض التزامات أو منح الحقوق)[٤].

أما في مصر فإن الدكتور محمد فؤاد مهنا فإنه يعرف القرار الإداري بأنه (عمل قانوني من جانب واحد يصدر بإرادة إحدى السلطات الإدارية في الدولة

---

(١) ماهر صالح علاوي، القرار الإداري، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص١٣.

(٢) علي محمد بدير، عصام عبد الوهاب البرزنجي، مهدي ياسين السلامي، مبادئ وأحكام القانون الإداري، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣. ص٤١٤.

(٣) حمدي ياسين عكاشة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص١٧.

(٤) شابا توما منصور، القانون الإداري، الكتاب الثاني، بدون مكان الطبع، بدون سنة الطبع، ص٣٩٧.

ويحدث آثاراً قانونية بإنشاء وضع قانوني جديد أو تعديل أو إلغاء وضع قانوني قائم)[١].

وفي العراق عرف الدكتور علي محمد بدير القرار الإداري بأنه (كل عمل قانوني وحيد الطرف يصدر من شخص أو من هيئة إدارية، أفض القانون على أيهما صلاحية أصدره بما له من ولاية عامة بمقتضى القوانين، ويكون من شأنه إنشاء أو تعديل أو أنهاء مركز قانوني معين[٢].

ولا يختلف التعريف الذي يورده الدكتور ماهر صالح علاوي عن التعريف السابق حيث يعرف القرار الإداري بأنه (كل عمل قانوني صادر عن الإرادة المنفردة للإدارة بهدف إحداث اثر قانوني معين في المراكز القانونية – إنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني)[٣].

وعليه فقد أتجه الفقه العربي إلى تأكيد ما استقر علية الفقه الفرنسي من مفاهيم.

أما بشان موقف القضاء من هذه المسألة فقد انفرد القضاء الإداري المصري في تبني تعريف للقرار الإداري كان محل انتقاد العديد من الفقهاء وذلك لخروجه على ما استقر علية الفقه في هذا الميدان. إذ انه اهتم بذكر شروط صحة القرار الإداري وهذا أمر لا يتوقف عليه وجود هذا القرار.

أما المحكمة الإدارية العليا المصرية فقد عرفت القرار الإداري بأنه(إفصاح الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة

---

(١) محمد فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام القانون الإداري في ظل الاتجاهات الحديثة، دراسة مقارنة، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، بدون سنة طبع، ص٧٢٤.

(٢) علي محمد بدير، أنواع القرارات الإدارية، مجلة القانون و الاقتصاد، العدد الرابع، السنة الثانية، ١٩٧٠، ص٣٨٥.

(٣) ماهر صالح علاوي الجبوري، القانون الإداري، بدون مكان، بدون سنة طبع، ص١٤٥.

عامة بمقتضى القوانين واللوائح، وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء للمصلحة العامة)[١].

وعليه فإننا نستخلص انّه لوجود القرار الإداري يجب توافر ثلاث أركان إذا تخلف أحدها أنعدم وجود القرار الإداري. فيكون القرار الإداري بهذا، هو العمل الصادر عن السلطة الإدارية بإرادتها المنفردة بقصد أحداث اثر قانوني.

١ـ **عمل صادر عن السلطة الإدارية:** وهذا يمثل الركن الأول من القرار الإداري الذي يميزه من الأعمال الصادرة من السلطتين التشريعية والقضائية، وبعكسه لا يكون هناك وجود للقرار الإداري. فهذا الأخير يجب أن يصدر من سلطة إدارية سواء أكانت مركزية أم غير مركزية. ويتم اللجوء إلى المعيار الشكلي لبيان هذا الركن.

٢ـ **الإرادة المنفردة:** تقوم الإدارة بإصدار القرار الإداري بإرادتها المنفردة وتلزم المخاطبين به، ولا يتوقف نفاذ القرار على موافقتهم.

ويبقى القرار الإداري صادراً عن جانب واحد وان تعدد الأشخاص أفراداً أو هيئات في إصداره. وهو يختلف عن العقد الذي يستلزم التقاء إرادة أخرى مع إرادة الإدارة لانعقاده[٢].

هذا وان كان لابد من صدور القرار عن جهة إدارية، فيجب أنْ تصدرها بوصفها سلطة عامة وبإرادتها المنفردة، وكما سبق القول دون توقف أو اعتداد

---

(١) حمدي ياسين عكاشة، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) محمد علي جواد، مبادئ القانون الإداري، مذكرات مطبوعة بالرونيو لطلبة كلية القانون المرحلة الثانية، جامعة بابل، بدون سنة طبع، ص٣٨.

بإرادة من صدر القرار في مواجهته، بما معناه انه عمل قانوني صادر بإرادة منفردة[١].

فالقرار الإداري هو مجرد التعبير والإفصاح عن إرادة السلطة الإدارية ونيتها في إحداث اثر قانوني معين[٢] ينشأ ويكتسب الإلزامية بمجرد تمام التعبير عن إرادة الإدارة، ودون اعتداد بإرادة أخرى[٣] وعند التعبير عن هذه الإرادة سواء أكان صريحاً بالكتابة أو القول أم كان ضمنياً يستفاد من سكوت الإدارة عن امر يوجب القانون أن يوضح عنه يجب على الإدارة أن تلتزم بما فرضه القانون من شروط لمشروعية القرار الإداري محل هذه الإرادة، والا كان محلاً للطعن ومن ثم وقوف الإدارة مدعية عليها مدافعة عن هذا القرار[٤].

ويتم اللجوء إلى المعيار الموضوعي لتمييز القرار الإداري من العقد إذا اشترك اكثر من طرف في العمل الصادر من الإدارة. فإذا كان هذا العمل يولد حقوقاً وواجبات بين أطرافه فانه يكون عقداً، أما إذا كانت آثار العمل تتجه إلى طرف لم يشترك في إصداره فأننا نكون أمام قرار إداري.

٣- **الأثر القانوني:** لكي يتحقق وجود القرار الإداري يجب أن تتجه إرادة السلطة الإدارية إلى إحداث اثر قانوني من وراء العمل الصادر عنها. ويتمثل هذا الأثر في التغيير الحاصل في الأوضاع القانونية وذلك أما بإنشاء مركز قانوني جديد مثل

---

(١) محمد رفعت عبد الوهاب، احمد شرف الدين، القضاء الإداري، المكتب العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨٨، ص٤١٦.

(٢) محمود سامي، القرار الإداري والسلطة التقديرية للإدارة، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثالث، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، تموز، ١٩٨٩، ص٣١٦.

(٣) إبراهيم طه الفياض، القانون الإداري، مكتبة الفلاح، بغداد، ٢٠١٤، ٢٨٩.

(٤) ماهر علاوي، سكوت الإدارة العامة في القانون العراقي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الثاني، المجلد العاشر، ١٩٩٤، ص٧٧.

القرار الصادر بهدم منزل آيل للسقوط أو تعديل في مركز قانوني قائم مثل ترفيع موظف عام أو إلغاءً له كالقرار الصادر بإلغاء إجازة ممارسة مهنة. إلا انه قد يكون القرار الصادر عن الإدارة سلبياً، أي أن القرار أدى إلى الإبقاء على الأوضاع القانونية من دون تغيير مثل قرار رفض منح رخصة، ومع ذلك يعدّ هذا القرار إداري لان إرادة الإدارة اتجهت إلى تقرير الوضع الراهن من دون تغيير، ومن الواضح أن إرادة الإدارة هنا اتجهت إلى بيان موقفها من وضع قانوني، وما يصدر عنها هو عمل قانوني.

والأثر القانوني للقرار الإداري يتحقق بمجرد صدور القرار ولذلك يتجه القضاء في بعض أحكامه إلى وصف القرار بانه قرار نهائي، بما معناه أن إرادة الإدارة في إحداث الأثر القانوني لا تحتاج إلى تصديق جهة تعلو الجهة الإدارية مصدر القرار[١] واثر القرار الإداري يمكن أن يتمثل في تعديل المراكز القانونية للمخاطبين بأحكامه أو تحديدها أو إلغائها في التنظيم القانوني، مما يؤدي إلى خلق حقوق جديدة أو يفرض التزامات جديدة[٢].

ومن جهة ثانية أن القول بان القرار الإداري عمل قانوني، يعني بالضرورة أن عملية صنعه تتم من خلال ممارسة الإدارة لوظيفة قانونية شرعت لها دستورياً، أما لتنفيذ القانون أو إقامة النظام وتسيير المرافق العامة[٣].

وهذا بدوره يفرض أن للقرار الإداري أركاناً لا بد من أن تتوافق وتتطابق مع القانون، وما يتبع ذلك من ضرورة تطابق القرار نفسه مع القانون[٤].

---

(١) محمود سامي جمال الدين، مرجع سابق، ص٣١١ وما بعدها ؛ كذلك انظر: محمد انس قاسم جعفر، الوسيط في القانون العام، ط بلا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٠٣.

(٢) ماهر علاوي، مرجع سابق، ص٢٧.

(٣) إبراهيم الفياض، القانون الإداري، مصدر سابق، ص٢٨١.

(٤) محمود سامي جمال الدين، مرجع ابق، ص٤.

فمن المعروف أن للقرار الإداري أركاناً خمسة، تتمثل في الاختصاص والشكل والمحل والسبب والغاية وان أي عيب يلحق احد هذه الأركان، نتيجة لمخالفة الإدارة للقانون، يجيز الطعن في القرار بالبطلان، ثم طلب الغائه والتعويض عنه لعدم مشروعيته(١).

فالقرار المشروع هو ما توافقت اركانه الخمسة مع ما قد يرد بشأنها من شروط في القوانين التي تخضع لها السلطة الإدارية بما يتفق ويتلاءم مع تحقيق مبدأ المشروعية إذن لا يجوز الطعن في الاعمال التي لا ترتب أثراً قانونياً، كالأعمال التحضيرية التي تسبق إصدار القرار الإداري، وذلك لأنها لا ترتب أثراً بذاتها، إنما الذي يرتب الأثر هو القرار الإداري النهائي الذي يجوز الطعن فيه وحده حين صدوره بالإلغاء(٢).

إن القرار الإداري يكون منتجاً لآثاره القانونية بمجرد صدوره ولا يحتاج إلى أي أجراء آخر وإلا عُدّ عملاً تحضيرياً(٣). وأخيراً يتم اللجوء إلى المعيار الموضوعي لتمييز هذا الركن من القرار الإداري من الأعمال المادية للإدارة.

الفرع الثاني: التعريف بالتفويض الدستوري

لم يتطرق الفقه الدستوري إلى وضع تعريف للتفويض الدستوري، بل درج إلى الاعتماد على التعريفات الواردة بشأن مصطلح التفويض بصورة عامة. حيث

(1) طعيمة الجرف، القانون الإداري، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٧٨، ص٥٥٩ وما بعدها.

(2) محسن خليل، القضاء الإداري اللبناني، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٢٣.

(3) سعاد الشرقاوي، الوجيز في القرار الإداري، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٨١. ص٢٥٨.

يعرف التفويض لغةً: من فوضّ، أي فوضّ آلية الأمر وصيره أليه وجعله الحاكم فيه، وفوضت أمري أليك أي رددته أليك وجعله الحاكم فيه[١].

أما التفويض اصطلاحاً فعرف على مستوى القانون الإداري على إن يعهد عضو إداري ببعض اختصاصاته إلى عضو إداري أخر ليمارس مؤقتاً هذه الاختصاصات بدلاً عنه إذا كان هناك نص قانوني في نفس القانون الذي منحه الاختصاص، أو نص قانوني آخر في مستوى هذا النص، أو أعلى منه يجيز له التفويض[٢].

وعرف أيضاً على إن يخول رجل الإدارة ممارسة بعض اختصاصاته التي يستمدها من القانون إلى آخر[٣]. ولعلنا نستطيع إن نقيس ما عرفه الفقه على المستوى الإداري لنضع تعريفاً للتفويض على المستوى الدستوري بالقول إنه:

أجراء تلجأ أليه سلطة أو مؤسسة دستورية تفوض بموجبها بعضاً من اختصاصاتها إلى شخص أو سلطة أو لجنة أو هيئة أخرى بموجب نص دستوري يجيز لها ذلك التفويض.

والتفويض بصورة عامة فيه من الإيجابيات والسلبيات بعض الأمور، فمن إيجابيات انه يخفف العبء عن الأصيل صاحب الاختصاص للتفرغ للأمور الهامة، وانه يوفر فرصه لتوفير وتدريب كوادر قادرة على القيادة والاعتماد على النفس، كما أن التفويض يؤدي إلى تحفيز السلطة المفوض أليها وشحن

(1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ٢٠١١، ص ٣٧٩.

(2) عصام عبد الوهاب البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، الناشر العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٢٢.

(3) غازي فيصل مهدي و عدنان عاجل عبيد، القضاء الإداري، ط٢، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف، ٢٠١٣، ص١٨٧.

طاقتها المعنوية لإثبات الوجود وإعطاء الصورة المشرفة للأصيل، فضلاً عن التفويض يخفف الضغوط النفسية للسلطة الأصيلة من اجل التفكير في أمور أخرى والسيطرة على مختلف الجوانب ومتابعتها بدقة أكثر مما مضى[١].

أما سلبياته فإن التفويض يشعر السلطة أنها ستفقد السيطرة على كل المجالات، ويشعرها أيضاً أنها تفقد قوتها ونفوذها، فضلاً عن اللوم الذي ستتحمله في حال حصول عدم مشروعية في العمل.

ولا يختلف أنواع التفويض الدستوري عن أنواع التفويض التي وضعها الفقه في القواعد العامة للتفويض وهي ذات الأنواع هي:

١-التفويض بالاختصاص الدستوري

ويقصد به تفويض الاختصاصات الدستورية من سلطة إلى سلطة أخرى، أي إن يعهد صاحب الاختصاص الأصيل بجزء من اختصاصاته الدستورية إلى سلطة أخرى أو شخص آخر أو لجنة أو هيئة أخرى لتمارس هذا الاختصاص، كما لو أعطي رئيس الدولة في الدستور سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون[٢].

وقد درج الفقه على وضع تعريف محدد لتفويض مفاده انه ذلك التفويض الذي يؤدي إلى تعديل الاختصاص وانتقال السلطة من عضو إلى عضو آخر[٣].

---

(1) محمد جبار طالب، تفويض الاختصاصات الدستورية في الدستور العراقي النافذ، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، السنة السابعة، العدد الأول، ٢٠١٥، ص ٢٩٠.

(2) انظر دستور العراق المؤقت لعام ١٩٧٠ حينما منح رئيس مجلس قيادة الثورة وهو حكما" رئيس الجمهورية بموجب المادة (٣٨) سلطة تفويض التوقيع على قرارات المجلس المذكور التي لها قوة القانون بموجب المادة (٤٤).

(3) عصام عبد الوهاب البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، الناشر العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٢٢.

وعرف على مستوى تفويض السلطة التنفيذية على انه تخويل رجل الإدارة ممارسة بعض اختصاصاته التي يستمدها من القانون إلى شخص آخر(١).

٢-التفويض الدستوري بالتوقيع

ويقصد به إن يخفف صاحب الاختصاص الأصيل من بعض أعباءه المادية والمتمثلة بالتوقيع، حيث يعهد بالأجراء الأخير إلى عضو آخر يمارسه بدلاً منه، حيث يمارس من فوض أليه التوقيع السلطة باسم صاحب الاختصاص الأصيل(٢).

حيث إن التفويض بالتوقيع لا ينقل الاختصاص إلى شخص آخر، وكل ما يترتب عليه هو تخفيف الأعباء المادية عن صاحب الاختصاص الأصيل والمتمثلة بالتوقيع(٣).

عليه ينبغي التفريق بين التفويض الدستوري بالاختصاص وبين التفويض الدستوري بالتوقيع، إذ إن الأخير لا ينقل الاختصاص إلى شخص آخر، ويبقى الأصيل مسؤولاً عن ممارسة سلطاته من قبل المفوض أليه، خلاف التفويض الدستوري بالاختصاص الذي ينقل السلطة إلى المفوض أليه ويكون الأخير مسؤولاً عن مطابقة سلطاته للمشروعية.

إن الاختلاف بين التفويضين يتمثل في النتائج المترتبة على كل منهما، فتفوض التوقيع تفويض شخصي لا ينتقل إلى شخص آخر بعد تغيير مركز المفوض أليه ألا إذا صدر تفويض جديد بالتوقيع باسم الشخص الجديد الذي شغل هذا

---

(١) عمر محمد الشوبكي، القضاء الإداري، ط ٤، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ١٨٥.

(٢) عصام عبد الوهاب البرزنجي، مرجع سابق، ص٤٢٢.

(٣) سعد عدنان الهنداوي، الاختصاص في القرار الإداري، بحث منشور في مجلة المفتش العام لوزارة الداخلية، السنة الثالثة، عدد (٨) أيلول، ٢٠١٢، ص٢٠.

المركز، أما تفويض الاختصاص فينتقل إلى الشخص الذي يخلف المفوض أليه في حالة تغييره.

أضافه لذلك إن تفويض التوقيع لا يحول بين صاحب الاختصاص الأصيل إذا ما أراد إن يمارس اختصاصه لكون الاختصاص لم ينتقل منه، على خلاف تفويض الاختصاص الذي يمنع صاحب الاختصاص الأصيل من ممارسة اختصاصه طالما ظل التفويض سارياً حيث إن ممارسة الاختصاص يكون حكراً على المفوض إليه.

ومثال تفويض التوقيع إن يعهد رئيس الجمهورية بتفويض بعض اختصاصه لنائبه للتوقيع عليها باسمه، ومثال تفويض الاختصاص قيام مجلس الوزراء بتفويض بعض اختصاصات إلى مجالس المحافظات استناداً لنص المادة ١٢٣ من دستور ٢٠٠٥ التي أجازت للحكومة الاتحادية تفويض سلطاتها للمحافظات غير المنتظمة في إقليم وبموافقة الطرفين ووفق قانون خاص يسن لهذا الغرض[١].

وللتفويض الدستوري شروطاً معينة نعتقد أنها ذات الشروط الموجودة في القواعد العامة للتفويض التي اتفق الفقه عليها والقضاء والتي لا يصح التفويض الدستوري بدونها.

وشروط صحة كلا من التفويض بالاختصاص والتفويض بالتوقيع هي واحدة تنطبق على كليهما[٢]، وسنبحث في شروط صحة التفويض الدستوري على النحو الآتي:

---

(١) انظر نص المادة (١٢٣) من دستور العراق النافذ المنشور في الوقائع العراقية العدد ٤٠١٢ لسنة ٢٠٠٥.

(٢) عصام البرزنجي، مرجع سابق، ص٤٢٢.

- أنْ يكون هناك نص دستوري صريح على جواز التفويض، حيث انه لا يجوز لسلطة من السلطات الثلاث إن تفوض اختصاصها الدستوري إذا لم يجيز لها الدستور ذلك، مثاله ما جاء في دستور فرنسا في المادة (١٣) سالفة الذكر، وما جاء صراحة في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (١٢٣) التي أجازت تفويض الحكومة المركزية سلطاتها للمحافظات أو بالعكس بموافقة الطرفين.

- لا يجوز لمن فوض أليه الاختصاص إن يعود ويفوض غيره ما لم يكن هناك نص يجيز ذلك، أي أن تفويض التفويض غير جائز.

ونعتقد إن الأساس فيما تقدم ذكره يعود إلى إن أصل الاختصاص شخصي يجب إن تمارسه السلطة التي نص عليها الدستور بنفسها إلا إذا وجد نص يستثني هذا الشرط من الأصل، لان مباشرة الاختصاص واجب قانوني على السلطة الدستورية إن تمارسه وليس حقاً لها تفوضه لأي كان متى شاءت.

- يجب أنْ يكون التفويض الدستوري جزئياً لا كلياً، أي إن السلطة التي تباشر بالتفويض عليها إن تفوض بعضاً من اختصاصاتها وليس أكملها، فأن كان التفويض كلياً فإن ذلك يعد تنازلاً عن ممارسة الاختصاصات وبالتالي يقع التفويض باطلاً لا ينتج آثاراً قانونية[١].

(١) غازي فيصل مهدي، نظاما الفيدرالية واللامركزية في دستور العراق لعام ٢٠٠٥، بحث منشور في مجلة التشريع والقضاء، السنة الأولى، العدد الأول، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

- أنْ ينشر قانون التفويض بوسائل النشر القانونية بصورة صريحة وأصولية، وبما إن التفويض الدستوري وممارسة الاختصاص بموجبه استثناء من الأصل، عليه يجب إن يفسر التفويض في حالة الغموض تفسيراً ضيقاً لا يتوسع فيه[١].
- إن يكون التفويض الدستوري محدداً بمدة معينة وينتهي بانتهائها، كما لو فوض رئيس الدولة صلاحيات تشريعية لمواجهة ظروف استثنائية فيحدد هذا التفويض الدستوري بمدة يحددها البرلمان وينتهي بانتهائها[٢] أو قد ينتهي التفويض الدستوري بانتهاء موضوع التفويض، كأن يفوض رئيس الدولة نائبه بالتوقيع على معاهدة دولية وتم التوقيع عليها فعلاً، أو قد ينتهي بإلغاء قرار التفويض، أو ربما بخروج الأصيل والمفوض أليه كليهما من السلطة، كما هو حال رئيس الدولة المنتهية ولايته.

المطلب الثاني: التفويض الدستوري للقرارات الإدارية التي لها قوة القانون

عرف النظام القانوني العراقي القرارات التي لها قوة القانون منذ الدستور الأول للدولة العراقية الصادر عام ١٩٢٥، وكان لهذه القرارات أثر مهم في مجال التشريع وبوساطتها توسعت اختصاصات السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية.

وقد تميز النظام الدستوري في العراق بالميل نحو التفويض المباشر في إصدار قرارات لها قوة القانون، الأمر الذي أدى إلى التقليل من أهمية وجود تفويض غير مباشر في ذلك. وسنقوم في هذا المطلب بدراسة التفويض الدستوري من

(١) ورد في القانون المدني العراقي المادة (٣) منه على أن (ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه)، وكذلك زهير البشير وعبد الباقي البكري، المدخل لدراسة القانون، ط ٣، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص١٢٩.

(٢) عدنان عاجل عبيد، القانون الدستوري، ط٢، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف، ٢٠١٠، ص ٢٨.

قبل الدستور للسلطة التنفيذية في إصدار قرارات لها قوة القانون في الدساتير العراقية القديمة ثم في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ وفق التالي:

الفرع الأول: التفويض الدستوري للقرارات الإدارية فقي الدساتير العراقية القديمة

عرف النظام القانوني العراقي التفويض المباشر لإصدار قرارات لها قوة القانون بدءاً بالدستور الأول للدولة العراقية الحديثة والذي عرف بالقانون الأساسي وجاء في الفقرة (٣) من المادة (٢٦) منه على أنه (إذا ظهرت ضرورة أثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام أو لدفع خطر عام أو لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية أو بقانون خاص أو للقيام بواجبات المعاهدة فللملك الحق بإصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الأحوال على أن لا تكون مخالفة لأحكام هذا القانون الأساسي ويجب عرضها جميعاً على مجلس الأمة في أول اجتماع عدا ما صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدة المصدقة من قبل مجلس الأمة أو المجلس التأسيسي فإن لم يصدق مجلس الأمة هذه المراسيم فعلى الحكومة أن تعلن انتهاء حكمها وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الإعلان ويجب أن تكون هذه المراسيم موقعاً عليها بتواقيع الوزراء كافة)[١].

لقد اكتفت المادة (٢٦) بتنظيم حالة مصادقة البرلمان على المراسيم الصادرة بموجبها وأغفلت حالة عدم عرض هذه المراسيم على البرلمان وهذا مآخذ آخر عليها وإن كان يمكن للبرلمان مساءلة الحكومة على هذه الحالة بموجب العلاقة

(١) رعد ناجي الجدة، التشريعات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، قسم الدراسات التاريخية، لجنة السلسلة الوثائقية، ١٩٩٨، ص٣٨.

بين البرلمان والحكومة في النظام البرلماني ولا سيما أن هذه المادة قد نصت على توقيع الوزراء على هذه المراسيم.

لقد توسعت السلطة التنفيذية في تطبيق المادة المذكورة متجاوزة الصلاحيات الممنوحة لها بموجبها نظرا لضعف مجلس الأمة في ظل دستور ١٩٢٥ أمام هذه السلطة متمثلة بالملك والحكومة[١].

فعلى سبيل المثال قام الملك عام ١٩٢٨ بإصدار مرسوم مقيد للحرية لم تكن هناك ضرورة تستدعي ذلك إذ أن ما حدث هو تظاهرة طلابية فقط، قامت احتجاجا على زيارة احد زعماء الصهيونية إلى العراق[٢].

وفي عام ١٩٣٩ صدر مرسوم بموجب الفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الأساسي تحت رقم (٢٦) وذلك لتكوين جمعية للتمور. ونرى أن هذا المرسوم تجاوز حقيقي على الفقرة الثالثة من المادة (٢٦).

بعد سقوط القانون الأساس لسنة ١٩٢٥ بقيام ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ جاء دستور ٢٩ نيسان لسنة ١٩٦٤ المؤقت لينص على المادة (٥١)[٣]، التي

---

(١) حسن جميل، الحياة النيابية في العراق (١٩٢٥-١٩٤٦) موقف جماعة الأهالي منها، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٣، ص٨٣-٩٢.

(٢) جاء في هذا المرسوم بأنه (لما كان بعض طلاب المدارس قد اشترك في اجتماعات غير قانونية مما يعد خطراً عاما. فنحن فيصل ملك العراق، بموافقة مجلس الوزراء، نأمر بنشر المرسوم الاتي وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الأساس، وذلك لدفع الخطر المذكور). يُنظر فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، الطبعة الثانية، بلا مطبعة، ١٩٨٤، ص١٧٥.

(٣) خلا دستور الجمهورية الأول الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٧ والدستور الصادر في ١٩٦٣/٤/٤ من إشارة للقرارات التي لها قوة القانون.

استوحاها من المادة (١٦) من دستور ١٩٥٨ الفرنسي[١]، وجاء فيها بأنه (لرئيس الجمهورية في حالة خطر عام أو احتمال حدوثه بشكل يهدد سلامة البلاد وامنها أن يصدر قرارات لها قوة القانون بقصد حماية كيان الجمهورية وسلامتها وامنها بعد موافقة مجلس الوزراء). نرى من هذا النص أن المادة المذكورة قد أخذت من المادة (١٦) من الدستور الفرنسي السلطات الواسعة فيها دون القيود، فشروط اللجوء إليها واسعة جداً ولا تحدها حدود، ولا شبيه لها حتى في المادة (١٦) بحيث يستطيع رئيس الجمهورية أن يستغل أي ظرف استثنائي مهما كان بسيطاً لكي يلجأ إلى هذه المادة[٢]. ومن الملحوظ هنا أن المادة محل البحث تختلف عن المادة (١٦) من الدستور الفرنسي في أنها حددت الإجراءات المتخذة عند اللجوء إليها بالقرارات التي لها قوة القانون فقط، بينما في المادة (١٦) فأن هذه القرارات هي من ضمن الإجراءات المتخذة بموجبها.

أن القيد الوحيد في المادة (٥١) هو اخذ موافقة مجلس الوزراء عند إصدار القرارات بقوانين وهذا قيد صوري إذ أن الوزراء لا يمكنهم الامتناع عن منح رئيس الجمهورية موافقتهم، فهو الذي يعينهم ويقيلهم بما فيهم رئيس الوزراء، وذلك بموجب المادة (٤٣) من الدستور[٣].

(١) حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠، ص١٨١.

(٢) نوري لطيف، القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، الطبعة الثانية، مطبعة علاء-الوزيرية، ١٩٧٩، ص٢٥٤.

(٣) حميد الساعدي، مرجع سابق. ص١٨١.

وبعد انقلاب (١٧) تموز صدر دستور ٢١ أيلول ١٩٦٨ الذي منح مجلس قيادة الثورة[١]، سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون وذلك بموجب المادة (٤٤-ف٨) والتي جاء فيها بأنه لمجلس قيادة الثورة (إصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون). إلا أن هذا الدستور لم يدم طويلاً فبعد سنتين تقريباً تم إلغاؤه وحل محله دستور سنة ١٩٧٠ الذي لم يأت بجديد عن سابقه، إذ قام بتفويض مجلس قيادة الثورة إصدار قرارات لها قوة القانون وذلك بموجب المادة (٤٢-أ) التي نصت على أنه لمجلس قيادة الثورة (إصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون).

إن مجلس قيادة الثورة يجمع في يده الوظيفتين التشريعية والتنفيذية معاً فبالإضافة لما جاء في الفقرة (أ) من المادة (٤٢) من الدستور لسنة ١٩٧٠ فان الفقرة (ب) من هذه المادة نصت على إن لهذا المجلس (إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القوانين النافذة). فهذا المجلس هو سلطة تعلو جميع السلطات الدستورية التي أنشأها دستور سنة ١٩٧٠[٢]، وهذا الدستور لم ينشئ هذه الهيئة بل كشف عنها فقط فهي كانت موجودة قبل إنشائه، بل أن مجلس قيادة الثورة هو السلطة المؤسسة[٣].

---

(١) عرفت المادة (٤١) من الدستور مجلس قيادة الثورة بأنه (الجهاز الثوري الذي قاد جماهير الشعب والقوات المسلحة صبيحة اليوم السابع عشر من تموز سنة ١٩٦٨ وتتم تسمية أعضائه بقانون).

(٢) رعد ناجي الجدة، مساهمة في دراسة مجلس قيادة الثورة (تكوينه وسلطته)، مجلة القانون المقارن العراقية، تصدرها جمعية القانون المقارن العراقية، العدد (٢٨)، ٢٠٠٠. ص٩٢-٩٣، ص٨٩.

(٣) نوري لطيف، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص٢٧٤.

أن القرارات التي لها قوة القانون الصادرة من مجلس قيادة الثورة تغطي مساحة واسعة من التشريع العراقي، فالمتتبع لمسيرة النظام القانوني منذ عام ١٩٦٨ يرى اللجوء المفرط لهذه القرارات حتى أنها أغنت عن اللجوء إلى حالة الطوارئ مع توافر شروط هذا اللجوء. والمثال البارز في ذلك هو الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمانية أعوام (١٩٨٠-١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

لقد سوغ حزب البعث العربي الاشتراكي اللجوء المفرط إلى هذه القرارات وذلك في التقرير الصادر عن مؤتمره القطري الثامن عام ١٩٧٤ الذي جاء فيه (وقد اصطدم الحزب بمعضلة القوانين والتشريعات السائدة منذ اليوم الأول لتسلمه السلطة ... ووجدت الثورة نفسها عاجزة عن قيادة البلاد مع بقاء تلك القوانين والتشريعات، لذلك اتخذ مجلس قيادة الثورة صفة الجهة التشريعية العليا واتخذت قراراته قوة القانون وفعاليته)[١] إذن كانت القرارات المذكورة أداة بيد الحزب للتغلب على القوانين التي تعترض طريقه بسهولة ويسر.

إن هذه القرارات الصادرة عن المجلس ليست كلها قواعد عامة مجردة وهو ما تستوجبه القوة القانونية لهذه القرارات على اعتبار أن لها ما للقانون وعليها ما عليه، بل أن هناك قرارات ذات طابع فردي[٢]، وإن كان غالبية هذه القرارات تتصف بالعمومية والتجريد.

---

(١) اسعد سعد برهان الدين بكر، أنهاء القرارات الإدارية بالإرادة المنفردة للسلطة الإدارية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٧، ص٧٠ الهامش.

(٢) مثال ذلك القرار رقم (٤٨) بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٣ المنشور في العدد (٣٦٢٠) من جريدة الوقائع العراقية الصادرة بتاريخ ١٩٩٦/٦/٣ والذي جاء فيه (إلغاء قرار محكمة البداءة والمدائن ذو الرقم ١٩٩٤/٧/٢٩١ في ١٩٩٤/٤/١٦ وقرار لجنة الاستملاك والتقدير والتعويض في مديرية الزراعة محافظة بغداد ذو الرقم (٥٤٠) في ١٩٩٤/٤/١٦ ...). وكذلك

إلا أن القرارات ذات الطابع الفردي هي في غالبيتها استثناء على قوانين نافذة أو القرارات التي لها قوة القانون[١].

لقد رأينا الدساتير العراقية السابقة على دستور ١٩٦٨ و ١٩٧٠، تضع جميعها قيودا على إصدار هذه القرارات وإن اختلفت هذه القيود من نص لآخر شدةً وضعفاً. إلا أن القرارات التي لها قوة القانون الصادرة بموجب المادة (٤٢- أ) من دستور ١٩٧٠ والمادة (٤٤-ف) من دستور ١٩٦٨ المؤقت هي قرارات محررة من أي قيد[٢]، إذ أن النصوص الدستورية التي ذكرتها جاءت مطلقة (إصدار .... القرارات التي لها قوة القانون).

تكلمنا فيمال سبق على سلطة مجلس قيادة الثورة في إصدار القرارات التي لها قوة القانون، التي كانت السلطة الوحيدة في ظل دستور ١٩٧٠ حتى صدور التعديل الدستوري الثالث والعشرين في ١٩٩٣/١/٢٨ والذي بموجبه أضيفت الفقرة (جـ) إلى المادة (٥٧) من الدستور والتي نصت على أنه (لرئيس

القرار رقم (١٥٣) بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٠ المنشور في العدد (٣٦٤٩) من جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٣ والذي تضمن إلغاء (البيع الجاري لشركة الروافد للسياحة والسفر المحدودة بتاريخ ١٩٩٦/٨/١١ إلى المشتري (ع) ....).

(١) مثال ذلك القرار رقم (٢٧٠) بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٥ المنشور في العدد (٢٥٢٠) من جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩ والذي جاء فيه (تستثنى روضة التوحيد النموذجية من قرار مجلس قيادة الثورة (٢٨٤) في ١٩٧٥/٣/٦ الخاص باستملاك المدارس الأهلية) والقرار رقم (١٩٦) بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٤ المنشور في العدد (٢٣٢٤) من جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢ والمتضمن إعفاء (حراس الصديد من عشيرة الصالح من كافة الديون المترتبة بذمتهم لخزينة الدولة ....).

(٢) حسن عزبة العبيدي، المركز الدستوري لحزب البعث العربي الاشتراكي، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢، ص١٢٣

الجمهورية عند الاقتضاء إصدار قرارات لها قوة القانون)[١]، ونلحظ من هذا النص أن لرئيس الجمهورية مطلق الحرية في إصدار قرارات لها قوة القانون، فكلمة (عند الاقتضاء) لا تحتوي في معناها أي قيد.

لقد كان من الأجدر مع وجود مجلس قيادة الثورة وما يتمتع به من صلاحيات واسعة أن يقتصر حق رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون على الحالات الاستثنائية البالغة الخطورة التي يتعذر فيها اجتماع هذا المجلس[٢]. وذلك لأن تمتع رئيس الجمهورية بسلطة إصدار قرارات لها قوة القانون في الظروف التي يمكن معها لمجلس قيادة الثورة القيام بمهامه يكون أمر عديم الفائدة، ففي ضوء التطبيق العملي للمادة (٥٧-جـ) نرى إن ما تم إصداره بموجبها من قرارات كان يمكن إصداره بموجب المادة (٤٢-أ)[٣].

الفرع الثاني: التفويض الدستوري في دستور العراق لعام ٢٠٠٥

تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية وفق المادة (٦٦) من الدستور العراقي النافذ من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، ويمارسان صلاحياتهما وفقاً للدستور.

---

(١) رعد الجدة، التشريعات الدستورية في العراق، مرجع سابق. ص١٢٢.

(٢) قام المجلس الوطني في جلسته الاستثنائية المنعقدة في ١٩٩١/١/١٤ وقبل بدء حرب الخليج الثانية في ١٩٩١/١/١٧ بتفويض رئيس الجمهورية كافة الصلاحيات الدستورية لكل ما تستلزمه هذه الحرب. ذكرته منال يونس عبد الرزاق الالوسي، المؤسسات التشريعية في العراق في ظل دستوري ١٩٢٥ – ١٩٧٠، أطروحة دكتوراه، كلية لقانون، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٣٠٣

(٣) ومثال هذه القرارات والتي تسمى بالقرارات الجمهورية ما صدر بتاريخ ١٩٩٥/٨/٥ برقم (٦٠) والذي تضمن اعفاء (النزلاء والمودعون المصريون المحكومين عن جرائم .... عما تبقى من مدة محكوميتهم، ويطلق سراحهم من السجن حالا ما لم يكونوا محكومين عن قضايا أخرى. توقف الإجراءات القانونية المتخذة بحق المتهمين المصريين ...). وقد نشر هذا القرار في العدد (٣٥٧٤) من جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ١٩٩٥/٧/٣١.

وقد افرد الدستور العراقي فرعاً مستقلاً لرئيس الجمهورية وتطرق في المادة (٧٣) منه إلى الاختصاصات الحصرية لرئيس الجمهورية والتي تشير إشارة واضحة إلى دوره الفخري في النظام البرلماني العراقي.

بيد انه رغم كل ذلك لم نجد نصاً دستورياً يجيز لرئيس الجمهورية إن يفوض أياً من هذه الاختصاصات لا لنائبه أو أي شخص آخر، والتفويض بصورة عامة أياً كان نوعه يستوجب وجود نص صريح يجيز التفويض.

عليه نعتقد انه لا يجوز لرئيس الجمهورية كأصل عام إن يفوض نائبه أو أي شخص أو هيئة أخرى اختصاص من الاختصاصات المنصوص عليها في الدستور، لان مباشرة هذه الاختصاصات هي واجب قانوني على الرئيس وحده وليس حقاً له، ومن ثم فإنه لا يجوز له النزول عنه أو تفويضه إلا في الحدود المبينة في الدستور، وهو يتحمل مسؤولية هذه الاختصاصات أمام مجلس النواب وفقاً للمادة (٦١ سادساً) من دستور ٢٠٠٥.

بيد إن الدستور العراقي الحالي لم يغفل قيام مانع مؤقت أو دائم بمنع رئيس الجمهورية من مزاولة أو مباشرة اختصاصه الدستوري، فأجاز في المادة (٧٥/ثانيا) على إن (يحل نائب رئيس الجمهورية محل الرئيس عند غيابه)، كأن يغادر رئيس الجمهورية إلى مؤتمر أو اجتماع ما فيحل نائبه بدل عنه حلولاً مؤقتاً لحين عودته[١].

أما المادة (٧٥/ ثالثاً) فقد نصت على إن (يحل نائب رئيس الجمهورية محل رئيس الجمهورية عند خلو منصبه، وعلى مجلس النواب انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو)، كأن يصاب رئيس

(١) محمد جبار طالب، تفويض الاختصاصات، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

الجمهورية بمرض عضال لا يمكنه من مزاولة عمله مرة أخرى أو قد يؤدي هذا المرض إلى الوفاة، فنكون هنا أمام مانع دائم.

أما في حالة عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أصلاً وظهر مانع مؤقت أو دائم يمنع رئيس الجمهورية من ممارسة اختصاصاته كما أسلفنا مسبقاً، فالدستور هنا نص في المادة (٧٥/ رابعاً) على (في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية يحل رئيس مجلس النواب محل رئيس الجمهورية في حالة عدم وجود نائب له، على إن يتم انتخاب رئيس جديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الخلو، وفقاً لأحكام الدستور)[١].

وعلى هذا الأساس فأن المسؤولية الملقاة على رئيس الجمهورية في حالة عدم ممارسة الاختصاصات أو انتهاك الدستور يتحملها نائبه الذي حل محله، أو يتحملها رئيس مجلس النواب عند عدم وجود نائب للرئيس وفق المسؤولية المنصوص عليها في المادة (٦١/سادساً) من دستور ٢٠٠٥[٢].

ونرى إن عدم النص على جواز تفويض رئيس الجمهورية في العراق لاختصاصاته الدستورية لا يعني عدم قدرته على تفويض الاختصاصات التي قد ترد في قوانين عادية لنائبه أو أي شخص أو هيئة أخرى إن كان في هذه القوانين العادية ما ينص على جواز التفويض إن لم يكن هذا الاختصاص يدخل ضمن الاختصاصات الواردة في الدستور، كأن يفوض لنائبه اختصاص الأمور المتعلقة برئاسة الجمهورية من موظفين وما يتعلق بهم وبحقوقهم الوظيفية.

---

(١) المادة (٧٥ / رابعاً) من دستور العراق النافذ.

(٢) للمزيد انظر المادة (٦١ / سادساً) من دستور العراق النافذ الخاصة بمساءلة وأعفاء رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب.

أما فيما يخص مجلس الوزراء والذي يعد مؤسسة دستورية، وهو مكون أساسي للسلطة التنفيذية الاتحادية إلى جانب رئيس الجمهورية بموجب المادة (٦٦) من دستور ٢٠٠٥ ويمارس صلاحيات وفقاً للدستور.

حيث نص على هذه الاختصاصات في المادة (٨٠) والتي تطرقت إلى الاختصاصات الحصرية التي يمارسها، إضافة للمادة (٦٢) التي أشارت إلى اختصاص مجلس الوزراء حصراً بتقديم مشروع قانون الموازنة العامة والحساب الختامي إلى مجلس النواب لإقراره، وكذلك ما نص عليه من اختصاص حصري في المادة (١١٠) واختصاصات أخرى مشتركة مع الأقاليم.

وهنا يثار التساؤل هل بإمكان مجلس الوزراء كمؤسسة دستورية أن يفوض بعضاً من اختصاصاته المنصوص عليها في الدستور إلى سلطة أخرى؟

لقد أجابت المادة (١٢٣) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ على هذا التساؤل بالنص على أن (يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات أو بالعكس، بموافقة الطرفين، وينظم ذلك بقانون).

ورغم أن قانون تفويض السلطات لا زال مشروعاً إلا أننا نستطيع الجزم بأن الدستور أجاز صراحة تفويض الاختصاصات الدستورية إلى المحافظات حصراً في المادة (١٢٣) منه، وهذا النص يشير صراحة إلى المشرع الدستوري أراد تحقيق اللامركزية الحقيقية من خلال وضعه للنصوص التي أما أن تعطيها سمواً دستورياً كما في المادة (١٢٢) أو ترسخ للامركزية في المادة

(١٢٣) التي أجازت تفويض الاختصاص الدستوري للمحافظات التي لم تنتظم في إقليم[١].

وحسناً فعل المشرع الدستوري حينما أحال مسألة تفويض الاختصاصات الدستورية إلى قانون عادي، وهذا يتلاءم مع المبادئ العامة التي تشير إلى أن الوحدات اللامركزية تأخذ اختصاصاتها بقانون عادي خلاف الأقاليم أو الولايات التي ينص على اختصاصها في صلب الدستور[٢]، وحتى يستطيع أجراء تعديلات مستقبلية تتلاءم مع الظروف المستجدة.

وينتقد بعض الفقه ما ورد في نص المادة (١٢٣) من الدستور بالقول أن تفويض الاختصاص بناءً على اتفاق جهتين إداريتين نادر الحصول في الحياة العملية، فضلاً عن أن التفويض من الأسفل إلى الأعلى أي أن المحافظات غير المنتظمة في إقليم تفوض الحكومة الاتحادية وهو ما ورد تعبير (وبالعكس) فهو حالة شاذة لا يوجد لها مثيل في التشريعات الأخرى[٣]، ونحن مع هذا الرأي.

فنقترح أن تعاد صياغة هذا النص الدستوري ليصبح (يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات، وينظم ذلك بقانون). وهنا يثار التساؤل أي السلطات التي أشارت إليها المادة (١٢٣) والتي يجوز تفويضها هل هي

---

(١) نصت المادة (١٢٢ / ثانياً) على أن (تمنح المحافظات التي لم تنتظم في أقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من أدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، وينظم ذلك بقانون).

(٢) عصام البرزنجي، مرجع سابق، ص١٣٥، وقد أورد المشرع الدستوري في دستور٢٠٠٥ اختصاصات حصرية للسلطة الاتحادية في المادة (١١٠) واختصاصات مشتركة مع الأقاليم في المادة (١١٤).

(٣) غازي فيصل مهدي، نظاما الفدرالية واللامركزية الإدارية في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٢٥.

الاختصاصات الحصرية أم الاختصاصات المشتركة؟ كون العبارة جاءت مطلقة، والمطلق يجري على أطلاقه ما لم يقيد بنص.

ونعتقد أن المشرع الدستوري أراد أن يترك هذا التحديد للمشرع العادي في القانون الذي يصدر وينظم هذا التفويض وفقاً لنص الدستور.

وقد ورد في م (٨٠/ سادساً) جواز تخويل أو تفويض التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية من قبل مجلس الوزراء إلى شخص أو لجنة أو هيئة أخرى أو للمحافظات غير المنتظمة في إقليم حسب نص المادة (١٢٣)، كأن يفوض مجلس الوزراء وزيرا" معينا" بالتفاوض بشأن معاهدة ما.

ولمجلس الوزراء أن يفوض أياً من اختصاصاته غير الواردة في الدستور والتي يشار إليها في قانون عادي، وحسب ما ينص عليه في القانون العادي، فضلاً عن التفويض الذي أجازه الدستور وفق الشروط الواجب أتباعها للتفويض.

وقد ذهب البعض إلى أن مجلس الوزراء وفق النصوص التي تحدد اختصاصه لا يمكنه أن يفوض هذه الاختصاصات إلى لجانه المتخصصة حيث لم يرد فيها نص يجيز ذلك، لذلك كان الأجدر بالمشرع الدستوري أن يضيف نصاً يقرر هذا التفويض رغم أن التفويض موجود في بعض النظم البرلمانية الأخرى كما هو الحال في المملكة المتحدة[1].

(1) عثمان غيلان، التنظيم القانوني لمجلس الوزراء في الدستور العراقي والمقارن، بحث منشور في مجلة التشريع والقضاء، السنة الرابعة، العدد الرابع، ٢٠١٢، ص ١١٥.

الخاتمة

وهكذا نجد بأن العراق قد تضمن نظامه القانوني، القرارات التي لها قوة القانون. وقد تميزت هذه القرارات في العراق بقلة القيود الواردة على إصدارها، بل وصل الأمر إلى انعدام هذه القيود، كما هو الحال في ظل دستور ١٩٧٠. وإضافة لذلك فإن الرقابة القضائية على هذه القرارات يمكن عدّها معدومة، وهذا الأمر له خطورته البالغة على الحقوق والحريات.

إن القرارات التي لها قوة القانون كما رأينا قد تكون بتفويض مباشر من الدستور أو قد تحتاج إلى تدخل المشرّع لتطبيق النصّ الدستوري وهو التفويض غير المباشر من قبل الدستور، وإضافة لما تقدم قد تصدر هذه القرارات بدون سند دستوري وذلك بموجب الضرورات العملية التي تحتم ذلك، سواء أكانت هذه الضرورات في ظروف عادية أم استثنائية.

وفي ختام البحث توصلنا إلى النقاط التالية:

التفويض الدستوري هو أجراء تلجأ أليه سلطة أو مؤسسة دستورية تفوض بموجبها بعضاً من اختصاصاتها إلى شخص أو سلطة أو لجنة أو هيئة أخرى بموجب نص دستوري يجيز لها ذلك التفويض.

التفويض الدستوري يخضع للقواعد العامة للتفويض من حيث أنواعه وشروطه، وهو يختلف عن الحلول الدستوري الذي تنتقل في الأخير كافة الاختصاصات إلى المفوض أليه بينما التفويض الدستوري تنتقل بعضاً منها.

لم ينص الدستور العراقي الحالي على جواز تفويض الاختصاص التنفيذي لرئيس الجمهورية إلى نائبه أو أي شخص أو سلطة أخرى بل أبقاها جميعها واجبه الدستوري، لكنه لم يغفل عن قيام مانع مؤقت أو دائم يمنع رئيس الجمهورية من ممارسة اختصاصه ونص على حلول نائبه، أو رئيس مجلس

النواب عند عدم وجود نائب له في ممارسة كل اختصاصاته لحين انتخاب رئيس جديد.

نص الدستور العراقي بصريح العبارة على جواز تفويض الحكومة الاتحادية لسلطاتها إلى المحافظات غير المنتظمة بإقليم وفقاً للمادة (١٢٣)، ولكن ضمن قانون عادي يصدر وينظم ذلك.

وعليه نوصي بما يلي:

نقترح ضرورة الإسراع بإصدار قانون تفويض السلطات بين الحكومة الاتحادية والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، لتنظيم وتسهيل القيام بكثير من الاختصاصات بعيداً عن المركزية ووفق تفويض دستوري وقانوني.

نقترح أن يعدل نص المادة (٧٥/ رابعاً) ليحل رئيس مجلس الوزراء محل رئيس الجمهورية عند خلو المنصب وعدم وجود نائب له، لكون المنصب تنفيذي ونعتقد بضرورة بقائه بيد شخص تنفيذي، لان حلول رئيس مجلس النواب محل شخص تنفيذي وبوجود رئيس مجلس الوزراء نعتقد انه لا يتلاءم مع مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا الأمر نجد المشرع الدستوري قد اتبعه حينما نص في المادة (٨١/أولا) حينما جعل من رئيس الجمهورية يقوم مقام رئيس مجلس الوزراء عند خلو المنصب لأي سبب كان.

نقترح أن تعاد صياغة المادة (١٢٣) وترفع منها عبارة (أو بالعكس، بموافقة الطرفين)، لأننا نعتقد أن التفويض من أعلى إلى أسفل وليس العكس، ولا يحتاج الأمر إلى موافقة الطرفين ليكون النص الدستور كالآتي(يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات، وينظم ذلك بقانون).

المراجع

١- إبراهيم طه الفياض، القانون الإداري، مكتبة الفلاح، بغداد، ٢٠١٤.

٢- اسعد سعد برهان الدين بكر، أنهاء القرارات الإدارية بالإرادة المنفردة للسلطة الإدارية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٧٧.

٣- حسن جميل، الحياة النيابية في العراق (١٩٢٥-١٩٤٦) موقف جماعة الأهالي منها، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٣.

٤- حسن عزبة العبيدي، المركز الدستوري لحزب البعث العربي الاشتراكي، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢.

٥- حمدي ياسين عكاشة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٦- حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠.

٧- رعد ناجي الجدة، التشريعات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، قسم الدراسات التاريخية، لجنة السلسلة الوثائقية، ١٩٩٨.

٨- رعد ناجي الجدة، مساهمة في دراسة مجلس قيادة الثورة (تكوينه وسلطته)، مجلة القانون المقارن العراقية، تصدرها جمعية القانون المقارن العراقية، العدد (٢٨)، ٢٠٠٠.

٩- زهير البشير وعبد الباقي البكري، المدخل لدراسة القانون، ط ٣، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١١.

١٠- سعاد الشرقاوي، الوجيز في القرار الإداري، الجزء الأول، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٨١.

١١- سعد عدنان الهنداوي، الاختصاص في القرار الإداري، بحث منشور في مجلة المفتش العام لوزارة الداخلية، السنة الثالثة، عدد (٨) أيلول، ٢٠١٢.

١٢- سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

١٣- شابا توما منصور، القانون الإداري، الكتاب الثاني، بدون مكان الطبع، بدون سنة الطبع.

١٤- طعيمة الجرف، القانون الإداري، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٧٨.

١٥- عثمان غيلان، التنظيم القانوني لمجلس الوزراء في الدستور العراقي والمقارن، بحث منشور في مجلة التشريع والقضاء، السنة الرابعة، العدد الرابع، ٢٠١٢.

١٦- عدنان عاجل عبيد، القانون الدستوري، ط٢، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف، ٢٠١٠.

١٧- عصام عبد الوهاب البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، الناشر العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

١٨- عصام عبد الوهاب البرزنجي وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري،

الناشر العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٣.

١٩- علي محمد بدير، أنواع القرارات الإدارية، مجلة القانون و الاقتصاد، العدد الرابع، السنة الثانية، ١٩٧٠.

٢٠- علي محمد بدير، عصام عبد الوهاب البرزنجي، مهدي ياسين السلامي، مبادئ وأحكام القانون الإداري، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣.

٢١- عمر محمد الشوبكي، القضاء الإداري، ط ٤، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٢٢- غازي فيصل مهدي و عدنان عاجل عبيد، القضاء الإداري، ط٢، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف، ٢٠١٣.

٢٣- غازي فيصل مهدي، نظاما الفيدرالية واللامركزية في دستور العراق لعام ٢٠٠٥، بحث منشور في مجلة التشريع والقضاء، السنة الأولى، العدد الأول، ٢٠٠٩.

٢٤- فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، الطبعة الثانية، بلا مطبعة، ١٩٨٤.

٢٥- ماهر صالح علاوي الجبوري، القانون الإداري، بدون مكان، بدون سنة طبع.

٢٦- ماهر صالح علاوي، القرار الإداري، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١.

٢٧- ماهر علاوي، سكوت الإدارة العامة في القانون العراقي، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الثاني، المجلد العاشر، ١٩٩٤.

٢٨- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ٢٠١١.

٢٩- محسن خليل، القضاء الإداري اللبناني، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٣٠- محمد جبار طالب، تفويض الاختصاصات الدستورية في الدستور العراقي النافذ، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، السنة السابعة، العدد الأول، ٢٠١٥.

٣١- محمد رفعت عبد الوهاب، احمد شرف الدين، القضاء الإداري، المكتب العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨٨.

٣٢- محمد علي جواد، مبادئ القانون الإداري، مذكرات مطبوعة بالرونيو لطلبة كلية القانون المرحلة الثانية، جامعة بابل، بدون سنة طبع.

٣٣- محمد فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام القانون الإداري في ظل الاتجاهات الحديثة، دراسة مقارنة، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، بدون سنة طبع.

٣٤- محمد انس قاسم جعفر، الوسيط في القانون العام، ط بلا، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.

٣٥- محمود سامي، القرار الإداري والسلطة التقديرية للإدارة، مجلة الشريعة والقانون، العدد الثالث، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، تموز، ١٩٨٩.

٣٦- منال يونس عبد الرزاق الألوسي، المؤسسات التشريعية في العراق في ظل دستوري ١٩٢٥ – ١٩٧٠، أطروحة دكتوراه، كلية لقانون، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

٣٧- نوري لطيف، القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق، الطبعة الثانية، مطبعة علاء- الوزيرية، ١٩٧٩.

الدساتير والقوانين

الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ .

الدستور العراقي لسنة ١٩٢٥.

دستور العراق المؤقت لعام ١٩٧٠ .

دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

A new approach for sharing secrete data using mathematical techniques

Dr.Saad Abdual Azize abdual Rahman
Computer science dept
Al_Mamon University College
Baghdad, Iraq
saadabdualazize@yahoo.com

Dr.Sana Ahmed Kadhim
Computer science dept
Al_Mamon University College
Baghdad, Iraq
sana_ahmed73@yahoo.com

Abstract

Before many decades, cryptography was invented to be used in transmitting secrete messages and confidential information. El-Gamal algorithm is one of these methods. It is asymmetric system used in cryptography and digital signature. Using mathematical equations in cryptography systems has become essential to increase complexity of cryptosystems. In this paper, secrete data will be encrypted using El_Gamal encryption method, Shamir polynomial will be applied on the encrypted data and send the results to the receiver who is going to use Lagrange polynomials to extract the secret data and decrypt it with El-Gamal decryption algorithm.

Key words: El-Gamal, Shamir and Lagrange, cryptography, data transmission.

1- Introduction

In the last decades, transmitting data was one of the most important fields which concerns data security researchers. The extreme development and usage expansion of Internet caused a huge problem, which is, protecting transmitted data from unauthorized manipulation like modifying, damaging or even just reading transmitted data[1]. Cryptography was invented to secure data from any outsiders. Many methods and techniques were invented and improved through time. Complexity is one of the essential concepts in creating any new cryptography method[2]. El-Gamal cryptosystem was invented to encrypt and decrypt confidential messages with specific equations and numbers to be chosen carefully and mathematically[3]. Sending specific data by

mathematical equations to construct polynomials was also one of the powerful mathematical methods used in cryptosystems[4]. Shamir and Lagrange are two related equations that could be used for sending information in cryptosystems[5].

In this paper a combination of the previous methods will be used to encrypt a secrete message then use the result in Shamir's polynomial, sending few numbers to the receiver who is going to reconstruct a polynomial with Lagrange to find out the encrypted data which is going to be decrypted to reproduce the plain text.

The next section will explain the methodology of Shamir, Lagrange and El-Gamal. Section three will explain the proposed method. Section four will explain the implementation of the proposed method and finally, the conclusions and the references.

2- El-Gamal, Shamir, and Lagrange Techniques

Each technique used in the proposed method will be explained below[6]:

2-1 El-Gamal cryptosystem

El-Gamal encryption is a public key system. Its complexity depends on the difficulty of finding logarithm of modules numbers. The keys of El-Gamal found by a person (receiver) by :

- Choosing a prime number P.
- Choosing random number g.
- a is a primitive number g.
- Compute $Y \equiv g^a \bmod P$.
- Choosing random number K, such that: $2 <= K <= P-2$.

The public key is (P,a,g), and the private key is K.

For encrypting the message M:

- Compute C1 ≡ g^K mod P.
- Compute C2 ≡ Y^K * M mod P
- Send (C1,C2) to the receiver.

After encrypting a message, K could be left and use another number for the next transmission. This is an advantage for El-Gamal system since the same message may have different cipher text in each different transmission.

For decrypting the received cipher (C1,C2):

S = $C1^K$ mod P

M= C2 * S^{-1} mod P

2-2 Shamir's polynomial

Shamir's algorithm was used in sharing secrete data by first choosing k different values known as xi, where i between 1 and k, then, the distribution of shared data[7]:

- If the secrete data is N, then N-1 value will be chosen randomly(a1,a2,.,an-1).
- Compute yi = a(xi) for all i <= k, and

  a(x) = $\sum_{j=0}^{n-1} ajx^j \ mod \ p$ .....[1]

  where p is a prime number.
- Each person Pi will be given yi.
- The secrete data for Shamir's system is the constant value in the polynomial

- The polynomial couldn't be constructed unless all distributed values are joined in the polynomial.

$$f(x) = a0 + a1x + a2x^2 + _ _ _ + ak\text{-}1x^{k-1} \quad \ldots\ldots\ldots [2]$$

2-3 Lagrange's Method

Lagrange interpolation formula gives a unique polynomial of degree k-1 for k known points y1,y2,…, yk where yi = a(xi) and[8]:

$$a(x) = \sum_{i=1}^{k} yi \quad \prod_{1\le j\le k. j\neq i} \frac{x - xj}{xi - xj} \ldots\ldots [3]$$

For a given set of n + 1 nodes xi; the Lagrange polynomials are the n + 1 polynomials defined by

$$Li(xi) = \begin{cases} 0 & if \quad i \neq j \\ 1 & if \quad i = j \end{cases}$$

Then, the interpolating polynomial is defined as

$$Pn(x) = \sum_{i=0}^{n} Li(x)yi \quad \ldots\ldots\ldots [4]$$

If each Lagrange Polynomial is of degree of at most n; then Pn also has this property. The Lagrange polynomials can be characterized as follows:

$$Li(xi) = \prod_{j=0\ ,i\neq j}^{n} \frac{x - xj}{xi - xj} \ldots\ldots [5]$$

3- The suggested method

In this paper, the method suggested is combining the previous techniques in one process, where the data to be transmitted has to be encrypted first to ensure the secrecy of the confidential data. The encryption is done using El-Gamal cryptosystem. Then, for each cipher text, Shamir's algorithm is applied and three points are sent.

The suggested method has one common step between the sender and the receiver that step is the keys of El-Gamal. Then, there are five steps for the sender and four steps for the receiver.

3-1 The sender steps:

1- The sender will encrypt the message using El-Gamal algorithm. For each character (M) of the message, two output will be obtained (C1,C2).
2- C1,C2 will be used in Shamir equation, five points will be obtained.
3- Using the same random function for sender and receiver, select randomly three points only (for example: (x0,y0) , (x1,y1) , (x2,y2) → (1,y0) , (2,y1) , (3,y2))
4- Send (y0,y1,y2) to the receiver.

3-2 The receiver steps:

1- Using the same random function, the receiver knows the sequence of the selected points (1,2,3) which means (x0=1, x1=2, x2=3).
2- Apply Lagrange equation to find L0, L1, L2.
3- Find the interpolating polynomial P(x).
4- Extract C1 and C2 from P(x).

5- Use C1 and C2 to decrypt the message using El-Gamal algorithm.

4- The Implementation of the suggested method

To implement the proposed method, the consecutive steps of the proposed method will be followed as below:

4-1 The keys of El-Gamal

Each part (sender and receiver) should have his public and private key; let's suppose that the sender has the following keys:

Let a = 6 , g = 11 , a is primitive of P

Let K = 7 , K is a random number

Let P = 23 , P is a prime number

$Y = a^k \bmod P = 6$

Public key = (g, a, Y) ; private key = K

4-2 The encryption process:

Let the message is the letter "M" = 13 (the sequence number in alphabetic)

$Y = g^a \bmod p = 11^6 \bmod 23 = 9$

$C1 = g^k \bmod p = 11^7 \bmod 23 = 7$

$C2 = m*y^k \bmod p = (13*9^7) \bmod 23 = 6$

(C1 , C2) = (7 , 6)

For each two pairs (C1,C2), three points will be produced using Shamir's polynomial and the Y's are sent.

Construct Shamer's polynomial:

$F(x) = C2 + C1x + gx^2$

$= 6 + 7x + 11x^2$

Compute some points:

F(0) = 6

F(1) = 6 + 7 + 11 = 24

$F(2)= 6 + 7*2 + 11^2 = 64$

F(3)= 6 + 21 + 99 = 126

F(4) = 14675

F(5) = 161092

Choose three points randomly:

x0 = 1, x1 = 2 , x2 = 3

(x1,y1) = (1,24)

(x2,y2) = (2,64)

(x3,y3) = (3,126)

Send (y1, y2 , y3)

4-3 The decryption process:

The receiver will use these Y's in Lagrange interpolation to reconstruct the pair (C1,C2) which are going to be decrypted by El_Gamal decryption algorithm to find out the original message.

For decryption use Lagrange equations to extract C1,C2

$$L0 = \frac{x - x1}{x0 - x1} * \frac{x - x2}{x0 - x2}$$

$$L0 = \frac{x - 2}{1 - 2} * \frac{x - 3}{1 - 3}$$

$$L0 = \frac{x^2 - 5x + 6}{2}$$

$$L1 = \frac{x - x0}{x1 - x0} * \frac{x - x2}{x1 - x2}$$

$$L1 = -(x^2 - 4x + 3)$$

$$L2 = \frac{x - x0}{x2 - x0} * \frac{x - x1}{x2 - x1}$$

$$L2 = \frac{x^2 - 3x + 2}{2}$$

Then:

$P(x) = \frac{x^2-5x+6}{2} * 24 - (x^2 - 4x + 3) * 64 + \frac{x^2-3x+2}{2} * 126$

$P(x) = (12\ x^2 - 60\ x + 72 - 64\ x^2 + 256\ x - 192 + 63\ x^2 - 189\ x + 126\ )$

$P(x) = 6 + 7x + 11x^2$

So,

(C1 , C2) = (7 , 6)

To decrypt the message:

$S = C1^{a} \bmod p$
$= 7^{6} \bmod 23$
$= 4$
$M = C2 * S^{-1} \bmod p$
$= 13$

So the decrypted message is the letter ‘M’

The benefit of El_Gamal algorithm is that if the sender use different random number in his process then C1 and C2 will be different even for the same letter.
Let the message be the word “DOOR”, then:

	D	O	O	R
Sender random key	60	112	37	7
Sequence number	3	13	13	17
C1	131	86	58	109
C2	32	28	46	40

The decryption will not affected by the choice of the different random numbers of the sender and the original letters will surly reconstructed successfully.

Conclusion

Transmitting secrete message between different parities required an attention to be sure that the data will not be manipulated or read by unauthorized outers. Cryptography system used to encrypt the data before transmission so that even if it is hijacked it won’t be readable. El-Gamal algorithm is one of the

well known cryptosystems that had been used for decades. In the other hand, Shamir sharing system and Lagrange interpolation were proved to be complex, secure, and workable for data transmission. Combining the previous methods in one process (the suggested method) ensures having the benefits of all methods together. It provides encryption, secrete distribution, and complex reconstruction of the received data before decryption.

Reference

[1] Cryptography and Network Security: Principles and Practice, William Stallings, Prentice Hall Press Upper Saddle River, NJ, USA, 2010
[2] Goichiro Hanaoka, "On the properties of public key encryption from group signatures", Publisher: ACM, May 2013
[3] Jesse Russell, Ronald Cohn, "Elgamal Encryption", Book on Demanid, 2012
[4] James F. Epperson, "An Introduction to Numerical Methods and Analysis", Wiley. ISBN 0-471-31647-4, 2001.
[5] Adi Shamir, "On the generation of multivariate polynomials which are hard to factor" , Publisher: ACM, June 1993
[6] "The nearest polynomial of lower degree, Robert M. Corless, Nargol Rezvani, Publisher: ACM, July 2007
[7] Salomaa, Arto, "Public-Key Cryptography", sipringers, 1990.
[8] S. Patil, N. Rana, D. Patel, Prajol Hodge, "Extended Proactive Secret Sharing using Matrix", International Journal of Scientific and Engineering Research, vol. 4, no. 6, 2024-2029, June 2013.
[9] S. Salim, S. Suresh, R. Gokul, S. Reshma, "Application of Shamir Secret Sharing Scheme for Secret Data Hiding and

Authentication", International Journal of Advanced Research in Computer Science and Technology, 2 Ver. 2, no. 2, 220-224, April - June 2014.

ADRC WITH CGP ON-LINE PARAMETRIC IDENTIFICATION

Ali Taher, Yasir Al-Baghdadi, Mazin Alsaegh
University of Technology - Baghdad

Abstract— **This paper presents a practical combination and analysis of an active disturbance rejection control (ADRC) along with the methodology of Parametric Identification applied for multiple inputs and multiple outputs system. This combination offers a solution to the problem of estimating and tuning CGP and updating it in ADRC. The proposed solution is using the procedure of Parametric Identification methodology to estimate the value of CGP online, which saves time and gives more performance results. This approached is applied to 3D-crane system that has an external disturbance to be estimated and rejected. The adaptability of the proposed control (ADRC) as well parametric identification experimental results for several conditions are presented to illustrate the behaviour of the control designs.**

***Keywords*— ADRC, active disturbance rejection control, parametric identification, linear identification, crane control, critical gain parameter CGP.**

I. PROBLEM STATEMENT

Active disturbance rejection control (ADRC) was proposed for the first time by Han [1] and simplified and parameterized by Gao [2], aims at providing a practical alternative to the empirical PID design and the trial-error based tuning [1], [3].

ADRC method is normally used when the systems have uncertainties, due to the model of the system or the external dusitrubance, and used to improve the behavoir of the system in addition to the simplicity in implementation.

In particular, ADRC presents a new vision to the concept of disturbance. The total disturbance of a system includes the unknown dynamics or uncertainty as well as an external disturbance. An extended state observer (ESO) is used to estimate the total disturbance in real time. If the disturbance is estimated accurately, control law can be designed to cancel its effect, and this will simplify the form of the plant for the controller design.

The general form of ADRC model which describes wide range of dynamic systems is:

$$y^{(n)} = f(\cdot) + bu \tag{1}$$

where y is the measured output of the system, n is the relative order of the process model, u is the input, $f(\cdot)$ is the total disturbance, which include all uncertainties of system besides the external disturbance and b is the positive value scaling for the input, treated as locally constant parameter. This parameter called Critical Gain Paramater (CGP), its imprtance comes from the fact that it's directly influences on the stability of the system because it scale the input signal u.

Consequently, one of the main challenges when using ADRC is selecting the CGP which is very crucial in determining the behaviour of the system. This parameter should be tunned well to get better result; and this turning is done within very limited range. In Fig. (1) it's obvious how much the changing of the value of $\hat{b}$ affect to the system, where the behaviour of the system is changing dramatically if one changes this parameter.

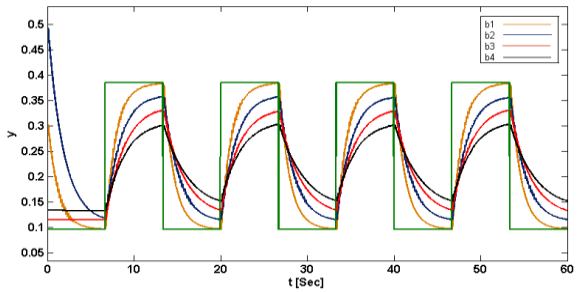

Fig.1 Experimental results of ADRC system with multiple choice of $\hat{b}$ in case of using overhead crane system.

This parameter has a physical meaning in each application and in several cases it can be measured or computed in advance.

In case of it is not possible to calculate or estimate b, and also if it is changing significantly over the time, this will cause a problem due to the modelling error of choosing $\hat{b}$ which effect to the overall behavior of the system, and can make the system unstable if $\hat{b}$ is chosen significantly different from the true value of b.

In order to solve this issue, there is a need to estimate the value of CGP online; this will improve the performance of ADRC and make it more effective. The solution presented in this paper is estimate or "identify" the value of CGP using the method closed-loop parametric identification which will explained in the next sections.

II. PARAMETRIC IDENTIFICATION

This method is proposed by Fliess and Sira-Ramirez, and introduced a new procedure for continuous-time constant linear systems which exhibits good robustness properties with respect to a large variety of additive perturbations [5].

To illustrate this method, two cases will be considered to estimate the value of *b* online in first order system, the first one is with constant disturbance, and the second case estimates the value of *b* in case of changing disturbance. The two cases are applied as an open-loop using the system of water tank.

Example 1: Consider the following system

$$\dot{y} = f(\cdot) + bu \tag{2}$$

Taking Laplace transform to (1), one can get:

$$Y(s) - y(0) = \frac{f}{s} + bU(s). \tag{3}$$

Multiply eq. (9) by *s*, yields:

$$s^2Y(s) - sy(0) = f + sbU(s). \tag{4}$$

The idea is derivate the equation several times until we eliminate the constant terms (i.e. the initial condition and *f*). The disturbance f will eliminate in the first derivative:

$$s^2\frac{dY(s)}{ds} + 2sY(s) - y(0) = b\left[s\frac{dU(s)}{ds} + U(s)\right]. \tag{5}$$

Take the derivative for the eq. (11) to eliminate the initial condition:

$$s^2\frac{d^2Y(s)}{ds^2} + 4s\frac{dY(s)}{ds} + 2Y(s) = b\left[s\frac{d^2U(s)}{ds^2} + 2\frac{dU(s)}{ds}\right] \tag{6}$$

Multiply eq. (12) by s^{-2}, one get:

$$\frac{d^2Y(s)}{ds^2} + 4s^{-1}\frac{dY(s)}{ds} + 2s^{-2}Y(s) = b\left[s^{-1}\frac{d^2U(s)}{ds^2} + 2s^{-2}\frac{dU(s)}{ds}\right] \quad (7)$$

We can get the value of $b = \frac{n}{d}$, we will take the Laplace inverse to both the nominator and denominator.

$$n = t^2y(t) - 4\int_0^t \sigma_1 y(\sigma_1)d\sigma_1 + 2\int_0^t\int_0^{\sigma_1} y(\sigma_2)d\sigma_2 d\sigma_1. \quad (8)$$

$$d = \int_0^t \sigma_1^2 u(\sigma_1)d\sigma_1 - 2\int_0^t\int_0^{\sigma_1} \sigma_2 u(\sigma_2)d\sigma_2 d\sigma_1. \quad (9)$$

$$n(t) = t^2y(t) + z_1 \qquad d(t) = \eta_1$$
$$\dot{z}_1 = -4ty(t) + z_2 \qquad \dot{\eta}_1 = t^2u(t) + \eta_2$$
$$\dot{z}_2 = 2y(t) \qquad \dot{\eta}_2 = -2tu(t)$$

The results of estimation can be shown in Fig. (2)

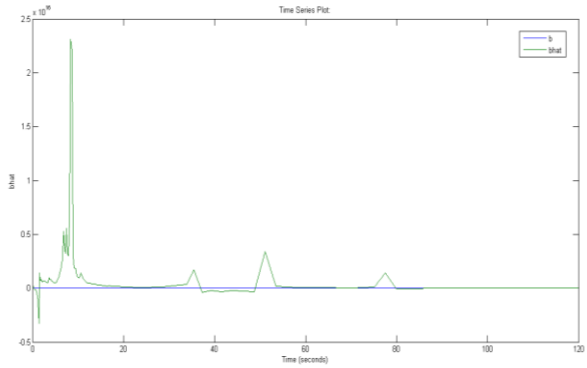

Fig.2 Simulation results to identify b in case of constant distribution.

Example 2: Consider the following system

$$\dot{y} = 3t + bu \tag{10}$$

where $3t$ represent the total disturbance which is changing linearly with time.

Taking Laplace transform to (10), one can get:

$$sY(s) - y(0) = \frac{3}{s^2} + bU(s). \tag{11}$$

Multiply eq. (9) by s^2, yields:

$$s^3Y(s) - s^2y(0) = 3 + bs^2U(s) \tag{12}$$

Taking the derivative 3 times to eliminate the constants terms:

$$s^3\frac{dY(s)}{ds} + 3s^2Y(s) - 2sy(0) = b\left[s^2\frac{dU(s)}{ds} + 2sU(s)\right] \tag{13}$$

$$s^3\frac{d^2Y(s)}{ds^2} + 6s^2\frac{dY(s)}{ds} + 6sY(s) - 2y(0)$$

$$= b\left[s^2\frac{d^2U(s)}{ds^2} + 4s\frac{dU(s)}{ds} + 2U(s)\right] \quad (14)$$

$$s^3\frac{d^3Y(s)}{ds^3} + 9s^2\frac{d^2Y(s)}{ds^2} + 18s\frac{dY(s)}{ds} + 6Y(s)$$
$$= b\left[s^2\frac{d^3U(s)}{ds^3} + 6s\frac{d^2U(s)}{ds^2} + 6\frac{dU(s)}{ds}\right] \quad (15)$$

Multiply eq. (9) by s^{-3}, one get:

$$\frac{d^3Y(s)}{ds^3} + 9s^{-1}\frac{d^2Y(s)}{ds^2} + 18s^{-2}\frac{dY(s)}{ds} + 6s^{-3}Y(s)$$
$$= b\left[s^{-1}\frac{d^3U(s)}{ds^3} + 6s^{-2}\frac{d^2U(s)}{ds^2} + 6s^{-3}\frac{dU(s)}{ds}\right] \quad (16)$$

We can get the value of $b = \frac{n}{d}$, we will take the Laplace inverse to both the nominator and denominator.

$$= -t^3y(t) + 9\int_0^t \sigma_1^2 y(\sigma_1)d\sigma_1$$
$$- 18\int_0^t\int_0^{\sigma_1} \sigma_2 y(\sigma_2)d\sigma_2 d\sigma_1$$
$$+6\int_0^t\int_0^{\sigma_1}\int_0^{\sigma_2} y(\sigma_3)d\sigma_3 d\sigma_2 d\sigma_1 \quad (17)$$

$$d = -\int_0^t \sigma_1^3 u(\sigma_1)d\sigma_1 + 6\int_0^t\int_0^{\sigma_1} \sigma_2^2 u(\sigma_2)d\sigma_2 d\sigma_1$$
$$-6\int_0^t\int_0^{\sigma_1}\int_0^{\sigma_2} \sigma_3 u(\sigma_3)d\sigma_3 d\sigma_2 d\sigma_1 \quad (18)$$

$$n(t) = -t^3y(t) + z_1 \qquad d(t) = \eta_1$$
$$\dot{z}_1 = 9t^2y(t) + z_2 \qquad \dot{\eta}_1 = -t^3u(t) + \eta_2$$
$$\dot{z}_2 = -18ty(t) + z_3 \qquad \dot{\eta}_2 = 6t^2u(t) + \eta_3$$
$$\dot{z}_3 = 6y(t) \qquad \dot{\eta}_3 = -6tu(t)$$

The results of estimation can be shown in Fig. (3)

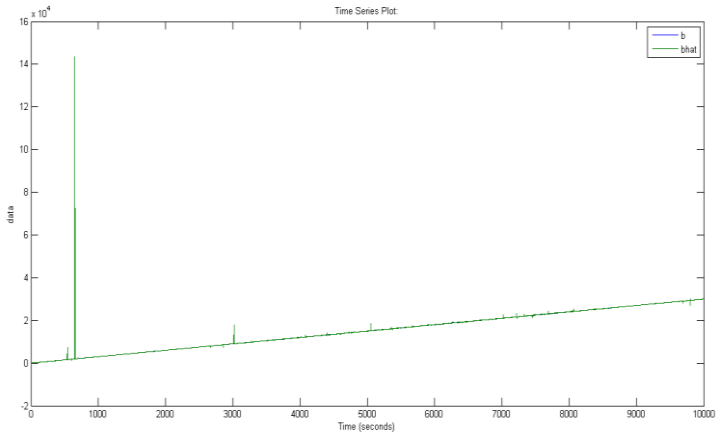

Fig. 3 Simulation results to identify *b* in case of changing distribution.

III. PROPOSED SOLUTION

This paper proposes a combination of conventional disturbance-rejection control strategy with parametric identification method to identify the value of $\hat{b}$ online. The proposed model is overhead 3D-crane system.

A. Model description

The model used is MIMO (multi-input multi-output) highly nonlinear MIMO electromechanical system has a complex dynamic behavior. The system is controlled by a computer using

special hardware and software. The mechanical unit is connected to a power supply and interface to the PC. The 3d crane is consisting of a payload hanging a pendulum-like lift line wound by a motor mounted by a cart (see Fig. 4).

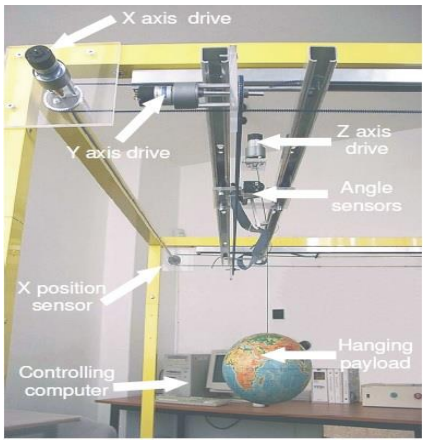

Fig.4 3D crane setup, taken from [4].

The payload is lifted and lowered in the *z*-direction. Both the rail and the cart are capable of horizontal motion in the *x*-direction. Therefore, the payload attached to the end of the lift-line can move freely in 3 dimensions. The 3d crane is driven by three motors. The crane normally works in 3-dimensional space. The payload can be controlled independently in two directions [4].

B. ADRC structure

ADRC method does not require calculate a detailed mathematical model for the system, instead of it, the considered system the same in (1).

To convert the system to state space representation by extending the disturbance as an extra state for the local model to new form:

$$x_1 = y$$

$$x_2 = f$$

$$\dot{x}_1 = x_2 + \hat{b}u$$

Assuming f is constant, yields:

$$\dot{x}_2 = 0.$$

where x_1 denotes the position of the payload, while x_2 denotes the extended state variable that needs to estimated and rejected from the system.

The state space representation is:

$$\begin{bmatrix}\dot{x}_1\\ \dot{x}_2\end{bmatrix} = \begin{bmatrix}0 & 1\\ 0 & 0\end{bmatrix}\begin{bmatrix}x_1\\ x_2\end{bmatrix} + \begin{bmatrix}\hat{b}\\ 0\end{bmatrix}u \quad (19)$$

$$y = x_1 = [1 \quad 0]\begin{bmatrix}x_1\\ x_2\end{bmatrix} \quad (20)$$

Using ESO (Extended State Observer) to estimate the state by transforming the process into:

$$\dot{\hat{x}} = \boldsymbol{A}\hat{x} + \boldsymbol{B}u + \boldsymbol{lC}(x - \hat{x}) \quad (21)$$

where A is the system matrix, B is the input matrix, C is the output matrix, $\mathrm{l} = \begin{bmatrix}\mathrm{l}_1\\ \mathrm{l}_2\end{bmatrix}$ is the observer gain values. The observer gains can be calculated by determining the eigenvalues of the matrix $= \mathrm{A} - \mathrm{lC}$, where:

$$\det(\lambda I - H) = (\lambda + \omega_0)^2, \omega_0 > 0.$$

The values of l_1 and l_2 are as follows:

$$l_1 = 2\omega_0, \quad l_2 = \omega_0^2 \tag{22}$$

The sate space representation of the observer will be:

$$\begin{aligned} \dot{\hat{x}}_1 &= \hat{x}_2 + \hat{b}u + 2\omega_0(x_1 - \hat{x}_1) \\ \dot{\hat{x}}_2 &= \omega_0^2(x_2 - \hat{x}_2) \end{aligned} \tag{23}$$

In order to design a control law to cancel the disturbance we assume the case of perfect estimation i.e. $f = \hat{f}$, and applying the following control law:

$$u = \frac{1}{\hat{b}}(-\hat{x}_2 + u^*) \tag{24}$$

where $u^* = k_p(x_1 - \hat{x}_1)$, $k_p > 0$.

Then one can get:

$$u = \frac{1}{\hat{b}}(-\hat{x}_2 + k_p(x_1 - \hat{x}_1)) \tag{25}$$

The experimental results of estimation of *x* and the behaviours of the output system in case of using ADRC are shown in Fig. 5, 6 and 7, using two kinds of inputs (Sinusoidal and square wave).

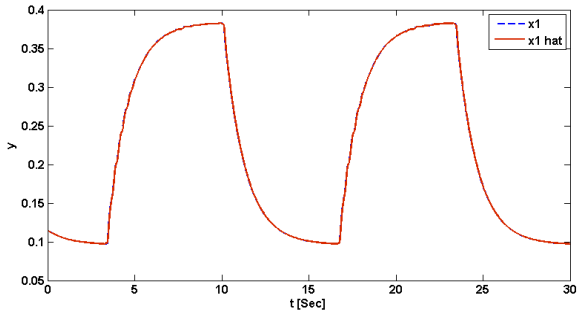

Fig. 5 Estimation of $\hat{x}_1$ with respect to x_1.

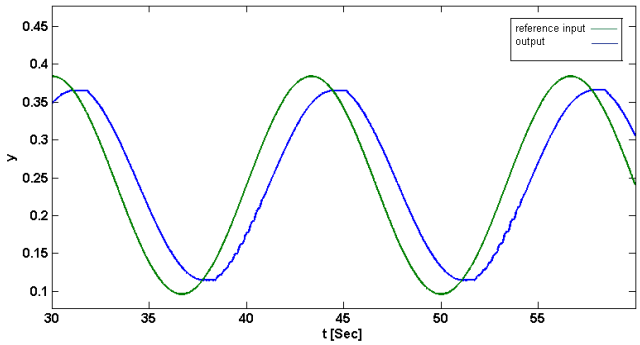

Fig. 6 The behavior of ADRC in the case of sin input.

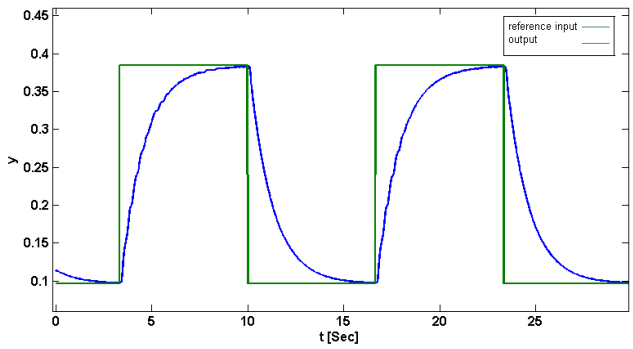

Fig. 7 The behavior of ADRC in the case of square input.

C. Combination with Parametric identification

In the previous section we assigned a specific value for the parameter b which is 0.9, this value is assumed but it's not necessary to be the real value. The proposed solution is combine ADRC with the methodlogy of parametric identification, and using the idnentifer in Example 1 in order to identifty parameter b in ADRC structure which applied in the crane system, the block diagram of this combination is shown in Figure 8.

In figures 9 and 10, we can see the behaviour of the system (for both sinusoidal and square wave inputs) after using the combination betwee ADRC and Parametric Identification. It is worth to mention that ADRC only is used with constant value for $\hat{b}$ in the first 20 seconds, this value is chosen "arbitrary" in order to observe the changing in the performance of the system. Figure 11 shows the behaviour of the output using ADRC with Parametric Identification; it's obvious that there is an improvement in the overall behaviour of the system in comparison with figure 6. Furthermore the smoothness of the system is improved over time.

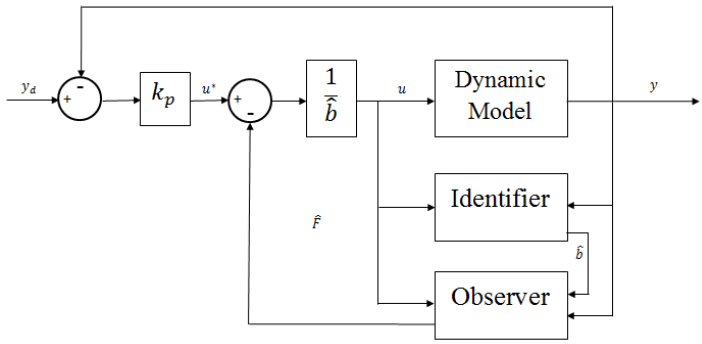

Fig. 8 The block diagram of the combination

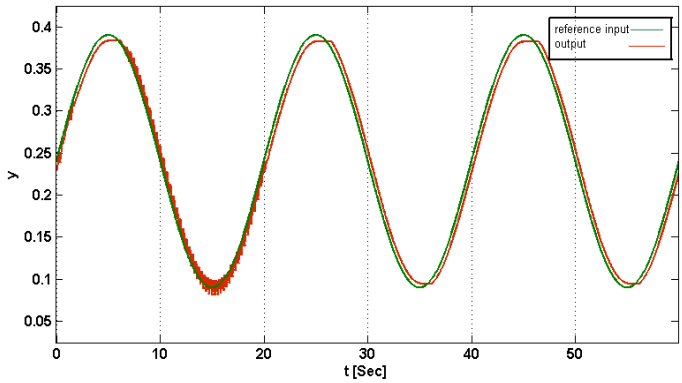

Fig.9 The behaviour of ADRC with Parametric Identification in case of sinusoidal input.

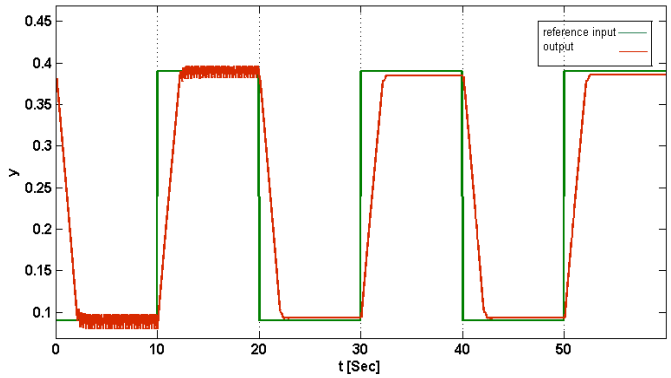

Fig. 10 The behavior of ADRC with Parametric Identification in case of square input.

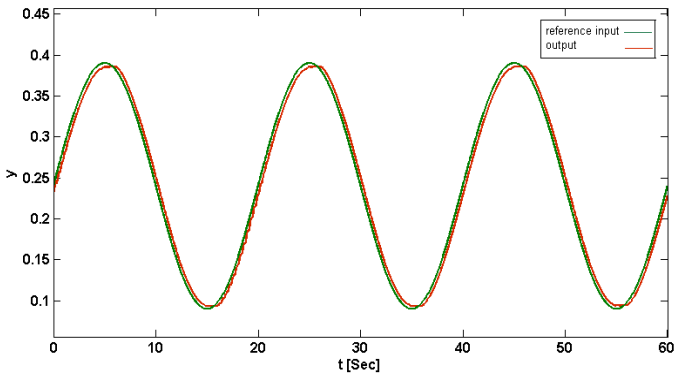

Fig. 11 The behavior of the output when using ADRC with Parametric Identification in case of sinusoidal input.

IV. DISCUSSION

The combination between ADRC and Parametric Identification can be used in case of difficulty of selecting *b* or its value is changing significantly, this solution gives more smoothness and more effective behavior in comparison with using ADRC only. This combination also can be suitable solution for the problem of tuning CGP which may be difficult, not reliable and time consuming in several conditions.

No longer necessity of using this combination in case of constant CGP or easy identification of this parameter.

V. CONCLUSIONS

The considered in this paper is the difficulty of determining CGP when using ADRC in several cases. The method of Parametric Identification is employed to solve estimate CGP online then use this estimation in ADRC structure. The case study is controlling 3D-crane system, where the the performance is improved when using this combination in comparision with using ADRC only.

The behaviour of the system has been tested under several variation of the input reference signal. The experimental results show that this method is more efficient and easier to implement in comparison with other methods.

REFERENCES

[1] J. Han, "Active disturbance rejection controller and its applications", *Control and Decision*, vol. 13, pp. 19-23, 1998 (in Chinese).

[2] Z. Gao, "Scaling and Parametrization Based controller Tuning", *Proc. of the 2003 American Control Conference*, June 2003, pp. 4989-4996.

[3] Z. Gao, "On disturbance rejection paradigm in control engineering", in *29th Chinese Control Conference*, Beijing, China, 2010, pp. 6071-6076 (in Chinese).

[4] *3D-crane user's manual*, Inteco Ltd, Poland.

[5] M. Fliess1 and H. Sira-Ram'ırez, *Closed-loop Parametric Identification for Continuous-time Linear Systems via New Algebraic Techniques*, Identification of Continuous-time Models from Sampled Data, Springer, pp.362-391, 2008.

الفهرست

ت	البحوث	رقم الصفحة
١	التخطيط الاستراتيجي طريقة لجودة تطوير المؤسسات الجامعية	٣١
٢	الخدمات الجامعية في الجزائر	٥٤
٣	القطاع الخاص ودوره في تنمية الموارد البشرية في العراق	٦١
٤	واقع التعليم العالي في الجامعات العراقية المشاكل والحلول	٨٤
٥	ذكاء الأعمال بالقطاع الخاص وتأثيرة في الإبداع التنظيمي في القطاع الحكومي	١٠٦
٦	التعددية الحزبية ودور القضاء الإداري في حمايتها	١٣٨
٧	التنمية المستدامة والحكم الراشد بين التحديات الاجتماعية ورصانات المستقبل دراسة تحليلية في ماليزيا	١٦٩
٨	التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص	١٨٤
٩	**اثر التخطيط الاستراتيجي على تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي للعاملين في فنادق شمال العراق**	٢١٣
١٠	**التكامل التطبيقي لمعايير المحاسبة الدولية في تحقيق استدامة الأرباح في القطاع الحكومي بالإشارة إلى معيار IFRS15**	٢٤٧
١١	**أثر البحث العلمي من خلال رصانة التعليم في الجامعات**	٣٠١
١٢	**تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراق أنموذجاً للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٤**	٣١٦
١٣	**التخطيط الاستراتيجي ودورة في تقرير الفاعلية التنظيمية**	٣٦٥
١٤	**التشبية في اشعار نيمايوشيح**	٣٨٦
١٥	**تحسين مفتاح إدارة شبكات التجسس اللاسلكية باستخادم تقنية Zig Bee والخريطة الميدانية**	٤٠٩
١٦	**تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة عبر التكامل والشراكة بين القطاع الخاص والعام**	٤٢٨
١٧	**التكامل بين المؤسسات الحكومية وشركات الهاتف النقال في حماية حق الخصوصية**	٤٦٣

١٨	التكامل القانوني في مجال الاستثمار بالمرافق العامة	٥٢٠
١٩	A Method Based on α-cut in Fuzzy DEA	٥٩٩
٢٠	البحث العلمي وثلاثية التخطيط التطوير التكامل بين مؤسسات القطاع العام والخاص	٥٧٥
٢١	دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص الجامعات انموذجاً	٥٨٣
٢٢	التعليم العالي في العراق بين متطلبات إدارة الجودة وحاجات سوق العمل والواقع	٦١٣
٢٣	Evaluation of emergency services for elderly at nursing home in Baghdad City	٦٥١
٢٤	التفويض الدستوري للقرارات الإدارية التي لها قوة القانون	٦٦٧
٢٥	الطريقة التقنية الرياضية الجديدة لمشاركة البيانات السرية باستخدام الرياضيات	٧٠٢
٢٦	استخدام مراقبة التخلص من الاضطراب النشط ومعامل الكسب الحرج لتحديد المعاملات انياً	٧١٤

الفهرست

ت	البحوث	رقم الصفحة
١	التخطيط الاستراتيجي طريقة لجودة تطوير المؤسسات الجامعية	٣١
٢	الخدمات الجامعية في الجزائر	٥٤
٣	القطاع الخاص ودوره في تنمية الموارد البشرية في العراق	٦١
٤	واقع التعليم العالي في الجامعات العراقية المشاكل والحلول	٨٤
٥	ذكاء الأعمال بالقطاع الخاص وتأثيرة في الإبداع التنظيمي في القطاع الحكومي	١٠٦
٦	التعددية الحزبية ودور القضاء الإداري في حمايتها	١٣٨
٧	التنمية المستدامة والحكم الراشد بين التحديات الاجتماعية ورصانات المستقبل دراسة تحليلية في ماليزيا	١٦٩
٨	التكامل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص	١٨٤
٩	**اثر التخطيط الاستراتيجي على تحقيق التكامل في الرضا الوظيفي للعاملين في فنادق شمال العراق**	٢١٣
١٠	**التكامل التطبيقي لمعايير المحاسبة الدولية في تحقيق استدامة الأرباح في القطاع الحكومي بالإشارة إلى معيار IFRS15**	٢٤٧
١١	**أثر البحث العلمي من خلال رصانة التعليم في الجامعات**	٣٠١
١٢	**تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراق أنموذجاً للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٤**	٣١٦
١٣	**التخطيط الاستراتيجي ودورة في تقرير الفاعلية التنظيمية**	٣٦٥
١٤	**التشبية في اشعار نيمايوشيح**	٣٨٦
١٥	**تحسين مفتاح إدارة شبكات التجسس اللاسلكية باستخادم تقنية Zig Bee والخريطة الميدانية**	٤٠٩
١٦	**تأثير اقتصاديات المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة عبر التكامل والشراكة بين القطاع الخاص والعام**	٤٢٨
١٧	**التكامل بين المؤسسات الحكومية وشركات الهاتف النقال في حماية حق الخصوصية**	٤٦٣

١٨	التكامل القانوني في مجال الاستثمار بالمرافق العامة	٥٢٠
١٩	A Method Based on α-cut in Fuzzy DEA	٥٩٩
٢٠	البحث العلمي وثلاثية التخطيط التطوير التكامل بين مؤسسات القطاع العام والخاص	٥٧٥
٢١	دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الشراكة بين القطاع العام والخاص الجامعات انموذجاً	٥٨٣
٢٢	التعليم العالي في العراق بين متطلبات إدارة الجودة وحاجات سوق العمل والواقع	٦١٣
٢٣	Evaluation of emergency services for elderly at nursing home in Baghdad City	٦٥١
٢٤	التفويض الدستوري للقرارات الإدارية التي لها قوة القانون	٦٦٧
٢٥	الطريقة التقنية الرياضية الجديدة لمشاركة البيانات السرية باستخدام الرياضيات	٧٠٢
٢٦	استخدام مراقبة التخلص من الاضطراب النشط ومعامل الكسب الحرج لتحديد المعاملات انياً	٧١٤